

أنوار التنزيل وأسرار التأويل

المعروف بـ



تأليف

القاضي ناصر الدين عبد الله بن عمر البضاوي

١٦٨٥ هـ

مع التعليقات المفيدة

للشيخ عبد الكريم الكوراني

طبعة دار الفقه الإسلامي

مكتبة النشر الإسلامي
الطبعة الأولى: ١٤٠٥ هـ

أنوار التنزيل وأسرار التأويل
المعروف بـ

التفسير للبيضاوي

تأليف

القاضي ناصر الدين عبد الله بن عمر البيضاوي

٦٨٥ هـ

مع التعليقات الفريدة

للشيخ عبد الكريم الكورائي

طبعة مبدية مصرية ماثرة



الكتاب

اسم الكتاب

426

عدد الصفحات

200/- روبية

السعر

1431ھ - 2010ء

الطبعة الأولى

مكتبة

اسم الناشر

جمعية شودھری محمد علی الحیرة (مسجلة)

Z-3، اوورسیز بنکلوز جلمستان جوہر، کراتشي، پاکستان.

+92-21-34541739-7740738

الہاتف

+92-21-4023113

الفاکس

al-bushra@cyber.net.pk

البريد الإلكتروني

www.ibnabbasaisha.edu.pk

الموقع على الإنترنت

+92-321-2196170 - مكتبة البشرى، کراچی

یطلب من

+92-321-4399313 - مكتبة الحرمين، اردو بازار، لاہور

042-7124656-7223210 - المصباح، اردو بازار، لاہور

051-5773341-5557926 - بك لينڈ، نئی بازار، کالج روڈ، راولپنڈی

091-2567539 - دار الإخلاص، نزدقہ خواتین بازار، پشاور

0333-7825484 - مكتبة رشيدية، سرکی روڈ، کوئٹہ

وأيضاً يوجد عند جميع المكتبات المشهورة

مقدمة

الحمد لله الذي نزل الفرقان على عبده؛ ليكون للعالمين نذيراً، ونحدي المنكرين حتى لو اجتمع جنتهم وإنسهم على أن يأتوا بمثله لم يكادوا يأتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيراً، والصلاة والسلام على من لا نطق بالحق، ففتح الله به أعينا غُمياً وآذانا صُمّاً وقلوباً غُلْفاً، وعلى آله وأصحابه المهادين المهيدين إلى يوم الدين.

أما بعد، فإن من أحلّ العلوم وأرفعها علوم شريعتنا البيضاء، ومنها علم التفسير، أعلاها شأنًا وأقواها برهانًا، كيف لا! وموضوعه الكتاب الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد. وعلم التفسير هو علم يعرف به مفاهيم كتاب الله المنزل على الرسول ﷺ، ومعانيه واستخراج أحكامه وحكمه، كما يعرف به نزول الآيات وأسبابها وشؤنها وقصصها ووعدها ووعيدها وأمثالها.

وبالجملة أن تفسير القرآن بحر لا ساحل له، لا يكفي من خاضه معرفة اللغة العربية فحسب، بل لا بد أن يكون له مهارة تامة في جميع علوم اللغة العربية من نحو وصرف وأدب وبلاغة ومعان وبيان، ومع ذلك أن يكون متبحراً في علم الحديث والفقه وأصولهما، وكذا في علم الكلام والعقائد أيضاً، وإلا كان كمن ركب متن عمياء وحبط حبط عشواء.

وإننا **(بؤرة مكتبة الشريعة)** قد عزمنا على طباعة جميع الكتب الدراسية، مراعين في ذلك متطلبات عصرنا الراهن، وتنفيذا لعزمنا وتحقيقاً لهدفنا خطونا خطوة لطباعة "أنوار التنزيل وأسرار التأويل" الملقب بـ **(التفسير للشيخ محمد)** وإخراجه في ثوبه الجديد وطبعته الفاخرة، وكل ذلك بفضل الله وتوفيقه، ثم بمجهود إخواننا الذين بذلوا قصارى جهدهم في تصحيحه وتجميله حتى تم إخراجه بهذه الصورة الرائعة، فحزاهم الله كل خير، ونرجو من الله سبحانه وتعالى أن يتقبل هذا الجهد المتواضع، ويجعله في ميزان حسناتنا، إنه سميع مجيب.

منهج عملنا في هذا الكتاب

قد نقرر أن الكتاب **(شيفر للرياضيات)** أحد الكتب الأساسية في منهج مدارسنا العربية، ولأهمية هذا الكتاب قمنا بتحديث طبعه في طراز جديد، ومخطوينا فيه المخطوطات التالية:

- بذلنا مجهودنا في تصحيح الأخطاء الإملائية والمعنوية التي قد توارثت قديماً.
 - راعينا قواعد الإملاء وعلامات الترقيم، وتقسيم النصوص إلى فقرات ليسهل فهمها.
 - وضعنا العناوين في رؤوس الصفحات.
 - طبعنا الآيات القرآنية بالرسم العثماني بحركة وباللون الأحمر، تمييزاً بين القرآن وتفسيره.
 - قمنا بتحليل النصوص القرآنية والأحاديث القولية خاصة باللون الأحمر في الحواشي دون المتن.
 - أشرنا إلى التعليقات التي في حاشية الكتاب باللون الأسود الغامق في المتن.
 - شكّلنا ما يلتبس أو يشكل على إخواننا الطلبة.
 - وما وجدنا من عبارة طويلة فيما يلي السطر لتوضيح العبارة وصعابها في إفاش بين المعقوفين هكذا: [].
 - وما اطلعنا عليه من تكرار شرح الكلمة حذفناه من الذيل واكتفينا بذكره في الحاشية فقط؛ تجنباً عن التكرار.
 - التزمنا تخريج الأحاديث التي ذكرها المصنف في شرح الآيات القرآنية.
- وحتاماً، هذا جهدنا بين أيديكم، فإن وفقنا فيه فالفضل من الله وحده، وإن كان غير ذلك فالخطأ لا يخلو عنه بشر، والحمد لله أولاً وأخيراً.

مكتبة البشري

كراتشي، باكستان

[مقدمة الكتاب]

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي نزل الفرقان على عبده؛ ليكون للعالمين.....

الحمد لله إلخ: اختار هذه الجملة اتباعاً لمحرر الكلام، واقتداءً بحديث سيد الأنام - عليه أزكى التحية والسلام - واللام فيه للاستغراق على ما يقتضيه المقام. والحمد: هو الثناء على الخليل الاختياري من نعمة أو غيرها. والله "علم للذات الواجب الوجود المستجمع لجميع صفات الكمال، فجميع المحامد له سبحانه، ولا يحمد غيره إلا بإعطائه ما يحمد عليه، وإذا انحصر المحامد في الله فلا إله إلا الله، فتأمل.

نزل: وإذا كان الله موحوداً بذاته، والأناسي لكونهم من الممكنات موجودين بإيجادهم فيكونون عبيداً له - سبحانه وتعالى -، وعلى العبيد إطاعة المولى، ومن لم يدر ما يرضى الله عنه وما يسخط عليه لم يكن لله مطيعاً، وإنما مع طهورنا لم يدر غيرنا مرادنا إلا بإظهارنا، فكيف بمرادات الله اللطيف الخبير؟ فإذا لم يظهر مراده لم ندر ما أراد! ولذلك أنزل الله الأحكام والكتاب على من اصطفاه من عباده بإعطاء الحكمة وفصل الخطاب؛ ليكون للعالمين نذيراً، ويخصهم من بين العباد بهذه الفضيلة، وأمر الناس أن يتغوا إلى الله الوسيلة، وأظهر بعدم إيالة غيرهم بقوله تعالى: ﴿لِلَّهِ الْعِلْمُ سَبَّحْتَ بِحَمْدِهِ﴾ (الأعام: ١٢٤)

فإذا عرفت هذا عرفت ما في هذه العبارة من حسن الرعاية، وفيها إشارة إلى كون محمد ﷺ رسول الله، فتمت كلمة التوحيد في هذه العبارة. قال الحفاجي: ولا يرد ههنا السؤال الوارد على النظم في سورة الفرقان، بأن الوصول يقتضي سبق العلم بالصلة ليتعرف بها، وهذا ليس كذلك. فيجاب بأنه نزل منزلة المعلوم؛ لسطوع برهانه ونحوه؛ لأنه علم بعد ذلك فضلاً عن زمان التصنيف، وقال المصنف: التنزيل: نقل الشيء من أعلى إلى أسفل، وهو إنما يلحق المعاني بتوسط خوفه الذوات الحاملة لها، فيكون نسبة الله التنزيل إلى الفرقان على حقيقته. (عبد)

على عبده إلخ: موافقة للنظم القرآني؛ ولأنه أشرف الأوصاف؛ لاقتضائه التمحيص لجانب الحق، بخلاف النبوة والرسالة؛ ولذا قال تعالى: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ﴾ (الأنعام: ١)، وقال الشاعر:

لا تدعي إلا بـ "يا عبداً" فإنه أشرف أسمائي

وإضافته إلى الله للتشريف. [حفاجي: ٦/١] **ليكون** إلخ: أي العبد أو الفرقان كما صرح به المصنف في سورة الفرقان، والإسناد على الأول حقيقي كما يدل عليه قوله تعالى: ﴿يَسْتَبْشِرُونَ بِنَبَأٍ يَقُولُونَ لَبِئْسَ الْفِتْنَى﴾ (يس: ٦) وغير ذلك، وعلى الثاني مجازي، والمجاز وإن كان في مقابلة الحقيقة ضعيفاً إلا أن اقتضاء المقام بيان صفات الفرقان يرجع لإرجاع الضمير إليه وإخراجه عن الضعف، وأما إرجاعه إلى الله تعالى فليس بصحيح؛ لأن أسماء الله تعالى توقيفية، ولم يرد في الشرع إطلاق النذر عليه. (الغشي) ولام "ليكون" تعليلية، وهو ظاهر على رأي من جوز تعليل أفعاله تعالى، ومن معه يقول: لما ثمرات وحكم منزلة العبد، أو هي لام العاقبة. [حفاجي ملخصاً: ٦-٧]

نذيراً، فتحدى بأقصر سورة من سورهِ مصارع الخطباء من العرب العرباء فلم يجد به قديراً.....

نذيراً: النذير إما مصدر كالنكير وصف به للمبالغة أو معنى المنذر، واكتفى على الإنذار؛ لعمومه ولذلك قيل: ما من أحد إلا وفيه ما لا ينهي، ولكونه أدخل في التكميل؛ فإن الإنسان في دفع المضار أسعى منه في جلب المنافع، ولذا أمر به ﷺ أولاً بقوله: ﴿قُمْ مَأْدُورٌ﴾ (النذر: ٢١)، وقوله: ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ (الشعراء: ٢١٤)، والأوجه أن يقال: اقتصر عليه ليوافق قوله: فتحدى إلخ؛ إذ المعارضة إنما صدرت من الكثرة واللاق بهم الإنذار لا النشير. [حفاجي ملخصاً: ٧/١]

فتحدى: أي نازع واستطلب. والجملة إن عطف على الصلة، فمسمى الفاعل إما راجع إلى الله تعالى أو إلى العبد، وحيد لما كانت الغاء تجعل الحملتين كالأحادية اكتفى بالضمير الواقع في أحدهما، كما في "الذي بطير فيعضب عمرو الدباب". [حفاجي ملخصاً: ٧/١] **بأقصر إلخ:** وكون للنحدي بأقصر سورة يؤخذ من التوئين في قوله تعالى: ﴿فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ﴾ (البقرة: ٢٣) وقوله: من سورة، احتراز عن سور غيره من الكتب السماوية؛ فإن فيها سوراً أيضاً كما صرحوا به. [حفاجي: ٨/١]

مصارع الخطباء: المصارع كمنز: البليغ أو العال في الصوت، أو من لا يرتج عليه في كلامه ولا يتنعج، والخطيب: البليغ. فعلى الأول يكون مصارع الخطباء من قبيل إضافة الثبوت إلى الأسد، فالاعتماد على المعين الآخرين. والعرب العرباء أي العرب الخالص، والتركيب من قيل "قيل لئيل". (عصام) **الخطباء إلخ:** جمع خطيب: وهو من يأتي بالخطبة وهي الكلام البليغ المقول على رؤوس الأشهاد وإن لم يكن على الوجه المتعارف الآن، والعرب العاربة: الخالص منهم، أحد من لفظة فأكد به كقولهم: "قيل لئيل" وربما قالوا: العرب العرباء كذا في "الصحيح". [حفاجي: ٨/١] **فلم يجد به:** الضمير في "به" راجع إلى التحدي المذكور عليه بقوله: فتحدى، أو إلى أقصر سورة، وإثبات معنى "على"، أو للمبالغة. (عبد)

قديراً: حاصل للمعنى: أنه نازع للعبة بأقصر سورة من سور القرآن الخطباء ولعلاء العرب الخالص، فلم يقدروا عليه، ولعل الوجه في هذه أن الله تبارك وتعالى منفرد في ذاته وصفاته وأفعاله، فاتفرد به في ذاته وصفاته لا يحتاج إلى بيان لما يبي في عمله، ولو لم يكن أفعاله مختصة بذاته تبارك وتعالى لاحتل الاستدلال من المصنوعات إلى الصانع؛ لاحتمال أن يكون غيره شريكاً فيها أو مستقلاً، وكذلك كل شيء يكون عالياً عن قدرة المخلوقات يكون مختصاً بفعل الله، وإلا لبس دباب الاستدلال من المصنوعات إلى الصانع الأكبر لشرط الاحتمال، فكل ما فعله الله لا يقدر عليه أحد، وكل ما لا يقدر عليه أحد لا يكون إلا بفعل الله، فلما بعث الله رسولا من العرب يتلو عليهم آياته ويذكهم ويعلمهم الكتاب والحكمة، فكذبوا بآياته حيث قالوا: ﴿أَفَنُقَرِّى عَلَى اللَّهِ كَذِباً أَمْ بِهِ حِجَّةٌ﴾ (الاسم: ٨)، قيل لهم: ﴿فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ﴾ (البقرة: ٢٣)، و﴿لَئِنْ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ﴾ =

وأفحم من تصدى لمعارضته من فصحاء عدنان وبلغاء قحطان حتى حسبوا أنهم
 سحروا تسحيراً، ثم بين للناس ما نزل إليهم حسبما عنّ لهم من مصالحهم؛ ليتدبروا
 آياته وليتذكر أولو الألباب تذكيراً، فكشف.....
 الغاء للتفصيل

— لا يَأْتُونَ مَثَلَهُ (الاسراء: ٨٨) فلم يجد به قديراً، أو كان عزهم مع كمالهم كعجز الجميع، فناء على أن ما
 لا يقدر عليه أحد لا يكون إلا لله، فلا يكون هذا الكلام إلا كلام الله تبارك وتعالى، فهذا وجه التحدي وسبب
 العجز، والله تعالى أعلم وعلمه أتم وأحكم. (ملخص)

وأفحم **إخ:** الإفحام: إسكات الخصم عجزاً حتى كأنه لافتضاحه اسود وجهه وصار كالفتح. و"تصدى" بمعنى
 تعرض، وأصله "تصد" فأبدلت الدال الأخرى حرف علة؛ هرباً من ثقل التكرار كما قالوا في "تفضض"
 "تفضى"، فالمراد أسكتهم للعجز لا للصرقة كما يشهد له السياق، وهذا يدل على وحود التصدي للمعارضة،
 وهو الموافق للواقع. [خفاحي بتعريب يسر: ١٠/١]

من فصحاء **إخ:** الفصحاء والبلغاء بمعنى: إضافة الفصاحة إلى عدنان والبلغاة إلى قحطان تفنن. وقوله: عدنان
 وقحطان إشارة إلى قسمي العرب: العاربة والمستعربة، وكناية عن جميعهم. [خفاحي بتعريب يسر: ١١/١]

سحروا **إخ:** السحر: كل ما لطف مأخذه ورق، وما يخيل شيئاً ليس بواقع واقعا. و"حسبوا" بمعنى ظنوا وإظهار
 الحسبان لدفع الخجلة والتلبس على سفهائهم، ولو اعترفوا بصرف الله تعالى عن معارضته اعترفوا بأنه من عنده.
 [خفاحي ملخصاً: ١١/١] **حسبوا عنّ لهم** **إخ:** أي قدر ما ظهر لهم من مصالحهم الدنيوية والدينية، متعلق
 بـ"نزل" أو "بين"، والثاني أوجه. **ليتدبروا** **إخ:** التدبر: النظر في عواقب الأمور وأدبارها، والتذكر:
 الإيقاظ والمحافظة عليها لحفظها، والالباب: جمع لب وهو العقل؛ فإنه لب الإنسان، والبدن قشره، واللباس:
 قشر القشر، والبيان: الإعلام والتبليغ الذي لولاه لم يعرف. وبما ذكرناه من تفسير البيان اندفع ما أورد عليه من
 أنه بعد البيان لا يحتاج إلى التفكير لمعرفة ما ذكر. (ملخص)

فكشف **إخ:** الكشف: إزالة ما يستر الشيء عن المستور به. والقناع بالكسر: ما يستر به الرأس وهو أوسع من
 المتقعة. والانعلاق: انفعال من "غلق الباب" إذا سدّه، وضرب عليه ما يمنع فتحه. والحكم: ما أحكمت عبارته بأن
 جمعت عن الاحتمال والاشباه. والتشابه بخلافه. ويرد عليه أن كشف قناع الانغلاق يقتضي سبق الاستئثار فيه،
 وهو غير ظاهر في الحكم، وأجيب عنه بأن معاني الحكمات قبل نزول الوحي وإلقائه على الناس كانت
 غمغمية. [خفاحي ملخصاً: ١٣/١] والتأويل: صرف اللفظ إلى محتمله، وهو ما يتعلق بالدراية. والتفسير:
 البيان وهو ما يتعلق بالرواية. والرمز: الإشارة بشفة أو حاجب، والمراد: ما أفيد لا بطريق الظهور، والخطاب:
 توحيه الكلام نحو الغير للإفهام، ويطلق على الكلام الموحه نفسه.

قناع الانغلاق عن آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات، هن رموز
الخطاب تأويلا وتفسيرا، وأبرز غوامض الحقائق ولطائف الدقائق، لينجلي لهم خفايا
الملك والملكوت وخبياي القدس والجبروت؛ ليتفكروا فيها تفكيرا، ومهد لهم قواعد
الأحكام وأوضاعها من نصوص الآيات والمآعها؛ ليذهب عنهم الرجس ويبطهرهم
تطهيرا، فمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد، فهو في الدارين حميد وسعيد،
ومن لم يرفع إليه رأسه
أي لم يمتعت

قناع الانغلاق: القناع بالكسر أوسع من المقعة، وهي ما تقع به المرأة رأسها. والانغلاق: الإشكال، قال في "الصحيح":
كلام معلق أي مشكل، والإصالة من قيل "لجن الماء". **غوامض إلخ:** جمع غامضة أو غامض معني غلي؛ فإن فاعلا في
الأسماء وصعدت غير العقلاء يجمع على فواعل، ولا يخفى مناسبة الحقائق للعموض؛ لأن حقائق الأشياء تنقضي معرفتها حتى
تحتاج للظن الثام، ومناسبة الدقائق - وهي الأمور المحتاجة لدقة النظر - لـ "لطائف" في غاية الظهور. والملكوت: عظيم
الملك؛ لأنه مبالغة فيه؛ ولذا سمر الملك بعالم الشهادة، والملكوت بعالم الغيب، وهو عالم الأمر. والخبياي: جمع خبية من
حباته إذا سترته. والقدس: الطهارة والتزهر عن دس النقص وشوائبه. والجبروت: القهر والكبرياء والعظمة، وإضافة
القدس إليه؛ لأن حרות الله تعالى منزّه عن النقص بخلاف العباد؛ فإن تحريمهم ظلم وتعد، والمراد: أن تعرفوا ما في
قهره من الحكم والمصالح. والتفكير والتفكير معني، واحتاره لرعاية السجع. [حفاحي ملخصا: ١٥/١-١٦]
القدس إلخ: وفي نسخة: قدس الجبروت. ومهد لهم إلخ: هيأ وأعد. والقاعدة: هي المسائل والقضايا الكلية والأساس.
والأحكام: جمع حكم، قيل: هو النسبة الثابتة أو خطاب الله تعالى المتعلق بأفعال المكلفين، ولا يعد أن يراد به هنا
ما ثبت بالخطاب من الوحوب والحرمة ونحوهما. والأوضاع: جمع وضع، والمراد به خطاب الوضع، أي بيان
أسباب الأحكام وشروطها ونحوها. والنص: ما كان معناه صريحا غير محتمل لمعني آخر. والألماخ: جمع لمع، وهو
لمعان النور وليس جمع اللامع كما قيل. والتطهير: إزالة الرجس، والمراد إزالة الأقدار الحسية ولنعوية لتكفل الشريعة
بالتطهارتين. [حفاحي ملخصا: ١٧/١]

أوضاعها: المراد به العلل الموضوععة لإفادة الأحكام. **والمآعها:** جمع لمع كصوء وأضواء لفظا ومعني، بيان للأوضاع؛
فإن العلل تستفاد من دلالات النص وإشارتها الواضحة. **فمن كان له إلخ:** الغاء لفصيحة أي إذا تم أمر الدعوة إلى
الحق بالقرآن بحيث لم يبق بعد ذلك للمخلق حجة، فمن كان له قلب يتفكر في حقائقه ويتدبر لدقائقه ويستخرج
الأحكام من مصوصه وألماعه، وألقى السمع أي أصغى لاستماعه وهو حاضر بذهنه أو شاهد بصدقه فهو
حميد أي محمود في الدنيا، سعيد في الآخرة، و"من لم يرفع رأسه" كناية عن عدم الالتفات إليه بعباده وحجبه، =

وأطفا نبراسه، يعيش ذميما ^{أي مذموما} ويسلّى سعياء، فيا واجب الوجود! ويا فائض الجود! ويا غاية كل مقصود! صل عليه صلاة توازي غناه، وتجازي عناءه، وعلى من أعانته، وقرر تبيانته تقريرا، وأفض علينا من بركاتهم، واسلك بنا مسالك كراماتهم، وسلم عليهم وعلينا تسليما كثيرا. وبعد، فإن أعظم العلوم مقدارا وأرفعها شرفا.....

— يعيش ذميما أي مذموما في الدنيا ما كان حيا، والمراد بكونه في عيشة مذمومة: أنها مستحقة للذم أو هي كذلك عند الله وعبد المؤمنين بقوله تعالى: ﴿الْمُذْمُومُونَ آمَنَّا تُبَدِّلُهُمْ بِمِنْ مَالٍ وَيُنِيسُ نُشَارِعُ لَهُمْ فِي الْحَيَاتِ بَلْ لَا يَشْفَعُونَ﴾. (المؤمنون: ٥٥-٥٦). (ملخص)

نبراسه: يكسر النون أي مصاحبه. وأراد به نور الفطرة؛ فإن كل مولود يولد على فطرة الإسلام، والمراد بالإطفاء: الإغراس عن آيات الله الدالة على التوحيد والنبوة. **ويسلّى** إخ: مرفوع مع عطقه على المخروم اقتباسا من الآية وإحراحا عن الجواب إلى الوعيد؛ ليدل على أنه يحصل ذلك الأتية بخلاف الذي قبله؛ فإنه قد يطيب عيشه استدراجا. (ملخص)

فيا واجب: لما كان ما سبق إلى هنا يدل على أن كلامه الملعن الذي يلعه رسول الله ﷺ وتحدى به وكبت وكبت إلى أن صار كأنه مشاهد لذلك في حضرة قدمه وواقف بين يديه مناحيا له؛ فلما التفّت بعد الغيبة. ووجوب الوجود: كون ذاته مقتضية لوجوده. والفيض: الشيوخ والكثرة، وعند الحكماء: فعل فاعل يفعل دائما لا لعوض ولا لغرض. والجود: إفادة ما ينبغي لمن ينبغي لا لعوض؛ لأن من فعل لعوض يناله فهو فقير أو منجر. وفائض الجود: وصف عال المتعلق كواجب الوجود، أي فائض وجوده وواجب وجوده. ويا غاية كل مقصود! أي كل مطلوب يطلبه كل طالب لا بد أن ينتهي إليك؛ فإنك المفيض للحر لا سواك من الوسائل. [حفاجي: ١/١٩]

صل عليه إخ: صل عليه صلاة تساوي الشفع الذي حصل بسببه، وتكون جزءا لتعبه في تليغ الأحكام، وإظهار شرائع الإسلام. **وعلى من إخ:** دعاء لجميع المهاجرين والأنصار والتابعين بطريقته إلى دار القرار. [حفاجي منحصا: ٢٠/١]

وأفض علينا وإصل الفيض: سيلان الماء من حوائب ما هو فيه لزيادة، والمراد: كثرة المنافع أو من فاض الخير إذا شاع. **واسلك إخ:** أدخلنا في الطريق التي أوصلتهم إلى إكرامك لهم سبل المراتب العلية عندك. والسلك بالفتح: الإدخال. [حفاجي منحصا: ٢١/١]

فإن أعظم إخ: الفاء لإجراء الظرف بحرى الشرط كما في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ يَدْرَأَكُمْ يَهْدُوا بِهِ فَسَيَقُولُونَ﴾ (الأحقاف: ١١) كما في "الرضي". والمقدار والمقدّر معن، والمراد هنا: المنزلته والشرف الرتبى، والمراد بالعلوم: العلوم الدينية فقط أو كلها، فلا شك في كونه أعظمها؛ فإن موضوعه كلام الله الذي هو معدن الحكم، ولا شك في أنه أشرف الموضوعات، =

ومناراً، علم التفسير الذي هو رئيس العلوم الدينية ورأسها، ومبنى قواعد الشرع وأساسها، لا يليق لتعاطيه والتصدي للتكلم فيه إلا من برع في العلوم الدينية كلها أصولها ^{العلم الذي يتعلق بالعمل} وفروعها، وفاق في الصناعات العربية والفنون الأدبية بأنواعها. ولطالما أحدثت نفسي بأن أصنّف في هذا الفن كتاباً يحتوي على صفة ما بلغني من عظماء الصحابة ^{يشتمل} وعلماء التابعين، ومن دونهم من السلف الصالحين، وينطوي على نكت بارعة، ولطائف رائعة، استنبطتها أنا ومن قبلي من أفاضل المتأخرين، وأماثل المحققين، ^{معرفة} ويعرب عن وجوه القراءات المشهورة المعزية إلى الأئمة الثمانية المشهورين، والشواذ ^{أي يظهر} المروية عن القراء المعتبرين.

– وغايته: الاعتصام بالعروة الوثقى التي لا انفصام لها، والوصول إلى سعادة الدارين، وشدة الاحتياج إليه ظاهرة؛ لتوقف الأدلة والأعمال والأحكام عليه. فإن قلت: موضوع علم الكلام ذات الله وصفاته، وهي أشرف من كل شيء فيكون علم الكلام أشرف منه، قلت: لا نسلم أن موضوعه ذات الله وصفاته، بل المتقدمون على أن موضوع علم الكلام المعلوم، وإن سلمناه فنقول: كلام الله مشتمل على التوحيد والعقائد الحقة؛ لأنه تبيان لكل شيء، فيندرج في موضوعه موضوع الكلام، وزيادة الخير خير. [عجاجي ملخصاً: ٢٢/١]

ومناراً: موضع النار، وشاع في كل بناء عال يهتدي به سالك الطريق. **علم التفسير**: والتفسير يطلق على بيان معنى كلام الله رواية، ويقابله التأويل وهو: ما كان بطريق الدراية، ويطلق على بيان معناه مطلقاً وعلى ذكر ما يتوقف ذلك عليه، وهو المراد هنا. (ملخص)

ومبنى إ.ح: هذا مشعر بأن هذا العلم مأخذ لأصول الشرائع ومقدم عليه، وسائر العلوم بعده. وقوله: "لا يليق لتعاطيه" مشير إلى توقفه على تلك المعلوم، والتوفيق أن استخراج سائر العلوم منه بالنسبة إلى الرسول ﷺ وتوقفه عليها بالنسبة إليه، ويمكن التوفيق بأن المراد بالتكلم التكلم على سبيل الإفادة والتعليم، وهو ينبغي أن يكون كاملاً، ولا شك أن ذلك لا يكمل إلا بكمال العلوم الدينية وإن كان حاصلها بعلم التفسير.

بأنواعها المراد: بما أنواعها المعترضة؛ فإن بعض فنون الأدب لا يستمد منه التفسير كالغرض والقفية. **ولطالما**: قال الثغزاني: "ما" فيه وفي "فلما" مصدرية، والمصدر فاعل، وقيل: كافة للقول عن طلب الفاعل؛ ولذا يكتب متصلة، ويجوز الفصل، والتعني على الأول: ولطالما غديني لنفسي. **الأئمة الثمانية**: هم نافع وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي، وثامهم: يعقوب الخضرمي، والشاذ ما وراء السبعة. [عجاجي: ٢٦/١]

إلا أن قصور بضاعتي يثبطني عن الإقدام، ويعني عن الانتصاب في هذا المقام حتى
 ينح لي بعد الاستشارة ما صمم به عزمي على الشروع فيما أردته، والإتيان بما
 قصدته، ناويا أن أسميه بعد أن أتممه بـ "أنوار التنزيل وأسرار التأويل".^{طهر} فيها أنا
 الآن أشرع، وبحسن توفيقه أقول، وهو الموفق لكل خير والمعطي لكل سؤل.^{حاشا}

سورة فاتحة الكتاب

وتسمى أم القرآن؛ لأنها مفتتحه ومبدؤه فكأنها أصله ومنشؤه؛ ولذلك تسمى
 أساسا، أو لأنها،

صمم به إ.خ: صمم على الشاء للفاعل معني مضى ونفذ أي صار ماضيا لا فتور فيه. [حفاصي ملخصا: ٢٦/١]
ناويا: حال عن باء التثنية في "عزمي". أقول. نزل منزلة اللازم فلا معمول له، أو معموله ما بعده
 على الحكاية. (ملخص) لكل سؤل إ.خ. يعر الهزمة لرعاية السجع، قال: في "الصحيح": السؤل ما يسأله
 الإنسان، وقرئ: ﴿قَالَ قَدْ أُوتِيَ سُورَتُكَ يَا مُوسَى﴾ (طه: ٣٦) بالهزمة أو بغير الهزمة. (عب) سورة: السورة: هي
 طائفة من القرآن تشمل على آيات ذي فاتحة وحائمة أقلها ثلاث آيات. واولها إن كانت أصلية فإما أن
 تسمى بسور المدينة وهو حائطها؛ لإحاطتها بآياتها، وإما أن تسمى بالسورة التي هي الرتبة الرفيعة؛ لشأها
 وجلالتها في الدين، وإن كانت منقولة من هزمة من السور وهو البقية؛ فلأنها بعض القرآن، وبقيته كل
 شيء بعض. [حفاصي ملخصا: ٢٨/١]

وتسمى: عطف على مقدر مأخوذ من فحوى الكلام أي تسمى فاتحة وتسمى إ.خ. أم القرآن: قال الحليل: كل
 شيء ضم إليه شيء مما يليه يسمى أمًا. **مفتتحه إ.خ:** وهو اسم مفعول أو اسم مكان أو مصدر ميمي، وافتتحه
 نقيض أغلفه، والمفتتح لغة شائعة فصيحة، وأما المختتم فغير فصيحة، ولا تكاد توجد عند لغوي البتة، ولما كان
 افتتاحه وابتدأؤه بما في كتابة المصحف أو في التلاوة أو في الصلاة أو في النزول على أنها أول سورة نزلت،
 جعلت أمًا وأصلا. [حفاصي ملخصا: ٣١/١]

أو لأنها إ.خ: يريد أن القرآن لكون المقصود منه معرفة المبدأ والمعاد وما ينتظم به المعاش مع طوله وكثرة سورة
 وآياته يرجع إلى ثلاثة أبعاد: بعضه شاء، وبعضه أمر ونهي، وبعضه وعد ووعد، وأما القصص والأمثال فمن
 مكملاتها ومتماثلها، وفاتحة الكتاب مشتملة على الأبعاد الثلاثة إجمالا؛ فإن قوله: "الحمد لله" ذكر لجميع الأثنية
 إجمالا، وقوله: "إِنَّكَ نَعْبُدُكَ" ذكر لجميع الأوامر والنواهي؛ إذ لا معنى لعبادة العبد له إلا امتثال أوامره ونواهي، =

تتضمن على ما فيه من الثناء على الله - عز وجل - والتعبد بأمره ونهيهِ وبيان وعده ووعيده، أو على جملة معانيه من الحكم النظرية، والأحكام العملية التي هي سلوك الطريق المستقيم، والاطلاع على مراتب السعداء ومنازل الأشقياء، وسورة الكنز وهو الأحكام العملية، والوفاء والكافة لذلك، وسورة الحمد والشكر والدعاء وتعليم المسألة؛ لاشتمالها عليها، والصلاة؛ لوجوب قراءتها أو استحبابها فيها، والشافية والشفاء؛ لقوله ﷺ: "هي شفاء لكل داء" *،

= وقوله: "أَتَمَعْتُ عَلَيْهِمْ إِنْ" ذكر لوعده ووعيده، فإنما آثار لإتمامه وغضبه، وهذه السورة الكريمة لكونها مشتملة على تلك الأبعاد إجمالاً، وصورتها مفصلة في سائر السور تشبه الأم التي يندرج فيها الولد بلا ظهور تام، ويظهر عند الانفصال. [عبد الحكيم ملخصاً: ١٧] ما فيه معظم ما فيه بقرينة قوله: أو على جملة معانيه. من الحكم: إِنْ: الحكم: جمع حكمة، وهي لغة: العلم الحق الحكم عن قول الشبه. والظفرة سبة للنظر تعني الفكر، والمراد ما لا تعلق له بالعمل من العقائد الحققة الشاملة لأمر المعاد والنبوة وسائر الإنهايات. والأحكام العملية أي الفروع التي يقصد منها العمل، فلحكم النظرية مستفادة من أول السورة إلى قوله: ﴿يَوْمَ الدِّينِ﴾ (الفاتحة: ٤)، والأحكام العملية من قوله: ﴿إِنَّا كُنَّا نَعْلَمُ﴾ (الفاتحة: ٥)، وسلوك الطريق من قوله: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ (الفاتحة: ٦)، والإطلاع من قوله: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ إِنْ (الفاتحة: ٧)؛ لأن فيه وعداً ووعداً، ويدخل فيه الأمثال والقصص المقصود بها الاعتباط. [أخفاحي ملخصاً: ٣٣/١]

التي: صفة لـ "جملة"، أو لـ "معانيه" المبينة بالحكم والأحكام، فيكون في المعنى صفة لهما. لذلك: تعليل للتلاوة على ما ذكر. لاشتمالها إِنْ: أما لاشتمالها على الحمد فظاهر، وكذا على الشكر؛ لأنه في مقابلة نعمة الربوبية والرحمة الشاملة، وعلى الدعاء لوقوعه فيها، وعلى تعليم المسألة حيث أشير فيه إلى أنه ينبغي للمسائل أن يعظم المسؤول أولاً، ثم يسأل حتى يجاب. (ملخص) أو استحبابها إِنْ: [كما في الركعتين الأخرتين من الغرض عند أبي حنيفة] لا قائل بالاستحباب؛ لأنها فرض عند الشافعي رحمه الله، وواجبة عند أبي حنيفة رحمه الله إلا أن يراد بالوجوب الفرضية عند الشافعي رحمه الله وليس فيه بعد، وبالإستحباب ما يقابل الغرض، فيشمل الواجب عند أبي حنيفة، وفيه بعد، والأوجه: أن المراد الوجوب في الكل عند الشافعي والركعتين الأوليين عند أبي حنيفة رحمه الله، والاستحباب فيما عداهما عنده (عص)

* أخرجه البيهقي رحمه الله في "شعب الإيمان" رقم: ٢٣٧٠، وأخرجه الدارمي رحمه الله رقم: ٣٣٧٠.

والسبع المثاني؛ لأنها سبع آيات بالاتفاق، إلا أن منهم من عد التسمية آية دون "أنعمت عليهم"، ومنهم من عكس، وتثنى في الصلاة، أو الإنزال إن صح أنها نزلت بمكة حين فرضت الصلاة، وبالمدينة لما حولت القبلة، وقد صح أنها مكية؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِّنَ الْمَثَانِي﴾، وهو مكى.

يسمى الله الرحمن الرحيم من الفاتحة، وعليه قراء مكة والكوفة وفقهاؤهما وابن المبارك والشافعي. وخالفهم قراء المدينة والبصرة والشام وفقهاؤها ومالك والأوزاعي، ولم ينص أبو حنيفة فيه بشيء فظن أنها ليست من السورة عنده. وسئل محمد بن الحسن الشيباني عنها، فقال: ما بين الدفتين كلام الله تعالى. لنا أحاديث كثيرة:

والسبع المثاني: ولا يعد أن يقال: سمى السبع المثاني؛ لأن مقاصدها قد تكررت؛ فإن التاء قد تكرر في جملي البسملة والحمدلة، وتخصيص العبادة والاستعانة تكرر؛ لأن كلا منهما يستلزم الآخر، وطلب الاعتناء إلى الصراط المستقيم تكرر بقوله: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ (الفاتحة: ٧) والاستعاذة عن الانصراف عن الصراط المستقيم تكرر بلفظ: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ (الفاتحة: ٧). (عص)

من عكس: يعني الذين قالوا: إن التسمية آية من الفاتحة، قالوا: إن "صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ" إلى قوله: "وَالضَّالِّينَ" آية تامة، وهو مذهب الشافعي، وأما أبو حنيفة، ومن بعده حذوة فإهم لما أسقطوا التسمية من السورة لا جرم قالوا: "صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ" آية، وقوله: "غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ" آية أخرى. [عبد الحكيم: ٢٢]

من الفاتحة: أي جزء منها، وكذا من كل سورة عند الشافعي. ليست من إلخ: قال الكرخي: لا أعرف هذه المسألة بعينها لأصحابنا المتقدمين إلا أن أمرهم بإحالتها يدل على أنها ليست من السورة. وقيل: إنه لما لم ينص فيها بشيء ظن أنه أبقاها على أصلها من عدم حتى يظهر الثبوت. [خفاجي ملخصا: ٤٦/١]

ما بين الدفتين إلخ: [إشارة إلى أن ما اشتهر من مذهب الحنفية من أنها ليست من القرآن ليست بمعتبة. (عص)]

فإن قلت: ما بين دفتي المصحف صور الألفاظ وتقوسها، وكلام الله إما لفظي أو نفسي مما وجه إطلاقه عليه؟ قلت: يطلق عليها مجازاً؛ لأن الصور دلائل ألفاظ القرآن، ولشدة الاستسراج يقال لها: قرآن. ولما قال هذا محمد ﷺ قيل له: لم نسر لها؟ فلم يجب، إشارة إلى أنه أمر تعبدية لا يلجئ الحوض فيه. [خفاجي ملخصا: ٤٦/١]

لنا أحاديث إلخ: [ثبتي الخريفة؛ لأن البيضاوي من الشافعية] أي لنا في إثبات المطلب - وهو جزئيتها من الفاتحة - وفي نفي مذهب المخالفين المذكورين - وهو أنها ليست من القرآن - بمجموع أمور ثلاثة: الأحاديث لإثبات الجزئية، والإجماع والوفاق المذكورين لنفي مذهب المخالفين. [خفاجي ملخصا: ٤٧/١]

منها ما روى أبو هريرة رضي الله عنه أنه ﷺ قال: "فاتحة الكتاب سبع آيات، أولاهن بسم الله الرحمن الرحيم"،* وقول أم سلمة رضي الله عنها: "قرأ رسول الله ﷺ الفاتحة وعذ ﷻ بسم الله الرحمن الرحيم آية"،** ومن أجلهما اختلف في أنها آية برأسها أم بما بعدها، والإجماع على أن ما بين الدفتين كلام الله، والوفاق على إثباتها في المصاحف مع المبالغة في تجريد القرآن حتى لم يكتب "أمين". والباء متعلقة بمحذوف، تقديره: بسم الله أفراً؛ لأن الذي يتلوه مقروء، وكذلك يضم كل فاعل.....

وعذ ﷻ لعله قرأه للتبرك؛ لأنه قد روي عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال: قال رسول الله ﷺ: قال الله تعالى أقسمت الصلاة بي وببن عبدتي بصفي إلى أن قال: يقول العبد: الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، ولم يذكر فيه "بسم الله"، وعن أس قال: صليت حلف رسول الله ﷺ وحلف أبي بكر رضي الله عنه وحلف عمر رضي الله عنه فلم يجر أحدهم بـ "بسم الله الرحمن الرحيم". وأما كونها آية برأسها فلما روى الحاكم عن ابن عباس رضي الله عنه: كان رسول الله ﷺ لا يعرف فصل السورتين حتى ينزل "بسم الله الرحمن الرحيم". (ملخص)

ومن أجلهما: أي لتعارض الحديثين اختلف الشافعية؛ إذ لا يمكن جمعهما، ولا يجري فيه السجع، فلم يبق إلا سلوك طريق الترجيح، مرجح كل فرقة بأحد الحديثين. (عص) والإجماع ﷻ: والوفاق ﷻ، هذان الدليلان يدلان على أنها من القرآن لا على أنها من الفاتحة، اللهم إلا أن يضم إلى الدليل الأول في كل محل أثبت فيه، وإلى الثاني عما ليس بقرآن في محله، والقيدان في حيز السجع. [حفاحي ملخصاً: ٤٧/١]

يضم كل ﷻ: هذا تميم للفائدة بوضع قاعدة مطردة كلية، وفيها تسامح؛ فإن التسمية جعلت مبدأ للفعل الحقيقي كالفقراءة والحلول والارتحال، والمضمر الفعل التحوي الدال عليه، فلا بد من تقدير في الكلام في آخره بأن يقتدر ما جعل التسمية مبدأ لغناه أي معنى مصدره وهو معناه التضمين، أو في أوله بأن يقتدر لفظ ما جعل التسمية مبدأ له، ويؤيده أن ما جعل التسمية مبدأ له الفعل الحقيقي أي القراءة، والمضمر فعل اصطلاحى وهو أفراً، والقول بأن "أقرأ" لفظ للقراءة كما انتضاء تقديرهم غير متعارف، بخلاف القول بأن القراءة معن أقرأ بالازم لتقديرنا، فإن معنى اللفظ يراد به المعنى التضمين كثيراً، وقد يقال في رفع التسامح: يجوز أن يراد بالاضمار الإحفاء في القلب لا الحذف، فيتعلق بالمعنى لكنه لا يلائم المشبه به. [حفاحي ملخصاً: ٥٢/١]

* أخرجه البيهقي في السنن الكبرى: (٦٧/٢)، ولفظ البيهقي: الحمد لله رب العالمين سبع آيات، إحداهن بسم الله الرحمن الرحيم

** أخرجه البيهقي في سننه الكبرى: رقم: ٢٤٧٩.

ما يجعل التسمية مبدأ له، وذلك أولى من أن يضمّر "أبداً"؛ لعدم ما يطابقه وما يدل عليه، أو "ابتدائي"؛ لزيادة إضمار فيه، وتقديم المعمول ههنا أوقع كما في قوله تعالى: ﴿بِسْمِ اللَّهِ تَجْرِيهَا﴾، وقوله: ﴿إِنَّا كُنَّا نَعْبُدُكَ﴾؛ لأنه أهم وأدل على الاختصاص، وأدخل في التعظيم، وأوفق للوجود؛ فإن اسمه تعالى مقدم على القراءة، كيف لا! وقد جعل آله لها من حيث إن الفعل لا يتم ولا يعتد به شرعاً ما لم يصدر باسمه تعالى؛ لقوله ﷺ: كل أمر ذي بال لم يبدأ فيه بـ "بسم الله" فهو أبتى،

ما يجعل: لفظاً يناسب ما يجعل التسمية مبدأ له. وذلك أولى إجماع: قيل عليه: إن الدليل الآتي ذكره يدل على عدم صحة إضمار "أبداً"، لا على مرجوحيته، وقوله: "ذلك أولى" يدل على حلافة؟ وأجيب بأن يراد بما يدل عليه القرينة الدالة عليه دلالة ظاهرة، وإن وجد الدليل في الجملة على تقدير "أبداً"، لأن ابتداءه بالسلسلة قرينة لإرادة البدء، لكنها في الظهور ليست بمنزلة الأولى. [خفاصي ملخصاً: ٥٤/١] لعدم ما يطابقه إجماع: لا يوجد في الاستعمال تعلق التسمية بالابتداء بخلاف تعلقه بما يجعل مبدأ له، فإنه موجود، نحو قوله تعالى: ﴿بِسْمِ اللَّهِ تَجْرِيهَا﴾. (مورد: ٤١)، وقوله ﷺ: بسم الله ولحنا، وقول جرير: "بسم الله أريقك". (ملخص)

وما يدل عليه: عطف على "ما يطابقه" أي لعدم قرينة يدل عليه؛ إذ لا قرينة إلا مقارنة الفعل، وهذه داعية إلى تقدير الفعل لا تقدير الابتداء. (عص) إضمار فيه: أي في "ابتدائي" من كثرة حروفه، وتقديره متعلق بالياء ككائن. (ق) وأوفق للوجود إجماع: لأن اسمه تعالى في نفسه وإن كان مقدماً في الوجود على القراءة، لكنه إذا أخذ بوصف، كونه معمولاً يكون مؤخرًا عنها؛ لأن وجود المعمول من حيث هو معمول إما يكون بعد وجود العامل، فيكون التأخير أيضاً موافقاً للوجود، إلا أن التقدم أوفق، لكونه باقياً إلى ذات الاسم من غير ملاحظة وصف زائد عليه. (ملخص)

وقد جعل إجماع: معنى كونه "آلة لها" توقفه عليه حتى كأنه فعل به، وإلا فلا يناسب حمل السلسلة للأداة المقارنة لما يستعان بها فيه؛ لأن الشافعي رحمه الله جعلها من الفاتحة. [خفاصي ملخصاً: ٥٨/١] كل أمر إجماع: قال ابن حجر: إنا لم نجد هذا اللفظ فكانه رواية بالمعنى، و"أمر ذو بال" أي شريف عظيم يهتم به، والبال في الأصل: القلب، كأن الأمر ملك القلب لاشتغاله به. وفي "طبقات السبكي" روى ابن ماجه عن أبي هريرة رضي الله عنه ﷺ: قال: كل أمر ذي بال لم يبدأ فيه بالحمد لله فهو أقطع، ويروى: حمد الله، ويروى أيضاً: بسم الله الرحمن الرحيم، ويروى أيضاً: بذكر الله. والتصدير عري، أو شامل للحقيقي والإضافي، فلا تعارض بين الروايات، وليس للمعنى: أنه يجب أن يكون ابتداء الأمر باسم الله تعالى، بل أن يذكر قبل ذلك الأمر بسم الله كما قالوا في الحمد لله، فلا يرد أن -

وقيل: الباء للمصاحبة، والمعنى متراكباً باسم الله تعالى أقرأ، وهذا وما بعده مقول
أي للملازمة
 على ألسنة العباد؛ ليعلموا كيف يترك باسمه ويحمد على نعمه ويسأل من فضله،
 وإنما كسرت الباء ومن حق الحروف المفردة أن تفتح؛ لاختصاصها بلزوم الحرفية
 والجر، كما كسرت لام الأمر ولام الإضافة داخلية على المظهر؛ لفصل بينهما وبين
وحققها التفتح
 لام الابتداء ولام التأكيد. والاسم: عند البصريين من الأسماء التي حذفت أعجازها
أو آخرها
 لكثرة استعمالها، ونبت أوائلها على السكون، وأدخل عليها مبتدأ بما همزة الوصل؛

= الابتداء بالتسمية ليس ابتداء باسم الله؛ لأن اسمه هو لفظ "الله" لا لفظ "اسم" على أنه يمكن أن يقال: قصد الاستعانة بجميع أسمائه تعالى (إحالة، نعر عنها بلفظ الاسم). [حفاحي ملخصاً: ٥٩/١]

وقيل الباء إيج: وقيل في ترجيح معنى المصاحبة: إن للمصاحبة أول على ملازمة جميع أجزاء الفعل لاسم الله منها إذا جعلت داخلية على الآلة، وإن جعل اسمه آلة لقراءة الفاتحة لا يتأتى على مذنب من يقول بأن البسطة من السورة، مع أنه قد ورد في الحديث: **بسم الله الذي لا يضر مع اسمه شيء في الأرض ولا في السماء وهو السميع العليم**، فإن قوله **بسم الله** مع اسمه صريح في إرادة المصاحبة. [حفاحي ملخصاً: ٦٠/١] **للمصاحبة:** وهذا أولى نحاسياً عن جعل اسمه تعالى آلة **باسم الله:** إشارة إلى بيان جهة التليس، يعني أن التليس على وجه التوك. وهذا **إيج:** رد لما يتجه على ما سبق: أنه كيف قال تعالى متراكباً باسم الله أقرأ وباستعانة الاسم أقرأ؟. (عص) **لاختصاصها** أو الإفراد بـ "أو" القسم وتائه، فأجيب بأنها لا يلزمان الجر أصالة بل لياية الباء. (عص) **بلزوم الحرفية والجر:** [بغلاف كاف التشبيه؛ لأنه قد يكون اسماً، بخلاف الواو؛ لأنه بيجي للعطف أيضاً] أما مناسبة الحرفية للكسرة فلاقتضائها السكون الذي هو عدم الحركة، وكون الكسرة بمنزلة العدم؛ فقلته حيث لم يوجد في الأفعال ولا في غير المنصرف. وأما الجر؛ لموافقة حركة الماء أثرها. (تف) [حفاحي ملخصاً: ٦٥/١]

داخلية على المظهر: [بغلاف الداخلة على المضمر؛ لأنها تفتح لعدم التليس؛ إذ لام الابتداء لا تدخل على المضمر.] لأن الداخلة على المظهر متمم باتصال ضميره وانعصال ضمير لام الابتداء. (عصام) **لكثرة استعمالها:** أي لا لإعلال؛ إذ لو حذف العجز للإعلال كان حرف الآخر موباً محلاً للإعراب، فلا يصح جريان الإعراب على ما قبله كما في "عصاً" وأما إذا حذف فحذف التخفيف الذي توحى كثرة الاستعمال كان موباً وبصير ما قبله محلاً للإعراب كما في "أخ" و"أب". (عصام)

لأن من دأهم أن يبتدئوا بالمتحرك ويقفوا على الساكن، ويشهد له تصريحه على أسماء وأسامي وسمي وسميت، وبجاء سُمي كهدى لغة فيه، قال:

والله أمّك سُمي مباركاً أي سمك آثرك الله به إيثاركاً أي اصطفاك

والقلب بعيد غير مطرد، واشتقاقه من "السمو"؛ لأنه رفعة للمسمى وشعار له، ومن "السمة" عند الكوفيين، وأصله: وسم، حذفت الواو وعوضت عنها همزة الوصل؛ ليقبل إعلاله، ورد بأن الهمزة لم تعهد داخلية على ما حذف صدره في كلامهم، ومن لغاته: "سُم" و"سِم"، وقال:

بِسْمِ الَّذِي فِي كُلِّ سُورَةٍ سِمَةٌ أي اسمه

لأن من دأهم إخ: إشارة إلى حواز الابتداء بالساكن، ومن قال باعتناعه فليس يحكي إلا عن لسانه، نعم يمنع الابتداء بالمدات إلا أن ذلك لذوفاً لا لسكوها، وإذا استقرت لغة العجم وحدث فيها الابتداء بالساكن. (تف) وأسامي: وشأن الجمع والتصغير: رد الشيء إلى أصله. وسمي: إما تصغير أو فاعل، يقال: فلان سمي فلان إذا وافق اسمه باسمه.

والله أمّك إخ: هو لأي خالد الفتاني، والمعنى: آثرك الله بالتسمية الفاضلة كما آثرك بالفضل. و"إيثارك" مفعول مطلق للتشبيه كـ"ضربت ضرب الأمير"، واستشهد به على أن سمي كهدى لغة في الاسم ولا دليل فيه؛ لاحتمال أن يكون على لغة من يقول: سما - بضم السين - غير مقصورة، ونصب على أنه مفعول ثان لـ"أمّك". [حفاجي بتغيير: ٦٩/١] آثرك الله به: أي هذا الاسم المبارك، إيثارك كإيثار الله واصطفائه إياك أي نفسك، والآلف للإشباع.

والقلب إخ: جواب دخل، وهو أن يقال: إن هذه تصارييف "الوسم" بعد نقل الواو وقلبها عن موضعها إلى الآخر؟ فأجاب بأن هذا بعيد غير مطرد لا يجيء في نظائره. (خطيب) غير مطرد: غير مطرد في تصارييف كلمة في كلامهم فلو كان أصل اسم "وسما" كما بقوله الكوفيون، يلزم القلب في جميع تصارييف الاسم ويطرده. (عص) وشعار له: يعرف به ويشتهر، فلا يرد أن الشعار يناسب الوسم فلا يناسب ذكره في جعله من السموم. (عص) ليقبل إعلاله: إذ ليس فيه إسكان السين. صدره: بل عهدت على محذوف العجز كـ"ابن" والمعهود في محذوف الصدر لإحقاق التاء كـ"عدة".

فالاسم إن أريد به اللفظ **فغير المسمى**؛ لأنه يتألف من أصوات مقطعة غير قارة، ويختلف باختلاف الأمم والأعصار، ويتعدد تارة ويتحد أخرى، والمسمى لا يكون كذلك، وإن أريد به ذات الشيء فهو المسمى لكنه لم يشتهر بهذا المعنى، وقوله تعالى: ﴿تَبَارَكَ اسْمُ رَبِّكَ﴾، و﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ﴾ ^{أي الاسم} المراد به اللفظ؛ لأنه كما يجب تنزيه ذاته وصفاته عن النقائص، يجب تنزيه الألفاظ الموضوعة لها عن الرّفث وسوء الأدب، ^(الرحي: ٧٨) أي العفش في القول ^(الأعلى: ١)

أو الاسم فيه مقحم كما في قول الشاعر:

هو ليدس ربيعة

حواء ثاب أي رائد

إلى الحول ثم اسم السلام عليكم

أي السلام عليكم

فالاسم إلخ: قد اشتهر في كتب الأصول ذكر الخلاف في: أن الاسم هو عين المسمى أو التسمية أو غيرهما، وقد تحير الناس في المراد عن ذلك، وذكروا له تأويلات لم تظهر لها ثمرة، ولم يتحرر إلى الآن محل الخلاف ومقطعه، وقد أراد السيد السد رحمته في "شرح المواقف" تحرير البحث فلم يتم له؛ لأنه قد اشتهر الخلاف في أن الاسم هل هو نفس المسمى أو غيره، ولا يشك عاقل في أنه ليس النزاع في لفظ "فرس" أنه الحيوان المخصوص أو غيره، بل في مدلول الاسم أهو الذات من حيث هي أم باعتبار أمر آخر عارض له صادق عليه؛ ولذلك قال الشيخ: قد يكون الاسم عين المسمى نحو: "الله"، وقد يكون غيره كالحالقي والرازق، وقد يكون لا هو ولا غيره كالعالم والقادر، وفيه أبحاث لا يسع تفصيلها هذا المقام. [حفاحي ملخصا: ٧١/١]

فغير المسمى إلخ: لذا اشتهر الخلاف في هذه المسألة، فقالت المعتزلة: الاسم غير المسمى، وقال بعض الأشاعرة: إنه عيه، ونقل عن الشيخ الأشعري رحمته التقسام إلى الأقسام الثلاثة، ومقصود المصنف أنه نزاع لفظي وليس الخلاف في لفظ الاسم أنه موضوع للفظ الشيء أو لمعناه، بل في الأسماء التي من جملتها لفظ الاسم. [عبد الحكيم: ٣١] **ويتعدد:** مع اتحاد المسمى كالألفاظ المترادفة **ويتحد:** مع تعدد المسمى كالألفاظ المشتركة.

والمسمى: ويسعى أن يعلم أن قوله: "والمسمى لا يكون كذلك" رفع للإيجاب الكلي، وإلا فمسمى القرآن، والقصيدة، والشعر متألف من أصوات مقطعة غير قارة، لكن رفع الإيجاب الكلي إنما ينفع إلى باقي ما ذكر من أوصاف الاسم لو صح فيه الإيجاب الكلي، وفي اختلاف اسم كل شيء باختلاف الأمم، وتعدد تارة واتحاده أخرى نظراً لا يحق. (عصام) **وقوله تعالى إلخ:** حواء ما يقال: الاسم ههنا معنى الذات؛ لأن التنزيه متعلق بها. [عبد الحكيم ملخصا: ٣٢-٣٣] **إلى الحول إلخ:** وثمناه: ومن يبك حولا كاملاً فقد اعتدّر، أي نكيت إلى الحول من فراقكم، ثم سلمت عليكم سلام توديع، ومن يبك هذه المدة فهو معذور في ترك البكاء. (ف)

وإن أريد به الصفة، كما هو رأي الشيخ أبي الحسن الأشعري رحمته الله، انقسم انقسام الصفة عنده إلى ما هو نفس المسمى، وإلى ما هو غيره، وإلى ما ليس هو ولا غيره. وإنما قال: بسم الله، ولم يقل: بالله؛ لأن التبرك والاستعانة بذكر اسمه، أو للفرق بين اليمين واليمين، ولم تكتب الألف على ما هو وضع الخط؛ لكثرة الاستعمال، وطول الباء عوضاً عنها. و"الله".....

وإن أريد به: المعنى القائم بالموصوف بمعنى حمله عليه اشتقاقه وهذه الإرادة باعتبار ذكر العام وإرادة الخاص نظراً إلى أصل اللغة. **الصفة**: وهما إطلاقات: ألعت التحوي وما يدل على معنى قائم بالغير كالعلم والحلم والمشتق كاسم الفاعل والصفة للشبهة وما شاكلهما، وقول "الأمدى": ذهب الأشعري وعلمة الأصحاب إلى أن من الصفات ما هو عين الموصوف كالتوحد وما هو غيره. وهو كل صفة أمكن معارفها عن الموصوف، كصفات الأفعال من كونه خالقاً ورازقاً، ومنها ما يقال: إنه لا عين ولا غير، وهو ما يمتنع انفكاكه كالعلم والقدرة، يدل على أنه أراد بالصفة: للمعنى الثاني، وبالمثل: المثلول التضميني، فلا يرد عليه أن الصفة أمر خارج عن الذات فكيف نكون عيه؟ وأنه يلزمه تقسيم الشيء إلى نفسه وغيره؟ [خفاحي ملخصاً: ٧٣/١]

لأن التبرك إلخ: علل بأن الاسم الذي يتلوه في التفاعل وبأنه من دون الذات، لتبرئها عن أن يتلبس بها أحد وبأن هذا وقبل عليه: إن التلبس بالذات من حيث هي غير ممكن، لكنه من حيث الاستحضار بالذهن ممكن؟ ورد بأن مرجعه أيضاً إلى الإتيان بالاسم وهو أولى بالاعتبار، وظواهر التصوص دالة على أن الابتداء بالاسم، وأما الاستعانة: هي طلب العود، وحقيقتها: التوسل بمدحها لتشريف المشروع فيه والاعتداد بشأه، لا يقال: إن في الاستعانة بالذات ترك أدب؛ لأنه لو كان فيه ترك الأدب لم ينسب للاسم أيضاً، ومع ذلك فقد قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَيَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا اللَّهَ﴾ (الفاتحة: ٥)، وفي الحديث: إذا سمعت فاستمع بالله فتعبر الاسم للاستعانة ليس بصحيح. [خفاحي ملخصاً: ٧٥/١]

أو للفرق: فـ"الله" بمن و"بسم الله" تيمناً؛ لأن الاسم لا يحسن به التيمن؛ لكونه من الألفاظ ولا خرج في التيمن به. [خفاحي ملخصاً: ٧٦/١] **وضع الخط**: [إبان وضعه على حكم الابتداء دون الدرج.] من كتابة ما يثبت في الابتداء وأن يسقط في الدرج في أول الكلمة وكتابة ما يثبت في الوقف، وأن يسقط في الوصل في آخر الكلمة لكثرة الاستعمال، فكانه صار الباء أول هذا الاسم ولا احتياج له إلى المعركة. (عص) **لكثرة الاستعمال** إلخ: قيل: لظاهر أن أفراد كثرة الكتابة، فلما كثرت كتابته حذف تخفيفاً على الكاتب، كما حذف تلفظه به، وكثرة التلظظ لا دخل لها في الحذف الخطي. [خفاحي: ٧٩/١]

أصله "إله"، فحذفت الهمزة وعوض عنها الألف واللام؛ ولذلك قيل: يا الله بالقطع،
 إلا أنه مختص بالمعبود بالحق، والإله في الأصل يقع على كل معبود، ثم غلب على
 المعبود بالحق، واشتقاقه من إله وإلهة وألوهة بمعنى عبد، ومنه: تأله واستأله،
 وقيل: من إله إذا تحير؛ إذ العقول تتحير في معرفته، أو من: ألهت إلى فلان أي
 سكنت إليه؛ لأن القلوب تطمئن بذكره، والأرواح تسكن إلى معرفته، أو من: إله،
 إذا فرغ من أمر نزل عليه، وآله غيره أجاره؛ إذ العائد يفرغ إليه وهو يجيره حقيقة
 أو بزعمه، أو من: إله الفصيل إذا أولع بأمه؛ إذ العباد مولعون بالتضرع إليه في
 الشدائد، أو من: وله، إذا تحير وتخبط عقله، وكان أصله "ولاه" فقلبت الواو همزة؛
 لاستثقال الكسرة عليها استثقال الضمة في "وجه"، فقلبت: إله كإعاء وإشاح، ويرده
 الجمع على آله دون أوله،
 أصله إله: اعلم أن في لفظ الجلالة باعتبار أصلها واشتقاقها وكونها عربية أو غير عربية أقوالاً واختلافات كثيرة
 حتى قالوا: كما تاهت العقلاء في ذاته وصفاته لاحتجابها بنور العظمة، تحيروا في لفظ "الله" لأنه انعكس له من
 تلك الأنوار أشعة همرت أعين المستبصرين، وقد قال أمير المؤمنين علي عليه السلام: "دون صفاته تحير الصفات، وحل
 هناك تضاريف اللغات"، وفيه أقوال لا تحصر، اختار المصنف رحمه الله منها أربعة: [حقاقي ملخصاً: ٧٩/١]

ولذلك إله: لكونها عوضاً عن المخلوف أدخل عليها حرف النداء ولم ينسقط الهمزة؛ لأنه صار عوضاً مبهمحل
 عنه معنى التعريف، وإنما خص القطع بالنداء فقط لتجردها فيه للتعويض؛ لأن التعريف التداخي أغنى عنه، فلا يلزم
 احتماخ أداتي التعريف. [حقاقي ملخصاً: ٨٠/١] ثم غلب. بأن المستعمل بإدخال لام العهد عليه في ذاته تعالى.
 واشتقاقه إله: ما مر بيان لأصله الإعلالي وما يترتب عليه وهذا شروع في بيان أصله الاشتقاقي، فقيل: إنه غير مشتق،
 وقيل: إنه مشتق، وفي المشتق منه أقوال، اختار المصنف منها أنه من إله - بفتح الهمزة واللام - أي عَدَّ، فإنه بمعنى ما لوه
 أي معبود ككتاب بمعنى مكتوب. [حقاقي ملخصاً: ٨٥/١]

تتحير في معرفته: في معرفة المعبود أي الذي يعبد، فانخذ الناس آلهة شتى، وزعم أن الحق ما هو عليه. [حقاقي
 ملخصاً: ٨٦/١] ويرده الجمع إله: وجه الرد: أن جمع التكسير يرد الأشياء إلى أصلها، واعتلر بأنها لنوهم
 أصالة الهمزة حيث لم يستعمل ولله أصلاً. (ع)

وقيل: أصله: "لَاة" مصدر لَاة يلبه ليها ولاهًا، إذا احتجب وارتفع؛ لأنه سبحانه عطف على قوله: أصله إله

وتعالى محجوب عن إدراك الأبصار، ومرتفع على كل شيء، وعما لا يليق به، ويشهد له قول الشاعر:

هو الأعشى

كحِلْفَةٍ من أبي رباح يسمِعُهَا لاهَهُ الْكِبَارُ
أي القسم وفي نسخة: يشهد بها أي معبوده

وقيل: علم لذاته المخصوصة؛ لأنه يوصف ولا يوصف به؛ ولأنه لا بد له من اسم أي ليس مشتق أي الله

تجري عليه صفاته ولا يصلح له مما يطلق عليه سواه؛ ولأنه لو كان وصفا لم يكن..... أي لأجزاء الصفات

لاه مصدر: فهو في الأصل مصدر بمعنى الفاعل، أي المحتجب والمرتفع، أطلق على ذاته بعد إدخال لام العهد عليه وصار علما له بالقلبة، وقوله: لأنه تعالى محجوب، فيه مساهلة، والمناسب محتجب؛ لأن المحجوب مقهور لا يليق بذاته تعالى. [عبد الحكيم: ٣٨] **كحلفة إخ:** الحلفة - بالفاء - المرة عن الخلف، أي القسم، وأبو رباح: - براء مفتوحة والياء الموحدة - اسم رجل، والكبار: - بضم الكاف وتخفيف الباء - بمعنى الكبير. (فتح)

لأنه يوصف إخ: قيل عليه: إن هذا إما يدل على كونه اسما لا على كونه علما مع أن الرمحشري حوز كون لفظ "الله" صفة اسم الإشارة، ورد بأن الاختلاف وقع فيه بعد تسليم اختصاصه به تعالى، فموصوفته مع عدم وصفه تقتضي ذلك اقتضاء راجحا يكفي في مثله، وأما وصفه لاسم الإشارة فعلى خلاف القياس؛ لوقوعه بالمواد في نحو: ذلك الرجل وهذا الكتاب، فإنه ليس المنظور فيه سوى رفع الإهام، والرمحشري تفرد بقياس العلم عليها فلا وجه لما ذكره. [خفاحي ملخصا: ٩١/١]

لأنه يوصف إخ: لفظ "الله" يجعل موصوفا لجميع أسمائه، ولا يجعل وصفا لشيء من أسمائه تعالى، فيكون اسما، ولا شك أنه مختص بذاته تعالى بحيث لا يطلق على غيره أيضا فيكون علما لذاته، وكذا الحال في تقرير الدليل الثاني والثالث؛ إذ لا نزاع في اختصاصه بذاته تعالى، إنما النزاع في كونه صفة فيكون كـ "الرحمن"، أو اسما فيكون علما. (ع)

صفاته: وفيه إشعار بأنه يصح أن يكون الاشتقاق من "إله" فيكون الفعل مشتقا من الإفعال بمعنى الفاعل، وكلاهما منظور فيه، ويدفع الثاني بأنه سيحيى السراط بمعنى الفاعل. (عص) **لو كان وصفا إخ:** لو كان وصفا لكان مثل الرحمن من الصفات الغالبة، فلم يكن لا إله إلا الله توحيدا مثل قولنا: "لا إله إلا الرحمن" لكنه باطل بالإجماع على إفادة الأول التوحيد دون الثاني، والسر في ذلك: أنه لو كان صفة كان مدلوله المعنى دون الذات المعينة، فهو لا يمنع الشركة وإن احتص في الاستعمال بذاته تعالى، بخلاف ما إذا كان علما فإنه يكون مدلوله الذات المعينة. [عبد الحكيم: ٣٩]

قوله: لا إله إلا الله توحيداً مثل: لا إله إلا الرحمن؛ فإنه لا يجمع الشراكة، والأظهر: أنه وصف في أصله لكنه لما غلب عليه بحيث لا يستعمل في غيره وصار كالعلم مثل: الثريا والصعق، أجري مجراه في إجراء الوصف عليه وامتناع الوصف به، وعدم تطرق احتمال الشراكة إليه؛ **لأن ذاته** من حيث هو بلا اعتبار أمر آخر حقيقي أو غيره
جواب ما
وفي نسخة: الأوصاف
كالمعلم والقدرة كالتأدية

قوله: لا إله وفيه أنه لو كفى في التوحيد اختصاص المستثنى بذاته في الواقع فقولنا: لا إله إلا الرحمن أيضا توحيد وإن لم يكف، وانقصي ما يعيه بحيث لا يجوز فيه العقل الشراكة لم يكن لا إله إلا الله أيضا توحيداً لأن الله لا يحصر ذاته لنا على وجه التشخيص؟ ويمكن أن يجاب بأن الألفاظ في الشرع تنوب مقام المعاني الموضوعية هي لها، ألا يرى أن "أنت طالق" يفيد الطلاق وإن لم يقصد، والله تعالى وإن لم يمكن إحضاره لذاته لكن لفظ "الله" يوجب مناب إحضاره لذاته، فنزل ذكره في التوحيد منزله، بخلاف الرحمن. (عص) [حفاحي ملخصاً: ٩١/١]

فإنه إلخ: لأنه حينئذ موضوع لأمر كلي، وكذا لو كان اسم جنس؛ لأن ثبوت الأعم لا يقتضي ثبوت الأخص. [حفاحي ملخصاً: ٩١/١] والأظهر إلخ: خلاصة الجواب: أن الوجوه المذكورة لا يفي كونه في الأصل وصفاً؛ لأن الأعلام الغالبة كالصعق والثريا جارية مجرى الأعلام القصدية في إحصاء الأوصاف عليها، وامتناع الوصف لها، وعدم تطرق احتمال الشراكة إليها، فالوجوه المذكورة لا تثبت المدعى، أعني كونه علماً لذاته المحصورة. [عبد الحكيم: ٤٠]

لكنه إلخ: إبطال الدليل القائل بأنه علم. **الثريا والصعق:** فإنهما وصفان في الأصل صاروا علمين بالعلية، والثريا: تصغير ثروى لامرأة متمولة، مؤنث ثروان كعطشان، جعل اسم النجم لكثرة كواكبه مع ضيق الخلق، والصعق: حركة شدة الصوت وكثف شديد الصوت والتوقع للصاعقة (إنما لقب به؛ لأن ثيمًا أصابوا رأسه بضربة فكان إذا سمع صوتاً صعق، أو لأنه أشد طعاماً فكفأت الريح قدره فلعنها، فأرسل الله تعالى عليه صاعقة. (عصام)، ولقب حوبلد بن نفل. (ع)

لأن ذاته إلخ: [علة لقوله: الأظهر أنه وصف] حاصله: أن ذاته تعالى في نفسه بلا اعتبار صفة حقيقية أو إضافية معه غير معقول للشر، فلا يمكن أن يصير مدلولاً عليه بلفظ؛ لأن الألفاظ إنما تدل على ما في الأذهان، وذاته من حيث هو ليس كذلك، فلا يكون لفظ موضوعاً لذاته تعالى، سواء قلنا: إن الواضع هو الله أو البشر؛ لاستلزامه إمكان الدلالة عليه. وحلاصته: أنه لو كان لفظ موضوعاً لذاته المحصورة لأمكن الدلالة به عليه، لكن التالي باطل فالمقدم مثله، وفيه بحث؛ لأن الخلاف في تعقل كنه ذاته، ووضع الاسم بلزائه لا يتوقف عليه؛ إذ يجوز تعقل ذات بوجه من وجوهها، وأن يوضع الاسم لحصوصها؛ فإن تصوير الموضوع له نوحه ما كاف في وضع العلم، وكذا في فهم السامع عند استعماله، وأما قوله: "التالي باطل" فلا يسلم؛ لأن إمكان الدلالة إنما يتوقف على إمكان التعقل، فإذا أمكن التعقل ولو بوجه ما، أمكن الدلالة. [عبد الحكيم: ٤٠]

غير معقول للبشر، فلا يمكن أن يدل عليه بلفظ، ولأنه لو دل على مجرد ذاته المخصوصة لما أفاد ظاهر قوله تعالى: ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَاوَاتِ﴾ ^{أي لفظ الله} معنى صحيحاً، ولأن معنى الاشتقاق: هو كون أحد اللفظين مشاركاً للآخر في المعنى والتركيب، وهو حاصل بينه وبين الأصول المذكورة، وقيل: أصله: لاها بالسريانية، فعرب بحذف الألف الأخيرة، وإدخال اللام عليه. وتفخيم لأمه إذا انفتح ما قبله أو انضم سنة، وقيل: مطلقاً. وحذف ألفه لحن تفسد به الصلاة، ولا ينعقد به صريح اليمين، ^{طريقة معروفة عند الفراء} وقد جاء لضرورة الشعر: ^{أي خطأ}

ألا لا بركة الله في سهيل إذا ما الله بركة في الرجال ^{عمل الاستشهاد اسم الرجل}

الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ اسمان بنيا للمبالغة من رحم، كالغضبان من غضب، والعليم من علم. والرحمة في اللغة: رقة القلب، وانعطاف يقتضي التفضل والإحسان، ^{أي ميل معان}

غير معقول إحد: هنا مبني على أن واضع اللغة: البشر، والمختار: أنه هو الله تعالى. (ف) وهو الله: الضمير لله والله حرة، "في السماوات والأرض" متعلق باسم الله، والمعنى: هو المستحق للعبادة فيها لا غير. (قاضي) معنى صحيحاً إحد: لأن لفظ "الله" حيث يكون دالاً على شخص، فيكون معناه: هو الذات المشخص في السماء، فيكون السماء ظرفاً لذلك الشخص، وهذا المعنى غير صحيح؛ لأنه تعالى منزّه عن المكان والمحل، ولو كان صفة كان معناه: وهو معبود في السماء، وهو صحيح؛ لأن العبودية باعتبار الوصف. وإدما قال: "ظاهر قوله؟" لأنه يجوز تعلقه بـ "يعلم" والجملة خبر ثان، أو هي الخبر، ولفظ "الله" يدل من "هو" كما ذهب إليه بعض. [فيه: أن صحة معناه كما يكون بتعلقه به باعتبار تضمنه معنى للعبودية باعتبار وضعه وإن صار علماً بالعلية، يكون بتعلقه به باعتبار تضمنه معنى العبودية؛ لاشتهاره بها في ضمن هذا الوصف. (عص)]

ولأن إحد: يعني ثبوت معنى الاشتقاق بين هذه اللفظة الخليفة وبين الأصول المذكورة سابقاً يدل دلالة ظنية كافية في مباحث اللغوية، على أنها مشتقة من أحدها. [عبد الحكيم: ٤٢] وهو حاصل: فيكون مشتقاً ولا يكون علماً ابتداء. وتفخيم إحد: يريد بالتفخيم ضد الترقيق وهو التفليط، وقد بقي، بمعنى ترك الإمالة، ومعنى إمالة الألف إلى مخرج الواو، وفي "شرح الكشاف": أن لا تفخيم عند كسر ما قبلها بالاتفاق. (عص) ولا ينعقد به إحد: اليمين بلا نية؛ لأن "بنة" اسم للوطية أيضاً، واحتمل يحتاج إلى النية. (ع)

ومنه الرَّحْمُ؛ لانعطافها على ما فيها، وأسماء الله تعالى إنما تؤخذ باعتبار الغايات التي هي أفعال دون المبادئ التي تكون انفعالات. و"الرحمن" أبلغ من "الرحيم"؛ لأن زيادة البناء تدل على زيادة المعنى كما في: قَطَعَ وَقَطَعَ، وَكُبَّارَ وَكُبَّارَ؛ وذلك إنما تؤخذ نارة باعتبار الكمية، وأخرى باعتبار الكيفية، فعلى الأول قيل: يا رحمن الدنيا! لأنه بعم المؤمن والكافر، ورحيم الآخرة؛ لأنه يختص لمؤمن، وعلى الثاني قيل: يا رحمن الدنيا والآخرة، ورحيم الدنيا! لأن النعم الأخروية كلها جسم، وأما النعم الدنيوية فجليلة وحفيرة. وإنما قدم -والقياس يقتضي الترفي من الأدنى إلى الأعلى-؛ لتقدم رحمة الدنيا، ولأنه صار كالعلم من حيث إنه لا يوصف به غيره؛ لأن معناه: المعجم.....

وأسماء الله إلخ. ليس المراد مطلق أسماء الله تعالى؛ لأن من أسمائه ما هو حقيقة من غير تأويل، مثل: الله، الحي، العليم، فائز؛ فالأسماء الدالة على صفات لا يمكن انتصافه تعالى لها كالستهي، والماكر، والرحيم ونحو ذلك، وحاصله: أن هذه الأحوال آثار تصدر عنها في النهاية، مثلاً الغضب: أثره إيصال مضرة إلى المغضوب عليه، والرحمة: أثره الإحسان إلى المرحوم، فأسماءه تعالى تؤخذ باعتبار هذه الآثار التي لا تمتنع إطلاقه عليه تعالى لا باعتبار المبادئ، والأقرب أن يقال: إنه حقيقة شرعية؛ لأنه يراد منه الإعام من غير أن تخطر رقة القلب بالبال. [عبد الحكيم: ٤٤]

الغايات: أي الآثار، وأثر الرحمة: الإحسان إلى المرحوم به. لأن زيادة إلخ. هذا إذا لم تكن الزيادة لغرض لمعنى كالإخلاق؛ لأن الألفاظ ظروف للمعان، فإزاعها في ظرف أوسع مما كانت فيه من غير فائدة عبث. [أخفاحي ملخصاً: ١٠٤/١] كما في: فلا يعدل عنه إلا بعد النص عنهم بخلافه، فلا يرد: إن "حاذراً" دون حذر مع زيادته؛ لأن ذلك لتصريحهم بوضع "حذر" للمبالغة دون حاذر على خلاف القياس. (عص) يختص لمؤمن؛ فيه أن نعم المؤمنين في الآخرة تفضل نعم الدنيا كلها إلا أن يراد الكمية باعتبار التعلق. (عصام)

وعلى الثاني إلخ: فإنه لو أخذ بالاعتبار الأول كان ذكر رحيم الدنيا تكراراً، بخلاف ما إذا أخذ باعتبار الثاني؛ فإن النعم الأخروية لما كانت كلها جليلة والديوية حقيرة كان المعنى: يا معطي النعم الجليلة في الدنيا والآخرة ومعطي النعم الحقيرة في الدنيا (ع) يا رحيم الدنيا إلخ. يصح أن يكون باعتبار الأول؛ لأن نعم الدنيا والآخرة تزيد على نعم الدنيا، لكنه لم يفتن إليه؛ لأنه لو كان المراد برحمن الدنيا والآخرة معطي نعمها كلها، لكان ذكر رحيم الدنيا لغوا لا جهة لذكره. (عص)

الحقيقي البالغ في الرحمة غايتها، وذلك لا يصدق على غيره؛ لأن من عداه فهو مستعيب بلطفه وإنعامه، يريد به جزيل ثواب، أو جميل ثناء، أو مزيج رقة الجنسية، استعاس طلب العوض في العفو من الحق في الدنيا من الخلق ^{موتل} أو حب المال عن القلب، ثم إنه كالواسطة في ذلك؛ لأن ذات النعم ووجودها، والقدرة على إيصالها، والداعية الباعثة عليه، والتمكن من الانتفاع بها، والقوى التي بها يحصل الانتفاع، إلى غير ذلك من خلقه لا يقدر عليها أحد غيره؛ أو لأن الرحمن لما دل على جلال النعم وأصولها، ذكر الرحيم ليتناول ما خرج منها، فيكون كالتمة والرديف له، أو للمحافظة على رؤوس الآي.

والأظهر أنه غير مصروف وإن حظرت اختصاصه بالله تعالى أن يكون له مؤنث على فعلى أو فعلانة؛ إلحاقاً له بما هو الغالب في بابه. وإنما خص التسمية بهذه الأسماء؛ ليعلم العارف أن المستحق لأن يستعان به في مجامع الأمور هو المعبود الحقيقي الذي هو مولى النعم كلها عاجلها وآجلها، جليلها وحقيقها، فيتوجه بشراشه ^{أي معطياً} إلى جناب القدس، ويتمسك بحبل التوفيق، ويشغل سره بذكره والاستمداد به عن غيره. ^{أي للقدس حياته}

الْحَمْدُ لِلَّهِ الْحَمْدُ:

لأن من إلح: دليل لبلوغه تعالى غاية الرحمة. (ع) ثم إنه إلح: دليل على أنه المنعم الحقيقي. (عسرو) أو لأن إلح: حاصل هذا الوحه أن هذا ليس من الثرفي، بل من باب التميم والتكميل لوصفه تعالى بالرحمة، فقدم ما دل على الإنعام بجلال النعم؛ لأنه المقصود الأصلي الأعظم، ثم ذكر بعده ما يدل على دقائقها؛ لتلا يتوهم أنه غير ملتفت إليها فلا يسأل ولا يعطي. (كشف)

رؤوس الآي: أي ليكون فواصلها متقاربة وهي محتصة بالفاتحة. الغالب: وهو فعلاان صفة؛ فإن الغالب فيه فعلى. بشراشه إلح: أي نفسه حرصاً ومجبة، يقال: ألقي عليه شراشه أي نفسه حرصاً ومجبة، كذا في "الصحيح"، وقال في "القاموس": الشراشر: النفس والأثقال والمجة وجميع الجسد. (عص)

هو الثناء على الجميل الاختياري من نعمة أو غيرها، والمدح: هو الثناء على الجميل مطلقاً، تقول: حمدت زيداً على علمه وكرمه، ولا تقول: حمدته على حسنه، بل مدحته، وقيل: هما أخوان، والشكر في مقابلة النعمة قولاً وعملاً واعتقاداً قال: **أَفَادْتُكُمْ النِّعْمَاءَ مِثِّي ثَلَاثَةً** أي مرادفان ومتلازمان **يَدِي وَلِسَانِي وَالضَّمِيرُ الْمُحَجَّبُ** ^{المستر}

هو الثناء إغ: أي الذكر الجميل إلا أنه قد يستعمل بمعنى إظهار صفة الكمال كما روي: "لا أحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك" ومن ذكر الثناء باللسان لم يرد العصور المخصوص إلا لم يكن الله حامداً لنفسه ولا لغيره، وهو ظاهر البطلان، بل أراد قوة التكلم وليس حقيقة التكلم إلا الإفاضة والإعلام مع شعور الفيض وإرادته، ويلزمه حديث تقدم ذكره، وقد جاء الثناء بمعنى الذكر مطلقاً كما في حديث: من أثنى عليه خيراً وحتت له الجنة، ومن أثنيت عليه شراً وحتت له النار. [عفاحي ملخصاً: ١١٤/١]

الجميل الاختياري إغ: قيل عليه: إذا حصى الحمد بالأفعال الاختيارية لزم أن لا يحمد الله - سبحانه - على صفاته الذاتية، وأوجب بأن الاختياري كما يجيء بمعنى صدر بالاختيار يجيء بمعنى ما صدر عن المختار، وهو المراد هنا، وقيل: إنه بالنظر إلى حمد البشر فالمراد ما جلسه اختياري، كما قيل في قيد اللسان في الثناء ولم يشترط فيه الاختيارية، ولا ينفي ما فيه. والحق أن الحمد اللعوي لا يكون إلا بالأفعال الاختيارية، قال تعالى: ﴿وَيُحْشَرُونَ أَن يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يُفْعَلُوا﴾ (آل عمران: ١٨٨).

فالحمد بالصفات الذاتية حمد عري؛ لدلالته على تعظيمه. و"الجميل" كالحسين توصف به الدوات والأفعال وليس مخصوصاً بالأفعال فقط. قوله: "من نعمة أو غيرها" في "الكشاف" النعمة بالفتح: التعميم، وبالكسر: الإنعام، وبالضم: السرقة، فلا حاجة إلى تقدير الإنعام، وفائدة التعميم التنصيص على عموم متعلق الحمد. [عفاحي ملخصاً: ١١٥/١]

والمدح إغ: في "بدائع ابن القيم رحمه الله": الصحيح أن الإخبار عن محاسن الغير إذ أفرد باهية والإجلال فحمد وإلا فمدح؛ ولذا كان الحمد خيراً يتضمن إنشاء، والمدح حمع محض، وملخص ما في "تفسير الرحمان": الحمد: ذكر اللسان كمال ذي علم تعظيماً له، والمدح: ذكره كمال الشيء ذا علم أو لا، وآثر الحمد على المدح؛ لأن الكمال الذي لا يعتبر معه العلم لا يكون كمالاً مطلقاً، وعلى الشكر وهو: مقابلة الإنعام بالتعظيم ذكره باللسان، أو اعتقاداً بالجنان أو خدمة بالآركان مع صرف ما أنعم إلى ما أنعم لأجله؛ لأنه وإن عم جهات الشاكر قصر عن إحاطة كمالات المشكور. [عفاحي ملخصاً: ١١٧/١] **أَفَادْتُكُمْ** إغ: استشهد به من حيث المعنى على أن الشكر يطلق على أفعال الأمور الثلاثة؛ لأنه جعلها بإزاء النعمة جزاء لها، وكلما هو جزاء للنعمة عرفاً يطلق =

فهو أعم منهما من وجه، وأخص من آخر. ولما كان الحمد من شعب الشكر أشيع للنعم، وأدل على مكائها؛ لحفاء الاعتقاد، وما في آداب الجوارح من الاحتمال، جعل رأس الشكر والعمدة فيه، فقال **عَلَيْهِ**: "الحمد رأس الشكر، ما شكر الله من لم يحمده"،* والذم نقيض الحمد، والكفران نقيض الشكر. ورفعته بالابتداء، وخبره "لله" وأصله النصب، وقد قرئ به، وإنما عدل عنه إلى الرفع؛ ليدل على عموم الحمد

= عليه الشكر لغة. ومعنى البيت: أفادتكم إتماماتكم على ثلاثة أشياء من: المكافأة باليد، ونشر الخامد باللسان، ووقف الفؤاد على الحق والاعتقاد. (فتح) [خفاجي ملخصاً: ١٢٠/١]

فهو أعم إلخ: الشكر أعم من الحمد والمدح من وجه وهو المورد، وأخص من وجه وهو المتعلق، فبينه وبينهما عموم وعصوص من وجه. [خفاجي: ١٢٢/١] ولما كان إلخ: لما جعل في الحديث الحمد رأس الشكر، وهي جزء يتبادر منه كون الحمد أعم منه أو مساوياً له وكذا قوله **عَلَيْهِ**: ما شكر الله عبد لم يحمده، حيث نفى الشكر بانتفاء الحمد، ولا ينتفي الأعم من وجه بانتفاء الأخص من وجه فكيف يصح القول بأن الشكر أعم من وجه من الحمد؟ أحاب بقوله: "ولما كان" إلخ. [خفاجي ملخصاً: ١٢٢/١] أشيع. وذلك لظهوره وإطلاعه كل واحد عليه. (عب) [عبد الحكيم: ٥١]

وأدل: أي أظهر دلالة على ثبوته؛ لكونها وضعية يطلع عليه كل من هو عالم بالوضع زكياً كان أو بليداً، كذا قال عبد الحكيم. (غلام مصطفى) **وأصله** إلخ: لأن المصادر أحداث متعلقة بمحاطة فيقتضي أن تدل على مستها إليها، والأصل في بيان النسب والتعلقات هو الأفعال، فهذه مناسبة تستدعي أن يلاحظ مع المصادر أفعالها، وتأيد ذلك بكثرة التسبب في بعضها والتزامه في بعض منها، وقد ينزلونها منزلة أفعالها لفظاً فتسد مسدها وتستوى حفيها لفظاً ومعنى، فلا يستعملونها معاً، قال سيويه: ومن العرب من ينصب المصادر بالآلف واللام، ومن ذلك "الحمد لله" ينصبها عامة بني تميم وكثير من العرب، وقراءة النصب ههنا شاذة، والقراءة الشاذة يستدل بها النحاة، والنصب على المصدر بفعل محذوف تقديره: "نحمد" بنون الجماعة؛ لأنه مقول على السنة العباد ومناسب بقوله: "نعبد" و"نستعين". [خفاجي ملخصاً: ١٢٦/١]

وقد قرئ به: أي شاذة هذه عادة غالباً في أن ما ترك فيه اسم قاره يكون شاذاً وأن ما ذكر فيه لا يكون شاذاً. (فتح) **ليدل** إلخ: يريد أن النصب لما دل على الفعل المقدر، والمقدر كالمحذوف امتنع قصد العموم؛ لدلالته على النسبة إلى الفاعل، وقصد النوام البوني؛ لاقتراعه بالزمان المعين، فعدل عنه إلى الرفع؛ ليدل على العموم بواسطة اللام على النوام عمونة المقام، فظهر أن للعدول مدحلاً في الدلالة لولاه لانفتت، وهذا كاف للتعليل [عبد الحكيم: ٥٢] وقيل: إنه لا =

وثباته له دون تجددته وحدثه، وهو من المصادر التي تنصب بأفعال مضمرة لا تكاد تستعمل معها، والتعريف فيه للجنس، ومعناه: الإشارة إلى ما يعرف كل أحد أن الحمد ما هو؟ أو للاستغراق؛ إذ الحمد في الحقيقة كله له؛ إذ ما من خير إلا وهو موليه ^{بأن ما} أو بعير وسط كما قال الله تعالى: ﴿وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾ وفيه أي معطية. إشعار بأنه تعالى حي قادر مرید عالم؛ إذ الحمد لا يستحقه إلا من كان هذا شأنه. وقرئ: "الحمد لله" بإتباع الدال اللام وبالعكس؛ تنزيلاً لهما من حيث إنهما يستعملان معاً منزلة كلمة واحدة.

= دلالة لقولنا: زيد مطلق على أكثر من ثبوت الانطلاق لزيد، وهو مناف لما ذكر هنا، وقد وفق بينهما بأن الجملة الاسمية بمجردها لا تدل على الدوام والثبوت بل مع انضمام العدول وغيره لعمدهما، وهذا هو المفهوم من كلام المصنف. (ملخص من الشروح)

من المصادر: قال بعض محققى علم الأدب: إن هذه المصادر إن لم يبين بعدها ما تعلقت به من فاعل أو مفعول لها عرف جر أو إضافة المصدر إليه فليست مما يجب حذف فعله بل يجوز نحو: سقاك الله سقياً، وإن بين فاعله أو مفعوله كذلك محجب نحو: شكراً لك، وغفرانك، وليك، وسبحانك، ويشترط فيه أن لا يكون ذلك المصدر لبيان النوع احترازاً عن نحو: فوله: ومكروا مكرمهم، وسعى لها سعيها. فإن أريد من المصادر ما بين بعدها ما تعلقت به فقوله: "لا تكاد" للمعالجة في نفي قرب استعمال أفعالها فكيف استعمالها، وإن أريد الأعم من ذلك وإفادة أن استعمال أفعالها بعيد عن القياس قليل الوقوع؛ لأنهم لما نزلوا المصادر منزلة أفعالها وسلبوا مسدها معنى استوفت الأفعال حقوقها في اللفظ والمعنى فيكون استعمالها معها كالشريعة المنسوخة. (حاشية) [أخفاحي ملخصاً: ١/١٢٩]

والتعريف: الخ: ذهب المحققون إلى أن التعريف يقصد به معين عند السامع من حيث هو معين، فهو إشارة إلى تعيين معنى اللفظ وحضوره في الذهن، فإذا دخلت اللام على اسم الجنس فإما أن يشار لها إلى حصة معينة فرداً كان أو أفراداً، وتسمى لام العهد الخاص، وإما أن يشار لها إلى الجنس نفسه، وحينئذ فإما أن يقصد الجنس من حيث هو كما في التعريفات، فاللام حينئذ تسمى لام الحقيقة والجنس، وإما أن يقصد الجنس من حيث هو موجود في ضمن جميع الأفراد وتسمى لام الاستغراق، أو في ضمن بعض الأفراد الغير المعينة وتسمى لام العهد الذهني. وإنما رجع المصنف الجنس لأن مدحول اللام حمد وهو اسم جنس واللام لتعيينه؛ ولذا قيل: إن الاستغراق إنما يستفاد بمعونة المقام، وثبوت جميع الحمد له تعالى على هذا التقدير ثابت بالطريق الرهاني؛ إذ لو خرج فرد منه خرجت الحقيقة في ضمنه أيضاً، فيلزم عدم اختصاص الحقيقة. [أخفاحي ملخصاً: ١/١٣٠] تنزيلاً: فإن الإسماع إنما يكون في كلمة واحدة.

رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١﴾ الرب في الأصل بمعنى التربية: وهي تبليغ الشيء إلى كماله شيئاً فشيئاً، ثم وصف به للمبالغة كالصوم والعدل، وقيل: هو نعت من ربه يريه فهو رب، كقولك: ثم ينم فهو نم، ثم سمي به المالك؛ لأنه يحفظ ما يملكه ويريه، ولا يطلق على غيره تعالى إلا مقيداً كقوله تعالى: ﴿أَرْجِعْ إِلَى رَبِّكَ﴾، والعالم اسم لما يعلم به، كالخاتم والقالب، غلب فيما يعلم به الصانع، وهو كل ما سواه من الجواهر والأعراض فإنها لإمكانها وانفتاقها إلى مؤثر واجب لذاته تدل على وجوده، وإنما جمعه؛ ليشتمل ما تحته من الأجناس المختلفة، وغلب العقلاء منهم فجمعه بالياء والنون كسائر أوصافهم. وقيل: اسم وضع لذوي العلم من الملائكة والتقليين،

الحن والإس

إلى كماله إلخ: المراد بكماله ما يتم به الشيء في صفاته، ويطلق على الخروج من القوة إلى الفعل، والفرق بينه وبين التمام أن الثاني يشعر بالانقطاع كما قال:

إذا تم أمر بدا نقصه تبقي زوالاً إذا قيل: تم. [حفاحي ملخصاً: ١٣٧/١]

هو نعت إلخ: مرضه على عكس "الكشاف"؛ لفوات المبالغة، ولا يحتاجه إلى النقل من النعتي إلى اللازم. [عبد الحكيم: ٥٥]
ولا يطلق إلخ: أي لا يطلق في اللغة بدون التقييد بالإضافة إطلاقاً مستفيضاً على غيره تعالى وإن حاء نادراً، أما في الشرع فإطلاقه مقيداً بالإضافة إلى المكلف مكروه على ما روي من قوله ﷺ: لا يقل أحدكم: أطعم ربك (الحديث)، ولا يقل أحدكم: ري. ولا كراهة في إضافته إلى غير المكلف كرب الدار. [عبد الحكيم ملخصاً: ٥٦] **فإنها** إلخ: بيان لوجه دلالة الجواهر والأعراض على وجود صانعه، وحاصله: أنها ممكنة، وكل ممكن مفترق في وجوده إلى مؤثر، وكل مفترق في وجوده إلى مؤثر واجب لذاته يدل وجوده على وجوده، فالجواهر والأعراض يدل وجودها على وجود مؤثر واجب لذاته، ولما كان القياس مركباً وحد الأوسط مجموع الإمكان والافتقار ذكرهما. [عبد الحكيم: ٥٦]

وغلب: لما كان اجمع بالواو والنون مختصاً بصفات العقلاء وما في حكمها من الأعلام، وقد مرّ كون لفظ العالم في حكم الصفة؛ لكونه بمعنى الدال، لم يتعرض له صريحاً، ولنه عليه بقوله: "كسائر أوصافهم". [حفاحي ملخصاً: ١٤٤/١] **اسم وضع** إلخ: أي هو اسم يطلق على كل جنس من أجناس ذوي العلم لا على كل فرد، فيقال: عالم الإنس، وعالم الملك، وعالم الجن، والمراد بالاستيعاب: تبعية غير هؤلاء لهم، فتدل ربوبيتهم على ربوبيتهم كدلالة =

وتناوله لغيرهم على سبيل الاستبـاع، وقيل: عني به الناس ههنا؛ فإن كل واحد منهم عالم من حيث إنه يشتمل على نظائر ما في العالم من الجواهر والأعراض يُعَلِّمُ به الصانع كما يعلم بما أبدعه في العالم، ولذلك سوي بين النظر فيهما، وقال الله تعالى: ﴿وَفِي أَنْفُسِكُمْ أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾. وقرئ: "رَبَّ الْعَالَمِينَ" بالنصب على المدح، أو النداء، أو بالفعل الذي دل عليه الحمد، وفيه دليل على أن الممكنات كما هي مفتقرة إلى المحدث أي محمد. حال حدوثها فهي مفتقرة إلى المبقي حال بقائها.

الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ كرره للتعليل على ما سنذكره. **مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ** قراءة عاصم والكسائي ويعقوب **الله**، ويعضده قوله تعالى: ﴿يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِنَفْسٍ شَيْئًا وَالْأَمْرُ يُؤْتِيهِ اللَّهُ﴾، وقرأ الباقر: "مَلِكٍ"، وهو المختار؛ لأنه قراءة أهل الحرمين، ولقوله تعالى: ﴿لِمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ﴾، ولما فيه من التعظيم.

- قولك: جاء السلطان على يحيى أتباعه وجنده؛ إذ من ربّ أشرف المخلوقات ربّ غيرهم، وحيث لا تعليب ولا تجوز فيه. [غفاحي ملخصاً: ١٤٤/١]

الاستبـاع من غير أن يكون مراداً من اللفظ. ههنا **إلخ**: المراد: أن "العالم" في الأصل كل ما سوى الله، وقصد به ههنا تشيis خاصة؛ لتزيله منزلة جميع الموجودات؛ لأنه فذلكة كل الكائنات، والعالمين قد يطلق على الناس؛ لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ إِنَّهُ يَفْصِلُ بَيْنَ الْغَائِبِ وَالظَّاهِرِ﴾ (الشعراء: ١٦٥)، ولكن مرضيه المصنف **الله**؛ لمخالفته لأصله من غير مقتضى ولا دليل يدل عليه مع أن المناسب للمقام التعميم. [غفاحي ملخصاً: ١٤٥/١] وفيه دليل **إلخ**: وذلك؛ لأن تربية الأشياء لا يحصل إلا بالحفظ عن الزوال والاحتلال وتغيير أمرها حتى ينتهي إلى كماله المقدر لها حسب ما اقتضته الحكمة وتعلقت به الشبهة، والحفظ عن الزوال والاحتلال هو الإبقاء. (ع)

كرره للتعليل إلخ: فإن ترتب الحكم مشعر بالعلية، هذا تعليل لاستحقاقه للحمد كما أن ذكرهما في السملة تعليل الابتداء باسمه والترك به، أو جواب عما قيل: إن السملة ليست من السورة وإلا لزم تكرار الاسمين من غير فائدة. [غفاحي ملخصاً: ١٤٨/١] وهو المختار: الأولى أن لا يوصف أحدهما بالمختار لما يوهم أن الأخرى بخلافه مع أن القراءتين متواترتان، وبعد التواتر المقتد للقطع لا يلتفت إلى أحوال الروايف، فلا يلبد أنه قراءة أهل الحرمين. [غفاحي ملخصاً: ١٤٩/١]

والمالك: هو المتصرف في الأعيان المملوكة كيف شاء من الملك، والمَلِك: هو المتصرف بالأمر والنهي في المأمورين من الملك، وقرئ: مَلَكٌ بالتحفيف، ومَلَكٌ بلفظ الفعل، ومالكا بالنصب على المدح أو الحال، ومالك بالرفع منونا أو مضافا ^{وعب يوم} على أنه غير مبتدأ محذوف، وملك مضافا بالرفع والنصب. ويوم الدين يوم الجزاء ومنه "كما تدين تدان" وبيت الحماسة:

لَمْ يَبْقَ سِوَى الْعِلَا ^{أي تبع أي معك} نِ دِنَاهُمْ كَمَا دَانُوا

والمالك إلخ: لا يقال: إنه لا يناسب المقام؛ لأنه يقتضي كون المالك أولى؛ لأن الملكية تسبب لإطلاق التصرف دون الملكية؛ لأننا نقول: إن مراد النصف أن الملك بالكسر مختص بالأعيان من غير العقلاء كالثياب والأعنام، والرقيق أيضا له حكمها؛ لإخاقه بما يعقل، والملك بالضم مختص بالعقلاء، وتملكهم أشرف وأقوى، ومن يملكهم يملك غيرهم بالطريق الأولى، فلا يكون قول المصنف مرححا لقراءة المالك، بل فيه ترجيح للملك. [خفاجي ملخصا: ١٥١/١] المأمورين: الذين تعلق بهم الأمر ولو على سبيل النهي والاستعراق.

من الملك: بمعنى السلطنة والإمارة، فيكون أرجح من المالك. [بيان لاشتقاقها على وجه يفهم منه رجحان للملك]. وقرئ ملك: بإسكان اللام بعد أن كان مكسورا؛ فإن الفعل المكسور عنه يجوز تسكينه تخفيفا، و"مالكا" بالنصب على المدح أي على تقدير أمدح. قوله: "وملك" بلفظ الفعل أي للماضي قبل: قرأه أبو حنيفة رحم، وفي "نشر ابن الجري": القراءات المنسوبة لأبي حنيفة رحم التي جمعها أبو الفضل الخزازي لا أصل له. قال الخفاجي: قد رأيت الكتاب المذكور وفيه: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ [ماطر: ٢٨] برفع العلماء، وبعض المفسرين تكلفوا في توجيهها، وأبو حنيفة رحم يرى منها. قال أبو حيان: والجملة أي "ملك يوم الدين" لا موضع لها من الإعراب، ويجوز أن تكون حالا. [خفاجي ملخصا: ١٥٢/١] بالرفع: فينصب "يوم" على الظرفية.

يوم الجزاء: قيل: بين الدين والجزاء فرق؛ فإن الدين ما كان بقدر فعل الخازي، والجزاء أعم، وللدين معان آخر: كالعادة والملة وغيرهما. [خفاجي ملخصا: ١٥٣/١] بيت الحماسة إلخ: الحماسة لغة: الشدة والشجاعة، اسم لكتاب أبي تمام الغطائي جمع فيه أشعار انتقاه من كلام العرب. ولم يبق إلخ: أوله:

فلما صرح الشر فأمسى وهو عريان

والعني: فلما انكشف وظهر كل الظهور بحيث لا يستتره شيء، ولم يبق سوى الصبر على الظلم الصريح جازيناهم كما ابتدعونا به. (فتح)

أضاف اسم الفاعل إلى الظرف؛ إجراء له مجرى المفعول به على الاتساع، كقوله:
أيا سارق الليلة أهل الدار! ومعناه: ملك الأمور يوم الدين على طريقة ﴿وَنَادَى
أَصْحَابَ الْحَنَةِ﴾، أو له الملك في هذا اليوم على وجه الاستمرار؛ لتكون الإضافة
حقيقية معدة لوقوعه صفة للمعرفة. وقيل: "الدين" الشريعة، وقيل: الطاعة. والمعنى:
يوم جزاء الدين، وتخصيص اليوم بالإضافة إما لتعظيمه، أو لتفردة تعالى بنفوذ الأمر فيه،
وإجراء هذه الأوصاف على الله تعالى من كونه موجدًا للعالمين، رباً لهم، متعماً.....
متشابه وجوه للدلالة
يبدل عليه الرب

أضاف إلخ: اعلم أنه تعرض لإضافة "مالك" مع أن المختار عنده "ملك يوم الدين"، لأنه لا إشكال فيه؛ إذ هو صفة مشبهة مضافة إلى غير معمولها، فإضافته معنوية فيوصف به المعرفة، وفي إضافة اسم الفاعل عفاء؛ فذلك تعرض لتخصيصها بقوله: "وأضاف" إلخ. وتحقيق الاتساع: أن الظرف إما متصرف وهو الذي لا يلزم الظرفية كيوم وليلة، فلك أن تتوسع فيه بأن ترفع أو تخر أو تنصب من غير أن يقدر فيه "في" فيجري مجرى المفعول به؛ لتساويهما في عدم تقدير "في" فبهما، ولا يبرح بذلك عن معنى الظرفية؛ ولذا يتعدى إليه الفعل اللازم، ولا يظهر الفرق في الاسم الظاهر، وإنما يظهر في الضمير؛ لأنك إذا أضمرت "في"، قلت: سرت فيه، وإلا قلت: سرت. [عقاجي ملخصاً: ١٥٤/١]

اسم الفاعل إلخ: يعني أن اسم الفاعل هنا بمعنى الماضي أو بمعنى الاستمرار، فلا يكون عاملاً فيما أضيف إليه؛ لا لاشتراط عمله أن يكون بمعنى الحال والاستقبال، فتكون الإضافة معنوية معدة لوقوعه صفة للمعرفة وهو لفظ الخلالة يعني "الله". (ملخص) **الاتساع:** معنى الاتساع في الظرف: أن لا يقدر معه "في" توسعاً، فينتصب نصب المفعول به أو يضاف إليه، فعلى هذا الجار والظهور متعلق بـ "أضاف"، وهو الظاهر والموافق لـ "الكشاف"، كذا قال الفاضل السالكوتي. (عبد الغفور) **أيا سارق إلخ:** [يقال: سرقه مالا وسرق منه مالا.] وجه الاستشهاد به أنه جعل الليلة مسروقة وإنما هي مسروقة فيها، و"أهل الدار" منصوب بـ "سارق"؛ لاعتماده على حرف النداء كقولك: يا طالعا جلاً! (ع)

معناه ملك إلخ: يعني أن اسم الفاعل هنا بمعنى الماضي يجعل ما هو متحقق الوقوع كالواقع، أو بمعنى الاستمرار، فلا يكون عاملاً فيما أضيف إليه؛ لا لاشتراط عمله بكونه بمعنى الحال أو الاستقبال، فيكون الإضافة حقيقية معدة لوقوعه صفة للمعرفة يعني لفظ "الله"، واسم الفاعل والمفعول المستمر يصح أن يكون إضافته معنوية كما يصح أن لا يكون كذلك، والتعين مفوض إلى القام؛ وذلك لاشتغاله على الماضي والحال والاستقبال، كذا قال السالكوتي. (عبد الغفور) **على طريقة:** أي في توبيل المستقل بمنزلة الماضي. **والمعنى:** أي على التقديرين بحذف المضاعف.

عليهم بالنعم كلها ظاهرها وباطنها عاجلها وآجلها، مالكا^١ لأموالهم يوم الثواب
والعقاب للدلالة على أنه الحقيق بالحمد لا أحد أحق به منه بل لا يستحقه على
الحقيقة سواه؛ فإن ترتب الحكم على الوصف يشعر بعليته له، وللإشعار من طريق
المفهوم على أن من لم يتصف بتلك الصفات لا يستأهل لأن يحمد فضلاً عن أن
يعبد؛ ليكون دليلاً على ما بعده. فالوصف الأول لبيان ما هو الموجب للحمد، وهو
الإيجاد والترتبة، والثاني والثالث؛ للدلالة على أنه متفضل بذلك مختار فيه، ليس يصدر
منه لإيجاب بالذات أو وجوب عليه قضية بسوابق الأعمال حتى يستحق به الحمد،
كما هو رأي الفلاسفة كما هو رأي المعتزلة أداء وجراء الأعمال السابقة
والرابع؛ مالك يوم الدين

مالك: يدل عليه مالك يوم الدين. أنه الحقيق إلخ: دون غيره، فتعريف المسند للمصدر وفائدة "لا أحد أحق منه" حيث يفيد ثبوت أصل الاستحقاق لغيره تعالى: أن الحصر إدعائي تتبريل استحقاق غيره منزلة العدم؛ لتقصانه، ثم أضرب عن ذلك وقال: "بل لا يستحقه إلخ" إشارة إلى أن الحصر تحقيقي نظراً إلى الحقيقة. (ع)

فإن ترتب إلخ: الحكم هو ثبوت الحمد لله، والترتب معنوي؛ فإنك إذا قلت: أكرم هذا الرجل العالم، فهم أن سبب إكرامه علمه، والوصف وإن تأخر عن موصوفه لفظاً فهو مقدم عليه رتبة؛ لتقدم العلة على المعلول والسبب على الممسيب بالذات والاعتبار. وهذا ما وعدته قبل بقوله: "كرره لتتعليل على ما سنذكره". [عفاجي ملخصاً: ١٦٦/١]

وللإشعار إلخ: عدي الإشعار بـ "على" لتضمنه معنى الدلالة بأن انتفاء استحقاق الحمد عن من لم يتصف بهذا الوصف وإن كان مستفاداً من العلية أيضاً؛ ضرورة انتفاء المعلول بانتفاء العلة إذا لم يظهر له علة سواها، إلا أنه لم يكن مدلول الوصف، فأما بطريق المفهوم فهو مدلول الوصف، فيصح استنباط حكم آخر كانتفاء استحقاق العباد، قال في "التوضيح": "وعن أي التافون للمفهوم نقول أيضاً بعدم الحكم عند عدم الوصف، لكن بناء على عدم العلة، فيكون عدم الحكم عدماً أصلياً لا حكماً شرعياً، ولمرة الخلاف صحة التعدية وعدمها. [عبد الحكيم: ٦٥]

ليكون: ليكون النفي المأخوذ بطريق المفهوم دليلاً على ما بعده من نفي العبادة عن غيره تعالى. (ملخص)

بذلك: لأنه لا يوصف بالرحمة غير مختار. **حق يستحق إلخ:** ["حتى" ابتدائية و"يستحق" مرفوع متعلق "متفضل مختار فيه". (عبد الحكيم: ٦٦)] لأنه لو كان صفوره عه بإيجاب فلا يستحق به الحمد؛ لأنه يكون كاللحماء، أو بوجوب عليه؛ فإن من وجب عليه دين فاداءه لا يحمده ولا يعتد بحمده. [عفاجي ملخصاً: ١٧٠/١]

لتحقيق الاختصاص؛ فإنه مما لا يقبل الشركة فيه، وتضمن الوعد للحمادين، والوعيد للمعرضين.

إِيَّاكَ تَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴿٢﴾ ثم إنه لما ذكر التحقيق بالحمد، ووصف بصفات عظام تميز بها عن سائر الذوات، وتعلق العلم بمعلوم معين، خوطب بذلك، أي يا من هذا شأنه! **نخصك بالعبادة والاستعانة**؛ ليكون أدل على الاختصاص، والترقي من البرهان إلى العيان، **والانتقال من العيبة إلى الشهود**، فكأن المعلوم صار عياناً، والمعقول مشاهدًا، والغيبة حضوراً. **بني أول الكلام على ما هو مبادئ حال العارف من الذكر والفكر، والتأمل في أسمائه، والنظر في آلائه، والاستدلال بصنائه على عظيم شأنه وباهر سلطانه، ثم قضي بما هو منتهى أمره وهو أن يخوض لجة الوصول، ويصير من أهل المشاهدة فيراه عياناً، ويناجيه شفاهاً.**

أي بمشاهدته

لتحقيق الاختصاص ﴿٢﴾: لأن الربوبية والرحمة بحسب الظاهر يتصور فيه الشركة وإن كانت بالنظر إلى المعنى لا تقبلها، واختصاص الحمد؛ لاختصاص المحمود به أو عليه. [حفاصي ملخصاً: ١٧١/١] **نخصك بالعبادة** ﴿٢﴾: ولا نعد عرك، فيه تصريح بقائمة التقديم والخطاب، والباء دافع على المقصود، وهو الوارد في القرآن المجد كقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَنْ يَشَاءُ﴾ [آل عمران: ٣٧٤]، فلا حاجة إلى القول بأن الأصل دخول الباء في المقصود عليه، وارتكاب التحور على إدخال الباء في المقصود. [حفاصي ملخصاً: ١٧٢/١] **والترقي**: عطف على قوله: "ليكون"؛ لكونه بالتأويل أو على "أدل". **العيان** ﴿٢﴾: يكرر العيان، وتحتها خطأ، وهو مشاهدة العين والذات. **والانتقال** ﴿٢﴾: عطف على "الترقي". والفرق: أن الصفات المذكورة من حيث دلالتها على الآيات الأفاقي والأنفسي بعيد من البرهان إلى العيان، ومن حيث إن كل واحد منها يوجب تعقله تعالى بوجه يميزه عما عداه يفيد الانتقال من العيبة إلى الحضور. [عبد الحكيم بنعير: ٦٧] **بني أول الكلام** ﴿٢﴾: استئناف لبيان الإجمال الذي وقع في الكلام السابق، أو حملة مستقلة لبيان نكته الانتقال من العيبة إلى الخطاب [حفاصي ملخصاً: ١٧٢/١]، حاصله: أن في الانتقال المذكور بيان لمبادئ حال العارف ومنتهاه؛ فإن في العيبة بيان المبادئ، وفي الخطاب إشارة إلى المنتهى، وإنما فصلها عما قبلها تبييناً على تباينهما؛ فإن المذكور سابقاً تكات علماء الظاهر، وهذه نكته علماء الباطن. (ع) **آلانه**: أي معمه إشارة إلى الرحمن الرحيم. **بصنائه**: إشارة إلى "مالك يوم الدين".

اللهم اجعلنا من الواصلين إلى العين دون السامعين للأثر. ومن عادة العرب التفتن في الكلام، والعدول من أسلوب إلى آخر؛ تطرية له وتنشيطاً للسامع، فيعدل من الخطاب إلى الغيبة، ومن الغيبة إلى التكلم، وبالعكس، كقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلِّ وَجَرْتُمْ بِهِمْ﴾، وقوله: ﴿وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَّاحَ فَتُثْبِرُ سَحَابًا فَسُقْنَاهُ﴾، وقول امرئ القيس:

تَسْطَاوِلَ لَيْلُكَ بِالْأَثْمِدِ وَنَامَ الْخَلِيُّ وَلَمْ تَرْقُدِ
كناية من السهر خطاب لنفسه موضح ضمير للهم أي الخليل أي العشق
 وَبَاتَ وَبَاتَتْ لَهُ لَيْلَةٌ كَلْبَلَةٌ ذِي الْعَائِرِ الْأَرْمَدِ
 وَذَلِكَ مِنْ نَبَأِ جَاءَنِي وَخَيْرَتُهُ عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ
حمار عن أميوني أي من مائة

و"إيا" ضمير منفصل، وما يلحقه من الباء والكاف والهاء حروف زيدت لبيان التكلم والخطاب والغيبة لا محل لها من الإعراب، كالتاء في "أنت" والكاف في "أرأيتك"، وقال الخليل: "إيا" مضاف إليها، واحتج بما حكاه عن بعض العرب إذا بلغ الرجل الستين،

ومن: إشارة إلى نكتة عامة للاقتضات. **فيعدل** **إخ**: وأقسامه ستة، وهي ظاهرة، قيل: إن الحق - سبحانه - لا يخاطب حقيقة، أقول: لا يظهر وجه لصحته، كيف ولا يشترط في الخطاب إلا السماع، لا المشاهدة والعيان، وإلا يلزم أن لا يخاطب الأعمى حقيقة، ولا من هو خارج الدار من في داخلها، ولم يقل به أحد. [خفاجي ملخصاً: ١/١٧٥]

تساوِل **إخ**: فيه ثغفات في مواضع ثلاثة في "ليلك"؛ لأن حقه أن يقول: ليلى، وفي "بات"؛ لعدوله إلى الغيبة بعد الخطاب، وفي "جاءني"؛ لعدوله بعد الغيبة إلى التكلم، هذا ما قال الزحشرى، ورد بأن "ليلك" ليس فيه ثغفات بل تحريداً؛ إذ لم يقع التعبير قبله بطريق التكلم، و"الأثمِد": اسم موضع، و"الخلي": الخالي عن الهموم والأحزان، و"العائر": فذى تدمع له العين، والمراد تشبه نفسه بذى العائر الأرمَد في القلق والاضطراب، وتشبه ليلته بليته في الطول، وأبو الأسود: صاحب له نعا، وقيل: غير ذلك. (ملخص) إليها: إلى الباء والكاف والهاء وهي أسماء.

فإياه وإيا الشواب، وهو شاذ لا يعتمد عليه، وقيل: هي الضمائر، وإيا عمدة؛ فإنها لما فصلت عن العوامل تعذر النطق بها مفردة فضم إليها "إيا" لتستقل به. وقيل: الضمير هو المجموع. وقرئ: **أَيَّاكَ** بفتح الحزمة و هياك بقلبها هاء. والعبادة: أقصى غاية الخضوع والتذلل، ومنه طريق معبد أي مذلل، وثوب ذو عبدة إذا كان في غاية الصفاقة؛ ولذلك لا تستعمل إلا في الخضوع لله تعالى. والاستعانة: طلب المعونة، وهي إما ضرورية أو غيرها، والضرورة: ما لا يتأتى الفعل دونه كاعتقاد المفاعل وتصوره، وحصول آلة ومادة يفعل بها فيها، وعند استجماعها يوصف الرجل ^{أي العبد بذلك الفعل} بالاستطاعة، ويصح أن يكلف بالفعل. وغير الضرورية: **تحصيل**
 هذه العبارات الضرورية

فإياه إلخ فهذا وإن كان شاذاً من حيث الإضافة إلى المظهر، لكن فيه دلالة على أن بين "إيا" والواحق إضافة، والمعنى: ينبغي للشيخ العمدة عن الجماع. **وإيا الشواب**: أي فليتح نفسه عن التعرض للشواب ويصح الشواب عن التعرض. **هي الضمائر إلخ**: هذا مذهب الكوفيين، قالوا: إن "إيا" عماد لما بعدها من الضمير كالنون في "ضربني"، ورده بأن عماد الشيء لا يكون أكثر منه. (معه) **العبادة إلخ** وقالوا: إن العبادة ما جعله الله علامة لكون العبد عبداً، فبعضها متعلق بالظاهر كالصلاة والحج والزكاة والصوم، وبعضها متعلق بالباطن كالأعتقاديات. (ملخص) **الصفاقة**: وهي ضد السحافة، والمعبر عنها بالفارسية "تخت بات شرن". فإن الصفاقة يصلح لأكثر الحاجات مكانه مثلاً فما. **لا تستعمل إلخ**: لا يجوز شرعاً وعقلاً فعل العبادة إلا لله تعالى؛ لأن المستحق لأقصى غاية الخضوع من يكون مولياً لأعظم النعم من الوجود والحياة وتوانعها؛ ولذلك يحرم السجود لعبد الله؛ لأن وضع أشرف الأعضاء على أمون الأشياء - وهو الشراب - غاية في الخضوع. [عبد الحكيم: ٧١]

بالاستطاعة إلخ: والاستطاعة عند الأشعرية: القدرة، وهو المعنى اللغوي عند البعض، قال الراغب: الاستطاعة: وجود ما يصير به الفعل متأتياً. وعند الختقنين اسم للمعاني التي بها يتمكن الإنسان مما يريد من إحداث الفعل، وهي أربعة أشياء: بنية مخصوصة للفعل، وتصور الفعل، ومادة فاعلة للتأثير، وآلة إن كان الفعل آلياً كالكتابة، وهو مأخذ كلام المصنف. (ملخص من حنف) **تحصيل إلخ**: يصح وجود الفعل ببنونه، لكن يكون على وجه الصعوبة، وهو لا يكاد يدخل تحت الضبط، قال الراغب: وهو للعب عنه بالتوفيق والتسهيل، وهو المقول على لسان العامة بسعادة الخد وجوده البحت. [عبد الحكيم: ٧٢] اعلم أن الخبرة قالوا: إن العبد لا يستطيع أن يفعل شيئاً، فهو والخير والشر سوا، والقدرة =

ما يتيسر به الفعل ويسهل، كالراحلة في السفر للقادر على المشي، أو يقرب الفاعل إلى الفعل ويحثه عليه، وهذا القسم لا يتوقف عليه صحة التكليف، والمراد طلب المعونة في المهمات كلها، أو في أداء العبادات. والضمير المستكن في الفعلين للقارئ ومن معه من الحفظة، وحاضري صلاة الجماعة، أو له ولسائر الموحدين، أدرج عبادته في تضاعيف عبادتهم، وخلط حاجته بحاجتهم لعلها تقبل ببركتها، وتجاب إليها؛ ولهذا شرعت الجماعة. وقدم المفعول للتعظيم والاهتمام به، والدلالة على الحصر؛ ولذلك قال ابن عباس رضي الله عنه: معناه: نعبذك ولا نعبد غيرك، وتقديم ما هو مقدم في الوجود،

قالوا: إن العدد حائق لأفعاله كله، وفي هذه الآية الكريمة ردّ لهما، وإثبات لما عليه أهل السنة والجماعة من أن العادة من العدد والعون من الله تبارك وتعالى، وبعض الصوفية قالوا: إن الاستعانة ليس بطلب المعونة، بل طلب العين والمعانة، فالعين أن العادة منّا والوصول إلى المعانة وإلى عين اليقين من الله، ويعلم أن الاستعانة إذا كان يوجه يكون الاعتماد على غير الله فهو حرام، وإذا كان يوجه بمحض جانب الحق، ويعلم أنه أحد مظاهر عون الله، فهو جائز إلا أن يجمع الشرع؛ فإن الأنبياء والأولياء قد استعانوا بأمثاله في عالم الأسباب؛ لأنه في الحقيقة استعانة من الله لا من غير الله. (ملخص)

لا يتوقف إلخ: قيل: أراد الصحة العقلية وإلا فالصحة الشرعية قد يتوقف على تلك القدرة كأكثر الواجبات المالية. (فتح) **المهمات كلها:** كما هو متبادر من الإطلاق. **والضمير إلخ:** ولا يبعد كل البعد أن يكون فيه إشارة إلى أن الإمام يقرأ من جانب المقتدي كما يقرأ لنفسه؛ لأن "نعبد" صيغة الجماعة مع أن القارئ واحد وليس الغرض منه التعظيم؛ لمخالفة مقام العادة، فلا بد أن يجعل القارئ وكيلًا قارئًا عن غيره، فإن كان إمامًا كانت الوكالة ظاهرة، وأدرجت العادة في تضاعيف عبادتهم، فيكون في هذه الآية الكريمة تأكيد لحديث: من كان له إمام فقرأه الإمام، له قراءة، وإن لم يكن إمامًا فكما قال المصنف: أدرج إلخ.

تجاب إليها إلخ: تجاب حاجته مضممة إلى حاجتهم. (ع) **والاهتمام به إلخ:** فإن ذكر الله أهم للمؤمن في كل حال لا سيما حال العادة، والدلالة على الحصر؛ لأن تقدم ما حقه التأخير يفيد الحصر، ولما كان في إفادة الحصر حفاء استشهده بقول رئيس المفسرين ابن عباس رضي الله عنه، والمقصود من الحصر: الثبوت من الشرك. [عبد الحكيم ملخصاً: ٧٣] **وتقديم إلخ:** والمقدم في الوجود مدلول إياك؛ لأنه القسّم الواجب وجوده قبل كل موجود، فجعل لفظه مواحقاً لمعناه؛ فإنه - تعالى شأنه - مقدم على العابد والعبادة ذاتاً، فقدم عليهما ذكراً؛ ليوافق الوضع الطبع، =

والتنبيه على أن العابد ينبغي أن يكون نظره إلى المعبود أولاً وبالذات، ومنه إلى العبادة لا من حيث إنها عبادة صدرت عنه، بل من حيث إنها نسبة شريفة إليه ووصلة بينه وبين الحق؛ فإن العارف إنما يحق وصوله إذا استغرق فيه في ملاحظة جناب القدس، وغاب عما عداه، حتى إنه لا يلاحظ نفسه، ولا حالاً من أحوالها إلا من حيث إنها ملاحظة له ومنتسبة إليه؛ ولذلك فضل ما حكى الله عن حبيبه حيث قال: ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾ على ما حكاه عن كلمته حيث قال: ﴿إِنَّ مَعِيَ رَبِّي سَيَهْدِينِ﴾، وكرر الضمير ^(التوبة: ٤٠) للتخصيص ^(الشعراء: ٦٢) على الاستعانة ليتوافق رؤوس الآي، ويعلم.....

— والتنبيه: أي تقدم إياك يستعاد منه التنبيه على أن يكون نظره إلى المعبود قصداً، ولزم من ذلك التقدم تقدم نسبة العبادة إليه تعالى على نسبته إلى الفاعل، فاستفيد لأن يكون نظره إلى العبادة من حيث إنها نسبة شريفة إليه تعالى، لا من حيث إنها صادرة عنه. (ملخص)

إنها ملاحظة إلخ: والمعنى لا يلاحظ نفسه وأحوالها إلا من حيث إن ملاحظتها ملاحظة للمعبود، واستيعده بعضهم، فقال: إن المعنى إلا من حيث إن النفس وأحوالها آلة ملاحظة له تعالى كما هو شأن كل مصنوع، وإنها جعل آلة الشيء نفسه مبالغة. (ملخص) ولذلك: لأن التقدم للتنبيه على ما ذكر. **فضل إلخ:** وجه التفضيل أن الأول قدم فيه ذكر الله تعالى على المعية، والثاني على العكس. **للتخصيص إلخ:** يعني لو لم يكرر الضمير لتوهم تقديره مؤخر، فيفوت التخصيص على الحصر، وأما توهم أن يكون الحصر باعتبار الجمع بين العبادة والاستعانة فضع بعده؛ إذ لا يمكن التشريك في المفعول، عبارة المصنف آت عنه. [عبد الحكيم: ٧٤]

رؤوس الآي إلخ: أي فواصلها، وأعلم أن الكلمة التي هي آخر الآية يسمى فاصلة؛ لأنه يفصل الآية التي هي آخرها عما بعدها، ورأس الآية باعتبار أنه بوجودها يصير الآية آية ولولاه لكان الأيمان آية واحدة، وإن فواصل القرآن منحصرة في المعائلة والمقارنة، مثال الأولى. ﴿وَالطُّورِ وَكِتَابٍ مُّسْتَوٍ فِي زُرِّيّ مُّتَشَوِّرٍ وَالتِّيْبِ الْمُنْمُورِ﴾ (الطور: ١-٤)، والثانية ﴿الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ فَالْيَوْمِ الدِّينِ﴾ (الفاتحة: ٣-٤)، ﴿وَالْقُرْآنِ الْمَجِيدِ بَلْ عَجَبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُّنبِّئٌ بِهِمْ فَقَالَ الْكَافِرُونَ هَذَا شَيْءٌ عَجِيبٌ﴾ (ق: ١-٢). [عبد الحكيم]

ويعلم إلخ: والمعنى: أن تقدم السائل على سؤاله شيئاً يرضاه المستول عنه — كهدية أو تعظيم أو ثناء وغيره — يقتضي إجابته؛ ولذا قدمت العبادة على الدعاء في الواقع، ومن الدعاء عقب صلوات، فقدم ههنا لفظ العبادة على الاستعانة؛ ليوافق ترتيب الألفاظ ترتيب معانيها ويكون أدعى إلى الإجابة، وهو جواب سؤال، تقديره: أن العبادة تفرمهم لولاهم، والاستعانة طلب للفعل للمولى، فكان ينبغي تقديمه فلم عكس. [حفاصي ملخصاً: ١٨٨/١]

منه أن تقدم الوسيلة على طلب الحاجة أدعى إلى الإجابة، وأقول: لما نسب المتكلم العبادة إلى نفسه أوهم ذلك **تبجحا** واعتداداً منه بما يصدر عنه، فعقبه بقوله: ﴿وَيَاكَ تَسْتَعِينُ﴾؛ ليدل على أن العبادة أيضاً مما لا يتم ولا يستتب له إلا بمعونة منه وتوفيق. **وقيل**: الواو للحال، والمعنى: نعبدك مستعينين بك، وقرئ: بكسر التون فيهما، وهي لغة بني غميم؛ فإنهم يكسرون حروف المضارعة سوى الياء إذا لم ينضم ما بعدها.

أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ بيان للمعونة المطلوبة فكأنه قال: كيف أعينكم؟.....

تبجحا. يتقدم الجيم على الياء المهمل. **وقيل** **إخ**: وليس فيه تقدير مبتدأ أي ونحن إليك نستعين كما قيل، حتى يورد عليه أنه غير فصيح؛ فإن ما ذكره النحاة من أن المضارع المثبت لا يقع حالا بالواو مقيد بمضارع يكون في صدر الجملة، وأما إذا تقدم عليه شيء من متعلقاته فيحوز اقترانه بالواو لمشاهدته للاستسمية، ذكر ذلك ابن مالك في "تسهيله". [حفاجي ملخصاً: ١٩٠/١]

وقرئ **إخ**: قيل: ليست في بعض النسخ لفظ "فيهما" وهو المطابق لما في "الكشاف" ولقوله: فإنهم يكسرون حروف المضارعة سوى الياء إذا لم ينضم بعدها ولما ذكره الأئمة، قال الشيخ الرضي: أعلم أن جميع العرب إلا أهل الحجاز يجرزون كسر حروف المضارعة سوى الياء في الثلاثي المبني للفاعل إذا كان الماضي على فعل بكسر العين في الصحيح، وكذا في المثال والأحرف والناقص والمضارع، وإنما كسرت تبيها على كسر عين الماضي.

ثم قال: وكسروا أيضاً غير الياء من حروف المضارعة فيما أوله همزة وصل مكسورة؛ تبيها على كون الماضي مكسور الأول وهو همزة الوصل، ثم شبهوا ما في أوله تاء زائدة من ذوات الزائد باب انقل؛ ليكون ذوى التاء مطاوعاً كالنقل، أقول: كون كسر تون "بعيد" بخلاف ما ذكره أئمة العربية بعد صحة نقله على ما قال صاحب "القاموس" في تفسيره: إنه قراءة زيد بن علي لا يضره؛ لأنها قراءة شاذة، والشاذ: ما صحّ نقله وخالف العربية على ما في "الإتقان".

ومعنى قوله: "إذا لم ينضم ما بعدها": أن لا يكون الحرف المذكور بعدها بلا فصل مضموما احتراز عن نحو: تعدّ سواء كان ساكناً أو متحركاً بما سوى الضم؛ فإنه إذا توسط الساكن فيفتقر فيه الخروج من الكسر إلى الضم هكذا قال الفاضل السيلكوتي. (عبد الغفور)

بيان للمعونة **إخ**: ههنا بيان لتناسب الجميل وارتباطها لا لترك العاطف كما قيل؛ لاختلافها جوا وإنشاء، والبيان بمعنى الغفوي؛ لأنه استيفاف بياني في جواب سؤال مقدر، تقديره ما ذكر، قوله: أو أفراد أي بالذكر والمعنى: إن كان المراد بالاستعانة طلب المعونة في المهمات كلها، فإن كان المراد بـ"الصراط المستقيم" طريق الوصول إليها، كان "اهدنا" بياناً للمعونة المطلوبة، وإن كان المراد به: ما يخص العبادات كان أفراداً لما هو المقصود الأعظم منها. [حفاجي ملخصاً: ١٩١/١]

فقالوا: اهدنا، أو إفراد لما هو المقصود الأعظم. والهداية: دلالة بلطف ولذلك

فرد الاعتصار في اللطف معناه

تستعمل في الخير، وقوله تعالى: ﴿فَاهْدُوهُمْ إِلَى صِرَاطِ الْحَنِيمِ﴾ على التهكم، ومنه

(الصالحات: ٢٣)

الأسهراد

الهدية وهوادي الوحش لمقدماتها، والفعل منه هدى. وأصله: أن يعدى باللام أو

إلى، فعومل معه معاملة "اختار" في قوله تعالى: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ﴾ وهداية الله

من الهدى والاتصال

(الأعراف: ١٥٥)

تعالى تنوع أنواعاً لا يحصيها عد كما قال تعالى: ﴿وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تَحْصُوهَا﴾

(البراهمة: ٣٤)

ولكنها تنحصر في أجناس مترتبة: الأول: إفاضة القوى التي بها يتمكن المرء من

الاهتداء إلى مصالحه، كالقوة العقلية والحواس الباطنة والمشاعر الظاهرة. والثاني:

نصب الدلائل الفارقة بين الحق والباطل والصالح والفساد، وإليه أشار حيث قال:

﴿وَهَدَيْنَاهُ النَّجْدَيْنِ﴾، وقال: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَى عَلَى الْهُدَى﴾.

(إشارة إلى قوة بظنية)

(إشارة إلى القوة العملية)

والثالث: الهداية بإرسال الرسل وإنزال الكتب، وإياها عني بقوله: ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أُمَّةً

(البلد: ١٠٠)

يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا﴾،

.....

(الأنبياء: ٧٣)

بلطف إغ: اللطف: خلق ما يغرب العبد إلى الطاعة من غير أن يلجته إليها، ولذا يمدح الشخص بالاهتداء

ولم يقيد الدلالة بالموصولة أو لكوله على ما يوصل إشارة إلى أنها موضوعة للقدر المشترك بينهما لأنها

مستعملة في كل منهما، والقول بكونها موضوعة لأحدهما بخصوصه يوجب الاشتراك، أو الحقيقة والخاص،

والأصل بينهما. (عبد الحكيم بتغير)

في أجناس مترتبة: باعتبار الإيصال إلى المقصود، الأول: إفاضة القوى المحركة والمدركة التي هما يتمكن من

الاهتداء إلى مصالحه أي تنظم لها معاشه ومعهده من الأمور المذكورة، ثم أن المصالح مشتبهة بالفساد، فلا بد

من نصب الأدلة التي بها يفرق بين الحق والباطل في الاعتقاد تلك الأمور، ويميز بين الصالح والفساد في

العمل بها، ثم إن من تلك الأمور ما لا طريق للعقل إلى معرفة وجه حقيقته وبطلانه وصحته وفساده، فلا بد

من إرشاد إليها بإرسال الرسل وإنزال الكتب، ثم بعد ذلك إن اهتدى إلى مصالحه بالمهادنة يكشف عليه السرائر

وهو لا يكاد ينتهي، فيكون للكشف والهداية مراتب غير متناهية. (حاشية بتغير) **النجدين:** طريق الخير والشر.

وقوله: ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ﴾. والرابع: أن يكشف على قلوبهم السرائر ويربهم الأشياء كما هي بالوحي أو بالإلهام والنامات الصادقة، وهذا قسم يختص بنيله الأنبياء والأولياء وإياه عني بقوله: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهِدَاهُمْ أَقْتَدُ﴾، وقوله: ﴿وَالَّذِينَ جَاهَلُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾، ^(العنكبوت: ٦٩) ^{من قوله: اهتدنا} ^{أي ما أعطوه} ^(الأنعام: ٩٠) فالملطوب إما زيادة ما منحوه من الهدى والثبات عليه، أو حصول المراتب المرتبة عليه، فإذا قاله العارف الواصل عني به أرشدنا طريق السير فيك لتمحو عنا ظلمات أحوالنا، ونميط غواشي أبداننا؛ لنستضيء بنور قدسك، فتراك بنورك. والأمر والدعاء يتشاركان لفظاً ^{أي صيغة} ومعنى، ويتفاوتان بالاستعلاء والتسفل، وقيل: بالرتبة. والسرائر: من سرط الطعام إذا ابتلعه، فكأنه يسرط السائلة، ^{في الدعاء} ولذلك سمي الطريق لقماً ^{معتن} لأنه يلتقمهم.

فالملطوب إـ: جواب سؤال، تقريره: لا معنى لطلب الهداية مع اعتدائهم بذليل حصر العبادة والاستعانة في الله، وتخصيص الحمد لله الواحد بالصفات المشتملة على المبدأ والمعاد وما بينهما، وحاصل الجواب: أن الحاصل الاهتداء، والطلب زيادة لنا والثبات عليه. (سيد) **العارف** إـ: بين أن طلب الهداية من العارف الواصل ليس طلباً للحصول، والوصول في اصطلاحهم: هو الفناء عن مشاهدة الغير، قوله: السر فيك، قالوا: السفر سفران: سفر إلى الله تعالى وهو متناه؛ لأنه عبارة عن العور على ما سوى الله وإذا كان ما سوى الله متناهياً، فالعور عليه متناه، وسفر في الله وهو غير متناه لأن نعوت جلاله وجماله غير متناه، ولا يزال العبد يرقى من بعضها إلى بعض. [عبد الحكيم بتغير: ٧٨]

لتمحو إـ: قرئ بصيغة الخطاب والتكلم والعيبة بأن يكون الضمير راجعاً إلى السر. [عبد الحكيم: ٧٩]

ظلمات إـ: الباقية بعد الفناء؛ فإن السالك فيه محجوب عن الخلق بالحق، فإذا حصل البقاء لا يحجبه الخلق عن الحق بل يراه قائماً بالحق موحوداً بوحوده بحيث لا يحجبه رؤية أحدهما عن رؤية الآخر من غير اتصال بينهما ولا انفصال وهو المراد بقوله: فتراك بنورك. [عبد الحكيم: ٧٩]

ومعنى: وهو طلب الفعل من المحاطب مع المنع من عدمه. **بالاستعلاء**: عدّ نفسه عالياً في الأمر وسافلاً في الدعاء، وسواء طابق الواقع أو لا، وقيل: بالرتبة أي يتفاوتان باعتبار الرتبة في الواقع. (ع) **السائلة** إـ: أي أبناء السبيل لما قطعوا المسافة وغابوا وصاروا كأنهم آكلتهم الطرق وابتلعتهم أو أكلوها. (عبد القور)

و"الصراط" من قلب السين صاد؛ ليطابق الطاء في الإطباق، وقد يشم الصاد صوت الزاي ليكون أقرب إلى المبدل عنه. وقرأ ابن كثير هو السين برواية قبل ورويس عن يعقوب هو السين بالأصل، وحزرة هو السين بالإشمام، والباقون بالصاد وهو لغة قريش، والثابت في الإمام. وجمعه: سُرُطٌ ككتب وهو كالطريق في التذكير والتأنيث. والمستقيم: و هو مصنف عثمان المستوي والمراد به طريق الحق، وقيل: هو ملة الإسلام. **صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ** بدل من الأول بدل الكل، وهو في حكم تكرير العامل من حيث إنه المقصود بالنسبة، وفائدته التوكيد والتنصيص على أن طريق المسلمين هو المشهود عليه لما فيه من التوبة والتكريم بالاستقامة على أكد وجه وأبلغه؛ لأنه جعل كالتفسير والبيان له

الفصل بعد الإجمال

ليطابق إخ: يعني أن الطاء مجهورة مستعلة والسين مهموسة منخفضة، واجتماعها لا يخلو عن ثقل، فأبدلت صادًا لأنها يناسب الطاء في الإطباق والسين في الحمس. (ع) **وقد يشم إخ:** الإشمام غلط حرف بآخر، والمراد ههنا: حلق الصاد بالرأي وهو في الوقف ضم الشفتين مع انفراج بينهما ولا يدركه إلا البصر. [احتاجي ملخصا: ٢٠٢/١] **إلى المبدل عنه إخ:** لأن السين والزاء من المنخفضة ومن المنفتحة، والصاد من المستعلة المظنة فإذا شم الصاد صوت الزاء يكون أقرب إلى السين بلا مرية. [عبد الحكيم: ٨٠]

قيل: بضم القاف والنون الساكنة والباء للموحدة، هو لقب محمد بن عبد الرحمن المكي المحزومي راوي عبد الله بن كثير القاري التابعي، و"رويس" تصغير الرأس، لقب أبي عبد الله محمد للتوكل النوفل. **وقيل إخ:** مرضه؛ لأنه يحتاج إلى تكلف، وذلك؛ لأن "صراط الذين أنعمت عليهم إخ" بدل من "الصراط المستقيم"، والذين أنعم الله عليهم: هم السيئون والصدقيون والشهداء والصالحون، فصراط النعم عليهم ليس ملة الإسلام لئلا يحتاج في صحة البدل إلى تكلف بأن كل الشرائع متحدة في الدعاء إلى التوحيد والأمر بالعادة، والعدل بين الناس ونحوها. [عبد الحكيم ملخصا: ٨٠]

لأنه إخ: وذلك لأن التفسير بيان المذهب بلفظ أشهر وأظهر في الدلالة عليه، فإذا جعل الموصوف المذكور بيانا وإيضاحا للصفة المذكورة، فلا بد أن يكون اتصافه بالاستقامة معلوما كيلا يلزم تفسير المذهب بالمذهب، وأن يكون وصف الاستقامة منحصرًا فيه؛ لأن الأصل في التفسير المساواة، وهذا معنى قوله: فكانه من بين إخ، وإنما أورد كاف التشبيه في الموصفين؛ لأنه ليس تفسيرًا حقيقة ليكون الإشعار باتصافه بالاستقامة بيانا، وإنما يكون ذلك إذا جعل عطف بيان، بخلاف البدل؛ فإنه أرفع للإشمام عن المبدل منه فيكون كالتفسير والبيان، ولو قال: إن "صراط الذين أنعمت عليهم" عطف بيان لـ "الصراط المستقيم" لكان في التنصيص أظهر؛ ولكن اختار البدل لئلا يكتفى لما فيه من التأكيد والتنصيص أيضا في حقه ههنا. (ملخص)

فكانه من البين الذي لا خفاء فيه أن الطريق المستقيم ما يكون طريق المؤمنين. وقيل: الذين أَنْعَمَتْ عَلَيْهِمُ الأنبياء، وقيل: أصحاب موسى وعيسى عليهما الصلاة والسلام قبل التحريف والنسخ. وقرئ: صراط مَنْ أَنْعَمَتْ عَلَيْهِمْ، والإنعام: إيصال النعمة، وهي في الأصل الحالة التي يستلذها الإنسان، فأطلقت لما يستلذه من النعمة وهي اللين، ونعم الله وإن كانت لا تخصى كما قال: ﴿وَإِنْ تَعْدُوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تُحْصَوْهَا﴾ (إبراهيم: ٣٤) تنحصر في جنسين: دنيوي وأخروي. والأول قسمان: موهي وكسي، والوهي قسمان: روحاني كنفخ الروح فيه وإشراقه بالعقل وما يتبعه من القوى كالفهم والفكر والنطق، وجسماني: كتخليق البدن والقوى الحالة فيه، والهيئات العارضة له من الصحة وكمال الأعضاء،

وقيل إخ: بقرينة أن المطلق ينصرف إلى الكامل، وقيل: أصحاب موسى وعيسى عليهما السلام بقرينة تفسير ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ (الفاتحة: ٧) باليهود والنصارى، ولعل وجه التعميم أن القرآن يفسر بعضه بعضا، وقد قال الله تبارك وتعالى: ﴿فَأُولَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصَّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ﴾ (النساء: ٦٩) فالأولى أن يراد بـ"صراط الذين أنعمت عليهم" طريق المسلمين الشاملين لكل منهم. [عبد الحكيم ملخصا: ٨٢]

الحالة إخ: النعمة الحالة: الحسنة؛ لأن بناء القعدة - بالكسر - للهبة، والفعله - بالفتح - للمرّة، والإنعام: إيصال الإحسان إلى الغير من العطاء، فلا يقال: أنعم على فرسه. قوله: يستلذها الإنسان أي يجده لذيذا، واللذة عند المحققين أمر محمد عاقبه، ولذا خصها بعضهم بالمعارف، والنعمة: - بالكسر - مأخوذة من النعمة - بالفتح - وهي في أصل اللغة بمعنى اللين. [حجاجي ملخصا: ٢٠٨، ٢٠٧/١] دنيوي: الحاصل في هذه النشأة. وأخروي: الحاصل في تلك النشأة. والوهي: ما لا دخل لكسب العبد فيه. والكسي: بخلافه. [عبد الحكيم ملخصا: ٨٢]

وإشراقه بالعقل: العقل: قوة معدة للنفس لإدراك الكليات، ويتبعه ثلاثة أمور: الأول: إدراك الكليات وهو المراد بالنطق ههنا والثاني: ترتيبها للتوصل إلى المجهولات وهو الفكر، والثالث: فهم ما أدى إليه الفكر من العلم المطلوب، وهذه الثلاثة كسبية كما ترى، ويتبعه أيضا ثلاثة أمور مواهية: الأول: سرعة الانتقال من المبادئ إلى المطلوب وهو الذي أراد به الفهم، الثاني: الفكر وهو العلم بالشئ بعد ذهابه عن النفس، الثالث: التعبير عما في نفسه وهو الذي أراد به النطق، وهذه الثلاثة موهية. (منه)

والكسبي تزكية النفس عن الرذائل وتحليتها بالأخلاق والملكات ^{الفاضلة}، وتزيين ^{عدة} البدن بالهيئات المطبوعة ^{حلية الرجل: صفة} والحلى المستحسنة، وحصول الجاه والمال. والثاني: أن يعفر له ما فرط منه ويرضى عنه ويؤثمه ^{في} أعلى عليين مع الملائكة المقررين أبد الآبدين، والمراد هو القسم الأخير، وما يكون وصلة إلى نيله من القسم الآخر، فإن ما عدا ذلك يشترك فيه المؤمن والكافر. **عَمِرَ الْمَغْضُوبُ عَلَيْهِمْ وَلَا الْضَالِّينَ** بدل من "الذين" على معنى أن المنعم عليهم هم الذين سلموا من الغضب والضلال، أو صفة له مبينة أو مقيدة على معنى أنهم جمعوا بين النعمة المطلقة، وهي نعمة الإيمان، وبين نعمة السلامة من الغضب والضلال، وذلك إنما يصح بأحد التأويلين،.....

والكسبي إغ: الظاهر: أن الكسبي أعم من أن يكون روحانيا كتزكية النفس، أو جسمانيا كتزيين البدن، أو خارجا عنهما وسيلة إليهما كحصول المال، وتزكية النفس تطهرها من دنس النقائص. [حفاصي بتعير: ٢١٠/١]

الحلى: بكسر الحاء جمع حلية الرجل: صفة.

والثاني إغ: أي الأحروري، وقد قسم إلى روحاني كعلم ما لهم من الرضوان، وجسماني كنعيم الجنة المحسوس، ووهي كمغفرة الله وعفوه، وكسبي كجزاء الأعمال، وقيل: هذا القسم كله موهبي؛ إذ لا دخل لكسب العبد فيه وإن كان مترتبا على كسبه السابق في الدنيا؛ إذ لا يجب على الله شيء، ولكل وجهه، "بيوته" أي يسكنه. وعليه: أعلى الجنة أو موضع في السماء السابعة تصعد إليه أرواح المؤمنين، ولا واحد له، وجمعه جمع سلامة على خلاف القياس، وأبد الآبدين: كدهر الداهرين؛ يستعمل للتأيد والخلود، وآبدين: جمع أبد، وهو مبالغة الأبد كما أن الداهر مبالغة الدهر. [حفاصي ملخصا: ٢١٠/١]

الأخير: الدنيوية؛ وهي تزكية النفس إلى الفاضلة. **وذلك إنما إغ:** [أي جعل "غفر" صفة للموصول مع أنه معرفة، و"غفر" نكرة] اعلم أن "غفر" من الأسماء المتوغلّة في الإلهام، وإنما لا تعرف بالإضافة، فلا يوصف بها المعرفة، ولا يبدل على المشهور من منع إبدال النكرة من المعرفة، فأجاب للمصنف بتأويلين من جانب الموصوف، ومن جانب الصفة؛ فإن الموصول بعد اعتبار تعريفه بالصلة كالعرف باللام في استعمالاته الأربعة، وأنه إذا استعمل في بعض مما اتصف بالصلة كان كالعرف بلام العهد الذمّي في كونه معرفة لكون التعريف فيه للجنس، ونكرة بالنظر إلى قرينة البعضية المبهمّة؛ ولذلك يعامل معاملتهما المذكور، فيكون الموصول معرفة بالنظر إلى التعيين الجنسي المستفاد من مفهوم الصلة، وبنكرة إلى البعضية المشبهة المستفادة من خارج، فالموصول ههنا معنى كالنكرة، فيصح أن يوصف بالنكرة؛ لأنه لم يرد بـ"الذين أنعمت عليهم" قوم بأعيانهم ولا جميعهم؛ -

إحراء الموصول بحرى النكرة إذا لم يقصد به معهود كالمحلى في قوله:

وَلَقَدْ أَمَرُ عَلَى اللَّيْمِ بِسُبْنِي فمضيت ثمة قلت: لا يعني

وفولهم: إني لأمرُ على الرجل مثلك فيكرمني، أو جعل "غير" معرفة بالإضافة؛ لأنه أضيف إلى ما له ضد واحد وهو المنعم عليهم، فيتعين تعيين الحركة من غير السكون، وعن "ابن كثير" نصبه على الحال عن الضمير المحرور، والعامل "أنعمت"، أو بإضمار "أعني"، أو بالاستثناء إن فسر النعم بما يعم القليلتين. والغضب: ثوران النفس عند إرادة الانتقام، فإذا أسند إلى الله تعالى أريد به المنتهى والغاية على ما مر،
وهو الانتقام أي مبعها في تحقيق الرحمة

= إذ لا غرض لصراط من أنعم عليهم على سبيل الاستغراق؛ لأنه لا صراط شبه فال المطلوب صراط جماعات من أنعم عليهم بالنعم الأحرورية أعني طائفة من المؤمنين لا بأعيانها، فالموصول نكرة نظرا إلى هذه البعضية، هذا هو التأويل من جانب الموصوف، وأما من جانب الصفة أعني "غير"، فمس قال: إنها لا تتعرف أصلا لم يصب؛ لأن "غير" إذا أريد بها النفي الساذج لا تكون معرفة، وإذا أريد بها شيء قد عرف بمضادة المصاف إليه فلا تكون إلا معرفة كما نقول: "مررت بعيرك" أي المعروف بمضادتك، وقد تقع موقعا تكون فيه نكرة تارة، ومعرفة أخرى كقولك: "مررت مرحل كرم غير لثيم" هذا ما قاله صدر الأفاضل، فـ"غير" في "غير المعصوب" معرفة لإضافته إلى ما له ضد واحد؛ إذ الناس منحصرون في النعم عليهم والمعصوب عليهم، ففريق في الجنة وفريق في السعير، فلا حرج إن وقعت صفة لموصول، فتأمل. [حجاجي ملخصا: ٢١٤/١]

ولقد أمر أخ: أمر بمعنى مررت، وعبر بالمضارع حكاية للحال الماضية للاستمرار التحديدي، وكون جملة "يسيني" صفة أظهر دلالة على اللعن المقصود منه وهو التمدح بالوقار؛ لأن المعنى "على لثيم" عادته المستمرة سبه لي، ولا شك أنه لم يرد كل لثيم ولا لثيما معينا، وليس جملة "يسيني" حالا؛ لأنه ليس المراد تقييد المرور بحال السب بل على أن له مورورا مستمرا في أوقات متعاقبة على لثيم ما من اللام اتخذ سبه دأبا له وهو يضرب عنه صفحا لإغصائه عن السفهاء، وموضع الاستشهاد جملة "يسيني"؛ فإنه صفة "لثيم" مع كون اللثيم معروفا باللام؛ وذلك لأن اللثيم يدل على غير معين. [خفاجي تغيير: ٢١٥/١]

الحركة: في قولك: عليك بالحركة غير السكون. **القبيلتين إ:** أي "المعصوب عليهم ولا الضالين" بأن يراد بالنعم دنوبة أو أخرى، لا الأخرورية فقط، ولا الكل، كذا في "السيالكوتي [٨٥]". (عبد الغفور) **على ما مر إ:** في تحقيق معنى الرحمة عند ذكر "الرحم الرحيم"، والأقرب أن يقال: إنه حقيقة شرعية؛ لأنه يراد منه الانتقام من غير أن يخطر ثوران الدم بالبال. (ملخص)

و"عليهم" في محل الرفع؛ لأنه نائب متاب الفاعل بخلاف الأول، و"لا" مزيدة لتأكيد ما في "غير" من معنى النفي، فكانه قال: لا المغضوب عليهم ولا الضالين، ولذلك جاز "أنا زيدا غير ضارب"، كما جاز "أنا زيدا لا ضارب"، وإن امتنع "أنا زيدا مثل ضارب"، وقرئ: "غير الضالين"، والضلال: العدول عن الطريق السوي عمداً أو خطأ، وله عرض عريض، والتفاوت ما بين أدناه وأقصاه كثير. وقيل: "المغضوب عليهم" اليهود؛ لقوله تعالى فيهم: ﴿مَنْ لَعَنَهُ اللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ﴾ و"الضالين" النصارى؛ لقوله تعالى: ﴿قَدْ ضَلُّوا﴾ (المائدة: ٦٠) وقد روي مرفوعاً، ويتجه أن يقال: "المغضوب عليهم" العصاة، (المائدة: ٧٧) إلى النبي ﷺ في التأويل

في محل الرفع: أي الضمير المجرور في "عليهم"، لأن حرف الجر بجر الصلة أو التعدية، فلا يرد أن الإسناد إليه من خواص الاسم، وبمجموع الجار والمجرور ليس باسم. [عبد الحكيم: ٨٦]، وقيل: إن الجار والمجرور في محل الرفع على ما ذكره "أبو علي"، وحرف الجر تنزل منزلة بعض حروف الفعل، فـ"باء" في ﴿غَضِبَ اللَّهُ بِوَجْهِهِ﴾ (البقرة: ١٧) بمنزلة هرة "أذهب"، قوله: "في محل الرفع" إلخ لا يرد عليه أن معنى الإعراب المحلي أن يكون فيما لا يقبل الإعراب لفظاً كالمتبني والجمل والجار والمجرور ليس كذلك، وحيه عدم الإيراد أنه لم يشترط أن يكون قابلاً للتصاف بالفعل؛ إذ لا يتصور هذا في الجمل مع اتفاقهم على إعرابه محلاً. [أحفاجي ملخصاً: ٢٢١/١]

بخلاف الأول: أي في "أعمت عليهم" فإنه في محل النصب. لا المغضوب: كلمة "لا" ههنا ليست بعاطفة؛ إذ لم يرد صراط لا المغضوب عليهم" بل هي بمعنى "غير"، وفائدة التنصيص إظهار لرسوخ معنى النفي في غيره؛ ولذلك قال: "فكانه"، ولم يقل: فمعناه. [أحفاجي ملخصاً: ٢٢٢/١] أنا زيدا غير ضارب: "أنا" مبتدأ و"غير" حيز و"زيد" مفعول ضارب، فحاز تقديره؛ لأن "غير" بمعنى "لا" فكانه لا إضافة فيه، بخلاف "أنا زيدا مثل ضارب" فإنه لا يجوز للزوم تقدم معمول المضاف إليه على المضاف.

وله عرض إلخ: أي للضلال عرض واسع أدناه ترك الأول، وأقصاه الكفر، وما بين ذلك مراتب متفاوتة جداً، كذا في "السيالكوتي". (عبد الغفور) فيهم. أي في حقهم، وفي نسخة "مهم" وهو تصحيف. ويتجه إلخ: [أي يحسن من وجه الرجل أي صار ذا جاه وقدر. (عبد الغفور)] والأوجه ما قاله رسول الله ﷺ لكن لما لم يرد رسول الله ﷺ الشخص باليهود والنصارى قال المصنف رحمه الله: "و"يتجه" إلخ؛ لأن الغضب والصلال وردا جميعاً في القرآن لجميع الكفار أيضاً حيث قال تبارك وتعالى: ﴿وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صُدْرًا فَتَعْلَيْهِمْ غَضَبٌ مِنَ اللَّهِ﴾ (النحل: ١٠٦)، وقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ قَدْ ضَلُّوا ضَلَالًا بَعِيدًا﴾ (النساء: ١٦٧)، واليهود والنصارى على الخصوص حيث قال في حق اليهود: ﴿مَنْ لَعَنَهُ اللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ﴾ (المائدة: ٦٠). وفي حق النصارى -

و"الضالين" الجاهلون بالله؛ **لأن المنعم** عليه من وفق للجمع بين معرفة الحق لذاته والخير للعمل به، فكان المقابل له من احتل إحدى قوتيهِ العاقلة والعاملة، والمخل بالعمل فاسق مغضوب عليه؛ لقوله تعالى في القاتل عمداً: ﴿وَعَصِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ﴾ والمخل بالعلم جاهل ضال؛ لقوله تعالى: ﴿فَمَاذَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ﴾، وقرئ: "ولا الضالين" (النساء: ١٣) (يوس: ٣٢) - بالهمزة - على لغة من جد في الهرب من التقاء الساكنين. آمين اسم الفعل الذي هو "استحب"، وعن ابن عباس رضي الله عنه: سألت رسول الله ﷺ عن معناه، فقال: **"افعل"**. * **بني على الفتح كـ** "أين" **لالتقاء الساكنين**، وجاء مد ألفه وقصرها قال: يعمل على الاستجابة

- ﴿وَلَا تَجْعَلُوا أَمْوَالَكُمْ قَدْ ضَلُّوا مِنْ قَبْلُ وَأَمْضُوا خَيْرًا﴾ (نساء: ٢٧٧)، وهذا هو السبب الذي نقول: إنه ﷺ لم يرد التحصيل. [حفاجي ملخصاً: ٢٢٤/١] **لأن المنعم** إلخ: في "التفسير الكبير": ما الحكمة في أنه تعالى جعل المقولين طائفة واحدة، وهم الذين أعم الله عليهم، والمردودين فريقين: "المغضوب عليهم"، و"الضالين"، والجواب: إن الدين كملت نعمة الله عليهم هم الذين جمعوا بين معرفة الحق لذاته والخير لأجل العمل به، فهؤلاء هم المرادون بقوله: "أنعمت عليهم".

فإن احتل قيد العمل فهم الفسقة، وهم المغضوب عليهم، كما قال: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَدِّيًا فَجَزَاءُ اللَّهِ حَتُّهُمُ خَالِدًا فِيهَا وَعَصِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ﴾ (النساء: ١٩٣) فإن الذي يعلم الحق ويعمل بخلافه فهو المستحق للغضب، وإن احتل قيد العلم فهم الضالون بقوله تعالى: ﴿فَمَاذَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ﴾ (يونس: ٣٢)، فإن الذي لم يعلم وعدل عن الحق يلقب باسم الضلال؛ فإن فيه نوعاً من عذر، فـ"المغضوب عليهم" أشد كفراً وعناداً من "الضالين".

لالتقاء الساكنين: المراد بـ"التقاء الساكنين" التقاء الساكنين المعينين أعني الياء والنون، فإن كون الأولى مدة وحذفه موديان إلى النفس بالأمر بوجوب تحريك الثاني، وكونه ياء يقتضي الفتحة لاستقبال الضمة والكسرة بعد الياء، والله در المصنف ما أدق نظره. [عبد الحكيم: ٨٨] **وقصرها** إلخ: قال ابن درستويه: القصر في "آمين" ليس معروف، وإنما قصره الشاعر للضرورة، وقد قيل: تلحن الضرورات في الأمور إلى سلوك ما لا يليق بالأدب، وقيل: الرواية فيه بالمد؛ لأن الشعر هكذا:

تباعد مني فطحل وابن أمه فآمين زاد الله ما بيننا بعدا. [حفاجي بتعير: ٢٢٩/١]

* أخرجه الزعزعي في تفسيره "الكشاف": [١٧/١].

وَبَرَحَمَ اللَّهُ عَبْدًا قَالَ: آمِينَ

وقال آخر:
أي شاعر آخر

آمِينَ فَرَاذَ اللَّهِ مَا بَيْنَنَا بَعْدًا

بالنصر

وليس من القرآن وفاقاً، لكن يسن ختم السورة به؛ لقوله عليه الصلاة والسلام:

"علمني جبريل آمين عند فراغي من قراءة الفاتحة، وقال: إنه كالحتم على الكتاب".*
رواه أبو داود

وفي معناه قول علي أي معي الحديث السابق **عليه السلام**: "آمِينَ خاتم رب العالمين، ختم به دعاء عبده"، يقوله

الإمام ويجهر به في الجهرية لما روي عن وائل بن حجر **عليه السلام**: "أنه **صلوات الله عليه** كان إذا قرأ:

ولا الضالين قال: آمين، ورفع بها صوته". وعن أبي حنيفة **عليه السلام** أنه لا يقوله، والمشهور

عنه أنه يخفيه كما رواه عبد الله بن مغفل، وأنس **عليه السلام**، والمأموم يؤمن معه؛ لقوله عليه

الصلاة والسلام: "إذا قال الإمام ولا الضالين، فقولوا: آمين؛ فإن الملائكة تقول: آمين،

وَبَرَحَمَ اللَّهُ **إِلخ**: أوله:

يا رب لا تسليني حياء أبدا

فاله الخبوء حين أتى به أبوه مكة وأمره أن يتعلق بأستار الكعبة ويقول: اللهم أرحني من حياء، فقال: اللهم من علي بليلي! وأنشد هذا الشعر: لا تسليني أي لا تسلب عني بالحذف والإيصال أي لا تنزع عني حياء، و"آمينا" بالمد هو الشاهد، والألف الأخير للإشباع. **آمِينَ** **إِلخ**: أوله:

تواعد عني فطلحل إذ دعوته

وهو لحير بن الأضيظ، قال حين سأل فطلحاً إله قلم يعطه إياها، وهو كجعفر وقتقد رجل من بني أسد من حزيمة، وكلمة "آمِينَ" ههنا إما استجابة للدعاء المقدر، فالحملة المدعولة عليها الفاء إخبار عن الاستجابة، أو استحابة لتلك الحملة نفسها، وإلما قدم عليها للاهتمام بشأنه فهي حينئذ خبر لفظاً، وإنشاء معنى. (مولوي قبض الحسن) **كالحتم على الكتاب**: [كتابه في المصحف يدعى لا يرحم] في أنه يمنع الدعاء عن فساد الحمية كما أن الطابع على الكتاب يمنع فساد ظهور ما فيه على الغير. [عبد الحكيم: ٨٨] أنه لا يقوله: لأنه الداعي بقوله: أهدتنا، وأما رفع النبي **عليه السلام** ما فقد قيل: إنه كان تعليمًا لأصحابه. (ع)

* أخرجه الزعزعي في تفسيره "الكشاف": [١٨/١].

فمن وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه"،* وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال لأبيي: "ألا أحثرك بسورة لم تنزل في التوراة والإنجيل والقرآن مثله؟ قلت: بلى يا رسول الله! قال: "فاتحة الكتاب إنها السبع المثاني والقرآن العظيم الذي أوتيته".** وعن ابن عباس رضي الله عنه قال: بينا نحن عند رسول الله ﷺ إذ أتاه ملك، فقال: "أبشر بنورين أوتيتهما لم يؤتهما نبي قبلك: فاتحة الكتاب، وخواتيم سورة البقرة، لن تقرأ حرفا منها إلا أعطيته".*** وعن حذيفة بن اليمان أن النبي ﷺ قال: "إن القوم يبعث الله عليهم العذاب حتما مقضيا، فيقرأ صبي من صبيائهم في الكتاب: "الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ" فيسمعه الله تعالى فيرفع عنهم بذلك العذاب أربعين سنة".****

قلت إ: الذي يقتضيه سياق الكلام "يقول: قال" بدل "قلت" أي قال أي في جوابه: "بلى" فاحتجج إلى تقدير أي وروي عن أبي عه قال: قلت: "بلى". (بحسرو) **حكما مقضيا إ:** واجبا مقدرا تعلق قضاء الله أزلا، والحديث موضوع، والكتاب كرماني عن المكتب، وقد أثبتته الجوهري واستفاض استعماله، وأصله: جمع كاتب مثل كتبة فأطلق على عمله مجازا للمحاورة. [حفاحي بتعريب: ٢٣٦ / ١]

* أخرجه أبو داود في سننه، [رقم: ٩٣٥].

** أخرجه الترمذي في "جامعه" بمعناه، [رقم: ٢٨٧٥].

*** أخرجه مسلم في "صحيحه"، [رقم: ٢٥٤] والطبراني والسمائي.

**** ذكره الزعزعي في تفسيره "الكشاف": [١٩/١].

سورة البقرة مدنية وآياتها مائتان وسبع وثمانون

بسم الله الرحمن الرحيم

التم: وسائر الألفاظ التي يتجهج بها أسماء، مسمياتها الحروف التي ركب منها الكلم؛ ما فيها وجميعها وليست حروفاً

لدخولها في حد الاسم، واعتوار ما يختص به من التعريف والتكثير والجمع والتصغير لاستقلالها بالمعنى أي تعاقب

ونحو ذلك عليها، وبه صرح الخليل وأبو علي، وما روى ابن مسعود رضي الله عنه أنه ﷺ

قال: "من قرأ حرفاً من كتاب الله فله حسنة، والحسنة بعشر أمثالها، لا أقول "الم" حرف، بل ألف حرف، ولام حرف، وميم حرف". تجاري فالمراد به: غير المعنى الذي

اصطلح عليه؛ فإن تخصيصه به عرف مجدد، بل المراد المعنى اللغوي، ولعله سماه باسم

مدلوله. ولما كانت مسمياتها حروفاً وحداناً وهي مركبة، صدرت بها؛

جمع واحد كواكب والركبان

يتجهج بها إ: في "الأساس": هجا الحروف: عنده، وفي "التنزيه": اهجو والمجاهد: القراءة، وروي عن الرخشي

أن التنجي تعدد حروف الهجاء كالف، باء، تاء، والفعل متعد بفسه، فالباء في "ها" للالة، والمفعول محذوف أي

حروف الكلم. [حفاصي ملخصاً: ٢٣٨/١] أسماء: دعوى أن معانيها الحروف لا طريق إليه إلا التبع، فلم يستدل

عليه، وجعل الاستدلال بقوله: لدخولها في حد الاسم على مجرد دعوى الاسم. (عص، غلام مصطفى)

ونحو ذلك: كالأمانة والتعصم والوصف والإضافة. (فتح) فالمراد إ: لما كان يرد على ما يفهم من قوله سابقاً: أن

الألف واللام والميم وغيرها أسماء، وروى ابن مسعود رضي الله عنه أنها حروف فكيف التوفيق؟ أجاب بقوله: "فالمراد أي

المراد بالحرف المذكور في رواية ابن مسعود رضي الله عنه غير المعنى الذي اصطلاح عليه، فإن تخصيص الحرف بالمعنى المصطلح

عرف مجد، بل المراد من الحرف المذكور معناه اللغوي، وهو الكلمة أو الطرف. [حفاصي ملخصاً: ٢٤٩/١]

ولعله سماه إ: أي سمي كل واحد من هذه الألفاظ باسم مدلوله؛ لأن مدلول ألف "ا" ومدلول لام "ل"

ومدلول ميم "م"، وهو حرف من باب إطلاق اسم المدلول على الدال، ويمكن أن يقال: الحرف في اللغة

الطرف، ومسميات هذه الأسماء أطراف الكلمات، قسمت الأسماء باسم مدلولها. (خطيب) وهي: أي أسماء

الحروف. في "شرح التنزيل": الأسماء المتمكنة قبل التركيب كحروف الهجاء المسرودة ألف، باء، تاء، وأسماء

العدد نحو: واحد، اثنان، ثلاثة، فيها للضمة ثلاثة أقوال: فاختار ابن مالك رضي الله عنه أنها مبنية على السكون لشبهها -

* أخرجه الترمذي في سننه [رقم الحديث: ٢٩١٠].

ليكون تأديتها بالمسمى أول ما يقرع السمع، واستعيرت الهمزة مكان الألف؛ ^{أي الأسماء} لتعذر ^{أي اسمه وهو لفظ ألف} الابتداء بها. وهي ما لم تلها العوامل موقوفة خالية عن الإعراب؛ لفقد موجه ^{أسماء هذه الحروف} ومقتضيه، لكنها قابلة إياه ومعرضة له؛ إذ لم تناسب مبني الأصل؛ ولذلك قيل: "ص" ^{أي صالحة} و"ق" مجموعا فيهما بين الساكنين ولم يعامل معاملة "أين" و"هؤلاء". ثم إن مسمياتها لما كانت عنصر الكلام وبسائطه التي تتركب منها، افتتحت السورة بطائفة منها؛ إيقاظاً ^{أي أصله} لمن ^{أي الحروف العرفية} تُحَدِّثُ بالقرآن، وتنبها على أن ^{أي من أسمائها} التلوه عليهم كلام منظوم مما ينظمون منه كلامهم، ^{أي طولت بالمعارضة}

= بالحروف في كونها غير عاملة ولا معمولة، وهذا عنده يسمى بالشبه الإسمائي (أي الحروف المهملة)، وذهب غيره إلى أنها ليست معربة؛ لعدم تركبها مع العامل، ولا مبنية؛ لسكون آخرها في حالة الوصل وما قبله ساكن، وليس في المبنيات ما هو كذلك، وذهب بعضهم (أي الزمخشري) إلى أنها معربة حكماً لا لفظاً، والمراد به قابلية الإعراب، وإنه بالقوة كذلك، ولولاه لم يعل "تقن" لتحرك الياء وافتتاح ما قبله. والخلاف لفظي مبني على اختلافهم في تفسير للعرب والمبني. وكلام المصنف محتمل وإن كان الأول أظهر. (ملخص)

تعذر الابتداء إ: ولم يتعرض لذكر الهمزة مع حلوها عن تصدير المسمى؛ فلما اسم مستحدث كما نص عليه ابن جني، والكلام في الأسماء الأصلية. **ومقتضيه:** أي القاعدية والمفعولية والإضافة، وهي المعاني المقتضية للإعراب. **ولذلك إ:** ولكون هذه الأسماء موقوفة يفتقر فيها الثناء الساكنين لكون سكون الوقف في معرض الزوال، بخلاف ما سكونه لازم، فإنه لا يجوز فيه ذلك، بل لا بد أن يحرك، إما بالفتح كـ"أين" أو بالجر كـ"هؤلاء" أو بالضم كـ"حيث"، وقيل: إن قوله: "لذلك" تعليل لكونها غير مبنية. [عبد الحكيم شعير: ٩٢] **ثم إن إ:** توجيه لانتهاج السور بأسماء الحروف، وقد ذكر في "الكشاف" وحواها ثلاثة: أولها: أها أسماء السور، والثاني: الإيقاظ، والثالث: أها مقدمة لدلائل الإعجاز، والمصنف ذكر الأخيرين. "الإيقاظ" مصدر أيقظه إذا نبهه من نومه. [خفاجي: ٢٤٦/١]

من تحدي إ: طولب بالمعارضة. والمعنى: ليقظ من تحده وعارضه من نومة العقل؛ فنبهه على أن ما تلي عليه مظم مما تتركب منه كلامهم معجزهم عن معارضته مع علو كمهم في صناعة الكلام ليس إلا لأنه من عند الله. [خفاجي ملخصاً: ٢٤٧/١] **على أن التلو إ:** فإن قيل: إن هذه الألفاظ موضوعة للحروف المقطعة، فكيف تدل على الإيقاظ، وعلى ما يتيقظ له من الإعجاز؟ قلت: إنه من الدلالة العقلية، وهي قد تدل على أمور متعددة كصوت غناء من وراء حدار يدل على أن حلقه ناس في هو ولعب، واحتماع لما يسهرون، وهنا لما صدر الكلام بهذه الحروف ولم يرد إفادة مسماها، والتكلم ببلغ يصون كلامه عن العث دل عقلاً على أن الإشارة إلى ما ذكره المصنف، وكذلك إذا سمعنا معلماً يحيي طفلاً علمنا منه أنه سيقرئه. [خفاجي ملخصاً: ٢٤٧/١]

فلو كان من عند غير الله لما عجزوا عن آخرهم مع تظاهريهم وقوة فصاحتهم عن الإتيان بما يدانيه، وليكون أول ما يقرع الأسماع مستقلاً بنوع من الإعجاز؛ فإن النطق بأسماء الحروف مختص بمن خط ودرس، فأما من الأمي الذي لم يخالط الكتاب فمستغرب مستبعد خارق للعادة كالكتابة والتلاوة سيما وقد راعى في ذلك ما يحجز عنه الأديب الأريب الفائق في فنه، وهو أنه أورد في هذه الفواتح أربعة عشر اسماً هي نصف أسامي حروف المعجم، إن لم تعد فيها الألف حرفاً برأسها في تسع وعشرين سورة بعددها إذا عد فيها الألف، مشتملة على أنصاف أنواعها،

عن آخرهم إلخ. والمراد به: الاستيعاب والشمول، وقال العلامة: هو أبلى من جميعهم؛ لأن "عن" للمجاوزة، فالمراد عجزوا عجزاً متجاوزاً عن آخرهم فشملهم كلهم أولاً، وتجاوز عنهم ثانياً فهو أبلى من عجزوا جميعاً. [عفاحي بتغيير: ٢٤٨/١] وليكون إلخ: الفرق بين هذا الوجه والوجه السابق: أن دلالة هذا على الإعجاز والغربة من نظم القرآن نفسه؛ لصدورها عن من لم يجز منه تعلم، ودلالة ذلك باعتبار التنبيه على غربة نظم القرآن فلو تحدى به كاتب وقادر لحاز، بخلاف الثاني. (طبي).

كالكتابة إلخ: ليس المراد: أنه ﷺ كان يكتب من غير تعلم كما يقتضيه ذكر الكتابة في هذا المثل، بل ذكره ليعرف استغرابه ولو لم تقع كما هو المشهور. قوله: سيما، السي بمعنى المثل، ثم استعمل بمعنى خصوصاً، وأصل "سيما": لا سيما حذف "لا" في اللفظ، لكنه مراد، و"ما" زائدة أو موصولة أو موصوفة، وعده النحاة من كلمات الاستثناء؛ لأنه للاستثناء عن الحكم المتقدم؛ ليحكم عليه على وجه أنهم من جنس الحكم السابق، وفي ما بعده ثلاثة أوجه، وإيقاع الحملة الحالية بعده كما وقع في عبارة المصنف وإن كثرت في كلام المصنفين إلا أن النحاة لم يذكره. [عفاحي بتغيير: ٢٤٩/١] الأديب: أي العارف بفنون العربية وهو من الاصطلاحات المؤلفة. (عفاحي).

هذه الفواتح: أوائل السور أربعة عشر اسماً بعد حذف المكررات، وهي الألف واللام والميم والصاد والراء والكاف والغاء والياء والعين والطاء والسين والحاء والقاف والنون. [عبد الحكيم: ٩٤] حروف المعجم إلخ: [جعل الأزهري التركيب من إضافة الموصوف إلى الصفة، فبقل عن اليت أن الحروف المقطعة سميت معجمة؛ لأنها أعجمية غير مفهومة لمعنى، وقد شاع في كلام المصنفين تخصيص المعجمة بالمقوطة، وتسمية غير المقوطة بالمهملية. (غلام مصطفى)] اعلم أن حروف المعجم عند الكافة تسعة وعشرون حرفاً، أولها: الألف، وآخرها: الياء، إلا أبا العباس فإنه بعدها ثمانية وعشرين حرفاً، أولها: الباء. [عفاحي ملخصاً: ٢٥١/١]

فذكر من المهموسة: وهي ما يضعف الاعتماد على مخرجه ويجمعها "سنشحثك" ^{برعك} خصفه "نصفها الحاء والهاء والصاد والسين والكاف، ومن البواقي المجهورة نصفها يجمعها "لن يقطع أمر"، ومن الشديدة الثمانية المجموعة في "أجدت طبقك" أربعة ^{أي أحست} يجمعها "أقْطُك"، ومن البواقي الرخوة عشرة يجمعها "حس على نصره"، ومن المطبة التي هي الصاد والضاد والطاء والظاء نصفها، ومن البواقي المفتحة نصفها، ^{أي الصاد والضاد} ومن القلقة وهي: حروف تضطرب عند خروجها ويجمعها

وهي ما يضعف إخ: هي لا يقطع حري النفس معه، بل يمكن أن يتلفظ به ويتنفس، فيحصل بصوت ضعيف، وهذا معنى عدم الاعتماد. (حطّيب) المجهورة إخ: لم يعرف المصنف المجهورة؛ لأن ذلك عرف من جعلها مقابلة للمهموسة، فهي ما يقوى الاعتماد على مخرجه؛ ولذلك كان مجهوراً؛ لأنه لا يخرج إلا بصوت قوي يمنع النفس من الجري معه، وهي ثمانية عشر، والمهموسة عشرة، فالجموع ثمانية وعشرون. [حفاصي ملخصاً: ٢٥٢/١]

ومن الشديدة إخ: اعلم أن أهل الأداء من القراء ذكروا أن الحروف إما شديدة أو رخوة أو متوسطة بينهما، وعبرة المصنف تقتضي أن تكون الحروف شديدة أو رخوة فقط، ومعنى الشديد على ما ذكره "سيبويه": ما يمنع الصوت [لأنك تلفظ به في آن، ثم يقطع، والرخوة بخلافه. (عبد الحكيم: ٩٦)] أن يجري في الحروف، فلو رمت مد صوتك في الكاف والجيم نحو: الحق والحج لامتدح عليك، والفرق [بين] المجهورة والشديدة باعتبار عدم حري النفس في المجهورة وعدم حري الصوت في الشديدة، وكذا الفرق بين الحس والرخاوة: أن الجاري في الحس النفس، وفي الرخاوة الصوت، وقد يجري النفس ولا يجري الصوت كما في الكاف والهاء، وقد يجري الصوت ولا يجري النفس كالغين والضاد المعجمتين، فبين المجهور والشديد عموم وخصوص من وجه، فمادة الاحتماص: حروف "أجد قط" ومادتا الانقراض: الكاف والهاء فإنهما شديدة وليس بمجهورة، وباقى حروف المجهورة مجهور وليس بشديد. [حفاصي ملخصاً: ٢٥٣/١]

أقْطُك إخ: بفتح الحزة وكسر القاف جهر، وقيل: بفتح القاف وسكون الطاء يعني أحسبك، يقال: قطك أي حسبك وكافيك. (ع) حس: مثله الماء: الشجاع، وقرئ بصيغة الماضي. (ع) ومن المطبة إخ: سميت لما لإطباق أي إلصاق بعض اللسان عند خروجها على ما يخافه من الحسك الأعلى، وقوله: "المفتحة" بصيغة اسم الفاعل من الافتتاح سميت لما لا افتتاحت ما بين اللسان والحنك عند خروجها والنطق بها، وفي تسميتها مجازاً؛ لأن الحروف نفسها لا تلتصق وتفتح، وإنما تطبق وتفتح عند نطقها باللسان. [حفاصي بغير: ٢٥٣/١] تصعها: وهي الألف واللام والميم والراء والكاف والهاء والياء والعين والسين والحاء والقاف والون. [عبد الحكيم: ٩٦]

"قد طبح" نصفها الأقل لقلتها، ومن الليتين الياء؛ لأنها أقل ثقلًا، ومن المستعيلة وهي: التي يتصعد الصوت بها في الحنك الأعلى، وهي سبعة: القاف والصاد والطاء والحاء والغين والضاد والظاء نصفها الأقل، ومن البواقي المنخفضة نصفها، ومن حروف البدل وهي أحد عشر على ما ذكره سيبويه، واختاره ابن جني، ويجمعها "أجد طويت منها" الستة الشائعة التي يجمعها "أهطمين"، وقد زاد بعضهم سبعة أخرى وهي: اللام في "أصيلال" والصاد والزاي في "صراط وزراط" والفاء في "جذف" والعين في "أعن" والثاء في "ثروغ الدلو" والباء في "با اسمك" حتى صارت ثمانية عشر، وقد ذكر منها تسعة: الستة المذكورة واللام والصاد والعين.

قد طبح: بالجم الطبخ. الضرب على الشيء الأحوط. **لقلتها:** ثقله القلقة بالنسبة إلى ما يتركب منها لا لقلتها في نفسها. **من اللتين إخ:** الواو والياء، ولم يعتد بالالف؛ لانقلابها من أحدهما، أو لأنها ليس حرفا برأسها [خفاجي ملخصاً: ٢٥٤/١] **الحنك الأعلى:** وهو باطن أعلى الفم من داخل. **نصفها الأقل:** وهو القاف والصاد والطاء. **المنخفضة نصفها:** الألف واللام والميم والراء والكاف والهاء والياء والعين والسين والحيم والنون. **من حروف البدل إخ:** وهي الحروف التي تبدل من غيرها. **أجد طويت منها:** فـ"منها" داخله في حروف البدل، و"أجد" أمر من الإحادة، و"طويت" فعل من الطي، وما ذكر لأجل جمع الحروف تقرأه كيفما شئت، ولا حاجة إلى تفسيره حتى يتكلف كما قيل: إن أهطمين من الهطم وهو الكسر. [خفاجي بتعير: ٢٥٥/١] **في أصيلال إخ:** أصله: أصيلان، ولامه مبذلة من النون؛ فإن الأصل: هو الوقت الذي بين العصر والمغرب، جمعه أصل وأصيل وأصائل، وقد يجمع على أصلال مثل: بعير وبعران، ثم صغروا الجمع، فقالوا: أصيلان، ثم أبدلوا "نوله" "لاماً" فقالوا: أصيلال، وهذا التصغير شاذ؛ لأن الجمع لا يصغر إلا أن يرد إلى أقل العدد، وقيل: هو مفرد بمنزلة غفران، وهو الأصح.

قوله: والصاد والراء في صراط وزراط؛ فيلحقا بدلال من السين؛ لأن أصل صراط: سراط بالسين كما مر، و"جذف" أصله: جدت بمعنى القفر، وأعن أصله: أن؛ فإن بني تميم يقولون في أن المشددة والمفتوحة والمكسورة: عن، وفي أن المصدرة والشرطية ع، والهمزة للاستعظام، قوله: ثروغ الدلو؛ فإن ثاءه بدل من الفاء، وأصله: فروغ جمع فرغ، وهو مخرج الماء من الدلو من بين العراقي [العراقي: جمع عرقوة يفتح العين وضم القاف، وعرقوتان: الحشيتان الثتان تعرضان على الدلو كالصليب. (صراح)]، وأصل "با اسمك" ما اسمك، وقيل فيه: با اسمك. قوله: حتى صارت ثمانية عشر من جمع أحد عشر على ما ذكره سيبويه، وسبعة أخرى. [خفاجي بتعير: ٢٥٦/١]

ومما يدغم في مثله ولا يدغم في المقارب، وهي خمسة عشر: الهزمة والهاء والعين والصاد والطاء والميم والياء والحاء والغين والضاد والظاء والشين والزاي والفاء والواو نصفها الأقل، ومما يدغم فيهما، وهي الثلاثة عشر الباقية نصفها الأكثر: الحاء والقاف والكاف والراء والسين واللام والنون؛ لما في الإدغام من الخفة والفصاحة، ومن الأربعة التي لا تدغم فيما يقارها ويدغم فيها مقارها، وهي: الميم والراء والشين والفاء نصفها.

بجمعها مشعر هو الميم والراء

والهاء: قال الزحمرى في "المفصل": الهاء يدغم في الحاء وقعت بعدها أو قبلها، كقولك في: أحبه حائما وهذه أذبح أحبائما وأذبحاه، قوله: والعين في "المفصل": أن العين يدغم في الحاء وقعت قبلها أو بعدها، كقولك في: أرفحائما وأذبح عتودا أرفع حائما وأذبح تودا. قوله: والحاء في "المفصل": أن كلا من الحاء والعين مدغم في الأخرى، فيقال: اسلخ غنمك وادغم خلقا. قوله: والراء، في "المفصل": الراء لا يدغم إلا في مثلها كما في: ﴿وَأَذْكُرْ رَبَّكَ﴾ (آل عمران: ٤١)، وفي "المفصل" أيضا: أن الطاء والدال والياء والظاء والذال والطاء، ستها يدغم بعضها في بعض، وإن الضاد والراء والسين يدغم بعضها في بعض. (عص)

والميم إخ: وأما نحو: "أعلم بالشاكرين" و"يحكم بينهم" و"مرم هتانا" وإن ذكره ابن الجوزي في أنواع الإدغام؛ متابعة للمتقدمين، إلا أنه قال في "النشر": إنه غير صواب وإنه نوع من الإخفاء كذا في "الإيقان". [عبد الحكيم: ٩٨]

والواو: والواو يدغم في الياء كما في طي ومريم. **نصفها الأقل:** الظاهر نصفها الأكثر؛ لأنه ذكر الهزمة والهاء والعين والصاد والطاء والميم والياء، ومع ذلك لا يتم ما ذكره من النكتة في ذكر الأكثر من الثلاثة عشر؛ لأنه ذكر فيما لا يدغم أيضا "الأكثر" بل نقول: بين هذا القول وكلامه في "الثلاثة عشر الباقية"، وكلامه في "الأربع" تدافع؛ لأنه يجب أن يجعل قوله: "والراء والشين" هنا المنقوطين فيكون غير المنقوطة مما يدغم في ما يقاربه يحكم قوله: في الثلاثة عشر ومما يدغم فيهما، فإن جعل الراء والسين في الأربعة التي جعلهما مما لا يدغم في المقارب غير المنقوطين يكون المذكور أكثر من النصف، وإن جعل أحدهما غير المنقوطة لا يكون مما لا يدغم في المقارب. (عص)

وهي الميم إخ: قال الفاضل السالكوتي تحت: بجمعها "مشعر" وعدّ الراء المهملة مما لا يدغم فيما يقارها على التغليب اعتمادا على ما سبق من عدّه مما يدغم فيهما؛ لأن القصد بالذات بيان ما يدغم فيما يقارها، إذ يقال: إن عدّ الراء سابقا مما يدغم في مقارها على القول الصحيح، وعدّ ههنا مما لا يدغم فيه على القول الأكثر كما عرفت، والمذكور منها النصف الحقيقي أعني الميم والراء، فاندفع إشكال التدافع الذي تحر فيه الناظرون. [عبد الحكيم: ٩٨]

ولما كانت الحروف الذلقية التي يعتمد عليها بذلق اللسان وهي ستة يجمعها "رب منفل"، والحلقية التي هي: الحاء والخاء والعين والغين والهاء والهمزة كثيرة الوقوع في الكلام ذكر ثلثيهما. ولما كانت أبنية المزيد لا تتجاوز عن السباعية ذكر من الزوائد العشرة التي يجمعها "اليوم تنساه" سبعة أحرف منها تنبيهاً على ذلك، ولو استقربت الكلم وتراكبها وجدت الحروف المتروكة من كل جنس مكثورة بالمذكورة، ثم إنه ذكرها مفردة وثنائية وثلاثية ورباعية وخماسية، إيداناً بأن المتحدى به مركب من أي الحروف طه ويس اليه الر اللص كهيعص إعلاناً وهو القرآن كلمات
ثلاث مفردات في ثلاث سور؛ لأنها توجد في الأقسام الثلاثة: الاسم والفعل والحرف، وأربع ثنائيات؛ لأنها تكون في الحرف بلا حذف كـ"بل"،
طه طس يس حم

ولما كانت إلخ: الذلق الطرف، ودلق اللسان أي طرفه، وهذا غير مستقيم؛ فإن الميم والباء والفاء لا يعتمد على طرف اللسان، فلا بد من ذكر الشفة بعد اللسان، ويقابل الذلاقة الإصمات، والأولى أن يقال: سميت حروف ذلاقة؛ لسهولة ذلك لا يكاد توجد كلمة رباعية أو خماسية معرفة من حروف الذلاقة، فكأنها هي المنطوق بها، والمصنعة ضدها، وهي الحروف التي لا يتركب منها على انفرادها رباعي أو خماسي؛ لكونها ليست مثلها في الخفة، فكأنها سميت عنها؛ لقناتها وكثرة الحلقية، والذوقية معروفة بالاستقراء. [خفاجي ملخصاً: ٢٥٧/١]

ولو استقرت إلخ: فيه إشارة إلى وجه ترجيح الحروف للمذكورة. لما ذكر المصنف أن المذكور من أنواع الحروف أنصافها تقريباً أشار هنا إلى أنه وإن كان بحسب الظاهر كذلك إلا أنه لكثرة وقوع ما ذكر في الكلام كانه ذكر أكثرها بل كلها فإن للأكثر حكم الكل. (خفاجي بتغيير) **مكثورة بالمذكورة:** أي مغلوطة بالنسبة إلى التي ذكرت فيها، من كثرته فكثرت إذ عليه في الكثرة، فهو مكثور أي للمذكورة أكثر استعمالاً من المتروكة، يعني المصنف التي ذكر الله تعالى في فواتح السور أكثر استعمالاً في كلام العرب من النصف المتروكة في فواتح السور. [خفاجي ملخصاً: ٢٥٩/١]

التي أصولها: إذا قال: أصولها؛ لأنه يزداد على ثلاثي الفعل واحد واثنان وثلاثة، وعلى رباعية واحد واثنان، وعلى ثلاثي الاسم واحد نحو: ضارب، واثنان كـمضروب، وثلاثة كـمستخرج، وأربعة كـاستخرج، وعلى رباعية واحد كـمدرج، واثنان كـمدرج، وثلاثة كـأخرج، ولم يزد في خماسية غير حرف مذ قبل الآخر نحو سلسيل أو بعده مجردا عن التاء كـتعتري، أو منها كـتعترات وشذ زيادة غيره. (عبد الحكيم، عبد الغفور)

في الأقسام الثلاثة إلخ: ففي الاسم ككاف الضمير وتائه، وفي الفعل نحو: "في" أمر من الوقاية، وفي الحرف كثير كواو العطف وباء الجر. [خفاجي ملخصاً: ٢٥٩/١]

وفي الفعل بحذف كـ "قل"، وفي الاسم بغير حذف كـ "من"، و به كـ "دم" في تسع سور؛ لوقوعها في كل واحد من الأقسام الثلاثة على ثلاثة أوجه: ففي الأسماء إذ و ذو ومن، وفي الأفعال قل وبع وخف، وفي الحروف من وإن ومذ على لغة من جر بها. وثلاث ثلاثيات؛ مجيئها في الأقسام الثلاثة في ثلاث عشرة سورة تنبئها على هي: الم والر وطسم
أن أصول الأبنية المستعملة ثلاث عشرة عشرة منها للأسماء، وثلاثة للأفعال، ^{جمع بناء على الصيغة} ورباعيتين وخماسيتين تنبئها على أن لكل منهما أصلا كجعفر وسفرجل، وملحقا ^{وهما اللزقي سورتيهما كهمص وخميص} كقردد وجحنفل، ولعلها فرقت على السور ولم تعد بأجمعها في أول القرآن لهذه وهو المكان المرتفع
الفائدة مع ما فيه من إعادة التحدي وتكرير التنبيه والمبالغة فيه.

في تسع سور: متعلق بذكر وهي سور: طه والنمل ويس والمؤمن والسجدة والزحرف والدخان والجنات والأحقاف. (حسرو) **ثلاثة أوجه:** أي الضم والفتح والكسر في أوله. **مجيئها إلخ:** ففي الاسم كفرس، وفي الفعل نحو: ضرب، وفي الحرف كـ "مذ" على لغة من جر بها. **في ثلاث عشرة:** أي البقرة وآل عمران ويوسف وهود ويونس وإبراهيم والحجر والشعراء والقصص والعنكبوت والروم ولقمان والسجدة .
ثلاث عشرة: وجه الضبط: أن الحرف الأول من الاسم الثلاثي لا يكون إلا متحركا لئلا يلزم الابتداء بالسكون، والحركات ثلاثة، وآخر الاسم غير معتبر لعدم لزومه، والوسط متحرك بثلاث حركات أو ساكن، والحاصل من ضرب ثلاثة في أربعة اثنا عشر سقط منها اثنان فعل بضم الفاء وكسر العين وعكسه؛ لتقلعها، فصار أبنية الاسم عشرة، وأول أصل الأفعال - وهو الماضي - مفتوح لا غير، وعيه لا تكون ساكنة، فأبقيت ثلاثة، ولم يعتبر المجهول؛ لأنه فرع للعلوم وليس من أصول الأبنية، فأبقيت الثلاثي ثلاث عشرة. [حفاحي ملخصا: ٢٦٠/١]
وثلاثة: وهو ضم العين وفتحها وكسرها. **أصلا إلخ:** والمراد بالأصل: ما وضعت عليه الكلمة ابتداء، والملاحق: الكلمة التي فيها زيادة لم يقصد بها إلا جعل ثلاثي أو رباعي موازنا لما فوقه محكما له بحكم مقابله. [حفاحي: ٢٦٠/١]
جحنفل: يتقدم الجهم على الحاء المهملة: الغليظ الشفة. **ولعلها فرقت إلخ:** جواب سؤال تقديره: أن الألفاظ إذا ذكرت لإعجاز ما تركب منها أو لإعجاز مبلغها فلم تذكر جملتها، فأجاب: بأنها فرقت؛ لتدل على ما ذكره بقوله: ثم إنه ذكرها مفردة وثلاثية إلخ، ولو جمعت لم يتنه لهذا. [حفاحي: ٢٦٠/١] **مع ما فيه إلخ:** إشارة إلى جواب ثان، وهو أن في ذكر الحروف متفرقة قوة ليست في جمعها في محل واحد. [حفاحي ملخصا: ٢٦١/١]

والمعنى: أن هذا المتحدى به مؤلف من جنس هذه الحروف، أو المؤلف منها كذا، وقيل: ^{المتحدى به} هي أسماء السور، وعليه إطباق الأكثر، سميت بها إشعاراً بأنها كلمات معروفة التركيب فلو لم تكن وحيا من الله تعالى لم تتساقط مقدرتهم دون معارضتها، واستدل عليه بأنها لو لم تكن مفهومة كان الخطاب بها كـ **الخطاب بالمهمل** والتكلم بالزنجي مع العربي، ولم يكن ^{أي دالة على المعنى} القرآن بأسره بيانا وهدي. ولما أمكن التحدي به، وإن كانت مفهومة، فإما أن يراد بها السور التي هي مستهلها على ألفها **ألقاها**، أو غير ذلك، والثاني باطل؛ لأنه إما أن يكون المراد ما وضعت له في لغة العرب، وظاهر أنه ليس كذلك، أو غيره وهو باطل؛
^{هو مأخوذ من الأسهل}

والمعنى إ: ["والمعنى" عطف على قوله: "ثم إن مسمياتها" أي المعنى على تقدير كونها أسماء الحروف اقتضت السور بما تقدمت للإعجاز هكذا] يعني أن المتحدى به - وهو القرآن - مؤلف من جنس هذه الحروف، هذا إذا جعل "ألم" غير مبتدأ محذوف. قوله: "أو المؤلف منها" أي من الحروف كذا أي متحدى به ومطالب بالمعارضة، هنا على جعل "ألم" مبتدأ حرة محذوف، ولا يخفى أن هذه المقطعات إما يكون لها حظ من الإعراب إذا كانت أسماء للسور، وأما نظم التعداد فهو مستغن عن هذا التأويل إلا أن يقال: إن المصنف إنما ذكر هذا بيانا للمعنى من غير نظر لإعرابه وعدمه وإن كان تصريحه بوجهي التقدير يتبو عنه. [خفاحي ملخصا: ٢٦١/١]

أو المؤلف: هذا على تقدير حذف الخبر. **إشعارا إ:** فهم منه أن في هذا الوجه إطباقا للإعجاز أيضا كما في الأول إلا أن في الأول كانت الإقادة مقصودا بالذات وهنا بالعرض؛ لأن الإشعار به جاء من أصل المنقول عنه؛ لترجيح التسمية به دون غيره، وقد قالوا: إن العرب سميت بالحروف أيضا نحو: "لام" اسم رجل من "طي"، و"عين" للماء وللسحاب، و"قاف" للحلح. [خفاحي ملخصا: ٢٦٢/١] **كالخطاب بالمهمل:** وفيه أنه يكفي في كونها مفهومة كونها موضوعة لحروف المعاني إلا أن يقال: إنما تصور لم يتعلق به حكم لا يخرج عن أن يكون كالمهمل، فالعنى لو لم تكن مفهومة حكما أو ما يتعلق به حكم (عص)

بيانا: أي كلاما معربا عما في الضمير. **ولما أمكن إ:** إذا لا نقصان في الكلام أقيح من أن يوجد فيه ما لم يكن مفهوما، والنقص شاهد بظلاله معه فلا معنى لطالب معارضته. (ع) **ألقاها:** اللقب: هو العلم المشعر بالمدح أو الذم، والإشعار ههنا حفي، وينبغي كونها ألقاها ما قالوا: إن العلم المنقول لا يكون إلا مضافا أو معرفا باللام. (عص) أقول: المراد باللقب ههنا الاسم فلا يراد، فتأمل. (عب) **والثاني:** ولا يخفى أن كونها ألقاها للسور بالقل الشرعي فلم لا يجوز أن تكون ألقاها لغيره كالقرآن كله. (عص) **وظاهر:** لأنه لم يوضع "ألم" في لغة العرب لشيء.

لأن القرآن أنزل على لغتهم؛ لقوله تعالى: ﴿وَبَلَّغْنَا عَرَبِيَّ مُبِينًا﴾ فلا يحمل على ما ليس في لغتهم. لا يقال: لم لا يجوز أن تكون مزيدة للتنبيه، والدلالة على انقطاع كلام واستئناف آخر كما قاله قطرب، أو إشارة إلى كلمات هي منها، افتصرت عليها اقتصار الشاعر في قوله:

قُلْتُ لَهَا: فَمَيِّ فَقَالَتْ لِي: قَافٌ

كما روي عن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال: "الألف آلاء الله، واللام لطفه، والميم ملكه"، وعنه: أن "الر" و"حم" و"ن" مجموعها: "الرحمن". وعنه: أن "الم" معناه أنا الله أعلم، ونحو ذلك في سائر الفواتح. وعنه: "أن الألف من الله، واللام من جبريل عليه السلام، والميم من محمد صلى الله عليه وسلم" أي القرآن منزل من الله تعالى بلسان جبريل على محمد عليهما الصلاة والسلام، أو إلى مدد أقوام وآجال بحساب الجمل كما قاله أبو العالية رضي الله عنه.....

لا يقال إخ: أورد موعا على الشقوق الثلاثة المذكورة في الاستدلال مستندا بالوجوه التي فسر المقطعات بها. (ع) **مزيدة إخ:** لا نسلم أنها لو لم تكن مفهومة بلم المخالات الثلاث لجواز أن تكون مزيدة إخ، وإنما نقل الاستئناف عن قطرب؛ لعرايته، وقطرب: لقب الإمام في العربية وهو محمد بن المستنير، تلميذ سيبويه، وهو الذي لقيه به لما كان يكر إليه، فيقول: ما أنت إلا قطرب ليل، والقطرب اسم دوية لا تزال تمشي ليلا وتسكن نارا. [أخفاحي ملخصا: ٢٦٤/١]

قطرب: بصم القاف والراء من تلامذة سيبويه، زعم أن العرب إذا استأنفت كلاما فمن شأهم أن يأتوا بغير ما يريدون استئنافه، فيجعلونه تنبيها للمخاطبين على قطع الكلام الأول واستئناف الكلام الآخر كما في أما بعد. (بازيد) أو إشارة: لا نسلم أن عدم إرادة ما وضعت له في لغة العرب ظاهر لجواز أن يكون أسماء الحروف التنهي إشارة إلى الكلمات التي افتصرت منها. (ع) **قاف:** وقفت، تمامه:

لا تحسي أنا نسيان الإيلاف

أي الإحراء من الوجيف، وهو سرعة سير الإبل والحيل. (ع) **قال الألف:** فالعنى: القرآن يشتمل على آلاء الله ولطفه وملكه. (عص) **مجموعها:** فيه أنه لا يقتضي أن تكون معجمة أول السورة. **مدد أقوام:** عطف على قوله: إلى كلمات، فيكون في حيز الإشارة.

متمسكاً بما روي أنه **ﷺ** لما أتاه اليهود تلا عليهم "الم" البقرة، فحسبوه، وقالوا: رواه البخاري في تاريخه كيف ندخل في دين مدته إحدى وسبعون سنة، فنبسم رسول الله **ﷺ**، فقالوا: فهل غيره؟ فقال: "المص والر والمر"، فقالوا: خلطت علينا، فلا ندري بأيهما نأخذ. فإن تلاوته إياها بهذا الترتيب عليهم وتقريرهم على استنباطهم دليل على ذلك، وهذه الدلالة وإن لم تكن عربية لكنها لاشتهارها فيما بين الناس حتى العرب تلحقها بالمعربات كالمشكاة والسجبل والقسطاس، أو دالة على الحروف المبسوطة مقسما بها؛ عطف على مرادة لشرفها من حيث إنها بسائط أسماء الله تعالى ومادة خطابه.

هذا، وإن القول بأنها أسماء السور يخرجها إلى ما ليس في لغة العرب؛ لأن التسمية بثلاثة أسماء فصاعداً مستنكرة عندهم أي لم يبعد في لغتهم ألف ولا م وميم

فحسبوه: ففتح السين من الحساب وهو العد. (عصام) **دليل على ذلك**: إشارة إلى الدد والآجال، وهذا جواب عن سؤال، تقديره: كيف يكون قول اليهود حجة؟ فأجيب بأن الدليل هو عدم إنكاره وتقريره ثم على ما ذكره، وتسميه **ﷺ** ليس للإنكار بل إشارة إلى غلطهم في تعيينهم للمعنود المذكور، وهذا لا يقتضي إنكار أصله، وفيه نظر. [خفاجي: ٢٦٧/١]

تلحقها: أي تلحق تلك الدلالة الأسماء المذكورة. **كالمشكاة** **إخ**: هي في لسان الحبشة: كوة يكون فيها مصباح، **والسجبل** كسكيت: حجارة كالمذعرب "مذعرب" وكانت طلعت من نار جهنم، والقسطاس: الميزان بلسان الروم. [خفاجي: ٢٦٧/١] **إنها بسائط** **إخ**: لأن أسماء الله تعالى لكونها أسماء مركبة من حروف المعاني، فإن الأسماء من أقسام الكلمة، والكلمة: لفظ موضوع لمعنى مفرد، ومادة خطابه؛ لأن الخطاب بالكلام، فمادة خطابه الحروف البسطة. (ملخص)

هذا **إخ**: قيل: إنه ابتداء كلام أي حُد هذا المذكور. وقيل: المرفوع الخ لحرر متداً مقدر أي الأمر والشأن هذا، وعندني: أنه منصوب بـ"دع" مقدرة؛ لأن عادة العرب في مثله أن يقولوا: دع. وقيل: "ها" اسم فعل بمعنى حذ، و"ذا" معنوله، ويعدده رسمه متصلاً في جميع النسخ، والواو بعده للحال، وقيل: إنه عطف على قوله: لسم لا يجوز. [خفاجي بتعير: ٢٦٧/١] **وإن القول**: عطف على قوله: لم لا يجوز، معارضة بعد المنع. (ع) **لأن التسمية**: تركيب الاسم عند العرب أن يكون من اسمين كـ"عليك"، وأما من ثلاثة أسماء أو أربعة أو خمسة فمستنكر، نحو: الم والمص وكهيعص.

وتؤدي إلى اتحاد الاسم والمسمى، وتستدعي تأخر الجزء عن الكل من حيث إن الاسم يتأخر من المسمى بالرتبة؟ لأننا نقول: هذه الألفاظ لم تعهد مزيدة للتنبيه ^{جواب لا يقال} والدلالة على الانقطاع، والاستئناف يلزمها وغيرها من حيث إنها فواتح السور، ^{في المدلول التسمي} ولا يقتضي ذلك أن لا يكون لها معنى في حيزها، ولم تستعمل للاختصار من ^{جواب لقوله: مزيدة للتنبيه} كلمات معينة في لغتهم، أما الشعر فشاذ، وأما قول ابن عباس **﴿فَتَنبِيهٌ عَلَى أَنْ هَذِهِ الْحُرُوفُ مَنبِعُ الْأَسْمَاءِ وَمِبَادِي الْخُطَابِ، وَتَحْمِيلٌ بِأَمْثَلَةِ حَسَنَةٍ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ عَدَّ كُلَّ حَرْفٍ مِنْ كَلِمَاتٍ مُتَبَايِنَةٍ، لَا تَفْسِيرٌ، وَتَخْصِصٌ بِهَذِهِ الْمَعَانِي دُونَ غَيْرِهَا؟.....﴾** ^{عطف على شبه}

وتؤدي: وهو باطل، سواء كان المسمى مسمى بالمطابقة أو التضمن؛ لأن المسمى مدلول، والاسم دال، ولا بد للدلالة من طرفين، وهذا علم أنه لا ينفع في دفعه ما سيذكره، وإنما النافع منع بطلان اتحاد الاسم والمسمى بالذات وبين تغاير الاعتبار. (عص) **اتحاد الاسم إلخ:** لأن كل واحد منها اسم لجميع السورة، ومن جملة السورة هذه الأسماء أنفسها، وهو مبني على توهم أن حكم الكل وحكم كل واحد من أجزائه متحدان إذا لم يكن الكل معروضاً للهبة الوجدانية؛ إذ ليس هذا الكل إلا الأجزاء، وعلى هذا التوهم بناء شبه كثرة في كلامهم، قالوا: في نفي إعادة الخبر المتواتر العلم أنه يجوز الكذب على كل واحد من الأحاد فيحوز على الكل. [عبد الحكيم بتعير: ١٠٣]

من حيث إلخ: لأن الاسم إنما يطلب لأجل المسمى فهو متأخر عنه في الرتبة العقلية، والجزء مقدم على الكل في الرتبة، ولو كان جزء الشيء اسماً له لزم تأخر الجزء عن نفسه لتأخره حيث عرسم اسماء وهو الكل. [عبد الحكيم بتعير: ١٠٤] **لم تعهد إلخ:** لم تعرف وتشتهر بما ذكر، هذا رد لقول قطرب، وأما الاستئناف فحاصل بكل ما وقع في الاختاء. قوله: ولا يقتضي ذلك إلخ أي ما ذكر، والمراد: أن المذكور مخالف للمعهود، ومثله لا يرتكب بغير مقتضى ولا مقتضى له هنا، فلا وجه لارتكابه، وقيل غير ذلك ولكن لا يحل عن تكلّف. [خفاجي ملخصاً: ٢٦٩/١]

ولم تستعمل: بحواب لقوله: إشارة إلى الكلمات. **وتحميل:** تمثيل لما هو هذه الحروف منبعه ومباده. (عص) **بأمثلة حسنة:** يعني لو قال: اللام تدل على النعم، والميم على المكر، لكان يحتمله، لكنه أتى في المثال باللفظ الحسن. [عبد الحكيم: ١٠٤] **ألا ترى إلخ:** تقرير لدعائه بأنه عدّها من كلمات متباينة، فعّد الألف تارة من "أنا"، وتارة من "الله"، وتارة من "آل الله"، واللام تارة من "جبريل"، فتارة من "لطفه"، والميم تارة من "أعلم"، وتارة من "محمد"، وتارة من "ملكه"، واللفظ الواحد لا يمكن أن يكون كذلك. [خفاجي: ٢٧٠/١] **لا تفسير إلخ:** قال الفاضل السالكوتي: وإن كان ظاهر قوله: معناه أنا الله أعلم، وغيره يدل على التفسير والتخصيص، إلا أنه لتسامح بإقامة المثال مقام -

إذ لا مخصص لفظاً ومعنى، ولا بحساب الجمل، فتلحق بالمعربات، والحديث لا دليل فيه؛ لجواز أنه **لَمْ يَنْفَعِ** تبسم تعجباً من جهلهم، وجعلها مقسماً بها وإن كان غير ^{جواب عن قوله أو دالة إلخ} ممنوع لكنه يحوج إلى إضمار أشياء لا دليل عليها، والتسمية بثلاثة أسماء إنما تمتنع إذا ركبت وجعلت اسماً واحداً على طريقة **يعليك**، فأما إذا نثرت نثر أسماء العدد فلا، و**ناهيك** بتسوية سبويه بين التسمية بالجملة والبيت من الشعر وطائفة من أسماء حروف المعجم، والمسمى هو مجموع السورة، والاسم جزؤها، فلا اتحاد،

= المعنى، وهذا كما نقل عنه في تفسير قوله: **﴿ثُمَّ لَنَسَآئِرَ يَوْمِنِذٍ عَنِ النَّبِيِّ﴾** (الكثير: ٨): أنه الماء الخار في الشتاء لم يرد به التفسير والتخصيص بل التمثيل، والقرينة على الشاسح انشاء للمخصص اللفظي والمعوي، وهو الظاهر. (عف)
ولا بحساب: عطف على قوله: "للاختصار"، والأظهر إتيان اللام مقام الباء. (عص) **فتلحق بالمعربات إلخ**: أي إن إلحاقها بالمعربات مراع استعمال العرب إياها في ذلك ولم يتحقق. [خفاجي: ٢٧٠/١] **والحديث**: هذا جواب لقول لأبي العالية: **لجواز**: قال ابن حجر: هذا أي القول بأن المقطعات إشارة إلى مدد الأقوام باطل لا يعتمد عليه، فقد ثبت عن ابن عباس **عليه السلام** الزجر عن عد أبي جاد، والإشارة إلى أن ذلك من حملة السحر وليس ذلك بعيد فإنه لا أصل له في الشريعة، كذا في "الإتقان"، كذا في "السيالكوتي". (عبد الغفور)

تعجباً من جهلهم: [حيث حملوا ما نزل لئلا العرب على ما ليس في لغتهم فلا يوجد تقريرهم.] أي جهلهم بتفسيرهم النازل بلسان عربي بما ليس من معاني لغة العرب، ولما نلاونه **عليه السلام** بعد ذلك فالظاهر أنه **عليه السلام** فعل ذلك بمראה معهم ليلزمهم بما يعرفونه، فتأمل. [خفاجي ملخصاً: ٢٧١/١] **يحوج**: يحوج غير المتنا، أعني جعلها مقسماً بها فلا توجيه لإدخال "لكن" عليه؛ لأنه لدفع توهم نثرت من كلام سابق، ولم يسبق هنا كلام حتى ينشأ عنه توهم. (عص)

إلى إضمار أشياء إلخ: لأن المصمر حيث فعل القسم وفاعله وحرفه وجوابه. قوله: "لا دليل عليها" خلو قوله تعالى: **﴿ذلك الكتاب﴾** مما يفتني به القسم من إن واللام فلا يصلح لكونه جواباً، والمراد بالدليل الدليل المعين، فلا يرد أن عطفه تعالى الحرور في مثل: **﴿وق القرآن المحيد﴾** دليل على القسم؛ لأن الواو في "والقرآن" تحتل القسمية وغيرها فلا دليل فيها. [خفاجي ملخصاً: ٢٧١/١] **والنسية**: جواب عن المعارضة المذكورة بقوله: وأن القول. (ع)

يعليك: على وجه التركيب المزج بحيث يصير المجموع اسماً واحداً يجري الإعراب على آخره. **وناهيك**: أي كافيت في صحة هذه الدعوى، وأصله من النهي كأنه ينهاك عن طلب دليل سواه، وهو مبتدأ حرة "بتسوية"، والباء رائدة. (بازيد) **والمسمى إلخ**: جواب عن قوله: إنه يؤدي إلخ، ليست هذا التسمية تصير الاسم والمسمى واحداً لأنها تسمية مؤلف بمفرد والمؤلف غير المفرد؛ لأهم جعلوا اسم الحرف مؤلفاً منه ومن حرفين مضمومين إليه نحو: "صاد" مع ألها متعبران ذاتا وصفة، فلا يلزم من تسمية المؤلف بالمفرد اتحاد الاسم والمسمى كما لا يلزم ذلك من عكسها في أسماء الحروف، فتأمل. [خفاجي تغيير: ٢٧٢/١]

وهو مقدم من حيث ذاته، ومؤخر باعتبار كونه اسماً، فلا دور. **والوجه الأول أقرب** إلى التحقيق، وأوفق للطائفتين، وأسلم من لزوم النقل ووقوع الاشتراك في الأعلام من واضع واحد؛ فإنه يعود بالنقض على ما هو مقصود بالعلمية. وقيل: إنها أسماء القرآن ولذلك أخرجها بالكتاب والقرآن. وقيل: إنها أسماء الله تعالى.....

وهو مقدم إخراج جواب لقوله: وتستدعي تأخر الجزء إخراج يعني أن ذات الجزء متقدمة على ذات الكل، وأما ذات الاسم فلا يجب تأخره عن ذات المسمى، نعم وصف الاسم متأخر عن ذات المسمى بل جعله جزءاً لكونه اسماً، فإن جعله اسماً يتوقف على تصور الكل لا على تحققه، ألا ترى أنك تسمي ولدك قبل أن يولد؛ فإن تصور الموضوع له بتشخصه عند الوضع ليس ضرورياً، بل يكفي تصويره بوصف ماء، وقد قال الله تعالى: ﴿وَمُبَشِّرًا بِرَسُولٍ يَأْتِيهِ مِنْ بَيْنِ أَشْهُمُ أَحْمَدُ﴾ (ص: ٦) فتأمل. وفي "التفسير الكبير": إن الاسم لفظ دال على أمر مستقل بنفسه من غير دلالة على زمانه المعين، ولفظ الاسم كذلك، فيكون الاسم اسماً لنفسه، فإذا جاز ذلك فلم لا يجوز أن يكون جزء الشيء اسماً له. [حفاحي ملخصاً: ٢٧٣/١]

والوجه الأول: وهو أنها أسماء للحروف اقتضت السور بها إيقاظاً وتنبهاً. **أقرب:** [لأن كونها أسماء الحروف للتبهي محقق لا محالة، بخلاف غيره من الاحتمالات؛ فإنه مجرد احتمال. (عص)] **وأوفق:** فيه بحث؛ لأن جميع النكات التي ذكرت في تعداد حروف الهجاء حار في إيرادها مسماة بها إلا أن يقال: انتقال الذهن إلى اللطائف من غير تسمة أسرع منه إذا سمى بها؛ لأنه لما يتوجه منها إلى مسماها فرمما يغفل عن لطائف قصدت بها. (عص) **وأسلم إخراج** كلمة "من" هنا للتعليل وليست بصلة؛ لأنه يقتضي أن في الأول نقلاً وليس كذلك و"من" التفضيلية مقدرة، والمعنى: أسلم من الوجه الآخر لأجل لزوم النقل في الثاني. [حفاحي ملخصاً: ٢٧٤/١]

من واضع واحد إخراج: إشارة إلى أن الاشتراك مع تعدد الواضع لا محذور فيه، والاشتراك واقع في بعضها كـ "الم" وهو مناف لمقصود العلمية وهو التمييز وعدم الالتباس؛ ثم إن الألفاظ وتلك اللطائف وإن وحدت في العلمية لكنها بطريق التبع لا بالقصد الأول، فلا ينافي قوله في العلمية: سميت بها إشعاراً إخراج. [حفاحي: ٢٧٤/١]

أخير عنها: أي عن بعضها في ﴿الم ذلك الكتاب﴾ (البقرة: ٢، ١)، و﴿المص كتاب أنزل﴾ (الأعراف: ٢٠١) و﴿الر كتاب أحكمت﴾ (هود: ١) وبالقرآن في ﴿الر تلك آيات الكتاب وقرآن مبين﴾ (الحجر: ١) وبهما في ﴿طس تلك آيات القرآن وكتاب مبين﴾ (النمل: ١). (عصام) **وقيل إخراج:** فيكون ﴿الم ذلك الكتاب﴾ (البقرة: ٢، ١) معنى منزل ذلك الكتاب، أو بمعنى أنا الم، ويكون ذلك الكتاب استئنافاً، ويلائمه قوله تعالى: ﴿الم الله﴾ (يوسف: ١) "الم مبتدأ، والله" خبراً كما كان يؤيد كونها أسماء للقرآن ﴿الم ذلك الكتاب﴾ (عص)

ويدل عليه أن علياً - كرم الله وجهه - كان يقول: يا كهيص، وبها حم عسق، ولعله أراد يا منزلهما، وقيل: الألف من أقصى الخلق وهو مبدأ المخارج، واللام ^{هذا جواب لسؤال} من طرف اللسان وهو أوسطها، والميم من الشفة، وهو آخرها، جمع بينها إيماء إلى أن العبد ينبغي أن يكون أول كلامه وأوسطه وآخره ذكر الله تعالى. وقيل: إنه سر استأثره الله بعلمه، وقد روي عن الخلفاء الأربعة وغيرهم من الصحابة عليهم السلام ما يقرب منه، ولعلمهم أرادوا: أنها أسرار بين الله تعالى ورسوله، ورموز لم يقصد بها إفهام غيره؛ إذ يبعد الخطاب عما لا يفيد. فإن جعلتها أسماء الله تعالى أو القرآن أو السور، كان لها حظ من الإعراب. أما الرفع: على الابتداء أو الخبر. أو النصب ^{الحرية والابتداء محذوف} بتقدير فعل القسم على طريقة "الله لأفعلن" بالنصب أو غيره، كـ "أذكر"،

استأثره الله - استأثر بالشيء استبد به، وحص به نفسه. وقد روي إجماعاً: روي عن أبي بكر رضي الله عنه أنه قال: في كل كتاب سر، وسر الله في القرآن أوائل السور. وعن عمر وعثمان وابن مسعود رضي الله عنهم أنهم قالوا: الحروف المقطعة من المكتوم الذي لا يفسر. وعن علي رضي الله عنه: في كل كتاب صفوة، وصفوة هذا الكتاب "حروف المعاني". ولما كان مخالفا لما ذهب إليه الشافعي من تأويل التشابهات، أوله وصرفه عن ظاهره بقوله: ولعلمهم أرادوا إجماعاً. (عسرو)

أما الرفع إجماعاً: بحره ما بعده: إن صلح لذلك، نحو ﴿ألم ذلك الكتاب﴾، إن جعل أسماء للقرآن أو السورة، و"ألم الله" إن جعل أسماء لله تعالى، وإلا فيقدر ما يليق بالنقح نحو "ألم منزل الكتاب"، أو "أنا ألم" إلى غير ذلك. (عبد الحكيم: ١٠٧) أو النصب إجماعاً: فإن قلت: كيف يجوز النصب فيما وقع بعد مجرور مع الواو نحو ﴿وقل القرآن المحيي﴾ (ق: ١)، ﴿إن وأنعم﴾ (القلم: ١) فإنك إن جعلت الواو للعطف يلزم المخالفة بين المعطوف والمعطوف عليه في الإعراب، وإن جعلت للقسم يلزم اجتماع قسمين على شيء واحد وهو مستكبر؟ قلت: يجعل الواو فيه للعطف، ولما كان المعطوف عليه في محل يقع فيه المجرور كان العطف على أهل أو للقسم، على أن يقدر جوابه من جنس ما بعده. (منه)

أو النصب إجماعاً. وظاهر تقديم المصنف رحمه الله النصب ترجيحه على الجوز لأنه يضعف عند بعض النحاة حذف الجر وإبقاء عمله من غير عوض عنه، وإن لم يضم القسم أضمر "أذكر" ونحوه مما يتناسب المقام. [حقاقي: ٢٧٦/١]

أو الجر على إضمار حرف القسم، وينتأني الإعراب لفظاً، ^{يخبر عن غير محذور} والحكاية فيما كانت مفردة أو موازنة لمفرد كـ "حم" فإنه كـ "هايل"، والحكاية ليست إلا فيما عدا ذلك، ^{في موضع ذكر كل} وسيعود إليك ذكره مفصلاً إن شاء الله تعالى. وإن أبقيتها على معانيها فإن قدرت بالمؤلف من هذه الحروف، كان في حيز الرفع بالابتداء أو الخبر على ما مر، وإن جعلتها مقسماً بما يكون كل كلمة منها منصوباً أو مجروراً على اللغتين في: "الله لأفعلن"، ويكون جملة قسمية بالفعل المقدّر له. وإن جعلتها أبعاض كلمات أو أصواتاً منزلة حروف التنبيه لم يكن لها محل من الإعراب، كالجمل المبتدئة والمفردات

والحكاية إخ. هي أن تحمي باللفظ بعد نقله على صورته الأولى، يعنى أن الإعراب في المفرد نحو "ق" والمركب الذي على وزن المفردات كـ "حم" بزنة هايل، يكون ملفوظاً، فيرفع في حالة الرفع وينصب في حالة النصب، ويجر في حالة الجر، ومحكي بأن يسكن حكاية لحالة قبله، ويقدر إعرابه في حالات الثلاث، وما حالهما نحو "كهيعص" يكون محكي لا غير؛ لأنه ليس مفرداً ولا بزنة. [حماجي بتغيير: ٢٧٨/١] **والحكاية:** الحكاية فقط ليست إلا فيما عدا المفرد وما يوزنه.

وإن أبقيتها إخ. عطف على قوله: فإن جعلتها أسماء للسور، وهذا ردّ على صاحب "الكشاف" حيث قال: ومن لم يجعلها أسماء للسور لم يتصور أن يكون لها محل من الإعراب، قوله: فإن قدرت إخ إشارة إلى التأويل الذي صارت به مبتدأ أو خبراً، وأما قبل التأويل كانت مسرودة على غلط التعداد ولم يمكن لها حظ من الإعراب، وما ذكره للرحشري بناء على الظاهر قبل التأويل. [حماجي بتعير: ٢٧٩/١]

على ما مر: من قوله: والمعنى أن المتحدث به مؤلف إخ. **وإن جعلتها إخ:** إشارة إلى ما قدمه من جعل الحروف المبسوطة مقسماً بما لشرفها. قوله: على اللغتين، أي بعد حذف حرف الجر؛ فإنه ينصب بزع الحلقض، ويجر بإبقاء لأثره ليدل على الحذف. قوله: وإن جعلتها أبعاضاً إخ الأنواع: جمع بعض، والمراد به الحروف المختصر عليها كما روي عن ابن عباس رحمهم. [حماجي بزيادة: ٢٨٠/١] **منصوباً:** لفظاً إن كان مفرداً، أو موازنة لها، وإلا فمحملاً. (ع) أو أصواتاً: الروائد للتنبيه، وإنما عبر عنها بالأصوات؛ لأنها كالأصوات في أنها لا معاني لها. (عصام)

كاجمل إخ. هي الجملة المستأنفة التي لا محل لها من الإعراب، والمفردات المعبودة: هي المسرودة على غلط التعديد ولا إعراب لها أيضاً، وأورد مثالين ليطلق الممثل له من الفواتح؛ فإن بعضها مركب كاجمل وبعضها مفرد. [فائدة] قال ابن القيم في "بدائع القوائد": "ألم" مشتملة على الهزرة من أول المحارج من الصدر، والألم من وسطها وهي أشد الحروف اعتماداً على اللسان، وألمهم من آخر الحروف مخرجاً وهو الشفة، فاشتملت على البداية -

المعدودة، ويوقف عليها وقف التمام إذا قدرت بحيث لا تحتاج إلى ما بعدها، وليس

شيء منها آية عند غير الكوفيين، فأما عندهم فـ ﴿الم﴾ في مواقعها، و﴿المص﴾

و﴿كهيعص﴾ و﴿طه﴾ و﴿طسم﴾ و﴿طس﴾ و﴿يس﴾ و﴿حم﴾ آية، و﴿حم﴾

عَسَقٌ آيتان، والبواقي ليست بآيات. وهذا توقيف لا مجال للقياس فيه. ذَلِكَ

الْكِتَابُ "ذلك" إشارة إلى "الم" إن أول المؤلف من هذه الحروف أو فسر بالسورة

– والوسط والنهاية، وكل سورة افتحت بها فهي مشتملة على بدء الخلق، ونهايته من المبدأ والمعاد، وعلى الوسط من التشريع والأوامر، فتمامها، وتأمّل الحروف المفردة فإن سورها مبنية عليها، نحو "ق" إذ ذكر فيها القرآن والخلق وتكرير القول ومراجعته، والقرب وتلقي الملك قول العبد، والسائق والقرين والإنقاء في جهنم والتقدم بالوعيد، وذكر المتقين والقلب والفروع والنتيجة والتبيل وتشقق الأرض وإلقاء الرواسي فيها وسوق النخل والرزق وذكر القوم وحقوق الوعيد. ومعانيها مناسبة للقاء لشدة القاف وجرها وعلوها والفتاحها، وذكر "ص" وبين مناسبة معناها، وقال: فإذا تأملت علمت أنه يليق بكل سورة ما بدئت به، وهو سر من أسرار البديعة. [خفاجي بتعريب: ٢٧٩/١]

وقف التمام: الوقف هو قطع الكلمة عما بعدها، فإن كان على كلام مفيد فحسن. ثم إن كان لما بعده تعلق بما قبله فهو الكافي، وإلا فهو الشام. (عص) **عدد غير الكوفيين:** اعلم أن في عدد الآيات مذاهب خمسة، مدني ومكي وكوفي وبصري وشامي، فالمدني: رواه شعبة لمثنى مولى أم سلمة عنها، وي زيد بن القعقاع المدني، والمكي: رواه ابن كثير وغيره من أهل مكة عن أبي وابن عباس رضي الله عنهما، والكوفي: عن حمزة بن حبيب الزيات مسنداً إلى علي رضي الله عنه، والبصري: عن للعلي ابن عيسى عن عاصم، والشامي: عن ابن ذكوان وابن عامر. [خفاجي بتعريب: ٢٨٢/١]

وهذا توقيف إجماع: اعترض عليه بأنه لو كان كذلك لم يقع فيها اختلاف؟ وأجيب بأن موجب اختلافهم في هذا التوقيف كالتفريق، وهذه الأعداد وإن كانت موقوفة على هؤلاء الأئمة، فإن لها مادة تتصل بها؛ لأنهم لم يكونوا أهل رأي واختراع بل أهل تمسك وإتباع، ولو كان ذلك راجعاً إلى الرأي لعد الكوفيون "الر" آية، كما عدوا "الم"، ومثله كثير. [خفاجي بتعريب: ٢٨٢/١]

ذلك إشارة: جواب سؤال، وهو أن يقول: المشار إليه منها حاضر، وذلك اسم مبهم يشار به إلى العيد؟ فأجاب بأنه وقعت الإشارة بذلك إلى "الم" بعد ما سبق المتكلم به وتقضي، والتقضي في حكم التنازع، وبأنه لما وصل من الرسل إلى الرسل إليه وقع في حد البعد، كما تقول لصاحبك وقد أعطيت شيئا: "احتفظ بذلك"، واعترض عليه بأنه قبل الوصول إلى الرسل إليه كان كذلك؟ وأجيب بأن المتكلم إذا ألف كلاماً ليلقيه إلى غيره فرعاً لاحظ في تركيبة وصوله إليه وبني عليه، والظاهر أن ذلك ليس إشارة إلى لفظ "الم" بل المراد منه جميع السورة أو المنزل، فقبل أن يصل إليه الجميع كان ذلك على حاله، فلا حاجة إلى التأويل، والسورة نزلت منزلة المخسوسات. (ملخص)

أو القرآن؛ فإنه لما تكلم به وتقضى، أو وصل من المرسل إلى المرسل إليه صار متباعدًا، وأشير إليه بما يشار به إلى البعيد، وتذكره متى أريد بـ"الم" "السورة" لتذكير الكتاب فإنه خبره أو صفته الذي هو هو، أو إلى الكتاب، فيكون صفته. والمراد به: الكتاب الموعود إنزاله بقوله تعالى: ﴿إِنَّا سَنُلْقِي عَلَيْكَ قَوْلًا ثَقِيلًا﴾ ونحوه أو في الكتب المقدمة. وهو مصدر سمي به المفعول للمبالغة، أو فعال بني للمفعول كاللباس،

فإنه لما إخ: توجيه لإيراد صيغة البعيد مع أن المشار إليه مذكور قريباً. السورة إخ: أشار إلى أنه إن لم يرد بـ"الم" السورة فلا حاجة إلى بيان وجه التذكير، فإن بعض المفسرين قالوا: إنها لا تسلم أن المشار إليه مؤنث؛ لأن المؤنث إما المسمى أو الاسم، والأول باطل؛ لأنه البعض من القرآن وهو ليس بمؤنث، وأما الاسم وهو "الم" فليس بمؤنث، نعم، ذلك المسمى له اسم آخر وهو السورة وهو مؤنث، لكن المذكور السابق هو الاسم الذي ليس بمؤنث وهو "الم" لا الذي هو مؤنث وهو السورة. [تفسير كبر: ٢٧٩/١]

فإنه خبره إخ: أي الكتاب خبر "ذلك"، أو صفته، فيكون الكتاب عين اسم الإشارة، فذكره باعتباره. واعلم أن بين عبارة المصنف رحمه الله وعبارة "الكشاف" مخالفة؛ لأن المصنف جوز كون الكتاب صفة لـ"ذلك" على تقدير أن يكون المشار إليه "الم"، والظاهر من كلام "الكشاف" عدم جوازها فإنه قال: لا أدخل من أن أحعل الكتاب خبره أو صفته، فإن جعلت خبره كان ذلك في معناه ومسماه، فجاز جزء حكمه معه في التذكير، وإن جعلته صفة فإنما أشير به إلى الكتاب صريحاً؛ لأن اسم الإشارة لا يشار به إلى الجنس الواقع صفة له. ولا يخفى أن مفهوم كلامه أنه على تقدير "جعل الكتاب" صفة لـ"ذلك"، فيكون المشار إليه "الكتاب" لا غير. (حطوب)

أو صفته إخ: [صفته التي هي عين ذلك. (عبد القور)] والمعنى أن "ذلك" كضمير دثر بين المرجع والخبر، فرعاية الخبر أولى، أو "ذلك" صفة فرعاية المطابقة واجب. قوله: الذي هو هو إخ إشارة إلى علة وجوب إيراد اسم الإشارة على طبق صفة، مع أن الظاهر إيراد الصفة على طبق الموصوف. [عبد الحكيم بتوير: ١١٠] أو إلى الكتاب إخ: عطف على قوله: "إلى الم" أي ذلك إشارة إلى الكتاب فكونه أي الكتاب صفة لا يابأه كونه جامداً؛ لأنه جاز في اسم الإشارة، فإنه مبهم الذات، وإنما يرتفع إمامه بالإشارة الحسية أو بالصفة. [خفاجي ملخصاً: ٢٨٧/١]

إنزاله: إن كان نزوله سلماً على إنزاله، وإلا ففي الكتب المقدمة. مصدر إخ: كالخطاب سمي به المكتوب كالضرب بمعنى المصروب، جعل لكامل تعلقه به كأنه عينه للمبالغة، فيكون هذه الدلالة بطريق المجاز. [خفاجي بتوير: ٢٨٨/١] أو فعال إخ: اسم أو صفة بمعنى المفعول، كاللباس بمعنى الملبوس، والآلة بمعنى المألو. قوله: "لأنه مما يكتب" أي تسمية له مما يؤول إليه. [خفاجي بتوير: ٢٨٨/١]

ثم أطلق على المنظوم عبارة قبل أن يكتب؛ لأنه مما يكتب. وأصل الكتب الجمع، ومنه الكتبية. **لَا رَبَّ فِيهِ** معناه أنه لوضوحه وسطوع برهانه بحيث لا يرتاب العاقل بعد النظر الصحيح في كونه وحياً بالغا حد الإعجاز، لا أن أحداً لا يرتاب فيه، ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّثْلِهِ﴾ (البقرة: ٢٣) فإنه ما أبعد الريب عنهم بل عرفهم الطريق المُرِجِح له، وهو أن يجتهدوا في معارضة نجم من نجومه، ويذلوا فيها غاية جهدهم حتى إذا عجزوا عنها تحقق لهم أن ليس ^{أية} فيها مجال الشبهة ولا مدخل الريبة. وقيل: معناه لا ريب فيه للمتقين.

ثم أطلق: الكتاب اسم للمنظوم كتابة، وقد يعر عن المنظوم عبارة قبل أن يكتب بالكتاب. (عف) **الكتبية**: وهو العسكرة لأن فيه الاجتماع. معناه **إخ**: حواب عن أنه كيف نفي الريب استعراقاً مع كثرة المرتابين والريب؟ أي هو لوضوح شأنه وظهور برهانه لا يرتاب فيه ذو نظر صحيح، فتعين أنه وحي معجز، وما سواه بمنزلة العدم لا يعتد به ولا بآرائه. فمعنى نفيه عنه: أنه ليس محال للريب ولا مظلة عند العاقل المصنف، ولذا قيل: إنه لنفي اللياقة، والأولى أن يقال: إن هذا النظم يدل على نفي الريب عن القرآن، وليس فيه ما يدل على نفي المرتابين، ولا على عدم الريب فيهم، فلا اعتراض عليه لوجود المرتابين، ولا بوجود الريب فيهم؛ لعدم التعارض.

وكذا قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ﴾ (البقرة: ٢٣) يدل على أنهم في ريب، وليس فيه دلالة على أن في القرآن ريب حتى يعارض به، فيكون هذا كقول القائل للأبيض الأصم: لا صبرة فيه، فلا يعترض عليه بأن صاحب البقان يراه أصفراً؛ لأنه ليس في الأبيض صفرة وإنما الصفرة في الرأي؛ ولذا يدل به على مرضه، فكذا بوجود المرتابين لا يعترض عليه ولا يحتاج إلى تأويله، فإنما الريب في قلوبهم وبدل على مرضهم وقد قال الله تعالى: ﴿فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ﴾ (البقرة: ١٠)، وقال تعالى: ﴿وَمَا يُبْلِغُهُ إِلَّا الْعَاسِقِينَ﴾ (الشفا: ٢٦)، وقال تعالى: ﴿وَيَقُولُ الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ﴾ (محمد: ٢٠) فالمرض في قلوبهم وهو الساعت لريهم ولا ريب في القرآن، فلا اعتراض عليه ولا حاجة إلى الجواب. [حفاحي ملخصاً: ٢٨٩/١، ٢٩٠]

وقيل **إخ**: هو جواب آخر عن السؤال السابق في توجيه نفي الريب والمرتابين، وعلى هذا "فيه" صفة لاسم "لا"، و"للمتقين" خبره، وعرضه المصنف **له** لما قيل عليه: من أن المعروف في الطرف الواقع بعد "لا" أن يكون خبره، والمناسب لمقام المدح لنفي الريب مطلقاً مع أن المعنى حينئذ لا شك في حقيقته للمتقين الذين يصدقون غفيته ولا يخفى ما فيه. [حفاحي ملخصاً: ٢٩٢/١] **للمتقين**: بأن يكون "للمتقين" خبراً؛ لأنه فيه صفة اسمها.

وهدى حال من الضمير المجرور، والعامل فيه الظرف الواقع صفة للمنفى. والريب في الأصل: مصدر رابى الشيء، إذا حصل فيك الريبة، وهي قلق النفس واضطرابها، سمي وإن اشتهر في معنى الشك به الشك؛ لأنه يقلق النفس ويزيل الطمأنينة. وفي الحديث: "دع ما يريبك إلى ما لا يريبك" ^{الريب} فإن الشك ريبة والصدق طمأنينة، ومنه ريب الزمان لنوائبه. هدى

لِلْمُتَّقِينَ ﴿١٦﴾ يهديهم إلى الحق، والهدى في الأصل مصدر كالسرى والتقى ومعناه ^{بشرقت} الدلالة، وقيل: الدلالة الموصلة إلى البغية؛
 قائله صاحب الكشاف
 المطلوب

هدى حال إلخ: والمصدر يقع حالا مبالغة يجعله عين الهدى، أو مؤولا بالتأويل المشهور، واعترض عليه بأن الظاهر نوجه النفي إلى القيد؛ لأن المعنى "لا ريب فيه للمتقين" حال كون القرآن هاديا، وإذا لم يكن هاديا اقتضى الريب فيه للمتقين، وهو فاسد؛ لأن المتقي لا يرتاب فيه؟ وأجيب بأن الحال لازمة، فلا يبقى للإشكال مجال. [حفاحي تنوير: ٢٩٢/١] والريب إلخ: قال الإمام الرازي: الريب قريب من الشك، وفيه زيادة كأنه ظن سوء، تقول: رابى أمر فلان إذا ظننت به سوء، ومنه قوله ^{عنه}: "دع ما يريبك إلى ما لا يريبك" وفي الحديث إلخ: معناه دع ما يقلقك ذاهبا إلى ما لا يقلقك، فإن كون الشيء مشكوكا فيه غير صحيح، مما يقلق النفس الزكية ويضطرب معه، وكونه صادقا صحيحا مما يطمئن له، أي إذا وجدت نفسك مضطربة في أمر فدعه، وإذا وجدت مطمئنة فيه فاستمسك به؛ لأن اضطراب قلب المؤمن في شيء علامة كونه باطلا محلا؛ لأن يشك فيه، فطمأنينة قلبه علامة كونه صدقا وحقا. [عبد الحكيم: ١١٣]

فإن الشك: استشهد بهذا على أن الريبة غير الشك، وإلا لم يكن في الكلام فائدة، وجعلها مقابلة للطمأنينة على أنها القلق. ومنه إلخ: مما نقل من القلق إلى ما هو سببه من الشدائد، والنوائب: جمع نائبة، وهي الحادثة من حوادث الدهر، حيرا كان أو شرا كما في حديث مسلم: "نوائب الحق"، وقال ليبد:

نوائب من خير وشر كلاهما فلا الخير ممدود ولا الشر لازب

لكن حصت بما يحدث من الشر والمصائب، وهو المراد هنا. [حفاحي تنوير: ٢٩٥/١] لنوائبه: حوادثه؛ فلما تقلق النفوس. ومعناه الدلالة: بلطف سواء كانت موصلة أو غير موصلة كما مر في "أهلنا الصراط" إلخ، وليس المراد من الهدى "الدلالة الموصلة"؛ إذ لو كان الإصالة معتبرا في مسمى الهدى لامتنع حصول الهدى عند عدم الاهتمام، مع أنه ورد في القرآن: ﴿وَأَمَّا نُمُودُ فَبَدِينَاهُمْ فَأَسْتَحْشُوا الْعَنَى عَلَى الْهُدَى﴾ (فصلت: ١٧)، والعرب تقول: "هديته فلم يهتد"، وهذا وجه التمرض الاستغفار من قوله، وقيل: الدلالة الموصلة. [حفاحي ملخصا: ٢٩٦/١]

* أخرجه عبد الله الدارمي في مسنده، رقم الحديث: [٢٥٧٤].

لأنه جعل مقابل الضلالة في قوله تعالى: ﴿لَعَلِّي هُذًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ ^(٢١٤) ولا نه لا يقال: مهدي إلا لمن اهتدى إلى المطلوب. واختصاصه بالمتقين؛ لأنهم المهتدون به والمتفعون بنصبه، وإن كانت دلالاته عامة لكل ناظر من مسلم وكافر، وهذا الاعتبار قال: ﴿هُدًى لِّلنَّاسِ﴾ ^{دلالته} أو لأنه لا ينتفع بالتأمل فيه إلا من صقل العقل، واستعمله في تدبر الآيات والنظر في المعجزات وتعرف النبوات؛ لأنه كالغذاء الصالح لحفظ الصحة؛ فإنه لا يجلب نفعاً ما لم تكن الصحة حاصلة،
 إلى يهلك ويضر إلى كونه كالغذاء الصالح

لأنه جعل إيج: شروع في مرجحات الثاني، وحاصله: أن الهدى مقابل الضلالة، وعدم الوصول معبر في مفهوم الضلال، فلم لم يعتبر الوصول في مفهوم الهدى لم يتقابلا. وأورد عليه: أن المقابل للضلال هو الهدى اللازم الذي بمعنى الانتهاء بجازا، وكلامنا في المتعدي ومقابل الإضلال، ولو سلمناه فاستعمال الهداية في أحد فرديها بقرينة المقابلة، والكلام في مطلقها. [حفاصي ملحصا: ٢٩٧/١] لمن اهتدى إيج: يعني أن من حصل له الدلالة من غير اعتناء لا يقال له: مهدي، فعلم أن الإصالة معبر في مفهومه، وردة بأن هذا لا يقال إلا في موضع المدح، ولو لا قرينة المدح لم يتبادر منه إلا الدلالة بلطف. (ملخص)

واختصاصه: يريد أن اختصاص الهدى باختيار اختصاص ثمرته وهو الانتهاء، فلزاد بالاختصاص: التخصيص الذكري وباللام "لام" الاتصاف، وهو جواب سؤال تقديره: أن الهداية عامة للناس فلم حصت هؤلاء؟ [حفاصي ملحصا: ٢٩٩/١] أو لأنه إيج: هو الفرق بين الجوابين، يحصل من بيان معانيهما، معنى الجواب الأول: أن الهداية مطلق الدلالة وهي لا تختص بالمتقين وإنما خصوا بالذكر؛ لأنهم أكمل الأفراد وأشرفهم؛ إذ هم المستفدون بالدلالة، لا أنها مختصة بهم، والمراد بالمتقين: الذين تركوا ما هو عنه وأخذوا بالأوامر.

معنى الثاني: أن الهداية مطلق الدلالة، والمراد بالمتقين: المؤمنون عن الشرك، وهداية القرآن أي كونه هاديا ودليلا على ما فيه، لا يكون إلا بعد الإيمان والثبوت عن الشرك؛ بناء على ما ذهب إليه الماتريدية وبعض الأشعرية من أن ثبوت الشرع موقوف على الإيمان لوجود الباري، وعلى التصديق بنبوته ﷺ، ولو توقف شيء من هذه الأحكام على الشرع لزم الدور كما قرر في عمله، فذكر المتقين على الثاني؛ لأن دلالة القرآن موقوفة على التقوى بهذا المعنى؛ لأنها إنما تثبت بالعقل على المشهور، فالتقوى في الوجهين على حقيقته، وقيل: إن التقوى في الجواب الثاني، بمعنى صائر إلى التقوى، فيكون مجازا كقوله ﷺ: من قتل قتيلا فله سبعة. (ملخص)

صقل العقل: حلى من صداة التقليد والعباد وغالطة الوهم. (ع)

وإليه أشار بقوله تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ وَلَا يَزِيدُ الظَّالِمِينَ إِلَّا خَسَارًا﴾ ولا يقدح ما فيه من الجمل والمتشابه في كونه هدى لما لم ينفك ^(الاسراء: ٨٢) عن بيان تعيين المراد منه. والمتقي: اسم فاعل من قولهم: وقاه فاتقى. والوقاية: فرط الصيانة، وهو في عرف الشرع: اسم لمن يقي نفسه مما يضره في الآخرة، وله ثلاث مراتب: الأولى: التقوى عن العذاب المخلد بالتبرئ عن الشرك، وعليه قوله تعالى: ﴿وَالزَّمَهُمْ كَلِمَةَ التَّقْوَى﴾ الثانية: التحنب عن كل ما يؤثم من فعل أو ترك حتى الصغائر عند قوم، وهو المتعارف باسم التقوى في الشرع، وهو المعنى بقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُوا وَاتَّقَوْا﴾، والثالثة: أن يتنزه عما يشغل سروره عن الحق ^(الأعراف: ٩٦) ويتبتل إليه بشراشه، وهو التقوى الحقيقي المطلوب بقوله: ﴿اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ﴾، ^(آل عمران: ١٠٢) وقد فسر قوله: "هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ"

وإليه: إلى كونه كالغذاء الصالح. (حسرو) لما لم ينفك ^{إخ:} بدلالة السمع أو العقل، فكان كله هدى، وهذا على مذهب الشافعية، وأما عند الحنفية: فهذهها ألما هدى إلى اعتقاد حقيقتها وتقويض علمها إلى الله تعالى. [عبد الحكيم: ١١٧] ما يؤثم: من آثم - بالمد - أي أوقعه في الإثم. حتى الصغائر: متمسكين بما روي عن النبي ﷺ لا يبلغ العبد أن يكون من المتقي حتى يدع ما لا بأس به حذرا بما به بأس، وأشار بشكير "قوم" إلى ضعف هذا القول؛ إذ الأنبياء لا شك في تقواهم مع عدم تجنبهم عن الصغائر عند أهل الحق، فالعبر التحنب عن الكبائر، ومن المعلوم أن الإصرار على صغيرة كبيرة فيندرج فيها.

وهو التقوى ^{إخ:} وليس المراد بالحقيقي مقابل المجازي، بل هو مبالغة في التحقيق، أي الأحق بتسمية التقوى؛ لأنه تقوى خواص الخواص، فالأمر في الآلة للندب لا للوجوب؛ لأن الواجب هو استفراغ الوسع في القيام بالواجب والاجتناب عن المحارم، وقيل: إنها منسوخة بقوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ (العاب: ١٦)، وفي "الكشاف": يطلق على الرجل اسم المؤمن لظاهر الحال، والمتقي لا يطلق إلا عن خبرة، كما لا يجوز إطلاق العبد إلا على المختبر. [خفاحي ملخصا: ٣٠٧/١] وقد فسر ^{إخ:} فمعناه على الأول: ذلك الكتاب هدى لمن اتقى الشرك فأمن. وعلى الثاني: هدى لمن اتقى جميع الآثام، وعلى الثالث: هدى لمن لم يشتغل عن مولاه وانقطع عما سواه، ويجوز أن يعبر بما يعمها. [خفاحي ملخصا: ٢٠٨/١]

على الأوجه الثلاثة. واعلم أن الآية تحتمل أوجهها من الإعراب: أن يكون "الم" مبتدأ على أنه اسم القرآن، أو السورة، أو مقدر بالمؤلف منها، و"ذلك" خبره، وإن كان أخص من المؤلف مطلقاً، والأصل: أن الأخص لا يحمل على الأعم؛ لأن المراد به المؤلف الكامل في تأليفه البالغ أقصى درجات الفصاحة ومراتب البلاغة، و"الكتاب" صفة "ذلك".

وأن يكون "الم" خبر مبتدأ محذوف و"ذلك" خبراً ثانياً، أو بدلاً و"الكتاب" صفته، و"لَا رَيْبَ" في المشهورة مبنية؛ لتضمنه معنى من منصوب اغل على أنه اسم "لا" النافية للجنس العاملة عمل إن؛ لأنها نقيضتها ولازمة للأسماء لزومها، وفي قراءة أبي الشعثاء مرفوع بـ "لا" التي بمعنى "ليس" و"فيه" خبره.....

اسم: حصص البيان بهذه التفسيرات الثلاثة؛ إذ لو جعل مقسماً به أو واقعاً على سبيل التعديد كان منقطعاً عما بعده، وإن جعل أسماء الله تعالى يحتاج تعلقه بما بعده إلى تقدير المضاد، والكلام في بيان نظم الآية من غير تكلف. [عبد الحكيم: ١١٨] المؤلف مطلقاً: فإن المؤلف كما يكون الكتاب المشار إليه يكون غيره، من شعر وحطة ورسالة. لا يحمل: لا يحمل على الأعم؛ لأن الأخص ذات متأصلة ينتزع منه العام، فاللائق حمل ما هو تبع في الوجود على ما هو متأصل فيه كما يشهد به الفطرة السليمة. [عبد الحكيم: ١١٨]

المؤلف الكامل: وذلك لأن إيراد تلك الحروف للتحدي، ولا تحدي إلا بالمؤلف المحصوص، وحيث يكون مساوياً "لذلك الكتاب" في الصدق، وإن كان أعم من حيث المفهوم، فيكون كحمل الإنسان على الباطق. مبتدأ محذوف: هذا "الم" والمتحدى مؤلف من هذه الحروف. لأنها نقيضتها إلخ: يعني عمل "لا" عمل "إن" الجامع للنضاد والتشابه، فهو من حمل النقيض على التقيص، وحمل النظر على النظر، وقد ذكر كلاهما في السحو إلا أنه حمل كونهما نظيرين لاشتراكهما في التحقيق فـ "إن" لتحقيق الإثبات، وهي لتحقيق النفي. (عص)

أي الشعثاء: تابعي مشهور، واسمه سليم بن الأسود الحارثي. مرفوع إلخ: الفرق بين القراءتين: أن الأولى توجب الاستراق؛ لأن نفي الجنس يستلزم نفي جميع الأفراد قطعاً، والثانية يجوز؛ لأن نفي الفرد المبهم الذي هو مدلول النكرة يجوز أن يكون باعتبار ماهيته، فيبعد الاستراق، ويجوز أن يكون باعتبار الوحدة فلا يفيد؛ ولذا يقال: لا رحل، بل رحلان. (ع) وفيه خبره إلخ: خبر "لا"، والسوق يشعر بأنه أراد خبر "ريب"، والأول موافق للمشهور.

ولم يقدم كما قدم في قوله تعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾؛ لأنه لم يقصد تخصيص نفي الريب به من بين سائر الكتب كما قصد ثمة، أو صفته و"المتقين" خبره. و"هدى" نصب على الحال، أو الخبر محذوف كما في "لا ضير"؛ ولذلك وقف على "لَا رَيْبَ"، على أن "فيه" خبر "هدى" قدم عليه لتذكيره، والتقدير: لا ريب فيه، فيه هدى، وأن يكون "ذلك" مبتدأ و"الكتاب" خبره على معنى: أنه الكتاب الكامل الذي يستأهل أن يسمى كتاباً، أو صفته وما بعده خبره، والجملة خبر "الم"، والأولى أن يقال: إنها أربع حمل متناسقة يقرر اللاحقة منها السابقة؛

متطابق بعضها بعض بيان لجهة التماسك

ولم يقدم الخ: قال الإمام الرازي: لم قال ههنا: "لا ريب فيه" وفي موضع آخر "لا فيها غول"؟ والجواب: لأهم يقدمون الأهم فالأهم، وههنا الأهم نفي الريب بالكلية عن الكتاب، ولو قلت: لا فيه ريب لأوهم أن هنا كتاب آخر حصل الريب فيه لا هنا، كما قصد في قوله: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾ (الصلوات: ١٧) تفصيل خبر الحجة على حور الدنيا؛ فإنها لا تغفل العقول كما تغفلها حجرة الدنيا، وكلام المصنف مأخوذ منه. (التفسير الكبير بتعريب غول: أي هلاك وصداق. ولذلك الخ: ذكر المصنف ﷺ في خبر "لا" ثلاثة أوجه: الأول: أن خبره "فيه"، فـ"لا ريب فيه" جملة، والثاني: "للمتقين" خبره و"فيه" صفة ريب، أي لا ريب ثابت فيه للمتقين فـ"لا ريب فيه" حرة جملة، لا جملة، والثالث: حرة محذوف وهو "فيه" فـ"لا ريب" جملة محذوف الخبر، و"فيه هدى" جملة ثانية، وحينئذ يصح الوقف على "ريب"؛ لتمام اللفظ والمعنى، والمشهور الوقف على "فيه". قال الإمام الرازي رحمه: اعلم أن القراءة المشهورة أولى؛ لأن على القراءة المشهورة يكون الكتاب نفسه هدى، وفي الثانية: لا يكون الكتاب نفسه هدى بل يكون فيه هدى، والأول أولى؛ لما تكرر في القرآن من أن القرآن نور وهدى، والله أعلم. (ملخص) الكامل: يعني حصر الحس باعتبار كماله.

والأولى الخ: دفع لما يتخلل: من أنه لا يليق بجزالة البلاغة وفحامة المعنى أن تجعل جملاً متعددة؟ فين ذلك لوجهين، حاصلهما: أن الحروف للنقطة دالة على الإعجاز المستلزم عاية الكمال للكتاب، وغاية كمال الكلام يستلزم بعده من الريب، لظهور حقيقته وظهور الحق وبعده من الريب يستدعي لهاديته وإرشاده، فإن نظر إلى اتحاد المعاني بحسب المال كان الثاني مقراً للأول فترك عطفه، وهو الوجه الأول، وإن نظر إلى أن الجملة الأولى مقتضية لما بعدها؛ للزومها له بعد التأمل الصادق، فالأول لا يستلزمه لما يليه تجعل كأنها شاملة لثاني، فتكون بمنزلة الاشتغال، فيترك العطف لشدة الاتصال، وهذا هو الوجه الثاني، لا أن الثاني مرتب على الأول ترتب المدلول على الدليل كما قالوا؛ لأن المعروف في اقتران الثاني بالفاء التفريعية كما يقال: "العالم متغير، وكل متغير حادث، فالعالم حادث".

ولذلك لم يدخل **العاطف** بينها، فـ "الم"، جملة دلت على أن المتحدى به هو ^{أي لقرره اللاحقة السابقة} المؤلف من جنس ما يركبون منه كلامهم، و"ذلك الكتاب" جملة ثانية مقررة لجهة التحدي، بأنه الكتاب المنعوت بغاية الكمال ثم سجل على كماله بنفي الريب فيه، و"لَا رَيْبَ فِيهِ" جملة ثالثة تشهد على كماله؛ إذ لا كمال أعلى مما للحق واليقين، و"هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ" بما يقدر له مبتدأ رابعة تؤكد كونه حقاً لا يحوم الشك حوله بأنه هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ، أو تستتبع السابقة منها اللاحقة استتباع الدليل للمدلول. وبيانه أنه لما نبه أولاً على إعجاز المتحدى به من حيث إنه من جنس كلامهم وقد عجزوا عن معارضته، استنتج منه أنه الكتاب البالغ حد الكمال، واستلزم ذلك أن لا يتشبه الريب بأطرافه؛ إذ لا أنقص مما يعتريه الشك والشبهة، وما كان كذلك كان لا محالة هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ، وفي كل واحدة منها نكتة ذات جزالة، ففي الأولى الحذف والرمز إلى المقصود مع التعليل، وفي الثانية فخامة التعريف،

العاطف: لكون اللاحقة بمنزلة التأكيد للسابقة. كونه حقاً أو كونه هادياً إلى الحق بحيث صار كأنه نفس الهدى دليل واضح على كونه حقاً. **استتباع الدليل إيج**: [أي كاستتباع الدليل؛ فإنه مصدر للتشبيه كما تقول: حيط حيط العشواء. وهو طلب النجاة والمراد به الاستلزام.] الأول دليل "إني"؛ إذ الإعجاز معلول كونه بالغا حد الكمال، والثاني والثالث للبيان وللإشارة إلى الاختلاف تغنن في العبارة، فأورد في الأول استتبع، وفي الثاني استلزم، فأمل. [عبد الحكيم: ١٤٠]

جزالة: أي عظيمة وكثيرة أي نكات كثيرة. **هي الأولى إيج**: أي الإيجاز الحاصل بحذف المبتدأ أو الخبر، فجعل الحذف نكتة تسامح، والمقصود هو التحدي وطلب المعارضة أو أنه كلام الله، والتعليل هو أنهم عجزوا، ولو لم يكن من عند الله لقدروا على معارضته؛ إذ هو مؤلف بما يؤلف منه كلامهم. [عبد الحكيم ملخصاً: ١٤٠]

المقصود: وهو كونه وحياً من الله تعالى.

وفي الثانية: أي ذلك الكتاب، وفخامة التعريف للتعظيم المستفاد من تعريف المسند؛ لأن المقصود من حصر الجنس حصر كماله كأنه لكماله في بانه يستحق أن يسمى كتاباً دون غيره، فكانه الجنس كله نحو: هو الرجل، وهم القوم. (ملخص)

وفي الثالثة تأخير الظرف حذراً عن إيهام الباطل، وفي الرابعة الحذف والتوصيف بالمصدر؛ للمبالغة، وإيراده منكرًا؛ للتعظيم، وتخصيص الهدى بالمتقين باعتبار الغاية، وتسمية المشارف للتقوى متقيا إيجازاً وتفخيماً لشأنه. الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ إما موصول بالمتقين على أنه صفة مجرورة مقيدة له إن فسر التقوى بترك ما لا ينبغي مترتبة عليه ترتب التحلية

وفي الثالثة إيجاز: أي لا ريب فيه؛ فإنه لو قيل: لا فيه ريب لأوهم أن في كتب السماوية ريب، فتأخر الظرف حذراً عن الإيهام المستفاد من التخصيص على تقدير تقدم الظرف. (ملخص) إيهام الباطل: وهو حصر نفي الرب في الكتاب المذكور فوجب الرب في سائر الكتب. (حذف) وتسمية المشارف: عطف على "تخصيص" داخل تحت نكتة الجملة الرابعة، وهذا ناظر إلى قوله: أو لأنه لا يتفجع بالتأمل فيه إلا من صقل العقل إلى آخره. (عبد) لشأنه: أي المشارف؛ فإنه لو قيل: هدى للصائرين إلى الهدى فات الإيجاز والتفخيم الذي حصل من تسمية المشارف بالمتقي. (عبد الحكيم: ١٤١)

إما موصول إيجاز: [أي متصل به من حيث المعنى بأن يكون صفة له حقيقة، سواء كان من حيث اللفظ بإصالة أو لا] قال صاحب "الكشاف": الذين يؤمنون إما موصول بالمتقين على أنه صفة مجرورة أو مدح منصوب أو مرفوع بتقدير أعني الذين يؤمنون، أو هم الذين، وإما منقطع عن المتقين مرفوع بالابتداء، وغيره أولئك على هدى، فإذا كان موصولاً كان الوقف على المتقين حسناً غير تام، وإذا كان منقطعاً كان وقفاً تاماً. والوقف: هو قطع الكلمة عما بعدها، فإن كان على كلام مفيد فحسن، ثم إن كان لما بعده تعلق بما قبله، فهو الكافي وإلا فهو التام. (التفسير الكبير)

إن فسر التقوى إيجاز: قال الإمام الرازي: إن كمال السعادة لا يحصل إلا بترك ما لا ينبغي وفعل ما ينبغي، فالترك هو التقوى، والفعل إما فعل القلب، وهو الإيمان، أو فعل الجوارح، وهو الصلاة والزكاة، وإما قدم التقوى الذي هو الترك على الفعل الذي هو الصلاة والزكاة؛ لأن القلب كاللوح القابل لتقويض العقائد الحق والأخلاق الفاضلة، واللوح يجب تطهيره أولاً عن التقويض الفاسدة حتى يحسن إثبات الجيدة فيه، وكذا القول في الأخلاق، فلهذا السبب قدم التقوى وهو ترك ما لا ينبغي ثم ذكر بعده فعل ما ينبغي. (التفسير الكبير)

[قال الفاضل السبكي: اعترض عليه بأن ترك ما لا ينبغي كلها يستلزم الإتيان بالطاعة؛ لأن ترك الطاعة مما لا ينبغي، فلا يكون الصمة مقيدة غير فائدة الموصوف، حتى يكون مقيدة. وأحسب بأن المراد بما لا ينبغي كما هو المتبادر: ما تعلق به صريح النهي، وترك الأمور مهي عن ضمناً، وبأن معنى الكلام على أن ما لا ينبغي فعل مهي عنه، وأن الترك ليس بفعل، فإنه عبارة عن عدم الإتيان. وفي كلا الجوابين نظر، أما في الأول؛ فلأن الكفر تعلق-

على التخلية، والتصوير على التصقيل، أو موضحاً إن فسر بما يعم فعل الحسنات
وترك السيئات؛ لاشتماله على ما هو أصل الأعمال وأساس الحسنات من الإيمان والصلاة
والصدقة؛ فإنها أمهات الأعمال النفسانية والعبادات البدنية والمالية المستتعبة لسائر الطاعات
والاستغناء صفة الأمهات
والتنجيب عن المعاصي غالباً، ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ
وَالْمُنْكَرِ﴾، وقوله **التصوير**: "الصلاة عماد الدين،....."
(العنكبوت: ٤٥)

= به صريح البهي، فيكون داخلاً فيما لا ينبغي وتركه يستلزم الإيمان؛ إذ لا واسطة بين الكفر والإيمان على
المحتار؛ بناء على أنه عدم الإيمان عمن شأنه الإيمان، وأما في الثاني؛ فلائنه يستلزم أن لا يكون ترك الكفر مع
كونه أفحش ما لا ينبغي معتزاً في التقوى.

فالصواب أن يقال: إن ترك ما لا ينبغي وإن استلزم إثبات ما ينبغي من حيث التحقق إلا أنه ليس عنه من حيث
المعهوم، فإن نظر إلى نفس مفهوم التقوى، وفسر بمجرد الاحتساب كان الصفة معيبة غير ما أفاد موصوفها؛
لكونها خارجة عن معهومه، وإن نظر إلى الاستلزام أو فسر التقوى بفعل الطاعات وترك السيئات كانت كاشفة،
ولعله لأجل هذا اختلف التعبير عنه فقال ابن عباس **عليه السلام**: المنقي من يتقى الشرك والكبائر والفواحش، وقال عمر
بن عبد العزيز **عليه السلام**: التقوى: ترك ما حرم الله، وأداء ما فرض الله تعالى. ثم اعلم أن الوجوه المذكورة في الموصول
بين على ما هو المحتار عند المصنف في تفسير المتقين وهو المعنى الشرعي أعني من يتقى نفسه عما يضره في
الأخرة من غير تخصيص بحرمة من المراتب المذكورة. [عبد الحكيم: ١٤١]

على التخلية: بالجيم تصفية الباطن من الخلاء، وإلغاء المعصية التزسين. **والتصوير**: فكما أن من أراد أن
يصور شيئاً ويقشه فلا بد من أن يصفله ويزيل عنه الصداء؛ كذلك تخلية النفس عن الأخلاق الذميمة متقدمة
على تخليتها بالشمائل الكريمة، كذا في "السالكوني" [١٤٢]. (عبد الغفور) **إن فسر بما يعم** **الحج**: قال الإمام الرازي:
إن المنقي هو الذي يكون فاعلاً للحسنات وتاركاً للسيئات، أما الفعل فيما أن يكون فعل القلب وهو قوله: "الذين
يؤمنون"، وإما أن يكون فعل الخوارج، وأساسه الصلاة والزكاة والصدقة؛ لأن العادة إما أن يكون بدنية وأحلاًها
الصلاة، أو مالية وأحلاًها الزكاة؛ ولهذا سمي الرسول **ﷺ** الصلاة عماد الدين والزكاة قطرة الإسلام، ولما ترك فهو
داخل في الصلاة بقوله تعالى: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ﴾ (العنكبوت: ٤٥).

أقول: وفي قوله تعالى: ﴿وَيَمَّا زَكَامُمْ يَفْقَهُونَ﴾ (البقرة: ٣) يدخل مصارف الجهاد ومصارف الحج وأداء النفقات
وصدقة الفطر وأداء الزكاة وأنواع الخيرات، فلا وجه لتخصيص الزكاة والصدقة إلا أن يقول: إن قوله:
"الصدقة" يشمل جميع المصارف، أو إن المراد بهذه الآية: الزكاة خاصة؛ لأنه الذي يقف الفلاح عليه. (الكبير بتغيير)
الصلاة **الحج**: لأنها أشرف أعماله التي لا تسقط فرضيتها إلا نادراً، وكون الزكاة قطرة الإسلام؛ لأن مؤديها طهر
ماله ونفسه وبين خلوصها، فكانه كان قل الأداء غير مطهر ماله ونفسه وغير بين خلوصه وبالأداء وصل إلى
مظهرين الأموال والأنفس، وغير القطرة. فإن قلت: وقع في الحديث الصحيح: **بني الإسلام على خمس** وعدّها منها -

والزكاة ففتطرة الإسلام^{أي حبره}،* أو مادحة بما تضمنته تخصيص الإيمان بالغيب وإقامة الصلاة وإيتاء الزكاة بالذكر إظهار لفضلها على سائر ما يدخل تحت اسم التقوى، أو على أنه مدح منصوب، أو مرفوع بتقدير "أعني" أو "هم الذين"، وإما مفصول عنه مرفوع بالابتداء، وخبره "أولئك على هدى"، فيكون الوقف على المتقين تاماً. والإيمان في اللغة: عبارة عن التصديق مأخوذ من الأمن، كأن المصدق أمن المصدق من التكذيب والمخالفة، وتعديته بالباء؛ لتضمينه معنى الاعتراف
وفي نسخة: لتضمينه

= الزكاة فجعلت له عمادا داحلة وهنا فتطرة حارحة عنه فما النكته فيه؟ قلت: تجوز فمن حيث إياها من شعائر الإسلام تعد ركبا منه ومن حيث إن المال بصرفه يجعل باذله داخلا في الإسلام والمخلصين تعد فتطرة، وقيل: ذلك باعتبار من رسخ إسلامه، وهذا باعتبار من حدث إيمانه، فتأمل. (ملخص)
أو مادحة: والفرق بينها وبين الكاشفة: أن الكاشفة تحتاج إلى تعميم الصفات بفعل الحسنات وترك السيئات، وإلى أن مخاطب غير عارف لمفهوم المتقي، بخلاف المادحة، فإنه لا حاجة فيها إلى التعميم، والمخاطب يجب أن يكون عارفا به. (ع) أو على: إعطف على قوله: "أنه صفة"، فهو أيضا داخل تحت كونه موصولا والفرق بين المدح صفة والمدح اختصاصا: أن الوصف في الأول أصل والمدح تبع، وفي الثاني بالعكس، وأن المقصود الأصلي في الأول إظهار كمال الممدوح والاستلذاذ بذكره، وربما تضمن تخصيص بعض صفاته بالذكر تنبيها على أن الصفة المذكورة أشرف من سائر صفاته، وفي الثاني إظهار أن تلك الصفة أحق باستقلال المدح من باقي صفاته الكاملة إما مطلقا، أو بحسب ذلك المقام، كما قال الطيبي. (ع)

تاما: لأن الوقف التام هو الوقف على مستقل، ويكون ما بعده أيضا مستقلا. (ع) وتعديته بالباء: يعني أنه متعد إلى المفعول الأول بنفسه، فمحيطه في الاستعمال متعدبا بالباء تضمن معنى الاعتراف، وليس المعنى أن تعديته ههنا باعتبار التضمن وإلا لزم التكرار في قوله: وكلا الوجهين حسن. لتضمينه إلخ: والتضمن المصطلح أن يقصد بلفظ معناه الحقيقي ويلاحظ مع معنى فعل آخر يناسبه ويدل عليه بذكر صفة كاحمد إليك فلانا أي ألقي حمدك إليك، وفائدة التضمن: إعطاء مجموع المعنيين، فالفعالان مقصودان معا قصدا وتبعاً، واحتفلوا فيه، فدعب بعضهم إلى أن التضمن مراد بلفظ مجنون يدل عليه بذكر متعلقه، فتارة يجعل للذكور أصلا في الكلام والجنود قيدا فيه على أنه حال كقوله تعالى: ﴿وَيَذْكُرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَاهُمْ﴾ (البقرة: ١٨٥) أي حامدين، وتارة يعكس ذلك فيجعل الجنود أصلا وللذكور مفعولا، كما مر في أحمد إليك فلان أي ألقي حمدك إليك، أو حالا كما في ﴿يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ (البقرة: ٣) أي يعترفون مؤمنين به. المراد من التضمن ههنا: أن التصديق لا يعتبر ما لم يقترن به الاعتراف والإقرار. [أخاخي ملخصا: ١/٣٢٧]

وقد يطلق بمعنى الوثوق من حيث إن الوثائق صار ذا أمن، ومنه ما أمنت أن أحد صحابة، وكلا الوجهين حسن في "يؤمنون بالغيب". وأما في الشرع: فالصدق بما علم بالضرورة أنه من دين محمد ﷺ كالتوحيد والنبوة والبعث والجزاء، ومجموعه ثلاثة أمور: اعتقاد الحق، والإقرار به، والعمل بمقتضاه عند جمهور المحدثين والمعتزلة والخوارج. ^{وهو خلاف المائل} فمن أخل بالاعتقاد وحده فهو منافق، ومن أخل بالإقرار فكافر، ومن أخل بالعمل ^{سجوداً وعباداً أي كافر عامر}

ما أمنت أي ما وثقت أن أظهر برفقة، يقوله ناوي السمر إذا تأخر معتبراً بذلك. (ع)
وكلا الوجهين إلخ: قال صاحب "الكشاف": وأما ما حكى أبو زيد ما أمنت أن أحد صحابة أي ما وثقت بحقيقته: صرت ذا أمن أي ذا سكون وطمأنينة، وكلا الوجهين حسن في يؤمنون بالغيب أي يعترفون به أو يوثقون بأنه حق. (التفسير الكبير) **فالتصديق إلخ:** أي عند المحققين ليقابل قوله قول الجمهور. (عص)
اعتقاد الحق: افتعال من العقد، وهو عقد القلب أي الجزم به، والمراد بالإقرار: ما يعتز شرعاً وهو كلمة الشهادة، والعمل فيما إذا كان عملياً، ولم يقيد به لظهوره. فإن قلت: إن أراد أن أصل الإيمان ما ذكر من مجموع ثلاثة أمور، فمذهب السلف من المحدثين ليس كذلك؛ لعدم تكفيرهم لمن أخل ببعضها ولا واسطة عندهم وإلا لكان عين المذمومين الآخرين، وإن أراد أنه الكامل منه لم يتفرع عليه ما ذكر من قوله: فمن أخل؛ ولذا قيل: الظاهر أن يأتي المصنف بالواو مكان الفاء.

قلت: قال بعض المدققين: إن من جعل الأعمال جزءاً من الإيمان منهم: من جعلها داخلة في حقيقته حتى يلزم من عدمها عدمه وهم المعتزلة، ومنهم: من جعلها أجزاء عرفية لا يلزم من عدمها عدمه كما يعد في العرف الشرع والظفر واليد والرجل أجزاء لزيد مثلاً، ومع ذلك لا يعدم بعينها وهو مذهب السلف كما في الحديث: **الإيمان نضع وسعود** شعبة إلخ، فلفظ الإيمان عندهم موضوع للقدر المشترك بين التصديق والأعمال، فإطلاقه على التصديق فقط وعلى مجموع التصديق والأعمال حقيقي، كما أن المعتز في الشجرة بحسب العرف القدر المشترك بين ساقها فقط ومجموع الساق مع الأوراق والشعب، ولا يتطرق إليها الاعتماد ما بقي الساق، وكذا حال زيد، فالتصديق بمنزلة أصل الشجرة، والأعمال بمنزلة عروقها وأغصانها، فما دام الأصل باقياً يكون الإيمان باقياً وإن انعدمت الشعب، ومن قال: إنما خارجة عنه لا يتبع من إطلاق الإيمان عليها عجزاً، فلا مخالفة بينهم إلا في أن الإطلاق حقيقي أو مجازي وهو بحث لفظي، ومن هنا علم لطف إطلاق الشعب في الحديث؛ لما فيه من الإيماء إلى ما ذكر. [عجاجي ملخصاً: ١/٣٣٠]

فمن أخل: تفرع على كون كل واحد من الأمور الثلاثة معتبراً في الإيمان. **ومن أخل بالعمل إلخ:** أعلم أن أهل الحديث ذكروا وجهين على ما ذكره الإمام، الأول: أن المعرفة إيمان كامل وهو الأصل، ثم بعد ذلك كل طاعة إيمان على حدة، وهذه الطاعات لا يكون شيء منها إيماناً إلا إذا كانت مرتبة على الأصل الذي هو المعرفة، =

ففسق وفاقاً، وكافر عند الخوارج، وخارج عن الإيمان غير داخل في الكفر عند المعتزلة،
 والذي يدل على أنه التصديق وحده أنه سبحانه وتعالى أضاف الإيمان إلى القلب فقال:
 ﴿كُتِبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانُ﴾، ﴿وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ﴾، ﴿وَلَمْ يَزَلْ يَكُونُ مِنْ قُلُوبِهِمْ﴾، ﴿وَلَمَّا
 يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾ وعطف عليه العمل الصالح في مواضع لا تحصى، وقرنه
 بالمعاصي فقال تعالى: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا﴾، ﴿بِأَيِّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ
 عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلَى﴾، ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾، مع ما فيه من
 قلة التغير؛ لأنه أقرب إلى الأصل، وهو متعين الإرادة في الآية؛
 (العلق: ١٧٨) (البقرة: ١٧٨) (الأنعام: ٨٢)

وقالوا: إن الجحود وإنكار القلب كفر، ثم كل معصية بعده كفر على حدة، ولم يجعلوا شيئاً من الطاعات إيماناً ما لم توجد المعرفة والإقرار، ولا شيئاً من المعاصي كفراً ما لم يوجد الجحود والإنكار؛ لأن الفرع لا يحصل بدون أصله وهو قول عبد الله بن سعيد بن كلاب. الثاني: أن الإيمان اسم للطاعات كلها وهو إيمان واحد، وحملوا الفرائض والنوافل كلها من جملة الإيمان، ومن ترك شيئاً من الفرائض فقد انتقص إيمانه، ومن ترك النوافل لا ينتقص إيمانه، ومنهم من قال: الإيمان اسم للفرائض دون النوافل، ولا يتصور نقصان الإيمان إلا بزيادة الكفر، فمعنى قول المصنف: "فاسق" مؤمن فاسق، أو كافر فاسق على ما ذهب إليه العيص. (التفسير الكبير)

وفاقا: بين الفرق الثلاثة، متعلق بالآخر؛ لأن التفصيل الآتي واقع فيه. **أضاف إلخ:** الإضافة المذكورة دلت على أن الإيمان صفة القلب، وأما أنه التصديق لا صفة أخرى من الصفات النفسية، فبالانفاق بين الفريقين، ثم الاستدلال على تلك الإضافة بتعاقد الآيات والأحاديث، بحيث لا تكاد تحصى؛ لاحتمال كل واحد للتأويل بأن يقال: يحتمل أن يكون الإضافة إليه باعتبار كونه محل الركن الأعظم، ونحو ذلك لا يصر في الاستدلال، كما أن احتمال كل واحد من المعبرين للكذب لا ينافي إفادة الخبر المتواتر اليقين مع أن الأصل هو الحقيقة، على أن المطلوب ظني؛ لأنه بيان ما وضع له لفظ الإيمان في الشرع، فيمكن فيه الاستدلال بالظاهر. [عبد الحكيم: ١٤٥]

عطف إلخ: استدلال على عدم دخول العمل في الإيمان؛ إذ الخبر لا يعطف على الكل مطرداً، وكذا قوله: **«وإن طاعتان»** إلخ؛ فإن تعلق الحكم بشيء موصوف بصفة يدل على حصول تلك الصفة حال التعلق، وكذا قوله: **«يا أيها الذين آمنوا كتب إليكم»** إلخ؛ فإن وجوب القصاص في القنلى يدل على مجامعة الإيمان مع القتل، وكذا قوله: **«الذين آمنوا ولم يلبسوا»** فإنه يدل بطريق المفهوم على أن الإيمان قد يلبس بالظلم. [عبد الحكيم: ١٤٦]

لأنه أقرب: إذ لا فرق بينهما إلا باعتبار خصوصية التعلق. **وهو متعين:** من المعاني الشرعية، فلا يرد أنه ينافي ما مر من تحسين الحمل على المعنى اللغوي. (عب)

إذ المعدى بالباء هو التصديق وفاقاً. ثم اختلف في أن مجرد التصديق بالقلب هل هو كاف؛ لأنه المقصود أم لا بد من انضمام الإقرار به للمتمكن منه؟ ولعل الحق هو الثاني؛ لأنه تعالى ذم المعاند أكثر من ذم الجاهل المقصر، وللمانع أن يجعل الذم هو من لا يعلمه للإنكار لا لعدم الإقرار للمتمكن منه. والغيب مصدر، وصف به للمبالغة كالشهادة في قوله تعالى: ﴿عالم الغيب والشهادة﴾، والعرب تسمى المطمئن
(الأعام: ٧٣) (المفصّل)

ثم اختلف إلخ: اختلف القائلون بأن حقيقته التصديق لا غير، هل يكفي ذلك التصديق وحده في كونه مؤمناً أم لا بد له من الإقرار، أو ما في حكمه كإشارة الأحرس؟ وليس الخلاف في الحكم بتمامه ظاهره وإجراء أحكام الإسلام من الصلاة عليه ودفعه في مقابر المسلمين ونحو ذلك، بل في كونه مؤمناً في الآخرة ناحياً من العذاب الملحد، كما أن النصر على عدم الإقرار مع طلبه بلا مانع كافر اتفاقاً، ولم يجرم للصف بـ ﴿بشراجه﴾ إذ قال: ولعل إلخ: لتعارض الأدلة عنده. قال الإمام: إن من عرف الله بالدليل ووجد من الوقت ما أمكنه أن يتلفظ الشهادة فيه ولم يتلفظ بها، فعن العراقي بـ ﴿لله﴾: أنه مؤمن، والامتناع من النطق بخبري عمرى المعاصي التي يؤتى بها مع الإيمان، والأحاديث الصحيحة شاهدة له، كحديث: يخرج من النار من كان في قلبه مثقال ذرة من إيمان، أو كما قال: [حفاحي ملخصاً: ١/٣٣٣] لأنه المقصود: والإقرار إما هو ليعلم وحود التصديق وليجري الأحكام عليه.

للمتمكن: هو من يساعده الآلة مع الوقت. (ع) لأنه تعالى إلخ: قال الله في شأن حملة أهل الكتاب: ﴿وَمِنْهُمْ أَتَقُونَ لَا يَخْلِفُونَ أَلْفَ نَفْسٍ وَلَا تَقَابُيْ وَأَنْ هُمْ إِلَّا يَخْشَوْنَ﴾ (البقرة: ٧٨) فمنهم بعدم العلم وعدم معرفة الكتاب، وقال في شأن أحوار اليهود وعلمائهم: ﴿فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كُتِبَتْ عَلَيْهِمُ الْكِتَابُ بِأَيْدِيهِمْ﴾ (البقرة: ٧٩)، ﴿وَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا كُتِبُوا﴾ (البقرة: ٧٩) فكرر الويل عليهم أي لو كان العلم كافياً ولا حاجة إلى انضمام الإقرار لم يذم المعاند أكثر من ذم الجاهل؛ لأن التصديق وهو الإيمان حاصل، ونوصيحه أن عدم الإقرار من المعاند أتبع من عدم الإقرار من الجاهل للمقصر؛ فهذا كان ذم المعاند أشد من ذم الجاهل. (حظيب) المعاند: من يعلم الحق ولا يعترف به. للإنكار: أي للإنتكار اللساني، ولا شك أنه علامة التكذيب، أو للإنتكار القلبي الذي هو التكذيب، فحاصله مع حصول التصديق للمعاند؛ فإنه ضد الإنكار، وإنما الحاصل له المعرفة التي هي ضد النكارة والجهالة وتفصيله في الكلام. [عبد الحكيم: ١٢٧] مصدر إلخ: أي الغيب مصدر وصف الذات به بمبالغة، وأقيم مقام اسم الفاعل كالصوم بمعنى الصائم والورع بمعنى الزائر. [عبد الحكيم ملخصاً: ١٢٧] المطمئن: بكسر الميم اسم فاعل، والإستاد مجازي، وبلغتها اسم مكان.

من الأرض والحمصة التي تلي الكلية غيباً، أو فيعمل خفف كقيل، والمراد به الخفي الذي لا يدركه الحس ولا تقتضيه بدهاة العقل، وهو قسمان: قسم لا دليل عليه وهو المعنى بقوله تعالى: ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ﴾ وقسم نصب عليه دليل: كالصانع وصفاته واليوم الآخر وأحواله، وهو المراد به في الآية، هذا إذا جعلته صلة للإيمان وأوقعته موقع المفعول به، وإن جعلته حالاً على تقدير ملتبسين بالغيب كان معني الغيبة والخفاء،

والحمصة: يفتح الحاء المعجمة: الحفرة التي في موضع الكلية، وهي في الأصل الجوعة سمى به الحفرة المذكورة؛ لأنه يعلم منه جوع الحيوان وشبعه. (عصام) غيباً: تقول: وقفنا في غيبة وغياية أي هبطه في الأرض. **كقيل:** أصله قيل بالتشديد، اسم ملك من ملوك حير. **والمراد به:** سواء كان مصدرًا أو فعلاً.

مفاتح: أي خزائنها وما يتوصل به إلى الغيبات. **وهو المراد به:** أما إذا حمل الإيمان على المعنى الشرعي؛ فلأن متعلفه أعني ما جاء به النبي ﷺ ليس إلا القسم الثاني، أما إذا حمل على المعنى اللغوي فالقربة العقلية؛ إذ لا يمكن التصديق بما لا طريق إليه، والإيمان بالقسم الأول باعتبار أنه لا يعلمه إلا الله تعالى داخل في القسم الثاني؛ إذ نصب عليه بهذا الاعتبار دليل نقلي. [عبد الحكيم: ١٤٨] [لا يقال: القسم الأول أيضا مراد؛ لأن المتقين مؤمنون بالغيب المراد من قوله: ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ﴾ (الأعام: ٥٩)؛ لأننا نقول: الإيمان بطريق الإجمال، وهو بهذا الوجه الإجمالي مما نصب عليه دليل؛ إذ هو مستفاد من الآية (عطيف)] هذا: أي كون المراد به الأمر الخفي.

صلة: الصلة في اصطلاح النحاة صلة الموصول، والمفعول به بواسطة الحرف، وتطلق على الزائدة. [خطاجي ملخصاً: ٣٣٥/١] **وإن جعلته إلخ:** وهذا المعنى مختار أي مسلم الأصغهان حيث قال: معناه أنهم يؤمنون بالله حال الغيب، كما يؤمنون به حال الشهود لا كالمتأقين الذين ﴿إِذَا لَقُوا الَّذِينَ﴾ إلخ (البقرة: ١٤) ونظيره قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَآلِ الْاِحْزَةِ هُمْ يُؤْقِنُونَ﴾ (البقرة: ٤) إيمان بالأشياء الغائبة، فلو كان المراد من قوله: "الذين يؤمنون بالغيب" هو الإيمان بالأشياء الغائبة لكان المعطوف نفس المعطوف عليه وإنه غير جائز. الثاني: لو حملناه على الإيمان بالغيب يلزم إطلاق القول بأن الإنسان يعلم الغيب وهو خلاف قوله تعالى: ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ﴾ (الأعام: ٥٩)، ولو صر الآية عما قلنا لا يلزم الخنور. وأجيب عن الأول بأن "يؤمنون بالغيب" يتناول الإيمان بالعائيات على الإجمال، ثم بعد ذلك قوله: "والذين يؤمنون بما أُنْزِلَ إِلَيْكَ" يتناول معض العائيات، فكان هذا من باب عطف التفصيل على الجملة، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَلَايَكْتَهُ وَحِيرِلَ وَمِيكَالَ﴾، وعن الثاني بأن الغيب ينقسم إلى ما عليه دليل وإلى ما لا دليل عليه، أما الذي لا دليل عليه فهو سبحانه وتعالى العالم به لا غيره، وأما الذي عليه دليل فلا يمتنع أن نقول: نعلم من الغيب ما لنا عليه دليل. (التفسير الكبير)

والمعنى: أنهم يؤمنون غائبين عنكم لا كالمناققين الذين ﴿إِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ﴾، ^{عن رسول الله ﷺ وأصحابه} أو عن المؤمن به لما روي أن ابن مسعود رضي الله عنه قال: والذي لا إله غيره ما آمن أحد أفضل من إيمان بغيب، ثم قرأ هذه الآية. وقيل: المراد بالغيب: القلب، والمعنى: يؤمنون بقلوبهم لا كمن يقولون بأفواههم ما ليس في قلوبهم. فـ"الباء" على الأول للتعدي، وعلى الثاني للمصاحبة، الحالة للشعلة على الوحيين وعلى الثالث للآلة.

وَيَقِيمُونَ الصَّلَاةَ أي يعدلون أركانها ويحفظونها من أن يقع زيغ في أفعالها، من "أقام العود" إذا قومه، أو يواظبون عليها، من "قامت السوق" إذا نفقت، وأقمته إذا جعلتها نافقة، قال: أي راحته

أو عن المؤمن به: عطف على الضمير المفعول في "عنكم" إعادة الحار أو المجموع على المجموع وهو الرسول ﷺ أو كل ما جاء به، ومعنى الغيبة عنه عدم مشاهدة الوحي التضمن له. (س) ابن مسعود رضي الله عنه ما نقله لا يظهر منه ما ادعاه إلا عما حذف من أول كلام ابن مسعود، وذكر صاحب الكشف وهو أن ابن مسعود قال: إن أمر محمد ﷺ كان ينال من رآه والذي لا إله غيره ما آمن أحد، الحديث، فيه دلالة على أن المراد به هو النبي ﷺ. (خطيب) **فالباء**: وأيضا يحتاج في الأول إلى التضمن، وعلى الثاني إلى التقدير بخلاف الثالث. (عب)

يعدلون رضي الله عنه: فسرت الإقامة بأربعة أوجه: الأول: تعديل أركانها وحفظها من أن يقع خلل في فرائضها وسننها وآدابها، من "أقام العود: إذا قومه" أي سواء وأزال أعوجاجه، والتعديل: التسوية، والركن: جانب الشيء، ولذا اصطلاحوا على عد أجزاء الماهية أركانها، بخلاف ما توقف عليه الصحة ولم يكن دافعا فيها، فإنه شرط. [خفاجي ملخصا: ٣٣٨/١]

أو يواظبون رضي الله عنه: يدومون. وهذا هو المعنى الثاني للإقامة، فإن قلت: إذا كان الإقامة بمعنى المدومة ينبغي أن يتعدى بـ"على" لأن المدومة يتعدى بما كما قال تعالى: ﴿الَّذِينَ هُمْ عَلَىٰ صَلَاتِهِمْ دَائِمُونَ﴾ (الماعز: ٢٣)، قلت: إذا حمل اللفظ مجازا عن لفظ معنى آخر، وكان تعديهما بحرفين مختلفين يجوز لك أن تبيء بأي حرف شئت كما تقول: نطقت الحال بكذا مع أن "نطقت" بمعنى دلت، وتعديته بـ"على". [خفاجي ملخصا: ٣٣٩، ٣٣٨/١]

أَقَامَتْ غَزَالَةَ سُوقِ الضَّرَابِ ^{جعلته (أي) سوقاً ورواح} **لَأَهْلِ الْعَرَاقِينِ حَوْلًا قَمِيْطًا** ^{أي كسلا} ^{أي كومة (أي) بصرة} ^{أي للضاربة}
فَإِنَّهُ إِذَا حُوْفِظَ عَلَيْهَا كَانَتْ كَالنَّافِقِ الَّذِي يَرْغَبُ فِيهِ، وَإِذَا ضُيْعَتْ كَانَتْ كَالكَاسِدِ ^{أي واطب}
 المرغوب عنه، أو يتشمرون لأدائها من غير فتور ولا توان، من قولهم: "قام بالأمر وأقامه" إذا جد فيه وتجلد، **وَضَدَهُ** ^{أي يتهنون} قعد عن الأمر وتقاعد، أو يؤدونها، **عَبَّرَ** ^{أظهر الحلافة أي الشدة والقوة} عن الأداء بالإقامة؛ لاشتغالها على القيام، كما عبّر عنها بالقنوت والركوع والسجود والتسبيح، والأول أظهر؛ لأنه أشهر وإلى الحقيقة أقرب،

أَقَامَتْ غَزَالَةَ إِيْخَ: وعزلة: علم امرأة شيب الحارجي الذي قتله الحجاج، وهي من شجعت النساء، لما قتل زوجها خرجت بمسكر على الحجاج، تطلب دمه، وحاربه سنة كاملة، وهجمت عليه، فهرب، فصلت في جامعها صلاة الصبح بسورة البقرة؛ إظهاراً لامتنانها، وهذا البيت من قصيدة طويلة لـ أبي أيمن بن عريم الأنصاري. قوله أقامت: أي أدامت. والضراب: كقتال لفظاً ومعنى، وسوق الضراب: سوق المقاتلة على التشبيه والتخييل. والعراقان: البصرة والكوفة، وقميط: - بالطاء المهملة - بمعنى تام، والحول: العام والسنة. [حفاصي ملحصاً: ١/٣٣٩]

فَإِنَّهُ إِذَا حُوْفِظَ إِيْخَ: إشارة إلى وجه الشبه وهو الرغبة. **وَضَدَهُ:** باعتبار أصل المعنى، وهو القيام والقعود، ولازمه وهو الاجتهاد والتكامل. أو يؤدونها إِيْخَ: يفعلونها. وهذا هو المعنى الرابع للإقامة، يعني أن الإقامة عبارة عن الأداء، ووجه التحوز حيث أن الأداء المراد به فعل الصلاة، والقيد خارج خروج البصر عن المعنى، عبّر عنه بالإقامة بعلاقة اللزوم؛ إذ يلزم من تأدية الصلاة فعل القيام وهو الإقامة؛ لأن فعل الشيء فعل لجميع أجزائه. (ملخص)

بِالْقَنُوتِ: جاء بمعنى القيام والسكون والدعاء والطاعة، كلها تناسب معنى الصلاة. (عص)

لأنه أشهر: ولأنه المروي عن رئيس المفسرين ابن عباس رضي الله عنه. ولما كان "يقومون الصلاة" في معرض المدح بلا دلالة على إيجاب كان حمله على تعديل الأركان كما قرره أولاً، ولأنه، وبهم إقامة فعلها من صيغة المضارع؛ لأن الاستمرار التجددي فيه، أو من لازم المعنى؛ لأن من لم يخل بركن منها كيف يخل بأكملها بتركها أحياناً. (ملخص)

إلى الحقيقة إِيْخَ: إلى كونه حقيقة أقرب؛ لكونه مجازاً مشهوراً، أو إلى حقيقة "أقام"، وجعل الشيء منصوباً أقرب في الفهم لظهور العلاقة بخلاف الوجوه الأخرى؛ فإن فيها بعداً بالنظر إلى الحقيقة؛ لغموض العلاقة، أو أقرب في نفسه؛ لكونه منقولاً منه بلا واسطة بخلاف الوجه الثاني، حيث نقل فيه من المعنى الحقيقي إلى جعل الشيء نافقاً ثم إلى المحافظة. [عبد الحكيم: ١٣٠٠] **أَقْرَبُ:** لأنه المتبادر، والتبادر من أقوى أمارات الحقيقة حتى ادعى بعض أن الإقامة حقيقة في تسوية كل شيء جسماً كان أو معنى.

وأفيد؛ لتضمنه التنبيه على أن الحقيق بالمدح من راعى حدودها الظاهرة من الفرائض والسنن، وحقوقها الباطنة كالخشوع والإقبال بقلبه على الله تعالى، لا المصلون الذين هم عن صلاحهم ساهون، ولذلك ذكر في سياق المدح: ﴿وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ﴾ وفي معرض الذم ﴿فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ﴾، والصلاة فعلة من صلى إذا دعا كالزكاة من زكى ^(الناظر: ٤١) ^{بتحرك العين وسكونه} كتبنا بالواو على لفظ المفهم، وإنما سمي الفعل المحصوص بها لاشتماله على الدعاء. وقيل: أصل "صلى" حرك الصلوتين؛ لأن المصلي يفعله في ركوعه وسجوده. ^{قاله الرعمشري} واشتجار هذا اللفظ في المعنى الثاني مع عدم اشتجاره في الأول
 أي صلى وهو الفعل المحصوص وهو تحريك الصلوتين

كتبنا بالواو إلخ: التفحيم له ثلاث معان: ترك الإمالة، وإخراج اللام مغلفة من أسفل اللسان كـ"لام" الله إذا لم تل كسرة، والإمالة إلى الواو، وهذا هو المراد هنا لا أن تمال فتحة اللام في الصلاة، وضحة الكاف في الزكاة نحو الضمة؛ لمناسبة الواو الأصلية كما توهم، وكون التفحيم علة لذلك ليس بمعرضي عند المحققين، قال ابن قتيبة: بعض العرب يحل لفظ الألف إلى الواو ولم اختر التعليل به؛ لعدم وقوعه في القرآن العظيم وكلام القضاة، قال الإمام الجعري: إنما كتبت بالواو؛ ليدل على أن أصلها التقلية عنه ولو. [حفاجي بتغيير: ٣٤٦/١]

المفهم: على صيغة الفاعل أي لغة من يفهم الألف، ويحمله إلى مخرج الواو للسدالة على أنه منقلب منه.

وقيل إلخ: يريد أن "صلى" مأخوذ من الصلاة بمعنى حرك الصلوتين، وهما العظمان الثانيان في أعالي الفخذين، ثم استعمل "صلى" بمعنى فعل الهيئات المحصورة بحازا لعويا؛ لأن المصلي يحرك صلويه في ركوعه وسجوده، ولما اشتهر في هذا المعنى استعماله من معنى الدعاء؛ تشبيها للداعي بالمصلي في خضوعه وتشمعه، وفيه ضعف من وجهين: الأول: أن الاشتقاق مما ليس بمحدث قليل، والثاني: أن بناء التفعيل للتحريك نادر. (ملخص)

واشتجار هذا إلخ: [دفع لاستبعاد النقل من غير مشهور] قال الإمام: إن هذا الاشتقاق الذي ذكره صاحب "الكشاف" ينسب إلى طعن عظيم في كون القرآن حجة، وذلك لأن الصلاة من أشد الألفاظ شهرة، وأكثرها دورانا على ألسنة المسلمين، واشتقاقه من تحريك الصلوتين من أبعد الأشياء اشتجارا فيما بين أهل النقل، ولو جوزنا أن يقال: مسمى الصلاة في الأصل ما ذكره، لم إنه خفي والتدريس حتى صار بحيث لا يعرفه إلا الأحاد لكان مثله في سائر الألفاظ حائزا، ولو جوزنا ذلك لما قطعنا بأن مراد الله تعالى من هذه الألفاظ ما يتبادر إليه أفهامنا؛ لاحتمال أنها كانت في زمان الرسول موضوعة لمعان آخر، أو كان مراد الله تعالى منها تلك المعاني إلا أن تلك المعاني خفيت في زماننا والتدريس، كما وقع مثله في هذه اللفظة، فلما كان ذلك باطلا بإجماع المسلمين علمنا أن الاشتقاق الذي ذكره مردود باطل. [حفاجي ملخصا: ٣٤٩/١]

لا يقدح في نفعه، وإنما سمي الداعي مصلياً تشبيهاً له في تخشعه بالرائع والساجد. **وَبِمَا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ** (الرزق في اللغة: الحظ، قال تعالى: ﴿وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنْكُمْ تُكَذِّبُونَ﴾ والعرف خصصه بتخصيص الشيء بالحيوان، وتمكينه من الانتفاع به. والمعتزلة لما استحالوا من الله تعالى أن يمكن من الحرام؛ لأنه منع من الانتفاع به وأمر بالزجر عنه، قالوا: الحرام ليس برزق، ألا ترى أنه تعالى أسند الرزق

لا يقدح إلخ: لأن الثقل قد يغلب بحيث يهجر للعين الأول مطلقاً. [عبد الحكيم: ١٣١] الرزق: بالكسر في اللغة: الحظ، وبالفتح مصدر بمعنى إعطاء الحظ كما أنه بالكسر يكون مصدرًا أيضاً، وحمل الآية على أصل اللغة دون العرف كما حمله غيره، وفسرها بأنكم تعملون شكر رزقكم أنكم تكذبون؛ لأن التقدير خلاف الظاهر. (عص)
وتمكينه إلخ: جعل الحيوان بحيث يتمكن من الانتفاع به بأن ساقه إليه، وأعطاه إياه لينتفع به، وليس معنى التمكين إعطاء القدرة؛ إذ لا خلاف في أن أصل القدرة من الله تعالى، وأن القدرة المتعلقة بالفعل ليس منه تعالى وإلا لزم الجبر، إنما الخلاف في أنه هل يسوق الحرام إلى العباد ويعطيه إياه ليستفوا بما أم لا؟ (ع)
استحالوا إلخ: علوا محالاً، واحتجوا بأن الرزق ليس إلا حلالاً بوجوه: الأول: أن الرزق تخصيص الشيء بالحيوان وتمكينه من الانتفاع به، والحرام ممنوع الانتفاع، فلا يكون الرزق حراماً. والثاني: أنه تعالى أسند الرزق إلى نفسه، والحرام لا يستأهل أن يضاف إلى الله تعالى، فلا يكون الرزق حراماً. والثالث: أنه تعالى مدحهم بأنهم ينفقون ولا مدح على إنفاق الحرام. والجواب عن الأول: أن التمكين لا ينافي الزجر والمنع كما في سائر المعاصي؛ لأنه جعل الحيوان بحيث يتمكن من الانتفاع به، ولو لا التمكين من الانتفاع لما كان للمنع وجه، فإن من لم يتمكن لا يتصور منه الانتفاع، بل الممانعة دالة على تمككه كما لا يخفى، وأما وصف الحرام باعتباره إضافته إلى من انتصف به لا إلى من أوجده فإنه لا يوصف الفعل بالصفات الخمس من الوجوب والندب والإباحة والكراهة والحرمة إلا من حيث قيامه بالمكلف لا من حيث صدوره عنه تعالى. وعن الثاني: بأن الإسناد لتعظيم الرزق؛ لأنه حل وعلا إنما يضاف ويسبب إليه ما عظم كبيت الله، وتعظيم الرزق يتضمن معرفة قدر النعمة، وهو أول مراتب الشكر، وللتحريض أي الحث على الإنفاق؛ فإن الرزق إذا كان من الله وينفق له فلا ينبغي الإمساك، فتخصيص الرزق بالحلال هنا على سبيل التثريب. وعن الثالث: بأن تخصيص "ما رزقناهم" بالحلال إنما هو بقرينة اللقائ؛ فإن المقام مقام المدح، ولا يستحق المدح إذا أنفقوا من الحرام. (ملخص)

الحرام: [وفي نسخة: الرزق لا يتناول الحرام.] لأن الإضافة إلى الله تعالى مأخوذة في مفهوم الرزق.
ألا ترى إلخ: ما قاله للمصنف رحمه الله عند التحرير دليلاً على أن الحرام ليس برزق، لكن ما حرر حق التحرير، وينبغي أن يقال: ألا ترى أنه تعالى أسند الرزق إلى نفسه، والحرام لا يستأهل أن يضاف إلى الله تعالى، وأنه تعالى مدحهم بأنهم ينفقون، ولا مدح على إنفاق الحرام. (عطيط)

ههنا إلى نفسه إيداناً بأنهم ينفقون الحلال الطلق، فإن إنفاق الحرام لا يوجب المدح،
 وذم المشركين على تحريم بعض ما رزقهم الله بقوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا أَنزَلَ اللَّهُ لَكُمْ
 مِّن رِّزْقٍ فَجَعَلْتُمْ مِّنْهُ حَرَامًا وَحَلَالًا﴾، وأصحابنا جعلوا الإسناد للتعظيم والتحريض
 على الإنفاق، والذم لتحريم ما لم يحرم. واختصاص "ما رزقناهم" بالحلال للقرينة،
 وتمسكوا لشمول الرزق بقوله ﷺ في حديث عمرو بن قرة: "لقد رزقك الله طيباً،
 فاخترت ما حرم الله عليك من رزقه مكان ما أحل الله لك من حلاله".* وبأنه لو
 لم يكن رزقاً لم يكن المتغذي به طول عمره مرزوقاً، وليس كذلك لقوله تعالى:
 ﴿وَمَا مِن دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا﴾ وأنفق الشيء وأنفقه أخوان، ولو
 استقرت الألفاظ وجدت كل ما يوافقه في الفاء والعين دالاً على معنى الذهاب والخروج،
 أي أصحاباً

واختصاص: جواب ما يقال: فلم يختص "ما رزقناهم" بالحلال. (ف) وتمسكوا إلخ: تمسكوا بشمول الرزق
 للحرام موجهين: الأول: بقوله ﷺ في حديث رواه ابن ماجة وغيره من حديث صفوان بن أمية ؓ قال: كنا
 عند رسول الله ﷺ إذ جاء عمرو بن قرة، فقال: يا رسول الله! إن الله كتب علي الشقوة، فما أراي أرزق إلا
 من ذي بكفي، فأذن لي في الغناء من غير فاحشة، فقال ﷺ: لا أذن لك ولا كرامة ولا نعمة، كذبت أي عبو
 الله! لقد رزقك الله طيباً فاخترت ما حرم الله عليك من رزقه إلخ. وهذا صريح في أن الرزق قد يكون حراماً،
 وفيه دليل على حرمة التكسب بالغناء.

والثاني: بأنه لو لم يكن الحرام رزقاً لم يكن المتغذي بالحرام مدة لا يمكن بقاءه بدون الغذاء مرزوقاً بالماكول في
 تلك المدة، والثاني باطل لقوله تعالى: ﴿وَمَا مِن دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا﴾ (هود: ٦)، قال الإمام: قد
 يعيش الرجل طول عمره لا يأكل إلا من السرقة، فوجب أن يقال: إنه طول عمره لم يأكل من رزقه شيئاً، وهو
 خلاف الآية. [خفاجي ملخصاً: ٣٥٤/١]

فاخترت: فهذا تصريح بأن الحرام رزق. **وأنفق إلخ:** بينهما اشتقاق أكبر، وهو الاشتراك في أصل المعنى وأكثر
 الحروف مع التناسب في الباقي، ولذا اقتصر على الفاء والعين كنفى ونفع ونفذ وأمثالها، والإنفاق: إخراج المال
 من اليد. [خفاجي بتغيير: ٣٥٥/١] في الفاء: نحو: نفق ونفى ونفذ ونفع ونقض ونفت وأمثالها. (ع)

* أخرجه ابن ماجة في سننه، رقم الحديث: [٢٦١٣].

والظاهر من إتيان ما رزقهم الله صرف المال في سبل الخير من الفرض أو النفل.

ومن فسره بالزكاة ذكر أفضل أنواعه والأصل فيه، أو خصصه بما لاقتراه بما هو

شقيقتها. وتقدم المفعول به للاهتمام وللمحافظة على رؤوس الآي، وإدخال "من" ^{في الصلاة}

التبعية عليه للكف عن الإسراف المنهي عنه. ويحتمل أن يراد به الإتيان من جميع ^{عطف على قوله: والظاهر}

المعاون التي آتاهم الله من النعم الظاهرة والباطنة، ويؤيده قوله **عَلَّمَا**: "إن علماً لا يُقال ^{جمع معونة}

به، ككثر لا يُنفق منه" وإليه ذهب من قال: ومما خصصناهم به من أنوار المعرفة ^{أي إلى تعميم الإتيان}

يفيضون. **وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ** هم مؤمنو أهل الكتاب

كعبد الله بن سلام **وَأَصْرَاهُ**، معطوفون على "الذين يُؤْمِنُونَ بالغيب" داخلون ^{أي أمثاله}

معهم في جملة المتقين دخول أخصين تحت أعم؛ إذ المراد "بـ" "أولئك" الذين آمنوا عن ^{أي معرفتين}

والظاهر إلخ: [وفي نسخة: والظاهر من هذا الإتيان] يعني أن الظاهر منه حمل الإتيان على ما يشمل أنواعه

فرضا ونفلاً، ومن حمله على الزكاة كما أخرج ابن جرير عن ابن عباس **هم**، فيحتمل أنه لم يرد التخصيص،

ولما اقتصر على أكمل أفرادها، ويحتمل أنه أراد الزكاة بقربة الصلاة؛ لأنها مقرونة بالزكاة في كثير من

الآيات. [عفاحي ملخصاً: ٣٥٥/١] **من الفرض:** وفي نسخة: فرضاً كان أو نفلاً.

شقيقتها: أختها من حيث إلهما أمان لسائر العبادات. **جميع المعاون:** ومن الين أن مقام المدح يناسب العموم. (سيد)

ويؤيده إلخ: توجيهه أن إيصال النفع بالتعليم لما كان شبيهاً بالإتيان الحقيقي كان هذا مؤيداً لاحتمال أن يراد

بالإتيان ما هو شامل للتعليم. (خطيب) **إن علماً:** فإنه يتضمن تشبيه علم يقال به بكثر ينفع منه، فيمكن تعميم

الإتيان بحيث يتناول إتيان المال وغيره. [عبد الحكيم: ١٣٣]

هم مؤمنو إلخ: قدم هذا الوجه لرجحانه رواية ودراية؛ لأنه مأثور عن الصحابة كابن عباس وابن مسعود **هم**، ولأن

التعابير هو الأصل في العطف، ولأن إعادة الموصول وتوصيفه هذا الإيمان مع اشتراكه بين جميع المؤمنين يستدعي

أن يراد به من لهم نوع اختصاص بالصلة وهم مؤمنو أهل الكتاب؛ فإنهم مطالبون أن يؤمنوا بالقرآن خصوصاً،

قال الله تعالى: **﴿وَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْزَلْتُ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَكُمْ﴾** (البقرة: ٤١) ويؤمنوا بالكتب السابقة في الجملة، بخلاف

سائر المؤمنين. [عفاحي بتغير: ٣٥٩/١] **وأصراه:** جمع ضرب بالفتح، كذا في "الأساس".

الشرك والإنكار، وبـ"هؤلاء" مقابلوهم، فكانت الآيتان تفصيلاً للمُتَّقِينَ، وهو قول ابن عباس رضي الله عنهما، أو على المتقين فكانه قال: "هذه للمُتَّقِينَ" عن الشرك، والذين آمنوا من أهل الملل، ويحتمل أن يراد بهم الأولون بأعيانهم، ووسط العاطف كما وسط في قوله:

إلى الملك القرم وابن الهمام
وليث الكتبية في المزدحم

أي الحشر

وقوله:

يا لهف زبابة للحارث الصـ
يا بـح فالغانم فالآتب

أي الحشرة

على معنى أنهم الجامعون بين الإيمان بما يدركه العقل جملة، والإتيان بما يصدق من

أو على المتقين إلخ: هذا الوجه مشارك للأول في أنه أريد بهما بـ"الذين يؤمنون بما أنزل إليك" مؤمنو أهل الكتاب، ولذا قدمه على ما بعده. قوله: "فكانه قال" إلخ إشارة إلى وجه التغاير بين المتعاطفين؛ فإن المراد بالمعطوف عليه من آمن من العرب الذين ليسوا بأهل الكتاب، وبالمعطوف من آمن باللهي رضي الله عنه من أهل الكتاب. (حذف) ويحتمل إلخ: إشارة إلى أن هذا التفسير غير مأثور، وأنه من بنات الأفكار. [خفاجي: ٣٦١/١]

هم. بمعنى هما متحدان صدفاً. ووسط إلخ: [بيان لصحة العطف بين الموصولين مع اتحاد الذات بأنه باعتبار التغاير في المفهوم. (ف) جواب عن سؤال مقدر: وهو أن العطف يقتضي المعايير، واتحاد الأعيان يتناقض، وتعدد الشواهد إشارة إلى أنه يجري في الأسماء والصفات باعتبار تغاير المفهومات، ويكون بالواو والفاء، وتم باعتبار تعاقب الانتقال في الأحوال. [خفاجي: ٣٦١/١] القرم: هو السيد، أصله: الفعل الكرم الذي لا يحمل عليه. (حذف)

الهمام: العظيم الهمة، وهو من أسماء الملوك. (حذف) المزدحم: موضع الازدحام هو المعركة. يالـف: إلخ: هو لسلمة المعروف بابن ربابة التيمي شاعر جاهلي، وزبابة أمه، والعرب تدعوا أمهم عند حلول المصائب، وأراد بالحارث حارث بن همام بن مرة الشيباني. وكان حارث قد أغار على إبله، ولم يكن ابن زبابة يومئذ حاضراً. والمعنى: يا لـف أي لأجل إغارة الحارث الذي أتى صباحاً، فغلب فآب سالماً غانماً. ثم لما كانت الصفات الثلاثة متعاقبة بحسب التحقق أتى بالفاء الموضوع للتعقيب. (مبص) على معنى: متعلق بـ"وسط"، وبيان لفائدة العطف.

العقل: ما يدركه العقل في الجملة كوجود الواحد وتوحيده. (حذف) والإتيان: لا يخفى أن الإتيان بما يصدقه قرع الإيمان بما لا طريق إليه غير السمع، وهو أخرى بأن يصدق ذلك الإتيان، فعلى هذا التوجيه لا بد من التكتة =

العبادات البدنية والمالية، وبين الإيمان بما لا طريق إليه غير السمع. وكرر الموصول؛ تنبيها على تباين السبيلين. أو طائفة منهم وهم مؤمنو أهل الكتاب، ذكرهم مخصصين عن الحملة كذكر جبرئيل وميكائيل بعد الملائكة؛ تعظيماً لشأنهم وترغيباً لأمثالهم. والإنزال: نقل الشيء من الأعلى إلى الأسفل، وهو إنما يلحق المعاني بتوسط لحوقه الذوات الحاملة لها، ولعل نزول الكتب الإلهية على الرسل بأن يتلقفه الملك من الله تعالى تلقفاً روحانياً، أو يحفظه من اللوح المحفوظ، فينزل به فيلقيه على الرسل. ^{وهو أن يلهم الله تعالى} والمراد "بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ" القرآن بأسره، والشرعة عن آخرها، وإنما عبر عنه بلفظ.....

" في تقديره على الإيمان بما لا طريق إليه غير السمع. (عص) قال مولانا عبد الحكيم في جوابه: أي تصديق الفرع للأصل؛ فإن إثبات العبادة فرع التصديق بوجود المعبود وإن كانت من حيث الصحة فرعاً للتصديق بجميع ما جاء به النبي ﷺ، وفيه إشارة إلى وجه الفصل بين الإيمانين بإقامة الصلاة وإيتاء الزكاة. [عبد الحكيم: ١٣٥]

وكرر إلخ: جواب ما قيل: إذا كان ذات الموصولين متحدا فلم أعيد الموصول في هذه الصفة، وهلا اكتفى بعطف الصفات؟ (عب) أو طائفة منهم إلخ: عطف على قوله "الأولون"، تعريف الموصول الأول للحنس، والثاني للعهد. والمراد بالغيب: كل ما غاب عن الحس والبدية مما قام عليه دليل عقلي أو نقلي، فيكون من ذكر الخاص بعد العام. (ج) ولعل نزول: هذا الطريق هو الغالب في نزول الكتب السماوية، فلا يرد ما قيل: هذا لا يظهر في موسى ﷺ؛ فإن التوراة أنزلت في الألواح. (عب) فيلقيه إلخ: [وفي بعض: "ويلقنه" من الثقلين] وفيه طريقان، أحدهما: أن النبي ﷺ الخلق من الصورة البشرية إلى الصورة الملكية، وأبعده من جبريل ﷺ، والثاني: أن الملك الخلق من الملكية إلى البشرية حتى يأخذه الرسول منه، والأول أصعب الخالين، كذا في "الإتقان". (حاشية)

والمراد إلخ: لأنه اللائق بمقام المدح بالإيمان، والملائم لترتيب الهدى والقلاح الكاملين، ويقول: "ما أنزل من قبلك" ويقول: "يؤمنون"؛ فإنه لإفادة الاستمرار يدل على عدم الاختصار على ما تحقق نزوله في الماضي، كأنه قيل: يجددون الإيمان شيئاً فشيئاً على حسب تجديد الإنزال. (عب) والشرعة: فإن الإنزال يعم الوحي الظاهر والخفي. وإنما عبر إلخ: ذكر لتعريف عن الماضي والمترقب بصيغة الماضي وجهين: أحدهما: تغليب ما وحد نزوله على ما لم يوجد، وتحقيقه: أن إنزال جميع القرآن معين واحد يشتمل على ما حقه صيغة الماضي، وعلى ما حقه صيغة المستقبل، فعبّر عنهما بصيغة الماضي، ولم يعكس تغليباً للموجود على ما لم يوجد، فذلك من قبيل إطلاق =

الماضي وإن كان بعضه مترقباً؛ تغلياً للموجود على ما لم يوجد، أو تنزيلاً للمستظر منزلة الواقع، ونظيره قوله تعالى: ﴿إِنَّا سَمِعْنَا كِتَابًا أُنزِلَ مِنْ بَعْدِ مُوسَى﴾ فإنَّ الجَنَّ لم يسمعوا جميعه، ولم يكن الكتاب كله مُنْزَلاً حينئذ. وبـ"ما أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ" مائر الكتب السابقة، والإيمان بهما حملةً فرض عين، وبالأول دون الثاني تفصيلاً من حيث إنا متعبدون بتفاصيله فرض، ولكن على الكفاية؛ لأن وجوبه على كل أحد يوجب الحرج وفساد المعاش. **وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ** ^{وفي نسخة: يشوقون} أي يوقنون إيقاناً زال معه ما كانوا عليه من أن الجنة لا يدخلها إلا من كان هوداً أو نصارى، وأن النار لن تمسهم إلا أياماً معدودة، واختلافهم في نعيم الجنة، أهر من جنس نعيم الدنيا أو غيره؟ وفي دوامه وانقطاعه،

— اسم الجزء على الكل. والثاني: تشبيه جميع المنزل وغير المنزل بشيء نزل في تحقق النزول؛ لأن بعضه أنزل وبعضه منتظر سيزل قطعاً، فيصير إنزال المجموع مشهاً بإنزال ذلك الشيء الذي نزل، فتستعار صيغة الماضي التي هي "أنزل" لإنزال المجموع، وقد اضمحل بما فصلنا ما يتوهم من لزوم الجمع بين الحقيقة والغاز في كل واحد من الوحيين، ولا يشبه عليك أن الغاز المرسل والاستعارة المذكورين متعلقان بصيغة "أنزل" وحدها بلا اعتبار لمادته. (مير سيد شريف) [وهكذا في "حاشية الشهاب": ٣٦٦/١]

على الكفاية : أي لا بد في مسافة القصر من شخص يعلم ذلك ويحصل به الكفاية، وإلا لكان كل من قدر على تعلمه ولم يتعلم أمّا. (حط) **أي يوقنون إلخ**: هذا ساء على ما روجه من تفسير الموصول الثاني بمؤمن أهل الكتاب خاصة، وما ذكره يفهم من فسر الإيمان بالآخرة عليهم مع أن جميع أهل الكتاب يؤمنون بالآخرة، فلو لم يخص بما ذكر بطل الحصر، ووصف الإيقان بقوله: "زال معه" إلخ إشارة إلى ما سيأتي في معنى اليقين. [حفاصي: ٣٦٩/١]

واختلافهم: بالرفع عطف على "ما كانوا"، وبالجر عطف على أن الجنة واختلافهم في ذلك بأن منهم من قال بأنه ليس من جنس هذا النعيم، ومنهم من قال: إهم لا يتناكحون ولا يأكلون ولا يشربون، وإنما يتلذذون بالروائح الطيبة والأصوات الحسنة والسورور. (ملخص)

وفي تقديم الصلة، وبناء "يوقنون" على "هم" تعريض بمن عداهم من أهل الكتاب، وبأن اعتقادهم في أمر الآخرة غير مطابق ولا صادر عن إيقان. واليقين: إتقان العلم بنفي الشك والشبهة عنه نظراً واستدلالاً، ولذلك لا يوصف به علم الباري تعالى ولا العلوم الضرورية. والآخرة تأنيث الآخر صفة الدار بدليل قوله تعالى: ﴿تِلْكَ الدَّارُ الْآخِرَةُ﴾ فغلبت كالدنيا، وعن "نافع" أنه خففها بحذف همزة وإلقاء حركتها على اللام، وقرأ "يوقنون" بقلب الواو همزة بضم ما قبلها إجراء لها مجرى المضمومة في وجهه ووقت، ونظيره:

لحب المؤقدان إلى موسى وجعدة إذ أضاءهما الوقودُ

عطف ما كان للمؤقدان

أي صار محبوا

وفي تقديم الصلة إخ: [يعني صلة الفعل وهي بالآخرة] ههنا تقديمان تقدم الصلة: وهي الجار والضرور، وهو يفيد تخصيص إيقانهم بالآخرة، فإن قلت: هذا التقديم يفيد أنهم يؤمنون بالآخرة لا بغيرها وهو غير صحيح ههنا، ولا يفيد التعريض، قلت: المعنى أن إيقانهم مقصور على حقيقة الآخرة لا يتعداها إلى ما هو خلاف حقيقتها كأنه قيل: يوقنون بالآخرة لا بخلافها كبقية أهل الكتاب ففيه تعريض. الثاني: تقدم المسند إليه، وهو "هم"، وهو يفيد التخصيص، وأن الإيقان بالآخرة منحصر فيهم لا يتجاوزهم إلى أهل الكتاب، وفيه تعريض بأن اعتقادهم في الآخرة جهل محض وتغلب فاسد. [حفاحي ملخصاً: ٣٧٠/١] تعريض: إمالة الكلام إلى عرض أي جانب.

وبأن اعتقادهم إخ: من قبل عطف المقصود على ما هو توطئة له على طريقة قولك: أعجبتني زيد وكرمه. (عبد) بنفي الشك إخ: فاليقين: هو العلم بالشيء بعد أن كان صاحبه شاكاً فيه، وقال بعض الأئمة: هو العلم الذي لا يشمل النقيض وبطابق الواقع، فعلم إطلاقه على الله على الأول ظاهر، وعلى الثاني: لأن أسماء الله تعالى توقيفية، ولم يرد في الشرع إطلاق الموقن عليه تعالى. [حفاحي ملخصاً: ٣٧٠/١] فغلبت إخ: الغلبة تخصيص اللفظ ببعض ما وضع له فلا يخرجها عن مطلق الوصف بل عن الوصف العام فلا يطلق على كل ما وضع له ولا يحتاج إلى ذكر الموصوف كالدنيا؛ فإنها صفة على وزن "فعلى" من الدنو، وهو الأقرب فغلبت على ما يقابل الآخرة. [حفاحي بتغيير: ٣٧٢/١]

بضم ما قبلها: أي لجعل ضمة ما قبلها كأنها فيه. حب المؤقدان إخ: [مععوله محذوف أي نار القرى] بقلب الواو في "المؤقدان وموسى" همزة بضم ما قبلها، ولأم "حب" للتقسم، ولم يوت بـ"قد" مع أنه ماض لإجرائه مجرى فعل المدح نحو: والله نعم الرجل زيد، والبيت لجرير، وموسى و"جعدة" ابناه، مدحهما بالكرم وباشتغالهما به، وكني عن الأول بإيقادها نار القرى، وعن الثاني بإضاءة الوقود لهما، كذا قال فتح الخليل. الوقود: بالضم مصدر، وفتحها اسم لما يوقد به.

أُولَئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ الجملة في محل الرفع إن جعل أحد الموصولين مفصلاً

عن "المتقين" خبر له، وكأنه لما قيل: "هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ" قيل: ما بالهم خصوا بذلك؟

فأجيب بقوله: "الذين يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ" إلى آخر الآية، وإلا فاستثاف لا محل لها،

وكانه نتيجة الأحكام والصفات المتقدمة، أو جواب سائل قال: ما للموصوفين بهذه
فالفصل لكمال الاتصال

الصفات اختصوا بالهدى؟

الجملة إ.ج. يعنى "أولئك" مبتدأ، خبره "على هدى"، والجملة إما خبر عن "الذين" الأول أو الثاني، ويزاد في رسم أولئك الواو للفرق بينه وبين "إليك" الجار والمفعول. [خفاجي ملخصاً: ٣٧٣/١] **إن جعل أحد إ.ج.** على تقدير الثلاثة، الأول: في الموصول، الثاني: تعيين حواز للمفصلة عن المتقين في الموصول، وعلى التقدير الرابع: وهو أن يراد به طائفة منهم يجوز فصل الموصول الثاني مع كون الموصول الأول متصلاً بالمتقين، فإن ذكر الخاص بعد العام يجوز أن يكون بطريق التشريك بينهما في الحكم السابق أعني هدى للمتقين، فيكون من عطف المفرد على المفرد، ويجوز أن يكون بطريق إفراجه بالحكم عن العام، فيكون الجملة المركبة من الموصول الثاني، ومن الجملة التي هي في محل الرفع على الخبرية له أعني "أولئك على هدى من ربهم" معطوفة على جملة "هدى للمتقين" الموصوفين "والذين يؤمنون بالغيب". [عبد الحكيم: ١٣٩]

وكانه لما قيل إ.ج. [وفي نسخة: فكانه.] عبر بـ"كان" إشارة إلى أنه أمر فرضي غير محقق أي لما خصهم بالهدى كما تدل عليه اللام للحارة، بشأ منه سؤال هو: ما بالهم خصوا بذلك؟ فأجيب بقوله: "الذين إ.ج." أي جيء بما له استحقوا أن يُلطف بهم ويخصوا بالترحم العاجل والآجل؛ لأهم استحقوا ذلك بعبادتهم وأعمالهم فمسب التحصيل تلك الأوصاف. [خفاجي تغيير] **فأجيب إ.ج.** أورد عليه أنه إذا فصل الموصول الثاني تكون الجملة معطوفة على ما سبق لا جواباً لسؤال وإلا يجب الفصل، وأجيب بأن مراده بيان حاصل المعنى على تقدير مفصلة الموصول الأول بقرينة قوله: "الذين يؤمنون" بدون الواو. [خفاجي ملخصاً: ٣٧٦/١]

والا فاستثاف إ.ج. إن لم يجعل أحد الموصولين مفصلاً فوصلاً بما قبلهما، فالجملة حينئذ مستأنفة إما استئنافاً لا يقدر فيه السؤال، أو هو جواب سائل ولما كان ما قبله مستلزماً له فهو مستفاد منه حتى كأنه نتيجة له [فإن النتيجة بمنزلة بدل الاشتمال] كان بينهما كمال اتصال المتعدي لترك العطف، فلا يرد عليه أن كونه نتيجة لا يقتضي ترك العطف، بل هي مقتضية للربط بالفاء، وهذا عطف على قول المصنف **هـ** كأنه نتيجة، والمراد من الأحكام: ما وصف به الكتاب، وبالصفات: صفات المؤمنين الدال عليها بالموصولين. [خفاجي تغيير: ٣٧٧/١] **لها:** وفي نسخة: لها من الإعراب. أو جواب: فالفصل لكونه كالمتصلة بما قبلها.

ونظيره: "أحسننت إلى زيد صديقك القديم حقيق بالإحسان"، فإن اسم الإشارة ههنا كإعادة الموصوف بصفاته المذكورة، وهو أبلغ من أن يستأنف بإعادة الاسم وحده لما فيه من بيان المقتضى وتلخيصه، فإن ترتب الحكم على الوصف إيدان بأنه الموجب له. ومعنى الاستعلاء في "على هُدى" ^{أي احصاه} تمثيل تمكّنهم من الهدى واستقرارهم عليه بحال من اعتلى الشيء وركبه، وقد صرحوا به في قولهم: "امتطى الجهل والغوى واقتعد غارب الهوى"، وذلك إنما يحصل باستفراغ الفكر، وإدامة النظر فيما نصب

ونظيره إلخ: [نظير ما ذكر من كونه جواب المسائل] اعلم أن هذا النوع من الاستئناف يجيء تارة بإعادة اسم من استأنف عنه الكلام كقولك: "أحسننت إلى زيد، زيد حقيق بالإحسان"، وتارة بإعادة صفته كقولك: "أحسننت إلى زيد صديقك القديم أهل لذلك" فيكون الاستئناف بإعادة الصفة أحسن وأبلغ؛ لأنظوائها على بيان الموجب وتلخيصه، والإعادة باسم الإشارة ههنا من قبيل الإعادة بالصفة. [حفاحي بغير: ٣٧٨/١]

ومعنى الاستعلاء إلخ: الاستعارة في الحرف بتعبئة متعلقاتها، وهو المعنى الكلي الشامل له كما حققوه، فلذا قال: معنى الاستعلاء دون معنى "على"، والتمثيل: ضرب المثل والإتيان بمثال ومطلق التشبيه والمركب منه، وهذا ظاهر لا نزاع فيه، وإنما النزاع في الاستعارة التبعية هل تكون تمثيلية أم لا؟ وعمل تحقيقه علم للعاني. وقوله: تمثيل تمكّنهم أي تمثيل حالهم في تمكّنهم. (خ) **تمثيل تمكّنهم** المقصود أنه شبه تمسك المتقين بالهدى باستعلاء الراكب على مركبه في التمكن والاستقرار، فاستعير له الحرف الموضوع للاستعلاء. (ع)

وقد صرحوا: لما ذكر استعارة على التمسك بالهدى لزم منه تشبيه الهدى بالمركوب، وقد يتبادر على الوهم استبعاده أزال الاستبعاد بأن هذا التشبيه ضمني غير مقصود به من الكلام، وقد صرحوا بأمثاله، وجعلوه مقصودا منه، فالضمير في "يه" إلى مثل تشبيه الهدى بالمركوب. (ع) **امتطى الجهل إلخ:** إن جعل منزلة "ركب مطي الجهل" كان استعارة بالكناية، وإن جعل في قوة "اتخذ الجهل مطية" كان تشبيها، وأيا ما كان، فتشبيه الجهل بالمطية مقصود منه، وهو المراد بكونه مصرحا به. (ع)

واقعد: شبه الهوى فيه بالمطية على طريق الاستعارة بالكناية، وخيل بإثبات الغارب وشرح بذكر الاقتعاد، والغارب: ما بين السنام والعنق. (ع) **وذلك إلخ:** إشارة إلى التمكن والاستقرار على الهدى، أي لا يحصل إلا بتكميل القوتين: النظرية والعملية، "ف" استفراغ الفكر" إلخ إشارة إلى الأول، و"محاسبة النفس" إلخ إشارة إلى الثانية. [حفاحي

من الحجج والمواظبة على محاسبة النفس في العمل. وُكِّرَ "هدى" للتعظيم، فكانه أريد به ضرب لا يبالغ كنهه، ولا يقادر قدره، ونظيره قول الهذلي:

فلا وأبي الطير المرّة بالضّحي على خالده لقد وقّعت على لحم

الرفعة في وقت الصبح

وأكد تعظيمه بأن الله تعالى مَانِحُهُ والموفق له، وقد أدغمت النون في الراء بغنة وبغير غنة. وَأَوَّلَتْكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿٢٥﴾ كرر فيه اسم الإشارة تنبيهاً على أن اتصافهم بتلك الصفات يقتضي كل واحدة من الأثرتين، وأن كلا منهما كاف في تمييزهم بها عن غيرهم.

ولا يقادر: يقال: فلان يقادري أي يطلب مساوئ، فالعني: لا يطلب مساواة ملعه، وهو كناية عن عدم معرفة ملعه. (ع) **على لحم:** أي على لحم أي لحم، والاستشهاد في أن تكبر اللحم للتعظيم، ويدل عليه أن خالد بن زهير المذكور رجع الشأن وأنه أقسم به، و"أبو الطير" إما أن يريد به خالداً وهو الأظهر بوقوعها عليه، وإما أن يريد به أب ذلك النوع من الطير؛ لأنه لما استعظمها بوقوعها على الخالد استعظم آباءه؛ لأنه أصلها وأقسم به إلخ، أو الطير نفسها والأب مقحم، و"لا" زائدة في ابتداء القسم، و"لقد وقعت" جواب القسم، أو "لا" ردّ الكلام السابق أي ليس الأمر كما زعمت وأبي الطير فكان جواب القسم ما دلت عليه كلمة "لا"، وكان "لقد وقعت" فسمّا آخر أي والله لقد وقعت على لحم، والخطاب للطير على طريق الالتفات و"المرّة" الواقعة من "أررت بالمكان" إذا أقام به ولازمه. (خطيب)

وأكد إلخ: لما توهم أن الهدى لا يكون إلا من الله تعالى مما فائدة قوله: "من رهم" ٣ بين أنه تأكيد لتعظيمه باستناده إليه تعالى، والتوفيق: هو اللطف الداعي إلى أعمال الخير، كما أن العصمة: هي اللطف المانع عن أعمال الشر. [حفاحي بتغير: ٣٨٧/١] **على أن اتصافهم إلخ:** لأن ترتب الحكم على الوصف يدلان بأنه الموجب له، فعلة ثبوت الهدى لهم في الدنيا والفلاح في الآخرة، اتصافهم بهذه الصفات، والعلة لا تتحلف عن العلول، فيقتضي الاختصاص بها. [حفاحي بتغير: ٣٨٨/١]

اتصافهم: فالاختصاص العلة بهم لقاد اختصاصهم بكل واحد منهما على حدة، ويكون كل واحد منهما مميزاً لهم عن عداهم، ولولا له لربما فهم اختصاصهم بالجمع، ويكون هو المميز، لا كل واحد منهما، فيوهم تحقق كل واحد منهما بالانفراد فيس عداهم. (عب) **كل واحدة:** يقتضي كل واحد من الحكمين على حiale. **من الأثرتين:** الأثرة اسم من: استأثر بمعنى اختار واستبد به، أي الأثرة بالهدى والأثرة بالفلاح.

ووسط العاطف؛ لاختلاف مفهوم الجملتين ههنا، بخلاف قوله: ﴿أُولَئِكَ كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ أُولَئِكَ هُمُ الْغَافِلُونَ﴾؛ فإن التسجيل بالغفلة والتشبيه بالبهائم شيء واحد، فكانت الجملة الثانية مقررة للأولى فلا يناسب العطف، و"هم" فصل يفصل الخير عن الصفة ويؤكد النسبة، ويفيد اختصاص المسند بالمسند إليه، أو مبتدأ و"المفلحون" أي عاب، وخبره، والجملة خبر "أولئك". والمفلح بالخاء والجيم: الفائز بالمطلوب، كأنه الذي انفتحت له وجوه الظفر، وهذا التركيب وما يشاركه في "الفاء والعين" نحو: فلق، وفلذ، وفلي يدل على الشق والفتح. وتعريف المفلحين للدلالة على أن المتقين هم.....

فراق الشعر لطلب القمل
واللام للعهد الخارجي

ووسط: جواب لما يتوهم: أن المقام يقتضي عدم العطف كما في الآية الأخرى؟ فأجاب بأن "على هدى" و"المفلحون" مع تناسبهما معنى مختلفان معهما ووحداء؛ فإن الهدى في الدنيا، والفلاح في العقب، وإثبات كل منهما على حدة أمر مقصود في نفسه، فالجملتان المختلفتان عليهما المختلفتان في المحر عنه بين كمال الاتصال والانفصال، فلذا عطف إحداهما على الأخرى، وأما "كالأنعام" و"الغافلون" وإن اختلفا معهما فقد اتحدا مقصودا؛ إذ المراد بالتشبيه بالأنعام: المبالغة في الغفلة، فالجملة الثانية مع مشاركتها للأولى في الحكم عليه مؤكدة لها، فلا مجال للعطف. [خفاجي: ٣٨٨/١]

لاختلاف: في العقل والوجود، فالهدى في الدنيا والفلاح في الآخرة. **شيء واحد:** إذ لا معنى له إلا مبالغة في الغفلة. **أو مبتدأ إ:** جعله قسيما للفصل بناء على ما اشتهر: من أن ضمير الفصل لا عمل له من الإعراب، وذهب بعضهم إلى أنه رابطة وحرف، فلا يرد على المصنف رحمته أنه فيه جعل الشيء قسيما لنفسه؛ لأن من النحاة من ذهب إلى أن ضمير الفصل في محل رفع على الابتداء. [خفاجي: ٣٨٩/١] **كأنه إ:** بيان للمناسبة مما يقتضيه في أصل الوضع، وهو الشق والفتح. [الفلق: شق ومنه ممي الصبح فلقا].

للدلالة إ: قال الشيخ عبد القاهر رحمته في "دلائل الإعجاز": إنك في قولك: زيد منطلق وزيد المنطلق ثبت فعل الانطلاق لزيد، لكنك ثبت في الأول فعلا لم يسمع من أصله أنه كان، وفي الثاني فعلا قد علم السامع أنه كان، ولكن لم يعلم لزيد، فإذا بلغك أنه كان من إنسان انطلق غصوص، وجوزت أن يكون ذلك من زيد، ثم قيل لك: زيد المنطلق اتقلب ذلك الجواز وجوبا، وزال الشك، وحصل القطع بأنه كان من زيد، وإذا قيل: المنطلق زيد، فالعنى: على أنك رأيت إنسانا مطلقا بالبعد منك، فلم يثبت، ولم تعلم أ زيد هو أم عمرو؟ فقال لك صاحبك: "المنطلق زيد"، أي هذا الذي تراه من بعد هو زيد، والمراد: أنك شاهدت شخصا منطلقا ولم تعرفه بعينه، وقلت: من هذا المنطلق؟ تبين أن يقال لك: المنطلق زيد، وأنت إذا لم تشاهد، فأحورت بأن شخصا من قوم معينين لك بأعمالهم: انطلق، فقلت: من المنطلق؟ يقال: زيد المنطلق، فاللام للعهد الخارجي. [خفاجي بتعير: ٣٩٢/١]

الناس الذين بلغك أنهم المفلحون في الآخرة. أو الإشارة إلى ما يعرفه كل واحد من
الكلام للنفس حقيقة المفلحين وخصوصياتهم.

تنبيه: تأمل كيف نبه سبحانه وتعالى على اختصاص المتقين بنيل ما لا يناله أحد من
وجوه شتى، وبناء الكلام على اسم الإشارة للتعليل مع الإيجاز، وتكريره وتعريف
الخبر وتوسيط الفصل؛ لإظهار قدرهم والترغيب في اقتفاء أثرهم، وقد تشبث به
الوعيدية في خلود الفساق من أهل القبلة في العذاب، ورد بأن المراد بالمفلحين الكاملون
في الفلاح، ويلزمه عدم كمال الفلاح لمن ليس على صفتهم، لا عدم الفلاح له رأساً.

إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لما ذكر خاصة عبادته، وخالصة أوليائه بصفاتهم التي أهلتهم للهدى
والفلاح، عقبهم أضدادهم العتاة المردة الذين لا ينفع فيهم الهدى، ولا يغني عنهم الآيات
التي لا تبلغ

وخصوصياتهم وفي عطف الخصوصيات على الحقيقة إشارة إلى أن معرفة حقيقتهم إنما هي باعتبار
الخصوصيات والعوارض؛ إذ لا يمكن الاطلاع على حقيقة الفلاح الأخرى إلا في العقب. [عبد الحكيم: ١٤٣]
ما لا يناله من الرسوخ على الهدى وكمال الفلاح. من وجوه شتى: والوجوه أربعة، وإفادة اسم الإشارة للتعليل
بدخول الصفات فيه، فيكون بمنزلة المشتق، وينفذ العلية المفيدة للاختصاص. قوله: وتكريره إلخ، ولولاه لتوهم
اختصاص مجموع الهدى والفلاح بهم، مع حواز أن يكون الهدى والفلاح منفردا لغيرهم، وتعريف الخير دال على
الحصر، أو المبالغة بتعلمهم عين الحقيقة، وتوسيط الفصل دال على الحصر أو التأكيد. [حفاصي شعير: ٣٩٨/١]

وقد تشبث: بوجهين، الأول: أن قوله: "وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ" يقتضي الحصر، فوجب فيمن أحل بالصلاة
والزكاة أن لا يكون مفلحاً، وذلك بوجوب القطع على وعيد تارك الصلاة. الثاني: أن ترتيب الحكم على
الوصف مشعر بعليته، فيلزم أن تكون علة الفلاح هي فعل الإيمان والصلاة والزكاة، فمن أحل بهذه الأشياء
لم يحصل له علة الفلاح، فوجب أن لا يحصل الفلاح؟ والجواب: أن قوله: "وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ" يدل على أنهم
الكاملون في الفلاح، فيلزم أن يكون صاحب الكثرة غير كامل في الفلاح، ونحن نقول به، فإنه كيف يكون
كاملاً في الفلاح، وهو غير جازم بالخلاص؟ نعم، جاز كونه مفلحاً في قوله تعالى: ﴿وَلَمْ نُزَكِّهِمْ أَزَكِّهِمْ﴾
اضطعنا من عبادنا فيهم طائفة لنفسه. (فاطر: ٣٢). (التفسير الكبير) الوعيدية: المعتزلة والخوارج: لأهم مفرطون
في الوعيد. العتاة المردة: العتاة جمع العاتي من العتو: نافرمان كقولهم، والمردة: جمع المارد وهو الحيث.

والنذر، ولم يعطف قصتهم على قصة المؤمنين كما عطف في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ وَإِنَّ الْفَجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ﴾ لتباينهما في الغرض؛ فإن الأولى سبقت لذكر الكتاب وبيان شأنه، والأخرى مسوقة لشرح ثمردهم وانهماكهم في الضلال. و"إن" من الحروف التي شابهت الفعل في عدد الحروف، والبناء على الفتح، ولزوم الأسماء وإعطاء معانيه، والمتعدي خاصة في دخولها على اسمين، ولذلك.....

ولم يعطف إخ: في "الكشاف" ليس وزان ما هنا وزان نحو قوله: ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ وَإِنَّ الْفَجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ﴾ (الانفطار: ١٤، ١٣)؛ لأن الأولى فيما عن فيه مسوقة لذكر الكتاب وأنه هدى للمستقين، وسبقت الثانية؛ لأن الكفار من صفتهم كيت وكيت، وبين المخلصين تباين في الغرض والأسلوب وهما على حد لا مجال فيه للعاطف، وإنما جعل المبانية في أسلوب الأداء مقتضية لترك العطف؛ لأن قوله: "إن الذين كفروا" يتضمن عدم انتفاع هؤلاء الكفار بالآيات والنذر، وهو في قوة أن يقال: إنهم لم يهتدوا بهذا الكتاب، وهذه جهة حامية لو لوحظت جاز العطف، كما تقول: "إن المثقين اهتدوا بنور الكتاب، وإن الكافرين هاموا ووقعوا في مهامة العقاب" إلا أنه لم يلتفت لهذه الجهة، وإنما قصد أن ينعي حاتم ويشنع عليهم. وجعل مبانية الأسلوب كتابة عن عدم الالتفات لهذه الجهة الجامعة، فمبانية الأسلوب متممة لمبانية الغرض، ولذا أدرجها المصنف فيها ولو صرح بما كان أحسن. [حفاجي بتعير: ٤٠٠/١]

قصتهم: عطف القصة على القصة هو عطف حمل متعددة على حمل متعددة لتناسبهما في الغرض المسوق له الكلام. [عبد الحكيم: ١٤٤] **إن الأبرار:** اتحاد الأسلوب بهما ظاهر، وأما الجامع؛ فلأنها سبقت فيهما الجملة الأولى لبيان ثواب الأخيار، والثانية لذكر جزاء الأشرار مع ما فيهما من الترضيع والتقابل لتضاد كل من طرفي المخلصين، وقد جعل أهل المعاني التضاد، وشبه جامعا يقنضي العطف حتى قالوا: إن الضد أقرب خطورا بالبال مع الضد من الأمثال. [حفاجي بتعير: ٤٠١/١] **شابهت الفعل:** المناضي مطلقا لازما كان أو متعديا. **وإعطاء معانيه:** [إفادة معاني الفعل من التحقق، والتشبه، والاستدراك، والتمني والترجي. (عبد)] فلأنها تفيد حصول معنى في الاسم، وهو تأكيد موضوعيته بالخبر، كما أنك إذا قلت: قام زيد، فقولك: "قام زيد" أعاد حصول معنى الاسم. (التفسير الكبير)

ولذلك: زبكه الرضي: بأنه مشترك بين هذه الحروف، و"ما ولا" المشبهتين بـ"ليس"، وقال: الوجه أن أقوى عمل الفعل نصب للمعول المتقدم على الفاعل؛ لأنه عمل من غير ترتيب يقتضيه الفعل، والعمل في خلاف للمقتضى عاين في العمل، فأعطي هذا العمل هذه الحروف تنبها على كمال مشابقتها بالفعل، ويمكن دفع ما أورده من اشتراك الوجه المشهور بين هذه الحروف و"ما ولا" إنه لم يعمل في "ما ولا" بمقتضى هذا الوجه؛ لأنه عمل به في "لا" لتمي الجنس، لمزيد مشابقتها بهذه الحروف، فلو عمل به في "ما ولا" للمشبهتين بـ"ليس" لا تشبه بـ"لا" للمشبهة بـ"ليس"، لا التي لتمي الجنس. (عصام)

أعملت عمله الفرعي - وهو نصب الجزء الأول ورفع الثاني - إيداناً بأنه فرع في العمل دخیل فيه. وقال الكوفيون: الخبر قبل دخولها كان مرفوعاً بالخبرية، وهي بعد باقية مقتضية للرفع قضية للاستصحاب، فلا يرفعه الحرف. وأجيب: بأن اقتضاء الخبرية الرفع مشروط بالتجرد؛ لتخلفه عنها في خبر "كان" وقد زال بدخولها، فنعين إعمال الحروف. فائدتها تأكيد النسبة وتحقيقها، ولذلك يُتَلَقَّى بِهَا الْقَسَمُ، ويصدر بها الأجوبة، وتذكر في معرض الشك، مثل قوله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنْ ذِي الْقَرْنَيْنِ قُلْ سَأَتْلُو عَلَيْكُمْ مِنْهُ ذِكْرًا إِنَّا مَكَنَّا لَهُ فِي الْأَرْضِ﴾، ﴿وَقَالَ مُوسَى يَا فِرْعَوْنُ

مثال لتصدير الأجوبة بأن (الكهف: ٨٣) مثال لما في معرض الشك

عمله: فالعمل الأصلي للرفع: رفع الأول ونصب الثاني. [بعد الحكيم: ١٤٤] مرفوعاً فيه تسامح؛ لأن العامل عند الكوفيين في البتداء الابتداع، والياء للنسبة، فالتدفع ما قيل عليه: قال الإمام: وحجة الكوفيين من وجهين، الأول: أن معنى الخبرية باق في خبر المبتدأ، وهو أولى باقتضاء الرفع، وإذا كانت الخبرية رافعة، استحال ارتفاعه بهذه الحروف، فهذه مقدمات، الأول: قولنا: الخبرية ناقية وذلك ظاهرة؛ لأن المراد من الخبرية كون الخبر مسنداً إلى المبتدأ، وبعد دخول حرف "إن" عليه ذلك الإسناد ناق. والثاني: الخبرية مقتضية للرفع؛ لأن الخبرية كانت قبل دخول "إن" مقتضية للرفع والخبرية باقية، والمقتضي بتمامه لو حصل ولم يؤثر لكان خلاف الأصل. والثالث: الخبرية أولى بالاقتضاء؛ لأن كونه خبراً وصف حقيقي قائم بذاته، وذلك الحرف أحسن مبالغة عنه، وغير محاور له؛ لأن الاسم يتحللها. والرابع: لما كانت الخبرية أقوى في اقتضاء الرفع، فقد حصل الحكم بالخبرية قبل حصول هذا الحرف، فبعد وجود هذا الحرف لو أسند هذا الحكم إليه لكان ذلك تحصيلاً للحاصل وهو محال. والوجه الثاني: أن "سيويه" وافق على أن الحرف غير أصل في العمل فيقدر بقدر الضرورة، والضرورة تندفع بإعمالها في الاسم، فوجب أن لا يعملها في الخبر. (ملخص الكبير)

للاستصحاب وهو بقاء الشيء على ما كان عليه. يتلقى بها القسم. يورد في حواشه مع تمام الجواب بدونها فهو للتأكيد، بخلاف تلقية بحرف التثنية فإنه لإتمام الجواب؛ لكون القسم عليه مفياً. (عب) **الأجوبة:** لأن السائل لكونه متردداً يناسبه التأكيد. (عب) **وتذكر في معرض:** لأن السامع ظن الخلاف فيؤكد بـ"إن"، ولذلك تراها تزداد حسناً إذا كان الخبر بأمر بعيد مثله. وإنما حسن موقعها في "إن الذين كفروا"؛ لأن من علم بأن الكتاب لا رب فيه، وأنه هدى، وأن ملعه أصح العرب والعجم ﷺ يستبعد أن ينكر أحد، فصدرت الآية بـ"إن" لرفع الاستعداد. (ملخص)

إِنِّي رَسُولٌ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١٠٤﴾ قَالَ الْمُرْدُ: "قولك: عبد الله قائم، إخبار عن قيامه، وإن عبد الله قائم، جواب سائل عن قيامه، وإن عبد الله لقائم، جواب منكر لقيامه".

وتعريف الموصول: إما للعهد، والمراد به ناس بأعيانهم: كأبي لهب، وأبي جهل، والوليد ابن المغيرة، وأخبار اليهود. أو للجنس، متناولاً من صمم على الكفر وغيرهم، فخص عنهم غير المصرين بما أسند إليه. والكفر لغة: ستر النعمة وأصله: الكفر - بالفتح - وهو ^{أي مغلطاً} الستر، ومنه قيل للزراع والليل: كافر، ولكمام الثمرة كافور. وفي الشرع: إنكار ما ^{لأنه يستر الدر} علم بالضرورة بحجاء الرسول ﷺ به، وإنما عُدَّ منه لبس الغيار، وشد الزنار ونحوهما كفرة؛ لأنها تدل على التكذيب، فإن من صدق الرسول ﷺ لا يجترئ عليها ظاهراً، ...

إني رسول. فإن التأكيد لاعتناء مضمون الجملة؛ لكونه مما يشك فيه من غير نظر إلى حال المحاطب، وإلا ورد على وفق إنكاره. (عب) قال المرْد: أي في جواب أبي العباس الكندي حين قال: إني أحد في كلام العرب حشوا، أحد العرب يقول: عبد الله قائم، ثم يقول: إن عبد الله لقائم، فقال المرْد: بل المعاني المحتملة لاختلاف الأنفاظ. (ع) إما للعهد: قدمه؛ لأنه الأصل فيه؛ لأن الموصول كالمعرف باللام في استعمالاته الأربعة. واشتهارهم بالكفر وكماهم فيه أغنت عن تقدم الذكر؛ فإن المطلق يصرف إلى الكامل. [عبد الحكيم: ١٤٥]

أو للجنس: للجنس الموحود في ضمن الاستعراق بقرينة تناول كما لا يخفى. (عب) فخص: أخرج غير المصرين على الكفر عن "الذين كفروا" بدليل أن ما أسند إلى الموصول هو: "سواء عليهم" إلخ يخص بالمصرين. (عط) ليس الغيار: [بكسر الغين المعجمة] الغيار علامة أهل الذمة، وهو أن يحيطوا على نياهم الظاهرة بحال لونه لوفاً، وتكون الحيلة على حارج كصف دون الذيل، وقيل: يخص بالكتب. [حاشي ملحصا: ٤٠٩/١]

لأنها تدل: تكذيب الرسول ﷺ فيما جاء به، وهذا جواب سؤال تقديره: أن أهل الشرع حكموا على بعض الأفعال والأقوال بأنها كفر، وليست إنكاراً من فاعلها ظاهراً؟ فأجاب بأنها ليست بكفر، وإنما هي دالة عليه، فأقيم الدال مقام مدلوله، حماية لحرم الدين، حتى لا يحوم حوله أحد يجترئ عليه، وقال ابن الهمام: اعتروا في الإيمان لوازم يترتب على عدمها الكفر: كتعظيم الله تعالى وأتباعه عليهم السلام وكتبه؛ فلذلك كفروا بالافاظ وأفعال كثيرة، قال الإمام: هذه الأشياء في الحقيقة ليست بكفر، لكن التصديق وعدمه أمر باطن لا اطلاع للحلق عليه، ومن عادة الشرع أنه لا يثبت الحكم في أمثال هذه الأمور على نفس المعنى؛ لأنه لا سبيل إلى الاطلاع، بل يجعل لها معارفات وعلامات ظاهرة، ويجعل تلك اللطائف الظاهرة مداراً للأحكام الشرعية، وليس الغيار والزنا من هذا الباب. [حاشي ملحصا: ٤٠٩/١]

لا لأنها كفر في أنفسها. واحتجت المعتزلة بما جاء في القرآن بلفظ المضى على حدوثه؛ لاستدعائه سابقة مخبر عنه، وأجيب: بأنه مقتضى التعلق، وحدثه لا يستلزم حدوث الكلام كما في العلم. **سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ** خير "إن"، و"سواء" اسم بمعنى الاستواء، نعت به كما نعت بالمصادر، قال الله تعالى: ﴿تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ﴾ ^{السم معنى المصدر} رفع بأنه خير "إن" وما بعده مرتفع به على الفاعلية، كأنه قيل: إن الذين كفروا مستو عليهم إنذارك وعدمه، أو بأنه خير لما بعده، بمعنى: إنذارك وعدمه سيان عليهم، **والفعل** إنما يمتنع الإخبار عنه إذا أريد به تمام ما وضع له، أما لو أطلق وأريد به اللفظ،

لاستدعائه: ويمكن أن يجاب بأن المقتضى إنما هو الكلام اللفظي، ولا نزاع فيه، واقتضاء الكلام النفسي متنوع. **مخبر عنه:** القديم يستحيله أن يكون مسبقاً بالغير. (ف) **أجيب بأنه:** يعني أن كلامه في الأزل لا يتصف بالماضي، والحال، والاستقبال؛ لعدم الزمان فيه، وإنما يتصف بذلك فيما لا يزال بحسب التعلقات، وحدث الأرملة والأوقات عاتيه لزوم حدوث التعلق. **التعلق:** تعلق كلامه الأزلي بالمخبر عنه، (ع) فاللزم سبق المخبر عنه على التعلق. **وما بعده:** وهو ﴿أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾.

والفعل إلخ: شروع في دفع ما أورد على ما ذكر، وهو أمور، الأول: أن الفعل لا يكون مخبراً عنه. الثاني: أنه مبطل لصدارة الاستفهام. الثالث: أن "العمرة" و"لم" موضوعان لأحد الأمرين، و"سواء" لا يسد إلا إلى متعدده؛ فلذا يقال: استوى وجوده وعدمه، ولا يصح أن يقال: أو عدمه؛ ولذا احتار الرضي وحها غير هذا، وقال: الذي يظهر لي أن سواء في مثله خبر مبتدأ محذوف، تقديره: الأمران سواء، ثم يبين الأمرين بقوله: أقمت أم قدعت كما في قوله تعالى: ﴿أَصْلَوْهَا فَاصْبِرُوا أَوْ لَا تَصْبِرُوا سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ﴾ (الطور: ١٦) أي الأمران سواء، وسواء لا يثنى ولا يجمع. فقوله: **والفعل إلخ** جواب عن الأول، ولما ما وضع له: الحدث، والزمان، والنسبة إلى فاعل ما، أو المراد مطلق الحدث: الحدث انفراد عن الزمان، لا الحدث الغير المنسوب إلى فاعل، وكون الفعل في الإضافة بمعنى المصدر، صرح به الحاق، وهو مراد المصنف بقوله: كالاسم في الإضافة، والأولى ما في "الكشاف" لتصحیح الإسناد إلى الفعل بقوله: هو من جنس الكلام للمحور فيه حائث اللفظ إلى حائث المعنى، وقد وجدنا العرب يميلون في مواضع من كلامهم إلى المعاني ميلاً بيناً، ومن ذلك قولهم: "لا تأكل السمك وتشرب اللبن" معناه: لا يكن منك أكل السمك وشرب اللبن، وإن كان ظاهر اللفظ على ما لا يصح من عطف الاسم على الفعل. [أعجمي بتعريب: ٤١٣/١]

و مطلق الحدث المدلول عليه ضمناً على الاتساع، فهو كالاسم في الإضافة والإسناد إليه، كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمِنُوا﴾ وقوله: ﴿يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ (البقرة: ١٧٣) وقولهم:

تَسْمَعُ بِالْمَعِيدي خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ.

وإنما عدل ههنا عن المصدر إلى الفعل؛ لما فيه من إيهام التجدد وحسن دخول الحمزة، وأم عليه؛ لتقرير معنى الاستواء وتأكيده، فإجماعاً جردتاً عن معنى الاستفهام تجرد الاستواء، كما جردت.....

الاتساع: تجوز بذكر لفظ الكل وإرادة الجزء، متعلق بالأحر. **تسمع بالمعدي:** [تصغير معدي منسوب إلى معد، وإنما خففت الدال للجمع بين التشديد مع باء التصغير]. فـ"تسمع" فيه معنى السماع، وهو مبتدأ و"حمر" خبره، والمعدي: تصغير معدي منسوب إلى معد بالتشديد، فال سبويه: خفف لكثرة وروده، ولو صغر معدي في غير المثل شدد، والمثل يصرب لمن تراه حقيراً، وقدره خطيراً وغيره أحل من مرأه، وأول من قاله نعمان ابن المنذر. [خفاجي بتغيير: ٤١٦/١] **وإنما عدل:** جواب سؤال نشأ من بيان صحة الأخبار عنه وهو: أنه لما كان بمعنى المصدر فلم عدل عنه؟ (ع)

إيهام التجدد: التجدد له معنيان: مطلق الحدث، وهو الموجود في كل، ماضياً كان أو غيره؛ لأنّ للبعد له مقارنة الزمان، والحدث في المستقبل وهو الاستمرار التجدي ويختص بالمضارع، ومراد المصنف هنا مطلق الحدث، وإنما قال: إيهام التجدد؛ لأن الفعل إذا بدل عليه إذا بقي على أصل المعنى، أما إذا جرد عن الزمان للحدث كما هو ههنا، فلم يتحقق فيه ذلك، وإنما يترجم نظراً إلى ظاهر الصيغة، وقيل: لمراد الحدث في المستقبل؛ لأن الماضي معنى المضارع بقرينة قوله: "لا يؤمنون" فيأنظر إلى صيغة "يؤمنون" يكون موهماً، وليس ههنا حقيقة التجدد؛ فلذا ذكر الإيهام، والأول أوفق بالمقام وكلام المصنف؛ لأن القول بمعنى المضارع مع القول بتجرده للحدث، جمع بين النصب والنون. فإن قلت: ما وجه إيهام التجدد هنا؟ قلت: للدلالة على أن النبي ﷺ أحدث الإنذار، فأدى الأمانة وبلغ الرسالة، وإنما لم يؤمنوا لسبق الشقاء وحرك القضاء، لا لتقصير الله، فيه تسلية للنبي ﷺ. [خفاجي ملخصاً: ٤١٧/١]

لتقرير معنى الاستواء: [لتحقيقه وتثبيت وهو قريب من التوكيد. (ملخص)] مفهوم الاستواء، وهو المراد بقوله أولاً: سواء، اسم بمعنى الاستواء، فأعاد المعرفة برمتها؛ ليدل على أنها عيها. [خفاجي بتغيير: ٤١٨/١] **تجرد الاستواء:** فلما موضوعتان للاستفهام عن أحد المستويين في علم المستفهم.

حروف النداء عن الطلب؛ مجرد التخصيص في قولهم: اللهم اغفر لنا أيتها العصابة. والإنذار: التخويف، أريد به التخويف من عقاب الله، وإنما اقتصر عليه دون البشارة؛ لأنه أوقع في القلب وأشد تأثيراً في النفس، من حيث: إن دفع الضرر أهم من جلب النفع، فإذا لم ينفع فيهم كانت البشارة بعدم النفع أولى، وقرئ: "أَنْذَرْتَهُمْ" بتحقيق الهمزتين وتخفيف الثانية بين بين، وقلبها ألفاً وهو ^{عارج عن كلام العرب} **لحن**؛ لأن المتحركة لا تقلب؛ ولأنه يؤدي إلى جمع الساكنين على غير حده، ^{عارج من السبع} وبتوسيط ألف بينهما محققين، وبتوسيطها والثانية بين بين، وبحذف الاستفهامية، وبحذفها وإلقاء حركتها على الساكن قبلها.

حروف النداء. يعني بحرف النداء "أيتها" لأنها لا تستعمل إلا في النداء وليس هنا بنادي، ولا يجوز دخول حرف النداء عليه، ولكنه استعمل للتخصيص؛ لأنك تحس المنادي من بين من يحضرك بأمرك ونهيك وغير ذلك، فاستعمل لفظ أحدهما للآخر، حيث شاركه في الإحصاء، كما جعل حرف الاستفهام، لما ليس باستفهام لما اشتركا في التسوية. [خفاحي بتغير: ٤٢١/١] **أيتها العصابة** في المعنى اغفر لنا محصين بالغفران، والعصابة جماعة من الناس والخيل والعلير.

بتحقيق الهمزتين إلخ: في قوله: أنذرهم، ست قراءات: إما همزتين محققين بينهما ألف، أو لا ألف بينهما، أو بأن تكون الهمزة الأولى قوية والثانية بين بين بينهما ألف، أو لا ألف بينهما، وبحذف حرف الاستفهام، وبإلقاء حركته على الساكن قبله، وهو ميم "عليهم"، والسابع: قلب الثانية ألفاً وهو الذي قاله المصنف: إنه لحن، والتقاء الساكنين على حده: هو أن يكون الأول حرف لين، والثاني مدعماً نحو: الضالين وخويصة، ويجوز التقاء الساكنين في الوقف؛ لكونه عارضاً، قال أبو حيان **رحمه الله**: القراءة المتواترة لا تدفع ببعض المذهب، وكون حذف التقاء الساكنين ما مر مذهب البصريين ولا يجب اتباعه، مع أنه في المطرود المقص، وكلام الله مما يقاس عليه، لا مما يقاس على غيره، فإذا جاء من الله بطل من عقل، فتأمل. [خفاحي بتغير: ٤٢٢/١، ٤٢٣]

وهو لحن. إن قلت: القول بأنه لحن طعن في القراءات السبع للتواتر؟ قلت: [توضيح الجواب ما قاله السالكوني على البيضاوي في شرح "مختصر الأصول": القراءة السبع منها ما هو من قبيل أفيئة كالد واللين والإمالة وتخفيف الهمزة ونحوها، وذلك لا يجب تواتره، ومنها ما هو من جوهر اللفظ نحو: ملك ومالك، وهذا متواتر. (ع)] للتواتر من القراءات ما كان من غير فعل الأداء، بخلاف ما كان من قبيلة، كالد والإمالة وتخفيف الهمزة. (فتح)

لَا يُؤْمِنُونَ جملة مفسرة لإجمال ما قبلها فيما فيه الاستواء، فلا محل لها، أو حال مؤكدة، أو بدل عنه، أو خبر "إن" والجملة قبلها اعتراض بما هو علة الحكم. من الصور عليهم بدل الاشتغال
والآية مما احتج به من جواز تكليف ما لا يطاق، فإنه سبحانه أخير عنهم بأنهم لا يؤمنون، وأمرهم بالإيمان، فلو آمنوا انقلب خبره كذبا، وشمل إيمانهم الإيمان بأنهم لا يؤمنون، فيجتمع الضدان. هو محال وهو أيضا محال

جملة مفسرة: للمفسرة جملة مبنية بجملة سابقة، أو لبعض مفرداتها، ولا محل لها من الإعراب على القول المشهور، وكفرهم وعدم نفع الإنذار في الماضي بحسب الظاهر، مسكوت فيه عن الاستمرار والدوام، وقوله: "لا يؤمنون" دال عليه ومبين له. [حفاجي بتغير: ٤٢٤/١] أو **حال مؤكدة** [تضمنون الجملة الاسمية. (ع)] إجمال المؤكدة عندهم إذا أطلقت، فالمراد بها نحو: زيد أبوك عطوفاً، وقد اشترط النجاة فيها: الوقوع بعد جملة اسمية، طرفها معرفتان جامدتان، وعامليها محذوف أبداً، وقد يراد بها ما يؤكد شيئاً ما قبله وهو المراد، ونوهم من قال: إن المراد الأول. [حفاجي بتغير: ٤٢٤/١] **بدل عنه:** بدل الاشتغال؛ إذ ليس مضمون الثانية عين مضمون الأولى، ولا داخلاً فيه، مع كون الأول كغير الواقعة في بيان ما فيه الاستواء. (ع)

والجملة: فيه إشارة إلى أن كون "لا يؤمنون" خبر "إن" على تقدير كون السابق جملة، أما لو كان مفرداً فهو متعين؛ لكونه خيراً؛ إذ لا وجه لرفع "سواء" سوى ذلك. (ع) **علة الحكم:** [يعني أن سبب عدم إيمانهم إنما هو عدم تأثر الإنذار] أي ذهنا لا حارحاً، فهو "برهان لبي" على عدم إيمانهم، وما سيحيي من قوله: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ يَتْلُو آيَاتِ اللَّهِ لعلهم يهتدون﴾ (البقرة: ٧) "برهان لبي" يعيد علة الحكم ذهناً وحارحاً. [عبد الحكيم ملخصاً: ١٥٠]

والآية مما إلح: وحاصل الاستدلال: أنه سبحانه وتعالى أخير بأنهم لا يؤمنون، فأمرهم بالإيمان، وهو متمتع؛ إذ لو كان ممكناً لما لزم من فرض وقوعه محال، لكنه لازم؛ إذ لو آمنوا انقلب خبره تعالى كذبا، ولو آمنوا لآمنوا بأنهم لا يؤمنون؛ لكونه مما جاء به الرسول، فيلزم اتصافهم بالإيمان وعدم الإيمان، فيجتمع الضدان، وكلا الأمرين من انقلاب خبره تعالى كذبا، واجتماع الضدين محال، وما يستلزم المحال محال، فثبت التكليف بما لا يطاق؟ والمراد بالتكليف ههنا: طلب تحقيق الفعل والإتيان به، واستحقاق العقاب على تركه، لا مطلق الطلب، ولا الطلب قصداً؛ للتعجيز وإظهار عدم الاقتدار على الفعل، كما في طلب معارضة القرآن للنحدي، وفي تحرير محل النزاع خلاف، ليس هنا موضع تفصيلها. [حفاجي ملخصاً: ٤٢٦/١] من حوز: ذهب بعض الأشعرية إلى وقوع التكليف بالمتمتع لذاته.

والحق أن التكليف بالممتنع لذاته وإن جاز عقلاً من حيث إن الأحكام لا يستدعي غرضاً سيما الامتنال، لكنه غير واقع للاستقراء، والإخبار بوقوع الشيء أو عدمه لا ينفي القدرة عليه، كإخباره تعالى عما يفعله هو، أو العبد باختياره. وفائدة الإنذار بعد العلم بأنه لا ينجع إلزام الحجة، وحيازة رسول الله ﷺ فضل الإبلاغ؛ ولذلك قال:

والحق إلخ: حاصل هذه المحاكمة: أن المحال قسمان: الأول: لذاته، والآخر: لغیره، مثل وجود الشيء الذي أخبر الله بعدمه، وبالعكس، والتكليف على النوع الأول غير واقع شرعاً وإن جاز وقوعه عقلاً، بخلاف النوع الثاني؛ فإن التكليف به واقع إذ الإخبار بوقوع الشيء وعدمه لا ينفي القدرة عليه إعداماً وإيجاداً. (ملا محمود)

والإخبار إلخ: قيل: إنه جواب عن الأمرين، أما الأول: فظاهراً لأن الكذب إنما يلزم إذا وقع خلاف المحبر به، والتكليف بالشيء لا يقتضي إيقاعه بالفعل، بل القدرة والإخبار بطريق الشيء لا يلقبها، وأما الثاني: فبأن يقال: إهم لم يكلّفوا إلا بتصديقه وهو ممكن في نفسه، فلا يلزم من فرض وقوعه بالنظر إلى ذاته محال، فلا يكون التكليف به تكليفاً بالمحال، وتعلق العلم أو الإخبار بعدم صدوره منهم لا يخرجهم عن الإمكان؛ لأنهما تابعان للوقوع، على أن لا نسلم أنهم أمروا به بعد ما أنزل: إهم لا يؤمنون، ولا يلزم منه عدم استحقاقهم للعقاب بنزكه؛ لأن سقوط الخطاب عنهم لتام الحجة عليهم لا لعذرهم، وهذا يوافق قوله تعالى: ﴿فَأَعْرِضْ عَنْ مَنْ تَوَلَّى﴾ (النجم: ٢٩). [خفاجي ملخصاً: ٤٢٩/١]

باختياره: فإنه تعالى مع إخباره بأنه يفعل قادر عليه؛ فإن الإخبار مطابق لعلمه، والعلم بوجود الشيء لو اقتضى وجوبه لأعنى العلم عن القدرة والإرادة، فوجب أن لا يكون الله تعالى قادراً مريداً مختاراً، وهو محال، وكذا العبد قادر على فعله مع إخبار الله عن فعله ذلك، وهذا! والقرآن مملوء من الآيات الدالة على أنه لا مانع لأحد من الإيمان، قال الله تعالى: ﴿وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَى﴾ (الأنعام: ٩٤). وقد أنكر بلفظ الاستطعام كما قال موسى عليه السلام: ﴿وَمَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوا﴾ (طه: ٩٢)، وقوله تعالى: ﴿وَمَا لَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ (الأنعام: ٢٠). فلو كان العلم والخبر ماتبين لما كان لذكر هذه الآيات وجهها، وقال تعالى: ﴿رُسُلًا مُّشْبِهِينَ وَمُتَّبِعِينَ إِنَّهُ لَنُكَونُ لِنَاسٍ عَلَى اللَّهِ حُجَّةً بَعْدَ الرُّسُلِ﴾ (النساء: ١٦٥). فلو كان علمه بكفرهم وحيره عن كفرهم مانعاً لهم عن الإيمان، لكان ذلك من أعظم الأعداء، فلما بين أنه ما أبقى هم عذر بعد الرسل، علم أن الخير والعلم ليسا مانعين، وبهذا يعلم أن التقدير لا يعارض اختيار العبد؛ لأن مرجع التقدير إلى علم الله بما يفعله العبد باختياره، وقد علمت أن العلم ليس مانعاً، فالعبد مع اعتقاد التقدير مختار، لا كما يظه من لا حجة له ولا اعتبار. (ملخص)

ولذلك قال: لأجل أن قاعدة الإنذار يتحقق بالنظر إلى الرسول قيد سواء بسواء "عليهم" دون عليك؛ ليكون فريضة على أن المراد استوائهما فيما يرجع إليهم، وبغض عدم استوائهما بالنسبة إلى الرسول.

"سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ" ولم يقل: سواء عليك، كما قال لعبدة الأصنام: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْهُمْ بِأَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ﴾. وفي الآية إخبار بالغيب على ما هو به، إن أريد بالموصول أشخاص بأعيانهم فهي من المعجزات.

حَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشْوَةً تَعْلِيلٌ لِلْحُكْمِ السَّابِقِ
وبيان ما يقتضيه. والختم: الكتم، سمي به الاستيثاق من الشيء بضرب الخاتم عليه؛
لأنه كتم له، والبلوغ آخره نظراً إلى أنه آخر فعل يفعل في إحرازه. والغشاة: فعالة
من غشاه إذا غطاه، بنيت لما يشتمل على الشيء ^{مفعول النوع} كالغشاة والعمامة، ولا ختم....

تعليل للحكم: إشارة إلى أنه ترك عطفه؛ لأنه مستأنف في جواب سؤال عن سبب الاستواء وإصرارهم على كفرهم، كأنه قيل: ما بالهم استوى لديهم الإنثار وعدمه؟ فأجيب بأنهم ﴿حَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾ (البقرة: ٧). قوله: وبيان إخم عطف تعسري، وكون هذا البيان أن الآية نتيجة لما قلها كما زعم خلاف الظاهر، مع أن النتيجة تستعمل بالفاء. [حفاحي بتغير: ٤٣١/١] **والختم الكتم:** اعلم أن حقيقة الختم الوسم بطابع ونحوه، والأثر الحاصل من ذلك، وحقيقة الكتم السر والإخفاء، وهما متعايران، فلا وجه لنفسوه به، لكنه لما كان الغرض من الختم: السر والإخفاء، جعل الكتم عليه مبالغة. [حفاحي بتغير: ٤٣١/١]

لأنه كتم له: لأن طلب الوثوق من الشيء بضرب الخاتم عليه يؤدي إلى الإخفاء والسر؛ لئلا يتوصل إليه ويطلع عليه، وهو الغرض من الختم، فجعل الختم عين هذا الاستيثاق مبالغة، وهذا بيان للمناسبة بينهما. **والبلوغ:** عطف على الاستيثاق، يعني يطلق الختم على بلوغ الآخر، فيقال: ختمت القرآن أي بلغت آخره؛ لأن ضرب الخاتم على الشيء آخر فعل يفعل في إحرازه، فإطلاق الختم على الاستيثاق والبلوغ معنى مجازي. (ملخص)
فعالة إخم: اعلم أن بعض علماء اللغة ذهبوا إلى أن هيأت الكلم قد تدل على معان مخصوصة وإن لم تكن مشتقة، ومنه ما ههنا؛ فإن فعال - بكسر الفاء - إن لم تلحقه هاء التأنيث فهو اسم لما يفعل به الشيء، كالألة نحو: إمام؛ لمن يؤتم به، وركاب؛ لما يركب به، وحزام؛ لما يحزم به، فإن لحقته الهاء، فهو اسم لما يشتمل على الشيء ويحيط به؛ كالفائدة والقلادة. [حفاحي بتغير: ٤٣٢/١]

ولا ختم إخم: إشارة إلى أن قرينة المجاز هنا عقلية، ولما لم تصح الحقيقة علم أنه مجاز، ولابد للمجاز من علاقة مانعة عن إرادة الموضوع له، فإن كانت العلاقة عبر المشابهة، فمجاز مرسل وإلا فاستعارة أصلية، إن كان لفظ الاستعارة اسم جنس فيه كالأسد، وإلا فتعبية كالفعل وما يشتق منه. هذا؛ والتحقيق في علم البيان، والأسلم حمل الختم والتعشية على الحقيقة وتفويض كيفيته إلى الله تعالى. [حفاحي ملخصاً: ٤٣٣/١]

ولا تغشية على الحقيقة، وإنما المراد بها: أن يحدث في نفوسهم هيئة تفرغهم على استجاب الكفر والمعاصي، واستقباح الإيمان والطاعات بسبب غيهم والهمالكهم في التقليد، وإعراضهم عن النظر الصحيح، فتجعل قلوبهم بحيث لا ينفذ فيها الحق، وأسماعهم تعاف استماعه، فتصير كأنها مستوثق منها بالختم، وأبصارهم لا تجتلي الآيات المنصوبة لهم في الأنفس والآفاق، كما تجتليها أعين المستبصرين، فنصير كأنها غُطي عليها. وحيل بينها وبين الأبصار، وسماء على الاستعارة: ختماً وتغشية، أو مثل

ولا تغشية: رد لما ذهب إليه الظاهريون من حملها على الحقيقة وتوقيض كيهنهما إلى الله تعالى. (ع)
وإنما المراد إلح: حاصله: أن لفظ الختم استعير من صرب الخاتم على الأواني؛ لإحداث هيئة في القلب، والسمع مانعة من نفوذ الحق إليها، كما يجمع نقش الخاتم تلك الظروف من نفوذ شيء إليها، فهو استعارة محسوس لمعقول بجامع عقلي، وهو الاشتغال على مع القابل عما من شأنه أن يقبله، ثم اشتق من الختم المستعار صيغة الماضي، فهي "ختم" استعارة تبعية تصريحية. [أخفاجي ملخصاً: ٤٣٤/١] **فرغهم** تعودهم، يقال: غمرن على الشيء أي تعود واستمر عليه. **فتجعل:** بيان لوجه الشبه أي تلك الهيئة **فتصير:** الضمير فيها راجع إلى القلوب والأسماع. **لا تجتلي:** بمعنى لا تجتلي الآيات: لا تنظر أعينهم إلى البراهين العروسة عليها. (ع) **وسمائه:** عطف على "إنما المراد"، والضمير للإحداث. (ع) **وتغشيتها:** ليس التغشية للدعوة في القرآن وذكرها استطراداً كذكر الطبع والإعمال والإقضاء، أو ذكرها على قراءة من نصب "عشاوة" ولها معنى، "وجعلنا على أبصارهم غشاوة"، وهو معنى التغشية، فهي "ختم" استعارة تبعية، وفي "العشاوة" استعارة أصلية، استعير من معناه الأصلي لحالة في أبصارهم، مقتضية لعدم احتلالها الآيات، والجامع امتناع الانتفاع بما أعد له بسبب مانع. (ملخص)
أو مثل: عطف على قوله: "سمائه" أي مثل حال قلوبهم محال أشياء، فعلى هذا يكون استعارة تمثيلية، وعصولة: أن قلوبهم وأسماعهم وأبصارهم مع تلك الهيئة المانعة عن وصول الحق بجموعة، شهت بأشياء عليها حجاب بواسطة الختم والتغشية، فهو تشبيه مركب بمركب، ثم استعير للمتشبه: اللفظ المركب الدال على المشبه به؛ لأن بعضه ملفوظ، وهو الختم والعشاوة، اللذين هما أصلان في تلك الحالة المركبة، وبعضه منوي في الإرادة؛ فإنه قد يذكر في الاستعارة التمثيلية جميع الألفاظ المشبهة بها، كما في: "أراك تقدم وحلاً وتؤخر أخرى" وقد يكفى فيها على ما هو العادة فيها، ومن فوائدها: حوار الحمل على كل واحدة من الاستعارة والتمثيل. [عبد الحكيم: ١٥٣]

قلوبهم ومشاعرهم المؤوفة بأشياء ضرب حجاب بينها وبين الاستفاعة بها ختماً وتغطية، وقد عبر عن إحداث هذه الهيئة بالطبع في قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ طَبَعَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَسَمِعَتْهُمْ وَأَبْصَارُهُمْ﴾ وبالإغفال في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُطِيعُ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَنْ ذِكْرِنَا﴾، وبالإقصاء في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَاسِيَةً﴾ ^(النحل: ١٠٨) وهي من حيث إن الممكنات بأسرها مستندة إلى الله تعالى، واقعة بقدرته، أسندت إليه، ومن حيث إنها مسببة مما افتروا، بدليل قوله تعالى: ﴿بَلْ طَبَعَ اللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ﴾، وقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا فَطُبِعَ عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾ ^(النساء: ١٥٥) وردت الآية ناعية عليهم شناعة صفتهم ووخامة عاقبتهم. واضطرب المعتزلة فيه فذكروا وجوهاً من التأويل: الأول: أن القوم لما أعرضوا عن الحق وتمكن ذلك.... ^(أي الإعراض)

المؤوفة: في "الصحيح" من إيف الزرع على ما لم يسم قاعله، أي أصابته آفة فهو مؤوف على مثال معروف، وفي بعض النسخ المؤوفة بها، فالأفة للنسبية والصمم للهيئة، أي التي أصابها الأفة بسبب تلك الهيئة، كذا في "السيالكوتي". [عبد الحكيم: ١٥٣] (ع) **وهي من حيث:** بيان الكيفية إسناد الختم إلى الله تعالى على طريق أهل الحق، ودفع شبهة جعلها صاحب "الكشاف" دليلاً على صرف الإسناد عن الظاهر، وهي: أن الآية وردت ناعية شناعة حال الكفار، فلو كان الإسناد على ظاهره لم يصح ذلك؛ إذ لا تشيع ولا تدامة على ما ليس فعلهم؟ وحاصله: أن الإسناد إليه تعالى باعتبار الخلق، ودمهم باعتبار كونها مسببة عما كسبوا من المعاصي، كما يدل عليه الآيات. [عبد الحكيم: ١٥٣]

ناعية عليهم: مظهرة من قلوبهم: "نعي فلان فلاناً ذنوبه" أي أظهرها واشتهرها. (فتح) **شناعة:** وشناعة صنعيتهم مستفادة من قوله: ﴿حُتِّمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾، ووخامة عاقبتهم من قوله تعالى: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾. (عص)

واضطرب المعتزلة: إ: في "التاج": والاضطراب: تحت جناب شدة، وضمير "فيه" للإسناد؛ أو لقوله تعالى: ﴿حُتِّمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾. وذلك؛ لأنه يلزم منه أن يكون سبحانه وتعالى مانعاً عن قول الحق بجنم القلوب، ومن التوصل إليه بجنم الأسماح، وكلاهما قبيح، بمنع صدوره عنه تعالى على قاعدة الاعتزال. (ع)

الأول: إ: قال التفطازني: إن هذا الوجه محموله: أن إسناد الفعل إليه تعالى مجاز متفرع عن الكتابة؛ فإن إسناد الفعل إليه تعالى يلزمه كونه راسخاً علقياً، فأسند إليه؛ لينقل إلى الرسوخ، لكن لما استحال الختم في حقه تعالى صار مجازاً؛ لأن من شرائط الكتابة أن يصح إرادة المعنى الحقيقي، والاستحالة مانعة عن الصحة، ومثل هذا تسمى "مجاز الكتابة"؛ لتمرغه عن الكتابة. (عص)

في قلوبهم حتى صار كالطبيعة لهم، شبه بالوصف الخلقى المحبوس عليه. **الثاني:** أن المراد به تمثيل حال قلوبهم بقلوب البهائم التي خلقها الله تعالى خالية عن الفطن، أو قلوب مقدر ختم الله عليها، ونظيره: "سال به الوادي" إذا هلك، و"طارت به العنقاء" إذا طالت غيبته. **الثالث:** أن ذلك في الحقيقة فعل الشيطان أو الكافر، لا وجود لها في الخارج ^{والختم على معناه} لكن لما كان صدوره عنه بإقداره تعالى إياه، أسند إليه إسناد الفعل إلى المسبب. **الرابع:** أن أعراقهم لما رسخت في الكفر واستحكمت، بحيث لم يبق طريق إلى تحصيل ^{كما في بي الأمر المدنية} أصرفهم

الثاني أن المراد إلخ: يعني أن الجملة بتسامها على حاشا استعارة تمثيلية، شبهت حالهم بحال قلوب محققة، أو مقدرة ختم الله عليها، أي خلقها عديمة الانتعاض بالآيات، ثم ذكر الجملة الدالة على المشبه به من غير أن يكون من الله تعالى منع عن قبول الحق.

أن المراد: والمشبه به في هذا التمثيل إما محقق كما في: "سال به الوادي"، أو محتمل كما في: "طارت به العنقاء" لو لم يكن العنقاء موجوداً، ولم يكن معه طيران بأحد، وقد روي وجوده وطيرانه بأحد في شروح "الكشاف". (عص) وقال الفاضل السياكوتي: حاصله: أن الآية تمثيل بأن شبه حال قلوبهم فيما كانت عليه من الإعراض عن الحق، بحال محققة خلقها خالية عن الإدراك، أو بحال قلوب مفروضة ختمت عليها، ثم استعيرت الجملة أعني: ختم الله على القلوب بتسامها المشتمل على إيسادها إلى الله من المشبه به إلى المشبه، إما على سبيل التمثيل الحقيقي أو التحليلي. [عبد الحكيم: ١٥٥]

قلوب البهائم: وحيداً يكون الختم على سبيل الاستعارة. **أو قلوب:** [وحيث أن يكون الختم على سبيل الحقيقة. (سيد)] قلوب قدر ختم الله عليها، ونظيره في كون الجملة بتسامها مثلاً: حيث مثل حاله في هلاكه بحال من "سال به الوادي"، أو في طول غيبه بحال من "طارت به العنقاء" من غير أن يكون للوادي والعنقاء مدخل في إهلاك ذلك الشخص أو في طول غيبته، والأول تمثيلي تحقيقي، والثاني تمثيلي حقيقي إن لم يكن العنقاء موجوداً وإلا تحقيقي، كذا في "السياكوتي". [عبد الحكيم: ١٥٥]

الثالث: حاصله: أن الختم محمول على إحداث الهيئة المذكورة، وإيساده إليه تعالى بحازم من إسناد الفعل إلى السبب كـ "بي الأمر المدنية" - وفاعله حقيقة "الشيطان". (خطا في تغيير) **الرابع:** يعني أن الختم عبارة عن ترك التسر والإحياء إلى الإيمان، فيحوز إيساده إلى الله تعالى، فمعناه: لم يقسره على الإيمان. (ع)

إيمانهم سوى الإلجاء والفسر، ثم لم يقصرهم إبقاء على غرض التكليف، غير عن تركه بالختم؛ فإنه سد لإيمانهم، وفيه إشعار على ثمادي أمرهم في الغي، وتناهي انهماكهم في الضلال والبغي. الخامس: أن يكون حكاية لما كان الكفرة يقولون مثل: ﴿قُلُوبُنَا فِي أَكْتَةٍ مِمَّا تَدْعُونَا إِلَيْهِ وَفِي آذَانِنَا وَقْرٌ وَمِنْ بَيْنِكُمْ حِجَابٌ﴾ هكماً واستهزاء بهم، كقوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾. السادس: أن ذلك في الآخرة، وإنما أخبر عنه بالماضي لتحققه وتيقن وقوعه، ويشهد له قوله تعالى: ﴿وَنَحْشُرُهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ عُمِيَائًا وَبُكْمًا وَصُمًّا﴾. السابع: أن المراد بالختم وسمٌ....

غرض التكليف إلخ: [لأن التكليف للمختار؛ فإن فسرهم لم يكونوا مختارين] لأن الإلجاء والإكراه الملحق بمع صحة التكليف بالمكره عليه؛ لأنه لا يبقى للشخص معه قدرة واختيار، والتكليف مبني على ذلك؛ فإن القادر هو الذي إن شاء فعل وإن شاء ترك. [حفاصي بتغير: ٤٤٨/١] فإنه سد: أي ترك الفسر سد لإيمانهم؛ إذ لا طريق لهم سواء، فإذا ترك كان سد لإيمانهم، كما أن الختم سد ومنع لتصرف الغير، فاستعير الختم لترك الفسر، فيكون "ختم" استعارة تيمية. [عبد الحكيم: ١٥٦]

أن يكون حكاية إلخ: يحتمل أنه حكاية بلفظه؛ إذ لا مانع من أن يقولوه بعينه، لكنهم أطبقوا هنا أنه حكاية بالمعنى؛ فإن كون القلوب في أكته هو معنى الختم عليها، كما أن وقْر الأذان حتم عليها، وثبوت الحجاب تعشية الأبصار، فتكون عبارة الحكيم ما في الآية الأخرى، والتهمك والاستهزاء معني، ووجهه: أنه إذا نقل كلام أحد مع ظهور بطلانه يفهم منه الاستهزاء، والإسناد إلى الله حيث حقيقة؛ لأنهم يجوزون إسناد الفصح إلى تعالى، فإن جعل الختم حقيقة كان هذا وجهها مستقلاً، وإن جعل مجازاً كان راجعاً إلى ما تقدم. (ملخص)

كفره تعالى: إذ حكى الله تعالى فيه على سبيل التهكم معنى ما كانوا قبل البعثة بعبارة أخرى؛ إذ كانوا يقولون: لا نملك مما نحن فيه من ديننا ولا نتركه حتى يعث النبي للوعود؛ إذ لو لم يكن هكماً، بل كان إخباراً من الله تعالى، لكان الانتفاك متحققاً عند مجيء الرسول. (ح) [حفاصي ملخصاً: ٤٤٨/١]

أن ذلك إلخ: [يقبح سد باب المعرفة عليهم مع التكليف. (عصام)] وهذا ليس بيقبح؛ لأن الآخرة ليست بدار تكليف، ولأنه حينئذ وقع حزاء لأعمالهم في الدنيا، فليس يظلم بل عدل. [حفاصي: ٤٤٩/١] عمياً إلخ: فهو لا يفتح فيجوز إسناده إلى الله تعالى. **أن المراد:** يعني ليس المراد به ما مر حتى يتجس إسناده إلى الله تعالى، بل هو سمة وعلامة في قلوبهم لتعرفهم الملائكة، فلا يدعون لهم. [حفاصي: ٤٥٠/١]

قلوبهم بسمه تعرفها الملائكة، فيبغضونهم وينفرون عنهم، وعلى هذا المنهاج ^{الطريق} كلامنا وكلامهم فيما يضاف إلى الله تعالى من طبع وإضلال ونحوهما. وعلى سمعهم معطوف على "قلوبهم"؛ لقوله تعالى: ﴿وَحَتَمَ عَلَى سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ﴾ ^(الحاشية: ٢٢٣) وللوفاق على الوقف عليه، ^{أي لوفاق القراء} ولأنهما لما اشتركا في الإدراك من جميع الجهات، وإدراك جعل ما يمنعهما من خاص فعلهما الحتم الذي يمنع من جميع الجهات، وإدراك الأبصار لما احتض بجهة المقابلة جعل المانع لها عن فعلها العشاوة المختصة بتلك الجهة، وكرر الجار؛ ليكون أدل

كلاما وكلامهم: أي جرى الاختلاف بيننا وبين المعتزلة في كل ما ينسب إليه تعالى من هذا القبيل، ونحن نقول: هو مستند إليه حقيقة ولا قبح؛ فإن الممكنات بأسرها واقعة بإيجادته وقدرته، وإن كانت المعاصي فيجبة ولكن لا قبح في إيجادها بل في كسبها، والاتصاف بها كالمصور بصورة فيجبة إذا تم محاكاتها؛ فإنه يدل على جودة تصويره وتصويره، والقبح إنما هو في ذي الصورة لا في المصور، وكذا الكاتب الجيد إذا كتب حرفا معوجا، فالاعوجاج إنما هو في الحرف المكتوب، ولا يتعدى إلى الكاتب، فلا يتصف الكاتب به، كذا حال الفصح؛ فإنه يتصف به الممكنات ولا يتصف به حالي الكائنات، ولتفصيلها موضع آخر. [حفاحي ملخصا: ٤٥٠/١]

وعلى سمعهم: لما احتمل أن "على سمعهم" غير مقدم لـ "عشاوة"، والجملة معطوف على الجملة، بين ما هو الأول، وهو عطفه على "قلوبهم"؛ لتعني في قوله تعالى: ﴿وَحَتَمَ عَلَى سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ﴾ ^(الحاشية: ٢٢٣)؛ فإن القرآن يفسر بعضه بعضا، وأما تقدم القلب ههنا وتأخيرها ههنا؛ لأن المراد ههنا: بيان إصرارهم على الكفر وعدم قول الإيمان، وهو متعلق بالقلب، فمقتضى هذا اللقاع تقديمه، والمقصود ههنا: بيان عدم قبول النصح والعظة، وهي مما يتعلق بالسمع، فالتناسب له تقديمه، وفي قول للصف: "معطوف على قلوبهم" إيهام؛ لاحتمال عطف الجار والظهور على مثله، كما هو الظاهر المشاهد، وعطف الظهور فقط؛ لأن الجار لتكرره في حكم الساقط. [حفاحي تعبير: ٤٥٠/١]

عليه: أي سمعهم، وهو يقتضي دحوه تحت الحتم. **ولأنهما:** هذا وجه آخر لاتصاله بما قبله متضمنا لنسبه، والمراد: أن فعل القلب - وهو الإدراك - لا يختص بجهة، فمناعه يمنعه من جميع الجهات، وكذا السمع؛ فإنه يدرك الأصوات من جميع الجهات، فالحتم مناسب لهما؛ لأنه يمنع من جميع الجهات، وأما إدراك البصر فلا يكون إلا بالحدادة، فحفل المانع له ما يمنع من المقابلة بين الراي والمرئي وهو العشاوة. [حفاحي ملخصا: ٤٥١/١]

المختصة إلخ: بناء على أن العشاوة ما يتوسط بين الراي والمرئي ويكون مانعا عن رؤيته. (عبد)

على شدة الختم في الموضوعين، واستقلال كل منهما بالحكم. ووحده السمع؛ للأمن عن اللبس واعتبار الأصل؛ فإنه مصدر في أصله، والمصادر لا تجمع، أو على تقدير مضاف مثل: وعلى حواس سمعهم. والأبصار: جمع بصر، وهو إدراك العين، وقد يطلق مجازاً على القوة الباصرة، وعلى العضو، وكذا السمع، ولعل المراد بهما في ...
والسمع والبصر

على شدة الخ: لأن الختم على الشيء وعلى ما يوصل إليه أشد من الختم عليه وحده أو عليها معاً؛ فإن ما يوصع في خزانة إذا ختمت حراته وحمت داره كان أقوى في الملع منه، وأما الاستقلال؛ فلأن إعادته تقتضي ملاحظة معنى الفعل حتى كأنه ذكر مرتين؛ ولذا فرق النحاة بين "مررت بزيد وعمرو" و "مررت بزيد وعمرو" بأن في الأول مروراً واحداً وفي الثاني مرورين، والعطف وإن كان في قوة إعادة العامل، لكن ليس ظاهراً في إعادته كإعادته؛ لما فيه من احتمال أن يكون الختم الواحد عليهما. [خفاجي تنوير: ٤٥١/١]

ووحده السمع الخ: [مع أنه مضاف إلى الجمع]. والاعتذار عن توحيد السمع، وجمع الأنصار والقلوب، بالألمس عن الالتباس بإرادة المفرد ضمير الجمع، وأنه مصدر ليس بقوي [قال "مولانا العبد الحكيم" في جوابه: وأما المرجح فالاختصار والتفنن بتوحيد السمع، وجمع أخويه مع إشارة لطيفة إلى أن مدركاته نوع واحد، أعني الأصوات إلى آخره. (عبد الحكيم: ١٥٧)]؛ لأن ذلك لا يجوز التوحيد، والكلام في أن العدول عن الجمع مع ما فيه من المطابقة لا بد له من مرجح، بل الأولى في الجواب: أنه لما كان مدرك السمع أمراً واحداً، وهو الصوت، ومدرك القلوب والبصر أمور متعددة من الجواهر والأعراض، كان في توحيدهم وجمعها مناسبة بينهما وبين مدركاتهما. (تحقيق)

لألمن: فإنه لا يتوهم أن السمع الواحد يكون للجمع. **الليس:** إفراد اللفظ في مقام إرادة الجمع جائز مطرداً إذا أُمس منه الليس نحو كفو في بعض بطنكم؛ إذ معلوم أن لكل واحد ممعاً وكذا في المصادر. **واعتبار:** الواو في قوله: واعتبار الأصل، معنى "مع"، فالتعليل وقع باعتبار مجموع الأمرين؛ لئلا يعترض بجمع القلوب على التعليل بألمن اللبس وحده. (فتح) **مثل:** فيكون السمع بمعنى المصدر، وعلى الوجهين الأولين كان بمعنى القوة أو العضو.

ولعل الخ: أتى بـ "لعل" لعدم حزمه به، والظاهر: أنه تأدب منه في التعبير بغير المأثور، وهذا دأبه ودأب السلف - يعني الله بهر كاتم - قال الشيخ عبد العزيز قندس سره: إن القلب في اصطلاح أهل الشرع ما به صار الإنسان إنساناً، وبسببه كلف الإنسان بأحكام الشرع، وبه عمل الاستدلال، وهو المذكور في قوله تعالى: ﴿وَبِأَنِّ ذَلِكَ لَا يُبْكَرَىٰ لِمَن كَانَ لَهُ قُلُوبٌ﴾ (ق: ٣٧)، وهو المراد بالفس في قوله تعالى: ﴿وَبِشْيَ وَمَا سَوَّاهَا﴾ (الشمس: ٧): ﴿فَاللَّهُمَّ فَخُورْهَا وَتَفَوَّضْهَا﴾ (الشمس: ٨)، وهو المعنى بالروح في قوله تعالى: ﴿فَبِالزُّوْجِ مِنْ أَمْرِ رَبِّي﴾ (الإسراء: ٨٥)، وهو المراد في هذه الآية الكريمة، فالمعنى: حتم الله على قلوبهم، فسد طريق استدلالهم، فلا يستدلون ولا يؤمنون، "وعلى سمعهم" أي وختم الله على سمعهم، فلا يسمعون استدلال غيرهم فيستغنون به، "وعلى أبصارهم غشاوة"، فلا يرون كمال المستدلين فيميلون إليه.

الآية: العضو؛ لأنه أشد مناسبة للختم والتغطية، وبالقلب ما هو محل العلم، وقد يطلق ويراد به العقل والمعرفة، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرَى لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ﴾ وإنما جاز إيمانها مع الصاد؛ لأن الرأى المكسورة تغلب المستعيلة؛ لما فيها من التكرير. وغشاوة: رفع بالابتداء عند سيبويه، وبالجار والمجرور عند الأخفش، ويؤيده العطف على الجملة الفعلية. و قرئ بالنصب على تقدير:

وإنما حاز إيمانها إـخ: بمعنى الإمالة سبعة أحرف وهي: الصاد والضاد والطاء والظاء والحاء والعين والقاف، سواء كان الألف قبلها أو بعدها؛ لأنها مستعيلة، والإمالة للاختصاص، فكروها الجمع بينهما، إلا إذا كانت مع الرأى المكسورة؛ لأنها لتكريرها بمرلة كسرتين، والكسر سبب الإمالة، بخلاف المفتوحة أو المضمومة؛ فإنها لا تمال معهما. [عبد الحكيم: ١٥٨] مع الصاد إـخ: [مع أن المستعيلة بمعنى الإمالة.] يعنى أن الصاد من حروف "الاستعلاء"، والإمالة: أن ينحو بالمفتحة نحو الكسرة، وبالألف نحو الياء، وذلك مقتضى لتسعل الصوت، والاستعلاء مقتضى لخلافه، فلما حاز الإمالة في أبصارهم وجهوه: بأن سببه ها الكسرة الواقعة على الرأى، وهو حرف مكررة لتكرره على اللسان في النطق به، فكسره بمنزلة كسرتين، فقوي السبب حتى أزال المانع. [خفاحي ملخصا: ٤٥٥/١] التكرير: فيلزم تكرار الكسرة الطالبة للإمالة فتغلب ما يمنع عن الإمالة. (عص)

رفع بالابتداء: قيل: إن التحقيق أن تجعل جملة اسمية معطوفة على الجملة الفعلية؛ ليدل على ما هو المناسب لكلا المقامين؛ لأن الغرض من ضرب الخاتم على القلب والسمع: هو المنع عن دخول الأمور الخارجة عليهما؛ لتلا يترتب أثرها، فيكون الختم مانعا عن تمام العلة، كالختم منع عن وصول الرمح، والمانع عن تمام العلة مؤخر عن بداية العلة، فعبر الختم بصيغة الفعل؛ ليدل على الحدوث المستفاد من هذا الختم، والغرض من العشاوة: هو منع خروج شعاع البصر عن العين، فيكون مانعة عن بداية العلة، كالثب السلاء منع عن الرمي؛ فإذا منع بداية العلة بقي العلول على العدم الأصلي، والعدم الأصلي أمر ثابت ليس به حدوث، فالتعبير بالجملة الاسمية مناسب للمقام، فاختتم مانع للوصول ﴿لَهُمْ قُلُوبٌ لَا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَذَانٌ لَا يَسْمَعُونَ بِهَا﴾ (الأعراف: ١٧٩)، والعشاوة مانعة للخروج ﴿لَهُمْ أَعْيُنٌ لَا يُبْصِرُونَ بِهَا﴾ (الأعراف: ١٧٩)، ﴿أَوَلَيْكَ كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَصْلَفٌ﴾ (الأعراف: ١٧٩). (ملخص)

وبالجار إـخ: فإن "الأعشى" لا يشترط في عمل الظرف الاعتماد على ما يعتمد اسم الفاعل عليه. [عبد الحكيم: ١٥٨] على تقدير: على طريقة قولهم: علقنها تبنا وماء.

وجعل على أبصارهم غشاوة، أو على حذف الجار وإيصال الحتم بنفسه إليه، والمعنى: وختم على أبصارهم بغشاوة، وقرئ بالضم وبالرفع، والفتح والنصب، وهما لغتان فيها. وغشوة بالكسر مرفوعة، وبالفتح مرفوعة ومنصوبة، وعشاوة بالعين الغير المعجمة، **وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ** ﴿١٠٠﴾ وعيد وبيان لما يستحقونه. والعذاب كالنكال بناء ومعنى، تقول: أعذب عن الشيء ونكل عنه، إذا أمسك، ومنه: الماء العذب؛ لأنه يجمع العطش ويردعه؛ ولذلك سمي نقاخاً وفراخاً، ثم اتسع فأطلق على كل ألم فادح وإن لم يكن نكالا، أي عقابا يردع الجاني عن المعاودة، فهو أعم منهما،

بالضم: الضم لأول الكلمة والرفع لأعبرها وكذا في البقية. (فتح) **عشاوة بالعين**: من العشاء مصدر الأعشى، وهو الذي لا يبصر بالليل ويبصر بالنهار، ولعل المعنى حيث: إنهم يبصرون الأشياء إبصار غفلة لا إبصار عيرة. (سيد) **وهم**: ولعل هذا دفع لما يختلج بأنهم كانوا معذورين؛ لأن من ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم لم يح كيف يؤمنون؛ فإنه سدت عليهم طرق الاستدلال، فامتنع الوصول إلى المدلول وهو الإيمان؟ فأشار سبحانه وتعالى بقوله: "وهم عذاب عظيم" إلى أن هذا العذاب غير عظيم فيكون الحتم من العذاب المعجل بكفرهم، فيكون من قبيل قوله تعالى: ﴿وَلَنُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَلَنَجْجزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مِنْ ذَلِكَ وَلَئِن لَّمْ يَظْهَرْ عَلَيْكَ إِذْ ذُقْتَ عُذَابَهُمْ أَنَّهُمْ عَلَىٰ عَذَابِهِمْ عَظِيمُونَ﴾ (النساء: ١٠٥)، وقد بقي بعد خباب، لولا ضيق المقام لأتيت بها، فتأمل. (ملخص)

والعذاب: ممي العذاب عذاب؛ لأنه يحسك الرجل عن العصيان ويردع الإنسان عنه. (عص) **نقاخاً**: النقاح: يضم النون والقفاء والحاء المعجمة: الكاسر، من نقخ دماغه إذا كسر، وهو ينقخ العطش أيضا، والفراخ: يضم الفاء أيضا من رفته أي كسره بقلب العين فاء. [عبد الحكيم: ١٥٩] **فراخا**: لأنه يرفث العطش أي يكسره وفيه تقدم العين على الفاء وقد صرح به الكشف. (عص) **فادح**: الفدح بالفاء والذال والحاء المهملتين: **گران شدن** كـار. **فهو أعم منهما**: أي فالعذاب محسب الاستعمال أعم من العقاب والنكال؛ لاعتبار كونه عقيب الجناية في العقاب والردع مع العقاب في النكال، بخلاف العذاب؛ فإنه الأمل الثقيل مطلقا. (ع)

وقيل: اشتقاقه من التعذيب الذي هو إزالة العذب، ^{المراد: الشيء العذب} ^{إزالة العذب} كالتقذية والتمريض. والعظيم نقيض الحقيق، والكبير نقيض الصغير، فكما أن الحقيق دون الصغير، فالعظيم فوق الكبير، ومعنى التوصيف به: أنه إذا قيس بسائر ما يجانسه، قصر عنه جميعه، وحقر بالإضافة إليه، ومعنى التنكير في الآية: أن على أبصارهم غشاوة ليس مما يتعارفه الناس، وهو التعامي عن الآيات، ولهم من الآلام العظام نوع عظيم لا يعلم كنهه إلا الله.

وقيل: قيل عليه: إن الثلاثي لا يشتق من المزيد، أحيب: بأن العذاب ليس ثلاثياً، بل هو اسم مصدر للتعذيب، فيكون العذاب بمعنى إزالة العذاب؛ فإن التفصيل قد يجيء للإزالة. [عقاصي ملخصاً: ٤٦٠/١] كالتقذية: في "الناج" التقذية: عاكث الهم يرون كرون، والتمريض: تدارى كرون. [عبد الحكيم: ١٥٩] التمريض: التوهين، وحسن القيام على المريض، فكانه جعل حسن القيام على المريض إزالة المرض عنه. (عصام)

نقيض الحقيق: والمراد بالنقيض: ما يرفع عرفاً، فإذا قيل: عذاب كبير أو عظيم، رفع الأول: بأنه صغير، ورفع الثاني: بأنه حقير، ولما كان الحقيق دون الصغير؛ لأن الحقيق صغير ذليل، كان العظيم فوق الكبير، فالحقير والصغير حسيان، والحقير أحسهما، وكذا العظيم والكبير شريفان، والعظيم أشرفهما، فتوصيف العذاب به أكثر في قول شأنه من توصيفه بالكبير، وهذا مخالف لما قاله الإمام على الحديث القدسي: الكبرياء رذائي والعظمة إراري، حيث جعل الكبرياء قائمة مقام الرداء، والعظمة مقام الإزار، وقد علم أن الرداء أرفع من الإزار فوجب أن يكون صفة الكبر أرفع من العظمة؛ لأن الكبير هو الكبير في ذاته، سواء استكبره غيره أم لا، وأما العظمة: فعبارة عن كونه بحيث يستعظمه غيره، وإذا كان كذلك، كانت الصفة الأولى ذاتية وأشرف من الثانية. وقد ذكر الإمام في هذه الآية خلاف ما ذكره في الحديث، فلعل ما ذكره في الحديث كان لقربة الرداء والإزار، أو لما في بناء الكبرياء من المثالة، فتأمل. [عقاصي ملخصاً: ٤٦٠/١]

ومعنى التوصيف: يعني ليس عظم العذاب بالقياس إلى طاقة المعذب كما هو المتعارف. (عص) **معنى التنكير:** يريد أن التنكير في الغشاوة والعذاب للتنوعية. (ف) ليس: فالتنكير فيهما للتنوعية، والمعنى: أن عذاب الآخرة نوع من العذاب غير متعارف كعذاب الدنيا، وكذا الغشاوة، واختار التعامي على المعنى: تنبيهها على أن ذلك من سوء اختيارهم وشامة إصرارهم على إنكارهم؛ لأنه كتجاهل إذا أظهر من نفسه الجهل. [عقاصي بتغيير: ٤٦١/١]

وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَيَأْتِيهِمُ الْآخِرُ لَمَّا افْتَتَحَ سُبْحَانَهُ بِشَرْحِ حَالِ الْكِتَابِ
 وساق لبيانه ذكر المؤمنين الذين أحلصوا دينهم لله، وواطأت فيه قلوبهم ألفتهم،
 وثني بأضدادهم الذين محضوا الكفر ظاهرا وباطنا، ولم يلتفتوا لفئة رأسا، ثلث بالقسم
 الثالث المذبذب بين القسمين: وهم الذين آمنوا بأفواههم ولم تؤمن قلوبهم، تكميلاً
 للتقسيم، وهم أحبث الكفرة وأبغضهم إلى الله؛ لأنهم مؤهوا الكفر وخططوا به خداعاً
 واستهزاء؛ ولذلك طوّل في بيان خبثهم وجهلهم، واستهزأ بهم، وتكلم بأفعالهم
 وسجل على غيبتهم وطغيانهم، وضرب لهم الأمثال، وأنزل فيهم ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي
 الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ﴾، وفي نسخة: عنهم
 (البقرة: ١٤٥)

الكتاب: الظاهر أن المراد منه: "القرآن"، فيقتضي أن سورة البقرة أوله وافتتاحه، وهو بقاء على أن سورة
 "البقرة" بمسئلة الخطبة والثناء، والدعاء يقدم على مقاصد الكتاب ولا صير فيه، ولو أريد بالكتاب: السورة
 استغني عن التوجيه، وإعادة المعرفة معرفة في مقام رعا اقتضت المغايرة، والقاعدة المشهورة غير كلية، وشرح
 الكتاب إظهار ما يخفى من حاله ومعانيه. [خفاجي بتغيير: ٤٦٢/١]

محضوا الكفر: أي أحلصوه، قيل: إنه يتمشى على العهد ولا يتمشى على كون تعريف "الدين كفراً" للحسن، متولوا
 للحلص وغيرهم كالتألفين، وأجيب بأنه إذا اختص قوله: "ومن الناس" بالمنافيين وهم بعضهم، دل على أن الباقي هم
 الحلص ضرورة. [خفاجي بتغيير: ٤٦٢/١] **ولم يلتفتوا:** الانصراف من جانب إلى آخر، واللفت: الجانب،
 فصبه على الظرفية تسحاحاً، أو على نزع حافظ، أي إلى حاتبه، والانفات إلى جاتيه أبغ من عدم الانفات إليه،
 والضمير للإيمان المعلوم من السياق، وكونه لله بعيد، وأبعد منه كونه للكفر طاهراً وباطناً، على أن اللعن لم ينظروا إلى
 الكفر حتى يظهر لهم فحجه، ورأساً بمعنى أصلاً، وفي ذكر الرأس مع الانفات لطف لا يخفى. [خفاجي بتغيير: ٤٦٣/١]

مؤهوا الكفر: من موهت الشيء طليته يذهب أو فضة. **طوّل:** أي ثلاثة عشر آية، وبين حال غيرهم في آيتين.
(عص) وجهلهم: بقوله: لكن لا يشعرون ولا يعلمون. **وتكلم بأفعالهم:** بقوله: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُوا الضَّلَالَةَ
 بِالْهَدَى﴾ (البقرة: ١٦) وسجل على غيبتهم بقوله: ﴿وَيَسْتَعْجِلُونَ فِي مُعَاجِلَتِهِمْ يَخْتَفُونَ﴾ (البقرة: ١٥)، وضرب لهم
 الأمثال بقوله: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْفَدَ نَارًا﴾ (البقرة: ١٧). (ع)

وقصتهم عن آخرها معطوفة على قصة المصّرّين. والناس: أصله أناس؛ لقولهم: إنسان وإنس وأناسي، فحذفت الهمزة حذفها في لُوقَة، وعوض عنها حرف التعريف؛ ولذلك لا يكاد يُجمَع بينهما. وقوله:

إِنَّ الْمَنَيا يَطْلَعْنَ عَلَى الْأناسِ الْأَمِينِيا

شاذ. وهو اسم جمع كـ "زُخال"، إذ لم يثبت "فعال" في أبنية الجمع. مأخوذ من أنس؛ لأنهم يستأنسون بأمثالهم. أو أنس؛ لأنهم ظاهرون مبصرون؛ ولذلك سموا
من حذرت وسمع

وقصتهم عن آخرها: أي جميعها، والمعنى: ليس هذا من باب عطف جملة على جملة؛ ليطلب مناسبة الثانية مع السابقة، بل من باب عطف جملة مسوقة لعرض على أخرى مسوقة لغرض آخر، وشرطه المناسبة بين العرضين، ولا يتكلف الخصوص كل جملة تناسب خاص، وتناسب العرضين ظاهر؛ لما فيهما من النعي على أهل الضلال من الكفار والمنافقين. [خفاحي بتعريف: ١/٤٦٥] **أناسي**: جمع أنسي أو إنسان، وأصله على الثاني أناسي، فقلت النون ياء. **لوقَة:** اللوقَة بالضم: الزبدَة، وأصله: ألوقَة.

لا يكاد يجمع: فيه إشارة إلى أن ما اشتهر من: أن العوض والعوض عنه لا يجتمعان ولا يرتفعان، وقد اجتمعا في قول العرب: الأناس، وارتفعا في مثل قولهم: "إذا الناس ناس والزمان زمان"، وهذا كثير في كلام العرب، فذهب بعضهم: إلى أن مقتضى العوضيّة عدم الاجتماع في الفصيح الشائع؛ ولذلك لم يجر يا الناس، وإنما حاز "يا الله" بالقطع؛ لاجتماع شئين، كون حرف التعريف بدلا من همزة إله، ولزومه الكلمة، وأما النجم؛ فلأنها لازم لكنه ليس بدلا من الماء؛ فذلك لم يجر "يا النجم". [خفاحي ملخصا: ١/٤٦٦]

إن المنايا إلخ: وآخره:

نذرهم شئ وقد كانوا جميعا وإفريقا

والمعنى: أن الموت يجيء حال غفلتهم وأسهم منه، يجعلهم متفرقين بعد أن كانوا مجتمعين وآفرين، ولفظ البيت خير، ومعناه: تحسر. [عبد الحكيم: ١٦٦] **اسم جمع:** اسم الجمع ما دل على ما فوق الاثنين، ولم يكن على أوزان الجموع، ويشترط أن لا يفرق بينه وبين واحده بالتاء: كشمرة وعمرة، وبالياء: كزنج وزنجي؛ لأنه اسم جنس. [خفاحي ملخصا: ١/٤٦٦] **كرحال:** هو اسم جمع رجل ككتف، وهو الأثني من أولاد الضأن. **أنس:** معني أبصر كما في قوله تعالى: ﴿إِن شِئْتَ يَرَاهُ﴾ (طه: ١٠) وجاء أنس معني: علم، سموا إنسانا؛ لأنهم يعلمهم الله تعالى كما علم آدم **بالحروف** الأسماء كلها وكما علم الأنبياء. (عص)

بشراً، كما سمي الجن جنأً لاجتماعهم. واللام فيه للجنس، و"من" موصوفة؛ إذ لا عهد، فكأنه قال: ومن الناس ناسٌ يقولون، أو للعهد، والمعهود: "هم الذين كفروا"، و"من" موصولة مراد بها "ابن أبي" وأصحابه ونظرأوه؛ فإنهم من حيث إنهم صمموا على النفاق دخلوا في عداد الكفار المحتوم على قلوبهم، واختصاصهم بزيادة زادوها على الكفر لا يأتي دخولهم تحت هذا الجنس، فإن الأجناس إنما يتنوع بزيادات تختلف فيها أبعاضها فعلى هذا تكون الآية تقسيماً للقسم الثاني. واختصاص الإيمان بالله وباليوم الآخر" بالذكر تخصيص لما.....

بشراً: من البشارة وهو ظاهر الجلد، معنى الظهور معتبر فيه. ومن موصوفة إلخ: حاصله: أن اللام في الناس إما للجنس أو للعهد الخارجي، فإن كانت للجنس فـ"من" نكرة موصوفة، وإن كانت للعهد فهي موصولة، وهذا هو الأنسب؛ لأن المعرف بلام الجنس لعدم التوفيق فيه قريب من النكرة، وبعض النكرة المستفاد "من" الناس نكرة، فاسب "من" الموصوفة للطباق، والأمر بخلافه في العهد، ويدل عليه وروده على هذا الأسلوب نصاً في القرآن، ففي قوله تعالى: ﴿مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ﴾ (الأحزاب: ٢٣) لما أريد الجنس جعل بعضهم رجالاً موصوفين، وفي قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ الَّذِينَ يُؤْذُونَ النَّبِيَّ﴾ (التوبة: ٦١) لما كان مرجع الضمير طائفة معينة من المنافقين قيل: "الذين يؤذون" أو يقال: إن العلم بالجنس لا يستلزم العلم بأبعاضه، فتكون باقية على التنكير، فتكون "من" المعبر بها عن البعض موصوفة، وعهدية الكل تستلزم عهدية أبعاضه في بعض الأوقات، فتكون "من" موصولة، فتأمل. [خفاجي بتعير: ٤٦٩/١]

والمعهود: العهد كما يكون بلفظ سبق يكون بلفظ محال فله، ومثل له "الكشاف" بقوله: "مررت ببني فلان فلم يقرؤني والقوم لئام"، تركه القاضي للاشتهار. (عص) فإنهم جواب سؤال تقديره: إذا كان لام "الناس" للعهد، والمراد بهم "الذين كفروا"، فيكون المنافقون بعض "أولئك" وهم غير المحتوم على قلوبهم، فكيف يدخلون في الكفرة الموصوفين باختتم؟ وحاصل الجواب: أن المنافقين داخلون في المحتوم عليهم كما يدل عليه قوله تعالى: ﴿صُمُّ نَكَمٌ عَمَى﴾ (البقرة: ١٨)، وعنصون بزيادة الخداع والاستهزاء مع الكفر، فيكون القسمة ثنائية بحسب الحقيقة، ثلاثية بعد اعتبار التقييد. [خفاجي ملخصاً: ٤٧١/١]

واختصاصهم: دفع لدخل مقدر، تقرير الدحل: أن قوله: "ومن الناس من يقول" الآية، وقع عدلًا لقوله: "إن الذين كفروا" بياناً للقسم الثالث المذهب بين القسمين، فلا يدخل فيه؟ وتحرير الدعوى: أن اختصاصهم بلفظ الخداع والاستهزاء مع الكفر لا ينافي بدخولهم تحت الكفرة المصيرين، وهذا الاعتبار صاروا قسماً ثالثاً. [عبد الحكيم: ١٦٣]

هو المقصود الأعظم من الإيمان، وادعاء بأنهم احتازوا الإيمان من جانيبه، وأحاطوا بقطريه، وإيذان بأنهم منافقون فيما يظنون أنهم مخلصون فيه، فكيف بما يقصدون به ^{أي طرفه} النفاق؟ لأن القوم كانوا يهوداً، وكانوا يؤمنون بالله واليوم الآخر إيماناً كـ لا إيمان؛ لا اعتقادهم التشبيه، واتخاذ الولد، وإن الجنة لا يدخلها غيرهم، وأن النار لن تمسهم إلا أياماً معدودة وغيرها، ويرون المؤمنين أنهم آمنوا مثل إيمانهم، وبيان لتضاعف خبثهم وإفراطهم في كفرهم؛ لأن ما قالوه لو صدر عنهم لا على وجه الخداع والنفاق، وعقيدتهم عقيدتهم لم يكن إيماناً، كيف وقد قالوه تمويهاً على المسلمين وتكميلاً بهم. وفي تكرير الباء ادعاء الإيمان بكل واحد على الأصالة والاستحكام. والقول: هو التلطف بما يفيد، ويقال بمعنى المقول، وللمعنى المتصور في النفس المعبر عنه باللفظ وللرأي والمذهب مجازاً. والمراد باليوم الآخر: من وقت الحشر إلى ما لا ينتهي،

هو المقصود: وهو معرفة الله ومعرفة جلاء الأعمال. (ف) التشبيه: حيث قالوا لموسى عليه السلام: ﴿اجْعَلْ لَنَا إِلَهاً كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ﴾ (الأعراف: ١٣٨). واتخاذ الولد: حيث قالوا: عزيز بن الله. ويرون: بصيغة المبني للفاعل من الإراءة أي يظهرون لهم. وبيان لتضاعف الخ: هذا وجه رابع لبيان اختصاص الإيمان بالله واليوم الآخر، والمراد: أنهم قصدوا بتخصيص الإيمان بما التعريض بعدم الإيمان بغيرهما من رسالة عظام الرسل عليه السلام وما يلزمه، فيكونون كافرين مع قوله: "آمنّا بالله وباليوم الآخر" بسبب هذا التعريض. [حفاصي تيسير: ١/٤٧٤]

لا على وجه الخداع: بأن لا يرون المؤمنين أن إيمانهم بما مثل إيمانهم، والحال أن عقيدتهم عقيدتهم المشهورة المعروفة. [عبد الحكيم: ١٦٤] وعقيدتهم الخ: أي عقيدتهم وقت القول مثل عقيدتهم قبل ذلك.

بما يفيد: أي معانيه مفردا كان أو مركبا. (حسرو) وللمعنى المتصور الخ. وهو المسمى بالكلام النفسي، و به فسر قوله تعالى: ﴿يُخَوِّنُ فِي أَنْفُسِهِمْ﴾ (آل عمران: ١٥٤)، وقد صرح بعض أهل الكلام بأن إطلاق الكلام والقول على "النفس" حقيقة، والرأي قريب من المذهب، وقد يفرق بينهما بأن الرأي أعم من المذهب؛ لأنه يكون في الشرعيات فقط، وإطلاق القول عليهما مجاز لعلاج السببية لأهمها سببان للقول. (ملخص) إلى ما لا ينتهي. والأشبه هذا؛ لأن إطلاق اليوم شائع على هذا في استعمالات القرآن، سواء جعل حقيقة أو مجازاً، وأن الإيمان به يتضمن الإيمان بالثاني؛ لدخوله فيه من غير عكس. (سيد)

أو إلى أن يدخل أهل الجنة الجنة وأهل النار النار؛ لأنه آخر الأوقات المحدودة. وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ ﴿٤٠﴾ إنكار ما ادعوه، ونفي ما انتحلوا إثباته، وكان أصله "وما آمنوا" ليطابق قولهم في التصريح بشأن الفعل دون الفاعل، لكنه عكس تأكيداً و مبالغة في التكذيب؛ لأن إخراج ذواتهم من عداد المؤمنين أبلغ من نفي الإيمان عنهم في ماضي الزمان؛ ولذلك أكد النفي بالباء، وأطلق الإيمان على معنى: أنهم ليسوا من الإيمان في

أن يدخل: وهو الذي عينه الله تعالى بقوله: ﴿فَإِذَا يَوْمَ كَانَ مَقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ (المعارج: ٤). (طهوي) لأنه آخر إخ: يتعلق بالوجه الثاني؛ لأن وجه وصفه بالآخر عليه محقق، دون وجهه على التوجيه الأول؛ فإنه على الأول ليس بعده زمان، بخلافه على الثاني، ومعنى كونه آخر الأيام المحدودة: أنه لا يجد الوقت بعده. (عص) ما انتحلوا: انتحل الشخص: ادعاه ما للغير لنفسه، والمراد بادعائهم ما ليس لهم. (عصام) ليطابق إخ: يعني أن قولهم: "آمنّا بالله" صريح في شأن الفعل، وأن المقصود إثباته، يعني أحدثنا الإيمان وأوجدنا؛ ولهذا أتوا بحملة فعلية، ولو أريد التصريح بشأن الفاعل ل قيل: نحن آمنّا، فكان المطابق له التصريح بنفي الفعل وهو: "ما آمنوا" لا الجملة الاسمية التي صريح في شأن الفاعل؛ لكون المسند فعلياً، والمسند إليه مقدماً يلي حرف النفي. [عبد الحكيم: ١٦٥]

دون الفاعل: أي حوّل الأصل ولم يراع المطابقة. لكنه عكس إخ: لأن ما قالوه في شأن الفعل لا الفاعل، وما هنا في شأن الفاعل لا الفعل، والجواب: أن العلول إلى الاسمية لسلوك طريق الكتابة في رد دعوتهم الكاذبة؛ فإن اغراضهم في سلك المؤمنين من لوازم ثبوت الإيمان الحقيقي لهم، وانتفاء اللازم عادل شاهد على انتفاء ملزومه، فقيه من التأكيد والمبالغة ما ليس في نفي الملزوم، كيف لا؟ وقد بولغ في نفي اللازم بالدلالة على دوامه المستتر؛ لانتفاء حدوث الملزوم مطلقاً، وأكد النفي بالباء، قال السعيد: لا يقال: الاسمية تدل على الثبات ففيها يفيد نفي الثبات؛ لأننا نقول ذلك: إذا اعتبر الإثبات بطريق التأكيد والدوام، ثم نفي، فالثبات يرجع إلى التأكيد، وههنا اعتبر النفي أولاً ثم أكد وجعل بحيث يفيد الإثبات، وبالجملة فرق بين تأكيد النفي ونفي التأكيد. [خفاجي بتغيير: ٤٧٦/١]

ولذلك: لأن القصد إلى المبالغة في نفي الإيمان عنهم أكد النفي بالباء. (عصام) وأطلق إخ: [بأن لم يذكر المؤمن به]. أتى بالإيمان مطلقاً عما قبله من الإيمان بالله وباليوم الآخر؛ لأن نفي المطلق يستلزم نفي المقيّد لعمومه، ولما كان التقدير محتملاً هنا بقرينة وقوعه في جواب المقيّد، ذكره مؤرخاً إيماء لرحوحيته، ثم إن من الإطلاق ذكره باسم الفاعل الذي ليس بمقيد بزمان، فيشمل نفيه جميع الأزمان، ولو قيل: "ما آمنوا" كان لنفي الإيمان في الماضي؟ والمقصود أنهم ليسوا متلبسين بشيء من الإيمان في شيء من الأوقات. [خفاجي ملخصاً: ٤٧٨/١]

شيء، ويحتمل أن يقيد بما قيدوا به؛ لأنه جوابه. والآية تدل على أن من ادعى الإيمان وخالف قلبه لسانه بالاعتقاد، لم يكن مؤمناً؛ لأن من تفوه بالشهادتين فارغ القلب عما يوافقه أو ينافيه، لم يكن مؤمناً، والخلاف مع الكرامية في الثاني، فلا تنتهض حجة عليهم. **تُخَذِعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ آمَنُوا** والخدع أن توهم غيرك خلاف ما تخفيه من المكروه؛ لتزله عما هو بصدد، من قولهم: "خدع الضب" إذا توارى في جحره، وضب خادع وخدع إذا أوهم الحارث إقباله عليه، ^{أي أصحى} ثم خرج من باب آخر. وأصله الإخفاء،.....

أن يقيد: "وما هم بمؤمنين" بما قيدوا به أي "بالله وباليوم الآخر"، فالخاصل: أن المنافقين لا يؤمنون بالله وباليوم الآخر. **والخلاف** أورد عليه أن المذكور في "المقاصد" وغيره من كتب الكلام أن مذهبهم: من أضر الكفر وأظهر الإيمان مؤمن عندهم، فالآية حجة عليهم. وقيل: إن المصنف **عليه السلام** دقق النظر في مذهبهم، فرأى أن المنافق يخلد في النار عبداً وعندهم؛ لأن الإيمان عندهم لا يلزم أن يكون منجياً من العذاب المخلد في الآخرة، وأما في الدنيا فأحكام الإسلام حارية عليهم عندنا وعندهم، فليس بيننا وبينهم اختلاف إلا فيمن تلغظ بالشهادتين فارغ القلب عن النفي والإثبات، فعندهم هو مؤمن ناج، وعندنا ليس بمؤمن؛ لأن الإيمان لا يكون إلا بنصديق القلب. [حفاحي بتغيير: ٤٧٩/١]

والخلاف مع الكرامية إ.خ. عدم اشتراط شيء من المعرفة والتصديق في الإيمان عند الكرامية لا يقتضي عدم اشتراطهم الخلو عن الإنكار والتكذيب، وكذا حكمهم بإيمان من أضر الكفر وأظهر الإيمان عند الشرع لا بتأيي اشتراط الخلو في كونه مؤمناً بينه وبين الله؛ ولهذا حكموا باستحقاقه النار، فلا يباي ما ذكره المصنف لما في "شرح المقاصد": من أنه لا يشترط شيء من المعرفة والتصديق عند الكرامية حتى أن من أضر الكفر وأظهر الإيمان يكون مؤمناً إلا أنه يستحق الخلود في النار، نفي بأنه لو استدل لآية على عدم كون المقر باللسان فارغ القلب مؤمناً لم ينمه. [عبد الحكيم: ١٦٦] **فلا تنتهض**: هذا رد على من استدل على بطلان مذهبهم.

صب خادع إ.خ. خدع بآفة كلف: مبالغة خادع، وخداع الضب؛ لأنه يتخذ بحره مافد يسترها ويرفق سترها، فإذا رأى حارثه أي صالده أوهمه أن يقبل عليه، ثم يحرق إحدى منافقه ويخرج منها. قال الرابع: واستعمال الخدع في الضب لما اعتقدوا: من أنه يعد عقرباً يلدغ من يدخل يده في جحره حتى قيل: إن العقرب بواب الضب وحاجبه. [حفاحي بتغيير: ٤٨٠/١] **وأصله الإخفاء** إ.خ. يعني أن أصل معناه بحسب اشتقاقه ما ذكر وهو الإخفاء؛ فإن المنافق يخفي مقاصده، والضب يخفي مخبره. [حفاحي بتغيير: ٤٨١/١]

ومنه: المخدع للخرانة، والأخدعان لعرقين خفيين في العنق. والمخادعة تكون بين اثنين، وخداعهم مع الله ليس على ظاهره؛ لأنه تعالى لا يُخْفَى عليه خافية؛ ولأنهم لم يقصدوا خديعته، بل المراد إما مخادعة رسوله على حذف المضاف، أو على أن معاملة الرسول ﷺ معاملة الله من حيث إنه خليفته، كما قال تعالى: ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾، ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ﴾ وإما أن صورة صنيعهم مع الله من إظهار الإيمان واستبطان الكفر، وصنع الله معهم بإجراء أحكام

ومنه المخدع: يكسر الميم وضما كالصحف: يت في بيت. والخرانة بكسر الخاء: ما يخرن به اللال. [حفاجي بتغير: ٤٨١/١] **والمخادعة إخ:** للعروف في المفاعلة أن يفعل كل أحد بالآخر مثل ما يفعله به، فصفة المخادعة تقتضي أن يصدر من كل واحد من الجانبين فعل يتعلق بالآخر، وحدد المناققين لله: وهو أن يوقعوا في علمه خلاف ما يريدونه من المكروه، ويصيونه بما لا يخاف في استحالته؛ لأنه لا تخفى عليه خافية. [حفاجي: ٤٨١/١] **وخداعهم إخ:** الظاهر "فخداعهم" متفرعة عما تقدم. ولم يلتفت إلى ما في "الكشاف": أن خداع الله معهم وخداع المؤمنين معهم أيضا لا يصح؛ لأنه قبيح لا يجوز إطلاقه عليه تعالى ولا يليق بالمؤمنين، وقد جاء في الأثر: "إن المؤمن مخدوع غير خادع"؛ لأن مدعينا أنه لا يقبح من الله تعالى شيء على خلاف مذهبهم، فلا يصح تأويل النظم لدفع القبح عن فعله، والمؤمن لا يخدع لأجل نفسه، وأما لمصلحة الدين فلا يفوت عنه خداع، وكيف لا؟ والجدعة عين الخداع لمصلحة الدين لا أن توهم غيرك بخلاف ما تحفيه. (عص)

ولأنهم إخ: فإن المناققين لم يعتقدوا أن الله نعت الرسول عليهم، فلم يكن في قصدهم مخادعة الله تعالى، ثبت أنه لا يمكن إجراء هذا اللفظ على ظاهره. [حفاجي بتغير: ٤٨١/١] **أو على إخ:** والمراد أن التحوّر في النسبة الإيقاعية؛ لأنه يجري فيها كما يجري في الإسنادية، فإن قلت: ظاهر كلامه أن هذين الوجهين مبنين على أن "يخدعون" ليس بمعنى يخدعون، وليس كذلك؛ إذ لا خداع من الرسول ولا من المؤمنين؟ قلت: إما أن يكون الخدع من أحد الجانبين حقيقة ومن الآخر مجاز، بناء على أن اللفظ الواحد يجوز أن يكون حقيقة ومجازا؛ لأن المصنف ممن يجوز الجمع بين الحقيقة والمجاز، وإما أن يكون من كلا الجانبين؛ لأن الخدع من المناققين محقق، ولا مانع من صدوره من الرسول وللمؤمنين بإغفالهم حتى يتأتى لهم ما يريدون منهم، فتأمل. [حفاجي بتغير: ٤٨٢/١]

وإما أن صورة إخ: يعني هنا الفعل الصادر عنهم بالقياس إلى الله والمؤمنين يشبه الخدع بحسب الصورة، وكذا الحال في صنع الله والمؤمنين معهم، فسبهم من الجانبين معاملة شبيهة بالمخادعة، فهو إما استعارة تسمية في لفظ "يخدعون" وحده، أو تمثيلية في الجملة. [حفاجي بتغير: ٤٨٣/١]

المسلمين عليهم، وهم عنده أخبث الكفار وأهل الدرك الأسفل من النار؛ استدراجاً لهم، وامتنال الرسول ﷺ والمؤمنين أمر الله في إخفاء حالهم وإجراء حكم الإسلام عليهم؛ مجازاة لهم بمثل صنيعهم صورة صنيع المتخادعين. ويحتمل أن يراد بـ "يخادعون" يخدعون؛ لأنه بيان لـ "يقول"، أو استئناف بذكر ما هو الغرض منه إلا أنه أخرج في زنة "فَاعَلَّتْ" للمغالبة؛ فإن الزنة لما كانت للمغالبة والفعل مبنى غولب فيه كان أبلغ منه إذا جاء بلا مقابلة معارض ومبار، استصحب ذلك ويعضده قراءة من قرأ "يُخَدِّعُونَ".

وإجراء حكمهم من جريان التوارث، وإعطاء السهم من المسم وغيرهما. (فتح) ويحتمل: فإن قلت: فيما سبق أيضاً لا بد من حمل "يخادعون" على معنى يخدعون على توجيه حذف المضاف والمجاز العقلي في الإيقاع؛ إذ لا مجال لخداع الرسول والمؤمنين معهم، ولا يصح حمل لفظ واحد على الحقيقة من جانبهم والمجاز من جانب الرسول والمؤمنين، وقد صرح به المحققان في شرحي "الكشاف" فكيف فائدة قوله: "ويحتمل" بما سبق؟ قلت: قد حققنا لك أن لا بأس بخداع الرسول والمؤمنين إياهم لإعلاء الدين ومصالحه. (عص)

لأنه بيان إخراج. بيان لداعي الحمل على خلاف الظاهر؛ فإن كونه بيانا أو استئنافا لبيان الغرض منه يستدعي أن يكون يخادعون بمعنى يخدعون. [عبد الحكيم: ١٦٨] أو استئناف إخراج. والاستئناف هنا: استئناف بياني في جواب سؤال كأنه قيل: لم يدعون الإيمان كاذبين، وما معهم في ذلك؟ فقيل: يخادعون. والمناسبة تامة لتكون "يخادعون" بمعنى يخدعون؛ لاختصاصهم به كاختصاص القول المذكور، وإن كان لإبقاء المحادثة على ظاهرها أيضاً وجه؛ لأن ابتداء الفعل في باب المفاعلة من جانب الفاعل صريح، وإن كان المفعول يأتي بمثل فعله، فهو مدلول عليه من عرض الكلام. [حفاحي بتعريب: ٤٨٥/١]

لما كانت: الجملة الشرطية مع جزائها أعني "استصحب" خبر "إن". والفعل إخراج؛ والمعنى: أن الحدث منى غولب فيه أي أوقع على وجه المغالبة من الطرفين، فيه بأن يقصد كل واحد من المتفاعلين الغلبة على الآخر فيه كان ذلك الفعل أبلغ من نفسه إذا وقع بلا مقابلة معارض؛ وذلك لأنه يقوي الداعي حينئذ إلى الفعل، وضمير "استصحب" راجع إلى الزنة، "وذلك" إشارة إلى كونه أبلغ. [عبد الحكيم: ١٦٩] ومبار: المياعة؛ المعارضة وأن يفعل مثل ما فعل صاحبه ليعليه. [عبد الحكيم: ١٦٨]

وكان غرضهم في ذلك أن يدفعوا عن أنفسهم ما يطرق به من سواهم من الكفرة، وأن يفعل بهم ما يفعل بالمؤمنين من الإكرام والإعطاء، وأن يختلطوا بالمسلمين فيطلبوا على أسرارهم، ويذيعوها، إلى مناياهم، إلى غير ذلك من الأغراض والمقاصد. **وَمَا تَخَادَعُونَ إِلَّا أَنْفُسَكُمْ** قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو **﴿١٧٩﴾**، والمعنى: أن دائرة الخداع راجعة إليهم وضررها يحيق بهم، أو أنهم في ذلك خدعوا أنفسهم لما غروها بذلك، وخدعتهم أنفسهم حيث حدثتهم بالأمانى الفارغة وحملتهم على مخادعة من لا يخفى عليه خافية. وقرأ الباقون "وَمَا يَخْدَعُونَ"؛ لأن المخادعة لا تتصور إلا بين اثنين. وقرئ: "يَخْدَعُونَ" من خَدَعَ، وَيَخْدَعُونَ بمعنى يَخْدَعُونَ، و"يَخْدَعُونَ".....

وكان إلخ: بين الغرض من جهة المناقضين - وهو صولهم أنفسهم وتحصيل مافهم، والإطلاع على أحوالهم وأسرارهم - وترك الجانب الآخر، وقد بينه "الكشاف" بأن فيه مصاغ وحكما إفيه بحث لو ترك أدى إلى مفساد كثيرة. [حجاجي بتغيير: ٤٨٧/١] **﴿١٧٩﴾** بطرق: على صيغة مجهول. والباء للتعدي. ومفعول ما لم يسم فاعله "من سواهم" يقال: طرقه طروقا: أتاه ليلا، وطرقه الزمان بنوابه: أصابها.

والعنى إلخ: بيان المعنى المراد ببحث يتضمن دفع إشكاليين، أحدهما: كيف يصح حصر الخداع على أنفسهم وذلك يقتضي نفيه عن الله والمؤمنين، مع أن ذلك قد ثبت أولا؟ وثانيهما: أن المخادعة إنما تكون بين اثنين، فكيف خداع أحد نفسه؟ والمراد: أن المخادعة استعبرت للمعاملة فيما بينهم وبين الله والمؤمنين المشبهة بمعاملة المخادعين كما مر، فقصرت هذه المعاملة على أنفسهم؛ لأن ضررها عاد إليهم، فالعبارة الدالة على قصر تلك المعاملة مجاز أو كناية عن الحصار ضررها فيهم، أو يجعل لفظ "الخداع" مجازا مرسلًا عن ضرره، فاندفع الإشكال الأول. [عبد الحكيم ملخصا: ١٦٩] **﴿١٧٩﴾** و**ضررها:** الضمر راجع إلى الخداع بتأويل المخادعة.

أو أنهم إلخ: وهذا مبني على أنه خداع آخر حار بينهم وبين أنفسهم للتغابر الاعتباري؛ فإنهم من حيث جعلوا نفوسهم مغرورة بذلك الخداع بمتراة عليه خادعون لها، وهي مسخدة منهم، والنفوس من حيث حدثتهم بخرافات الأمانى الخالية عن الحصول حادعة لهم، وهم متخدعون منها، فاندفع الإشكالات، والخداع على هذا مجاز عن إيهام الباطل، وتصويره بصورة الحق، لا عن الضرر، ومنهم من فسر النظم الكريم بأنه مبالغة في امتناع خداعهم لله ورسوله **﴿١٨٠﴾** والمؤمنين؛ لأنه كما لا يخفى خداع المخادع على نفسه؛ ولذا امتنع خداعه لها، فكذا تمتنع خداع الله تعالى؛ لأنه لا يخفى عليه خافية، ومثله خداع الرسول **﴿١٨١﴾** والمؤمنين؛ لأنه تعالى يؤبرهم به. [حجاجي ملخصا: ٤٨٩/١] **﴿١٨٠﴾** و**يخدعون:** بفتح الياء وتشديد الدال، أصله: يَخْدَعُونَ.

و"يُخَادِعُونَ" على البناء للمفعول ونصب أنفسهم بنزع الخافض. والنفس: ذات الشيء ^{بالحر معطوف على البناء} وحقيقته، ثم قيل للروح؛ لأن نفس الحي به، وللقلب؛ لأنه محل الروح أو متعلقه، وللدلم؛ لأن قوامها به، وللماء؛ لفرط حاجتها إليه، وللرأي في قولهم: "فلان يؤامر نفسه"؛ لأنه ينبعث عنها أو يشبه ذاتا تأمره وتشير عليه. والمراد بالأنفس ههنا: ذواتهم، ويحتمل حملها على أرواحهم وآرائهم. وَمَا يَشْعُرُونَ ﴿١٦٦﴾ لا يحسون بذلك لتمامي أي استدامها غفلتهم، جعل لحوق وبال الخداع ورجوع ضرره إليهم في الظهور كالخسوس الذي لا يخفى إلا على مؤوف الحواس. والشعور: الإحساس، ومشاعر الإنسان حواسه، وأصله: الشعر، ومنه الشعار.

الخافض: أي "عن أنفسهم" على طريقة ﴿وَأَخْتَارَ مُوسَى فِئْمَةً﴾ (الأعراف: ١٥٥). والنفس إخ. فلا يحسن بالأحسام؛ لقوله تعالى: ﴿تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ﴾ (الأنفال: ١٦٦) والمبادر من كلامه: أن لفظ "النفس" حقيقة في الذات مجاز فيما عداها. [عبد الحكيم: ١٧٠] لأنه محل الروح إخ. الحيوان، أو متعلقه أي الإنساني بناء على ما هو المحتار عند المصنف ^{عليه} من تجرد النفس الشائقة، فكلمة "أو" للتنويع. [عبد الحكيم: ١٧٠] فلان يؤامر: كناية عن التردد في الأمر. (عص) لأنه يبعث إخ. فعلى الأول مجاز مرسل من قبيل إطلاق السبب على المسبب، وعلى الثاني استعارة، وهو الأنسب لهذا المقام وأظهر بحسب المعنى. [عبد الحكيم: ١٧٠]

لا يحسون إخ: يشير إلى أن الشعور معناه: الإدراك بالمشاعر، وهي الحواس الظاهرة في الأصل، وإن ورد بمعنى "لا يعقلون" مطلقا إلا أن حمله على هذا أولى؛ لأنه أصل معناه وأبلغ؛ لأن عدم الشعور بالحواس في غاية الفح لكون الحسوسات من البديهيات، ومن لا يشعر بالديهي الحسوس مرتبة أدق مرتبة من البهائم، ففي الشعور يدل على نقي العلم بالطريق الأولى، فهو أبلغ من "لا يعلمون" وأنسب بما مر من قوله تعالى: "حتم الله على قلوبهم إخ." [حاجي تقي: ٤٩٢/١] مشاعر: جمع شعر، ففتح الميم وكسرها.

وأصله الشعر: قال الراغب: "شعرت هكذا" يستعمل على وجهين، بأن يؤخذ من مس الشعر ويعبر به عن اللبس، ومنه استعمل المشاعر للحواس، فإذا قيل: فلان لا يشعر، فذلك أبلغ في الذم من "أنه لا يسمع ولا يبصر"؛ لأن حس اللبس أعم من حس السمع والبصر. وتارة يقال: شعرت كذا، أي أدركت شيئا دقيقا، من قولهم: شعرت أي أصبت شعرة. (بابريد) ومنه الشعار: بالكسر: الثوب الذي يلي الحسد لمماسه الشعر.

فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ فَرَّادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا الْمَرَضُ حقيقة: فيما يعرض البدن فيخرجه عن الاعتدال الخاص به، ويوجب الخلل في أفعاله، ومجاز: في الأعراض النفسانية التي تخل بكمالها كالجهل، وسوء العقيدة، والحسد، والضعف، وحب المعاصي؛ لأنها مانعة عن نيل الفضائل أو مؤدية إلى زوال الحياة الحقيقية الأبدية، والآية تحتملهما، فإن قلوبهم كانت متأللة تحرقاً على ما فات عنهم من الرياسة، وحسداً على ما يرون من ثبات أمر الرسول ﷺ، واستعلاء شأنه يوماً فيوماً، وزاد الله غمهم بما زاد في إعلاء أمره وإشادة ذكره، ونفوسهم كانت مؤوفة بالكفر وسوء الاعتقاد ومعاداة النبي ﷺ ونحوها،

بيان للمعنى الخفي
بيان المهمة أي رمة
بيان للمعنى المجازي

مرض: حملة مستأنفة لبيان الموحب لخداعهم وما هم فيه من النفاق، ويحتمل أن تكون مقررّة لعدم الشعور، والأول أنسب؛ لأن قوله: "وما يشعرون" سبيله سبيل الاعتراض، وليوافق قوله: "احتتم الله على قلوبهم"، وقوله: "فزادهم الله مرضاً" حلة معترضة بين المعطوف والمعطوف عليه ببقاء الدعاء، أو معطوفة، وهو مختار المصنف كما يدل عليه بيان المعنى كذا في "السيالكوتي" [عبد الحكيم: ١٧١]. (غف) **ومجاز في الأعراض إلخ:** الأعراض: جمع عرض، وهو ما يطرأ على المرء، وضيم كمالها للنفس التي تفهم من "نفسانية"، والنفساني مسوب للفلس على خلاف القياس كروحاني. **الحسد:** تمنى زوال نعمة الغير. والغبطة: تمنى نيل مثلها من غير زوال.

الحياة الحقيقية إلخ: [إلا أنه نزاعاً منزلة المحقق] وهي الأخروية؛ لأنها السعادة الأبدية. والحياة الدنيوية؛ لأنها في معرض الزوال كـ "لا شيء". ولما كان المرض الحقيقي يؤدي إلى احتلال البدن، ثم إذا تناعى أدى إلى الموت، أشار المصنف رحمه الله إلى أن وجه الشبه فيه من هذين الوجهين، الأول: منع الفضائل والكمالات المشاهدة لاحتلال البدن، والثاني: زوال الحياة الأبدية التي هو كهلاك المريض. والمراد بالحياة الأبدية: السعادة المحلدة؛ لأن حياة المحلدة في النار لا يندمها. [عفاجي تعبير: ٤٩٤/١]

تحتملهما: أي الحقيقة والمجاز. وعلى المجاز افترض أكثر المفسرين؛ لأنه أبلغ من الحقيقة. كانت: استعمال المرض في الألم حقيقة لغوية، وإلا لا يوافق رأي الأطباء، حيث جعلوا الألم من الأعراض دون الأمراض. (عص) **متأللة تحرقاً إلخ:** التحرق من حرق الأسنان؛ إذا سحق بعضها ببعض، أي يسحقون بعض أضراسهم ببعض، حتى يسمع منه حريق أي صوت، وهذا كناية عن شدة الغيظ. وليس من التحريق بمعنى الاحتراق، وإن اشتهر أن الحسد في الحسد كالنار في الخطب في الاحتراق؛ لأن وصله بـ "على" بمنع منه كذا في "الكشاف"، والأولى أن يجعل "على" بنائية لاصلة؛ فإن الحمل على الاحتراق مناسب جداً. (عص) [عبد الحكيم ملخصاً: ١٧٢]

فَرَادَ اللَّهُ ذَلِكَ بِالطَّبْعِ، أَوْ بِازْدِيَادِ التَّكَالُيفِ وَتَكَرُّرِ الْوَحْيِ وَتَضَاعُيفِ النَّصْرِ، وَكَانَ إِسْنَادُ الزِّيَادَةِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ مُسَبِّبٌ مِنْ فَعْلِهِ، وَإِسْنَادُهَا إِلَى السُّورَةِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَزَادَتْهُمْ رِجْسًا﴾ لِكُونِهَا سَبَبًا. وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَرَادَ بِالْمَرَضِ مَا تَدَاخَلَ قُلُوبُهُمْ مِنَ الْجَبَنِ وَالْخَوْرِ، حِينَ شَاهَدُوا شَوْكَةَ الْمُسْلِمِينَ وَإِمْدَادَ اللَّهِ لَهُمْ بِالْمَلَائِكَةِ وَقَذْفَ الرَّعْبِ فِي قُلُوبِهِمْ، وَبِزِيَادَتِهِ تَضْعِيفَهُ، بَمَا زَادَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ نَصْرَةً عَلَى الْأَعْدَاءِ وَتَبَسُّطًا فِي الْبِلَادِ. وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ أَيُّ مُؤَلَّمٌ يُقَالُ: أَلَمَ فَهُوَ أَلِيمٌ كـ "وَجَع" فَهُوَ وَجِيعٌ، وَصَفَ بِهِ الْعَذَابَ لِلْمَبَالِغَةِ كَقَوْلِهِ:

نَجْمٌ بَيْنَهُمْ ضَرْبٌ وَجِيعٌ

وتكرير الوحي: كلما أنزل الله على رسوله الوحي، فسمعوه ككفروا به، فازدادوا كفراً في كفرهم. (كشف)
وتضاعيف النصر: فكلمنا ازداد رسوله نصرة وتبسطاً في البلاد ونقصاً من أطراف الأرض، ازدادوا حسداً وغلا بعضاً. (كشف) وكان إسناد: هذا ما ذهب إليه صاحب "الكشاف" رعاية لمذهبه. وذكر المصنف بلفظ "مَكَانٌ" الدالة على التشبيه والشك؛ إشارة إلى ضعفه، فإن المختار ما مر من أن إسناد الزيادة إليه تعالى حقيقة باعتبار الخلق. [عبد الحكيم: ١٧٢]

إنه: الزائد والزيادة؛ لأنه مصدر فالإسناد مجازي. ونعصهم صحف الكلام رعاية للتذكير، فقال: الضمير لله "مسبب" على صيغة اسم الفاعل والفعل بفتح الفاء والمعنى: من حيث إنه تعالى ممكن من فعله. [عبد الحكيم: ١٧٢]
ويحتمل: [هذا معنى آخر مجازي يشبه المرض الحقيقي] يستعمل بمعنى الخوازم، فيكون لازماً، ومعنى الانقضاء فيكون متعدداً. "وتداخل" بمعنى دخل بطريق التعاقب والتدرج. والجبن: ضعف القلب عما يحق أن يقوى فيه. والخور: أصله: رحاوة في العصب ونحوه، ثم تجاوز به عن الجبن وشاع فيه. والشوكة معروفة، وتستعار للقوة في الحرب. والتبسط في البلاد سعة ممالكهم وانتشارهم فيها. [خفاجي بتغير: ٤٩٨/١]

شوكة: حدة السلاح وشدة البأس. قذف الرعب: بالنصب عطف على "شوكة" وبالجسر على "الملائكة".
أي مؤلم إلخ. [على صيغة المفعول، بيان لحاصل المعنى، وإلا فالعنى ذات ألم] بفتح اللام اسم مفعول من الإلام، وصف به للساغة، وليس بمعنى المؤلم على زنة اسم فاعل؛ لأنه لم يثبت عند الرمحي، والمصنف وإن خالفه في ذلك لكنه لا يمكنه أن ينكر قلته وعدم اطراد. [خفاجي بتغير: ٤٩٨/١] نجمة بينهم إلخ. [والعنى: رب أصحاب حيل =

على طريقة قولهم: جد جده **بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ** ﴿١٠﴾ قرأها عاصم وحزمة والكسائي **ههـ**، والمعنى: بسبب كذبهم أو ببدله جزاء لهم، وهو قولهم: "آمنّا"، وقرأ الباقون: "يَكْذِبُونَ" من كذبه؛ لأنهم كانوا يكذبون الرسول بقلوبهم وإذا خلوا إلى شطار دينهم، أو من كذب الذي هو للمبالغة أو التكثير مثل بين الشيء وموتت البهائم، أو من كذب الوحشي إذا جرى شوطاً، ووقف لينظر ما وراءه؛ فإن المنافق متحير متردد. والكذب: هو الخبر عن الشيء على خلاف ما هو به،

= قد دنوت إليهم بحبل، كأن التحية بينهم بالضرب بالسيف لا القول باللسان كما هو العادة. (عبد الحكيم: ١٧٣) صدره:

وحبل قد دلفت لهم بحبل.

والمراد بالحبل: الفرسان، ودلفت أي تقدمت إليهم بحبل، والتحبة بينهم: الضرب بالسيف لا القول باللسان كما هو للعهد، والوجع: المضروب لا الضرب، وبالحملة نسبة الألم إلى العذاب مجاز. ويجوز كسر لام "مؤلم" كـ "سميع"، بمعنى المسع، فنسبة الألم إلى العذاب حقيقة. (فتح)

على طريقة إـخ: في كون الإسناد مجازياً، لا في كون الشيء مستنداً إلى مصدره كما هو المتبادر، حتى يتكلف بأن حقيقة العذاب الألم، فالعذاب الألم بمزلة الألم الأليم، كما في شرح "الكشاف". (عصر) بسبب كذبهم إـخ: إشارة إلى أن "ما" مصدرية. قال أبو البقاء: الموصولة هنا أظهر؛ لأن الصمير عائد إلى "ما"، ولا يقال: إن بين لفظي "كان" و"يَكْذِبُونَ" متافاة لدلالة الأول على انتساب الكذب إليهم في الماضي، والثاني: على انتسابه في الحال والاستقبال؛ لأننا نقول: إن "كان" دالة على الاستمرار في جميع الأزمنة، و"يَكْذِبُونَ" دل على الاستمرار التحديدي الداخِل في جميع الأزمنة، أو إن معناه أن الكذب في الماضي كان مستمراً متجدداً بتعاقب الأمثال. [خفاجي ملخصاً: ٤٩٩/١]

بقلوبهم إـخ: المنافقون لما كانوا غير مجاهرين بالكذب والكفر - وإلا لم يكونوا منافقين - حمله على التكذيب بقلوبهم، والمعنى: يكذبونه بقلوبهم دائماً وبالسنتهم إذا خلوا إلى شياطينهم. [خفاجي بتعريب: ٥٠٠/١] شطار: جمع شاطر: غرسه بك. **للمبالغة:** الزيادة في الكيف و"التكثير" الزيادة في العدد، كما يفصح عنه التمثيل على ترتيب ألف والنشر المرتب. **الشيء:** عبارة عن الواقع أو الموضوع. (عصام)

وهو حرام كله؛ لأنه علل به استحقاق العذاب حيث رتب عليه، وما روي: أن إبراهيم عليه السلام كذب ثلاث كذبات، فالمراد التعريض، ولكن لما شابه الكذب في صورته سمى به. وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ عَظَفَ عَلَى "يَكْذِبُونَ" أو "يَقُولُونَ"، وما روي عن سلمان عليه السلام: أن أهل هذه الآية لم يأتوا بعده، فلعله

وهو حرام: في الأصل، وإن كان مباحا لضرورة أو حاجة مهمة، فإذا شك فالأصل التحريم. والاضابط: أن الكلام وسيلة إلى المقاصد، فكل مقصود محمود يمكن التوصل إليه بالصدق والكذب جميعا، فالكذب فيه حرام، وإن أمكن التوصل بالكذب دون الصدق، فالكذب فيه مباح إن كان تحصيل ذلك المقصود مباحا، وواجب إن كان المقصود واجبا كعصمة دم مسلم، كذا في "الإحياء". وهذا علم أن ليس الكذب في حد ذاته حراما وإلا لما أبيع لمقصد مباح، لكن لما كثر الضرر في الكذب شاع أنه حرام، وصار الحرمة كأنه أصل فيه. [عبد الحكيم ملخصا: ١٧٣]

علل به: على قراءة حرة و الكسائي وعاصم. وأما على قراءة الباقي؛ فلأن الاستحقاق بنسبة الكذب إلى النبي صلى الله عليه وسلم أو بكثرة الكذب أو بتحريرهم وترددهم في الدين، والاحتتمل لا يصلح دليلا على حرمة شيء من محتملاته. (عص) **التعريض إ:** والمراد بالتعريض معناه اللعوي، وهو ما يقابل التصريح، والتصريح أن يكون اللفظ نصا في معناه لا يحتمل معنى آخر احتمالا يعتد به، فالتعريض: هو أن يكون اللفظ محتملا لمعنيين سواء كانا حقيقيين كما في: ﴿إِنِّي سَقِيمٌ﴾ (الصافات: ٨٩) أو لا، وسواء كان أحدهما أظهر من الآخر أو لا، فهو أعم من التعريض الاصطلاحي لاختصاصه بالجاز والكناية. [حفاجي تنوير: ٥٠٣/١]

سمى به: فإطلاق الكذب بطريق الاستعارة لشابقتها الكذب، من حيث كونها في الظاهر إخبارا غير مطابق للواقع، لكنها في التحقيق تعريضات، ففي: ﴿هَذَا رَجُلٌ﴾ (الأعراف: ٧٦) فرض الربوبية ليستدل على بطلانه، وفي: ﴿إِنِّي سَقِيمٌ﴾ (الصافات: ٨٩) إني ساقم أو إني سقيم بسبب غيظي بأنخلافكم النجوم آفة، وفي: ﴿فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ﴾ (الأنبياء: ٦٣) أن من لا يقدر على دفع المضرة عن نفسه كيف يكون لها؟ وأن تعظيمه هو الخامل لكسرها. [حفاجي ملخصا: ٥٠٤/١]

على يكذبون إ: [حالا بالنصب؛ لكونه معطوفا على غير كان] قيل عليه: إن النحلة لم يذكروا وصل "ما" للصدرة بالجملة الشرطية، وإذا كان "ما" موصولة فليس فيه عائد إلى "ما" ويعبر التقدير: "ولهم عذاب أليم بالذي كانوا إذا قيل لهم إ، وهو كلام غير منظم، وقال صاحب "البحر": الذي نخاره أنه من عطف الجمل أو أن هذه الجملة مستأنفة لا محل لها من الإعراب؛ لأنها وما بعدها من تفاصيل الكذب ونتائج التكذيب، ألا ترى أن قولهم: "إنما نحن مصلحون" وقولهم: "أنؤمن إ" وقولهم: "أما" كذب محض، فاسب جعلها جملا مستقلة؛ لإظهار كذبهم وعماقهم، وهذا أولى من جعلها صلة وجزءا من الكلام؛ لأنها لا تكون مقصودة لذاتها. (ملخص) أو يقول: فلا محل له من الإعراب؛ لكونه معطوفا على صلة "من".

أراد به أن أهلها ليس الذين كانوا فقط بل وسيكون من بعد من حاله حالهم؛ لأن الآية متصلة بما قبلها بالضمير الذي فيها. والفساد: خروج الشيء من الاعتدال، والصلاح: ضده، وكلاهما يعمان كل ضار ونافع. وكان من فسادهم في الأرض هَيْجُ الحُرُوب والفتن بمخادعة المسلمين، وممالة الكفار عليهم، وإفشاء الأسرار ^{هي إثارها} إليهم، ^{مهور اللام أي معاوتهم} فإن ذلك يؤدي إلى فساد ما في الأرض من الناس والدواب والحِث. ومنه إظهار المعاصي والإهانة بالدين؛ فإن الإخلال بالشرائع والإعراض عنها مما يوجب المهرج والمرج ويخل بنظام العالم، والقائل هو الله تعالى أو الرسول ﷺ، أو بعض المؤمنين. وقرأ "الكسائي" و"هشام": "قِيلَ" بإشمام الضم الأول. ^{والسنة والنقل} قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ. جواب لـ "إِذَا" ورد للناصح على سبيل المبالغة، والمعنى: أنه لا يصح مخاطبتنا بذلك؛ فإن شأننا ليس إلا الإصلاح،

أراد به: [فمعناه: لم يأتوا بتمامهم] حاصله: أن الآية في المنافقين مطلقاً، لا تختص بمناقبي عصره وإن نزلت فيهم؛ لأن خصوص السبب لا ينافي عموم النظم، وليس المراد أنها مخصوصة بقوم آخرين مياتين هؤلاء بالكلية، وإنما لم يمكن إرادة ظاهرها؛ لأن الآية متصلة بما قبلها بالضمير الذي هو في "لهم" و"قَالُوا"، فيقتضي أن يراد بهذه الآية المذكورون في الآية المتقدمة، وإلا لم يحسن عود الضمير على من قبل. [خفاجي تفسير: ٥٠٨/١]

خروج الشيء إِيْخ: سواء خرج عن الانتفاع أو لا، فإنه إذا تعض الطعام يقال: فسد، وإن لم يخرج عن الانتفاع مطلقاً. [عبد الحكيم: ١٧٤] **فإن ذلك يؤدي إِيْخ:** فيه إشارة إلى أن في الكلام مجازاً باعتبار المال، أي لا تفعلوا ما يؤدي إلى الفساد؛ لأن حقيقة الإفساد: جعل الشيء فاسداً، ولم يكن صيغهم كذلك، كذا قيل. والصواب مجاز باعتبار السببية؛ لأن فعلهم لا يؤول إلى الفساد بل يؤدي إليه. وقيل: المراد من الفساد في الأرض هيج الحروب والفتن بطريق الكناية؛ لأن هيجها يستلزم خروج الأرض عن الاعتدال والاستقامة، فذكر اللام وهو الخروج عن ذلك، وأريد اللزوم وهو الفج، ثم لهم كانوا يهيجونها بل يفعلون ما يؤدي إلى ذلك، فهو مجاز مرتب على الكناية، وفائدة "في الأرض": التنبيه على أن الفساد فيما بين المؤمنين وفيما يعود إلى النبي ﷺ فساد في جميع الأرض؛ لأن صلاح الأرض منوط بهم. [خفاجي ملخصاً: ٥١٠/١] والمرج: يفتح الراء: الفساد والقلق والاحتلاط، وإنما يسكن مع المهرج للاردواج. **الضم الأول:** ليكون دالة على الواو المنقولة.

وإن حالنا متمحضة عن شوائب الفساد؛ لأن "إنما" يفيد قصر ما دخله على ما بعده، مثل: إنما زيد منطلق، وإنما ينطلق زيد، وإنما قالوا ذلك: لأنهم تصوروا الفساد بصورة الصلاح لما في قلوبهم من المرض كما قال الله تعالى: ﴿أَفَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَنًا﴾ ^(قاطر: ٨) ^{هذا قصر فلان} **أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِنْ لَا يَشْعُرُونَ** ^(١٧٦) رد لما ادعوه أبلغ رد للاستئناف به، وتصديره بحرفي التأكيد: "ألا" المنبهة على تحقيق ما بعدها، فإن همزة الاستفهام التي للإتكار إذا دخلت على النفي أفادت تحقيقاً ونظيره: ﴿أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ﴾ ولذلك لا تكاد تقع الجملة بعدها إلا مصدرة بما يتلقى بها القسم، ^(القيامة: ١٢) ^{لكونه لتحقيق ما بعده} وأختها "أما" التي هي من طلائع القسم، و"إن" المقررة للنسبة، وتعريف الخبر

وإن حالنا إيج: هذا إشارة إلى أنه قصر إفزاده لأن المسلمين لما قالوا لهم: "لا تفسدوا" توهموا أن المسلمين أرادوا بذلك إنكم تخلقون الإفساد بالإصلاح، فأجابوا: بأننا مفسدون على الإصلاح لا نتجاوز إلى الإفساد. (بني) **وإنما قالوا:** يعني أن حالهم من هيج الحروب والفتن أمر محسوس، وكونه مؤدياً إلى الفساد معلوم بأدق تأمل فكيف أنكروه؟ فأجاب: بأنهم تصوروا إيج، والحمل على أنهم فسدوا الخداع ينافيه قوله تعالى: ولكن لا يشعرون. (ع) **للاستئناف:** فإنه يقصد به زيادة تمكين الحكم في ذهن السامع؛ لوروده عليه بعد السؤال والطلب. [عبد الحكيم: ١٧٦] **الشبهة:** هو مع ما عطف عليه من قوله: و"إن القررة" عطف بيان لحرفي التأكيد. **فإن همزة:** ذهب إلى أن لفظة "ألا"، وكذا أختها مركبة من همزة الاستفهام التي للإتكار وحرف النفي، وإفادة التنبية على تحقيق ما بعدها؛ لأن إتكار النفي تحقيق للإيجاب، لكنها بعد التركيب صارتا كلمتي تنبيه تدلحان على ما لا يجوز أن يدعل عليه حرف النفي، كقولك: ألا أو أما إن زيدا قائم، وذهب كثيرون إلى أن هي لا تركيب فيها. (عف) [عبد الحكيم: ١٧٦] **إذا دخلت:** لأن إتكار النفي تحقيق للإيجاب. **يتلقى ها:** وهي "إن واللام"، وحرف النفي، وإنما أحجب القسم ها؛ لأنها مفيدة للتأكيد الذي جاء القسم لأجله. [عبد الحكيم: ١٧٦] **وأختها** في إفاضة التحقيق، لا في جميع ما ذكر. **من طلائع:** [طلبة الجيش وما يتقدمه، ومعنى كونه من طلائع القسم: كثرة دحوها عليه] يعني أما يصدر به القسم كثيراً. (عص) **وتعريف آخر:** عطف على قوله: الاستئناف، أي تعريف الخبر المقيد لقصر الإفساد عليهم، وتوسيط ضمير الفصل المؤكد لذلك للرد تعريضهم للمؤمنين بالإفساد؛ فإنهم لما قصروا أنفسهم على الإصلاح قصدوا به التعريض بأن من عائلنا شأنه الإفساد وهم المؤمنون، مرة عليهم بمحصر الإفساد عليهم. [عبد الحكيم: ١٧٦]

وتوسيط الفصل لرد ما في قلوبهم: "إِنَّمَا نَحْنُ مُصَلِّحُونَ" من التعريض للمؤمنين، والاستدراك بـ "لَا يَشْعُرُونَ". وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا بِمَا نُنصِّحُ وَإِلَازِمًا فَإِنْ كَمَالُ الْإِيمَانِ بِمَجْمُوعِ الْأَمْرِينِ: الِاجْتِنَابِ عَمَّا لَا يَنْبَغِي وَهُوَ الْمَقْصُودُ بِقَوْلِهِ: "لَا تُفْسِدُوا" وَالِاتِّبَاعِ بِمَا يَنْبَغِي، وَهُوَ الْمَطْلُوبُ بِقَوْلِهِ: ءَامِنُوا. كَمَا ءَامَنَ النَّاسُ فِي حِيزِ النَّصَبِ عَلَى الْمَصْدَرِ وَ"مَا" مُصَدَّرِيَّةٌ أَوْ كَافَّةٌ، مِثْلُهَا فِي: "رَبَّمَا"، وَاللَّامُ فِي "النَّاسِ" لِلْجِنْسِ، وَالْمُرَادُ بِهِ الْكَامِلُونَ فِي الْإِنْسَانِيَّةِ الْعَامِلُونَ بِقَضِيَّةِ الْعَقْلِ، فَإِنَّ اسْمَ الْجِنْسِ

والاستدراك: لدلالته على كونه مفسدًا قد ظهر ظهور الشكوك لكن لا حس لهم ليركوه. **من تمام النص:** [بيان المناسبة بين هذه الآية وبين ما تقدم] فيه إشارة إلى أن قائل هذا القول هو قائل ما قبله، فإن قلت: إذا كان القتال من المؤمنين والنجيب من المنافقين يلزم أن يكونوا مظهرين للكفر إذا لقوا المؤمنين؛ لأن الأمر بالإيمان لا يتصور بدون الملافة، وقوله تعالى بعده: "وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا" مقتضى خلاصه، فما وجه التوفيق حينئذ؟ قلت: قد استشكله بعضهم حتى جعل قائل هذا القول من المنافقين، والذي عندي أنه لا يرد رأسًا؛ فإن المؤمنين أمروهم بالإيمان المطابق لإيمان المخْلِصين؛ لأن الأمر كالتلقي يرجع إلى القيد، فكأنهم قالوا لهم: أخلصوا الإيمان، وفيه اعتراف بأصل إيمانهم وهو المطابق لقوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا﴾ (البقرة: ٨)، فأجابهم شفاهم بقولهم: أنؤمن إلخ أي نحن مؤمنون متصفون بصفات الإيمان لا يخالفها إلا من كان سفها، وهذه مواجبة بالإيمان لا بالكفر، هذا وإن قصدوا به عدم الإيمان وتسفيه من اتبع الرسول ﷺ، لكنه خلاف ظاهر الكلام، والشرع ينظر إلى الظاهر، وعند الله علم السررات. [خفاجي بتغيير: ٥١٥/١]

مصدرة إلخ: إن كانت كافة للكعب عن العمل، مصححة لدخولها على الجملة، كأن التشبيه بين مضموني الحملتين، أي حققوا إيمانكم كما تحقق إيمان ناس، وإن كانت مصدرة فالمن: آمنوا إيمانًا مشابهاً لإيمانهم. (ع) **والمواد به إلخ:** والحاصل: أن الحصر إما لأهم الكاملون المستجمعون لمعانيه، فكأنهم جميع أفرادهم أو ملاحظة أن غيرهم كالبهايم لفقد التمييز بين الحق والباطل، فلا يتدبرون في الناس، والأول يشبه قصر الحقيقي، والثاني الإفرادي، والمصنف رحمه الله صرح بالأول لدلالته على كمالهم المقصود، وأشار إلى الثاني بقوله: "ولذلك يسلب عن غيره إلخ". [خفاجي بتغيير: ٥١٧/١] **فإن اسم الجنس إلخ:** المراد باسم الجنس الاسم الموضوع لمعين عام سواء كان نكرة أو معرفة، قال الفراء: كل اسم نوع يستعمل على وجهين: إحداهما: دلالة على مسماه، فصلاً بينه وبين غيره. والثاني: لوجود المعنى المختص به، وذلك هو الذي يمدح به؛ لأن كل ما أوحده الله في العالم جعله صالحاً لفعل خاص به، كالفرس للعب، والبعر لقطع الفلاة البعيدة، وعلى ذلك الجوارح، فكل من لم يوحد فيه المعنى الذي خلق لأجله، لم يستحق اسمه مطلقاً بل ينفي عنه، يقال: زيد ليس بإنسان، وهذا ما أشار إليه المصنف. [خفاجي بتغيير: ٥١٨/١]

كما يستعمل لمسماه مطلقاً، يستعمل لما يستجمع المعاني المخصوصة به والمقصودة منه، ولذلك يسلب عن غيره، فيقال: زيد ليس بإنسان، ومن هذا الباب قوله تعالى: ﴿صُمُّ بُكْمٌ﴾ ونحوه، وقد جمعهما الشاعر في قوله:

(الغرفة: ١٨)

إِذَا النَّاسُ نَاسٌ وَالزَّمَانُ زَمَانٌ

أو للعهد، والمراد به الرسول ﷺ ومن معه، أو من آمن من أهل جلدنهم كـ"ابن سلام" رحمه الله وأصحابه، والمعنى: آمنوا إيماناً مقروناً بالإخلاص، متمحضاً عن شوائب النفاق، مماثلاً لإيمانهم، واستدل به على قبول توبة الزنديق، وأن الإقرار باللسان إيمان، وإلا لم يفده التقييد. قَالُوا أَنْتُمْ كَمَا آمَنَ السَّفَهَاءُ الهمة فيه للإنكار، واللام مشار بها إلى الناس أو الجنس بأسره، وهم مندرجون فيه على زعمهم، وإنما سَفَهُوهُمْ لاعتقادهم فساد رأيهم أو لتحقير شأنهم؛ فإن أكثر المؤمنين كانوا فقراء، ومنهم موال: من أبناء حبه كصهيب وبلال رضي الله عنهما،

ليس بإنسان: ليس فيه خواص الإنسان. من هذا الباب: من باب نفي الجنس عن الفرد العبر الكامل. صم بكم إلخ: فإهم نفي عنهم الخواص، والمقصود نفي الخواص المستجمعة لخواصها. [عبد الحكيم: ١٧٧]

إذا الناس إلخ: المراد من "الناس" الأول: الجنس، ومن الثاني: الكاملون في الإنسانية، وقس عليه قوله: "والزمان زمان"، وصدره: بلادها كما وكأ عنها. [خفاجي تعبير: ٥١٩/١] جلدنهم: الجلدة بكسر الجيم وفتحها: العس، قال ابن الأثير: وفي الحديث: قوم من جلدتنا أي من أنفسنا وعشيرتنا. فعلى هذا لفظ الأهل مقحم. [عبد الحكيم: ١٧٨]

توبة الزنديق: الزنديق في الشرع: اسم من يعرف بالسوء ويظهر شعار الإسلام ويطن عقائد، هي كفر بالاتفاق، فهو قسم من المنافق، وحده الاستدلال: أنه طلب الشارع من المنافقين الإيمان الملقون بالإخلاص، ولو آمنوا كذلك كان مفضلاً عند الشارع في أحكام الدنيا والآخرة، والزنديق من حملتهم. [عبد الحكيم: ١٧٨]

لم يفده التقييد: أي بقوله: ﴿كَمَا آمَنَ النَّاسُ﴾ (البقرة: ١٣) إذ المقصود به الإخلاص، بل يكفي قوله تعالى: آمنوا. واللام إلخ: اللام في السفهاء للعهد، والمعهود: هو الناس، سواء أريد به الجنس أو العهد، كما مر قوله: "أو الجنس بأسره" أي جنس السفهاء بأسره فيكون اللام للاستعراق. [عبد الحكيم: ١٧٨]

أو للتجلد وعدم المبالاة بمن آمن منهم إن فسر الناس بـ "عبد الله بن سلام" ﷺ وأشياعه. والسفه: خفة وسخافة رأي يقتضيها نقصان العقل، والحلم يقابله. **أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السَّفَهَاءُ وَلَكِنْ لَا يَعْلَمُونَ** (٢٠) رد ومبالغة في تجهيلهم، فإن الجاهل بجهله الجازم على خلاف ما هو الواقع أعظم ضلالة وأتم جهالة من المتوقف المعترف بجهله؛ فإنه ربما يعذر، وتنفعه الآيات والنذر. وإنما فصلت الآية بـ "لَا يَعْلَمُونَ" والتي قبلها بـ "لَا يَشْعُرُونَ"؛ لأنه أكثر طباقاً لذكر السفه، ولأن الوقوف على أمر الدين والتمييز بين الحق والباطل مما يفتقر إلى نظر وفكر، وأما النفاق وما فيه من الفتن والفساد، فإنما يدرك بأدنى تفطن وتأمل فيما يُشاهد من أفعالهم وأفعالهم.

أو للتجلد: [مع العلم بأنهم من السفه بمعزل، إظهار الشجاعة وعدم المبالاة بإيمانهم، وتوقياً من الشتمة بهم.] تكلف الجلالة والشجاعة، مأخوذ من "الجلد" -يفتحن:- الأرض الصلبة، يعني أنهم كانوا عاكفين بأن آمن منهم بمعزل من السفه؛ لأنهم سمعهم إظهاراً للشجاعة. [عبد الحكيم: ١٧٩]

خفة إخ: في البدن أو في المقال. **والحلم إخ:** لداته في البدن يقتضيها زيادة العقل، يعبر عنه به: بروداشدن. **الجازم إخ:** [يجهلون جهلهم إشارة إلى أن جهلهم جهل مركب من جهلين: جهل عن الواقع، وجهل عن الجهل. (عبد الحكيم: ١٧٩)] فإن قلت: إنما يعبر عن السفاهة ونقص العلم الجهل، وأنه الحزم بخلاف الواقع، فليس هنا ما يدل عليه؛ لأن عدم العلم يتحقق في ضمن عدم العلم بشيء من التقيضين، وفي ضمن الحزم بمقتضى الجهل؟ قلت: هو كما ذكرت، إلا أن مقام المبالغة يعين الاحتمال الثاني مع أن حاشم يقتضيه؛ لأن الجرأة على تسفيه المؤمنين والسعي في أذيتهم لا يصدر إلا إذا حزم بذلك، وقوله: "لا يعلمون" ليس عذراً لهم، بل تعظيم أمر غيهم؛ فإنهم مع جهلهم يجهلون جهلهم، فهم في أتم ضلالة وجهالة لا يرجى اعتدائهم. (ملخص)

أكثر طباقاً إخ: صفة الطباق: جمع المتعينين المتقابلين في الجملة، أي لأن "لا يعلمون" أكثر طباقاً بالسفه؛ لأن السفه يتضمن الجهل كأنه هو، فكان ذكر العلم الذي هو ضده أحسن طباقاً من ذكر الشعور الذي هو إدراك المحسوس. [عبد الحكيم: ١٧٩] **ولأن الوقوف:** يعني أن الإفساد والسفاهة وإن كان كلاهما غير محسوس في نفسهما إلا أن الإفساد لكونه أمراً دنيوياً يدرك بأدنى تأمل فيما هو محسوس من الأقوال والأفعال، فيناسبه "لا يشعرون"، والإطلاع على أمر الدين والتمييز بأن المؤمنين على الحق وهم على الباطل أمر أحروي، يحتاج إلى دقة مقدمات نظرية، فيناسبه تقي العلم. [عبد الحكيم: ١٧٩]

وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ ءَامَنُوا قَالُوا ءَأَمَّنَّا بِيَانٍ لِّمَعَامِلِهِمْ مع المؤمنين والكفار، وما صدرت به القصة فمساقة لبيان مذهبهم وتمهيد نفاقهم، فليس بتكرير. روي: أن ابن أبي أصحابه استقبلهم نفر من الصحابة فقال لقومه: انظروا كيف أرد هؤلاء السفهاء عنكم؟ فأخذ بيد أبي بكر رضي الله عنه فقال: مرحباً بالصادق سيد بني نيم، وشيخ الإسلام، وثاني رسول الله في الغار، الباذل نفسه وماله لرسول الله ﷺ، ثم أخذ بيد عمر رضي الله عنه فقال: مرحباً بسيد بني عدي الفاروق، القوي في دينه، الباذل نفسه وماله لرسول الله ﷺ، ثم أخذ بيد علي رضي الله عنه فقال: مرحباً بـ "ابن عم" رسول الله ﷺ، وخخته سيد بني هاشم، ما خلا رسول الله ﷺ، فنزلت هذه الآية. **وَاللِّقَاءُ الْمُصَادِفَةُ** يقال: لما

بَيَانٌ لِّمَعَامِلِهِمْ: جواب لما توهم أن هذه الآية تكرر لقوله تعالى: ﴿مَنْ يَقُولُ أَمَّا﴾ (البقرة: ٨)، وحاصله: أن الأول بيان معتقدهم وإدعائهم حيالة الإيمان من قطريه، وليسوا به في شيء، والثاني لبيان سلوكهم مع المؤمنين ومع شيعتهم، وهما أمران مختلفان، ولو لم يكن هذا لم يلزم تكرار أَيْضاً؛ لأن المعنى: ومن الناس من يتفوه بالإيمان نفاقاً للحجاج، وذلك التفوه عند المؤمنين، وليس هذا بتكرار؛ لما فيه من التقييد وزيادة البيان. [خفاجي ملخصاً: ٥٢٥/١]

وما صدرت: جواب سؤال، تقريره أن يقال: إن هذه الآية تكرر لقوله تعالى: ﴿مَنْ يَقُولُ أَمَّا بِاللهِ وَبِأَيُّهِمَ الْأَجْرُ﴾ (البقرة: ٨). (عطف) **فمساقة**: -يفتح اليم- وبالفصحى، أو يضمها مائة التائيث. **روي أن إلخ**: أخرجه الثعلبي والواحدي من طريق السدي الصغير عن الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس رضي الله عنه، قال الخافظ ابن حجر رحمته: أبو صالح ضعيف، والكلبي متهم بالكذب، والسدي الصغير كذاب، وهذا الإسناد سلسلة الكذب، لا سلسلة الذهب، قال: وآثار الوضع عليه لائحة؛ لأن سورة البقرة نزلت أول ما قدم النبي ﷺ المدينة، على ما صححه المحدثون، وعلي رضي الله عنه إما تزوج فاطمة رضي الله عنها في السنة الثانية، فكيف يدعوه عتاً؟ [عبد الحكيم ملخصاً: ١٨٠]

وتخته: تخن الرجل عند العرب: كل من كان من قبيل المرأة، وعند العامة زوج ابنته، وكل منهما صحيح ههنا. **واللقاء إلخ**: قال الراغب: اللقاء مقابلة الشيء ومصادفته معاً، وقد يعبر به عن كل واحد منهما، وقال الإمام: اللقاء أن يستقل الشيء قريباً منه، والمصادفة من صادفه إذا وجده، فلي كلام المصنف مساعداً، قوله: إذا صادته إلخ، في "شرح الهادي": [بين الفائدة الخلية في معرفة ضم التاء وفنحها]. وقد يفسر الكلام بـ "إذا" لكثرت إذا فسرت حملة مسندة إلى ضمير الحاضر بـ "أي" صمحت تاء الضمير فتقول: استكتمته الحديث، أي سألته كتماناً - بضم التاء - فهما، وإذا فسرها بـ "إذا"، تقول: استكتمته الحديث، أي سألته -يفتح التاء- في الثانية. [خفاجي تغيير: ٥٢٨/١]

لقيته ولاقيته إذا صادفته واستقبلته، ومنه ألقيته إذا طرحته، فإنك بطرحه جعلته بحيث يلقى. **وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَٰطِئِهِمْ** من خلوت بفلان وإليه إذا انفردت معه، أو من خلاك: ذم، أي عداك ومضى عنك، ومنه القرون الخالية، أو من خلوت به إذا سخرت منه، وعدي ^{تدبر المدح} بـ "إلى" لتضمن معنى الإهزاء، والمراد بشياطينهم الذين ماثلوا الشيطان في تمردهم، وهم المظهرون كفرهم، وإضافتهم إليهم للمشاركة في الكفر، أو كبار المنافقين والقائلون صغارهم. وجعل سبويه نونه تارة أصلية على أنه من "شطن" إذا بعد، فإنه بعيد عن الصلاح، ويشهد له قولهم: تشيطن، وأخرى زائدة، على أنه من "شاط" إذا بطل، ومن أسمائه الباطل. **قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ** أي في الدين والاعتقاد، خاطبوا المؤمنين ...

بحيث يلقى إلخ: [بحيث يدرك ويستقبل ليرى] قال الراغب: الإلقاء طرح الشيء بحيث يلقى، ثم صار في التعارف اسماً لكل طرح، قال تعالى: ﴿الْقَهَّ يَا مُوسَى﴾ (طه: ١٩)، فأصله: جعل الشيء ملقى مقابلاً، بحيث يجده ويستقبله الملقي له، وهو حيثل حقيقة، فإذا استعمل مطلق الطرح كان مجازاً مرسلًا لكنه صار حقيقة في عرف اللغة، وهمرته للصيرورة، وهي المراد من الجعل في عبارة المصنف ^{هـ} لا للتعدي. [عقفاحي بتغيير: ٥٢٩/١]

من خلوت إلخ: [إشارة إلى أنه بهذا المعنى يتعدى بالياء وبـ "إلى"] ذكر لـ "حلا" ثلاثة معان: الانفرد، والمضي، والسحرة، فقوله تعالى: ﴿وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَٰطِئِهِمْ﴾ يجوز أن يكون بمعنى الانفرد، و"إلى" صلتها، وكذا إذا كان بمعنى المضي، فاستعماله مع "إلى" ظاهراً؛ لأن الذهاب متوجه إلى شياطينهم، وأما إذا كان بمعنى السحرة فلا بد من توجيه استعماله بـ "إلى"، ولهذا قيل: معناه: إذا ألفوا السحرة بالمؤمنين إلى شياطينهم. (قلب)

ومضى: فالمعنى جاوزوا عن المؤمنين الواصلين إلى شياطينهم. **معنى الإهزاء:** [سحروا منهين السحرة إلى شياطينهم] الإهزاء: رسايتن، والمعنى: إذا سحروا بالمؤمنين مخبرين به لشياطينهم. [عبد الحكيم: ١٨١] (غف)

والمراد بشياطينهم إلخ: يعني أنه استعارة تصريحية لتشبيه الكافرين أو كبار أصحابهم بمردة الشياطين، والقرينة الإضافة إلى "هم". [عقفاحي بتغيير: ٥٢٩/١] **أسمائه الباطل:** هذا نوع تقوية الاشتقاق الثاني. (غف)

خاطبوا المؤمنين: جواب سؤال مقدر، وهو أن قولهم للمؤمنين: "أماناً" كلام مع المنكر وقد ترك التأكيد، وقولهم لشياطينهم: "إننا معكم" كلام مع غير المنكر، وقد أكد بـ "إن" واسمية الجملة، مع أن مقتضى البلاغة عكس ذلك؟ والجواب: أن ترك التأكيد كما يكون لعدم الإنكار، فقد يكون لعدم الباعث من جهة التثكل، ولعدم الرواج والقبول من جهة السامع، وكذلك التأكيد كما يكون لإزالة الشك ونفي الإنكار من السامع، يكون لصدق الرغبة والنشاط من التثكل وتبيل الرواج والقبول من السامع. [عقفاحي بتغيير: ٥٣١/١-٥٣٢]

بالجملة الفعلية، والشياطين بالجملة الاسمية المؤكدة بـ "إن"؛ لأنهم قصدوا بالأولى ^{أما} دعوى إحداث الإيمان، وبالثانية تحقيق ثبائهم على ما كانوا عليه؛ ولأنه لم يكن لهم باعث من عقيدة وصدق رغبة فيما خاطبوا به المؤمنين، ولا توقع رواج ادعاء الكمال في الإيمان على المؤمنين من المهاجرين والأنصار، بخلاف ما قالوه مع الكفار. **مُسْتَهْزِئُونَ** تأكيد لما قبله؛ لأن المستهزئ بالشيء المستخف به مُصِرٌّ على خلافه.

أو بدل منه؛ لأن من حقر الإسلام فقد عظم الكفر. أو استئناف فكان الشياطين ^{قيل هو أوجه} قالوا لهم لما "قالوا إنا معكم"؛ إن صح ذلك، فما لكم توافقون المؤمنين وتدعون الإيمان؟ فأجابوا بذلك. والاستهزاء: السخرية والاستخفاف يقال: هزئت واستهزأت بمعنى كأجبت واستحجت، وأصله الخفة من "الجزء" وهو القتل السريع، ^{بمعنى واحد} يقال: هزأ فلان، إذا مات على مكانه، وناقته قرأ به، أي تسرع وتحف.

قصدوا بالأولى: لأنهم تصدد الإخبار به بجنوث الإيمان. **إحداث الإيمان**: هذه نكتة اختيار الجملة الأولى فعلية والثاني اسمية. **ولأنه**: هذه نكتة ترك التأكيد في الأولى وإيراده في الثانية. **تأكيد لما قبله**: يعني أن عدم العطف إما لأن هذه الجملة تأكيد لما سبق؛ لأن الاستهزاء بالإسلام -والعبادة بالله- نفي له، ونفيه يدل على الإصرار على الكفر؛ أو لأنها بدل من الجملة السابقة؛ لأن تحقير الإسلام تعظيم الكفر، وهو مستلزم للموافقة مع الكفار، والخملة دالة على ما يلايس الأولى ويلازمها، فهو في حكم قولنا: أعجبني الدار حسنها. (خط) أو بدل **إخ**: قد تقرر أن الجملة الأولى إذا كانت كغير الواحية لتمام المراد، والثانية وافية لذلك، ولم يكن مضمون الثانية جزء من مضمون الأولى، تنزل الثانية منزلة بدل الاشتغال من الأولى، وههنا كذلك؛ لأن الجملة الثانية تعيد ما تعيده الأولى، وهو البتة على اليهودية على ما بينه بقوله: لأن المستهزئ **إخ**، ويعيد أمراً زائداً على ذلك، وهو تعظيم الكفر لدفع شبهة المخالفة مع المؤمنين ولصلتهم في الكفر، فيكون بدل اشتغال. [عبد الحكيم: ١٨٢]

والاستخفاف **إخ**: استفعال من "الخففت" ضد الثقل، والمراد به الاستهانة؛ لأن معنى السخرية والاستهزاء كما قاله العراقي **رحمته**: الاستحقار والاستهانة هو التثييب على العيوب والقائص على وجه يضحك منه. [لخفاحي تعبير: ٥٣٦/١] أصله الخفة **إخ**: في "الشاح" أصل الباب للخفة والحركة، وهو الأسبب لقوله: أي تسرع وتحف، والإعفاف سببه **لشحن**، وبعضهم قرأ بصيغة المعلوم على زنة "يفر" من الخفوف، بمعنى يزودون. [عبد الحكيم: ١٨٢]

اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ يجازيهم على استهزائهم، سمي جزء الاستهزاء باسمه كما سمي جزء السيئة سيئة، إما لمقابلة اللفظ باللفظ، أو لكونه مماثلاً له في القدر، أو يرجع وبال الاستهزاء عليهم، فيكون كالمستهزئ بهم، أو ينزل بهم الحفارة والهوان الذي هو لازم الاستهزاء والغرض منه، أو يعاملهم معاملة المستهزئ، أما في الدنيا فبإجراء أحكام المسلمين عليهم، واستدراجهم بالإمهال والزيادة في النعمة على التماضي في الطغيان، وأما في الآخرة: فإن يفتح لهم، وهم في النار باباً إلى الجنة، فيسرعون نحوه، فإذا صاروا إليه سد عليهم الباب، وذلك قوله تعالى: ﴿فَالْيَوْمَ الَّذِينَ آمَنُوا مِنَ الْكُفَّارِ يَضْحَكُونَ﴾ وإنما استوفى (الطعنين: ٣٤)

سمي جزء إخ: هذا بناء على أن الاستهزاء لا يليق به تعالى ولا يجري عليه حقيقته، ولا بد من تأويله واقتراه بمسوغ له، كأن يقال: أطلق الاستهزاء على مجازاة الله تعالى لهم للمشاكلة، وهي أن يذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحته تحقيقاً أو تقديراً، أو لكون الجزء مماثلاً له في القدر، فيكون في "يستهوون" استعارة شعية بعلاقة المشابهة في المقدار. [عفاحي ملخصاً: ٥٣٧/١]

أو يرجع: [من الإرجاع أو من الرجح المتعدي لا الرجوع اللازم. (حسرو)] ومبين هذا الوجه على أن الضرر الذي قصد المتأفقون باستهزائهم يرجع إليهم بخلاف الأول، فإن مبتاه على أن الجزء الذي يستحقونه لأجل الاستهزاء في الدارين يوصله إليه. [عبد الحكيم: ١٨٣] لازم الاستهزاء إخ: [فهو إطلاق المألوم على اللازم] إشارة إلى أنه يجوز أن يكون من إطلاق اسم السبب على المسبب، وأن يكون من إطلاق المسبب على السبب؛ لأن الغرض علة في الذهن معلول في الخارج، فيكون على هذا مجاز مرسل. [عبد الحكيم ملخصاً: ١٨٣]

أو يعاملهم: فيكون استعارة تعية تمثيلية. على التماضي إخ: [المضي في الشيء إلى غايته، والتماضي في الضلال: الاستمرار فيه.] حال من الضمير المذكور في "عليهم" واستدراجهم والمقدر في الزيادة، و"على" بمعنى "مع" والمعنى: فعل ذلك بهم في الدنيا مع تماديهم في طغيانهم. [عبد الحكيم: ١٨٣] وإنما استوفى إخ: [مع أن المطابقة بما سبق يقتضي أن يقال: إهم هم الذين يستهزئ بهم] الاستئناف الابتداء، ومعين ابتداء الشيء بالشيء: جعله في أوله، وضمير "ه" راجع إلى لفظ "الله"، وابتداء الكلام المذكور بلفظ الله مع أن مطابقتها لما سبق من قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ هُمْ الْمُفْسِدُونَ﴾ (بقرة: ١٢) ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ هُمْ الشَّعَاءُ﴾ (لقرة: ١٣) رداً لتعريضهم بالؤمنين بالإفساد والسعاية يقتضي ابتداء الكلام بهم، وأن يقال: إهم هم الذين يستهزئ بهم لإفادة الخصر؛ لأنه تعالى تولى مجازاة الاستهزاء، ولم يجوز المؤمنين إلى معارضتهم؛ إظهاراً لشرفهم، فإن تقديم المسند إليه على المسند المعلى يجيء للحصر كما في "سمعت في حاجتهم"، وكون المضارع مسنداً بقيد الاستمرار التحددي بمعونة المقام. [عبد الحكيم ملخصاً: ١٨٣]

به ولم يعطف؛ ليدل على أن الله تعالى تولى مجازاتهم، ولم يحوج المؤمنين أن يعارضوهم، وأن استهزاءهم لا يؤبه به في مقابلة ما يفعل الله بهم ولعله لم يقل: "الله مستهزئ بهم"؛ ليطابق قولهم؛ إجماعاً بأن الاستهزاء يحدث حالاً فحلاً، ويتجدد حيناً فحيناً، وهكذا كانت نكايات الله تعالى فيهم، كما قال: ﴿أَوَلَا يَرَوْنَ أَنَّهُمْ يُفْتَنُونَ فِي كُلِّ عَامٍ مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ﴾ ^(التوبة: ٢٦) ^{متعلق بالشيء} ^{تعليل النفي} ^{لا يبالى به بمقارنته} **وَيَمْدُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ** ^{أي منحرفين} من "مد الجيش وأمدته" إذا زاده وقواه، ومنه "مددت السراج والأرض" إذا استصلحتهما بالزيت ^{على اللب والنشر المرتب} والسماد، لا من المد في العمر؛ فإنه يعدى باللام كأملئ له، وتدل عليه قراءة ابن كثير **﴿وَيَمْدُهُمْ﴾**.

ولم يعطف: [يلغظ الله تعليل على طريق اللف والنشر المرتب] أي ولم يعطف هذا الكلام على قوله: ﴿وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شُيَاطِينِهِمْ﴾ (البقرة: ١٤) إجماعاً مجموع الشرط والجزاء بأن يكون هذا مع ما عطف عليه معطوفاً على قصة "ومن الناس من يقول إني مع تحقيق الجامع وهو: كونه جواباً ورداً له. (س، غف) **على أن الله:** أي إنما الله بلغظ "الله"؛ لإفادة الحصر. **وأن استهزاءهم إجماعاً:** ترك العاطف؛ ليدل على أن استهزاءهم لا يبالى به في مقابلة إجماع، وذلك لأن العطف يدل على ارتباط بما تقدم، وكونه جزءاً له، فإذا قطع عنه دل على عدم الارتباط، وكونه في مقابلة، وينقل منه معونة المقام إلى أن ذلك ليلوغيه في مرتبة الكمال بحيث لا يؤبه باستهزاءهم في مقابلته، وهذا توجيه حسن. [عبد الحكيم ملخصاً: ١٨٤] **نكايات الله:** أي بلاءها تنزل عليهم ساعة ساعة. **والسماد:** هو السرقين مع التراب الذي يصلح به الزرع. **لا من المد إجماعاً:** يعني أن هذه المادة وردت مستعملة بمعنيين في مقامين: أحدهما: إلحاق الشيء بما يقويه ويكرهه، وذلك الملحق يسمى مدداً. وثانيهما: الإمهال، ومنه "مد العمر"، ومد الله تعالى في العي"، والواقع في النظم من الأول دون الثاني؛ لوحين: أحدهما: أنه قرئ بضم الياء من المزيد، وهو لم يسمع في الثاني. وثانيهما: أنه متعدد بنفسه، والثاني متعدد باللام، والهدف والإيصال خلاف الأصل، فلا يرتكب بغير داع ودليل، وغيره من أهل اللغة لا يسلمه، فورد عندهم كل منهما ثلاثياً ومزبداً، وكلاهما من أصل واحد، ومعناها يروح إلى الزيادة، والفرق بين الثلاثي والمزيد إنما هو بكثرة استعمال أحدهما في المكروه والآخر في المحبوب، فـ"مد" في الشر و"أمد" في الخير عكس "وعد" و"أعد". [حفاصي ملخصاً: ٥٤٤/١] **ويعمدهم:** ولم يحج أمد بمعنى أملي.

والمعتزلة لما تعذر عليهم إجراء الكلام على ظاهره، قالوا: لما منعهم الله تعالى أُلطافه التي يمنحها المؤمنين، وخذلهم بسبب كفرهم وإصرارهم، وسدهم طريق التوفيق على أنفسهم، فتزايدت بسببه قلوبهم ريناً وظلمة تزايدت قلوب المؤمنين انشراحاً ونوراً، أو مكن الشيطان من إغوائهم فزادهم طغياناً. أسند ذلك إلى الله تعالى إسناد الفعل إلى المسبب، وأضاف الطغيان إليهم؛ لئلا يتوهم أن إسناد الفعل إليه على الحقيقة، ومصدق ذلك أنه لما أسند المد إلى الشياطين أطلق الغي وقال: ﴿وَإِخْوَانُهُمْ يَمْلُؤُونَهُمْ فِي الْغِيِّ﴾ وقيل: أصله: "مد لهم" بمعنى "علمي لهم" ومد في أعمارهم؛ كي يتنبهوا ...
(الأعراف: ٢٠٢)

لما تعذر إخراج: [بناء على قاعدة وجوب الأصلح على الله، وأن التقيح لا يصدر عنه] إما تعذر، لأهم قالوا: يقبح إيجاد القبيح وخلقه، وبوجوب ما هو الأصلح للعباد على الله تعالى، والآية بظاهرها تنافي ذلك؛ لأن الطغيان قبيح كزيادته، ومثله لا يصدر عنه تعالى على زعمهم، فأولوه بوجوه: الأول: أنه تعالى منعهم أُلطافه التي منحها غيرهم وخذلهم؛ لكفرهم أو إصرارهم عليه، فتزايد رين قلوبهم وظلمتها، فسمي ذلك الزائد مدداً في الطغيان، وأسند إليه تعالى، فقيه بجاز لغوي في المسند، وعقل في الإسناد بإسناد الفعل لمسيبه، وفاعله في الحقيقة: الكفرة. والألطف: جمع لطف وهو عند المتكلمين ما يختار عنده المكلف الطاعة تركاً وإيثاقاً، وينقسم إلى توفيق وعصمة. [خفاجي بتغيير: ٥٤٤/١]

سبب كفرهم إخراج: جواب عن سؤال مقدر: لم منع بعض عباده ومنع آخرين والكل عبادته ومثله لا يحسن عقلاً عديمهم؟ فأجيب: بأنهم تسبوا لذلك بالكفر والإصرار، ورد أن المتأخر من كونه مسبباً أنه خالق السبب، ومنع الأُلطاف عديم لا يتعلق به الخلق. فإن قيل: يدفعه قوله: "خذلهم" فإن الخذلان تيسر أسباب الفوضى، كما أن اللطف تيسر أسباب الهداية. قلنا: وقعوا فيما فروا منه؛ فإن تسبب القبيح قبيح وإن كان قبحه دون قبح إيجاده، فإن قالوا: بوجود الأُلطاف عند الخذلان كان مكابرة؛ لأنها لو كانت ما كفروا ولا أصروا، فالخلق ما ذهب إليه أهل الحق، وأن الآية بظاهرها مؤيدة لمذهبهم. [خفاجي بتغيير: ٥٤٥/١]

تزايد إخراج: كترت فزاد فهو منصوب بنزع الخافض. (عب) مصداق إخراج: ما يصدق أن الإسناد إليه إسناد إلى المسبب. وقيل أصله إخراج: [عطى على قوله: قالوا] هذا توجيه ثان من المعتزلة، ومبناه على أن "مد" بمعنى الإهمال على حذف اللام والإيصال، وأن "في طغيانهم" ظرف مستقر وقع حالاً. [خفاجي بتغيير: ٥٤٧/١]

ويطيعوا، فما زادوا إلا طغياناً وعمهاً، فحذفت اللام وعدي الفعل بنفسه، كما في قوله تعالى: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ﴾ ^{من قومه (الأعراف: ١٥٥)} أو ^{بمسبب الطاعة} التقدير بمدهم استصلاحاً وهم مع ذلك يعمهون في طغيانهم. والطغيان - بالضم والكسر - كـ "لحيان ولحيان": تجاوز الحد في العتو، والغلو في الكفر، وأصله: تجاوز الشيء عن مكانه، قال تعالى: ﴿إِنَّا لَمَّا طَغَى الْمَاءُ حَمَلْنَا كُفُومًا﴾. والعمه في البصيرة، كالعمى في البصر، وهو التحير في الأمر يقال: رجل عامه وعمه، وأرض عمهاء لا منار بها، قال:

أَعْمَى الْهَدَى بِالْجَاهِلِينَ الْعَمَى

أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُوا الضَّلَالَةَ بِالْهَدَى اخْتَارُواهَا عَلَيْهِ.....

أو التقدير: هذا توجيه آخر من جانبهم لم يرتكبه صاحب "الكشاف"؛ لكونه تكلفاً، ومبناء على أنه من المدعى الزيادة ومتعلق "في طغيانهم" بـ "يعمهون". [عبد الحكيم ملخصاً: ١٨٦] مع ذلك: ويلزم من هذا خلاف ما أراد الله تعالى. (حط) **أعمى الهدى** إلخ: أوله: "وعمه أطرافه في مهبه" أي رب مفازة أطرافها متصلة بمفازة أخرى، حفي المار بالقياس إلى من لا دراية له في المسالك جعل حياء العلامة عمياً لها بطريق الاستعارة، [بأن شبه عدم المنار في المهمة بعدم البصر في السائر فاستعير العمى الذي هو عدم البصر؛ لعدم المنار بجماع تعدد السلوك. (عبد الحكيم: ١٨٦)] قيل: أعمى صفة من عمى عليه الأمر بمعنى: التيس أي منلبس الهداية إلى طرقها على من يجهل ويتحير فيها. وقيل: أعمى فعل ماضٍ، أي أغشى طرق الاهتداء. (حسرو)

أعمى الهدى: نحو حسن الوجه، وهو إما من باب الإسناد المجازي لإسناد العمى إلى الضمير المهمة وهي لأهلها، وإما من باب الاستعارة. [عبد الحكيم: ١٨٦] **العمه:** جمع عامه: وهو الذي لا رأي له ولا دراية له بالطريق. **أولئك إلخ:** قال الطيبي: إن موقع "أولئك" ههنا بعد ذكر المنافقين وإجراء الأوصاف عليهم موقع "أولئك على هدى من رهم" على أحد وجهيه؛ فإن السامع بعد سماع ذكرهم وإجراء تلك الأوصاف عليهم، لا بد أن يسأل من أين دخل على هؤلاء هذه الغيابة؟ فيجيب بأن أولئك المستعدين إنما حروؤوا عليهم؛ لأنهم أبطلوا استعداداتهم الفطرية السليمة عن النقائص، واستبدلوا الضلالة بالهدى، فحسرت صفقتهم، وفقدوا الاهتداء إلى الطريق المستقيم، فلذلك بقوا في تيه الضلالات. ثم اعلم أن قوله تعالى: "أولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى" يفيد حصر المسند على المسند إليه؛ لكون تعريف الموصول للحسن بمنزلة تعريف اللام الجنس، وهو حصر ادعائي باعتبار كمالهم في ذلك الاشتراء؛ لجمعهم مع الكفر الخداع والاستهزاء والإفساد، فلذلك صرح بتخصيصهم بذلك وإن كان الكفار المجاهرين مشاركين لهم في الكفر. [عبد الحكيم بتعير: ١٨٦-١٨٧]

واستبدلوها به، وأصله: بذل الثمن لتحصيل ما يطلب من الأعيان، فإن كان أحد العوضين ناصباً ^{أي الشري} تعين من حيث إنه لا يطلب لعينه أن يكون ثمناً وبذله اشتراء، وإلا فأي العوضين تصورته بصورة الثمن فبإذله مشتري وأخذ به بائع، ولذلك عدت الكلمتان من ^{البيع والشراء} الأضداد، ثم استعير للإعراض عما في يده محصلاً به غيره، سواء كان من المعاني أو الأعيان، ومنه:

أَخَذْتُ بِالْجُمَةِ رَأْساً أَرْعَا ... وَبِالثَّنَايَا الْوَاضِحَاتِ الدُّرُورَا
وَبِالطَّوِيلِ الْعُمَرُ عَمراً حِيدِرَا ... كَمَا اشْتَرَى الْمُسْلِمُ إِذْ تَنَصَّرَا

^{عطف بيان للطويل أي قصير}

استبدلوها إيج: ولكون للعنيتين متشاركين في صحة حمل الاشتراء عليهما أورد الواو الجامعة، فكأنه قال: ومعين الاشتراء الاختيار والاستبدال، ثم لما كانا معنيين مجازيين للاشتراء تعرض بقوله: وأصله إيج؛ لبيان معناه الحقيقي، وأشار بقوله: "ثم استعير" إلى أن الاشتراء استبدال خاص أريد به المطلق، فيكون مجازاً مرسلًا، والاستعارة تستعمل معى المجاز مطلقاً، ويجوز أن يراد بقوله: "استعير" الاستعارة المتعارة؛ لتشابههما في الإعطاء والأخذ، ولا يضر كونه جزء المعنى؛ لأن وجه الشبه كما يكون خارجاً يكون داخلًا، كما صرح به أهل المعاني. (ملخص)

ناضاً: الناض: عند الحجاز الدراهم والدنانير. (معرب) **من حيث إيج:** تعليل لثمنية أي لكونه غير مقصود لذاته؛ إذ لا يتفجع به في نفسه. [خفاجي: ٥٥١/١] **وإلا:** أي وإن لم يكن أحد العوضين ناضاً بأن كان كلاهما ناضاً، كما في بيع الصرف، أو غير ناضٍ كما في بيع المقايضة. [عبد الحكيم: ١٨٨]

فبإذله إيج: الاشتراء: استبدال السلعة بالثمن أي أخذها، لا بذله لتحصيلها وإن كان مستلماً؛ لأن المعتر في الشراء ومفهومه: هو الجلب دون السلب الذي هو المعتر في البيع وإن كان البيع مستلماً لأخذ الثمن أيضاً، ففي قوله: "بإذله مشتري إيج" تسامح. [خفاجي ملخصاً: ٥٥١/١] **ولذلك:** لكون كل منهما مشترياً وبائعاً.

من الأضداد إيج: والمراد بها عند الإطلاق كلمات وردت في كلام العرب موضوعة بالاشتراك للضدين، كالحون الموضوع للأبيض والأسود، وفي قوله: "عدت" إشارة إلى أن بعض أهل اللغة ذكر ذلك إلا أنه في الحقيقة ليس بها؛ لأن كلا منهما إنما أطلق على الطرفين باعتبار تشابههما لا باعتبار تضادهما. [خفاجي شعير: ٥٥١/١]

أخذت بالجمعة إيج: [بالضمة مجتمع شعر الرأس] هذا البيت لأبي النجم، والدرودا -بضم الدالين وسكون الراء الأول- مغارز أسنان الصبي، وقيل: المراد ههنا الأصول التي تأثرت رؤوسها. والجيزر: على وزن فاعل بالجم -

ثم اتسع فيه فاستعمل للرجبة عن الشيء طمعاً في غيره، والمعنى: أنهم أحلوا بالهدى الذي جعله الله لهم بالفطرة التي فطر الناس عليها محصلين الضلالة التي ذهبوا إليها، واختاروا الضلالة واستحبوها على الهدى.

= والياء المثناة من تحت والذال المعجمة على ما في "الصحاح" و"القاموس"، وبالدال المهملة على ما في "شيس العلوم"، معناه: استبدلت بعد الشباب بالشعر الطويل رأساً لا شعر عليه، وبالألف والسين الصحيحة القوية أسناناً ساقطاً، وبالعمر الطويل عمراً قصيراً، كما اشترى المسلم الكفر بالإسلام، واستبدل الخير بالشر إذا صار نصرانياً، والمراد بهذا المسلم: جيلة بن صفوان الأبهم آخر ملوك غسان؛ فإنه أسلم في زمن عمر رضي الله عنه، وكان يعطوف بالبيت، فوطئ رجل إزاره، فطعمه لطمه، هشم بها أنفه، وكسر ثيابه، فشكى الرجل إلى عمر رضي الله عنه، فأمر بالانقصاص، واستمعه إلى الغد، فهرب من ليلته إلى الروم، ولحق بقبصر، وتصر، وروي: أنه بعد ذلك ندم، كذا قال عبد الحكيم وغيره. [عبد الحكيم: ١٨٨]

أزعر: هو الأصلع الذي قل شعره. ثم اتسع إلخ: يعني أن أصل الاشتراء في عرف اللغة كان استبدال الأعيان بالأعيان، ثم استعمل مجازاً لما يعين والمعنى، ثم توسعوا فيه فأرادوا به مطلق الرغبة عن شيء سواء كان عيناً أو لا طمعاً في غيره سواء حصل ذلك الغير أو لا، وهذا أعم مما قبله، إذ لا يعتبر فيه التحصيل، بل مجرد الطمع، وهذا إطلاق على إطلاق. [حفاحي: ٥٥٣/١] عن الشيء: سواء كان ذلك الشيء في بدء أو لا.

والمعنى إلخ: بيان لمعنى الآية على تقدير أن يعمل الاشتراء على الاستبدال مع الإشارة إلى دفع شبهة، أي أنهم كيف استبدلوا الضلالة بالهدى، ولم يكونوا على الهدى كما ينادي عليه قوله: ﴿وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ﴾ (البقرة: ١٦)؟ وحاصله: حمل الهدى على الفطرة، وهي كانت حاصلة لهم؛ لأن الدين القيم هو فطرة الله التي فطر الناس عليها، وإطلاق الهدى عليها حقيقة عند المصنف؛ فإنه جعلها في تفسير قوله: ﴿اعْبُدُوا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ (الفاتحة: ٦) من أول مراتب الهداية. (حاشية) أحلوا: دفع ما يتجه أنه لم يكن لهم هدى، فكيف ينحقق الاستبدال؟ الذي: هذا المعنى على الاستعارة الأولى.

واختاروا الضلالة إلخ: [على الاستعمال بعد الاتساع] بيان لمعنى الآية على تقدير أن يعمل الاشتراء على الاختيار لا على الاستبدال، فالجواب الأول مبني على حمل الاشتراء على مقتضى الاتساع الأول، والجواب الثاني مبني على حمله على مقتضى الاتساع الثاني. [حفاحي بتغيير: ٥٥٥/١] واختاروا: إشارة إلى جواب آخر وهو أن الاشتراء ليس عبارة عن الاستبدال، بل عن الاستحباب، فالجواب الأول على حمل الاشتراء على مقتضى الاتساع الأول، والثاني على حمله على مقتضى الاتساع الثاني. (عص)

فَمَا زَبَحَتْ فَجَرَّتُهُمْ تَرْشِيحَ لِلْمَجَازِ، لَمَّا اسْتَعْمَلَ الْاِشْتِرَاءَ فِي مَعَامَلَتِهِمْ أَتْبَعَهُ مَا يَشَاكِلُهُ
تَحْشِيلاً لِّخَسَارِهِمْ، وَنَحْوَهُ:

وَلَمَّا رَأَيْتُ النَّسْرَ عَزَّ ابْنَ دَايَةَ ^{أي تصويراً} وَعَشَّشَ فِي وَكْرَتِهِ جَاشَ لَهُ صَدْرِي ^{أي اضطرب وصاح}
 وَالتَّجَارَةُ: طَلَبُ الرِّيحِ بِالْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ، وَالرِّيحُ: الْفَضْلُ عَلَى رَأْسِ الْمَالِ، وَلِذَلِكَ سَمِيَ
 شِفَاءً، وَإِسْنَادَهُ إِلَى التَّجَارَةِ،

ترشيح للمجاز إلخ: [هو ذكر ما يلائم معناه الحقيقي] هو أن يقرن المجاز بعد تمامه بالقرينة بما يلائم المعنى الحقيقي سواء كان المجاز استعارة نحو: "رأيت في الحمام أسدا ذا ليد"، أو مجازاً مرسلًا نحو: "له في الكرم يد طول" أي قدرة كاملة، ويستعمل على أوجه، الأول: أن يكون باقياً على حقيقته تابعاً للاستعارة لا يقصد بها إلا تقويتها كقولك: "رأيت في الحمام أسداً ذا ليد"، والثاني: أن يكون استعارة (أي استعارة باعتبار المعنى المقصود، وقوله: مع ترشيح أي ترشيح باعتبار معناه الأصلي. (عب)) في نفسه مع ترشيح، وهذا القسم أعجبها كما في الآية، والبيت الأول، والثالث أن يكون استعارة تابعة لاستعارة أخرى لولاها لم يحسن. [حفاجي بتغيير: ٥٥٧/١] **أتبعه:** من الرِّيح والتجارة وعدم الانتهاء لطرق التجارة. (ع)

تحشيلاً إلخ: إشارة إلى أنه استعارة في نفسه مرشحة للاستعارة الأخرى، وليس من الترشيح الصرف المتبادر منه عند الإطلاق، والمقصود تصوير خسارهم بقوات الفوائد المرتبة على الهدى مع إضاعة الهدى (التي هي رأس المال) بصورة خسارة التاجر الفاليت للربح المضيع لرأس المال. [عبد الحكيم بتغيير: ١٨٩] **خسارهم:** [أي تشبيهاً لخسارهم بخسارة التجارة كأنه هو. (عص)] فإن قوت الرِّيح يستلزم الخسران في الحملة، إشارة إلى أن نفي الرِّيح كناية عن الخسران. (ع) **النسر:** هو اسم طائر استعمل للشَّيْب.

ابن داية: وهو الغراب سمي به؛ لأنه يقع على "داية البحر" فيأكل منه وهي فقاره، وكأفها تغذوه، كما تغذو الأم ولدها، والتعشيش: هو أخذ العش وهو موضع الطائر الذي يتعده من دفاق العيدان للتفريخ، وهو في أغصان الشجر، وإذا كان في جدار أو جبل أو غوهما، فهو وكر. استعار للشَّيْب اسم النسر وللشعر الأسود الغراب، ورشحهما بالتعشيش وبالوكرين؛ لأن للغراب وكرين: وكر للشَّيْب، ووكر للصيف، والمراد بما اللحية والرأس أو حاتيا الرأس، والتعشيش في الوكر بناء على استعارة أخرى؛ لأن العش: ما كان من العيدان، والوكر: ما كان في الجدار. [حفاجي ملخصاً: ٥٥٩/١] **وعشش:** التعشيش وهنا مستعار للحلول والتزول. (ع)

والتجارة إلخ: فيه تسامح؛ لأن التجارة كما قال الراغب: التصرف في رأس المال طلباً للربح. [حفاجي: ٥٥٩/١] **شفا:** الشف بالفتح والكسر وتشديد الفاء: الفضل.

وهو لأربابها على الاتساع؛ لتلبسها بالفاعل، أو لمشابقتها إياه من حيث إنها سبب الربح والخسران. وَمَا كَانُوا مُتَعِدِينَ أي الخمار العظمى **لَطَرِقَ التَّجَارَةَ**؛ فإن المقصود منها سلامة رأس المال والربح وهؤلاء قد أضاعوا الطليتين؛ لأن رأس مآلهم كان الفطرة السليمة، والعقل الصريف، فلما اعتقدوا هذه الضلالات بطل استعدادهم، واحتل عقلهم، ولم يبق لهم رأس مال يتوسلون به إلى درك الحق ونيل الكمال، فبقوا خاسرين آيسين عن الربح، فاقدين للأصل. مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا لما جاء بحقيقة حالهم عقبها بضرب المثل زيادة في التوضيح والتقرير؛ فإنه أوقع في القلب وأقنع للخصم الألد؛ لأنه يريك المتخيل محققا والمعقول محسوسا، ولأمر ما أكثر الله في كتبه الأمثال، وفشت في كلام الأنبياء والحكماء. ولثل في الأصل بمعنى النظم يقال: مثل ومثل ومثيل كمـ "شبه" وشبه وشبيه، ثم قيل

وهو لأربابها إخ: أي لأصحابها وهم التجار، والفعل إذا أسد إلى غير فاعله ملاسته يسهما كالنوم إلى الليل صار محارا عقليا. وأورد عليه: الربح العسل على رأس المال وهو صفة التجارة لا التاجر. وأجيب بأن تفسيره بالفصل؛ نظرا إلى حاصل المعنى، وحقيقته الإفعال لا العضل. [حفاحي شعير: ٥٦٠/١]

تلبسها بالفاعل: إشارة إلى أن العلاقة في الخمار العقلي كما يكون مشابهة غير ما هو له بما هو له في ملاسة الفعل، كذلك يكون مجرد ملاسته للفاعل أي ملاسته كانت حتى أنه يصح "حسرت حاريتك" وإن لم تكن الخارية من ملاسة الخسران؛ بخرد أنه مملوك الفاعل، وهذا الثاني مذهب الكشف. (عص) والمشهور هو الأول.

لَطَرِقَ التَّجَارَةَ: [وهو كناية عن إضاعة رأس المال، فإن من لم يهتد بطريقها يكثر الأزمات على أمواله. (ع)] قيد بذلك؛ لئيدفع أن عدم الاهتداء قد فهم من استبدال الضلالة بالهدى فيكون تكرار. [عبد الحكيم: ١٩٠]

وأقنع: قنعه وأفمعه أي قهرته وذلكه.

لأمر ما إخ: التكرار للتعظيم و"ما" صفة مؤكدة لمعنى التعظيم، وذلك الأمر أن المعنى الصرف إنما يدركه العقل بمسازعة الوهم؛ لأن من طبعه الميل إلى الخس فإذا صور بصورة القسوس ساعده الوهم. [عبد الحكيم: ١٩١]

ثم قيل: وإنما سمى مثلا؛ لأنه جعل مضربه مثلا لمورده، والمورد: الموضع الذي ورد فيه أولا، والمضرب: الموضع الذي استعمل فيه بعد استعمال قاله الأول، والممثل: المشبه. فالثل: هو القول المشهور المشبه ما استعمل فيه ثانيا بما استعمل فيه أولا. [هذا حاصل معنى عبارة الثل وهو قوله: القول السائر للمثل إخ. (عف)] والمراد بالعبارة رونق الفصاحة والندرة التي ترقى بها إلى العاية، ولذلك حوفظ عليه فإنه لو عبر ربما انتفت العبارة. [حفاحي شعير: ٥٦٤/١]

للقول السائر: **الممثل مضربه** بمورده، ولا يضرب إلا ما فيه غرابة، ولذلك حوفظ عليه من التغيير، ثم استعير لكل حال أو قصة أو صفة لها شأن، وفيها غرابة مثل قوله تعالى: ﴿مَثَلُ الْحَنَّةِ الَّتِي وَعَدَ الْمُتَّقُونَ﴾، وقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى﴾ (الزمر: ٢٥) (الزلزال: ٦٠) والمعنى: حاشاهم العجبية الشأن كحال من استوقد ناراً، و"الذي" بمعنى الذين كما في قوله تعالى: ﴿وَوَحَضْتُمُ كَالَّذِي خَاضُوا﴾ إن جعل مرجع الضمير في "بنورهم"، وإنما جاز ذلك، ولم يجوز وضع القائم موضع القائم؛ لأنه غير مقصود بالوصف، بل المقصود الجملة التي هي صلته، وهو وصلة إلى وصف المعرفة بها؛ ولأنه ليس باسم تام، بل هو كاجزاء منه، فحقه أن لا يجمع كما لم يجمع أحوالها، ويستوي فيه الواحد والجمع وليس "الذين" جمعه المصحح، بل ذو زيادة زيدت،

الممثل: أي المشبه حال ضربه بحال وروده. **مضربه:** أي ما يضرب له ثانياً ما ورد فيه أولاً. ثم استعير **إخ:** لما قرروا للمثل معنى لغوياً، هو النظر، ثم معنى ثانياً نقل منه إليه، وليس واحد منهما مناسباً هنا لأن ما نحن فيه من أمثال القرآن ليس داخلًا في تعريفهم؛ لأن الله ابتدأها، وليس مورد قبله، قالوا: إنه استعير من الثاني معنى ثالث، وهو الصفة العجيبة قوله: "لها شأن وفيها غرابة" إشارة إلى العلاقة بينهما، وهي الاشتراك في الغرابة وعظم الشأن، ثم إن الحال والقصة والصفة أمور متقاربة، لكن الشأن العجيب لما كان يعلم تارة بالمشاهدة كحال المناقذين وما هم عليه مما هو كئار على علم، ومنه ما يعلم بإخبار الصادق كقصص الجنة في قوله تعالى: ﴿مَثَلُ الْحَنَّةِ الَّتِي وَعَدَ الْمُتَّقُونَ﴾ (الزمر: ٢٥)، ومنه ما يعلم بالبرهان كصفات البارئ كقوله: ﴿وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى﴾ (الزلزال: ٦٠) جمع بينها متعاطفة بـ"أو". [خفاجي بتغيير: ٥٦٦/١]

والذي إخ: بأن أقيم صيغة المفرد مقام الجمع، وخفف الجمع بحذف النون. [عبد الحكيم: ١٩١] **مرجع الضمير:** وإن جعل مرجعه المتأقنون فلا حاجة للتأويل. **ذلك:** أي يحى "الذي" بمعنى "الذين". لم يجوز مع اشتراكهما في كونهما صفتين. (ع) **غير مقصود:** لأنه مخصوص من بين الموصولات بأن يتوصل بها إلى توصيف المعرفة بالجملة الخيرية. (س) **غف** وهو **وصلة إخ:** لا شك أن الوصلة إذا كانت أحصر كان الوصول إلى المطلوب أسرع، فلذا لم يجب فيه المطابقة بخلاف القائم؛ فإنه مقصود بالوصف، فيجب رعاية مطابقته مع الموصوف. [عبد الحكيم: ١٩٢]

لزيادة المعنى، ولذلك جاء بالياء أبدأً على اللغة الفصيحة التي عليها التنزيل،
 ولكونه مستطالاً بصلته استحق التحفيف، ولذلك بولغ فيه، فحذف ياؤه، ثم
 كسرتة، ثم افتصر على اللام في أسماء الفاعلين والمفعولين، أو قصد به جنس
 المستوقدين، أو الفوج الذي استوقد. والاستيقاد: طلب الوقود والسعي في تحصيله،
 وهو سطوع النار وارتفاع هبها. واشتقاق النار من نار ينور نوراً إذا نقر؛ لأن فيها
 حركة واضطراباً. فلَمَّا أَضَاءَتْ ما حوله أي النار ما حول المستوقد إن جعلتها متعدية،
 وإلا أمكن أن تكون مستدة إلى "ما"، والتأنيث لأن ما حوله أشياء وأماكن، أو إلى
 ضمير النار، و"ما" موصولة في معنى

على اللغة. احتراز عن لغة هذيل؛ فإنهم يقولون: اللذون. ولكونه إيج: ذكر لجواز وضع "الذي" مقام "الذين"
 وحوهاً ثلاثة: الشان منها بالنظر إلى نفس الذين، وثالثها: بالنظر إلى الصلة، فلذا أخره، أما الأولان،
 فحاصلهما: أنه لا يستحق أن يجمع؛ لوجهين: كونه ليس مقصوداً بالوصف فلا تقصد مطابقته (أي فلا قصد
 إلى مطابقته بالموصوف حتى يجمع لمطابقته لكونه جمعا. (عب)) حتى يجمع، وأنه كجزء الكلمة الذي لا يجمع،
 ولما ورد عليه أنه جمع على "الذين" دفعه بأنه ليس بجمع، بل زيد في لفظه ليدل على زيادة معناه. وأما الثالث،
 فحاصله: أنه استحق التحفيف لطوله بالصلة، وكون "ال" الموصولة أصلها "الذي" مذهب مرجوح. [اختصاصي
 بتعير: ٥٦٩/١] فحذف. وعلى كل هذا جاء الأشعار.

أو قصد به إيج. عطف على قوله: معنى الذين، وهذا مقيد بشرط كونه مرجح الضمير في "نورهم"،
 وكذا التأويل بالفوج، فمجموع المعطوفات الثلاثة في حيز الجزء لقوله: إن جعل مرجح الضمير. (ع)
 لأن فيها حركة في النار حركة كما في النافر وهو الخارج عن مكانه. (عص)

مستدة إيج. صارت الأماكن والأشياء التي حوله مصيئة. ضمير النار: يتجه عليه أن النار ليست في حولها،
 فكيف يشرق فيها؟ ودفعه الكشف بأن قال: ويجعل إشراف ضوء النار حوله بسزلة إشراف النار، يعني: أن إسناد
 الإضاءة إلى النار إسناد إلى السبب، والمراد أضاءت أصواتها ما حوله بسببها، وكأنه تركه في هذا المقام لما رأى
 أن فيه تكلفاً عنه غنى؛ لجواز اعتبار استيقاد المستوقد في أماكن حوله، ولا ينافيه كونه ناراً؛ لجواز حمل تنكيره
 على التثنية. (عص)

الأمكنة نصب على الظرفية، أو مزيدة، و"حوله" ظرف، وتأليف الحول للدوران. وقيل للعام حول؛ لأنه يدور. **ذَهَبَ اللَّهُ يَبُورِهِمْ جَوَابٌ "لَمْ"**، والضمير للذي، وجمعه للحمل على المعنى، وعلى هذا إنما قال: "يَبُورِهِمْ" ولم يقل: يَبُورُهُمْ؛ لأنه المراد من إيقادها، أو استئناف أجيب به اعتراض سائل يقول: ما باهم شبهت حالهم بحال مستوقد انطفأت ناره؟ أو بدل من جملة التمثيل على سبيل البيان. والضمير على

الوجهين للمنافقين، والجواب محذوف كما في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا ذَهَبُوا بِهِ﴾ للإيجاز
الاستعاضة بالذات أي إحوة يوسف (يوسف: ١٥)

الأمكنة: يقال: يجوز تقدير "في" في لفظ مكان لكثرته، ولا يصح أن يقاس عليه ما في معناه، على أنه فرق بينهما بالكثرة، والحل: أن "ما حوله"، بمعنى "عند"، ونصب "ما" في معنى "عند" لا إحقاق فيه. (عصر) **نصب** إ.ح. لأنه في معنى الأمكنة إلا أنه قيل: على هذا أنه يقتضي التصريح بـ"في"، فأول أن يراد بالأمكنة التي تحيط بالمستوقد، وهي جهاته الست وأسماء الجهات الست مما ينصب على الظرفية قياسا مطردا، فكذا ما عبر عنها. [أخفاجي بتعريب: ٥٧١/١] **تأليف الحول**: تأليف حروف حول على هذا الترتيب للدوران والإضافة، ومنه حال الشيء واستحالة أي تغير، وحال الإنسان وهو عوارضه التي يتغير. [عبد الحكيم: ١٩٤]

جواب لما إ.ح. "لَمْ" ظرف يستعمل استعمال الشرط، وهو لوقوع أمر لوقوع غيره، نقيضه "لو"، والسببية ههنا إدعائية؛ فإنه لما ترتب إذهاب النور على الإضاءة بلا مهلة، جعل كأنه سبب له [قال "عصام الدين" بعد كلام طويل في حوايه: قلت الإضاءة تستلزم الاشتغال الموجب لفناء الخطب، فهي باعتبار ما يلزمها سبب للحمود. (عب)] على أنه يكفي في الشرط مجرد التوقف، نحو: إن كان لي مال حجحت، ولا شك أن الإذهاب متوقف على الإضاءة. [عبد الحكيم: ١٩٤] **وعلى هذا**: على كون ذهب الله بنورهم جواب "لَمْ" المقتضي بجعل الضمير "الذي" قيد به؛ لأنه لو جعل ذلك استينافا أو بدلا كما يأتي لم يرد السؤال للمشار إليه في كلامه؛ لعدم المقتضي لذكر النار. (فتح) أو استئناف: قيل: الحمل على الاستئناف ضعيف؛ لأن السبب في تشبيه حالهم قد علم مما سبق، فلا معنى للسؤال عن وجه الشبه فتأمل. [عبد الحكيم ملخصا: ١٩٤]

أو بدل إ.ح. فإن جملة التمثيل لكونه مجعلا في بيان الشبه كغير الوافية، فيجوز أن ينزل هذه الجملة منزلة بدل البعض منه. [عبد الحكيم: ١٩٥] **على سبيل البيان**: وإنما قال ذلك، إشارة إلى أنه ليس المبدل منه في المطروح بل هو معتبر أيضا، فإن ما صرح به في التمثيل بيان حال المشبه به، وهذا بيان حال المشبه. (خط) **والجواب محذوف** إ.ح. [حمدت نارههم فيقروا متحيرين] ولا بد للحدق من يجوز ومرجح على الإثبات الذي هو الأصل، فأشار إلى الأول بـ"أمن الإلباس" وإلى الثاني بـ"الإيجاز". [أخفاجي بتعريب: ٥٧٦/١]

وأمن الإلباس. وإسناد الإذهاب إلى الله تعالى إما لأن الكل بفعله، وإما لأن الإطفاء حصل بسبب خفي أو أمر سماوي، كريح أو مطر، أو للمبالغة، ولذلك عدى الفعل بالباء دون الهمزة لما فيها من معنى الاستصحاب والاستمساك، يقال: ذهب السلطان بماله إذا أخذه، وما أخذه الله وأمسكه فلا مرسل له، ولذلك عدل عن الضوء الذي هو مقتضى اللفظ إلى النور، فإنه لو قيل: ذهب الله بضوئهم، احتمل ذهابه بما في الضوء من الزيادة وبقاء ما يسمى نوراً، والغرض إزالة النور عنهم رأساً، ألا ترى كيف قرر ذلك وأكد بقوله: **وَتَرَكُوهُمْ فِي ظُلْمَةٍ لَا يَبْصُرُونَ** ﴿٥﴾ فذكر الظلمة التي هي عدم النور، وانطمامه بالكلية، وجمعها ونكرها ووصفها بأنها ظلمة

محمد عثمان

بسبب خفي غير مدرك ظاهراً، فسبب إلى الله تعالى على ما هو المقرر في الطباع من إسناد الأمور التي لا يظهر لها أسباب إليه تعالى. [عبد الحكيم: ١٩٥] أو أمر سماوي لا مدخل فيه للعباد، فأُسند إليه تعالى إظهاراً لشرفه. [عبد الحكيم: ١٩٥] أو للمبالغة: لأن الإسناد إلى الفاعل القوي مشعر بقوة الفعل الصادر، فكيف إذا أُسند إلى الفاعل الذي هو أقوى من كل شيء، بل لا قوة إلا بالله العلي العظيم. (حط) **والاستمساك**: عن الرجوع إلى الحالة الأولى. **ولذلك** للمبالغة، والمراد: أن الضوء وإن كان مناسباً لقوله: "قلما أضاءت" لكن ذكر النور أبلغ لأن الضوء فيه دلالة على الريادة؛ لقوله تعالى: ﴿جَعَلَ الشَّمْسُ صِبْغًا وَالْقَمَرُ نُورًا﴾ (يونس: ٥) فلو قيل: ذهب الله بضوئهم، لأوهم ذهاب الكمال وبقاء ما يسمى نوراً. (ملخص)

وبقاء الخ: لأن نفي الأشد لا يفيد نفي ما دونه، بل ربما يشعر بشوته، واعترض عليه: بأن إطلاق النور على الله تعالى دون الضوء يتناقض؟ وأجيب بأن الضوء أقوى من النور في عرف الاستعمال، وفي أصل الوصف: النور أصل والضوء شعاع، ولذلك يطلق على الذوات الخردة. [أخفاحي صغير: ٥٧٩/١] **قرر ذلك**: حمله مؤكداً لذهاب النور، فلم يرد أن لا وجه للوصل، ويحتاج دفعه إلى جعل الواو للحال بتقدير: "قد" أي وتركهم، للحال حال مؤكدة. (عص) **لا يَصْرُونَ**: لا يخفى حسن وصفهم بقوله: لا يَصْرُونَ؛ لأن شأن المستضيء في الظلمة أن يخفى إنصاره بالكلية عقيب انقفاء الضوء، بخلاف الغير المستضيء؛ فإنه يرى في الظلمات شيئاً. (عص)

عدم النور الخ: عما هو من شأنه؛ لقوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾ (الأنعام: ١) فإن عدم الصرف يناهض المحولية، وما قيل: إنهما وجوديين لهذه الآية، فليس بشيء. [أخفاحي ملخصاً: ٥٨١/١] **ونكرها**: ظاهر البيان أنه جعل "لا يَصْرُونَ" وصفاً للظلمات، فيحتاج إلى تقدير رابطة، أي لا يَصْرُونَ فيها، ولو جعل حالاً عن المفعول الأول، لا يستغنى عن حذفه. (عص)

خالصة لا يترأى فيها **شبحان**. وترك في الأصل بمعنى طرح وخلي، وله مفعول واحد، فضمن معنى "صير" **فجربى** بجري أفعال القلوب، كقوله تعالى: "وَتَرَكَّهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ"، وقول الشاعر:

فتركته حَزَرَ السَّبَاعِ بَشْنُهُ

والظلمة: مأخوذة من قولهم: ما ظلمك أن تفعل كذا، أي ما منعك؛ لأنها تسد البصر وتمنع الرؤية، وظلماتهم: ظلمة الكفر، وظلمة النفاق، وظلمة يوم القيامة: **﴿يَوْمَ تَرَى الْمُؤْمِنِينَ...﴾** ما استعابية

شبحان: مثنى شبح، وهو الشخص الذي يرى ولا يدرك مشخصاته، والمراد بهما الراجي والمرئي، والظلمة إذا كانت متراكمة فغاية ما يرى فيها مجرد الشبح، فإذا لم ير فيها الشبح كانت الظلمة في أعلى مراتبها. [حفاجي ملخصا: ٥٨١/١] **فجربى** إلج: والمعنى: إن "ترك" إذا عُلّق بشيئين كان معنى صير، فيكون كأفعال القلوب في دخوله على المتدا والخير وعدم الاكتفاء على أحد المفعولين. [عبد الحكيم ملخصا: ١٩٦]

فتركته: هو من قصيدة عشرة، والبيت نص في أن "ترك" تمتد إلى مفعولين؛ لأن "حزر السباع" معرفة لا يحتمل الخال، بخلاف ما في الآية؛ فإنه يجوز أن يكون "ترك" معنى "خلي"، و"في ظلمات" و"لا يبصرون" حالين مترادفين وعجز البيت: ما بين قلة رأسه والمعصم [ويروى: يقضمن حسن بنانه والمعصم] و"الجزر" فعل بمعنى مفعول، وجزر السباع: اللحم الذي تأكله بأنبياءها، والنوش: تناول بسهولة، القضم: الأكل بمقدم الأسنان، والمعصم: موضع السواء من الساعد، ومعناه: تركته عرضة للسباع تأكله؛ لاغرام قومه ومعهم عن دفة أيضا. [حفاجي ملخصا: ٥٨٢/١]

لأنها تسد: هذا ما يعتقده الجمهور، فلا يتجه عليه أن العدم لا يكون مانعا، فيقال: إنه مبني على رأي غير مقبول، وهو أن الظلمة كيفية وجودية. [حفاجي: ٥٨٣/١] **وظلمة يوم**: "يوم" الثاني بدل من الأول، قيل: عليه أن ظاهر قوله تعالى: **﴿وَتَرَكَّهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ﴾** (البقرة: ١٧) وجودها في صدرها، بل في ابتداء إدهاب الله تعالى نورهم، وقد يجاب عنه: بأنه لما تقرر في حقيهم أن يكون يوم القيامة في ظلمة، صار كانه واقع بهم ولا يخفى بعده، والظاهر أن المراد بـ"ظلمة يوم القيامة" كانت لهم في الدنيا، لكنها ظهرت في يوم القيامة، كما أن نور المؤمنين كذلك، كما يشير إليه قوله: يوم ترى. [حفاجي بتعير: ٥٨٣/١]

يوم ترى المؤمنين إلج: أراد تخصيص المؤمنين بأن نورهم يسعى بين أيديهم وبأيمانهم، مشعر بأن الكافرين في الظلمة، ولا يخفى أن ثبوت الظلمات لازم إذا كان الضمير للمساكين، وأما إذا كان الضمير للمستوفد فلا حاجة إلى اعتبار كثرة الظلمة، ولكن اعتبارها يوجب قوة التشبيه. (ع)

وَالْمُؤْمِنَاتِ يَسْعَى نُورُهُمْ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ ﴿١٧﴾ أو ظلمة الضلال وظلمة سحق
الله تعالى، وظلمة العقاب السرمد، أو ^(التكيد: ١٧) ظلمة شديدة كأنها ظلمات متراكمة،
ومفعول "لَا يُبْصِرُونَ" من قبيل المطروح المتروك، فكأن الفعل غير متعد. والآية
مثلَّ ضربه الله لمن آتاه ضرباً من الهدى فأضاعه، ولم يتوصل به إلى نعيم الأبد،
فبقي متحيراً متحسراً، تقريراً وتوضيحاً لما تضمنته الآية الأولى، ويدخل تحت
عمومه هؤلاء المنافقون، فإنهم أضاعوا ما نطقوا به أُلستهم من الحق باستبطان
الكفر، وإظهاره حين خلوا إلى شياطينهم، ومن آثر الضلالة على الهدى المجهول له
بالفطرة، أو ارتد عن دينه بعد ما آمن، ومن صح له

ظلمة شديدة: استعمر صيغة الجمع للواحد للمبالغة. غير متعد: نزل منزلة اللازم، فالعنى: فاقدين الإبصار، أو
لعدم القصد إلى معقول دون مفعول، فيفيد العموم. [حفاحي تعبير: ٥٨٤/١] لمن آتاه ضرباً: والمراد: أنه تمثيل
مركب، اعتبر في المستوفد حصول طرف من الإضاعة المطلوبة، وزاها بانتفاء النار بغتة، وحرمانه مما يتوصل إليه
بالإيقاد، وبقاؤه متحيراً متحسراً لا يبصر الطريق، وفي جانب المشبه: حصول الهدى في الجملة، وإضاعته
وحرمانه من نعيم الأبد، وبقاؤه متحيراً متحسراً لا يهتدي.

ووجه الشبه: أقم عقيب حصول ما يتوصل إلى المقصود وقعوا في حيرة الحرمان والحيرة، فضمير "مثلهم"
لـ"من" في قوله: ﴿يَوْمَ النَّاسِ مِنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَيَالَيْئُمَ الْآخِرَ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾ (البقرة: ٨)، أو لـ﴿أُولَئِكَ
الَّذِينَ اشْتَرَوْا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَىٰ فَمَا رَبَحَتْ تَحَارُثُهُمْ وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ﴾ (البقرة: ١٦) بناء على أن الموصول
عام لكل من أظهر الإيمان و أضاعه، ولكل من استبدل الهدى بالضلال وإن لم يكن كفراً؛ لأن العبرة لعموم
اللفظ لا لخصوص السبب، فيعم غيرهم نظراً للظاهر، وهذا هو الوجه الأول في كلام المصنف رحمه الله. أو يقال:
إنه مختص بالمنافقين؛ لما في الموصول من العهد، وهذا هو الوجه الثاني. [حفاحي ملخصاً: ٥٨٦/١-٥٨٧]

الآية الأولى. "ومن الناس من يقول إلح" لأنه لما دل على أنهم ادعوا الإيمان وأبطله الله تعالى بقوله: ﴿يَوْمَ هُمْ
بِمُؤْمِنِينَ﴾ (البقرة: ٨) كانوا كمن أوقد نارا فانطفئت في الحال، أو المراد قوله: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوْا الضَّلَالَةَ
بِالْهُدَىٰ فَمَا رَبَحَتْ تَحَارُثُهُمْ وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ﴾ (البقرة: ١٦)؛ لأنه لما اختاروا العصى على الهدى، ويقول:
"عدم الاهتداء" كان هذا مثلهم تصور المفعول بصورة المحسوس توضيحاً له. [حفاحي تعبير: ٥٨٧/١]

أحوال الإرادة، فادعى أحوال الحبة، فأذهب الله تعالى عنه ما أشرق عليه من نور الإرادة، أو مثل لإيمانهم من حيث إنه يعود عليهم بحسن الدماء وسلامة الأموال والأولاد، ومشاركة المسلمين في المغنم، والأحكام بالنار الموقدة للاستضاءة، ولذهاب أثره وانطماس نوره بإهلاكهم وإفشاء حالهم بإطفاء الله تعالى إياها وإذهاب نورها. **صَمَّ بَكْمَ عُمَى** لما سدوا مسامعهم عن الإصاغة إلى الحق، وأبوا أن ينطقوا به ألسنتهم، ويتبصروا الآيات بأبصارهم، **جَعَلُوا كَأَنَّمَا آيَاتُ مَشَاعِرِهِمْ** وانتفت قواهم، كقولهم:

صَمٌّ إِذْ سَمِعُوا خَيْرًا ذَكِرْتُ بِهِ وإن ذُكِرْتُ بسوء عندهم أذنوا

هم صم

وقوله:

أحوال الإرادة: الإرادة: كلف النفس عما قويه والرضا بما يرد عليها من القضاء، وهي بداية أحوال السالك، وكلما تحلى الله تعالى بصفاته على روح السالك، ظهر نور الإرادة والحية نحو الشب بصفاته وإثبات الخيوب بذاته، والحب: من يعني أوصافه في طلب محبوه كما تقرر في كتب الصوفية، ولعله أراد: أن من صح له بداية الحال وادعى هاية الأحوال، كان نور إرادته على الزوال. (مولوي كمال)

فأذهب الله: بسبب صدور هذا الكذب عنه. أو مثل لإيمانهم: إشارة إلى احتمال جعل الآية تشبيها مفرقا. (عص) **يأطفئ الله.** متعلق بـ "المثل" المقدر في قوله: ولذهاب أثره. **أن ينطقوا إلخ:** [الإطفاق: جعل الشيء ناطقا.] فإن قلت: كيف يقال: إهم أبوا، وقد كانوا ينطقون به وإن لم يواطى قلوبهم، ولذا عدوا من المائقين؟ قلت: إن تكلمهم بالحق في حكم العدم، فهم ملحقون بمن لا يقدر على النطق، والأحسن أن يقال: إن الحق شامل لكل حق وهم ساكنون عن أكثره، فلا حاجة للتكلف. [حفاجي تنوير: ٥٨٩/١] **فإن قلت:** إهم كانوا ينطقون بالحق على خلاف قلوبهم؛ ولذا عدوا المائقين؟ قلت: النطق لا ينافي الإباء عن النطق؛ لأن الإباء عن الشيء يجامع ارتكابه اضطراء، قلت: إهم لما لم ينطقوا إلا بالإلحاء والاضطرار، فليس إنطاق ألسنتهم منهم، فيصح سلب الإنطاق منهم مطلقا مع النطق. (عص)

وانتفت: زاد قوله: "وانتفت قواهم"، لأن التامقة لا تدخل تحت المشاعر، وفي إطلاق المشاعر والقوى تشبيه على أن ذكر الصمم واليكم والعمى على سبيل الاختصار في البيان والاعتماد على تبه السامع، والمراد اختلال جميع مشاعرهم وقواهم. (عص)

أَصَمُّ عَنِ الشَّيْءِ الَّذِي لَا أُرِيدُهُ وَأَسْمَعُ خَلْقِي اللَّهَ حِينَ أُرِيدُ

وإطلاقها عليهم على طريقة التمثيل لا الاستعارة؛ إذ من شرطها أن يطوي ذكر المستعار له بحيث يمكن حمل الكلام على ^{الشبه البليغ} المستعار منه ^{على المذوقين} لولا القرينة، كقول "زهير" ^{بترك}:

لَدَى أَسَدٍ شَاكِي السِّلَاحِ مُقَدِّفٍ لَهُ يَبْدُ أَظْفَارُهُ لَمْ تُقَلِّمْ

ومن ثم ترى المفلقين السحرة يضربون عن توهم التشبيه صفحاً، كما قال أبو تمام: وَبَصْعَدُ حَتَّى يَظَنَّ الْجَهْلُ بَأَنَّ لَهُ حَاجَةً فِي السَّمَاءِ

أصم: أي أنا أصم، هو أفعل صفة ضمن معنى الذهول والإعراض فعدي يـ "عن". **وأسمع خلق الله:** أي أنا أسمع هو أفعل التفضيل. **يطوي إ:** لا يكون مذكوراً على وجه ينشئ عن التشبيه، وهو أن يكون بين طرفيه حمل أو ما في معناه. [عبد الحكيم: ١٩٨] **لولا القرينة إ:** يرد عليه أنه إذا عدت القرينة لا يصلح اللفظ للمعنى المجازي؟ وأجيب: بأن المراد من الإمكان الإمكان العام الجامع للوجوب، فالمعنى: يجب حمله عليه لتحقيق المقتضى. [حفاحي ملخصاً: ٥٩١/١-٥٩٢]

لدى أسد إ: قبله:

فشدّ ولم يفرغ بيوتا كثيرة لدى حيث ألفت رحلها أم قتعم

شد الرجل إذا حمل، والضمير المرفوع فيه لـ "حصين بن صمصم العبيسي"، و"أم قتعم" كنية للعبدة؛ لأنها تربى القتعم وهو النسر المسن، وأراد بـ "الأسد" حصين بن صمصم، أو هرم بن منان بمدحجه، وشاكي السلاح معناه: تام السلاح أو حديد السلاح، أصله: شالك من الشوك، وقدمت الكاف على التثنية، والمقذف: هو مكتر اللحم كأنه قدف بلحم، أو الذي رمى به في الوقائع والحروب، واللد: جمع لدة وهو الشعر المختص على كاهل الأسد، وتقليم الأظفار مبالغة في قطع الأظفار، وكتابة عن الضعف، يقول: فحمل عليه حصين بن صمصم ولم يخف بيوتا كثيرة لدى مكان ألفت الملية رحلها، لدى رجل شجاع تام السلاح مرمي به في الحروب، أو مرمي باللحم ذي لبد غير ضعيف، هذا خلاصة شرح الأبيات للمولوي فيض الحسن وغيره.

ومن ثم إ: [أحل أن بناء الاستعارة على طي ذكر المستعار منه] لأن الاستعارة لا تكون إلا إذا ترك المستعار له لفظاً وتقديراً؛ فإن المقدّر كالمذكور، فإذا كان كذلك تناسوا التشبيه المستدعي لذكر الطرفين عند الحذف، وإدخال المشبه في جنس المشبه به حتى كأنه لا تشبيه، كما في قوله: وبصعد إخ فإن العلو المكاني استعير لرفعة القدر، وبنى عليه ما بين على المكان، حتى توهم الجاهل بأن له حاجة في السماء، وصرت الصفع: عبارة عن الإعراض والتناسي. [حفاحي بتغيير: ٥٩٤/١] **المفلقين:** الذين يأتون بالفلق، أي الأمر العجيب.

وههنا وإن طوى ذكره بحذف المبتدأ، لكنه في حكم المنطوق به، ونظيره:

أَسَدٌ عَلِيٌّ فِي الْحُرُوبِ نَعَامَةً ^{أنت أسد} فَتَحَاءُ تَنْفَرُ مِنْ صَفِيرِ الصَّافِرِ

هذا إِذَا جَعَلْتَ ^{اللفظ} الضمير للمناققين على أن الآية فذلِكَ التمثيل ونتيجته، وإن جعلت للمستوقدين فهي على حقيقتها، والمعنى: أُنْهِمَ لما أوقدوا ناراً فذهب الله بنورهم وتركهم في ظلمات هائلة أدهشتهم، بحيث اختلت حواسهم، وانتقصت قواهم، وثلاثتها فرئت بالنصب على الحال من مفعول "تركهم". والصمم: أصله صلابة من هذه الكلمات الثلاث ^{أصم} احتجاز الأجزاء، ومنه قيل: حجر أصم وقناة صماء وصمام القارورة، سمي به فقدان حاسة السمع؛ لأن سببه أن يكون باطن الصماخ مكتنزاً لا تجويف فيه، يشتمل على هواء يسمع الصوت بتموجه. والبهكم: الخرس، والعمى: عدم البصر عما من شأنه أن يبصر، وقد يقال لعدم البصيرة. **فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ** ﴿٥٩﴾ لا يعودون إلى الهدى الذي

حكم المنطوق: لأن الكلام لا يتم بدونَه. (ع) **أسد على إلخ:** قاله عمران بن حطان رأس الخوارج يخاطب به "الحجاج"، وكان همّ بأبعده وقتله، والشاهد في قوله: أسد؛ فإنه تشبيه لا استعارة؛ لذكر الطرفين تقديراً فيه، والنعامة: طائر معروف بالجن، والفتحاء: المستريحة الجناحين وهو من صفاتها، والصفير: صوت يعبر بحروف، والصافر: الريح. [حفاصي تغيير: ٥٩٥/١-٥٩٦] **إذا جعلت:** كونه على طريق التمثيل إذا جعلت.

فذلِكَ: ذكر الشيء حمله بعد ذكره مفصلاً بأن يقال: فذلِكَ كذا وكذا، فلكونه فذلِكَ للتمثيل ونتيجته يكون التمثيل مشتملاً عليه ومستتاعاً استنباع المألوم والأمر ومقرر وموضحاً له، فزلاً مزلّة بدل الاشتغال، ولذا ترك الوصل. [عبد الحكيم: ٢٠٠] **حقيقتها:** ليس التمثيل على سبيل التشبيه. والمعنى: إذ لا وجه للعُدول عنها.

صماء: هو الرمح ليست بمحوفة. **سمي به:** فإن قلت: كيف صار الصمم والبهكم داخلين في مجمل ما فصله التمثيل، وهو لا يفيد إلا عدم الإبصار للوقوع في الظلمة الشديدة؟ قلت: لما مثل حالهم في التردد والتحير مطلقاً بحال المستوقد، فأفاد تحويرهم في الخسوس بأي حاسة كانت بل في العقول أيضاً، إلا أنه لم يذكر في اللفظ، لكن سقاهم وكوهم عن العقل بعمول؛ لأن جعل كوهم حارحين عن درجة العقل مقرر مفروغ عنه، إنما المقصود أنهم من بين السفهاء معرولون عن الحواس وآلة النطق أيضاً. (عص)

لا يعودون إلخ: أراد إما أن يقرر لـ "يرجعون" متعلق وحيد؛ إما أن يقرر متعلق يعدى إليه بـ "إلى"، فيكون الرجوع بمعنى العود، أي لا يعودون إلى الهدى، أو بـ "عن"، فالعنى: لا يرجعون عن الضلالة بعد لمسكهم لها، =

باعوه وضيعوه، أو عن الضلالة التي اشتروها، أو فهم متحiron لا يدرون أتقدمون أم يتأخرون؟ وإلى حيث ابتدؤوا منه كيف يرجعون؟ والفاء للدلالة على أن اتصافهم بالأحكام السابقة سبب لتحيرهم واحتباسهم. **أَوْ كَصَيْبٍ مِّنَ السَّمَاءِ عَظِفٌ** على الذي استوقد، أي: كمثل ذوي صيب؛ لقوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابَهُمْ﴾ "أو" في الأصل للتساوي في الشك، ثم اتسع فيها فأطلقت للتساوي من غير شك، مثل: "جالس الحسن أو ابن سيرين، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تُطْغِ مِنْهُمْ أَيْمَأُ أَوْ كَفُورًا﴾؛ فإنها تفيد التساوي في حسن المجالسة ووجوب العصيان، ومن ذلك قوله: "أو كَصَيْبٍ" ومعناه: أن قصة المنافقين مشبهة بماتين القصتين، وأحما سواء في صحة التشبيه بمأ، وأنت مخير في التمثيل بمأ أو بأيهما شئت. والصيب: فيعل من الصوب وهو النزول، ويقال للمطر وللشحاب. قال الشماخ:

= وهذا على تقدير أن يجعل ضمير "صم بكم" للمنافقين، وإما أن لا يقدر له متعلق أصلا، فيكون المعنى: فهم متحiron، وهذا على تقدير أن يجعل الضمير للمستوقدين. [عبد الحكيم: ٢٠٠] وإلى متعلق بـ "يرجعون" المتأخر. **عَظِفٌ عَلَى إِي:** [على قصة الذي استوقد، ففي إيصاره مسامحة بدل عليه قوله: كمثل ذوي صيب. وقوله: معناه.] يعني قوله: كصيب عطف على الموصول بتقدير المضاف أعني "ذوي"، فيكون الكاف في قوله: كصيب، زائدة ويكون التقدير: أو كمثل ذوي صيب، وإما قلنا بتقدير المضاف لطلب الرجوع في قوله: يجعلون مرجعا، ولولا طلب الرجوع لاستعينا عن تقديره؛ إذ لا يلزم في التشبيه المركب أن يلي حرف التشبيه به، وإما لم يجعل كصيب بتقدير "ذوي" عطفًا على قوله: كمثل الذي استوقد؛ إذ بدون تقدير "المثل" بقوت الملائمة بالتشبيه والمعطوف عليه، وظهور النسبة المفادة بـ "أو" بين المعطوفين، ويتفدده وإن حصل المقصود لكن القول بزيادة الحرف أهون من تقدير الاسم، سيما إذا رجحه المعطوف عليه. [عبد الحكيم: ٢٠٠]

ووجوب العصيان إِي: [هذا معني على أن النهي عن الشيء أمر بضده] تفسير النهي عن الطاعة بوجوب العصيان؛ بناء على أن بالنهي عن الطاعة ماله الأمر بالعصيان، كأنه قيل: اعص هذا أو ذاك؛ فإحما متساويان في وجوب العصيان. [خفاحي بتغير: ٦٠٥/١] ومن ذلك: من التساوي من غير شك. وأنت مخير إِي: بيان لكون النسبة ههنا بطريق الإباحة لا للتخيير؛ فإن القوم فرقوا بينهما بأن المراد في التحير أحد الأمرين، فلا يمكن الجمع بينهما بخلاف الإباحة. (حسرو)

وَأَسْحَمَ دَانٍ صَادِقِ الرِّعْدِ صَبَبٍ

وفي الآية يحتملها. وتذكيره؛ لأنه أريد به نوع من المطر شديد. وتعريف السماء للدلالة على أن الغمام مطبق آخذ بأفاق السماء كلها؛ فإن كل أفق منها يسمى سماء كما أن كل طبقة منها سماء، وقال:

وَمِنْ بَعْدِ أَرْضٍ بَيْنَنَا وَسَمَاءٍ

وَأَسْحَمَ إِنْ: [هو السحاب الأسود، تأهيد لإطلاقه على السحاب.] أوله:

عفا آيه ريح الخنوب مع الصبا.

والآي: جمع آية كشم وشمرة، بمعنى: الأثر والعلامة، وريح الجنوب والصبا معروفان، وروي بدل "ريح" نسج بتشبيه اختلاف هوهما بنسج الخائف، كان إحداهما سدى والأخرى لحمة، والضمير في "آيه" للمنزّل، وأسحَمَ بمعنى: أسود وهو صفة للسحاب، والأسود منه مطر، ودان: بمعنى قريب من الأرض، وهكذا يوصف السحاب المملوء ماء، وصادق الرعد أي إذا أَرَعَدَ أمطر، فكأنه وعد يرعده فصدق وعده، وصيب أي نازل، والمعنى: بما أثار ريع الخنوب اختلاف هاتين الريحين الذي هو كنسج الخائف، وسحاب أسود قريب من الأرض صادق الوعد في الأمطار نازل. [خفاجي ملخصاً: ٦٠٨/١]

يَحْتَمِلُهُمَا إِنْ: والاحتمال لا يتأتى الترجيح لأحدهما وهو في قوله: وتذكيره إِنْ إشارة ما إلى ترجيح كونه بمعنى المطر، وإنما رحح المصنف تفسيره بالمطر على عادة السلف في ترجيح التفسير المأثور. (خف تفسير)

تعريف السماء: [يعني أن المراد بالسماء الأفق، والتعريف للاستعراق] بين المصنف ﷺ تعريف السماء على وجه يتضمن بيان فائدتها ويدفع السؤال، وهو: أن كل صيب مطراً كان أو سحاباً من السماء، فلا حاجة لذكره، فيبين أن السماء بمعنى الأفق، وتعريفه للاستعراق أفاد فائدة سية، وهي أن السحاب يحيط بجميع جوانبهم، وكذا المطر النازل عليهم منسب من كل أطرافهم، فيه مع الدلالة على قوته تمهيد لظلمة. [خفاجي بتعريب: ٦٠٨/١]

مطبق: من أطبق الغمام السماء إذا غطاه، أو من طبق العيم تطبيقاً، إذا أصاب مطره جميع الأرض.

ومن بعد إِنْ: أوله:

فأوه لذكرها إذا ما ذكرتها

والشعر دليل على إطلاق السماء على كل أفق من آفاقها، و"أوه" اسم فعل مبني على الكسر، بمعنى: أتوجع وتوجعت لذكر الحبيبة ومن بعد ما بين وبينها من قطعة أرض وقطعة سماء تقابل تلك القطعة الأرضية، فتذكرها؛ إذ لا يتصور بينهما بعد جميع الأرض والسماء؛ ولذا صح إطلاقها على كل ناحية وأفق، حيء بها معرفة باللام؛ لتفيد العموم، هذا ما قالوا في معنى "من بعد الأرض بيننا وسماء"، ولا يخفى بعده، -

أمد به ما في "صيب" من المبالغة من جهة الأصل والبناء والتكثير، وفيل: المراد بالسماء: السحاب، فاللام لتعريف الماهية. **فِيهِ ظُلُمَتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ** إن أريد بالصيب المطر فظلماته ظلمة تكاثفه بتتابع القطر وظلمة غمامه مع ظلمة الليل، وجعله مكاناً للردع والبرق؛ لأهما في أعلاه ومنحدره ملتبسين به، وإن أريد به السحاب فظلماته ... وهو السحاب

= والظاهر أن هذا حار على ما عرف في التخاطب، إذا وصفوا الشيء بعناية التباعد يقولون: يسهما ما بين السماء والأرض فاصله: ومن بعد كعبد أرض وسما، فأقام المشبه به مقام للمشبه بمبالغة. [خفاجي بتعير: ٦٠٩/١] [ومن للعصية: إذ ليس بينهما بعد جميع الأرض وجميع السماء يعني: أتوحد من ذكرها ومن حولية قطعة من الأرض وناحية من السماء يتساوى سماء تقابل وتحاذي تلك الأرض، وإنما ذكر سماء مع أنه لا يزيد على بعد أفاده أرض؛ لأنه كما يكون مواقع الوصول في الأرض الفاصلة بين الأمرين كذلك من جهة السماء من البرد العظيم والحرارة العظيمة والأمطار الشديدة. (عص)]

أمد به إلخ: [أي قوى بذكر السماء معرفاً أي قوى وأكد؛ فإن تعريف السماء يفيد المبالغة بإطلاقه على جميع الاقطار، وصيب يفيد مبالغة بأصله أي مادة حروفه من الصاد المستعلة والياء المشددة، والياء الشديدة الدالة على شدة نزوله، وبناءه؛ لأن فعل صفة مشبهة مفيدة للثبوت والدوام المستلزم للكثرة، وبشكيره؛ لأنه دال على التهويل والتكثير. [خفاجي بتعير: ٦١٠/١] **السحاب إلخ:** فإن كل ما أظلك فهو سماء، وحينئذ يراد بالصيب المطر، وليس المراد بالماهية الحقيقة من حيث هي بل في ضمن فرد ما، وهو العهد الذهني، وإنما تعين على هذا؛ لأنه لم ينزل من جميع السحاب ولا من سحاب معين، ولا يصح قصد الأول إدعاء للمبالغة؛ لأنه لا يخفى ركافة أن يقال: نزل عليهم مطر شديد من جميع السحاب دون من جميع الآفاق والنواحي، وضعف كون السماء سحاباً؛ لأنه لا يظهر نكته في ذكر "من السماء" إلا التصوير والتفصيل. [عبد الحكيم ملخصاً: ٢٠٣]

مع ظلمة الليل: أي متصلة إليها، ولم يقل: وظلمة لليل؛ لأنها ليست في المطر بل الأمر بالعكس، وظلمة الليل في كلا التمثيلين كالصرح بما لقوله تعالى: **﴿اسْتَوَقَدْ تَارَاجَ﴾** (البقرة: ١٧) وهل يوقد للإضاءة في غير الليل؟ وكذا قوله: **﴿وَإِذَا أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ قُلُوبُهُ﴾** (البقرة: ٢٠) وهل يكون مثله في سلطان الشمس بالنهار؟ فلا يرد ما قيل: من أن ظلمة الليل من أين تستفاد؟ [خفاجي بتعير: ٦١٠/١] **ومنحدره:** أي موضع ينحدر منه المطر أي ينصب.

ملتبسين: [إشارة إلى أن كلمة "في" استعارة للتلبس الشبيه ظلية] توحه لظرفية المطر للردع والبرق؛ لعدم ظهورها ظهور ظرفية السحاب لما بأهما لما كانا في السحاب جعل كأهما فيه باستعارة "في" مطلق اللامسة، وبأن المطر كما ينزل من أسفل السحاب ينزل من أعلاه، فيشمل الفضاء الذي فيه العيم، فالردع والبرق في جزء من المطر المتصل بالسحاب كما تقول: "فلان في البلد"، وما هو إلا في جزء من البلد.

سحمته وتطبيقه مع **ظلمة الليل**. وارتفاعها بالظرف وفاقاً؛ لأنه معتمد على موصوف. ^{أي سواده} ^{كون بعض فوق بعض} والرعد: صوت يسمع من السحاب، والمشهور أن سببه اضطراب أجرام السحاب واضطكاكها إذا حدثها الريح، من الارتعاد. والبرق: ما يلعب من السحاب من برق الشيء بريقاً، وكلاهما مصدر في الأصل ولذلك لم يجمعاً. **يَجْعَلُونَ أَصْنَعَهُمْ فِي آذَانِهِم** الضمير لأصحاب الصيب، وهو وإن حذف لفظه وأقيم الصيب مقامه، لكن معناه باق، فيجوز أن يعول عليه كما عول "حسان" في قوله:

يَسْقُونَ مَنْ وَرَدَ الْبَرِيصَ عَلَيْهِمْ
بَرْدَى يَصْفَقُ بِالرَّحِيقِ السُّلْسَلِ

مع ظلمة الليل: لعل في قوله: "مع" إشارة إلى أن "في" بمعنى "مع"؛ فإنه أحد معانيها المذكورة في "الغني"، فلا يحتاج إلى التأويل في تصحيح الظرفية. [خفاجي ملخصاً: ٦١٠/١] **لأنه**: والمراد أن الظرف هنا لاعتماده على الموصوف يجوز أن يكون المرفوع بعده وهو "ظلمات" فاعلا له كما يجوز أن يكون مبتدأ، و"فيه" خبر مقدم؛ لأنه نكرة، بخلاف ما إذا لم يعتمد؛ فإن للنسابة في حوازه كونه فاعلاً خلاقاً، فعند سيبويه والجمهور يعين أنه مبتدأ، هذا هو المراد، لا أن الفاعلية هنا متعينة بالاتفاق؛ إذ لم يقل به أحد من أهل العربية. [خفاجي ملخصاً: ٦١٣/١] **والمشهور**: أشار بلفظ المشهور إلى أنه خلاف التحقيق، والذي عليه التعويل ما ورد في الأحاديث الصحيحة أن الرعد: ملك، والبرق: عذراق من جنه، أو من نار، أو من نور يضرب بها السحاب، وعن ابن عباس رضي الله عنه الرعد: ملك يسوق السحاب بالسيح وهو صوته. [رواه أحمد بن حنبل رحمه الله في "مسنده" بلفظ آخر في حديث طويل وفيه: قالوا: أخبرنا ما هذا الرعد؟ قال ﷺ: ملك من ملائكة الله - عز وجل - موكل بالسحاب يده، أو في يده عذراق من نار يجره به السحاب، يسوقه حيث أمر الله ﷻ. [رقم الحديث: ٢٣٥٣]، وفي القرآن الكريم: ﴿وَيَسْمَعُ الرُّعْدَ يَخْتَفِينَهُ﴾ (الرعد: ١٣).

والقول بأن ما في الحديث مثلثات مسح لكلام النبوة، نعم، لك أن تقول: الأحرار العلوية وما في الجوف موكل بها ملائكة، تنصرف فيها بإذن الله وأمره كملك السحاب والطر، فإذا ساق السحاب وقطعها حدث من تفريقها أصوات ولعان نورية مغلطة، فتصبح ملائكتها، فأهل الله يسمعون تسبيحها معرضين عما سواه، والمتشبه بأذيال العقل يسمع حركاتها ويرى ما يحدث من اضطكاكها، فتأمل. [خفاجي بتفسير: ٦١٣/١] **حدثنا**: ساقها من الحديث وهو سوق الإبل. **مصدر**: دفع لما يتجه أن مقتضى قوله: "من الصواعق" أن يجمع البرق وكذا الرعد. (عص) **يسقون** رحمهم الله: يصف آل حننة ملوك الشام، وضمير "يسقون" لهم، ويرد يفتح الموحدة والراء والدال المهملة: غر يدمش، وورد بمعنى قدم، والبرص بالضاد المعجمة أو بالصاد المهملة: اسم خليج وشعة من غر بردى، التصديق: التحويل من إناء إلى آخر للتصفية، والمراد هنا: مزج وبصفق، و"الرحيق": الشراب الخالص، =

حيث ذكر الضمير؛ لأن المعنى ماء يردى، والجملة استئناف، فكانه لما ذكر ما يؤذن بالشدة والهول قيل: فكيف حالهم مع مثل ذلك؟، فأجيب بها، وإنما أطلق الأصابع موضع الأنامل للمبالغة. **مِنَ الصَّوَاعِقِ** متعلق بـ "يجعلون" أي من أجلها يجعلون، كقولهم: سقاه من العيمة. والصاعقة: قصفة رعد هائل معها نار لا ثمر بشيء إلا أتت عليه، من الصعق وهو شدة الصوت، وقد تطلق على كل هائل مسموع أو مشاهد يقال: صعقته الصاعقة إذا أهلكته بالإحراق أو شدة الصوت، وقرئ: "من الصواعق" وهو ليس بقلب من الصواعق؛ لاستواء كلا البناءين في التصريف، فيقال: صعق الديك، أي صاح

- والسلسل: سهل الاغترار في الخلق، والمعنى: أن أولاد حمنة يسقون من ورد اليربص نازلًا عليهم صياغهم ماء يردى لتصفى المزوج بالشراب الخالص. والضمير في "يصق" راجع إلى الماء المغلوف، وهو عمل الاستشهاد هنا، ولو روعي حال اللفظ القائل لأنت الضمير؛ لما في "يردى" من ألف التأنيث. [حفاحي ملخصاً: ٦١٥/١-٦١٦]

لِلصَّاعِقَةِ وهي من وجوه أحدها: نسبة الجعل إلى كل الأصابع، وهو مسوب إلى البعض منها وهو الأنامل، فكأنهم يبالغون في الإدخال حتى يدخلوا جميع الأصابع مبالغة في السد، وثانيها: من حيث الإيهام في الأصابع، وللمعهود إدخال أصبع مخصوص هو السبابة، فكأنهم من فرط وحشنتهم يدخلون أي أصبع كانت في آذانهم ولا يسلكون المسلك المعهود. [حفاحي بتعير: ٦١٧/١-٦١٨] **كَقَوْلِهِمْ** **إِخ:** يريد أن "من" التعليلية كاللام تدخل على اليباعث للتقدم والغرض التأخر، ودخلت في قوله تعالى: "من الصواعق" على اليباعث وهو السبب لجعل الأصابع في الآذان، كقولهم: "سقاه من العيمة" أي لأجلها بمعنى أنها اليباعث على السقاء، والقيمة: شدة شهوة اللين حتى لا يبصر عنه، والقيمة بالمعجمة: شدة شهوة الماء، والأكمة: شدة شهوة النكاح، والقرم: شدة شهوة اللحم. [حفاحي بتعير: ٦١٩/١]

قَصْفَةِ رَعْدٍ **إِخ:** أي شدة صوت الرعد، و"الهائل" معنى: موقع في الهول، وهو الخوف، قوله: "أنت عليه" معنى أهلكته وأنته؛ لأن أتى المتعدي بـ "على" يكون بهذا المعنى، قيل: إن المصنف فسر الصاعقة بتفسيرين دفع بهما ما أورد عليه من أن الجواب لا يطاق السؤال؛ لأن السؤال عن حاضهم مع الرعد، فدفعه بأن الصواعق حال الرعد أيضاً، أو بأنها تطلق على كل هائل، وحاصل المعنى الأول: أن الصاعقة مسموع أمرين قصفة رعد ونار هائل ما تصيبه. [حفاحي بتعير: ٦١٩/١-٦٢٠]

وهو ليس بقلب **إِخ:** لأن قاعدة القلب أن تكون تصاريح الأصل تامة بأن يصاغ منه فعل ومصدر وصفة، والقلب ليس كذلك، فيعلم من عدم تكميل تصاريحه أنه ليس بنية أصلية، وهذه قاعدة مقررة عند المنحاز، فالصواعق والصواعق ليس بينهما قلب؛ لأنها استويا في التصريف. [حفاحي بتعير: ٦٢٠/١]

وخطيب مصقع، وصقعته الصاقعة، وهي في الأصل إما صفة لقصفة الرعد أو للرعد.
 والتاء للمبالغة كما في الرواية أو مصدر كالعافية والكاذبة **حَذَرَ الْمَوْتِ** ^{أي يهجر بمحلته} نصب على
 العلة، كقوله:

وَأَغْفِرْ عَوْرَاءَ الْكَرِيمِ أَذْخَرَهُ

والموت: زوال الحياة، وقيل: عرض يضادها؛ لقوله تعالى: ﴿وَخَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ﴾ وَرَدَّ
^{سببها نقال لعدم الملكة} ^{فيهما نقال التصاد} بأن الخلق بمعنى التقدير، والإعدام مقدرة. **وَاللَّهُ حَظِيظٌ بِالْكَافِرِينَ** ^{والعدم لا يحق (الملك: ٢)} لا يفوته كما
 لا يفوت المحاط به الحظ، لا يخلصهم الخداع والحيل، والجملة اعتراضية لا محل لها.

إما **صفة إلح**: [إشارة إلى أنه صارت في الاستعمال إباحاً] وهي مؤنث، فجمعها على فواعل قياسي كـ "ضاربة" و"ضارب"،
 وإن كان صفة للرعد وهو مذكر، فيكون جمعه على "فواعل" شاذاً كـ "قوارس" في فارس. [عبد الحكيم: ٢٠٦]
حذر الموت: مفعول له للجعل للمعلل بقوله: "من الصواعق".
نصب على العلة إلح: أورد عليه أن "من الصواعق" مفعول له معين، فيزوم على هذا تعدد المفعول له لفعل واحد بدون
 العطف والإبدال، وهو غير جائز. فأجابه "ابن الصانع": "بأن من الصواعق" علة لـ "يُحِيطُونَ أصابعهم في آذانهم"، أي
 لمطلق الجعل، و"حذر الموت" علة للفعل للمعلل أي الفعل مع علة، وهو كلام نفيس، فليحفظ. (خفاجي بتعير)
 وأغفر. وآخره:

وأعرض عن شتم اللئيم تكريماً

أغفر أي أستر، و"العوراء" الكلمة القبيحة، و"أذخره" مفعول له معرف بالإضافة كحذر الموت، واستشهد به لكون
 المفعول له مضافاً إلى المعرفة وهو نادر. (فتح) أي إن صدر من الرجل الكريم قبيحة أسترها، لتتقى الصداقة بين وبينه،
 وأذخره ليوم أحتاج فيه إليه؛ لأن الكريم إذا فرط منه قبيح ندم على فعله، وحمله على تداركه وأن لا يعود إلى مثله. (طبي)
 ورد بأن إلح، وبأن إيقاع الخلق على الموت مجاز عن تعلقه بمصالح الموت وميدته، وبأن عدم الملكة مخلوق لما فيه
 من شائبة التحقق. (عصر) **لا يفوت إلح**. قيل: إن شبه شمول القدرة لهم بإحاطة المحيط بما أحاط به في امتناع
 الفوات كانت الاستعارة نعية، وإن شبه حاله تعالى بحال المحيط مع المحاط بأن شهت هيئته منتزعة من عدة أمور
 يمثلها كانت استعارة تمثيلية. [خفاجي ملخصاً: ٦٢٣/١]

والجملة إلح: والجملة الاعتراضية لا بد من مناسبتها لما اعترضت فيه وإلا كانت مستهجنة، واشترط الأكثر فيها كونه
 مؤكدة للكلام، وكذلك "والله يحيط بالكافرين"؛ لأن أصله: والله يحيط بهم أي بذوي صيب، فوضع الظاهر وهو
 "الكافرين" موضع المضمع إشعاراً باستحقاق ذوي الصيب ذلك العذاب؛ لكفرهم. والمراد بالكافرين: =

يَكَادُ الْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَارَهُمْ ^{استئناف} ثان كأنه جواب لمن يقول: ما حالهم مع تلك الصواعق؟ و"كاد" من أفعال المقاربة، وضعت لمقاربة الخير من الوجود لعروض سببه، لكنه لم يوجد، إما لفقد شرط أو لعروض مانع، و"عسى" موضوعة لرجائه، فهي خبر محض؛ ولذلك جاءت متصرفة، بخلاف "عسى"، وخبرها مشروط فيه أن يكون فعلاً مضارعاً تنبيهاً على أنه المقصود بالقرب من غير "أن" ^{فإنه إنشاء} ليؤكد القرب بالدلالة على الحال، وقد تدخل عليه حملاً لها على "عسى" كما تحمل عليها بالحذف عن خبرها؛ لمشاركتهما في أصل معنى المقاربة. والخطف: الأخذ بسرعة،

- قوم غير معينين جعلوا مولاهم، فقي هذه الجملة تأييد الكلام الدال على اشتغالهم عما لا يفيدهم من سد الآذان حذر الموت، وقد أحاط بهم الهلاك بما كسبت أيديهم، وليس المراد بالكافرين: المنافقين كما يوهمه ظاهر قول المصنف: "لا يخلصهم الخداق والخيل". والمراد بالخيل: مداراة المؤمنين؛ لأنه لبيان مناساة الاعتراض لما وقع فيه، فإن من أحبط به وقع في شرك الهلاك ذاته الخيل في وجوه الخلاص، وانه يتم مناساة التمثيل للممثل له. [تحفاقي تغيير: ١/٦٢٣]

استئناف الخ: تنبيهاً على أن حالهم حين ابتلاهم بتلك الصواعق بلغت في القطاعة إلى حيث يسأل عنها كل أحد، وحاصل الجواب: أنهم مع تلك الشدة مبتلون بخطف البصر، فإزدادوا مصيبة على مصيبة، فالمراد من البرق مطلق البرق المذكور سابقاً رعاية للضابطة الأكثرية: من أن النكرة إذا أعيدت معرفة كانت عين الأولى. [عبد الحكيم بتعيم: ٢٠٧]

كاد الخ: الحاصل: أن "كاد" تدل على قرب الوقوع وأنه لم يقع، والأول؛ لوجود أسبابه، والثاني؛ لمانع أو فقد شرط، وهذا كله بحسب العادة، وليس مراده الحصر، فلا يرد أن المقاربة كما تتصور بوجود السبب مع فقد الشرط، ووجود المانع تتصور بفقد المانع ووجود الشرائط كلها مع فقد السبب، فتحصيص "كاد" بالأول لا تساعد العربية. **لفقد شرط**: مثال فقد الشرط قولك: "كاد زيد يرحم" لكن لم يرحم لفقده شرطه، وهو الإحصان.

لعروض مانع: مثال عروض المانع قولك: "كاد زيد يقتل" لكن لم يقتل بسبب الأمر منه. **فهي خبر**: "كاد" خبر ليس فيه شائبة الإنشاء؛ لأنه تدل على قرب الوقوع، فهو متصرف كغيره، بخلاف "عسى" فلكونها لإنشاء الرجاء شاعرت الحروف كـ"لعل"، فلم تتصرف كما لم تتصرف الحروف. [تحفاقي تغيير: ١/٦٢٥]

أنه المقصود: لأنه لو كان ماضياً لم يتوقع حصوله لمضيته. **ليؤكد القرب**: لأن "أن" موضوعة للاستقبال.

وقرئ: "يَخْطِفُ" بكسر الطاء، وَيَخْطَفُ على أنه يَخْتَلِفُ، فنقلت فتحة التاء إلى الخاء، ثم ادغمت في الطاء، وَيَخْطِفُ بكسر الخاء؛ لالتقاء الساكنين وإتباع الياء لها، ويتخطف. كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُمْ مَشْوَ فِيهِ وَإِذَا أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ قَامُوا استئناف ثالث كأنه قيل: ما يفعلون في تارقي حقوق الرق وخفيته؟ فأجيب بذلك. و"أضاء" إما متعد والمفعول محذوف بمعنى: كلما نور لهم ممشى أخذوه، أو لازم بمعنى: كلما لمع لهم مشوا في مطرح نوره، وكذلك "أظلم"؛ فإنه جاء متعدياً منقولاً من ظلم الليل، ويشهد له قراءة "أظلم" على البناء للمفعول، وقول أبي تمام:

هُمَا أَظْلَمَا حَالِي نَمَّةً أَجَلِيَا ظِلَامَتَيْهِمَا عَنْ وَجْهِ أَمْرَدٍ أَشِيبَ

استئناف ثالث إ: لعل وجهه لما قيل: إنهم مثلون باستمرار تعدد عطف الأبصار فهم منه أنهم مشغولون بفعل يحتاج إلى الأبصار ساعة فساعة، وإلا لغطوا أبصارهم حذرا عن الخطف، كما سدوا الأدل من الصواعق فمثل عنه، وقيل: ما يفعلون في تارقي لمعان الرق واستناره؟ فأجيب: بأنهم حراس على المشى، كلما أضاء لهم اغتموه ومشوا فيه، وإذا أظلم عليهم وقفوا مترصدين لمعانه. [عبد الحكيم: ٢٠٩]

أخذه: فالضمير في "فيه" راجع إلى المفعول المحذوف وعلى تقدير كونه لازما راجع إلى الضوء المدلول عليها بـ"أضاء" بتقدير المصاف، كما دل عليه قوله في مطرح نوره. [عبد الحكيم: ٢٠٩]

هما أظلمنا إ: [أي العقل والدهر، قيل: الليل واليوم، وقيل: إرشاد العاذلة وتأديبها (سيد)] وقوله: أحاولت إرشادي فعقلي مرشدي أم استمت تأديبي فدعري مؤدي

الهمزة للإنكار، والمحاولة: القصد، والاستيلاء: الطلب، وضمير التثنية للعقل والدهر، والإظلام متعد، وهو الشاهد فيه، و"حالي" منصوب به، وأراد بالخالين كل حال مع ضدها، وضمير التثنية في ظلامتهما للخالين، وأراد بالأمرد والأشيب نفسه على سبيل التحديد، وعن بالأشيب أشيب عقلا وتجربة، والمعنى: لا تقصدي إرشادي؛ فإن عقلي أرشدني بأن هداني كل طريق مستقيم، وزحزحتي عما هو قبيح في نفس الأمر، ولا تطلبي تأديبي؛ فإن دهرني أدبني بأن علمني عواقب الأمور بمقاساتي الشدائد، ثم رفعها الحجاب، وكشفا عن ظلمات حالي، فوحدتني متحليا عن الرذائل ومتحليا بالفضائل، وأنا أمرد سنا وأشيب عقلا. ولما كان زجر العقل وصب الدهر ثقلًا عليه بحسب الظاهر محالًا لما يقتضيه أيام الصبا من اللهو واللعب ومن إرخاء العنان غير عنهما بالإطلام، ولما كان العقل يهدي إلى الصراط المستقيم، وكان الإرشاد من لوازمه، والدهر يصيب المصائب المؤلمة، والتأديب يحصل بالضرب المؤلم، أسند الإرشاد إلى العقل والتأديب إلى الدهر. (فيض)

فإنه وإن كان من المحدثين، لكنه من علماء العربية فلا يعد أن يجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه. وإنما قال مع الإضاءة "كُلِّمًا" ومع الإظلام "إِذَا"؛ لأنهم حراس على المشي، فكلما صادفوا منه فرصة انتهزوها، ولا كذلك التوقف. ومعنى قاموا: وقفوا ومنه قامت السوق إذا ركبت، وقام الماء إذا جمد. وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَرِهِمْ أي ولو شاء الله أن يذهب بسمعهم بقصيف الرعد وأبصارهم بوميض برق لذهب بهما، فحذف المفعول؛ لدلالة الجواب عليه، ولقد تكاثر حذفه في "شاء" و"أراد" حتى لا يكاد يذكر إلا في الشيء المستغرب كقوله:

فَلَوْ شِئْتُ أَنْ أَبْكِي دَمًا لَبَكَيْتُهُ

و"لو" من حروف الشرط، وظاهرها الدلالة على انتفاء الأول لانتهاء الثاني

من المحدثين. قالوا: الشعراء على طبقات: جاهلون، كأمري القيس، ومحصرون: من قال الشعر في الجاهلية، ثم أدرك الإسلام كليد، وقد يقال: لكل من أدرك دولتين: بني أمية وبني العباس. والإسلاميون: وهم الذين كانوا في صدر الإسلام كحريز والفرزدق، ومولفون: وهم من بعدهم كـ"بشار"، ومحدثون: وهم من بعدهم كأبي تمام والبحري، ومتأخرون: كمن حدث بعدهم من شعراء الحجاز والعراق، ولا يستدل بشعر هؤلاء بالاتفاق، كما يستدل بالجاهلين والمحصرين والإسلاميين في الألفاظ بالاتفاق، واختلف في المحدثين، فقليل: لا يستشهد بشعرهم، وقيل: يستشهد به في اللعان دون الألفاظ، وقيل: يستشهد بمن يوثق به منهم. [حماحي بتعير: ٦٢٩/١]

فلا يعد: إشارة إلى صعبه لما قيل: إن قبول الرواية مبني على الضبط والوثوق، واعتبار القول مبني على معرفة الأوضاع اللغوية، والإحاطة بقواتلها، ومن الثين أن إتيان الرواية لا يستلزم إتيان الدراية، فالجحة فيما رويوه لا فيما رأوه. [حماحي بتعير: ٦٣٠/١] وإنما قال يعني أنه استعمل "كلما" المستعملة في التكرار في لازم معناها كناية لو جازا، وهو الحرص والحاجة لما دخلت عليه، و"إذا" فيما لا يريدونه فضلاً عن الحرص؛ لأن الإظلام والتوقف ليس مراد لهم، و"كلما" للتكرار صرح به أهل الأصول وذهب إليه بعض النحاة واللغويين. [حماحي: ٦٣٠/١]

ومنه قامت إلخ: وهو من الأضداد؛ إذ جاء بمعنى راحت. (مه) كقوله: فذكر المفعول لأن بكاء الدم مستغرب. ليكبته: وقامه: عليه ولكن ساحة الصبر أوسع" على انتهاء الأول إلخ: هذا ما ذهب إليه ابن الجاحب، ومذهب الجمهور أنها لامتناع الثاني لامتناع الأول، وحاصلهما: أنما لاتنهاء شيء لاتنهاء غيره، فيكون الشرط والجزاء متفقين، ومنهم من أنكر ذلك، وزعم أنها لا تفيد إلا الربط، واحتج عليه بالأية والخبر، أما الآية =

ضرورة انتفاء الملزوم عند انتفاء لازمه، وقرئ: لأذهب بأسماعهم بزيادة الباء كقوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾.....

(البقرة: ١٩٥)

= فقوله تعالى: ﴿وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا﴾ (الاعمال: ٢٣) قلو أفادت كلمة "لو" انتفاء الشرط والخزاء للزم التناقض؛ لأن قوله: "لو علم الله فيهم خيراً لأسمعهم" يفيد أنه تعالى ما علم فيهم خيراً ولا أسمعهم؛ لأن "لو" لا تنافيها، وقوله: "ولو أسمعهم لتولوا"، يفيد أنه تعالى ما أسمعهم؛ وألهم ما تولوا، لكن عدم التولي خير، فيلزم أن يكون قد علم الله فيهم خيراً وما علم فيهم خيراً، وأما الخير فقوله: "نعم الرجل صهيب لو لم يخف الله لم يعصه" فعلى الانتفاء يلزم أنه خاف الله وعصاه، وذلك متناقض، فقد علمنا أن كلمة "لو" لا تغيد إلا الاستلزام.

والتحقيق: أن "لو" يعلق حصول الجراء في الماضي بحصول أمر مفروض فيه، وهو الشرط، فعلم من مفروضية الشرط انتفاؤه، وأما الجراء فيقتضي إذا كان الشرط علة لثلاثي حقيقة أو ادعاء نحو قوله تعالى: ﴿لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَهْدَى النَّاسَ﴾ (الرعد: ٣١) وقولك: لو جئتني لأكرمك؛ فإن وجود المشيئة علة لوجود الهداية حقيقة، ووجود الشيء علة للإكرام ادعاء، فقد انتفيا بانتفاء الشرط وكذا قولك: لو طلعت الشمس لوجد الضوء؛ فإن الخزاء ليس مطلق الضوء، بل الضوء الناشئ من الطلوع، ولا ريب في انتفائه بانتفاء الشرط، وكذا إذا لم يكن الأول علة لثلاثي، بل له سبب آخر لكن بين سببه وانتفاء الأول منافاة كقولك: لو لم تطلع الشمس لوجد الضوء؛ فإن عدم الطلوع ليس علة لوجود الضوء، بل هو بسبب آخر كالقمر لكن بين ضوء القمر وطلوع الشمس منافاة لاستحالة وجود الضوء القمري عند طلوع الشمس، ولا ريب في أن هذا الخزاء متف عند انتفاء الشرط. بخلاف ما إذا لم يكن بينهما منافاة، نحو قوله ﷺ في بنت أبي سلمة: ﴿ها﴾ لو لم تكن ربيبي في حجري لما حلت لي، إنما لآية آحي من الرصاعة [رواه البخاري] في باب: "وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم". رقم الحديث: [٤٧١١] فلا منافاة بين كونها ابنة أخيه وبين كونها ربيته ﷺ، بل هو جامع له فاجتمع السببان للحرمة، وبخلاف ما إذا سبق الكلام للمبالغة في ثبوت الخزاء في كل حال تعليقه بما ينافيه؛ ليعلم ثبوته عند وقوع ما لا ينافيه بالطريق الأولى، كقوله ﷺ: لو كان الإيمان عند الثريا لاله رجال من هؤلاء [رواه البخاري في باب فوله: وأحرين منهم لما يلحقوا بهم. رقم الحديث: ٤٥١٨] وقوله تعالى: ﴿قُلْ لَوْ أَنَّمُ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي إِذًا لَأَسْتَكْبَرُوا﴾ (الاسراء: ١٠٠)؛ فإن الأجرة قد نيطت بما ينافيه، ويستدعي نقاضها إيذاناً بأنها في أنفسها بحيث يجب ثبوتها مع فرض انتفاء أسبابها، أو تحقق أسباب انتفائها، فكيف إذا لم يكن كذلك.

فقول عمر: "نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه" [كتر العمال، حرف الفاء: ٣٧١٤٧] إن حمل على أنه لم يعصه بسبب الخياء وغير ذلك، كان من قبيل حديث ابنه أبي سلمة: "وإن حمل على بيان استحالة عصيانه مبالغة كان من قبيل: لو كان الإيمان عند الثريا، وكذا قوله: "ولو أسمعهم لتولوا" أي بسبب آخر وأن التولي لازم لهم، وإن علقت بما ينافيه على أنا لا نسلم أن عدم التولي عند عدم الإسماع خير، وإنما الخير عدم التولي مع التسليم عند الإسماع، وهذا مما غفل عنه كثير من الناس، فليحفظ. (ملخص)

وفائدة هذه الشرطية: إبداء المانع لذهاب سمعهم وأبصارهم مع قيام ما يقتضيه،
 والتنبيه على أن تأثير الأسباب في مسبباتها مشروط بمشيئة الله تعالى، وأن وجودها
 مرتبطاً بأسبابها واقع بقدرته تعالى، وقوله: **﴿إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾**
حال من صمم ووقع كالنصريح به والتقرير له. **والشيء** يختص بالموجود؛ لأنه في الأصل مصدر "شاء"
 أطلق بمعنى شاء تارة، وحينئذ يتناول الباري تعالى كما قال تعالى: **﴿قُلْ أَيُّ شَيْءٍ**
أَكْبَرُ شَهَادَةً قُلِ اللَّهُ﴾ (الأحزاب: ١٩) وبمعنى مشيء أخرى، أي مشيء وجوده، وما شاء الله
 وجوده، فهو موجود في الجملة **وعليه** قوله: **﴿إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾** **والله**
في الحال أو لئال **خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾** **فهما**
(الرعد: ١٦) أي هاتين الآيتين

وفائدة **إلخ**: جواب لما يتوهم أن إذهاب الله لملكه ليس بشيء في جنب مشيئته وقدرته، فأي فائدة في ذكره؟
 والفائدة: أن عدم المشيئة مانع وأن التأثير مشروط بمشيئة الله تعالى، وأن الأسباب ليست مستقلة في وقوع
 المسببات. **كالنصريح** **إلخ**: فإن القادر على الكل قادر على البعض، فيدخل فيه القدرة على ما ذكره،
 ولكونه كالنصريح لم يعطف عليه. **عطف** (حذف بتعريف)
والشيء **إلخ**: أراد به بيان معناه عند المتكلمين بناء على المشهور من مذهب أهل السنة، حالها للمعتزلة؛ فإنه
 عندهم يشمل الموجود والمعدوم الممكن بناء على القول بأنه ثابت، وأن الشئ أعم من الوجود. **إلخ** (حذف)
 ملخصاً: **﴿٦٣٩/١﴾** **تعالى شاء**: أي مرید، فهو بمعنى اسم الفاعل. **مشيء**: أي مراد، فهو بمعنى اسم المفعول.
فهو موجود **إلخ**: حاصله: أن الشيء في أصل اللغة مصدر أطلق بمعنى: شاء أو مشيء وكلاهما موجود، أما
 الأول فظاهر، وأما الثاني؛ فأنه ما تعلقت به المشيئة، وما تعلقت به فهو موجود، ثبت أن الشيء مختص
 بالموجود. وقال الراغب: المشيئة عند المتكلمين كالإرادة سواء، وعند بعضهم أصل المشيئة إيجاد الشيء وإصانته
 وإن استعمل عرفاً في موضع الإرادة، فالمشيئة من الله هي الإيجاد، ومن الناس الإصانة، والمشيئة من الله تقتضي
 الوجود، ولذا قيل: ما شاء الله كان بخلاف الإرادة، وإرادة الإنسان قد تحصل من غير إرادة الله، ومشيئته لا تكون
 إلا بعد مشيئته كما قال تعالى: **﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾** (الأنعام: ٣٠) دون أراد الله **إلخ**، وليس مراد
 المصنف أن الشيء يطلق على الممكن قبل وجوده باعتباره ما يؤل إليه؛ لأن فيه راحة الاعتزال فتأمل. **إلخ** (حذف)
 تعبير: **﴿٦٤٠/١﴾**

وعليه **إلخ**: أي إذا حمل الشيء في هاتين الآيتين وأمثالهما على معنى الشيء لا يمكن نوههم لزوم إيجاد الموجود،
 بخلاف ما لو حمل على الموجودة إذ يصير المعنى: أن الله قادر على كل موجود، وتأثير القدرة والخلق هو الإيجاد
 حينئذ يحتاج إلى أن يقال: الخلق إيجاد الموجود بوجود سابق، وهو غير لازم. **[عبد الحكيم: ٢١٣]**

على عمومهما بلا مشوية. والمعتزلة لما قالوا: الشيء ما يصح أن يوجد، وهو يعم الواجب والممكن، أو ما يصح أن يعلم ويخبر عنه، فيعم الممتنع أيضاً لزمهم التخصيص بالممكن في الموضعين بدليل العقل. والقدرة: هي التمكن من إيجاد الشيء، وقيل: ^{في هاتين الآيتين} صفة تقتضي التمكن، وقيل: قدرة الإنسان هيئة بما يتمكن من الفعل، وقدرة الله تعالى عبارة عن: نفي العجز عنه، والقادر: هو الذي إن شاء فعل

بلا مشوية: [أي بلا استثناء الواجب للممتنع] يفتح الميم والتون وبياء التمسدة الرجوع، وفي الحديث: اشترى ابن مسعود جارية، فشرط عليه البائع خدمتها، فقال له ﷺ: لا تفرها وفيها مشوية، ويقال: هذه هيئة ليس فيها مشوية أي استثناء. **والمعتزلة إ:** اعلم أنه لا نزاع في استعمال الشيء في كلام الله وكلام العرب في الوجود والمعلوم والمحال والواجب، وإنما الخلاف في المشية بمعنى التفرع والثبوت في الخارج. قال الإمام: هذه المسألة متفرعة على مسألة أخرى، وهي أن الوجود هل هو معيار لماهية أم لا؟ ثم قال: فلتراجع إلى تعيين محل النزاع في هذه المسألة، فنقول: المعلوم إما أن يكون واجب العدم متسع الوجود، وإما أن يكون جائز العدم جائز الوجود، أما الممتنع فقد اتفقوا على أنه نفي صرف ليس بذات ولا شيء، وأما المعلوم الذي يجوز وجوده وعدمه، فقد ذهب أصحابنا إلى أنه قبل الوجود نفي محض، وعدم صرف ليس بشيء ولا ذات، وذهب إليه أكثر المعتزلة إلى أنها ماهيات وحقائق حالية ووجودها وعدمها، فهذا هو تلخيص محل النزاع. فقد ظهر لك أن ما ذكره المصنف لا وجه له، وكأنه فهم أن الموجود ما يوجد في أحد الأربعة الثلاثة، والمعلوم خلافه ممكناً كان أو مستحيلًا، فتأمل. [حفاصي ملخصاً: ٦٤٢/١]

بالممكن إ: بل بما سوى مقدور العبد عند من لم يجوز تعلق قدرة الله تعالى بمقدور العبد، بل بما سوى مثل مقدور العبد عند البلخي؛ فإنه لا يجوز تعلق قدرته تعالى بعين مقدور العبد ولا بمثله، وقد بدليل العقل كبراً يبقى الآتيان ظليتين بعد التخصيص. [عبد الحكيم: ٢١٣] **هي التمكن إ:** قيل: إن قوله: هي التمكن إ: يقرب من مذهب المعتزلة، ويشعر بأن القدرة ليست حقيقية، والتفسير الثاني مذهب الأشاعرة، والثالث يشعر بأنها من الصفات السلبية. قال الإمام: إن الصفات ثلاثة أقسام: صفات حقيقية عارية عن الإضافات كالسواد والبياض، وصفات حقيقية يلزمها إضافات كالعلم والقدرة؛ لأن العلم صفة حقيقية يلزمها إضافة مخصوصة إلى المعلوم، وكذا القدرة صفة حقيقية لها تعلق بالمقدور، وذلك التعلق إضافة مخصوصة بين القدرة والمقدور، فمن قسر القدرة بالمبدأ ونحوه نظر إلى حقيقتها، ومن فسرها بعينه رسمها بلوازمها، فلا غالفة في التحقيق، ثم إنه قيل عليه: إنه لا يتناول التمكن من إعلامه بعد وجوده ولا التمكن من إبقاء الممكن؛ لأنه غير الإيجاد، وسيأتي أن الممكن حال بقائه مقدور إلا أن يقال: التمكن من الإيجاد يستلزم التمكن منهما استلزاماً ظاهراً، والاقتصار عليه لزيادة شرفه. [حفاصي ملخصاً: ٦٤٣/١]

قيل صفة إ: هذا هو القول المرضي، فكأنه لم يقصد تمريضه، والمراد التمكن من الإيجاد والإعدام والإبقاء. [حفاصي: ٦٤٣/١] عبارة عن: فيكون القدرة من الصفات السلبية.

وإن لم يشأ لم يفعل. والقدير: الفعال لما يشاء على ما يشاء، ولذلك قلما يوصف به غير
البارئ تعالى، واشتقاق القدرة من القدر؛ لأن القادر يوقع الفعل على مقدار قوته، أو
على مقدار ما تقتضيه مشيئته، وفيه دليل على أن الحادث حال حدوثه والممكن حال
بقائه مقدوران، وأن مقدور العبد مقدور الله تعالى؛ لأنه شيء وكل شيء مقدور الله
تعالى، والظاهر أن التمثيلين من جملة التمثيلات المؤلفة، وهو أن تشبه كيفية متزعة من
مجموع تضامات أجزائه وتلاصقت حتى صارت شيئاً واحداً بأخرى مثلها، كقوله تعالى:
﴿مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْرَةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْحِمَارِ﴾؛ فإنه تشبيه حال اليهود في
حملهم بما معهم من التوراة بحال الحمار في جهله بما يحمل من أسفار الحكمة، والغرض

وإن لم يشأ الخ: هذا أحسن مما قيل: وإن شاء ترك؛ لأن ظاهره يقتضي أن يكون العدم الأصلي متعلق المشية،
وليس كذلك كما تقرر في موضعه، ثم إن كلا من الفعل وعدمه أعم من الإيجاد والإعدام، فعلى العادة: إن شاء
الإيجاد أو الإعدام فعلة، وإن لم يشأ الإيجاد أو الإعدام لم يفعله، فعلى كونه قادراً على الموحود حال وجوده: أنه
إن شاء عدمه أعدمه، وإن لم يشأ لم يعدمه، ومعنى كونه قادراً على المعدم حال عدمه: أنه إن شاء وجوده أوجده
وإن لم يشأ وجوده لم يوجد، ولكن على ذكر؛ فإنه نافع في كثير من المواضع. (حسرو)
وفي: في قوله: إن الله على كل شيء قدير. والممكن الخ: اختلفوا في الممكن حال بقائه هل يفتقر إلى المؤثر أم لا؟
من قال: إن علة الحاجة هي الإمكان، قال بافتقاره في بقائه إليه؛ ضرورة إن الإمكان لازم له حال بقائه. ومن قال:
إن علة الحاجة هي الحسوت وحده أو مع الإمكان قال باستغنائه عنها؛ إذ لا حدوث حينئذ. [عبد الحكيم: ٢١٤]
حال بقائه: لا كما زعم المعتزلة من الاستطاعة قبل الفعل، فالشيء إما يكون مقدوراً قبل حدوثه.
والظاهر الخ: لأن المثل أكثر استعماله في التشبيهات المركبة؛ ولأنه مهما أمكن الحمل على المركب يكون الحمل
على المفرق مرحوحاً كتدوران القول والغربة مع الاتزاع من الأمور الكثيرة. [عبد الحكيم: ٢١٥]
أن التمثيلين: أي قوله: "كمثل الذي"، وقوله: "لو كصيب" من الآية.

والغرض الخ: [أي العرض تشبيه حيرة المذاقين وشدة الأمر عليهم بما أي نحال يقاسيه من طفت ناره بعد إيقاده في
طلعة أعني حوته وشدة، فـ"ما" موصوفة. [عبد الحكيم: ٢١٥] أي المقصود، وليس المراد ما يترتب على الشيء
حين يفسر بالحكمة، والمشيء في الأول بمجموع أحوال المذاقين في تحيرهم واضطرابهم مع إظهارهم الإيمان؛ حفظاً
لديعائهم وأموالهم، وزوال ذلك عنهم سريعاً بإفشاء أسرارهم، وانفضاحهم المؤدي إلى خسارة الدارين، والمشيء به حال
لمستوقد ناراً مضية له، فانطعأت، ووجه الشبه صلاح ظاهر الحال الذي يؤول لخالفه. [حفاجي تعبير: ٦٤٧/١]

منهما تمثيل حال المنافقين من الخيرة والشدة بما يكابد من طفت ناره بعد إيقادها في أي تشبيه
ظلمة، أو بحال من أخذته السماء في ليلة مظلمة مع رعد قاصف وبرق خاطف شديد الصوت
وخوف من الصواعق، ويمكن جعلهما من قبيل التمثيل المفرد، وهو أن تأخذ أشياء
ففرادى، فتشبهها بأمثالها كقوله تعالى: ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ﴾ (فاطر: ١٩) ﴿وَالظُّلُمَاتُ
وَالنُّورُ﴾ (فاطر: ٢٠) ﴿وَالظُّلُ وَالْحُرُورُ﴾ وقول امرئ القيس:

كَأَنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ رَطْبًا وَيَابَسًا لَدَى وَكَرْهَا الْعَنَابِ وَالْحَشْفُ الْبَالِي

بأن يشبه في الأول ذوات المنافقين بالمستوقدين، وإظهارهم بالإيمان باستيقاد النار، متعلق بقوله. يمكن جعلها
وما انتفعوا به من حقن الدماء، وسلامة الأموال والأولاد، وغير ذلك بإضاءة النار ما
حول المستوقدين، وزوال ذلك عنهم على القرب بإهلاكهم، وإفشاء حالهم وإبقائهم
في الخسار الدائم، والعذاب السرمد بإطفاء نارهم والذهاب بنورها. وفي الثاني: وجه الشبه
أنفسهم بأصحاب الصيب، وإيمانهم المخالط بالكفر، والخداع بصيب فيه ظلمات ...

أو بحال إخ: ووجه الشبه وجدان ما يقع ظاهره وفي باطنه بلاء عظيم، وأخذته السماء أي أحاط به مطرها وغليه، وفي قوله:
"من الخيرة والشدة" لف ونشر مرتب، فالخيرة للتمثيل الأول، والشدة للتمثيل الثاني. [حفاحي بتعير: ٦٤٧/١]
وما يستوي إخ: شبه الكافر بالأعمى، واللؤم بالبصير والباطل بالظلمة، والخن بالور والثواب بالظل والعقاب
بالحرور، والعالم بالخي والجاهل باليت. [عبد الحكيم: ٢١٥]

الحرور: الريح الحارة وهي الليل كالسموم بالتهار. وقول: يصف العقاب، وهو مخصوص بأنه لا يأكل قلب الطير.
رطبًا ويابسًا: حالان رطبًا نعصها ويابسًا بعضها. العناب: وقد شبه القلب بالرطب العناب، واليساس بالحشف
البالي وهو رديء النمر. في الأول إخ: وجه الشبه في الأول الوقوع في حيرة ودهشة، وفي الثاني التشبيح لحصول
المراد، وفي الثالث كونه خيرا لمباشر الفعل، وفي الرابع القناء بسرعة. [حفاحي: ٦٥٠/١]

وإيمانهم إخ: أي من غير أن يطلب لكل واحد من الظلمات والرعد والبرق مشبهًا، بل شبه الإيمان المكيف بتلك
الكيفية بالصيب المكيف، وكذا الحال في تشبيه تحريمهم لأحل الشدة، والجهل بمخالهم بأنهم كلما صادفوا من السرقة
اعتصموا إخ: يعني شبه تحريمهم المعقول بتحريمهم المحسوس من غير أن يطلب للعبة السرقة وحفيته، وتوقفهم
وحركتهم مشبهات. [عبد الحكيم: ٢١٦]

ورعد وبرق من حيث إنه وإن كان نافعاً في نفسه، لكنه لما وجد في هذه الصورة عاد نفعه ضرراً، ونفاقهم حذراً عن نكايات المؤمنين، وما يطرقون به من سواهم من الكفرة يجعل الأصابع في الآذان من الصواعق حذر الموت من حيث إنه لا يرد من قدر الله تعالى شيئاً، ولا يخلص مما يريد بهم من المضار، وتحيرهم لشدة الأمر وجهلهم بما يأتون، ويذرون بأنهم كلما صادفوا من البرق خفقة انتهزوها فرصة مع خوف أن تحطف أبصارهم، فخطوا خطأ يسيرة، ثم إذا خفي وفتّر لمعائنه بقوا متقيدين لا حراك لهم. وقيل: شبه الإيمان والقرآن، وسائر ما أوتي الإنسان من المعاونة التي هي سبب الحياة الأبدية بالصيب الذي به حياة الأرض، وما ارتكبت بها من الشبه المبطله، واعترضت دونهما من الاعتراضات المشكلة بالظلمات، وما فيها من الآيات الباهرة بالبرق، وتصامهم عما يسمعون من الوعيد بحال من يهوله الرعد فيخاف صواعقه، فيسد أذنه عنها مع أنه لا خلاص لهم منها، وهو معنى قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ مُحِيطٌ بِالْكَافِرِينَ﴾ واحترازهم لما يلمع لهم من رشد يدركونه، أو رعد يطرح إليه أبصارهم. عشيهم في مطرح ضوء البرق كلما أضاء لهم، وتحيرهم وتوقفهم في الأمر حين تعرض لهم شبهة، أو تعن لهم مصيبة يتوقفهم إذا أظلم عليهم. ونبه بقوله تعالى:

بما يأتون: معناه أنهم لا يدرون كيف يأتون، وكيف يتركون ما تركوا مع الحرص على الشيء. (عمود) **فرصة:** حال أو مفعول ثاني يتضمن معنى الاتخاذ، أي اتخذوا وقت الخلفة فرصة. **بالظلمات:** في أن كلا منهما سبب الخيرة لأصحابه. **بالرعد:** فإن في الرعد طمع العيث وحوف الصاعقة، فاعتبار الأول تشبه الوعد به واعتبار الثاني الوعيد. [عبد الحكيم: ٢١٦] **ونه إيج:** أي نيه الله للمؤمنين أو نيه كل من نبيه، والمعنى: أن هذه الجملة بدل على أن أصحاب الصيب قد حصلت ثم جميع ما يقتضي زوال سمعهم وأبصارهم، إلا أنه تعالى لم يذهب بها بلفظه وكرمه، فقيه نبيه على أن الملقين قد حصلت بهم جميع ما يقتضي روال قوامهم، وهو صرفهم إياها في غير ما خلقت لأجلها، فلو شاء الله لأذهبها. [عبد الحكيم صغير: ٢١٦]

﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ﴾ على أنه تعالى جعل لهم السمع والأبصار؛ ليتوسلوا بها إلى الهدى والفلاح، ثم إنهم صرفوها إلى الحفظ العاجلة وسدوها عن الفوائد الآجلة، ولو شاء الله لجعلهم ^{لأنفسهم} بالحالة التي يجعلونها؛ فإنه على ما يشاء قدير.

يَتَأْتِيَ النَّاسُ أَعْبُدُوا رَبَّكُمْ لما عدد فرق المكلفين وذكر خواصهم ومصارف أمورهم، أقبل عليهم بالخطاب على سبيل الالتفات؛ **هَذَا لِلْسَامِعِ** وتنشيطاً له واهتماماً بأمر العبادة وتفخيماً لشأنها وجبراً ^{تغريكم الله} لكلفة العبادة بلذة المخاطبة.

بالحالة إلخ: المراد بها الصمم والبكم والعمى، وضمير "يجعلونها" للأصحاء والأبصار، وضمير "جعلهم" مفعول أول، و"بالحالة" مفعول ثان، أي ملتصين بها. [حفاصي: ٦٥٣/١] **لما عدد** إلخ: أي المؤمنين والكفار المجاهدين والمنافقين، وذكر خواصهم أي الأوصاف التي بها امتاز بعضها عن بعض وهو في الأول قوله: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ﴾ (البقرة: ٤)، وفي الثانية: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ﴾ (البقرة: ٦) وفي الثالثة: ﴿يَخَادِعُونَ اللَّهَ﴾ (البقرة: ٩) ومصارف أمورهم أي ما يرجع إليه أحوالهم في الدنيا والآخرة، وهو في الأول: ﴿وَأُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ (البقرة: ٥) وفي الثانية: ﴿حَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ... وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ (البقرة: ٧) وفي الثالثة: ﴿فَإِنِّي قُلُوبُهُمْ طَرَصْتُ﴾ (البقرة: ١٠) إلى قوله: ﴿عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْفُرُونَ﴾ (البقرة: ١٠) هذا ما يقتضيه حسن الانتظام. [عبد الحكيم: ٢١٧]

وذكر: أي محرومين عن الحواس حقيقة في الآخرة. **الالتفات** إلخ: وهو الانتقال من إحدى الطرق الثلاث إلى آخر، أو الإتيان بأحدها في مقام يقتضي خلافه. **هذا للسامع:** [بيان للنكته العامة للالتفات. (ف)] إن أريد مطلق الهمز الذي هو لازم لتعير الأسلوب وتنشيط الكلام، كان إشارة إلى النكته العامة، وإن أريد الهمز الذي حصل من خطاب الباري عز وجل حيث خاطبه بلا واسطة، كان إشارة إلى النكته الخاصة، ولا يلزم من الهمز والتنشيط حصول الاهتزاز والنشاط؛ لأن اللزوم في طريق البلاغة لإفادة التكلم ما يقتضيه سواء حصل أو لم يحصل، وإنما لم يقل: هذا لهم؛ إشارة إلى أن النكته عامة بالقياس إلى كل من يسمع هذا الخطاب وإن لم يوجد وقت الخطاب، وأصل معنى الهمز: التحريك بحركات متوالية، ثم كني به عن إدخال المسرة. [حفاصي ملخصاً: ٤/٢]

اهتماماً إلخ: [بيان للنكته الخاصة بهذا المقام] لأن الملك العظيم إذا أقبل على عبده في شأن، وأمر بنفسه دل على اهتمام ذلك وعظمته. **جبراً لكلفة العبادة:** لما كان في هذه الآيات أمر وتكليف، ففيه كلفة ومشقة، فلا بد من راحة تقابل هذا الكلفة، وتلك الراحة هي: أن يرفع ملك الملوك الواسطة من بين، ويخاطبهم بداته، كما أن العبد إذا أئزم تكلمها شاقاً فلو شاقه المولى وقال: أريد منك أن تفعل كذا، فإنه يصير ذلك المشاق لذيقاً =

و"يا" حرف وضع لنداء البعيد، وقد ينادى به القريب؛ تنزيلاً له منزلة البعيد، إما لعظمته كقول الداعي: "يا رب"، و"يا الله"، وهو أقرب إليه من حبل الوريد، أو لغفلته وسوء فهمه، أو للاعتناء بالمدعو له وزيادة الحث عليه، وهو مع المنادى جملة مفيدة؛ لأنه نائب مناب فعل. و"أي" جعل وصلة إلى نداء المعرف باللام؛ فإن إدخال "يا" عليه متعذر؛ لتعذر الجمع بين حرفي التعريف، فإنهما كمثلين،

- لأجل ذلك الخطأ، وهذا بالنسبة إلى المؤمنين طاهر، فإما أن يحصوا لعدم الاعتداد بغيرهم، أو يقال: يكفي لشككة الوجود في البعض، [قال عصام الدين: هنا ما أوضح منه حيث قال: وإما بالنسبة إلى من هو معمر في العصور، فمعرفته بأنه تحت حكم حاكم يتوب عليهم باللفظ والرحمة، ولا يجرهم عن ساحة الهداية، ولا يترك أمرهم، ولا بأس عنه لأحد بكثرة الذنوب. (عص)] أو أنه بالنسبة لغيرهم أيضاً لتيقظهم؛ لأنهم تحت حكم حاكم كريم، لم يطردهم عن ساحة الهداية، فتأمل. [خفاجي ملخصاً: ٤/٢]

لعظمته: قبزل البعد الرئي منزلة البعد المكاني، فيناديه بلفظ البعيد كقول الداعي: "يا رب" وهو يعتقد أنه أقرب إليه من حبل الوريد، ولذا يقضّر عليه. [عبد الحكيم: ٢١٨] أو **للاعتناء** إ: يعني إذا نودي الغريب العاطل فذلك لتأكيد المؤذن بأن الخطاب الذي يخلوه يحتوي به حياء، فليهتم بشأنه وليبدل سعيه في تحصيله. [عبد الحكيم: ٢١٨] **مع المنادى:** حين افتراءه مع المنادى. (ع) **مناب فعل إ:** وهو لازم الإضمار، وليس المراد الإخبار بأن المتكلم ينادي؛ لأن الفعل مقصود به إنشاء، ولذا قال الرضي: تقديره بلفظ الماضي كـ"دعوت" و"ناديت" أولى؛ لأنه الأغلب في الإنشاء؛ ولكونه إنشاء إنشاء سقط ما قيل: من أنه لو كان ذلك الفعل كـ"دعوت" مقدراً عم المعنى يكون للمنادى؛ لأنه فضلة، وقيل في الجواب عنه: إنه قد يعرض للحملة ما يصيرها غير مستقلة كاشتمل الشرطية. [خفاجي بتعريب: ٥/٢]

بين حرفي التعريف: قال الرضي: فيه نظراً؛ لأن اجتماع حرفين في أحدهما من الفائدة ما في الآخر مع زيادة لا يستنكر، كما في "ألا إن" و"لقد قلت: المجتمع اجتماع أداتي التعريف مع حصول الاستغناء بأحدهما فإن "يا" كاف في إفادة التعريف والخطاب، ولا تسلم حصول الاستغناء في قوله: "ولقد بأحدهما لأن التأكيد أيضاً مطلوب. [عبد الحكيم: ٢١٨]

فإنهما كمثلين إ: أي في التعريف فيكون دحوقهما على اسم كتوارد العاملين على معمول واحد وهو ممنوع. قيل: وإنما قال: كمثلين؛ لأن "يا" ليست موضوعة للتعريف كـ"أل"، ولذا لا يعرف المنادى في قول الأعمى "يا رجلاً، حلل يدي" ولم يبين أن تعريفه بماذا، وقد ذهب ابن مالك إلى أنه بالقصد والإقبال عليه، وذهب ابن حاجب إلى أنه بـ"أل" مقدرة، فأصل "يا رجلاً": يا أيها الرجل. [خفاجي ملخصاً: ٥/٢-٦]

وأعطي حكم المنادى وأجري عليه المقصود بالنداء وصفاً موضحاً له، والتزم رفعه إشعاراً بأنه المقصود، وأفحمت بينهما هاء التنبيه تأكيداً وتعويضاً عما يستحقه، أي ^{وهو اللغو باللام} أي ردت من المضاف إليه، وإنما كثر النداء على هذه الطريقة في القرآن لاستقلاله بأوجه من التأكيد، وكل ما نادى الله له عباده من حيث إنها أمور عظام من حقها أن ينقطنوا لها ^{منها} ويقبلوا بقلوبهم عليها، وأكثرهم عنها غافلون، حقيق بأن ينادي له بالأكّد الأبلغ، والجموع وأسماءها المخلاة باللام للعموم حيث لا عهد، وتدل عليه صحة الاستثناء منها، والتوكيد بما يفيد العموم، كقوله تعالى: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ ^{أي لأجله} واستدلال الصحابة بعمومها شائعاً ذائعاً.

والتزم رفعه إلخ: مع جواز الوجهين في تابع المفرد إشعاراً بأنه المقصود، وهذا عند غير الأخفش، فإن "أي" عندهم اسم نكرة في النداء وهو اللام صفة لها، والأخفش قائل بأن "أي" موصولة حذف صدر صلتها، فليس عنده نعتاً، بل خبر مبتدأ مقدر. (ملخص) التنبيه: فإن النداء أيضاً تنبيه. (حسرو) **وتعويضاً إلخ:** وفي ادعاء التعويض نظراً لأن هذه لم تستعمل مضافة أصلاً، والإضافة إما سمعت في غيرها إلا أنها لما كانت في واد واحد أجري عليها حكمها، فتأمل. [حفاجي: ٦/٢]

بأوجه إلخ: وهي تكرار الذكر والإيضاح بعد الإهام، واختيار لفظ البعيد وتأكيد معناه بحرف التنبيه. (حسرو) **وكل ما:** جملة حالية يتم بها التعليل. (عص) **إنما أمور:** أي من أوامره ونواهيهِ وعظائمه وزواجره ووعدته ووعدته، وقصاص الاختيار عن الأسم الدارحة عليهم، وغير ذلك. (كشاف)

والجموع إلخ: الجمع ما دل على أكثر من اثنين، واسم الجمع مثله إلا أنه اشترط فيه أن يكون على صيغة تطلب في المفردات سواء كان له واحد أم لا، والناس من الثاني، والمخلاة باللام للعموم إذا تعذر العهد الخارجي؛ لأنه حيث لا عهد لا ترجيح لبعض أفرادها على بعض، فيشاول الجميع، وهذا في الجموع أقرب وأقوى.

ثم استدل على العموم بصحة الاستثناء، فإنه استفاض في العام حتى جعل معياراً له، وقد قيل على قوشم: إن الاستثناء يدل على العموم: إن صحة الاستثناء موقوفة على العموم أيضاً فيلزم الدور، وأجيب بأن العلم بالعموم يثبت بوفوق الاستثناء في كلامهم، ووفوقه يدل على وجود العموم لا على العلم به فلا دور.

[حفاجي ملخصاً: ٧/٢]

فالناس يعم الموجودين وقت النزول لفظاً ومن سيوجد معنى لما تواتر من دينه عليه
 أن مقتضى خطابه وأحكامه شامل للقيلتين ثابت إلى قيام الساعة إلا ما خصه الدليل،
 وما روي عن علقمة والحسن: أن كل شيء نزل فيه "يا أيها الناس" فمكي و"يا أيها"
رّة على الكشاف
 الذين آمنوا" قمدي. **إن صح رفعه فلا يوجب تخصيصه بالكفار ولا أمرهم بالعبادة،**

فالناس إ: قد تقرر في أصول الشافعية: أن "يا" وضع لخطاب المشافهة، وحو: "يا أيها الناس" ليس خطاباً لمن بعدهم، وإنما يشت حكمهم بدليل آخر من نص أو قياس أو إجماع. قال العضد: وإكثاره مكابرة وإذا امتنع خطاب الصبي والمصون مع وجودهم لقصورهم، فالمعدوم أجدر. وقالت الحنابلة: بل هو عام لمن بعدهم، ولو لم يكن الرسول ﷺ مخاطباً به لمن بعدهم لم يكن مرسلاتهم، وقالوا: إن الحق أن العموم علم بالضرورة من الدين الحمدي، وقول العضد رحمته: إن إكثاره مكابرة حتى لو كان الخطاب للمعدومين خاصة، أما إذا كان للموجودين والمعدومين على طريق التعليل فلا، ومثله فصيح شائع.

هذا بعبه ما اختاره المصنف رحمته، وأشار إليه بقوله: "لما تواتر إ"، وإليه ذهب كثير من الشافعية، فس أرجع كلام المصنف إلى ما ذهب إليه "العضد" قال في شرحه: إنه يريد أن الناس يعم من سيوجد بعد وقت النزول لا لفظاً، بل لما تواتر من دينه لما تقرر من أن خطاب المشافهة إنما يشت لمن بعد الموجودين بدليل آخر، أقول: والعجب أنه مع تخصيصه بالموجودين جعله عاماً هذا، ولعلهم أن خطابه تعالى بكلامه لعباده أرني قائم بذاته، والنظم القرآني بإزائه، وخطاب المعدوم أزلاً، وتكليفه مقرر عند الأشاعرة، والظاهر أنه حقيقة وإلا لم يكن جميع ما في القرآن من الخطاب إلا مجازاً، ولا يخفى بعده، تأمل. ويمكن أن يوجه الآية بتقدير: "قولوا" والأمور الرسل - صلوات الله عليهم - ونوآهم من أئمة الدين في تبليغ الأمة إذا وجدوا، وعلى هذا فلا يحتاج إلى التحوز أصلاً. [إجماعي ملخص: ٧/٢-٨]

معنى لما تواتر: أي بدلالة دليل آخر من إجماع أو قياس أو نص، وأما مجرد الصيغة فلا يتناولها، هذا بناء على أصولهم أي الشافعية: أن ما وضع لخطاب المشافهة نحو: "يا أيها الناس" ليس خطاباً لمن بعدهم خلافاً للحنابلة. (ع)
إن صح رفعه: ومن وجوه التردد في صحة الرفع أنه محالف لما ثبت من أن سورة البقرة مدية.

فلا يوجب إ: [ورد قوله: "فلا يوجب تخصيصه بالكفار" لأنه يدل على أن ما رواه عن علقمة: هو أنه مكي بمعنى أنه خطاب إلى مشركي مكة، ولا يخفى أنه بعيد عن المكي جداً، فلا يلتفت إليه. (عص)] فإن أهل مكة ليسوا كلهم كافرين، ولو سلم ذلك فاحتصاص مورد التنزيل لا يقتضي احتصاص اللفظ، وإلا لزم أن يختص بكفار مكة فقط. [عبد الحكيم: ٢٢٠] **ولا أمرهم:** مرفوع عطف على قوله: "وما روي" بخذف الخبر أي ولا أمرهم بالعبادة يوجب تخصيصه بالكفار بناء على أن المؤمنين عابدون، فكيف أمروا بما هم ملتزمون؟ [عبد الحكيم: ٢٢٠]

فإن المأمور به هو المشترك بين بدء العادة والزيادة فيها والمواظبة عليها، فالمطلوب
عطف تفسير للزيادة
من الكفار هو الشروع فيها بعد الإتيان بما يجب تقديمه من المعرفة والإقرار بالصانع،
فإن من لوازم وجوب الشيء وجوب ما لا يتم إلا به، وكما أن الحدث لا يمنع....

فإن المأمور به إيج: إشارة إلى أن "اعملوا" أمر موضوع للأمر بالعادة مطلقاً، فهو شامل لإيجاد أصلها والزيادة وثباتها، كشمول رجل لأقرانه وليس موضوعاً لأصلها فقط، حتى يلزم من تنولوه لعبه الجمع بين الحقيقة والخيال، ولا موضوعاً لكل منها استقلالاً حتى يلزم استعمال المشترك في معانيه، ويتكلف دفعه بما لا وجه له. [حفاصي تنوير: ١٠/٢]

فالمطلوب إيج: جواب لما يقال: إنه لا يصح توجيه الخطاب إلى الفرق الثلاث ولا إلى الكفار فقط؛ لأن التباين من العادة أعمال الجوارح الظاهرة، ولا يؤمر بها المؤمنون العابدون؛ لما فيه من تحصيل الحاصل، ولا الكفار؛ لامتناع العادة منهم بسبب فقد شرطها، وهو الإيمان، فيلزم التكليف بالهتال.

وحاصل الجواب: أن المطلوب من المؤمنين ليس إيقاع أصل العادة، بل ازديادها وثباتها، وليس ذلك حاصلًا فلا إشكال، والمطلوب من الكفار أصل العادة على أهم أمروا أن يأتوا بها بعد تحصيل شرائطها؛ فإن الأمر بالشيء أمر بما لم يتم إلا به، ولا استحالة في هذا، بل الاستحالة إيقاعها مع انتفاء شرطها. لا يقال: إن الإيمان أصل العادة كلها، فلو وجب يوجبها انقلب الأصل تبعاً؛ لأننا نقول: إن الإصالة بحسب الصحة لا تنافي التبعية في الوحوب على أن هذا واجب أيضاً استقلالاً بدلائل أخر، والجمع بينهما أكد في إيجابه. [حفاصي تنوير: ١٠/٢]

الإتيان إيج: متى على أن المراد بالعادة: الفروع. **وكما أن الحدث إيج:** هذا إشارة إلى ما فصل في الأصول في تكليف الكفار بالفروع وعدمه، وليس مبنيًا على أن حصول الشرط الشرعي شرط للتكليف حتى لا يجوز التكليف بالصلاة حال الحدث، بل على أنه لا يجوز التكليف بما شرط في صحة الإيمان حال عدم الإيمان، لا لعدم كونه شرطاً، بل لأنه أعظم العبادات ورأس الطاعات، فلا يجعل شرطاً تابعاً في التكليف لما هو دونه، هذا ما ذهب إليه مشايخ سمرقند، ومن سواهم متفقون على تكليفهم، وإنما اختلفوا في أنه في حق الأداء والاعتقاد، كما هو مذهب العراقيين والشافعية، أو في حق الاعتقاد فقط، كما ذهب إليه البحاريون، ولم ينص أبو حنيفة رحم وأصحابه على شيء فيها، لكن في كلام محمد رحم ما يدل عليها، فهم يعذبون بترك اعتقاد الفرائض، كما يعذبون بترك الإيمان بلا خلاف، وأيضاً هم مخاطبون بالمشروع من العقوبات والمعاملات بالاتفاق بيننا وبينهم.

وأما ما ذهب إليه الإمام الشافعي رحم: أن الكفار مخاطبون في وجوب الأداء، ليس معناه: أنه يصبح أداؤها منهم في حالة الكفر، ولا أنه يجب قضاؤها بعد الإسلام، فثمرة الخلاف ليس إلا أهم يعذبون عنه في الأخيرة بترك فعل الصلاة، كما يعذبون بترك اعتقادها، وظاهر قوله تعالى: ﴿قَالُوا لِمَ نَكُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ (النذر: ٤٣) حجة للشافعي، وإذا ضممنا قوله تعالى: ﴿وَلَمْ نَكُ نَطِيعُ الْمُسْلِمِينَ﴾ (النذر: ٤٤) علمنا أنه ليس فيه حجة له؛ لأن الإطعام منتوب، وترك للتدب لا يكون سبباً لدخول النار، ولا يجوز أن نقول: إن الإطعام هو الزكاة؛ لأن الآية مكية، =

وجوب الصلاة، فالكفر لا يمنع وجوب العبادة، بل يجب رفعه والاشتغال بها عقيبه، ومن المؤمنين ازديادهم وثباتهم عليها، وإنما قال: "رَبُّكُمْ" تنبيهاً على أن الموجب للعبادة هو التربية. **الَّذِي خَلَقَكُمْ** صفة جَرَتْ عليه **للتعظيم والتعليل**، ويحتل التقييد والتوضيح إن خص الخطاب بالمشركين، وأريد بالرَّبِّ أعم من الرب الحقيقي والآله التي يسمونها أرباباً. والخلق: إيجاد الشيء على تقدير واستواء، وأصله: التقدير، يقال: خلق النعل إذا قدرها وسواها بالمقياس. **وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلَكُمْ** متناول كل ما يتقدم الإنسان بالذات أو الزمان، منصوب معطوف على الضمير المنصوب في: "خَلَقَكُمْ". والجملة **أَخْرَجَتْ مَخْرَجًا** المقرر عندهم، إما لاعترافهم به، كما قال الله تعالى:
ما يتولى عليه وجوده

« والركاة إما فرضت في المدينة، فليس سبب سلوكهم في النار إلا كونهم كافرين، ويؤا كفرهم بذكر لوازمه وأماراته، والمعنى: أنه لم يكن فيها علامة من علامات المؤمنين من الصلاة والإطعام، بل كان فيها علامات الكفار من الخوض والتكذيب، والتعصيل يطلب في عمله، ولعلك علمت مما ذكر أن في قول المصنف **عليه السلام**: "كما أن الحدث إخراج" تساعداً، فتأمل. (ملخص)

الموجب إخراج: لأن ترتيب الحكم على الوصف يشعر بعليته، قال الطيبي **عليه السلام**: فرق بين قوله: "اعدوا الله" وقوله: "اعدوا ربكم"، لأن في الثاني إيجاب العبادة بواسطة رؤية النعم التي بها تربيتهم وقوامهم، وفي "اعدوا الله" عبادته بمراعاة ذاته - عز وجل - من غير واسطة، فحيث ذكر الناس ذكر الرب، وحيث ذكر الإيمان ذكر الله. [حفاحي شعير: ١١/٢] **للتعظيم إخراج** أي إذا كان الخطاب في "ربكم" شاملاً للفرق الثلاث، فقوله: "الذي خلقكم" صفة مادية وتعليل للعبادة؛ بناء على أن تعليق الحكم بالوصف يشعر بالعلية. [عبد الحكيم: ٢٢١] **والتعليل**: وجه حملها مادية إن عم الخطاب: أن الرب المشترك بين الجميع متعين قبل ذكر قوله: "الذي خلقكم" لا يحمل غير الموصوف به، بخلاف ما إذا حص بالكفارة فإن رهم يحتمل عندهم غير الخاطئ. (عص)

أعم من الرب: لما نعروف يسهم إطلاق الرب على غيره. **على تقدير**: أي مشتملاً على تعيين قدر كان ذلك التعبير قبل الإتيان ومشتملاً على استواء إيجاد الموجد المعين في القدر. (عص) **وأصله**: أي معناه الأصلي بحسب اللغة. (خسرو) والجملة **أخرجت إخراج** أي أوردت على طريق الأمر المعلوم المقرر عندهم أعني بطريق الوصف، فإنه يستدعي علم المخاطب، إما لاعترافهم بكونه خالفاً لهم، فيكون جارياً على مقتضى الظاهر، وإما لتنبهه منزلة المقرر، فيكون إخراجاً على خلاف مقتضى الظاهر. [عبد الحكيم: ٢٢١]

﴿وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ ﴿وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ (الزمر: ٢٨) أو لتمكنهم من العلم به بأذن نظر، وقرئ: "مَنْ قِيلَ لَكُمْ" على إقحام الموصل الثاني بين الأول وصلته تأكيداً، كما أقحم "حرير" في قوله:

يا تيمم عدي لا أبا لكما

"تيمماً" الثاني بين الأول وما أضيف إليه. **لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ** (عص) حال من الضمير في "اعبدوا"، كأنه قال: اعبدوا ربكم راجين أن تتحفظوا في سلك المتقين الفائزين بالهدى والفلاح، المستوجبين لجوار الله تعالى،.....

على إقحام إلخ: لما كان هذه القراءة مشكلة؛ لأن فيها موصولين، والصلة واحدة، وجهها بأن الثاني مقحم، والتأكيد كما يكون بإعادة اللفظ يكون بإعادة المرادف استنشاعاً للكرار، كما في "إن زيدا لغاثم"، وليس كمثلته على وجه، ولما كان هذا مستبعداً أيده بقول الشاعر. [عبد الحكيم: ٢٢٢] **كما أقحم:** وفي تشبيه هذا الإقحام بإقحام حرير أيضاً تقوية التشبيه؛ لأن إقحامه أيضاً ليس على قياس كلام العرب؛ لأنه لا يصح الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف. (عص)

لعلكم: اعلم أن وضع "لعل" لتوقع محبوب، وهو الترحي، أو مكروه، وهو الإشفاق، والتوقع على الوجهين: قد يكون من التكلم، وقد يكون من المخاطب، وقد يكون من غيرهما كما يشهد به موارد الاستعمال، وقد ورد "لعل" في القرآن للإطماع أيضاً أي للإيقاع في الطمع. (عص) **حال من الضمير:** وفيه: أنه لا معنى لتقييد العبادة برجاء التقوى؛ لأن الرجاء ينافي للحصول، بل المناسب تقييده بـ **التقوى**، فيكون معنى الأمر بالتقوى أو برجاء ثواب التقوى، ودفع بأنه ليس تقييداً للعبادة برجاء التقوى ليكون منافياً لحصول التقوى حال العبادة، بل تقييد العبادة برجاء استمرار التقوى على ما يفيد قوله: "يتقون" على صيغة المضارع، ورجاء استمرار التقوى يفيد حصول التقوى بأبلغ وجه، وفائدة التقييد برجاء الاستمرار ما ذكره من التحذير عن الاغترار. (عص)

راجين إلخ: يريد أن "لعل" على حقيقتها، والمراد: رجاء المخاطبين، وجعله حالاً من فاعل "اعبدوا" بتأويله بـ "راجين"؛ لأنه إنشاء، ومثله لا يقع حالاً بغير تأويل، والحال قيد لعاملها وهو الأمر. فإن قلنا: إنه أعم من الوجوب فلا إشكال، وإن قلنا: إن الأصل في الأمر الوجوب، فيقتضي وجوب الرجاء للتقيد به، وليس بواجب. قيل: إنه يقتضي وجوب التقييد دون قيده، وفيه كلام في الأصول؛ ولذا جعل ما اختاره المصنف **﴿﴾** مرحوحاً. (ملخص)

الفائزين إلخ: دفع لما يتوهم أن اللاتق بالبالغة أن يجعل غاية عبادتهم ما هو لذته لهم، أعني الثواب لا ما يشق عليهم وهو التقوى، ووجه الدفع: أنهم قد علموا سابقاً حال المتقين ومراتبهم بهذا يصح ترغيبهم. (خ بتغيير)

فيه به على أن التقوى تنتهي درجات السالكين، وهو الثبر من كل شيء سوى الله إلى الله تعالى، وأن العابد ينبغي أن لا يعتر عبادته، ويكون ذا خوف ورجاء، كما قال الله تعالى: ﴿يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ (السجدة: ١٦) ﴿وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ﴾ (الإسراء: ٥٧) أو من مفعول "خَلَقَكُمْ"، والمعطوف عليه على معنى: أنه خلقكم ومن قبلكم في صورة من يرحى منه التقوى؛ لترح أمه باجتماع أسبابه، وكثرة الدواعي إليه، وغلب المخاطبين على الغائبين في اللفظ، والمعنى على إرادتهم جميعاً، وقيل: تعليل للخلق في قوله: لعنكم تقول ^{متناً} والمعنى على إرادتهم جميعاً، وقيل: تعليل للخلق أي خلقكم لكي تتقوا، كما قال: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ (الدرياء: ٥٦) ^{تأيد لكونها للتعليل}

وهو ضعيف؛

به إ.ح. ليس من منطوق اللفظ، بل من إيمانه، لكن التعبر بالترجي في حق الجميع يؤمى إلى أنها رتبة عظيمة، وقوله: "وإن العابد إ.ح." هذا نظراً إلى ظاهر الترجي؛ فإنه يستعمل فيما يتحمل الوقوع وعدمه، فكل مترح حائف بما يؤدي إلى سخطه تعالى. [حفاحي بتغير: ١٦/٢] في صورة إ.ح. يعني إذا جعل "لعل" مفعول "خلقكم" لا يمكن حملها على حقيقتها، لا بالنظر إلى المتكلم؛ لأن الترجي والإشفاق لا انفصال إلا عند الجهل، وذلك محال على الله تعالى، ولا بالنظر إلى المخاطبين؛ لأن الله تعالى لما خلقه لم يكونوا بحيث يتصور الرجاء منهم، فالتعني: أنه تعالى فعل بالكافرين ما لو فعله غيره لانتضى رجاء حصول المقصود؛ لأنه تعالى لما أعطاهم القدرة على الخير والشر، وخلق هم العفول الفادية وأزاح أعذارهم، فكل من فعل لغيره ذلك، فإنه يرحو منه حصول المقصود.

فأراد من لفظة "لعل": فعل ما لو فعل غيره لكان موجبا للرجاء، أو يشبه طلب التقوى منهم بعد اجتماع أسبابه ودواعيه بالترجي، ووجه الشبه أن متعلق كل واحد منهما غير بين الفعل وتركه مع الرجحان للفعل، فيكون استعارة تعية. [حفاحي ملخصاً: ١٩/٢] كما قال إ.ح. جواب لما يقال: كيف يصح جعلها بمعنى "كي" وأعماله تعالى على المشهور لا تعلل بالأغراض؛ ولحق أن الخلاف لفظي، فإن فسرت العلة والعرض بما يتوقف عليه، ويستكمل به الفاعل، امتنع ذلك في حقه تعالى، وإن فسرت بالحكمة والتمرة للترتبة على الفعل فلا شبهة في وقوعها، فأفعاله تعالى معطلة معصاخ العاد عندنا مع أنه لا يجب عليه الأصلح. [حفاحي بتغير: ٢١/٢]

وهو ضعيف إ.ح. استشكل بأنه مناف لتفسيرهم به في آيات كثيرة وتضريح النجاة واستشهادهم عليه بكلام فصحاء العرب، في "الكشاف": لعل جاءت للإطماع في القرآن، والكرام الرحيم إذا أطمع جرى إطماعه جرى وعنده المحتوم وفأوه، وهو معنى ما قيل: من أهما بمعنى "كي"؛ فإنها لا تكون بمعنى "كي" حقيقة. [حفاحي ملخصاً: ٢٢/٢]

إذ لم يشب في اللغة مثله. والآية تدل على أن الطريق إلى معرفة الله تعالى والعلم بوحديته واستحقاقه للعبادة النظر في صنعه والاستدلال بأفعاله، وأن العبد لا يستحق عبادة عليه ثواباً، فإنها لما وجبت عليه؛ شكراً لما عدده عليه من النعم السابقة، فهو كأجير أخذ الأجر قبل العمل. **الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا** صفة ثانية، أو مدح منصوب، أو مرفوع أو مبتدأ خبره "فلا تجعلوا"، و"جعل" من الأفعال العامة يجيء على ثلاثة أوجه: بمعنى صار ^{تارة} وطفق ^{أخرى}، فلا يتعدى كقوله:

إذ لم يشب: أي مستعمل بمعنى الغاية مجازاً. والآية **إلخ**: ولعل وجه الدلالة أن المقام يقتضي معرفة الله؛ لأن من لم يعرف الله كيف يعبد؟ ويقتضي العلم بوحديته؛ لأن من لم يوحد الله بكون مشركاً، ولا اجتماع للشرك مع العبادة، ويقتضي العلم باستحقاقه للعبادة؛ لأن الأمر للوجوب، ومن لم يعلم الاستحقاق كيف يوجب على نفسه العبادة؟ فذكره تعالى في هذا المقام ربكم الذي خلقكم **إلخ** يدل على أن تعلق التربة والخلق بكم وعن قبلكم مبين لما اقتضاه المقام، وهذا هو النظر في صنعه والاستدلال بأفعاله. أما قولنا: إن المقام يقتضي ذلك؛ لأن قوله تعالى: "يا أيها الناس" عام شامل للمؤمنين والكافرين والمطيعين وأمره تعالى: اعبدوا متناول لهم جميعاً، فمنهم من لم يعرف الله، ومنهم من لم يوحد الله، ومنهم من لم يعلم استحقاق العبادة لله، فلما نبه - سبحانه - وتعالى - بأن التوجه للعبادة هو التربة، وذكر خلقكم وخلق من قبلكم **إلخ** بعد الخطاب العام علم أن ما ذكر رافع لما ينمى من العبادة، والمذكور هو النظر في صنعه والاستدلال بأفعاله. [حفاحي ملخصاً: ٢٢/٢]

وأن العبد إلخ: ويمكن أن يقال: إنه لما خلقكم الله تعالى كان كلهم عبيداً ومملوكاً لله، والمملوك لا يستحق الأجرة عليه، فإن أعضائنا مملوكة لله، وأفعالنا مخلوقة له، فليس لنا ملك حتى نستحق بصرفه الأجرة والثواب، فالثواب لا يحصل إلا بفضل الله، والله ذو الفضل العظيم. (ملخص) **خبره إلخ**: أورد عليه أن صلته ماضية، فلا يشبه الشرط حتى تزد الفاء في خبره، وأنه لا رابطة فيه، وأن الإنشاء لا يكون خبراً في الأكثر، وأجيب: بأن الفاء قد تدخل في خبر الموصولة بالماضي كقوله تعالى: **فَالَّذِينَ ظَنُّوا أَنَّهُمُ اتَّبَعُوا مَا كُفِّرُوا بَيْنَ يَدَيْهِمْ وَكُلُّهُمْ فِي سَبِيلٍ** (الروج: ١٠)، وأن الاسم الظاهر وهو "الله" يقوم مقام الصمير عند الأخفش، وأن الإنشاء يقع خبراً بالتأويل المشهور، وكل مصحح لا مرجح؛ ولذا أخر المصنف **هـ**. [حفاحي ملخصاً: ٢٣/٢]

من الأفعال إلخ: وهو ما لا يخلو عنه فعل قال الراغب: جعل لفظ عام في الأفعال كلها؛ لأنه أعم من فعل وصنع وسائر أحوالها، ولما حسمه أوجه: تكون بمعنى طفق فلا تتعدى، وبمعنى أوجد، فيتعدى إلى الواحد، ولا ييجاد شيء عن شيء، وتكوينه عنه، وتصوير شيء على حالة دون حالة، وللحكم بشيء على شيء حقاً أو باطلاً، وقد لا تكون مذكول "صار" حلة. [حفاحي ملخصاً: ٢٤/٢]

فَقَدْ جَعَلْتَ قُلُوصَ بَنِي سَهِيلٍ مِنَ الْأَكْوَارِ مَرْتَعًا قَرِيبَ

ويعني أوجد فيتعدى إلى مفعول واحد كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾ ^{ويعني} ^{صارت} ^{الساعة الشارة} ^{الجملة حم جعلت} ^{أوجد} ^(١) ^(الأسماء) ^(الفرد: ٢٢) ^{والتصيير:} صير فيتعدى إلى مفعولين كقوله تعالى: ﴿جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا﴾ ^(٢) ويكون بالفعل تارة وبالقول والعقد أخرى، ومعنى "جعلها فراشا": أن جعل بعض جوانبها بارزا عن الماء مع ما في طبعه من الإحاطة بها، وصيرها متوسطة بين الصلابة واللطفة حتى صارت مهيأة لأن يقعدوا ويناموا عليها كالفراش المبسوط، وذلك لا يستدعي كونها مسطحة؛ لأن كرية شكلها مع عظم حجمها واتساع جرمها لا تأبي الافتراش عليها كالجبل. **وَالسَّمَاءَ بِنَاءً** قبة مضروبة عليكم، والسماء اسم جنس، يقع على الواحد والمتعدد كالدينار والدرهم، وقيل: جمع سماء. والبناء مصدر سمي به المبني بيتاً كان أو قبة أو خباء، ومنه بني على امرأته؛ لأنهم كانوا إذا تزوجوا ضربوا عليها خباءً جديداً. **وَأُنْزِلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَّكُمْ** عطف على جعل، وخروج الثمار بقدرة الله ومشيقته،

فَقَدْ جَعَلْتَ إِبْخَ: هذا من شعر في "الحمامة" واستشهد به المصنف **هـ** في أن "جعل" معنى "طفق" أو بمعنى "صار"، فالشعر بضمهما. (س) فترفع الاسم وتغصب الخبر، واسمها هنا "قلوص" لمفعول، إلا أن خبرها جملة اسمية منصوبة وهو معنى قوله: فلا يتعدى، والأصل في خبرها أن يكون مضارعاً، لكنه جاء شلوذاً على خلافه، والمعنى: صارت الإبل الشابة قريبة المرتع من رحاها لما لها من الإعياء، والقلوص: الفئدة من الإبل أول ما تركب، والأكوار: جمع كور، وهو الرحل، ومرتعها: مرعاه، وقربه لإعيائها لا لكثرة الحصب. [حطاحي تنوير: ٢٤/٢]

من الأكوار: [الكور: بالانحر] متعلق بقریب، أي صار ماكلها ومشربها قريباً من رحله إلى موضع فيه رحله.

العقد: أي الاعتقاد نحو: ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنثَاءً﴾ (الزحرف: ١٩).

المبسوط: واستدل هذه الآية على كون الأرض مسطحة. أو **قبة إِبْخَ:** القبة: ما كان مستديراً والخباء: كالخيمة من الصوف والوبر دون الشعر. **خروج الثمار إِبْخَ:** [بيان معنى السببية المستفادة من الباء مع كون الإخراج من فعله تعالى]. أي يروضا وتكونها بقدرة الله ومشيقته، وفيه إشارة إلى عتار الأشاعرة من أن القدرة والإرادة بمجموعين هما اللذان يقتضيان الوجود من غير احتياج إلى صفة التكون التي أئتمها المتأريدة. [حطاحي تنوير: ٢٤/٢]

ولكن جعل الماء الممزوج بالتراب سببا في إخراجها ومادة لها كالتنظفة للحيوان، بأن أجرى عادته بإفاضة صورها وكيفيةها على المادة الممتزجة منهما، أو أبدع في الماء ^{كما هو مذهب الأشاعرة} قوة فاعلة وفي الأرض قوة قابلة، يتولد من اجتماعهما أنواع الثمار، وهو قادر على أن يوجد الأشياء كلها بلا أسباب ومواد كما أبدع نفوس الأسباب ^{أي دولغا} والمواد، ولكن له في إنشائها مدرجا من حال إلى حال صنائع وحكما يجدد فيها لأولي الأبصار ^{الله تعالى} عبرا وسكونا إلى عظيم قدرته ليس ذلك في إيجادها دفعة. و "من" الأولى للابتداء، سواء أريد بالسماء السحاب؛ فإن ما علاك سماء، أو الفلك؛ فإن المطر يتدنى من السماء إلى السحاب، ومنه إلى الأرض

جعل الماء إلخ. والخاصل: أن الله تعالى هو الخالق لهذه الثمرات عقب وصول الماء إليها بمجرى العادة، فتكون الباء للسببية العادية، والمراد بالصور: الأشكال، والكيفيات هي: الطعوم والألوان وغيرها، وقصر على الماء والتراب؛ لأنهما القوام وهما أعظم الأجزاء المادية؛ ولذا قال: ﴿خَلَقَهُ مِنْ تَرَابٍ﴾ (آل عمران: ٥٩)، ﴿وَجَعَلْنَا مِنْ أَفْئَاءِ كُلِّ شَيْءٍ حَيًّا﴾ (الأنبياء: ٣٠). [حفاصي ملحصا: ٢٧/٢]

بأن أجرى: أشار أولا: إلى أن سببية الماء لإخراج الثمرات عادية جريا على مذهب أهل السنة من إسناد جميع الأشياء إلى الله تعالى من غير مذخلة لشيء آخر، وأشار ثانيا: إلى حمل الباء على السببية الحقيقية جريا على مذهب غيرهم من المعتزلة والحكماء حيث قال: أو أبدع إلخ، ثم في كون القوة القابلة مودعة في التراب محل نظره لأنها مودعة في الحب الثابت؛ لأنه الذي يبيت ويخرج منه الثمرات، ثم لا يظهر قصر البيان في الصور والكيفيات دون الكميات. (عص)

قوة فاعلة: كما هو مذهب للمعتزلة وبعض أهل السنة. **ولكن له إلخ:** يريد بيان الحكمة في خلق الأشياء على الترتيب والتدرج، والخاصل: أن في التدرج سلب حال وإيجاد حال، وفيه من العبر ما ليس في إيجادها دفعة، قال الإمام: إنه تعالى لو خلقها دفعة من غير هذه الوسائط لحصل العلم الضروري بإسنادها إلى القادر الحكيم، وذلك كالسبب للتكليف والابتلاء، أما لو خلقها بهذه الوسائط، فحينئذ يفتر المكلّف في إسنادها إلى القادر إلى نظر دقيق وفكر غامض، فيستوجب الثواب، ولهذا قيل: لولا الأسباب لما ارتاب مراتب. والعبرة: الحالة التي يتوصل بها من معرفة المشاهد إلى ما ليس بمشاهد. (ملخص) **فإن المطر إلخ:** فالابتداء حينئذ بالواسطة، وعلى الأول بلا واسطة، وعلى الثالث السماء محاز من الأسباب، أو "من" للابتداء المجازي. [عبد الحكيم: ٢٢٧]

على ما دلت عليه الظواهر، أو من أسباب سماوية تثير الأجزاء الرطبة من أعماق الأرض إلى جو الهواء، فينعقد سحاباً ماطرًا. و "من" الثانية للتبويض بدليل قوله تعالى: ﴿فَأَخْرَجْنَا بِهِ ثَمَرَاتٍ﴾ واكتناف المنكرين له أعني ماء ورزقاً، كأنه قال: وأنزلنا من السماء بعض الماء فأخرجنا به بعض الثمرات؛ ليكون بعض رزقكم، وهكذا الواقع؛ إذ لم ينزل من السماء الماء كله، ولا أخرج بالمطر كل الثمار، ولا جعل كل المرزوق ثماراً، أو للتبيين، ورزقاً مفعول بمعنى المرزوق، كقولك: أنفقت من الدراهم ألفاً،

على ما دلت إلخ. كقوله تعالى: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِنَ السَّمَاءِ﴾ (نقرة: ١٩) و﴿أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَلَكَهُ نَزَابٍ فِي الْأَرْضِ﴾ (المر: ٢١)، وعن خالد بن سعد قال: "المطر ماء يخرج من تحت العرش، فيزل من سماء إلى سماء حتى يجمع في سماء الدنيا، فيجتمع في موضع فيحيى السحاب السود، فتدخله فتشربه مثل الأسفحة، فيسوقها الله حيث يشاء" [أخرجه ابن أبي حاتم رحمه الله في تفسيره تحت قوله: وأنزل من السماء ماء. ٣٨٣/١]. (فتح جو الهواء: ما بين السماء والأرض كذا في الصحاح).

بدليل: أورد له ثلاثة شواهد، أحدها: إرادة البعض بالثمرات في مقام جعل الثمرات مفعول الإخراج في غير هذا اللوضع وهو قوله تعالى: ﴿فَأَخْرَجْنَا بِهِ ثَمَرَاتٍ﴾ (نطر: ٢٧) فإن الشكر سيما في جمع القلة يفيد العضية، وثانيها: استدعاء تناسب المنقذ ذلك، وثالثها: استدعاء رعاية موافقة الواقع ذلك. (عص) ثمرات إلخ: [دلالة على العضية من حيث التشكر وجمع القلة] فإن التشكر في هذه الآية وتوحيده يدل على العضية؛ لتبادره معها لا سيما مع جموع القلة واكتناف المنكرين أي وقوعهما قبله وبعده وهما ماء ورزقاً، فكوهما محمولين على العضى يقتضي أن يكون "من" للتبويض موافقاً لما، قوله: كأنه بيان لحاصل المعنى، لا أنه مفعول تأويل البعض. [خفاحي ملخصاً: ٢٨/٢] **ليكون:** إشارة إلى أن قوله: "رزقاً" مفعول له.

وهكذا الواقع إلخ: بيان لأن التبويض هو الموافق للواقع في الثلاثة أي الذي نزل من السماء بعضه؛ فرب ماء هو بعد في السماء، ولم يخرج بالماء المنزل منها كل الثمرات بل بعضها، فكم من ثمرة هي بعد غير محرقة به، والمحرر بعض الأرزاق لا كلها، فكم من رزق ليس من الثمار كاللحم. [خفاحي ملخصاً: ٢٩/٢] **للتبيين إلخ:** يعني أن "من" بيانية، جيء لبيان الرزق بمعنى المرزوق، وقدم كما قدم في قولك: أنفقت من الدراهم ألفاً، والمراد أن عنده من المال معين، وهو ألف درهم، وقد أنفقه، لا أن عنده أكثر من ذلك إلا أنه أنفق منه ألفاً؛ فإنه تكون "من" تبضية على هذا، ولذا ناقش بعضهم في اللثال. [خفاحي بتعريب: ٢٩/٢]

وإنما ساغ الثمرات والموضع موضع الكثرة؛ لأنه أراد به جماعة الثمرة التي في قولك: "أدركت ثمرة بستانه"، ويؤيده قراءة: من الثمرة على التوحيد؛ أو لأن المجموع يتعاور بعضها موقع بعض، كقوله تعالى: ﴿كَمْ تَرَكُوا مِنْ جَنَّاتٍ﴾ وقوله: ﴿ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ أو لأنها لما كانت محلاة باللام خرجت عن حد القلة. و"لَكُمْ" صفة "رزقاً" إن أريد به المرزوق، ومفعوله إن أريد به المصدر، كأنه قال: رزقاً إياكم. فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أُنْدَادًا مُتَعَلِّقًا — "اعبدوا" على أنه غي معطوف عليه،

وإنما ساغ إلخ: جواب وسؤال تقديره: أن جمع السلامة للقلة، والمقام يقتضي الكثرة، فلم لم يقل: الثمار لو اثمر عند من يجعله للكثرة، وحاصل الجواب: أنه مع كونه جمع قلة يفيد كثرة أكثر من جمع الكثرة أو مطلقاً؛ لأنه جمع ثمرة شاملة للثمرات لا فرد من أفراد الثمر موحداً اعتبارياً، كما في قولك: أدركت ثمرة بستانه، وقد قيل على هذا أمور، منها: أن القول بالكثرة في ثمرة بستانه إنما فهم من الإضافة الاستغرافية لا من المضاف، ولا إضافة فيما نحن فيه، وأيضاً الثمار جمع ثم وهو جنس يشمل ثماراً كثيرة يفيد ما لا يفيد الثمرات؛ لإحاطته بكل حسن، بخلاف الثمرات؛ فإن أحماد جمع القلة دون العشرة فلا يتناول ما فوقها بغير القرينة، ومنها: أنه يلزمه كون لفظ أحماد أنواع جمع كثرة، ولا قائل به، فلا بد من الإشحاء إلى أن تعريفه أطل جمعته، فتأمل. [حفاصي ملخصاً: ٣٠/٢]

الثمرات: يعني أن الثمرات جمع الثمرة التي تستعمل بمعنى جماعة من أنواع الثمار وأصنافها وأحسانها، فالثمرات مشتملة على أفراد كل منها ثمار، فإذا نفي الثمرات ما لا يفيد الثمار، ولا أقل من أن يساويه وإن كانت جمع قلة. [عبد الحكيم: ٢٢٧] موضع الكثرة: إذ الثمر المخرج بالماء كثير. ويؤيده إلخ: وجه التأيد: أنه ليس المراد بها ثمرة واحدة من غير شبهة، فهي واقعة على جماعة الثمار. [حفاصي ملخصاً: ٣١/٢]

يتعاور إلخ: أي يتعاقب ويتناوب، فيكون جمع القلة للكثرة وجمع الكثرة للقلة، وهذا إذا لم يكن للفظ إلا جمعاً واحداً، وأما إذا كان له جمعان أو جموع، فلا يقع أحدهما موقع الآخر منكراً إلا مجازاً. [حفاصي بتعير: ٣١/٢]

كم تركوا: مثال لوقوع القلة موضع الكثرة بتدليل "كم". **ثلاثة قروء:** مثال لوقوع جمع الكثرة موضع القلة بتدليل "ثلاثة". (ف) أو لأنها: إشارة لما تقرر في الأصول والعربية من أن "الألف" و"اللام" إذا لم تكن للمعهد، ودخلت على المجموع أبطلت جمعيتها حتى تناولت القلة والكثرة والواحد من غير فرق. [حفاصي: ٣١/٢]

متعلق إلخ: أراد المتعلق المعنوي أي مرتبط به مرتب عليه على أنه غي معطوف عليه، ووجه ترتبه على الأمر بالعبادة أنه تعالى لما جعل علة وجوب العبادة الربوبية، ومعلوم أن هذه الصفة لا يوجد في غيره تعالى رتب عليه النهي عن الإشراك به، فكانه قيل: إذا وجب عليكم عبادة ربكم فلا تجعلوا لله نداً وأفردوا بالعبادة؛ إذ لا رب لكم سواه. [عبد الحكيم: ٢٢٧]

أو نفى منصوب بإضمار "أن" جواب له، أو بـ "لعل" على أن نصب "تجعلوا" نصب "فَأَطْلَعْ" في قوله تعالى: ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطْلَعُ﴾ (خامس: ٣٦-٣٧) إلحاقاً لها بالأشياء الستة؛ لاشتراكها في أنها غير موجبة، والمعنى: إن تتقوا لا تجعلوا له أنداداً، أو بـ "الذي جعل" إن استأنفت به على أنه هي وقع خيراً على تأويل مقول فيه: "لا تجعلوا"، والفاء للسببية أدخلت عليه؛ لتضمن المبتدأ معنى الشرط، والمعنى: من حَفَمَكُم هذه النعم الجسام والآيات العظام ينبغي أن لا يُشْرِكْ به. والند: ^{جعلكم معبودين} المثل المناوي، قال جرير:

المخالف

نفى منصوب: ذكروا أنه يصب المصارح بعد الفاء بشرطين: السببية؛ لأنها قلما يجيء للعطف، وإن جاء فهي لعطف الجمل، ولا يعطف الجملة الخيرية على الإنشائية، والشرط الثاني: كون ما قبلها أمراً أو نهيًا أو نفياً أو استنهاً أو لثماً أو عرساً؛ ليدل النصب على أنه ليس معطوفاً على سابقه؛ لأنه مفرد مألوف، وما قبله جملة، فما بعد الفاء يكون محذوف الخبر وحواياً عند الرضي، وعند القوم مصدر معطوف على مصدر الفعل المقدم، فالتقدير: اعبدوا ربكم، فعدم جعلكم الأنداد له تعالى ثامت، أو ليكن منكم عبادة ربكم، والمعنى: إن كان منكم عبادة من يريكم فعدم جعلكم الأنداد له متحقق البتة؛ إذ لا شريك له في التربة، فحيث ظهر أن عبادة الرب سبب لعدم الإشراف به تعالى. [حفاجي بتعير: ٢/٣٣]

لاشترافها: أي "لعل" والأشياء الستة. **غير موجبة:** أي غير موحية لحصول ما يتضمنها، فيكون كالشرط في عدم التحقق. (ع) **إن تتقوا إلخ:** يراد بهذا بيان كون التقوى سبباً للتوحيد، وإلا فالعنى على ما قرره النحاة: ليكن اتقائكم فعدم جعلكم الله نداً، لا بيان كونه في معنى الشرط. (مه) **أنداداً:** شبيهاً من جنس الأنداد. **إن استأنفت إلخ:** أي جعلته منقطعاً عما قبله، ويحتمل على وجه الاستئناف أن يكون "الذي" حرم مبتدأ محذوف و"الفاء" في قوله: فلا تجعلوا فاء فصيحة، والمعنى: هو الذي جعل لكم ما ذكر من النعم الظاهرة وإذا كان كذلك فلا تجعلوا. (ملخص)

المناوي إلخ: أي المعادي والمخالف، فسر بعض أهل اللغة البدائل، وبعضهم بالضد، وأشار المصنف ﷺ إلى اتخاذها، وفي "العين": الند ما كان مثل الشيء الذي يضاده في أموره، ومعنى قول جرير: أتعتلون أحداً من تيم مثلاً في معاديا وما منهم من هو نديد ومثل لذي حسب، فكيف لمثلي؟ ونكير "حسب" للتحقير، وقيل: للتعظيم، والتيم: قبيلة معروفة و"إلي" حال من تيم أو نداً. [حفاجي بتعير: ٢/٣٦]

أَتَيْمًا تَجْعَلُونَ إِلَيَّ نَدًا وَمَاتِيمٌ لِّدِي حَسَبٍ نَدِيدٌ

من ند ننوداً إذا نفر وناددتُ الرَّجُلَ خالفته، خصص بالمخالف المماثل في الذات كما خص المساوي للمماثل في القدر، وتسمية ما يعبد المشركون من دون الله أنداداً، وما زعموا أنها تساويه في ذاته وصفاته ولا أنها تخالفه في أفعاله، لأنهم لما تركوا عبادته إلى عبادتها وسموها آلهة، شابهت حالهم حال من يعتقد أنها ذوات واجبة بالذات قادرة على أن تدفع عنهم بأس الله، وتمنحهم ما لم يرد الله بهم من خير، فتهكم بهم وشنع عليهم بأن جعلوا لله أنداداً لمن يمنع أن يكون له ند، ولهذا قال موحد الجاهلية زيد بن عمرو بن نفيل:

أَرَبًّا وَاجِدًا أَمْ أَلْفُ رَبِّ أَذِينَ إِذَا تَقَسَّمَتِ الْأُمُورُ

تَرَكَتِ اللَّاتَ وَالْعَزَى جَمِيعًا كَذَلِكَ يَفْعَلُ الرَّجُلُ الْبَصِيرُ

وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٣٧﴾ حال من ضمير "فلا تجعلوا"، أو مفعول تعلمون: مطروح، أي وحالكم أنكم من أهل العلم والنظر وإصابة الرأي، فلو تأملتم أدنى تأمل اضطر عقلكم إلى إثبات موجد للممكنات، متفرد بوجود الذات، متعال عن مشاهدة المخلوقات،

إلى نداء: مسوبا إلى حال من ندا. وما تيمٌ: يعني أن تيماً ليس لذي حسب حقير نديد، فكيف يجعلونه نداً يمثل مع علو نسي. كما خص: والشكل فيما يشارك في القدر والمساحة، والشبه فيما يشارك في الكيفية، والمثل عام في جميع ذلك. [أخفاجي: ٣٧/٢] شابهت إخ: إشارة إلى أن هناك استعارة تمثيلية، وليست تمكينية اصطلاحية؛ إذ ليس فيها استعارة أحد الضدين للأخر بل أحد التشابهين لصاحبه، لكن المقصود منها التهكم والاستهزاء بهم؛ لتزويله منزلة من يعتقد أنها آلهة مثله، وجمع الأنداد للتشبيع؛ لأن من لا ند له كيف يجعلون له أنداداً؟ فتأمل، ومن الناس من جعل جمعه، نظراً للواقع. [أخفاجي بتعير: ٣٨/٢]

ولهذا: لأن العبادة والإطاعة يستلزمه الربوبية. أهين: أي أظيع، من دانه إذا أطاعه. (ف)

إذا تقسمت إخ: تفرقت الأحوال، من قولهم: قسمهم الدهر فتقسموا، أي فرقتهم ففترقوا، أي إذا تفرقت الأمور وفوض اختيار هذا الأمر إلى أحترار ربا واحداً أم ألف رب؟ أي كيف أترك ربا واحداً وأحترار أرباباً متفرقة؟. (طبيي) ومفعول تعلمون إخ: كأنه قيل: أنتم من أهل العلم والمعرفة، والتوبيخ فيه أكيد، أي أنتم عارفون بميزون، ثم ما أنتم عليه في أمر ديانosكم من جعل الأصنام لله أنداداً هو غاية الجهل وهماة سخافة العقل، وهذا الوجه الأول =

أو منوي، وهو أنها لا تماثله ولا تقدر على مثل ما يفعله، كقوله تعالى: ﴿هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَفْعَلُ مِنْ ذَلِكَُمْ مِنْ شَيْءٍ﴾ وعلى هذا فالمقصود منه التوبيخ ^(البرهان: ٤٠) والشربيع ^{الشعر والقبح} لا تقييد الحكم وقصره عليه؛ فإن العالم والجاهل المتمكن من العلم سواء في التكليف. واعلم أن مضمون الآيتين هو الأمر بعبادة الله تعالى والنهي عن الإشراك به، والإشارة إلى ما هو العلة والمقتضي، وبيانه: أنه رتب الأمر بالعبادة على صفة الربوبية إشعاراً بأنها العلة لوجوبها، ثم بين ربوبيته بأنه خالقهم وخالق أصولهم وما يحتاجون إليه في معاشهم من الثقلة والمظلة والمطاعم والملابس، فإن الثمرة أعم من المطعوم والملبوس والرزق أعم من المأكول والمشروب، ثم لما كانت هذه أموراً لا يقدر عليها أحد غيره

— الذي ذكره للمصنف رحمه الله. [حفاحي ملخصاً: ٣٩/٢]

أو منوي إغ: المقدور والمنوي معني في اصطلاحهم، إلا أنه يلاحظ في التدوير جانب اللفظ، وفي الية جانب الذهن. [حفاحي ملخصاً: ٤٠/٢] ولا تقدر. عطف على لا تماثله على سبيل البيان لأنه مفعول آخر. (شروان) على هذا إغ: [أي على أنه منوي، وهو حواب عما يقال: كيف يصح جعله حالاً، والنداء لا يختص بحال العالم] على كون "وأنت تعلمون" حالاً فيشمل الوجهين، وقيل: على كون المفعول منوياً فإن العلم على الوجه الأول مناط التكليف؛ لأنه لا يكون إلا عند كمال العقل، فكانه قال: انتهوا عن الشرك حال وجود أهلية التكليف، فحينئذ يصح مفهوم المحالفة، وهو أنه لا تكليف عليكم عند عدم الأهلية بخلاف الوجه الآخر؛ لأنه قيد الحكم بتعلق العلم بأنها لا تماثله إغ وليس هذا عناء التكليف إنما مساواة العلم فقط فعلى هذا لا يفيد التقييد معنى صحيحاً بالنظر لمفهوم المحالفة لأنه يؤدي أنه لا شيء عن الشرك عند عدم العلم بأن الأنداد لا تماثله، وهو باطل، وقيد الجاهل بالتمكن من العلم احترازاً عن الصبي والجنون فتأمل. [حفاحي تغيير: ٤٠/٢]

التوبيخ: الإنكار بمعنى ما كان ينبغي أن يكون، لولا ينبغي أن يكون في المستقبل. [حفاحي ملخصاً: ٤٠/٢] والمقتضي: لكل واحد من العادة وعدم الشرك. بين ربوبيته. فصلها، ففي ذكر ربوبيته أولاً بجملاً، ثم تفصيلها ثانياً مع إرفاقه كمال التلمع تقرير بعليتها للحكم. والمطاعم إغ: وأدخل المشرب في المطعم؛ لأنه يشملها كما في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ لَمْ يَقْعَمْ وَاتَّ بِمَيِّ﴾ (البقرة: ٢٤٩)، قوله: فإن الثمرة أعم إغ الأصل أن الثمرة ما يحمله الشجر، ثم عم لكل ما يكتسب ويستفاد، حتى لكل نفع صدر عن شيء هو ثمرته، فيقال: ثمرة العلم العمل، فيشمل كل رزق من مأكول ومشرب وملبس. [حفاحي ملخصاً: ٤٢/٢] أعم: بحيث يشمل الملوس أيضاً.

شاهدة على وحدانيته، رتب عليها النهي عن الإشراك به، ولعله سبحانه وتعالى أراد من الآية الأخيرة مع ما دل عليه الظاهر وسبق فيه الكلام، الإشارة إلى تفصيل خلق الإنسان وما أفاض عليه من المعاني والصفات على طريقة التمثيل، فمثل البدن بالأرض والنفس بالسماء والعقل بالماء، وما أفاض عليه من الفضائل العملية والنظرية المحصلة بواسطة استعمال العقل للحواس، وازدواج القوى النفسانية والبدنية، ناظر إلى الفضائل النظرية بالثمرات المتولدة من ازدواج القوى السماوية الفاعلية والأرضية المنفعلة ناظر إلى الفضائل العملية بالقدرة متعلق بالمولدة الفاعل المختار، فإن لكل آية

تعليل لقوله: أراد

رتب عليها إلخ: إشارة إلى أن اعتبار "الفاء" في التظلم لترتب ما بعدها على ما فصل قبلها ترتب المدلول والتبعية، بخلاف قوله: ﴿اعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ﴾ (النساء: ٣٦) حيث عطف بالولو لعدم ذكر الصفات. [حفاحي: ٤٢/٢] الأخيرة: وهو قوله تعالى: ﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا﴾ (الفرقة: ٢٢). مع ما دل: دفع لتوهم أن يراد من الآية معناها التمثيلي دون ظاهرها؛ فإنه غير صحيح بأن اللفظ مستعمل في معناه الحقيقي إلا أنه يفهم منه تلك الخواص بطريق الرمز والإشارة؛ ولذا قال: سبق فيه ولم يقل سبق له؛ لأن السوق له التوحيد والانتفاء عن اتخاذ الأنداد، وتشبيه الجسم بالأرض؛ لأنه سفلى ثقيل، والنفس بالسماء؛ لأنها علوية مبطنة لتأثر إفاضة السماء على الأرض، والعقل بالماء للطفافة ونفوذه في كل شيء وإحيائه أرض البدن بعد ما كانت هامدة، والفضائل بالثمرات لثربها على ازدواج البدن والنفس والعقل. [حفاحي ملخصاً: ٤٢/٢]

[إذا قال: "مع ما دل عليه" ثلاثاً يتوهم أنه حمل الأرض على البدن، والنفس على السماء إلى غير ذلك، فإنه سمج، بل أراد أنه مما يتصل من الآية إلى تفصيل خلق الإنسان، وهذا من مروع تسمية الإنسان علماً صغيراً، وأنه أودع الله تعالى فيه مثلاً لشيء في العالم الكبير، فاعرفه (عصام): من المعاني: العلوم الحاصلة باستكمال القوة العلمية. والصفات: الأخلاق الحسنة متفرعة على استكمال القوة العملية. على طريقة: متعلق بـ "أراد" وبيان العلاقة للزوم. والنفس: الجوهر المدبر للبدن المتصرف فيه. (ع) بالماء: قد يطلق العقل على قوة النفس بما تدرك الغايات، وقد نطلق على النفس من حيث إنها تقبل العلوم والإدراكات من جناب القدس، وأراد ههنا المعنى الأول، ووجه شبهه بالماء: كونه سبباً للحياة الروحية، كما أن الماء سبب للحياة الجسمانية، وفي قوله: بواسطة استعمال العقل المعنى الثاني. (عبد الحكيم: ٢٣١) النفسانية: هي القوة المحركة والباعثة على الحركة.

والبدنية: الاستعدادات المختلفة للأفعال المتنوعة. فإن لكل آية إلخ: وهو إشارة إلى حديث "ابن مسعود" رضي الله عنه وهو قوله عليه السلام: أنزل القرآن على سبعة أحرف، لكل آية منها ظهر وكنى ولكل حد مطلع. [رواه البيهقي: ١٤٥/٢] =

ظهِراً وبطناً ولكل حد مطلعاً. **وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ** لما قرر وحدانيته وبين الطريق الموصل إلى العلم بها ذكر عقبيه ما هو الحجة على نبوة محمد ﷺ، وهو القرآن المعجز بفصاحته التي بذت فصاحة كل منطق وإفحامه من طولب بمعارضته من مصافع الخطباء من العرب العرياء مع كثرتهم وإفراطهم في المضادة والمضارة، وتهالكهم على ^{معنى فصيح وبلغ} ^{نارة الإصعاد والإسالة} **المعازاة والمعاراة**، وعرف ما يتعرف به إعجازه ويتيقن أنه من عند الله كما يدعيه. وإنما قال: "مما نزلنا".....
 النبي ﷺ

= أراد يظهر الآية ظهر من معناه الخلق، ويبطنها ما حفي من معانها ويكون سرا بين الله ورسوله، ولكل حد مطلع أي موضع اطلاع، فمطلع الأول: العلوم العربية والتمرن فيها، ومعرفة أسباب النزول، والناسخ والمنسوخ وغير ذلك، ومطلع الثاني: تصفية النفس والرياضة بأداب الخوارج. (شيوالي) **ظهِراً إلخ**: قال الحفاجي: والحاصل: أن الظاهر ظاهر الكلام، والباطن ما يختص به العلماء مما يحتاج إلى التأويل، والحد عاية ما ينتهي إليه من الظاهر، والمطلع الطريق الموصل للحد. [حفاجي بتغيير: ٤٤/٢]

ولكل حد إلخ: طرف من الظاهر والباطن "مطلع" -بتشديد الطاء- أي مكان يشرف عليه بتوفية حواس كل مقام حقها، فمطلع الظاهر يحصل بالتمرن في العلوم العربية، وتنفع ما يتوقف عليه الظاهر من الناسخ والمنسوخ والمطلق والمقيد والمؤمل والمؤول إلى غير ذلك، ومطلع الباطن يحصل بتصعية الباطن وتحليته، هكذا قال [السيالكوتي: ٢٣٢]. (غلب) **لما قرر إلخ**: إشارة إلى أن هذه الجملة معطوفة على ما قلناه لما بينهما من المعارة الظاهرة والمناسبة التامة؛ لأن توحيد الله وتصديق رسله ﷺ توأمان، لا ينفك أحدهما عن الآخر، وقيل: لما أوجب العبادة ونفى الشرك والانقياد لها، لا يمكن بدون التصديق بأن تلك الآيات من عند الله أرشدتهم إلى ما يوجب هذا العلم، وهذا أنسب بالسباق، حيث لم يقل: "وإن كنتم في ريب من نبوة محمد ﷺ، بل في ريب مما نزلنا". [حفاجي بتغيير: ٤٤/٢]

الموصل: وهو النظر في الأمور الموجبة للعلم من خلق أنفسهم، وخلق الآفاق المشار إليه بما وصف به الرب. **ما هو الحجة**: بته به على أن التوحيد لا يقع بدون الإقرار بنبوته. **المعز إلخ**: إشارة إلى المذهب الحق. والإفحام: إسكات الخصم بالحجة حتى يسود وجهه، المعارضة: الخصامة من العرة، ويعرف إعجازه وتلوي الرب عنه بعده قدرتهم، وهم أقصح الناس على معارضته، وذلك يقتضي أنه ليس من كلام البشر كما مر. [حفاجي بتغيير: ٤٥/٢] مصافع: جمع مصفع بكسر الميم، معنى فصيح بليغ. والمضارة: كيد دكر رازد راساين. **المعازاة**: من عز بمعنى غلب، والمراد المعالبة والمناجاة. **ما يتعرف به**: ما يطلب به معرفة إعجازه، وهو التحدي، عطف على ذكر. (ع) **لما نزلنا إلخ**: التحجيم: المعر عنه بالكثير، واعترض عليه بأن التضعيف الدال على ذلك شرطه أن يكون في الأفعال المتعدية قبل التضعيف غالباً، نحو: "فتحت الباب"، وقد يأتي في اللازم نحو: "موتت الإبل"، =

لأن نزوله نجماً فنَجْماً بحسب الوقائع على ما ترى عليه أهل الشعر والخطابة
 كما يحكي الله عنهم ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً
 وَاحِدَةً﴾ وكان الواجب تحذيرهم على هذا الوجه إزاحة للشبهة وإلزاماً للحجة،
 وأضاف العبد إلى نفسه تنويعاً بذكره، وتنبيهاً على أنه مختص به منقاد لحكمه،
 وقرئ: "عبادنا" يريد محمداً ﷺ وأمته. والسورة: الطائفة من القرآن المترجمة

= والتضعيف الدال على الكثرة لا يجعل اللازم متعدياً، وقد قيل: إنه يستفاد من التقابل فلا قرينة هنا، وعدي:
 أن هذا المعنى غير التكرار المذكور في النحو، وهو التدرج بمعنى "الإتيان بالشيء قليلاً". [خفاجي بنخير: ٤٦/٢]
نَجْماً فنَجْماً إلخ: مفرقاً ومرتباً؛ لأن مثله يدل على الترتيب نحو: "علمت النحو باباً باباً"، وقد يقرن بالفاء
 للتصريح بالمراد نحو: "ادخلوا الباب الأول فالأول"، والنجم: اسم للكوكب، ولما كانت العرب توقفت بظلال
 النجوم؛ لأنهم ما كانوا يعرفون الحساب، وإنما يحفظون أوقات السنة بالأقوال، سمو الوقت الذي يحل فيها الأداء
 نجماً بنحو: ثم نوسعوا حتى سمو الوظيفة؛ لوقوعها في الوقت الذي يطلق فيه النجم. [خفاجي: ٤٦/٢]
أهل الشعر: وإلهم يأتون بأشعارهم، وخطبهم على قدر الحاجة شيئاً فشيئاً. (ف) والخطابة: من تأليف أشعارهم
 وخطبهم شيئاً فشيئاً. [عبد الحكيم: ٢٣٣] **ما يريهم إلخ:** لأنهم قالوا لما رأوا نزوله منجماً على عادة الشعراء
 والخطباء: لو كان من عند الله لجاء دفعة واحدة كغيره من الكتب الإلهية، ولذلك أورد كلمة "من" الدالة على
 كون الرب ناشياً من المنزل تدريجاً. [خفاجي مفهومها: ٤٦/٢]

جملة واحدة إلخ: وقد أحاب سبحانه وتعالى عن قولهم بقوله: ﴿كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ (فرقان: ٣٢) أي أنزلناه معرفة؛
 لنفوي بتفريقه فواتك على حفظه وفهمه؛ لأن حاله ﷺ يخالف موسى وداود وعيسى عليهم السلام حيث كان أمياً
 وكانوا يكتبون؛ ولأن نزوله بحسب الوقائع أوجب مزيد بصيرة وخوض في المعنى، ولأنه إذا نزل منجماً - وهو تحدى
 بكل نجم، فيعجزون عن معارضته - زاد ذلك قوة قلبه ﷺ وأزاح الشبهة وألزم الحجة، وبالتفريق يعرف الناسخ
 والمنسوخ؛ ولأن انضمام القرآن الحالية إلى الدلالات اللفظية مما يعين عن الإلغاء. (حاشية الفيضاني تعبير)

على هذا: على نزوله نجماً منجماً لا على نزوله جملة؛ لأنهم إذا عجزوا عن فهم منه، ففهمهم عن كله أولى. (فتح)
وإلزاماً إلخ: لأن هذا التعبير كما هو إشارة إلى منشأ ريبهم يتضمن رده على وجه أبغ، والمعنى: إن كان ريبكم
 لهذا فأتوا بمقدار ريبكم، وأنه أسهل، فإذا عجزوا عن فهم منه، ففهمهم عن كله أولى. (ملخص)

تنويعاً إلخ: تعظيماً؛ لأن الإضافة تكون لتعظيم المضاف أو للمضاف إليه أو لغيره، كما فصل في المعاني، والاختصاص
 يفهم من اللام المقترنة في "عبدنا" لأن الأصل: "عبد لنا"، والاختصاص بالله لا يكون إلا باقتياد حكمه. [خفاجي
 ملخصاً: ٤٦/٢] **المترجمة إلخ:** للسماة باسم مخصوص كسورة الفاتحة، ومشترك كسورة الطلاق، وبه خرج الآيات
 للتعلم من سورة واحدة أو سور متفرقة، وقد نقض هذا التعريف بـ "آية الكرسي"، وأجيب: بأنه مجرد إضافة =

التي أقلها ثلاث آيات، وهي إن جعلت واوها أصلية منقولة من سور المدينة؛ لأنها محيطة بطائفة من القرآن مفرزة محمودة على حيالها، أو محتوية على أنواع من العلم احتواء سور المدينة على ما فيها، أو من السورة التي هي الرتبة، قال النابغة:

وَلِرَهْطِ حَرَابٍ وَقَدْ سُوْرَةٌ فِي الْمَحْدِ لَيْسَ غَرَابُهَا بِمَطَارٍ

لأن السور كالمنازل والمراتب، يرتقي فيها القارئ، أو لها مراتب في الطول والقصر والفضل والشرف وثواب القراءة. وإن جعلت مبدلة من الهزمة فمن السورة التي هي البقية والقطعة من الشيء. والحكمة في تقطيع القرآن سوراً: إفراد الأنواع وتلاحق الأشكال، وتجارب النظم، وتنشيط القارئ، وتسهيل الحفظ، والترغيب فيه.....
أي تناسب

— يصل إلى حد التسمية، وهو مكاررة؛ لأن أكثر السور من قبيل الإضافات كـ "سورة آل عمران"، وقد وردت تسمية آية الكرسي في الأحاديث، واشتهرت على الألسنة، فاقول بأنه لم يصل إلى حد التسمية لا وحده، والحق أنه غير وارد رأساً؛ لأن تلقينها بإضافة الآية ينادي على أنها ليس بسورة؛ لأن أقلها ثلاث آيات. [خفاحي تعبير: ٤٦/٢-٤٧] ولرهط إ.ج. أراد بالرهط القوم والقبيلة، لا ما دون العشرة. والحراب — بالهمزتين — وقيل: بالهملة فالمعجمة، والقَدْ — بالقاف فالهملة —، وقيل: فالنعممة المشددة، علماً لرجلين من "بني أسد"، والسورة: الارتفاع والرتبة من المجد وهو الشاهد فيه، وقوله: "ليس عرابها بمطار" سالبة يَحْتَمِلُ معنيين، أحدهما: أن العراب لا يبلغها حتى يطار، على أن السلب قد يصدق بعدم الموضوع. وثانيهما: أن الغراب يصعد إليها ولكن لا يطار لعيوبه عن النظر، وعلى كل التقديرين هو كناية عن الارتفاع والعلو. (فيض)

ليس غرابها: جعل الأساس قوله: "ليس عرابها بمطار" من قولهم: "هذه الأرض لا يطير غرابها" أي كثرة النمار عصفه، وعبره فسرهُ بأنها من غاية العلو لا يصل إليها الغراب حتى يطار، أو بأنها لا يصل إليها الإشارة حتى يطار الغراب الذي يطير بأذن ربه، ولا يرى الغراب الإشارة الذي ليس حيوان مثله في حدة النظر. (عص)

لأن السور إ.ج. يعني أن اعتبار الرتبة فيها إما باعتبار القارئ مثلاً، فهي كمنازل له يرتقي فيها بالقراءة، فالرتبة حسية، أو نيل الثواب وتصفية الباطن فهو معنوية، أو باعتبارها فيها، فلها مراتب في الطول والقصر إن جعلت حسية، أو في الشرف والثواب إن جعلت عقلية. [عبد الحكيم: ٢٣٤] إفراد إ.ج. ذكر ستة وأحده: ثلاثة بالقياس إلى القرآن نفسه، أولها: باعتبار مجموع معاني سورة بالقياس إلى معاني سورة أخرى، وهي أنها لما كانت معانيها متحالفة، حسب إفراد كل نوع في سورة. وثانيها: باعتبار ملاحظة معاني سورة بعضها مع بعض، وهو جمع المعاني للثلاثة في سلك واحد. وثالثها: باعتبار نظمها، وهو تناسب الآيات. وثلاثة بالقياس إلى الغر، =

فإنه إذا ختم سورة **نفس ذلك** منه، كالمسافر إذا علم أنه قطع ميلاً أو طوى بريداً،
 والحافظ متى **حذقها** اعتقد أنه أخذ من القرآن حظاً تاماً، وفاز بطائفة محدودة مستقلة
 بنفسها، فعظم ذلك عنده، وابتهج به إلى غيرها من الفوائد. **مِنْ مِثْلِهِ** صفة سورة أي
 بسورة كائنة من مثله، والضمير لما نزلنا، و "من" للتبويض أو للتبيين، وزائدة عند
 الأخفش أي بسورة ماثلة للقرآن في البلاغة وحسن النظم، أو لـ "عبدنا"، و "من"
 للابتداء أي بسورة كائنة ممن هو على حاله من كونه بشراً أمياً، لم يقرأ الكتب
 ولم يتعلم العلوم، أو صلة "فأتوا"، والضمير للعبد، والرد إلى المنزل أوجه؛
 يكون ظروفاً لغواً رد الضمير

= وهو تشبيط القارئ إلخ. والأشكال: جمع شكل، وهو الظير، وتحاوب النظم: العلاقة والتشامه حتى كان بعضه
 يجيب بعضاً منه، والترغيب؛ لأنه إذا سهل حفظه يرغب فيه. [عبد الحكيم بتغير: ٢٣٤]
نفس ذلك: فرج عنه بعض الكربة. **أو طوي إلخ**: البريد في الأصل مغرب "يريهوم"، وهو في الأصل البغل الذي كان
 يهدف ذبه للعلاقة، ويربط في السكة وهو الموضوع الذي يسكنه الفوج المرتون، ثم سمي به الرسول الذي يركبه، ثم
 أطلق على مسافة التي بين السككين وهي فرسخان، وقيل: أربعة. [حفاجي مفهوماً: ٥٠/٢-٥١]
حذقها: يقال حذق الصبي القرآن: تعلمه كله ومهر فيه، كذا في "القاموس". **أي بسورة إلخ**: تفسير على تقدير
 إرجاع الضمير إلى "ما نزلنا" على التقادير الثلاثة، أما على الآخرين فظاهر، وأما على التبويض؛ فلائه لم يرد
 بالمثل ههنا مثل محقق للقرآن؛ إذ بعد تحقق المثل لا معنى للتجدي بعضه، بل ما يماثله فرضاً، كما في قولك:
 "ملك لا يخل"، وقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ (الشورى: ١١)، ولا شك أن بعضيتها لمائل الفرضي لازم
 لمائلتها للقرآن، فذكر اللازم وأريد المألوم، سلوكاً بطريق الكتابة، مع ما في لفظ "من" التبضية الدالة على
 القلة من المبالغة المناسبة لمقام التجدي. [عبد الحكيم ملخصاً: ٢٣٥] **عند الأخفش**: لأنه حوّر زيادة "من" في الإثبات.
للابتداء إلخ: وامتناع التبويض والتبيين أو الزيادة على هذا الوجه ظاهر؛ إذ لا معنى "فأتوا بسورة" ماثلة للعبد،
 والمراد بكونها للابتداء: أن محورها مبدأ للفعل، حقيقة أو حكماً، قوله: "من كونه بشراً" إلخ بيان لحاله، وهذا
 الوجه غير مرضي للمصنف **لأنه**، كما سيأتي، فلا يرد ما قيل: من أنه لا وجه لتحخيص البشر مع أن القرآن
 معجز للتقلين، ومعنى الإتيان: انقضي بسهولة، ثم صار بمعنى الفعل والتعاطي. [حفاجي ملخصاً: ٥٢/٢-٥٣]
والضمير إلخ: فالعنى: "أتوا" من عند المثل، كما في اتوا من زيد بكتاب، أي من عنده، ولا يصح إرجاعه إلى
 ما نزلنا؛ لأنه لا معنى لقوله: اتوا من عند مثل القرآن. قوله: والرد إلى المنزل إلخ أي رجوع ضمير "مثله" إلى
 قوله: "ما نزلنا" أوجه من رجوعه للعبد مطلقاً. [حفاجي بتعبير: ٥٤/٢]

لأنه المطابق لقوله: "فَاتَّوُوا بِسُورَةِ مَن مَّقِيلِهِ"، ولسائر آيات التحدي، ولأن الكلام فيه، لا في المنزل عليه فَحَقُّهُ، أن لا ينفك عنه؛ ليتسق الترتيب والنظم؛ ولأن مخاطبة الجَمِ الغفير بأن يأتوا بمثل ما أتى به واحد من أبناء جلدتهم ^{المرسل} أبلغ في التحدي من أن يقال لهم: ليأت بنحو ما أتى به هذا آخر مثله؛ ولأنه معجز في نفسه لا بالنسبة إليه؛ لقوله تعالى: ﴿قُلْ لِّمَنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ﴾ ^(الأنعام: ١١٨) ولأن رده إلى عبدنا يوهم إمكان صدوره ممن لم يكن على صفته، ولا يلائمه قوله تعالى: ^(الأنعام: ١١٨) **وَأَدْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِّنْ دُونِ اللَّهِ** فإنه أمر بأن يستعينوا بكل من ينصبرهم ويعينهم. والشهداء: جمع شهيد بمعنى الحاضر أو القائم بالشهادة أو الناصر أو الإمام،

من مثله: وليست السورة مثل النبي ﷺ. **لا في المنزل إلخ:** فارتباط آخر الكلام بأوله وترتب الخزاء على الشرط إما بحسن كل الحسن إذا كان الصمير للمزل؛ فإنه الذي سبق له الكلام، ألا ترى أن المعنى: وإن ارتبتم في أن القرآن منزل من عند الله، فهاتوا أنتم شيئا مما بعثناه، ولو كان الصمير إلى "العبد" مناسب أن يقال: وإن ارتبتم في أن محمداً ﷺ منزل عليه، فهاتوا قرآناً من مثله. [حفاحي ملخصاً: ٥٦/٢] **لا ينفك:** يعود الصمير إلى المنزل عليه.

الجم الغفير: الجم من الجموم؛ وهو الاجتماع الكثير، والغفير من العفر، وهو النعطة والستر، كأنهم لكثرتهم سثروا ما وراءهم. **أبلغ في التحدي:** وإما كان أبلغ؛ لأن فيه إشعاراً بأنهم لو جمعوا وافقوا لم يقدروا على الإتيان بمثله، بخلاف ما لو أمر بالإتيان من شخص واحد فيمكن أن لا يقدر شخص واحد على شيء، ولكن يقدر الجميع. (حطيط) **ولأنه معجز إلخ:** يعني أنه معجز لكماله في الفصاحة، ولو رد الصمير إلى "الرسول" أفاد أن إعجازه إما يكمل باعتدال حاله من كونه أمياً. [عبد الحكيم: ٢٣٧] **يوهم إلخ:** نظراً إلى أن التقييد بفيد انتفاء الحكم عند انتفائه، وليس بين هذا وبين ما قبله كثير فرق، فمنهم من عدّهما واحداً، ومنهم من عدّ واحداً حامساً والأمر فيه سهل. [حفاحي بتغيير: ٥٧/٢]

أمر إلخ: "ادعوا" أمر من الدعاء، وله معان: النداء، التسمية في نحو: دعوت ابني محمداً، والظاهر أن قول المصنف رحمه الله بأن يستعينوا، محازاً أو كناية مبيّة على النداء؛ لأن الشخص إما ينادي للحضور ليستعان به. [حفاحي بتغيير: ٥٨/٢] **أو القائم إلخ:** وهي قول صادر عن علم حصل لمشاهدة بصر أو بصيرة، قوله: "أو الإمام" إلخ، وبه فسر قوله تعالى: ﴿وَرَعَا مِنْ كُلِّ شَأْنٍ شَهِيداً﴾ (القصص: ٧٥) إماماً، والإمام: كل مقتدى بأقواله وأفعاله، وتخصيصه بإمام الصلاة طاري في عرف الشرخ، وبالسُّلطان في عرف العام. (حذف بتغيير)

وكانه سمي به؛ لأنه يحضر النوادي ويرم بمحضرة الأمور؛ إذ التركيب **للحضور** إما ^{جمع ناد أي الناس} ^{بحكم محصوره} بالذات أو بالتصور ومنه قيل للمقتول في سبيل الله: شهيد؛ لأنه حضر ما كان يرجوه أو الملائكة حضروه. ومعنى "دُون" أدنى مكان من الشيء، ومنه تدوين الكتب؛ لأنه إدناء البعض من البعض، ودونك هذا، أي خذه من أدنى مكان منك، ثم استعير للرتب فقول: زيد دون عمرو أي في الشرف، ومنه الشيء الدون، ثم اتسع فيه، فاستعمل في كل تجاوز حد إلى حد، وتخطي أمر إلى آخر، قال الله تعالى: ﴿لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ أي لا يتجاوزوا ولاية المؤمنين إلى ولاية الكافرين. وقال أمية:

(آل عمران: ٢٨)

يا نفسُ ما لكِ دونَ اللهِ منْ واقٍ

للحضور: أي من الحروف الثلاثة على هذا الترتيب أي هيئة كانت. وإما بالذات **إخ**: [كما في الناصر والإمام والناضر. (عص)] والحضور بالذات والشخص ظاهر، كما يقال: شهدت كذا، إذا كنت عنده. وبالتصور وهو العلم؛ لأنه حصول الصورة، أو الصورة الحاصلة، كما في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَتَفَكُّرُونَ بآيَاتِ اللَّهِ وَأَنْتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ﴾ (آل عمران: ٧٠) أي تعلمون، والشهيد: معنى المقتول، فعيل بمعنى فاعل؛ لأنه حاضر ما كان يرجوه في حياته من السعادة الأبدية، أو بمعنى مفعول؛ لأن الحور العين تحضره، أو الملائكة، تكرماً له وتيسيراً بالرضوان. [حفاجي تنوير: ٥٩/٢] أو **بالتصور**: كما في قائم بالشهادة.

أدنى: أقرب لكن مع انعطاف يسير. **ل للرتب** **إخ**: أي للثغرات في الرتب المعنوية تشبيهاً لها بالمراتب الحسية، وشاع استعماله في ذلك أكثر من استعماله في الأصل، ثم اتسع في هذا المستعار، فاستعمل في كل تجاوز حد إلى حد وإن لم يكن هناك ثغرات وانعطاف، وهو هذا المعنى قريب من "غير" كأنه أداة استثناء. [عبد الحكيم: ٢٣٨] لا يتجاوزوا؛ بيان لحاصل المعنى؛ فإن "دون" ههنا في محل النصب على الحالية.

يا نفس مالك **إخ** وقامه:

ولا للسمع بنات الدهر من راقٍ

والشعر لأمية بن الصلت، والنسب: عض الحية والعقرب، وبنات الدهر: حوادثها؛ لأن الدهر يلدها، وكلمة "من" في الموضعين لاستعراق النفي، مخاطب الشاعر نفسه على سبيل التحريد، وقال: يا نفسي! ما لك واق يفيك شر المصائب، ولا راق يذفع عن الحوادث إذا تجاوزت وقاية الله. (قبض)

أي إذا تجاوزت وقاية الله فلا يفيك غيره، و"من" متعلقة بـ"ادعوا" والمعنى: وادعوا لمعارضته من حضركم أو رجوتهم معونته من إنسكم وجنكم وأهنتكم غير الله؛ فإنه لا يقدر أن يأتي بمثله إلا الله، أو ادعوا من دون الله شهداء يشهدون لكم بأن ما أنتم به مثله، ولا تستشهدوا بالله؛ فإنه من ديدن الميهوت العاجز عن إقامة الحجة، ^{من عادة} ^{المسكوت المتحجر} أو بـ"شهادتكم" أي الذين اتخذوهم من دون الله أولياء وأهله، وزعتم أنها تشهد لكم يوم القيامة،
 على تفسير بالإمام ^{بأنه على حق}

ومن متعلقة إلخ فالشهداء مطلق غير مقيد بقوله: "من دون الله"، و"من" للابتداء، فيكون الدعاء قد ابتداء من دون الله، و"دون" مستعمل بمعنى التحاوز، والجار والمجرور في محل النصب على الحال أي ادعوا شهداءكم متجاوزين الله في الدعاء بأن لا تدعوه، وعلى الوجه الأول الشهيد بمعنى الحاضر، وعلى الثاني، بمعنى الناصر، والأمر فيهما للتحجير والإرشاد إلى ما يستيقنون به عزهم بلا ريب، وعلى الثالث معنى القائم بالشهادة. والأمر فيه لتبكيك إدركي ^{درزئش كرون وثق كرون هجت} (ص) فإن العجز عن إقامة الحجة تبكيك الخصم، وقائدة "من دون الله": بيان أنه لم يبق لهم متشبه سوى الاستشهاد به تعالى. [عبد الحكيم: ٢٣٩]

ومن متعلقة: قدم تعلق "من" بـ"ادعوا" لأن عامل الحال حيث لا كلفة فيه؛ فإنه "ادعوا"، بخلاف تعلقه بـ"شهداءكم" فإنه وإن ترجح بالقرب، لكنه مرجوح، بأن عامل "من دون الله" يحصل بالتكلف؛ لأنه ما يتضمنه "شهداءكم" أي الذين اتخذوهم شهداء متجاوزين الله على تقدير جعل "من دون الله" ظرفاً مستقراً، أو ما يتضمنه "من دون الله" من معنى الفعل، أو الشهادة بنفسها على تقدير جعل "من دون الله" ظرفاً لعمراً بمعنى "بين يدي الله"؛ لأن اسم الفاعل يعمل في الظرف بلا اعتماد؛ لأن الظرف يكتفي برائحة من الفعل. (حلاصه عصام)

والمعنى إلخ: فيه: أن المعنى الأول على ما ذكره يدل على أن الحار متعلق بـ"شهداءكم" ويكون قوله: "من إنسكم" إلخ بيان لقوله: "من حضركم"، لكنه منافي لما ذكره أولاً من تعلق "من" بـ"ادعوا". وقد يقال في الجواب: إن قوله: "من إنسكم وجنكم" ليس ببيان "من دون الله" حتى يرد ما ذكر، بل بيان قوله: "غير الله". (حط)

من حضركم. إشارة إلى كون الشاهد بمعنى الحاضر. أو رجوتهم إلخ: إشارة إلى جعل الشاهد بمعنى الناصر. **من إنسكم** لم يتعرض للملك لأن التحدّي مختص بالعريقين. **شهداء:** إشارة إلى كون الشهيد بمعنى القائم بالشهادة. **لا تستشهدوا:** لا تقولوا: إن الله يشهد أن ما ندعيه حق كما يقوله العاجز عن إقامة البينة؛ فإنه إذا عجز يقول: الله شاهدي. **أولياء:** على تفسير الشاهد بالشاهد.

أو الذين يشهدون لكم بين يدي الله على زعمكم من قول "الأعشى":

تُرِيكَ الْقَدَى مِنْ دَوْبِهَا، وَهِيَ دُونُهُ
من الإزاه

ليعينوكم، وفي أمرهم أن يستظهروا بالجماد في معارضة القرآن غاية التبكيت والتهكم بهم. وقبل: "مِنْ دُونِ اللَّهِ" أي من دون أوليائه، يعني فصحاء العرب ووجوه المشاهد؛ ليشهدوا لكم أن ما أتيتم به مثله؛ فإن العاقل لا يرضى لنفسه أن يشهد أي أشرف الناس غلة للمقدّر بفساد ما اتضح فساداه وبأن اختلاله،
فهم لا يشهدون

أو الذين إخ: والفرق بين هذا الوجه وبين ما قبله: أن "دون" على الأول بمعنى "غير"، وعلى الثاني بمعنى "قدام" كما في البيت، و"من" رائدة، وقيل: تبعية؛ لأن قولهم: "جلس بين يديه وخلقه" على معنى "فيه"؛ لأنه ظرفان و"من" بين يديه ومن خلعه" للتعويض؛ لأن الفعل يقع في بعض الجهتين، وإنما لم يجعل التشديد بمعنى الحاضر كما جعله على تقدير التعلق بـ "ادعوا"؛ لأن الله وأوليائه حاصرون، فلا معنى لإحراجهم عن الحاضرين، هذا إذا جعل "من دون الله" طرفا مستقرا، وأما إذا جعل معنى بين يدي الله هو وجهه: أنه لا يصح معنى الحاضر؛ إذ المعنى حيث: "ادعوا من يحضركم بين يدي الله"، ولا يحصل له. (ع)
 تريك إخ: آخره:

إذا ذاقها من ذاقها بمنطلق

يصف الزحاجة بغاية الصفاء، وإما تريك القدي قدامها، والحال أنها قدام القدي، والضمير في "قدامها" [الصحيح هكذا: والضمير في "ذاقها" للزحاجة باعتبار ما فيها، كذا فهم من حاشية "عصام الدين". (ع)] للزحاجة باعتبار ما فيها، يقال: "ذاق منطلق" [المنطلق: يشيدون بكلام ديان آذر برون (م)] أي صم شفته وأصق لسانه بالخلع الأعلى مع صوت. [عبد الحكيم: ٢٤-] وفي أمرهم متعلق بما يليه من الوجهين؛ فإن المراد من الشهداء على هذين الوجهين الأصنام، غاية التبكيت إخ: التبكيت: التفريق والغلة بالحق، والتهكم: الاستهزاء. [حقاقي بتعريف: ٦٨/٢]

من دون الله إخ: هذا الوجه مشترك بين التعلق بـ "ادعوا" وبـ "الشهداء"، والحاصل: تركنا إزاهكم بشهداء الحق إلى شهداءكم المعروفين بالدب عنكم؛ فإهم لا يشهدون لكم أيضا؛ لبلوغ أمر الإعجاز إلى حد لا يحمي. [حقاقي ملخصا: ٦٨/٢] من دون: قال عصام الدين في "حاشية على البهلولي": إذا جعل الشهداء معنى المصحاة والرؤساء تاسب تقدير المصاف لتحصيل المناسبة. (ع) يعني: تفسير لقوله: من دون الله.

إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ٦٩: أنه من كلام البشر، وجوابه محذوف دل عليه ما قبله. والصدق: الإخبار المطابق، وقيل: مع اعتقاد المخبر أنه كذلك عن دلالة أو أمانة؛ لأنه تعالى كذب المنافقين في قولهم: ﴿إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ﴾ لما لم يعتقدوا مطابقتها، ورد بصرف التاكذيب إلى قولهم: "تشهد"؛ لأن الشهادة إخبار عما علمه، وهم ما كانوا عالمين به.

من كلام إِبْرَ: فإن قلت: لم يذكر فيما سبق إدعاءهم أنه من كلام البشر، بل ارتباهم وشكهم فيه، والشك من قبل التصور الذي لا يجري فيه صدق وكذب، قلت: المراد من العظم الكرم الترفي في إلزام الحجة، فالعبي: إن ارتبتم فأنتم سظيرون؛ ليرول ريبكم ويظهر لكم ألبكم أصبتم فيما حطر على بالكم، وحينئذ فإن صدقت مقاتلكم في أنه مفرى فأظهروها ولا تخافوا، وقيل: بهم كانوا منكبين أنه من كلام الله، لكن برل إنكارهم مربة الشك؛ لأنه لا مستند لهم؛ فلذا صير بكلمة الشك. [حجافي تعبير: ٦٩/٢]

محذوف أي فأنتم متملة وادعوا من بعبكم في ذلك. والصدق إِبْر: أي الصدق الواقع صفة للمتكلم هو الإخبار المطابق، أي الإعلام على ما هو عليه، وتوارد بالمطابق: المطابق للمخبر عنه في الواقع، وتركه لظهوره، وقيل: مع اعتقاد المخبر أي الصدق يتحقق مطابقة الواقع واعتقاد المخبر أنه مطابق له اعتقاداً ناشئاً عن دلالة قيمة أو عن أمانة طيبة، قيل: وما ذكره المصنف رحمه الله صلى الله عليه وسلم على أن مطابقة الواقع معتبرة في مفهوم الصدق فلا راع؛ لكثرة الأدلة عليها، فلما كذب الله المنافقين علم أنه اعتبر معها شيء آخر، وهو مطابقة الاعتقاد هذا. وحاصل ما قاله الرابع: أن الصدق والكذب أصلهما في القول، ولا يكونان بالقصد الأول في القول إلا في الخبر، وقد يكونان بالعرض في غيره كالاستهزاء؛ لأن في صممه حياء، والصدق مطابقة القول الظاهر والمخبر عنه معاً، ومن أعدم شيء من ذلك لم يكن صادقاً، بل إما أن لا يوصف بالصدق والكذب، وإما أن يوصف تارة بالصدق وتارة بالكذب على طريقين مختلفين، كقول الكافر من غير اعتقاد: "محمد رسول الله" فيصح أن يقال: صدق؛ ليكون المخبر عنه كذلك، ويصح أن يقال: كذب؛ لمخالفة قوله لصممه، وللوجه الثاني أكذب الله المنافقين حيث ﴿قَالُوا يَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ﴾ (الشورى: ٦) فقال: ﴿وَيَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا﴾ (المائدة: ١). [حجافي تعبير: ٦٩/٢-٧٠]

ورد إِبْر: قيل عليه: إن قولهم: "تشهد" ليس خبر، بل إنشاء فكيف يصح انصافه بالصدق والكذب؟ وأجيب: بأن الجمهور وإن ربحوا أمراً إنشائياً، وقالوا: إن المشهود به خبر؛ ولذا قيل في قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَشْهَدُ﴾ الآية: إن الكذب راحع للمشهود به في رعبهم، لكن الرابع عند المصنف رحمه الله أنه إخبار عما علمه، وهم ما كانوا عالمين به، وبصرف التاكذيب تحويله بالعدول عن الظاهر من تعلفه بقوله: ﴿إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ﴾ أي جعله متعلفاً عما تصممه تشهد من دعوى العلم [حجافي تعبير: ٧١/٢]

فَإِنْ لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْجِبَارَةُ^١ لَمَّا بَيْنَ لَهُمْ مَا
يتعرفون به أمر رسول الله ﷺ، وما جاء به، وميز لهم الحق عن الباطل، رتب عليه ما
هو كالفذلكة له، وهو أنكم إذا اجتهدتم في معارضته، وعجزتم جميعاً عن الإتيان بما
يساويه أو يذانيه،^٢ ظهر أنه معجز، والتصديق به واجب، فأمنوا به، واتقوا العذاب
المعد لمن كذب، فعبّر عن الإتيان المكيف بالفعل الذي يعم الإتيان به وغيره إنجازاً،^٣
ونزل لازم الجزاء منزله على سبيل الكناية تقريراً للمكشّى عنه، وهو يلاً لشأن العناد،
وتصريحاً بالوعيد مع الإنجاز، وصدر الشرطية بـ "إن" التي للشك والحال يقتضي...

لَمَّا بَيْنَ لَهُمْ [أي بقوله: إن كنتم في ريب] تفسير لهذه الآية إجمالاً على وجه يتبين به ارتباطها بما قلناه، وتبرعها عليها،
قوله: يتعرفون معنى يعرفون معرفة قوية؛ لأن صيغة الفعل تكون للسلطة لريادة الشئ، أو المراد ما يتطلبون معرفته
والوصول إليه؛ لأن صيغة الفعل تأتي لطلب الحدث أيضاً، ومنه ما في الحديث: ليس ما من لم يتق بالقرآن. [رواه
البخاري في باب قول الله تعالى: «وَأَسْرُوا قَوْلَكُمْ أَوِ اخْشَوْا بِهِ» (الملك: ١٣)، ٥٥/٢٢] عند بعضهم أي ليستس
ويطلب المعنى، وفي إحال لقاء على قوله: «فَأَمُوا» دون قوله: «ظهر أنه إلخ» مع أنه الخراء لفظاً إشارة إلى أنه الجزاء في
المعنى، وعطف «واتقوا» على «أَمُوا» للإشارة إلى أنه كتابة عن «أَمُوا» فيحور اجتماعهما. [حاشي ملحصا: ٧١/٢]
أَوْ يَذَانِيهِ: أو معنى "لن"، والإضراب نظراً إلى الواقع، لا أنه مدلول "فإن لم تفعلوا". (ع)

فَعَبَّرَ إِنْ: كان الظاهر أن يقال: فإن لم تأتوا بسورة من مثله بالإتيان المكيد، ولم يقل: بل ذكر فإن لم تفعلوا، عما بعد
هذا الإتيان وغيره للإنجاز أي إنجاز احتصار؛ لأنه لو قيل: فإن لم تأتوا فإن ذكر الفعل كان إطناباً بادياً، وإن لم يذكر
كان إنجاز حذف، وإنجاز الاحتصار أبلغ من إنجاز الحذف، وللاحتراز عن التكرار. [حاشي ملحصا: ٧٣/٢]
الإتيان: أي الإتيان سورة مماثلة للقرآن. لازم الجزاء: هو أموا، ولازمه فأتقوا.

تقريراً إلخ: [لأن الكتابة كدعوى الشئ مبية]. أي تبييه؛ لأنه كدعوى الشئ يبييه لما بينهما من التلازم،
فيكون إيجاب الاتقاء إيجاباً للإتيان التزاماً لا امتناع تحقق الاتقاء بدون الإتيان. والتهويل: التصحيم مع الإنذار
والتحويل؛ لأنه إذا ثبت اتقاء النار بترك العباد فقد أقيم العباد مقام النار، وفيه تصريح بالوعيد. [حاشي تغيير: ٧٥/٢]
لشأن إلخ. بابتداء اتقاء النار مناهة وإبراره في صورته. وتصريحاً: فإنه لو اكتفى على قوله: «فَأَمُوا» لم يوجد
التصريح بالوعيد، ولو ذكر اتقوا الإنجاز، خلافاً ما إذا أنزل منزله؛ فإنه يفهم الأمران معاً [عند الحكيم: ٢٤٣]
دفع لما يشكل من ترتب الجزاء على الشرط؛ لأن الاتقاء عن النار واجب فعلاً أو لم يفعلوا، أو من أن
عدم الفعل ليس سبباً لما ذكر من الجزاء ولا ملوماً له. (عص)

"إذا" الذي للوجوب؛ فإن القائل - سبحانه - لم يكن شاكاً في عجزهم؛ ولذلك نفى إتيانهم معترضاً بين الشرط والجزاء فكهما بهم، أو خطاباً معهم على حسب ظنهم؛ فإن العجز قبل التأمل لم يكن محققاً عندهم. و "تَفْعَلُوا" حزم بـ "لَمْ"؛ لأنها واجبة الأعمال مختصة بالمضارع متصلة بالمعمول؛ ولأنها لما صيرته ماضياً صارت كاجزء منه، وحرف الشرط كالداحل على المجموع فكأنه قال: فإن تركتم الفعل؛ ولذلك ساغ اجتماعهما. "وَلَنْ" كـ "لَا" في نفي المستقبل غير أنه أبلغ، وهو حرف مقتضب عند سيبويه والخليل في إحدى الروايتين عنه، وفي الرواية الأخرى أصله: "لا أن"، وعند الفراء: "لا"، فأبدلت ألفها نوناً. والوفود بالفتح ما تودق به النار، وبالضم المصدر، ^{مسئل} اسم للآلة

الذي للوجوب إلخ: أي الحزم، والحاصل: أن هذه الجملة الشرطية جاءت على خلاف الطاهر، وكون "إن" نفي الشك و "إذا" تقتضي الحزم مما اتفقوا عليه، وإذا أخرج كل منهما عن مقتضاه، فلا بد له من وجه، وأصل الشك من التثكل، فإن اعتبر حال المحاطة فعلى خلاف الأصل، كما أشار إليه بقوله: "أو على حسب ظنهم". [حفاحي تغيير: ٧٥/٢] فإن القائل إلخ: تعليل لانتفاء اللغز الحزم قوله: ولذلك إشارة إلى أنه تعالى لم يكن شاكاً، وإن كان هذا غير محتاج إلى التعليل، لكن ذكره لإظهار نكتة الإتيان بالمعترضة [حفاحي تغيير: ٧٥/٢]

ولذلك: أي علمه تعالى نالهم أي سعي الإتيان. (عص) فكما هم إلخ: بإيراد المعلوم في صورة المشكوك تعريضاً لهم، بأنهم يشكون في المتنبي الواضح. (عصام) حسب ظنهم: أنهم يأتون بمثله؛ فإنهم كانوا يقولون: "لو شاء لقلنا مثل هذا". (ع) لأنها واجبة: بخلاف "لا" في الأحكام الثلاثة. (ع)

وحرف الشرط: مرفوع معطوف على الصمير المستتر في "صارت" لا على اسم "أن"؛ لأن دحوله على المجموع متعرج على صيرورة الفعل ماضياً، كما يدل عليه قوله: فإن تركتم الفعل. (ع) على المجموع: لا على المستقبل، حتى ينعلا مشارعين. قوله: "ولذلك" أي ولأن حرف الشرط كالداحل على المجموع ساغ اجتماعهما، وإلا بين مقتضاهما، أعني الاستقبال، والنفي تناف. [أما إذا اعتبر دحول "إن" على المجموع؛ فإنه بعيد استمرار علم الإتيان الخفي في الماضي ولا منافاة. [عبد الحكيم تغيير: ٢٤٤]

ساغ: ولولاه لم يجر الاجتماع؛ لأنه يلزم إلغاء حرف الشرط لا إلى عوض عما نزع فيه، وخلاف فائدة قطع الراجح، فتأمل. (عص) مقتضب: أي مرئجل غير مأخوذ من شيء. (مسيد)

وقد جاء المصدر بالفتح، وقال سيبويه: سمعنا من يقول: وقدت النار وقوداً عالياً، والاسم بالضم ولعله مصدر سمي به، كما قيل: فلان فخر قومه وزين بلده، وقد قرئ به، والظاهر أن المراد به: الاسم، وإن أريد به المصدر فعلى حذف مضاف، أي وقودها احتراق الناس. والحجارة: وهي جمع حجر كـ "جمالة" جمع جمل، وهو قليل غير منقاس، والمراد بها: الأصنام التي نحتوها، وقرنوا بها أنفسهم، وعبدوها طمعاً في شفاعتها والانتفاع بها واستدفاع المضار بمكانتهم، ويدل عليه قوله تعالى:
أي عترتهم

وقد جاء المصدر إخ: المشهور عند النحاة العرق بين قول وفعل بالفتح والضم، فالثاني: مصدر، والأول: اسم لما يفعل به، وحكى المصنف عن "سيبويه" أن من العرب من جعل المفتوح مصدراً والمضموم اسماً على عكس للمشهور. وقوله: عالياً معني فصيحا يقال: هذه اللغة أعلى أي أفصح. [حاشي ملحصا: ٧٧/٢] والاسم: عطف على قوله: المصدر، وقوله: بالضم على قوله: بالفتح أي قد جاء الاسم بالضم. (عص)

حذف مضاف إخ: تكثير مضاف للإشارة إلى عدم تعينه، فيجوز تقديره في المتدأ، أي ذو وقودها الناس أو في الخبر كما بينه المصنف، وفيه مسامحة؛ لأنه يقال: اتقدت النار ولا يقال: احترقت، بل الاحتراق أثره. (ملخص)

والمراد بها إخ: ولعل وجه تعديدهم إن الفعل الحسن يحس كل ما يتعلق به بمقدار تعلقه إذا لم يمنعه مانع؛ ولذلك ترى المساجد أحب المقاع إلى الله وترى المكان الذي قرئ فيه آية الكرسي لا يقره شيطان، وكذا القبح يبتع ما له تعلق به قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَرْنَاهَا تَدْمِيرًا﴾ (الأنعام: ١٦)، فأهلك القرية للفسق فيها وكذلك قوله: ﴿فَحَقَّقْنَا عَلَيْهِمْ سَافِلِيهَا وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِمْ حِجَابًا مِنْ سَحَابٍ﴾ (نوح: ٧٤)؛ ولذلك يعذب الميت ببكاء أهله عليه؛ ولما قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمَشْرُكُونَ نجس﴾ (البقرة: ٢٨). قال في موضع آخر: ﴿فَأَخَذْتُمُ الرُّوحَ مِنْ الْأُونِيَّاتِ﴾ (الخروج: ٣٠) وإنما صار نجساً بعد تعلق أفعال الشرك به، وإلا يلزم أن يكون كل حجر نجساً وليس كذلك، فيتعلق أفعال الشرك عدت كما يعذب الكافرون.

وأما الملائكة والنبوة وإلهم وإن عديمهم المشركون لكن فيهم مانعاً عن ترتب الآثار؛ لأهم معوهم عن الشرك؛ ولم يرضوا به، وكذا الميت إذا كان مانعاً عن البكاء في الحياة، ولم يرض به لا يعذب ببكاء أهله؛ لأنه ثبت المانع فيه هذا، وقد نفى بعد حبايا لولا عراة المقام لأنيت بها، أو يقال: إن الأحجار غير معذرة وإنما هو سبب تعذيبهم، وقول المصنف: عذبا بما هو مشأ إخ إشارة إلى تعديدهم الجسماني، وقوله: أو سيقض إخ إشارة إلى الروحاني، فقد جمع لهم بين نوعي العذاب، المعنى: إلهم يتوقعون بوسيلتها التحليص، وقد حصل بسببها التعذيب. (عبد)

﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ﴾ عذبوا بما هو منشأ جرمهم كما عذب الكائنون بما كنزوه، أو بنقيض ما كانوا يتوقعون زيادة في تحسره، وقيل: الذهب والفضة التي كانوا يكتزونها ويعتزون بها، وعلى هذا لم يكن لتخصيص إعداد هذا النوع من العذاب بالكفار وجه، وقيل: حجارة الكبريت، وهو تخصيص بعير دليل وإبطال للمقصود؛ إذ الغرض تمويل شأنها وتفاقم طغيانها بحيث يتقد بما لا يتقد به غيرها، والكبريت تتقد بها كل نار وإن ضعفت، فإن صح هذا عن ابن عباس رضي الله عنهما فلعله عني به أن الأحجار كلها لتلك النار كحجارة الكبريت لسائر النيران، ولما كانت الآية مدنية نزلت بعد ما نزل بمكة قوله تعالى في سورة التحريم:

حصب: بالتحريك فرزيد آتش الزمرد باسم عذبوا إلخ. حملة مستأجرة لبيان وجه الإيقاد بالأصنام المعبودين. **الكائنون:** حيث يحمي عليها في نار جهنم فتكوى بها حوهم. يتوقعون: فإنهم كانوا يتوقعون بوسيلتها التخلص. (ع) **الذهب والفضة إلخ:** في بعض السج بإفراد الموصول؛ رعاية لنظم الآية باعتبار إرادة أفراد الذهب، وفي بعضها بصيغة التثنية؛ نظراً إلى حسي الذهب والفضة. [عبد الحكيم: ٢٤٥]

لتخصيص إلخ: والتخصيص يستفاد من الالام في قوله: "أعدت للكافرين" ومن الكافرين؛ لأن ترتيب الحكم على الوصف يشعر بعلته، قوله: "وجه"؛ لأن المؤمنين الذين لا يؤتون الزكاة أيضاً يعدون بذلك العذاب؛ إذ الكفار وقود النار كالمخضب، والمؤمنون الذين لم يؤتوا الزكاة إما تعذيبهم بما بإحسانها وكتبهم كما قال تعالى: ﴿فَتَكْوَىٰ بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وَأُخْفَاؤُهُمْ﴾ (التوبة: ٣٥)، وشتان بينهما. [حفاصي تعبير: ٧٩/٢]

وقيل حجارة إلخ: مرضه وأخره لضعفه عنده؛ لأنه تخصيص بعير دليل عليه، وقيل: إن القرينة العقلية قائمة عليه؛ لأنه لا يتقد من الحجارة غيره مع أنه الثالث المنقول عن ابن عباس ذكره واس مسعود رحمه الله رواية صحيحة، ومثل هذا التفسير الوارد عن الصحابي فيما يتعلق بأمر الأجرة له حكم الرفع بإجماع المحدثين، وقد رجحه كثير من المفسرين، وعللوه بأنه أشد حراً وأكثر التهاباً وأسرع إيقاداً مع تن رجه وكثرة دحانه وكثافته وشدة التصاقه بالأبدان، فتخصيصه وجه، بل وجوه، فتأمل. [حفاصي تعبير: ٧٩/٢]

فإن صح إلخ: قد عرفت أن المحدثين صححوه فلا ينبغي الشك فيه، وما أوله به من قوله: إن الأحجار إلخ لا يحمي عنده؛ فإنه جعل الأحجار مشبهة بالكبريت، وليس في العبارة ما يدل عليه، وأما التحويل فيحصل مما عللوه من أنها أسرع التهاباً وأبطأ لحوداً إلى غير ذلك، فتأمل. [حفاصي تعبير: ٧٩/٢]

﴿نَارًا وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ﴾ وسمعه صح تعريف النار، ووقوع الجملة صلة؛
 فإنها يجب أن تكون قصة معلومة. ^(التحريم: ٦) **أَعَدَّتْ لِلْكَافِرِينَ** هبت لهم وجعلت عدة
 لعذابهم، وقرئ: "أعدت" من العتاد، بمعنى العدة، والجملة استئناف، أو حال بإضمار
 "قد" من النار لا من الضمير الذي في وقودها وإن جعلته مصدرًا؛ للفصل بينهما
 بالخر. وفي الآيتين ما يدل على النبوة من وجوه: الأول: ما فيهما من التحدي،
 مصدره أي دلالة
 هو مستعاد من فأتوا

قصة معلومة: اعترض عليه بأن الصفة أيضا يجب أن تكون معلومة الانتساب إلى الموصوف كالفصلة وإلا لكان
 خيرا فيأتي في آية التحريم ما ذكر هنا، وأجيب: بأن الصلة والصفة يح كونهما معلومين للمخاطب لا لكل
 سامع، وما في التحريم خطاب للمؤمنين وقد علموا ذلك بسماعهم منه ﷺ، ولما سمع الكفار ذلك الخطاب
 أدركوا فيه نارا موصوفة بتلك الجملة جعلت فيما حوطوا به صلة. (فتح) **عدة لعذابهم** العدة: ما أعدته
 لحوادث الدهر من المال والسلاح.

والجملة إلخ: قال الطنطاوي: لا يحس الاستئناف والحال، وعدي إياها صلة بعد صلة، وفي "الدر المصون": الظاهر
 أن هذه الجملة لا محل لها من الإعراب؛ لكونها مستأنفة جوابا لما قال: لمن أعدت، وقيل: محلها نصب على
 الحال من النار، والعامل "أتقوا"، وفيه نظير؛ لأنها أعدت للكافرين اتقوا أم لم يتقوا، فلا يناسب تقييد الانتفاء بهذه
 الحال. [حماجي تعبير: ٨١/٢] **وإن جعلته:** فإنما أورد "إن" المتصلة؛ لأن نقيض المذكور يكون أولى بالنفي؛
 لأن المضاعف حينئذ اسم بمعنى العين كالحطوب فهو حامد لا يعمل إلخ، كنا فهم من "العمل".

الآيتين: أي ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا رَزَقْنَا عَلَىٰ عِدَّتِهِمَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ
 كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ (البقرة: ٢٣)، وقوله: ﴿فَإِنْ لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ
 لِلْكَافِرِينَ﴾ (البقرة: ٢٤) **الأول إلخ:** قد استفيد التحدي من قوله: "فأتوا سورة" والتحريض من قوله: "وادعوا
 شهداءكم"، و"بالترجيع" متعلق بقوله: "التحريض"، وهو مستعاد من إيراد كلمة الشك على حسب ظنهم،
 والوعيد من قوله: فاتقوا، وكون السورة أقصر سورة من تكبرها؛ لأنه أقل ما يصدق عليه، قال الإمام: إن
 العرب كانوا في معرفة اللغة والإطلاع على قوانين الفصاحة في الغاية، وكانوا في محبة إبطال أمره في العاية حتى
 بدلوا النفوس والأموال وارتكبوا ضروب المهالك والنحس، وكانوا في الحمية والأصعة على حد لا يقبلون الحق
 فكيف الباطل، وكل ذلك يوجب الإتيان بما يفدح في قوله: والمعارضة أقوى القوادح، فإذا اضاف إليه مثل هذا
 الترجيع، وهو قوله: "فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا"، فلو كان في وسعهم وإمكانهم الإتيان بمثل سورة من القرآن لأتوا
 به، فحيث ما أتوا به علمنا عجزهم، فثبت أن القرآن لا يماثل قوهم، وأن التفاوت بينه وبين كلامهم ليس تفاوتًا
 معنادا، فهو إذن تماوت ناقص للعادة، فوجب أن يكون معجرا فهذا هو المراد. (ملخص)

والتحريض على الجحد، وبذل الوسع في المعارضة بالتقريع، والتهديد، وتعليق الوعيد
 على عدم الإتيان بما يعارض أقصر سورة من سور القرآن، ثم إنهم مع كثرتهم واشتغالهم بالفصاحة وغالكتهم على المضادة لم يتصدوا للمعارضة، والتجثوا إلى جلاء الوطن وبذل المُلْهِج. ^{الملك والفس} **والثاني:** أنها تتضمن الإخبار عن الغيب على ما هو به؛ فإنهم لو عارضوه بشيء لامتنع خفاؤه عادة، سيما والطاعون فيه أكثف من الذابين ^{أكثر الداعين المعلنين} عنه في كل عصر. **والثالث:** أنه ﷺ لو شك في أمره لما دعاهم إلى المعارضة بهذه المبالغة؛ مخافة أن يعارض فتدحض حجته. وقوله: "أَعِدْتُ لِلْكَافِرِينَ" دل على أن النار مخلوقة معدة لهم الآن. **وَيُنِيرُ الَّذِينَ** أي تزيل **ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ هُمْ خَسِرُوا**

والتحريض: مستفاد من قوله: ادعوا، **بالتقريع:** [درشي: مرشش کردن (ص)] مستفاد من كلمة الشك على حسب ظاهري تقريباً على ذلك. **وتعليق إلخ:** من نصدير الخميني بحرف الشرط والخفاء. **الثاني إلخ:** قد مضت ألف وثلاث مائة سنين، وراحت من أهامة ﷺ إلى عصرنا هذا، ثم نجل وقت من الأوقات ممن يعادي الدين والإسلام خصوصاً في هذا الزمان؛ لحكومة الكافرين وعرة الإسلام، فمع هذا الخرص الشديد لم يوحّد المعارضة، والعرب أكثرهم قد آمنت وأقرت بأن لا يمكن الإتيان بمثله هذا القرآن، فصدق الله سبحانه وتعالى في قوله: ﴿لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾ (الإسراء: ٨٨) ﴿وَمَنْ أَضَدُّ مِنْ اللَّهِ حِدِيثًا﴾ (النساء: ٨٧). ولما أورد عليه أنه لا يبرز من عدم العلم بشيء، دعمه في الواقع بدفعه بقوله: فإنهم لو عارضوا إلخ وأيضاً أنه ﷺ وإن كان منهمكاً عندهم فيما يتصل بالنسوة، فقد كان معلوم الحال في وجور العقل والفصل والفرقة بالعواقب، فلولا معرفته بالاضطرار من حاجته أنهم عاجزون عن المعارضة لما جور من نفسه أن يملأهم على المعارضة، ويبلغ في التحدي إلى النهاية. (ملخص)

دل إلخ: ليس المراد بالدليل: الزمان القطعي، بل ما يتبادر من الظن، وقوله تعالى: "أَعِدْتُ لِلْكَافِرِينَ" صريح في أنها مخلوقة وموحدة الآن؛ لكونها للماضي، وفيه إيماء إلى أن من يدخلها من المؤمنين لا يخلد فيها، ولا يعذب بأشد العذاب؛ لأن الظاري على صاحب الدار ليس مثله في لزوم سكناها وتسلها مما فيها لنطقه عليها، فبها تشير حفي وارشاط معوي بما بعده. [حاشاي تبخير: ٨٤/٢]

عطف على الجملة السابقة، والمقصود عطف حال من آمن بالقرآن ووصف ثوابه على حال من كفر به وكيفية عقابه على ما جرت به العادة الإلهية من أن يشفع الترغيب بالترهيب؛ تنشيطاً لا اكتساباً ما ينجي وتثبيطاً عن اقتراف ما يردى، لا عطف الفعل نفسه حتى يجب أن يطلب له ما يشاكلة من أمر أو نهي فيعطف عليه أو على "فاتقوا"؛ لأنهم إذا لم يأتوا بما يعارضه بعد التحدي ظهر إعجازه، وإذا ظهر ذلك فمن كفر به استوجب العقاب

على الجملة إلخ: [على مضمون جملة "إن كنتم في ريب إلخ"]، تحقيقه: أن العطف قد يكون بين المفردات وما في حكمها من الحمل التي لها محل في الإعراب، وقد يكون بين غيرها، كما يكون بين قصتين بأن يعطف مجموع حمل متعددة مسوقة لمقصود على مجموع حمل أخرى مسوقة لعرض آخر، فيعتبر حينئذ التماسك بين القصتين دون أحاد حملها، ونظيره في المفردات: الواو المتوسطة في قوله تعالى: ﴿خَيْرَ الْأَوْنِ وَالْآخِرُ وَالطَّاهِرُ وَالْبَاطِلُ﴾ (الحديد ٣)، فإنها لعطف مجموع الصفتين الأخيرتين المتقابلتين على مجموع الصفتين الأوليين المتقابلتين، ولو اعتبر عطف الظاهر وحده لم يكن هناك تماسك، ومقصود المصنف رحمه الله أن هذا من عطف القصة على القصة؛ فإنه ادعى لتلازم الظلم؛ لأن قوله: "وإن كنتم" إلى "أعدت للكافرين" يختص بالفريق المحالف فمضمونه الإنذار، وقوله: وبشر الذين إلخ يختص بالفريق الموافق ومضمونه البشارة، والجامع بينهما: أنهما لبيان حال الفريقين المتقابلين ومتضمنتان للتوصيف المتقابلين. [حفاحي ملخصاً: ٨٤/٢-٨٥]

عطف الفعل: أي ليس للمقصود بالعطف الجمع بين الجملتين حتى يطلب الجهة الجامعة بينهما بل العطف بين القصتين، والجهة الجامعة معتبرة بينهما لا بين أجزائه من كل جملة حملة غير عن الجملة بالفعل؛ لكون الفاعل مستتراً كالجزء منه. (ع)

أو على إلخ: وقد صعب هذا بوجهين الأول: أن عطف الأمر محاطب على الأمر محاطب آخر من غير تصريح بالبناء مما معه النجاة، وأجيب: بأن لا يسلم عدم حسن ذلك مطلقاً، بل إذا لم يكن قرينة تدل على تغاير المحاطبين، والقرينة كاللتصريح بالبناء نحو قوله تعالى: ﴿يُؤَسِّدُ أَغْرِصُ عَنْ هَذَا وَاسْتَغْفِرِي لِذَنْبِكِ﴾ (يوسف ٢٩)، والثاني: أن "فاتقوا" جواب الشرط وهذا لا يصلح له فكيف يعطف عليه؛ لأنه أمر بالبشارة مطلقاً لا على تقدير "أن لم تفعلوا" فأشار المصنف إلى جوابه بقوله: لأنهم إذا إلخ فالمناسبة بين المعطوف والمعطوف عليه إن كلا منهما يفتضيه الكلام، فهو من عطف أحد المتضمنين بشيء على الآخر، وهذا القدر من الربط المعنوي كاف في عطفه على الجراء، وإن لم يكف في جملة جراء ابتداء. [حفاحي ملخصاً: ٨٦/٢]

ومن آمن به استحق الثواب، وذلك يستدعي أن يخوف هؤلاء ويبشر هؤلاء، وإما أمر الرسول ﷺ، أو عالم كل عصر أو كل أحد يقدر على البشارة بأن يبشرهم، ولم يخاطبهم بالبشارة كما خاطب الكفرة تفخيماً لشأنهم وإيذاناً بأنهم أحقاء بأن يبشروا وبهأوا بما أعد لهم. وقرئ: "وَبَشِّرِ" على البناء للمفعول عطفاً على "أعدت"، فيكون استئنافاً. والبشارة: الخبر السار؛ فإنه يظهر أثر السرور في البشارة، ولذلك قال الفقهاء: البشارة: هو الخبر الأول حتى لو قال الرجل لعبيده: من بشرني بقدم ولدي فهو حر، فأخبروه ^{بالصم والكسر} فرادى عتق أولئهم، ولو قال: من أخبرني، عتقوا جميعاً، أما قوله تعالى: ﴿فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾.....

ومن آمن: بيان لجهة مرتبة على الشرط؛ فإن العطف على الجزء يقتضي أن يكون في حكمه. أو عالم إلخ: إشارة إلى أن الوجوب على الكفاية يسقط بإقامة واحد وإن كان للذنب، فالمراد كل أحد يقدر على البشارة كما قال ﷺ: بشر المشائين إلى المساجد في العلم والورع أثناء يوم القيامة [نظم المتأثر من الخديث: ٨٠/١]، وهذا الوجه يؤيد بأن هذا الأمر لعظمته ومخامته حقيق بأن يبشر به كل من قدر عليه، وأما كونهم أحقاء، فالظاهر أنه على التعميم وباعتبار تعصيه؛ لأن من بشره مثل البشر النذير حقيق بذلك؛ لأنه لا يبشر من يستحق لا سيما، والأمر له رب الأرباب. (ملخص) وإيذاناً: فإن الأمر بالبشارة بأن يقول: بشر فلاناً بكذا بعنه منه عرفاً استحقاقه لذلك بخلاف ما إذا بشره بنفسه؛ فإنه يجوز أن يكون تعالواً. (ج)

عطفاً. وتوجيه العطف ليعمل وبشر الذين آمنوا في معنى أعدت لجهة المؤمنين. (عص)

الخبر السار إلخ: قبل: إن المصنف ترك قيدين لا بد من ذكرهما الأول: كون المخبر به عاقلاً عما أحره لأن الخبر السار يوصف بأنه سار سواء أحدث في المحاطب السرور أو لم يحدث، والبشارة لا تكون إلا إذا حدث السرور وهو لا يحصل ما علمه قبله، والثاني: كون الخبر صادقا، فالبشارة: هي الخبر الصادق السار الذي ليس عند المخبر علم به، وأجيب بأن قوله: فإنه يظهر أثر السرور إلخ يعلم منه أنه لم يسبق علم به، وأما اشتراط الصدق فأورد عليه أن يظهر الشرية لما يحصل بالإحساس السارة صدقاء كذلك يحصل بها كذباً فتأمل. [حماحي بتعريب: ٨٩/٢] فرادى. قيد بذلك؛ لأنهم لو أخبروه بجمعتين عتقوا. (ج)

فعلى التهكم أو على طريقة قوله: نَحْيَةُ بَيْنَهُمْ ضَرْبٌ وَجِيعٌ. والصالحات: جمع
صالحة، وهي من الصفات الغالبة التي تجري مجرى الأسماء كالحسنة، قال الخطيئة: ...

فعلى التهكم إلخ: باستعارة أحد الضدين للآخر بتزليل التضاد منزلة التناسب فكما واستهزاء، و"العذاب الأليم" قريبة غار. [عبد الحكيم: ٢٥٠] أو **على طريقة إلخ:** وفيه التثويغ وهو: ادعاء أن للمسمى نوعين: متعارفًا، وغير متعارف على طريق التحيل، ويجري في مواطن شئ، منها: التشبيه، ومنها: أن ينزل ما يقع في موقع شيء بدلاً عنه متفرقة بلا تشبيه ولا استعارة، سواء كان بطريق الحمل كقوله: "خبة بينهم صرب وجيع" أو بدونه، وليس هذا من المحاراة لذكر طرفيه مراداً لهما حقيقتيهما ولا تشبيهاً، لأن التشبيه يفسد معناه، والنحية: ما ينحى به أحد المتلاقيين الآخر كالسلام وأخوه، وجعل الصرب هنا نحية للادعاء المذكور، وأضافه للبين توسعاً، والمعنى: ما يقع بينهم من النحية، ويحتمل أن يكون البين معنى الفراق جعل الصرب بمنزلة سلام الوداع بينهم. [حفاصي بتعريب: ٩٠/٢]

أو **على طريقة:** جعل أفراد النحية قسمين: متعارف، وغير متعارف وهو ضرب وجيع، وأثبت بينهم العمر المتعارفة مبالغة في جلالهم وحزهم. [عبد الحكيم: ٢٥٠] **الغالية:** معني صارت بحيث توصف ولا توصف بها. (ع)

مجرى الأسماء: في أنها تذكر من غير موصوف. **قال الخطيئة:** بالخاء والطاء المهملتين مصغر من حطائته إذا لطمته، لقب به لقصره وحقارة مظهره، واسمه: حرول بن أوس العفطاني، وكان أدرك خلافة عمر رضي الله عنه ولم يسلم، وتو لا: طائفة من قبيلة "طي"، وما تنفك: معني لا يزال، والصالحة: العظيمة الحسنة، وتأثني: حيرت ففك، ونظهر العيب: متعلق به، والظهر مقحم مبالغة، والشاهد في صالحة حيث ذكرها من غير موصوف. وفي "كامل ابن الأثير": "أن العمان دعا بحلة من حلل الملوك، وقال للوفود وفيهم "أوس": احصروا في عدد، فإني أليس هذه الحلة أكرمكم، فلما كان العدد حصروا إلا أوساً، فقيل له في ذلك، فقال: إن كان المراد غيري فأحمل الأشياء أن لا أحضر، وإن كنت المراد فأطلب، فلما أتوا العمان لم ير أوساً، فظلمه وقال: احصر أوساً مما حفت، فحصر محلها عليه، فحسده بعض قومه، فقال للخطيئة: احصه ولك ثلث مائة من الإبل فقال". [أحفاصي بتعريب: ٩٢/٢]

الخطيئة: روي: أنه لما أليس بعمان الملك حلة من حلل الملوك لـ"أوس بن حارثة من لام الطائي" حسده قومه على ذلك، فقالوا للخطيئة: احصه ولك ثلاث مائة بعير، وروي: مائة بعير، فقال البيت، و"ما يملك" من الأفعال الناقصة، وصالحة: اسمه، وتأثني: حيره، والظرفان متعلقان به أي تأثني مبتدأة من "أل لام" متبسة بالعيب، وللفظ "الظهر" مقحم والشاهد في صالحة حيث ذكرها من غير موصوف. [عبد الحكيم: ٢٥٠]

كَيْفَ الْهِجَاءُ وَمَا تَنْفَعُ صَالِحَةٌ مِنْ آلٍ لَأَمْ يَظْهَرِ الْغَيْبُ تَأْتِينِي

وهي من الأعمال ما سوغه الشرع وحسنه، وتأنيثها على تأويل الخصلة أو الخلعة، واللام فيها للجنس، وعطف العمل على الإيمان مرتباً للحكم عليهما إشعاراً بأن السبب في استحقاق هذه البشارة مجموع الأمرين بين الوصفين؛ فإن الإيمان الذي هو عبارة عن التحقيق والتصديق أسُّ والعمل الصالح كالبناء عليه، ولا غناءً بأسٍ لا بناء عليه، ولذلك قلما ذكرا مفردين، وفيه دليل على أنها خارجة عن مسمى الإيمان؛ إذ الأصل أن الشيء لا يعطف على نفسه وما هو داخل فيه.

لام: بفتح اللام وسكون الميمزة، حي من طي منهم أوس. وحسنه هذا القيد لإخراج المباح. وتأنيثها **إخ:** الخصلة والخلعة الفعلة الواحدة إلا أنها علما فيما يحمد، والعطف بـ"أو" وإن كانا مترادفين لغرد التحير في اللفظ وإرادة كل منهما، و"الناء" فيه ليست للقل إلى اسمية؛ لأنه قد يوصف. [حفاصي تنوير: ٩٣/٢] **واللام فيها إخ:** لأنه أصل معناه الوضعي إذا لم يكن عهد، والاستعراق إنما يفهم من المقام بمعونة القرائن، فإن قلت: إذا كان الجمع المعروف باللام يصلح لأن يراد به الجنس كله وأن يراد بعضه، فما المراد بالصالحات؟ قلت: المراد الأقل ولا الكل بل ما بينهما أعني جميع ما يجب على كل مكلف بالنظر إلى حاله، فيختلف باختلاف أحوال المكلفين من العين والفقر والإقامة والسفر والصحة والمرض، فمعنى قوله: عملوا الصالحات: إن كل واحد عمل ما يجب عليه على حسب حاله، وفيه شائبة نوريع. [حفاصي تنوير: ٩٣/٢]

بأن السبب **إخ:** اعلم أن العدد لا يستحق على الطاعة ثواباً ولا على المعصية عقاباً استحقاقاً عقلياً واجباً، وليس المراد بالسبب أن الإيمان المجرى لا يمحى، وأن الأعمال نوحب الثواب بل أن الجمع بينهما مقتضى لتفضل الله بمقتضى كرمه، فإن قيل: إنكم تقولون أن المؤمنين يجور دخولهم الجنة بدون الأعمال الصالحة والله تعالى جعل الجنة معدة بشرط الإيمان والأعمال الصالحة، فيكون ما قلتم خلاف النص، وحواله ظاهرهما مر، وأحب ألباضاً: البشارة المطلقة بالجنة شرطها اقتران الأعمال الصالحة بالإيمان، ونحو لا تجعل لأصحاب الكبائر البشارة المطلقة بل ثبتت مشارفهم مفيدة بمشية الله تعالى. (ملخص) ولا غناء: ظاهره إنما يلائم كلام المعتزلة إلا أن يراد الفرد الكامل من العاء.

أَنْ لَهُمْ: منصوب بنزع الخافض، وإفضاء الفعل إليه، أو مجرور بإضماره مثل:

الله لأفعلن. والجنة: المرة من الجن، وهو مصدر جنه إذا ستره، ومدار التركيب
من الخيم والون
على الستر سمي بها الشجر المظلل؛ لالتفاف أغصانه للمبالغة كأنه يستر ما تحته

ستره واحدة قال:

لعرط التفاف أغصانه

كَأَنَّ عَيْنِي فِي غَرْبِي مَقْتَلَةٌ مِنْ التَّوَاضِيعِ تَسْقِي حَتَّةً سَحُفًا

وصف عيه كمال السقاء

مضروب: على اختلاف النحويين، فقال "الراء" و"سيبويه": بالأول، وقال "الخليل" و"الكسائي":
بالثاني. [عبد الحكيم: ٢٥١] ومدار التركيب: [من الخيم والون كالجن والجنين وغيرهما.] يعنى لا يملك عه
الستر، ومنه الجر؛ لاستراهم عن العيون، والحنون؛ لستره العقل، والحين؛ لأنه مستور في الطي، وتوصيفه
الشجر بأنه مظلل لإظهار معنى الستر فيه، والالتفاف: اتصال بعضها ببعض، وقوله: "للمساعة" تعليل للتسمية
بالمرة. [حفاحي بتغيير: ٩٥/٢]

كَأَنَّ عَيْنِي إِخ: واليت من قصيدة لـ"رهبر بن أبي سلمى" يمدح بها "هرم بن سنان"، وهو شاهد لإطلاق حنة
على الشجر بدون الأرض. والعرب: الدلو الكبير. والمقتلة: الناقة التي كثر استعمالها حتى سهل اتقايها. والتواضع:
جمع ناضح وهو العير الذي يستقى عليه، ويستعمل في إحراج الماء من الآبار. والسحق: جمع سحق، وهي النحلة
الطويلة المرتفعة جدًا، وحصها لاحتياجها لكثرة الماء.

والعنى: لما يمتص منهم لم أملك دموعي فكأها تسل من دلو ي ناقة مدئلة للعمل لا تنقص شيئا مما في الدلو، بل
تخرجها تامة مملوءة، وكان الظاهر أن يقول: كأن عيني غربا مقتلة لكنه أتى بكلمة "في" كأنه يدعي أن ما ينصب
من العرين ينصب من عييه، ومن الخيالات ما قيل: إن المراد بالحل الطوال خيالات الأحبة، فكأن عييه تسقي
تلك الخيالات. [حفاحي بتغيير: ٩٥/٢]

كَأَنَّ عَيْنِي إِخ: يقول: كأن عييه كائنات في دلوين عظيمتين لئلا تدلل من السواقي تسقي حنة أي تغلا
سحفا طولا، جمع سحق، حص المذلة وجعلها من الواضح؛ لأنها إذا كانت كذلك أخرجت الدلو مלא
تغلا الصعة؛ فإنها تنز فيسيل الماء من بواحي الغرب، وحص الحل؛ لأنها أحوج الأشجار إلى الماء، ثم
الطوال منه؛ لأنها أشد احتياجا من غيرها، وفي جعل عييه في العرين دون أن يجعلها عرين كناية لقصة
كأن ما ينصب من العرين ينصب من العيين. [عبد الحكيم: ٢٥١-٢٥٢]

أي غلًا طوالاً ثم البستان لما فيه من الأشجار المتكاثفة المظلمة، ثم دار الثواب لما فيها من الجنان، وقيل: سميت بذلك؛ لأنه ستر في الدنيا ما أعد فيها للبشر من أفنان النعم كما قال تعالى: ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُمْ مِنْ قُرَّةِ أَعْيُنٍ﴾ ^{مع أي الأنواع} وجمعها وتكثيرها؛ لأن الجنان على ما ذكره ابن عباس عليه السلام سبع: جنة الفردوس، وجنة عدن، وجنة النعيم، ودار الخلد، وجنة المأوى، ودار السلام، وعِليون، وفي كل واحدة منها مراتب ودرجات متفاوتة على حسب تفاوت الأعمال والعمال. ^{أي في نفسها} واللام تدل على استحقاقهم إياها؛ لأجل ما يترتب عليه من الإيمان والعمل الصالح لا لذاته؛ فإنه لا يكافئ النعم السابقة فضلاً من أن يقتضي ثواباً وحزاء فيما يستقبل بل يجعل الشارح، ومقتضى وعده لا على الإطلاق بل بشرط أن يستمر عليه حتى يموت وهو مؤمن؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَزِدْكُمْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ قَسَتْ وَهُوَ كَافِرٌ.....

أفان الخ: يكون جمع من معنى عصي، وجمع من معنى صرب ونوع، هو المراد بها لكن الغالب جمعه على فون، والحية: من الأسماء العالية على الدار الآخرة إلا أن غلبتها لم تصل إلى حد العلمية؛ لأنها تعرف وتكفر وتجمع وتوصفها أسماء الإشارة في نحو: "تلك الحية"، وما نقله عن ابن عباس عليه السلام أنه أنكره السيوطي رحمته الله وقال: إنه لم يوجد في شيء من كتب الحديث، والتكثير "حات" للتويع، وبختم أن يكون للتعظيم أي حات لا يكسبه وصفها. [حاشي تعبير: ٩٧/٢] وجمعها الخ [الجمعية للتعدد والتكثير للتويع] حاصلة: أن الحية حسنة أنواع مختلفة أريد منها أنواع، والخس إذا قصد به الأنواع يجمع شيئاً على تعدد أنواعه كما في تفسير "رب العالمين". (مه حـ)

والعمال: أي في الإخلاص وصدق الية. واللام الخ يعني أن اللام في قوله تعالى: "أن لهم" لام استحقاق والله تعالى لا يحب عليه شيء، فهو حار على عوائد إحسانه، ومفضله في الإثابة لوعده الذي لا يخلفه، وقد مر في قوله تعالى: «لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ» (البقرة: ٢١) أن العبد لا يستحق لعباده ثواباً، وهو كآحير أخذ الآخرة قبل العمل، قال الإمام قوله تعالى: «أَنَّهُمْ حَتَّاتٌ نَحَرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ» إخبار عن وقوع هذا الملك وحصوله في الحال يقتضي حصول ما يملكه في المال، فدل على أن الحية مخلوق. [حاشي ملخصاً: ٩٧/٢]

بل بشرط الخ: الشرط هو الاستمرار على الإيمان دون العمل عدلاً، والاثبات إنما تدلان على اشتراط استمرار الإيمان، ويمكن جعل العمل شرطاً لدخول الحية فلا تعذيب.

فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ ۖ وَقوله تعالى لنبيه ﷺ: ﴿لَقَدْ أَشْرَكَتَ لَبِخَطَرٍ عَمَلُكَ﴾^(الفرقة: ٢١٧) وأشبهه ذلك، ولعله سبحانه لم يقيد ههنا استغناء بها. ^{أي الإيمان} تَجَرَّى مِنْ خَتَمِهَا الْأَنْهَارُ أي من تحت أشجارها كما تراها جارية تحت الأشجار النابتة على شواطئها. وعن مسروق: أنهار الجنة تجري في غير أ الحدود. واللام في "الأنهار" للمجنس كما في قولك لفلان: بستان فيه الماء الجاري، أو للعهد، والمعهود: هي الأنهار المذكورة في قوله تعالى: ﴿فِيهَا أَنْهَارٌ مِنْ مَاءٍ غَيْرِ آسِنٍ﴾.^{عبر تحير (محمد: ١٥)}

فَأُولَئِكَ إلخ: الآية تدل على أن الموت محبط للعمل، ومذهب أبي حنيفة رحمه الله إحباط العمل بالكفر مطلقاً؛ لإطلاق قوله: ﴿وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِسْلَامِ فَقَدْ خُيِّرَ عَمَلُهُ﴾ (المائدة: ٥) ومذهب الشافعي: أنه لا يكون عيباً إلا بالموت على الكفر، لقوله تعالى: ﴿فَبُذِّتْ وَهُوَ كَاذِبٌ﴾ (الفرقة: ٢١٧) فيحمل المطلق على المقيد على أصله. [حفاصي بتعير: ٩٨/٢] من تحت أشجارها: إشارة إلى أن المضاف إلى الصمير العائد إلى "جنات" عذوف، أي أشجار تلك الجنات؛ إذ المراد بها دار الخلد أو إلى اعتبار الاستخدام بحمل الصمير على "جنات" بمعنى الأشجار وإضافة الأشجار إلى "الجنات" بعمارة المقام فتأمل. (عصام الدين)

كما تراها إلخ: تصوير بصورة حرة الأنهار بجريها تحت الأشجار في العرف عبارة عن أن يكون الأشجار نائمة على شواطئها، والأثر صحيح أخرجه ابن المبارك، وهما في الزهد، وابن جرير والبيهقي في البعث. والشاطي: كالساحل وزناً ومعنى، والأحدود: شق مستطيل في الأرض، والأثر مؤيد لكون المعنى تجري من تحت أشجار. (ملخص) واللام إلخ: أراد بالجنس العهد الذهبي للسواقى للكرة، وقيل: إنه يحتمل الاستعراق على أن المعنى تجري تحت الأشجار جميع أنهار الجنة، فتكون أشجارها على شواطئ الأنهار، وأنهارها تحت ظلال الأشجار، اللهم إنا نسألك الجنة ونعيمها بعم حساب. [حفاصي بتعير: ١٠٠/٢]

أو للعهد: يحتمل التقديري بأن يراد أنهار الجنة وإن لم يجر ذكرها لتبنيها في المقام، وهذا هو الذي قصد صاحب الكشف بقوله: أو يراد أنهارها معوض التعريف باللام عن التعريف بالإضافة، يعني الإضافة استعني عن ذكر المضاف إليه، وأشار إلى التعريف الإضافي باللام، ولم يرد أن اللام عوضاً عن المضاف إليه حتى يتجه عليه أنه مذهب كوفي زيفه تفسيراً في قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْأُولَى﴾ (البازعات: ٤١) فكانه لم يتعرض له القاضي لظن وضعه لهذا، ويحتمل الحقيقي بأن يراد مذكور كما أشار إليه بقوله: وللعهد هي الأنهار المذكورة في قوله تعالى لكن هذا يقتضي أن يكون هذه الآية متقدمة في النزول مع ذلك اعتبار مثل ذلك الذكر في العهد بعينه. (عص)

فيها أنهار إلخ: الآية من سورة القتال وهي مدنية على الأصح، فيتوقف على تقدم نزول آية القتال على هذه، وقيل: إنها مكية، ويجري من تحتها الأنهار مدنية بزلت بعدها، فيكون تعريف الأنهار كتعريف النار في قوله تعالى: ﴿فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾ (البقرة: ٢٤). [عبد الحكيم ملخصاً: ٢٥٢]

والنهر بالفتح والسكون، المجرى الواسع فوق الجدول دون البحر كالنيل والفرات،
والتركيب للسعة، والمراد بها ماؤها على الإضمار أو الجاز أو المجاري أنفسها،
وإسناد الجري إليها مجاز كما في قوله تعالى: ﴿وَأَنْزَجَتْ الْأَرْضُ أَنْقَالَهَا﴾.

كَلَّمَا رَزَقُوا مِنْهَا مِنْ ثَمَرَةٍ رِزْقًا قَالُوا هَذَا الَّذِي رَزَقْنَا صِفَةً ثَانِيَةً لِحَنَاتٍ أَوْ خَيْرٌ مَبْتَدَأُ
مَحذُوفٌ، أَوْ حَمَلَةٌ مُسْتَأْنَفَةٌ. كَأَنَّهُ لَمَّا قِيلَ: إِنَّ لَهُمْ جَنَاتٍ، وَقَعَ فِي حِلْدِ السَّمَاعِ أَعْمَارُهَا
مِثْلُ ثَمَارِ الدُّنْيَا، أَمْ أَحْنَسَ آخِرُ فَازِيحٍ بِذَلِكَ، وَ "كَلَّمَا" نَصَبٌ عَلَى الظَّرْفِ، وَ
رِزْقًا" مَفْعُولٌ بِهِ، وَمِنَ الْأَوَّلَى وَالثَّانِيَةِ

والنهر بفتح الحاء، وهي اللمعة العليا، وأشار إلى علوها بتقدمها، وحل العارة على فتح الون وسكون الحاء بعيد عن
الدكاء. (عص) والتركيب الخ: من هذه الحروف يقال: استهر البهر أي السبع، ومنه النهار لأنه ضوء واسع تمتد من
الطلوع إلى الغروب، واغرت الدم أسلته، ومنه الرهب: لأن فيه سعة للرهب والمرقب. [عبد الحكيم. ٢٥٣]
والمراد هنا الخ أي بالأثمار ماؤها إما على حذف المضاف أي ماء الأثمار، فتأنيث خبري رعاية للمضاف إليه
القائه مقامه، أو على الضمار في الظرف بذكر الحال وإرادة التحل، أو ليس هنا محار ولا إضمار بل الإسناد مجازي
كما في إسناد الإخراج إلى الأرض؛ لكونها محلاً لما أخرج، قيل: ولإسناد الخري للأثمار بكتة خاصة، وهي أن
أثمار الحبة ليست إلا المياه خربها من غير أحدود فتأمل. (ملخص القفا: أي ما فيها من الخرائط والدعاش.
صفة ثابته الخ فهي في محل نصب، وحيداً لم يعطف للإشارة إلى استقلال كل من الجمعتين في الوصفية، وإذا
كانت حرة مبتدأ مقدر فتقديره: أي هم الذين آمنوا بقربة ذكره في الجملة السابقة واللاحقة، وإنما حذف مع أنه
لا حاجة إلى تقدير في جعلها صفة أو استيفاء لأن قوله تعالى: ﴿وَلَهُمْ فِيهَا رُزُقٌ﴾ (النساء: ٥٧)، وقوله
تعالى: ﴿يُؤْتِيهِمْ فِيهَا مِنْهَا﴾ (البقرة: ٢٥) معطوفان عليه، وفائدة الحذف تحقق التماس بين الجملة الثلاث في
الصورة، لكونها اسمية، وفي المعنى؛ لكونها جواب سؤال كأنه قيل: ما حالهم في تلك الحيات؟ فأجيب بأن لهم
فيها ثماراً لذيذة وأرواحاً مطهرة وهم فيها خالدون. [حماحي ملخصاً: ١٠١/٢]

ومن الأولى الخ: لما معوا تعلق حربي حر متحدي اللفظ والمعنى عامل واحد أشاروا إلى دفعه بأنهم لا ابتداء إلا أن
الأولى متعلقة بالرزق المفهوم من "رَزَقُوا" مطلقاً، والثانية متعلقة به مقيداً بكونه من الحيات، والنصيب لله. ذهب إلى
الإطلاق والتقييد مع جعلهما حالين متداخلين، ويهند متعلقهما متعدد فلا يلزم التحدود، وهو أن الشيء الواحد
لا يكون له مدان، وفي "الكشاف" هو كقولك: كلما أكلت من سبتاك من الرمان حمدتك فهو مع من مرة موقع
من الرمان كأنه قيل: كلما رزقوا من الحيات من أي مرة كانت من تاحها أو رماها أو عساها أو غير ذلك رزقا -

للابتداء واقعتان موقع الحال، وأصل الكلام ومعناه: كل حين أو مرة رزقوا مرزوقاً مبتدأ من الجنات مبتدأ "من ثمرة"، قبل: الرزق بكونه مبتدأ من الجنات، وابتدأه منها بابتدائه من ثمرة، فصاحب الحال الأولى رزقاً وصاحب الحال الثانية ضميره المستكن في الحال، ويحتمل أن يكون "من ثمرة" بياناً تقدم كما في قولك: "رأيت منك أسداً"، و"هذا" إشارة إلى نوع ما رزقوا كقولك مشيراً إلى نهر جار: "هذا الماء لا ينقطع"، فإنك لا تعني به العين المشاهدة منه، بل النوع المعلوم المستمر بتعاقب جريانه وإن كانت الإشارة إلى عينه، فالمعنى هذا مثل الذي، ولكن لما استحكم الشبه بينهما جعل ذاته كذا ذلك "أبو يوسف أبو حنيفة". ^{هو تشبيه للبع} من قَبْلُ أي من قبل هذا في الدنيا جعل ثمرة الجنة من جنس ثمرة الدنيا؛

= قالوا: إلخ، فإن قيل: أي حاجة إلى ذكر متعلقين حتى يحتاج إلى التأويل، ولو قيل: كلما رزقوا من ثمرة أفاد ما ذكر من غير ارتكاب لمشقة التأويل، قلت: إن التعصب بثمرة منكرة يقتضي عمومها لكل ما فيها كما قال تعالى: ﴿وَأُولَئِكَ فِيهَا مِن كُلِّ الثَّمَرَاتِ﴾ (محمد: ١٥)، ولو لا ذكرهما لم يعد هذا مع ما فيه من الإيضاح بعد الإتمام والتفصيل بعد الإجمال.

والخاصل: أن تعلق منها يفيد أن سكانها لا تحتاج لغيرها؛ لأن فيها كل ما تشتهيہ الأنفس، وتعلق من ثمرة يفيد أن المراد بيان المأكول على وجه يشمل جميع الثمرات، وفيه إشارة أيضاً إلى أن عامة مأكولهم الثمار؛ لأنهم لا يحسهم فيها جوع ولا نصب يحوجهم إلى قوت به فواليدن وبدل ما يتحمل. [حفاحي ملخصاً: ١٠٣/٢]

للابتداء قصد هما: مجرد كون المجرور عما موضعاً لفصل عنه الشيء وحرجه عنه، لا كونه مبدأ لشيء محتمد، ولذا لا ينحس في مقابلتها "إلى"، أو ما يعيد والتدخا. (ع) موقع الحال: فيه مساعمة ظاهرة؛ لأن الحال متعلق بالخار والمجرور أو هما لا "من". مرزوقاً مفعول به فالررق تعني المرووق. رأيت منك إلخ: فيه دلالة صريحة على أن "من" التحريضية بيانية، والمبالغة حاصلة بادعاء الاتحاد بين المشبه والمشبه به حيث وقع بياناً له، والجمهور على أنه اعتدائية كأنه انزع منه الأسد؛ لكماله في الشجاعة. [عبد الحكيم: ٢٥٥]

إشارة إلخ: دفع لما يتوهم أنه كيف يكون هذا المرووق عين ما في الدنيا أو ما تقدمه في الحياة، وما كان قبل قد عين، وحاصل الدفع: أن هذا إشارة إلى نوع ما رزقوا وهو نائق أو إلى الشخص، وفيه تقدير أي مثل الذي رزقوا، والكلام من قبيل التشبيه الطبعي: ريد أسد، أو يجعل عيه مبالغة. [حفاحي تعبير: ١٠٦/٢] ثمرة الجنة: استضاف لبيان الحكمة في تشابه ثمارها بثمار الدنيا.

ليميل النفس إليه أول ما ترى؛ فإن الطبايع مائلة إلى المألوف متنفرة عن غيره ويتبين لها مزيتها وكنه النعمة فيه؛ إذ لو كان جنساً لم يعهد ظن أنه لا يكون إلا كذلك، أو في الجنة؛ لأن طعامها متشابه الصورة كما حكمي عن الحسن عليه السلام ^{لم يعلم}: "أن أحدهم يؤتى بالصحفة، فيأكل منها، ثم يؤتى بأخرى فيراها مثل الأولى فيقول ذلك، فيقول الملك: كل فاللون واحد والطعم مختلف". أو كما روي أنه عليه الصلاة والسلام قال: "والذي نفس محمد بيده، إن الرجل من أهل الجنة ليتناول الثمرة ليأكلها فما هي واصله إلى فيه، حتى يبدل الله مكانها مثلها، فلعلهم إذا رأوها على الهيئة الأولى قالوا ذلك، والأول أظهر لحافظته

هذا الذي ررقا من قل

فإن الطبايع **إخ** ذكروا أن كون النفس تحب ما ألفته يقتضي تكرره، وهو معارض لما اشتهر كما في المثل: أكره من معاد، وقد جمع بينهما، بأن الأول، فيما يستطاب وتطلب زيادته، والثاني فيما ليس كذلك، والمزية: الفضيحة، ولكنه الحقيقة والعاية. [حقاقي بتغيير: ١٠٧/٢] **متشابه** **إخ** التشابه في الصورة إما مع الاختلاف في الطعم كما روي عن الحسن عليه السلام، أو مع التشابه في الطعم أيضا كما ذهب إليه بعض قالوا: "إن الرجل إذا التذ بشيء لا يتعلق بعينه إلا بمثله، فإذا جاء بما يشبه الأولى من كل الوجوه كان نهاية اللذة"، وإليه أشار بقوله: "أو كما روي" فإن قوله: "حتى يبدل الله مكانها مثلها" ظاهره في التشابه من كل الوجوه. [عبد الحكيم: ٢٥٦] **أن أحدهم** **إخ** أثر أحرجه ابن جرير عن يحيى بن كثير هذا اللفظ، قوله: كما روي **إخ** أحرجه أيضا ابن جرير موقوفا، وفي "المستدرک" من حديث ثوبان عليه السلام مرفوعاً: "لا يترج رجل من أهل الجنة من ثمرها شيئاً إلا حلق الله مكانها مثلها"، وقال: إنه صحيح على شرط الشيخين. [حقاقي: ١٠٨/٢] **فيقول**: أي يقول: هذا الذي ررقا من قل.

والأول **إخ**: أي الحمل على التشابه بثمار الدنيا أظهر؛ لأن كل ما ررقوا يتناول جميع المرات، فيتناول المرة الأولى، ولم يكن قبل المرة الأولى من أرزاق الجنة شيء حتى يشبه به، قيل: إنه يلزم على هذا انحصار ثمار الجنة في الأنواع الموحدة في الدنيا، والأتيق أن يوجد فيها ذلك مع غيره من الأنواع التي لا عين رأت ولا أذن سمعت كما ورد في الحديث، فالأظهر تعميم القلية لما يشمل قلبية الدنيا والآخرة فتأمل. وفي الآية قول ثالث على لسان أهل المعرفة، وحاصله: أن الكمالات الفلسفية الحاصلة في الآخرة هي التي كانت حاصلة في الدنيا إلا أنها في الدنيا ما أفادت اللذة والسرور؛ لما أن العلائق البدنية تعوق عنها وفي الآخرة أفادت زوال العلائق، فكل سعادة روحانية يجدها الإنسان بعد الموت يقول: هذه هي التي كانت حاصلة في الدنيا. (ملخص)

على عموم "كُلَّمَا" فإنه يدل على ترديدهم هذا القول كل مرة رزقوا، والداعي لهم إلى ذلك فرط استغرابهم وتبجحهم بما وجدوا من التفاوت العظيم في اللذة والتشابه ^{ذلك القول} البليغ في الصورة. ^{أي لمرح} وَأَتُوا بِهِمْ مَّتَشَبِهًا اعتراض يقرر ذلك، والضمير على الأول راجع إلى ما رزقوا في الدارين فإنه مدلول عليه بقوله تعالى: "هذا الذي رَزَقْنَا مِنْ قَبْلُ"، ونظيره قوله عز وجل: ﴿إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَاقِرًا فَإِنَّهُ أُولَىٰ بِنَاهٍ﴾ أي بجنسي الغني والفقير، وعلى الثاني إلى الرزق. فإن قيل: التشابه هو التماثل في الصفة، وهو مفقود بين ثمرات الدنيا والآخرة، كما قال ابن عباس رضي الله عنه: "ليس في الجنة من أطعمة الدنيا إلا الأسماء"، قلت: التشابه بينهما حاصل.....

هذا القول: وعلى الثاني لا يصح ذلك في المرة الأولى. **والضمير إخ:** جواب سؤال: وهو أن التشابه يقتضي التعدد وتوحيد نه بنافيه؟ وحاصل الجواب بأن الضمير راجع إلى موحد اللفظ متعدد المعنى، وهو الجنس الماروق في الدنيا والآخرة جميعا، وأورد عليه بأن الماروق فيهما جميعا غير مأتي به في الآخرة، وأجيب: [والجواب أن التعبير بالاستقبال بالنظر إليهما تغليب، وقد يجب بأن معنى الإتيان هما في الجنة إتمام الإتيان بهما في الجنة، ولا يخفى أنه تكلف. (عص)] بأن المراد من الماروق في الدنيا والآخرة الجنس الصالح المتناول لكل منهما لا للمقيد بهما ولا بإحصاء فيه قبل الذكر؛ لدلالة مجموع قوله: هذا الذي رزقنا من قبل على ما رزقوا في الدارين. [حفاصي تنوير: ١١٠/٢]

إن يكن إخ: والمعنى: إن يكن المشهود عليه غنيا، فلا تلحق شهادة عليه لغناه؛ طلبا لرضاء أو فقيرا فلا تجمعهما ترهما عليه، فالله أولى بهما أي بحسبي الغني والفقير سواء كان مشهودا عليه أو لا، فترك أفراد الضمير لدلالة توهم أن أولوية بالنسبة إلى ذات المشهود عليه، فته على أنه باعتبار الوصفين؛ ليعم المشهود عليه وغيره، وهذا عكس ما نحن فيه؛ لأن فيه أفراد الضمير مع أن ظاهر المرحع اثنان، وفي النظر ثم مع أن ظاهر المرحع واحد، فالنظر ليس إلا في إرجاع الضمير باعتبار المعنى دون اللفظ؛ فإنه لو اعتبر اللفظ لقليل: أولى به، وذلك أن تقول: إنه كما أفرد ضمير "نه"، ثم عقب بما يدل على التعدد من قوله: "متشابهًا" أفرد أيضا في ضمير "يكن" وعدد ما بعده من المعطوف وضميره. [حفاصي ملخصا: ١١٠/٢]

وعلى الثاني إخ: على تقدير معنى قوله تعالى: هذا الذي رزقنا من قبل أي من قبل هذا في الحقيقة، والمعنى: أتوا بالمروق في الجنة متشابهة الأفراد، فالعبر حيث عن ما هو مستقل بجميع أحواله بالخاص. (ملخص) **حاصل إخ:** يعني أن إطلاق الأسماء عليها؛ لتكونها على الاستعارة يقتضي الاشتراك فيما هو ماطها وهو الصورة، وبذلك يتحقق التشابه بينهما، فالمستثنى في قول ابن عباس رضي الله عنه الأسماء وما هو ماطها بدلالة العقل. (عبد الحكيم: ٢٥٧)

في الصورة دون المقدار والطعم، وهو كاف في إطلاق التشابه هذا وإن للآية حملاً آخر، وهو أن مستلزمات أهل الجنة في مقابلة ما رزقوا في الدنيا من المعارف والطاعات، متفاوتة في اللذة بحسب تفاوتها، فيحتمل أن يكون المراد من "هذا الذي رزقنا": أنه ثوابه، ومن تشابههما بمائثلهما في الشرف والمزية وعلو الطبقة، فيكون هذا في الوعد نظير قوله تعالى: ﴿ذُوقُوا مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ في الوعد. وَلَهُمْ فِيهَا أَزْوَاجٌ مُطَهَّرَةٌ مما يستقذر من النساء، ويذم من أحوالهن كالخبيص والدرن ودنس الطبع وسوء الخلق؛ فإن التطهير يستعمل في الأجسام والأخلاق والأفعال. وقرئ: "مطهرات" وهما لغتان فصيحتان، يقال: النساء فعلت، وفعلن، وهن فاعلة وفاعلات وفواعل، قال:

وَإِذَا الْعَذْرَاءُ بِالْذَّخَانِ تَقَنَّتْ

كناية من إيقاد النار

هذا وإن إخ: إذا وليت "إد" بعد "هذا" أو "ذاك" تقريراً للكلام، فإن تحت "إن" فعلى العطف على الخبر، أي الأمر هذا وإن للآية حملاً، وإن كسرهما فعلى العطف على الجملة المتقدمة مخلوط أحد جزئيهما. [عبد الحكيم: ٢٥٧] في الشرف إخ: وإنما جعل المصنف ﷺ الشبه معيوباً في الشرف لا في الصورة؛ لأن المعارف والأعمال أعراض لا صورة لها، وشرف أمور الحجة كلها مما لا شبهة فيه. [أحفاشي بتغيير: ١١١/٢] كالحبيص إخ: مثال للفدر الحسي كالنفاس وغيره مما لا يكون لأهل الجنة، ودنس الطبع أن لا يختص ما تأباه الطباع السليمة، كالفحور والعجش وسوء الخلق، كذفاة اللسان ونحوه مما يكثر المعاشرة والازدواج. [أحفاشي بتغيير: ١١٢/٢]

ودنس: عبارة عن الميل إلى الأفعال الفبيحة. وإذا العذاري إخ: [جمع العذراء وهي المكر] وحواب "إذا" قوله: دارت بأرزاق العذراء مبعالي

بيدي من قمع العشار الحلة

العذراء جمع العاني، سائل المعروف، والمعالي: جمع معلق سهم الميسر، والقمع: جمع قمة القطعة من السهم، والعشار: جمع عشار، الناقة التي أتت على حملها عشرة أشهر، والحلة: بكسر الحيم وتشديد اللام: الإبل السمان، جمع حليل، أي العذاري من شدة القحط يناشرن ثلاثة أشياء باقي حائض: حملهن مشقة إيقاد النار، وصرهن عليها حتى صارت بمنزلة القنّاع، وعدم صبرهن إلى طبع الطعام، وهما يتأفان الحياء. وجعل الخير في الملأ فإنها تدل على الحرص المتأني لحائض، دارت القذاح في الميسر بيدي؛ لإقامة أرواق الطلاب، من أسمة الوق السمان الكبار الخواص التي قرب عندها لوصع الحمل، [مع أن كل ذلك يفسد لها وينافس فيها. (عص) مدح نفسه بالسحاء ونحوه في أيام القحط، كنا قالوا. [عبد الحكيم: ٢٥٧-٢٥٨] تقنّت: جعلت الذخان كالقنّاع.

وَاسْتَعْجَلْتُ نَصَبَ الْقُدُورِ فَمَلْتُ

فاجتمع على اللفظ والإفراد على تأويل الجماعة، ومطهرة: - بتشديد الطاء وكسر الهاء - بمعنى مطهرة، ومطهرة أبلغ من طاهرة ومنظرة؛ للإشعار بأن مطهراً طهرهن، وليس هو إلا الله عز وجل. والزوج: يقال للذكر والأنثى، وهو في الأصل لما له قرين من جنسه، كزوج الخنف، فإن قيل: فائدة المعلوم هو التغذي ودفع ضرر الجوع، وفائدة المنكوح التوالد وحفظ النوع، وهي مستغنى عنها في الجنة؟ قلت: مطاعم الجنة ومناكحها وسائر أحوالها إنما تشارك نظائرها الدنيوية في بعض الصفات والاعتبارات، وتسمى بأسمائها على سبيل الاستعارة والتشثيل، ولا تشاركها في تمام حقيقتها حتى تستلزم جميع ما يلزمها وتفيد عين فائدتها.

وَهُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴿١١٤﴾ دائمون، والخلد والخلود في الأصل الثبات المديد دام أم لم يدم، ولذلك قيل للأثافي والأحجار: خوالد، وللجزء الذي يبقى من الإنسان على حاله ما دام حياً: خلد، ولو كان وضعه للدوام كان التقييد بالتأييد.....

واستعجلت: والمراد أنها استعجلت العذاري نصب القدور، فلم يصرن على طبخ اللحم في القدر، فملت اللحم في الجمر حتى يأكلن وتسكن جوعهن إلى طبخ الطعام، والبيت كناية عن كمال اشتداد القحط إلى أن بلغ أمر العذاري إلى هذا. (عص) فملت: العجين أو اللحم، أي جعلت اللحم أو العجين في الملة أي الرماد الحار، بقدر ما نعلل به نفسها من شدة الجوع. في الجنة: لأنها دار الخلد والبقاء لا دار الكون والفساد.

في بعض إيج: كما أشار إليه سيد الشر ﷺ بقوله: ما لا عيب رأيت ولا أذن سمعت، ثم إنه إذا أشبه شيء شيعا بحسب الصورة والمنافع إلا أن يمه وبهine تفاوتا عظيما في اللذة والحرم والبقاء وغير ذلك، فإذا رآه من لم يره قبله ولم يعرف له اسماً، فأطلق عليه اسم ما يشابهه قبل أن يعرف التفاوت حتى معرفته، بل يقال: إن ذلك الإطلاق حقيقة نظراً للصورة وظاهر الحال أم لا نظراً للواقع، فالظاهر أنه حقيقة عند من لم يعرفه، وعند من عرفه محاز استعارة أو مشاكلة. [حفاصي: ١١٤/٢]

للأثافي إيج: منهيف الياء وتشديدها الأحجار التي توضع عليها القدر، وسميت خوالد؛ لأنها تبقى في الديار بعد ارتحال أهلها. [حفاصي: ١١٦/٢] ما دام حياً: ومعنى إبقائه على حاله مدة الحياة أنه باق على حركة لا يسكن.

في قوله: ﴿خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا﴾ لغوا، واستعماله حيث لا دوام، كقولهم: "وقف مخلد" (السنة: ٥٧) يوجب اشتراكاً أو مجازاً، والأصل يفقيهما، بخلاف ما لو وضع للأعم منه فاستعمل فيه بذلك الاعتبار، كإطلاق الجسم على الإنسان، مثل قوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِنْ قَبْلِكَ الْخُلْدَ﴾ لكن المراد به الدوام ههنا عند الجمهور؛ لما يشهد له من الآيات والسنة. (الأسبغ: ٣٤)

فإن قيل: الأبدان مركبة من أجزاء متضادة الكيفية، معرضة للاستحالات المؤدية إلى الانفكاك والانحلال، فكيف يعقل خلودها في الجنان؟ قلت: إنه تعالى يعيدها بحيث لا يعتورها الاستحالة، بأن يجعل أجزائها مثلاً متقاومة في الكيفية متساوية في القوة

لغوا إلخ. فإن قلت: لا يعبر كونه لغواً بلو أن يكون للتأكيد؟ قلت: التأكيد لتحصيل القيد، فإذا لم يحصل قيد لغا التأكيد، وإن لم بلغ ذكر الأبد وأفاد التأكيد، فندير. والمعنى: لو كان وضع الخلود للدوام كما زعم الخصم لزم أمران: لغوية التأكيد بالتأبد، وخلاف الأصل، حيث استعمل في ما لا خلود فيه. والأصل يفقيهما: الاشتراك والمجاز، إذ الأصل عندهما لكونهما مطلقين بالفهم، وبناء الكلام لإفادة، فلا يرتكب بلا ضرورة داعية. [عبد الحكيم: ٢٥٨]

بخلاف وضع الخلود الأعم من الدوام وهو المكث الطويل، فاستعمل في الدوام باعتبار أنه مكث طويل لا من حيث خصوصه؛ فإنه يكون عقيلة؛ لأن إطلاق لفظ العام على الخاص من حيث إنه فرد للعام حقيقة، كما تقرر في محله. [عبد الحكيم: ٢٥٩] لكن المراد: استدراك من قوله: الخلد في الأصل الثبات.

الدوام إلخ. خلافاً للجهمية والذي دعاهم إلى هذا أنه تعالى وصف نفسه بأنه الأول والآخر، والأولية تقدمه على جميع المخلوقات، والآخرية تأخره عليه، ولا يكون إلا بعاء ما سواه، ولو بقيت الجنة وأهلها كان ما فيه تشبه الخالق والخلق وهو محال؛ ولأنه تعالى لا يخلو من أن يعلم عدد أنفاس أهل الجنة أم لا؟ والثاني جهل، والأول لا يتحقق إلا باتصالها، وهو بعد عنانهم.

ولنا: أن الآيات والسنة دالة على الخلود التأبدي وبعضه العقلي؛ لأنها دار سلام وقنس، لا خوف ولا حزن لأهلها، والمرة لا يهنا يعيش بخلاف زواله، ومعنى الأول والأخر ليس كما ادعوا؛ لأنه صفة كمال، ومعناه: لا ابتداء لوجوده ولا انتهاء له في ذاته من غير استياد لغيره، فهو واجب الوجود مستحيل العدم، وبقاء الخلق ليس كذلك، فلا يشبه شيء من خلقه، وعلمه تعالى لا يتناهى، فبمعلق بما لا يتناهى، فلا يلزم من علمه تعالى فنائهم والانتهاء لأنفسهم. [حماسي ملخصاً: ١١٦/٢]

بأن يجعل إلخ. هذا يدل على أن فساد الأبدان في الدنيا بواسطة غلبة بعض العناصر على بعض، بواسطة قوته وغلبة كهيته وإحاليته بسببها الآخر، وهذا من حلقة الفلاسفة بطريق أهل السنة، والأولى الاقتصاد على قوله: =

لا يقوي شيء منها على إحالة الآخر، متعاقبة متلازمة لا ينفك بعضها عن بعض، كما نشاهد في بعض المعادن. هذا! فإن قياس ذلك العالم وأحواله على ما نجده ونشاهده من نقص العقل وضعف البصيرة، واعلم أنه لما كان معظم اللذات الحسية مقصوراً على المساكن والمطاعم والمناكح، على ما دل عليه الاستقراء، وكان ملاك ذلك كله الثبات والدوام؛ فإن كل نعم جليلة إذا قارناها بخوف الزوال كانت منغصة غير صافية من شوائب الألم، بشر المؤمنين بها ومثل ما أعد لهم في الآخرة بأهلي ما يستلذ به منها، وأزال عنهم خوف القوات بوعد الخلود؛ ليدل على كمالهم في التمتع والسرور.

إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً^{٢١} لِمَا كَانَتِ الْآيَاتُ السَّابِقَةُ مَتَّعْنَاهُ لَأَنْوَاعٍ مِنَ التَّمثِيلِ، عقب ذلك ببيان حسنه وما هو الحق له، والشرط فيه،

— إن الله تعالى يعيد بحيث لا نعتورها الاستحالة؛ لأن الله تعالى قادر على حفظ البدن، وإن كان بعض العناصر أقوى من البعض؛ إذ ليس لعن الله تعالى تأثير في شيء على طريق أهل السنة. (محط)

منغصة: التنبض؛ ناخوش گردانیدن. **ومثل إلخ:** ذكر ما يماثلها في الصورة، بما عرفوه في الدنيا لأنه على صورته وإن كان أجل أو أعظم لذة، وليس المراد أنه تشبيه أو مجاز كما مر تقريره في قوله: ﴿وَأَنبَاؤُهُ بِمَثَابِهَا﴾ (البقرة: ٢٥)، والحمل [الحامل] الفاضل عصام حيث قال: فإن قلت: لا تمثيل ولا تشبيه في الكلام بل بيان أن ما أعد لهم أهلي ما يستلذ به منها؟ قلت: البشارة على طريقة أهل الشرع، والتمثيل على طريقة الحكماء، فإنه يريد بـ"حانات تجري من تحتها الأنهار" و"الأزواج المظهرة" و"رزق الثمرات" لذات عقلية شبيهة بهذه الحسنيات، ولو قال أو مثل لكان أوضح. (عقب) على أنه إشارة إلى أن اللذات الحسية المذكورة في القرآن تمثيلات للذات العقلية مما لا يجرى عليه عاقل. [حفاحي ملخصاً: ١١٨/٢]

لما كانت إلخ: [إشارة إلى كيفية تعلق هذه الآية بما قبلها]. قال الزجاج: إنها متصلة بقوله: ﴿فَلَا تَحْزَنُوا بِلَا أَنَادَا﴾ (البقرة: ٢٢) أي لا يستحي أن يضرب مثلاً لهذه الأنناد، وقال الفراء: ليس في البقرة ما يكون المثل جواباً له، فعلى هذا هو ابتداء كلام لا ارتباط له بما قبله، هذا وإن جاز لكن الأنسب بكل آية أن ترتبط بما قبلها وتسابه بوجه ما؛ ولذا ذهب المصنف إلى بيان الارتباط، بأنه لما وقع قبله تمثيل أتى بما ينه على أنه واقع في عمله، وأنه ليس بمستكر، فهي مرتبطة بما ذكر، والمراد بالتمثيل التشبيه مطلقاً سواء كان في المفرد أو المركب، وعلى وجه الاستعارة أو لا، ولا يخص بشيء حتى يرد عليه أنه يرتبط بما لم يذكر فيه بعض الوحوه. [حفاحي: ١١٩/٢]

وهو أن يكون على وفق الممثل له من الجهة التي تعلق بها التمثيل في العظم والصغر، والخسة والشرف، دون الممثل؛ فإن التمثيل إنما يصار إليه لكشف المعنى الممثل له، ورفع الحجاب، وإبرازه في صورة المشاهد ^{الكلمة بالمثل} المحسوس، ليساعد فيه الوهم العقل، ويصالحه عليه؛ فإن المعنى الصرف إنما يدركه العقل مع منازعة من الوهم؛ لأن من طبعه ميل الحس وحب الخاكاة، ولذلك شاعت الأمثال في الكتب الإلهية، وفشت في عبارات البلغاء وإشارات الحكماء، فيمثل الحقير بالحقير كما يمثل العظيم بالعظيم، وإن كان الممثل أعظم من كل عظيم، كما مثل في الإنجيل غل الصدر ^{حقيقة} بالنخالة، والقلوب القاسية بالخصاصة، ومخاطبة السفهاء بإثارة الزنابير، وجاء في كلام العرب: "أسمع من قراد وأطيش من فراشة، وأعز من مع البعوض"، لا ما قالت

وهو أن يكون إخ: الظاهر أن الضمير راجع لـ "ما" الموصولة، وأن الشرط معطوف على الحق، فيكون "حس" مسكوتا عنه، ولو رجع لكل ما ذكر لتأويله بالمدكور يكون شاملا للحس، وهو الأحس. [حفاجي: ١٢٠/٢] فإن التمثيل: لتعليل لكونه على وفق الممثل له دون الممثل. لأن من إخ: لأنه قوة من شأنها إدراك المعاني القائمة بالخصوسات، فله ميل إليها. [عبد الحكيم: ٢٥٩] وأحب الخاكاة: [تشبيه المعفولات بالخصوسات فله ميل إليها]. تشبيه المعفولات بالخصوسات؛ لتصير من حس ما يقتضيه طبعه. [عبد الحكيم: ٢٥٩] ولذلك: لأجل مساعدة الوهم العقل وموافقته إياه، فيكون المعنى أمكن في القلب. [عبد الحكيم: ٢٥٩]

كما مثل إخ: على محاكاة الإمام الرزي في الأول: يا أيها الناس لا تكونوا كثلثي، يرحم الله الدقيق الطيب ويمسك النخالة، كذلك أتت تحروحات الحكمة من أفواهكم، وتيقن العقل في صدوركم. وفي الثاني: فلو كنتم كالخصاصة التي لا تطعمها البار ولا يلبها لئاء ولا تسقى الرياح. وفي الثالث: ولا تتبروا الزنابير فتلدعكم؛ فذلك لا تعافوا السفهاء فيستومكم. (فتح) أسمع من قراد إخ: والعرب يرغم أنه يسمع النفس الخفي من وقع حفاف الإنل على مسيرة سبع ليال، فيتشر في العطن ويقصد الطريق مستقبلا للإنل؛ فإنه إذا رآته للصوص علموا أن القافلة قد أقبلت. [عبد الحكيم: ٢٦٠] وأطيش: العطيش؛ سكران، يضره مثلا من فيه خفة ولا له تمكين. [عبد الحكيم: ٢٦٠]

لا ما قالت إخ: عطف على قوله: "فيمثل" بحسب المعنى أي يصح تمثيل الحقير بالحقير إخ لا ما قالت الجهلة إخ من أن الله أحل من أن يمثل، وقبل: إنه عطف على "أن يكون" في قوله: "وهو أن يكون على وفق الممثل له" أي الشرط للتمثيل أن يكون على وفق الممثل له إخ، لا ما يفهم مما قالت الجهلة: وهو أن يكون على وفق الممثل وعيه: أنه حينئذ يكون تكرارا لإفادة هذا المعنى قوله فيما سبق "دون المثل". [عبد الحكيم: ٢٦٠]

الجهلة من الكفار، لِمَا مثل الله حال المنافقين بحال المستوقدين، وأصحاب الصيب وعادة الأصنام في الوهن والضعف بيت العنكبوت، وجعلها أقل من الذباب وأخس قدراً منه: الله أعلى وأجل من أن يضرب الأمثال، ويذكر الذباب والعنكبوت، وأيضاً ^{مقولة قالت} لِمَا أرشدتهم إلى ما يدل على أن المتحدى به وحي منزل، ورتب عليه وعيد من كفر به، ووعد من آمن به بعد ظهور أمره، شرَّع في جواب ما طعنوا به فيه فقال: "إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي" أي لا يترك ضرب المثل بالبعوضة ترك من يستحي أن يمثل بها لحقارتها. والحياة: انقباض النفس عن القبيح مخافة الذم، وهو الوسط بين الوقاحة التي هي الجرأة على القبائح وعدم المبالاة بها، والخجل الذي هو انحصار ^{بذراعتين}

وأيضاً إلخ: عطف على قوله: "لما كانت الآيات" إلخ، فعلى هذا قوله: "إن الله" متعلق بآية التحدي لدفع الطعن وعلى الأول بالتمثيلات السابقة. [عبد الحكيم. ٢٦٠] **وحي مثل إلخ:** هو قوله: ﴿مِمَّا بَرَأْنَا عَلَى عِبْدِنَا﴾ (البقرة: ٢٣) وقوله: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ...﴾ (البقرة: ٢) وعيد من كفر بقوله: ﴿وَأَن لَّمْ تَفْعَلُوا...﴾ (البقرة: ٢٤)، ووعد من آمن بقوله: ﴿وَتَشَرُّ الَّذِينَ آمَنُوا...﴾ (البقرة: ٢٥)، وظهور أمره من نفي الريب. [حفاجي: ١٢٢/٢]

والحياة إلخ: قال الإمام الراغب: أُلِ الحياء انقباض النفس عن القبائح، وهو من خواص الإنسان، يرتدع عما تنزع إليه الشهوة من القبائح، وهو مركب من حين وعفة، ولذا لا يكون المستحي فاسقاً، ولا القاسق مستحيّاً، ويمدح الجمع بين الشجاعة والحياء، متى قصد به الانقباض، فهو مدح للمسيبان دون المشايخ، ومتى قصد به ترك القبيح فمدح لكل أحد، وباعتبار الأول قيل: الحياء بالأفاضل قبيح، وباعتبار الثاني قيل: إن الله يستحي من ذي الشبهة في الإسلام أن يعذبه، وأما الخجل: فحيرة النفس لعرض الحياء، ويحمد في النساء والصبيان، ويدم باتفاق من الرجال، فعلم من هذا الفرق بين الحياء والخجل؛ لأن الخجل حيرة واقعة بعد الحياء، وأيضاً الحياء يدم ويحمد من الرجال بخلاف الخجل. [حفاجي بتغيير: ١٢٣/٢-١٢٤]

والخجل: -فتح الخيم- مصدر خجل يخجل من حد شمع، بكسرهما صفة. **هو انحصار إلخ:** تحريها ودهشنها؛ لعرض الحياء كما مر من الرابع، قوله: مطلقاً أي سواء كان الفعل قبيحاً أو لا، ولا بد أن يكون فيما يدم عادة، سواء دم شرعاً أو لا، مثل انفلتات الريح، والظاهر أن الخجل أحسن من الحياء؛ فإنه لا يكون إلا بعد صدور أمر زائد لا يبرده القائم به، بخلاف الحياء؛ فإنه قد يكون مما لم يقع، فيترك لأجل الحياء. [حفاجي: ١٢٥/٢]

النفس عن الفعل مطلقاً، واشتقاقه من الحياة؛ لأنه انكسار يعترى القوة الحيوانية ^{فيما كان أو لا} فيردها عن أفعالها، فقيل: **حيي الرجل**، كما قيل: نسي وحشي، إذا اعتلت نساها وحشاه. وإذا وصف به البارئ تعالى ^{ألفت حياته} كما جاء في الحديث: "إن الله يستحي من ذي الشبهة المسلم أن يعذبه، إن الله حيي كرم يستحي إذا رفع العبد يديه إليه أن يردهما صفراً، حتى يضع فيهما خيراً"، فالمراد ^{شعرة بضاه} به الترك اللازم للانقباض، كما أن ^{حالة} المراد من رحمته وغضبه إصابة المعروف والمكروه اللازمين لمعنيهما، ونظيره

واشتقاقه إلخ: اعلم أن الأصل في أبنية الأفعال وصيغها لما معان وأصلها أن تكون لوجود مأخذ الاشتقاق، والمعنى المصدرى في الفاعل، وقد نعي للإزالة كما في قشره إذا أزال قشره، وللاخذ منه نحو: ثلثه إذا أخذ ثلثه، وقد تكون لإصابة أفة بأصله كسبي إذا اعتل نساها، فقوله: انكسار إلخ يعي به أن الحياة تتبعها قوى نفسانية كالإحساس ونحوه، فإذا استحي إنسان كانت قواه المحركة له لانقباضها منكسرة عما يريد. [أخفاحي بتعريب: ١٢٥/٢]

حيي الرجل: اعتلت وانكسرت حياته. (ع) **نساها:** - يفتح النون - مقصوراً: العرق الذي يخرج من الورك ويستطن الفخذ ثم يمر بالعروق. (ع) **وحشاه:** كالغصاء، ما انضمت عليه الضلوع، والجمع إحشاء.

وإذا وصف إلخ: فإن قلت: هل يحتاج في نفي الاستحياء كإثباته إلى التأويل؟ قلت: نفي الاستحياء المقيد بضرب المثل بعيد ثبوت الاستحياء، فيحتاج إلى التأويل مع أن الحديث صريح في الثبوت، والحديث الأول أخرجه البيهقي في "الزهد" عن أنس رضي الله عنه، وابن أبي الدنيا عن سلمان رضي الله عنه. والثاني أخرجه أبو داود والترمذي، وحسنه، قوله: "أن يعذبه" بدل احتمال مما قبله، أي يستحي من تعذيبه، وقوله: "إن الله" إلخ حديث آخر ولم يعطفه؛ لقصدته التعدية، وأما قوله تعالى: ﴿لَا تَأْخُذْ سَعَةً وَلَا نُومًا﴾ (البقرة: ٢٥٥) ﴿لَمَّا تَسُدَّ أَفْئُتُمْ وَلَيْبِيَ﴾ (المؤمنون: ٩١) ﴿يَوْمَهُ يُعْطَمُ﴾ ولا يُعْطَمُ (الألعم: ١٤) وأما لما يحتاج إلى التأويل؛ لأنه مطلوب عنه مطلقاً. [أخفاحي ملخصاً: ١٢٦/٢]

فالمراد إلخ: اختلف أهل الكلام في إضافة الحياء إلى الله تعالى، فقال قوم بجوازه؛ لوروده في الآية والحديث، وقيل: لا بجوره؛ لأنه انقباض القلب لما يسوؤه ولخوف العجز، وهو محال في حقه تعالى، والحق هو الجواز؛ لأنه لو قدر أن الانقباض حقيقة حياتاً لم يلزم أن يكون حياء الله مثل حياتنا، كما أن حقيقة ذات الله ليست مثل ذواتنا، فليس هو عموماً لا لأبداننا، ولا لأرواحنا، وصفاته كذاته، ونحن نسلم بالاضطرار أنه إذا قدر موجودين أحدهما عبده الحياء والآخر إما حياء عنده كان الذي عنده تلك القوة أكمل؛ ولذا يدم من لا غيرة له على الفواحش، وقد وصف النبي ﷺ الرب بالأكمالية في ذلك فقال: لا أحد أعبر من الله من أحل ذلك حرم الفواحش، وقول القائل: إن هذا الانفعالات، فيقال: كل ما سوى الله مخلوق منفعل، ونحن وذواتنا متفعل، فكروها انفعالات فينا لا يوجب أن يكون الله متفعلاً لما. (ملخص)

قول من يصف إبلاً:

إذا ما استحين الماءَ يعرضُ نفسه كَرَعَنَ سَبَبٍ في إناءٍ من الوَرْدِ

وإنما عدل به عن الترك؛ لما فيه من التمثيل والمبالغة، ويحتمل الآية خاصة أن يكون بجيئه على المقابلة؛ لما وقع في كلام الكفرة. وضرب المثل اعتماله من ضرب الخاتم، وأصله وقع شيء على آخر، و"أن" بصلتها مخفوض المحل عند الخليل بإضمار "من"، معناه الخفي وهو نقي الإفاغ، منصوب بإفضاء الفعل إليه بعد حذفها عند سيبويه. و"ما" إهامية تزيد للنكرة إهاماً وشباعاً، وتسد عنها طرق التقييد كقولك: أعطني كتاباً ما، أي أي كتاب كان، أو مزيدة للتأكيد كـ "التي" في قوله تعالى: ﴿فِيمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ﴾ ولا نغني بالمزيد (والعمران: ١٥٩) اللغو الضائع؛ فإن القرآن كله هدى وبيان، بل ما لم يوضع

إذا ما استحين إغ: [والقصد ما: لا تشرب الماء عطشا، لكن حياء من رد الماء حيث يعرض نفسه عليها (س)] يصف كثرة الماء والكثرة حيث لا يشرب الماء بل يحياء من الماء حال عرض الماء نفسه عليها، والسبت: الأدم المديوغ بالقرظ، وهو كناية عن مشافرها الطاهرة عن البرن؛ لكثرة وضعها على الماء، ويروي بالشين المعجمة والماء وهو صوت مشافر الإبل عند الشرب، والإناء من الورد والمنهل الذي تبت على حافاته الورد، والتنفير باستعماله للاستحياء حيث لا يتصور معناه الحقيقي؛ لإسناده إلى الإبل، فلا يرد عليه أن اللازم هنا عكس ما في القرآن؛ فإن الاستحياء منه من الفعل ولازمه الترك، وهما من الترك ولازمه الفعل، أي شرب الماء مع أنه يصح أن يراد سـ "استحين" تركن الانصراف عنه واستحين فيه. (ملخص)

كرعن: شربن لوضع الفم فيه. وإنما عدل: عداه بالياء ليتضمن الإتيان، أي عدل عن الترك آتيا بالاستحياء. من التمثيل: لا يترك ضرب المثل بالبعوضة ترك من يستحي أن يمثّل بها لحقارها. [عبد الحكيم: ٢٦٢] على المقابلة إغ: يتحمل أهم قالوا: أما يستحيي الرب أن يمثّل بالذباب والبعوضة؟ بجهلهم بتزهر الرب عن الاستحياء، فرد كلامهم باستعمال الاستحياء في الترك، على سبيل المشاكلة. (عصام) لما وقع: وهو قولهم: أما يستحيي رب محمد أن يضرب المثل بالذباب والعنكبوت؟

من ضرب الخاتم: مجاز من هذا القبيل، وضرب الخاتم: إغذاه ووضع. (ع) للتأكيد: يضرب المثل ضرباً حقا أنه لا يستحي البتة. ولا نغني إغ: لما توهم أن الزائد حشو ولغو، فلا يليق بالكلام البليغ فضلا عن التلحيز بحلية الإحجاز، دفع بأنه إنما يكون كذلك لو لم يند أصلا، وليس كذلك، فالتراد به ما لم يوضع لمعنى يراد به، وإنما وضع ليتقوى الكلام ويغيد وثاقه فلا يكون لغوا، ولما سموا مثل هذا في القرآن صلة، ولم يطلقوا عليه الزائد تأديبا، وإن كانت زائدة -

لمعنى يراد منه، وإنما وضعت لأن يذكر مع غيره، فيفيد له وثاقة وقوة، وهو زيادة في الهدى غير قادح فيه. وبعبارة عطف بيان لـ "مثلاً"، أو مفعول لـ "يضرب"، و"مثلاً" حال تقدمت عليه؛ لأنها نكرة، أو هما مفعولاه لتضمنه معنى الجعل، وقرئت بالرفع على أنه خبر مبتدأ، وعلى هذا يحتمل "مأ" وجوهاً آخر: أن يكون موصولة.....

= باعتبار عدم تغير أصل المعنى، واستشكل بعض الحروف المفيدة للتأكيد مثل: "إن" و"اللام" حيث لم نعد صلة، وإن اشترط عدم العمل التفضي بـ "لام الابتداء" حيث لم نعمل، وبزيادة بعض الحروف الحارة حيث عملت؟ وأجاب العلامة بأن ما وضع للتأكيد يقصد جعله لفظاً ومعنى جزء منه، فمعنى قولنا: "إن زيدا قائم" قيام زيد ثابت محقق، ولذا دفع بالإنكار، وجعل نظير المسامير بالآواح الباب التي نعد جزء منه ولا يتنفع به فيما فسد منه بدونها، والرائد لم يقصد به ذلك فهي كالضبة [أنت سار] التي ليست جزء منه، وإنما تعيد وثاقته. [حفاصي تنوير: ١٣٣/٢]

وإنما وضعت إلخ: ليس اللام صلة للتوصيع؛ إذ ليس الذكر معناها بل لام الأجل والعرض، فالتأكيد عرضها وفائدتها، لا معناها، بخلاف "إن" و"اللام" من الحروف الموصوعة بمعنى التأكيد، ويدل على ذلك أن حروف الزيادة قد تورد مجرد تحسين اللفظ مع أنه لا يجوز إخلاء اللفظ عن المعنى مطلقاً. [عبد الحكيم: ٢٦٤]

عطف بيان إلخ: [أعلى هذين الاحتمالين "يضرب" معناه: يبين، فيعدي إلى مفعول واحد. (عب)] والمعنى على هذا: إن الله حل وعلا لا يستحي من ضرب أي مثل أراد، حقيراً كان أو لا؛ لكون النكرة في سياق النفي، فلا يرد عليه: أن عطف البيان للتوصيح، ولا يتم "لا يستحي" أن يضرب مثلاً بدون نغضة؛ إذ لا استحياء من صربه إلا أن يقال: إن التوبين للتخفيف ولم يتعرض للبدلية؛ لأن البدل هو المقصود بالنسبة عنده وليس بظاهر هنا، وقال أبو حيان: إن عطف البيان لا يكون في التكرات عند الجمهور، ولذا رجع البدلية. [حفاصي تنوير: ١٣٣/٢-١٣٤]

أو مفعول إلخ: اعترض عليه التتاراني بأنه لا خفاء في أنه لا معنى لقولنا: يضرب بعوضة إلا تضم مثل إليه، فتسمية مثل هذه مفعولاً و"مثلاً" حالاً بعيد جداً؛ ويجاب عنه بأن المعنى صحيح بحسب العربية من غير توقف على شيء وإن لم يحصل المعنى المراد ههنا، وشأن الحال كذلك في جميع المواضع. (شبروي) **ومثلاً:** معناه في الآية على كل تركيب بينه الممثل به؛ لأن العوضة الممثل به كما يدل عليه عبارة الجعل تحت قوله: "للتأكيد الخسة" أي الخسة الممثل به وهو النعوص وغيره. (عب)

مفعولاه: المفعول الأول بعوضة ومثلاً مفعوله الثاني. (عص) **لتضمنه إلخ:** والمراد بالتضمن معناه اللغوي، وكون الجعل في ضمنه؛ لأنه جعل مخصوص؛ ولذا عدّه النجاة من الأفعال التي تنصب المبتدأ والخبر كجعل وإن صعدوه، ولذا أخرج ههنا. وقيل: هذا أمعد الوجوه للندرة بحسب معنوي "جعل" وأمثاله تكرتين؛ لأنها مما يدخل على المبتدأ إذا كان مفيداً فإلما يخرجه عن عدم الجواز لا عن العدد، فتأمل. [حفاصي ملخصاً: ١٣٤/٢]

خير مبتدأ: والخلة استئناف كأن قائلًا قال: ما هو؟ (ح)

حذف صدر صلتها كما حذف في قوله تعالى: ﴿تَمَاماً عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ﴾ ^(الأعام: ١٥٤) وموصوفة بصفة كذلك، **ومحلهما** النصب بالبدلية على الوجهين، واستفهامية هي المبتدأ كأنه لما رد أي عدوه الصدر استبعادهم ضرب الله الأمثال قال بعده: ما البعوضة فما فوقها حتى لا يضرب به المثل، بل له أن يمثل بما هو أحقر من ذلك، ونظيره: فلان لا يبالي بما يهب ما دينار وديناران. والبعوض: **فِعُول** من البعض، وهو القطع كالبيض والعضب غلب على هذا النوع **كالحُمُوش**. **فَمَا فَوْقَهَا** عطف على "بعوضة"، أو "ما" إن جعل اسماً **ومعناه**: ما زاد عليها في الجثة كالذباب والعنكبوت، كأنه قصد به رد ما استكروه، والمعنى: أنه لا يستحيي ضرب المثل بالبعوض فضلاً عما هو أكبر منه، أو في المعنى الذي جعلت فيه مثلاً وهو الصغر والحقارة، كجناحها؛ فإنه **الْبَعُوضَةُ** لا ضربه مثلاً للدنيا، ونظيره في الاحتمالين ما روي: أن رجلاً **مَعْنَى** خَرَّ عَلَى طَنْبٍ فسطاط، فقالت عائشة **رَضِيَ**:

حذف صدر إِنْ: على ما ذهب إليه الكوفيون من حواز حذف صدر الصلة إذا كان مبتدأ لا يكون حيزه جملة ولا ظرفاً بلا شذوذ، واستشهد بقوله: "كما حذف" إِنْ على ما قرئ في الشواذ برفع أحسن. [عبد الحكيم شعير: ٢٦٥] **ومحلهما**: أي محل "ما" و"ليست" عطف بيان؛ لعدم إيصالها إما الموضح جزء من أجزاء صلتها، أو صفتها ولا صفة على التقدير الثاني؛ لعدم دلالتها على معنى في مشوعه. [عبد الحكيم: ٢٦٥]

كأنه إِنْ: أي كأنه ذكر أولاً حكماً كلياً، ثم تعرض للحزبات مخصوصة هي أشد إنكاراً واستبعاداً، فقله: "ما بعوضة" إما بدل البعض، أو استيفاف كأنه سأل سائل عنها؛ لكمال استبعاده إيها، فأجيب بذلك. [عبد الحكيم: ٢٦٥] **فِعُول** أي في الأصل صفة صار بالعلية اسماً. **كالحُمُوش**: من الحُمُش، هو الخلد والخرح ولا يستعمل إلا في الوجه سمي به البعوض بلغة هزيل، وقيل: هو أصغر من البعوض. **ومعناه إِنْ** بين المصنف في "ما فوقها" معينين، فالمراد على الأول: بسـ "الفوقية" الزيادة في حجم الممثل به، وهو ترقى من الصغير للكبير، وعلى الثاني: الزيادة والفوقية في المعنى الذي وقع التمثيل فيه، وهو تنزيل من الحقيق للأحقر. [حفاجي شعير: ١٣٧/٢]

كأنه قصد إِنْ: يريد أن فائدة ذكر ما فوقها بعد ذكر البعوضة مع أنه علم حكمه بطريق الأولى أن يحصل رد ما استكروه فصد، فيكون ثانياً عبارة النص وهو أقوى من دلالاته. [عبد الحكيم: ٢٦٥] **ضربه مثلاً إِنْ**: عن سهل ابن سعد الساعدي قال: قال رسول الله ﷺ: لو كانت الدنيا تعدل عبد الله تعالى جناح بعوضة ما سقى منها كافراً شربة ماء. أخرجه الترمذي **رَضِيَ**. [حفاجي ملحصا: ١٣٨/٢]

سمعت رسول الله ﷺ قال: "ما من مسلم يشاك شوكة فما فوقها إلا كتبت له بها درجة، ومحيت عنه بها خطيئة".* فإنه يحتمل ما يجاوز الشوكة في الألم كـ "الحرور" أو ما زاد عليها في القلة كتنخبة النملة؛ لقوله ﷺ: "ما أصاب المؤمن من مكروه فهو كفارة لخطاياها حتى تحبة النملة".** فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ^{١٤٠} "أما" حرف يفصل ما أجمل، ويؤكد ما به صدر ويتضمن معنى الشرط، ولذلك يجاب بالفاء، قال سيويه: أما زيد فذاهب، معناه: مهما يكن من شيء فزيد ذاهب أي هو ذاهب لا محالة، وأنه منه عزيمة، وكان الأصل دخول الفاء على الجملة؛
أي الدعاب

يشاك شوكة: يريد بالشوكة مصدر شاك لا واحد الشوك الذي هو العين؛ إذ لو أراد العين يقال: بشوكة، والشوك المصدر بمعنى إدخال الشوكة في الحسد. **كنحة:** كزير بالو والهاء للمحمة: العضة. **أما حرف إ:** الكلام في "أما" طوليل الذيل، حاصل ما عليه المحققون: إنها حرف لا اسم، ولذا صرح المصنف بحرفيتها، وليست حرف شرط، وإلا لزمها وقوع الفعل بعدها، بل متصلة بمعنى الشرطية، ولذا لزمها "الفاء" غالباً، ومن قال: إنها حرف شرط أراد هذا، فإصافها له لأذن ملاسته، وتفيد مع هذا تأكيد ما دخلت عليه من الحكم، وتكون لتفصيل يحمل تقدمها صريحاً أو دلالة، أو لم تقدم لكنه حاصر في ذهن ولو تقدير.

ولما كان هذا خلاف الظاهر في كثير من المواضع جعله "الرضي" أغلياً، والتفسير لها بـ "مهما يكن من شيء" ليس المراد أنها مرادفة لذلك الاسم والفعل؛ لأنه لا نظير له، بل المراد أنها لما أفادت التأكيد ونحتم الوقوع في المستقبل كان مأل معاً فذلك، ولذا قدر بعضهم الشرط الذي أشعرت به إن يكن مانع؛ لأنه إذا وحده مع المانع فدونه هو أولى وأحرى. [أحساحي بتعير: ١٣٩/٢]

أجل: أي في نفس التكلم من الأقسام، فقد يذكر الأقسام، وقد يذكر قسم ويترك الباقي. **قال سيويه:** استشهد لإفادته التأكيد وتضمنه الشرط، و"مهما" متداً و"يكن" تامة وفاعله ضمير راجع إلى "مهما" و"من شيء" بيان له وفائدته زيادة البيان. [عبد الحكيم: ٢٦٧] لا محالة: حيث علق ذهابه بوجود شيء ما. (ع)

وكان الأصل إ: ولما كان أصل الكلام "مهما يكن من شيء"، و"مهما" مبتدأ، والاسمية لازمة للمبتدأ، أو يكن فعل شرط و"الفاء" لازمة له تليه غالباً، فحين قامت "أما" مقام المبتدأ والشرط لزمها الفاء، ولصوق الاسم إقامة للالام مقام الملزوم وإبقاء لأثره في الجملة، قوله: "وكرهوا" إ أي وقوع "الفاء" بعد حرف في معنى الشرط من غير فاصل، والمعروف تغل حيلة الشرط بينهما. [أحساحي بتعير: ١٤٠/٢]

* أخرجه مسلم في صحيحه رقم الحديث: [٦٥٦٢]. ** أخرجه البيهقي في حاشيته، لفظه: "ما من شيء يصيب المؤمن في جسده إلا كفر الله به عنه من سيئاته" رقم الحديث: [٩٤٠٨]

لأنها الجزاء لكن كرهوا إبلاؤها حرف الشرط، فأدخلوها على الخير، وعوضوا المبتدأ
عن الشرط لفظاً، وفي تصديره الجملتين به **إِجْمَاد** لأمر المؤمنين واعتداد بعلمهم، وذم
بليغ للكافرين على قولهم، والضمير في "أله" للمثل، أو لأن يضرب.

والحق: الثابت الذي لا يسوغ إنكاره، يعم الأعيان الثابتة والأفعال الصائبة والأقوال
الصادقة من قولهم: حق الأمر إذا ثبت ومنه: ثوب محقق محكم النسيج.

وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ كان من حقه: وأما الذين كفروا فلا يعلمون؛ ليطابق
قربنه، ويقابل قسمه لكن لما كان قولهم هذا **دليلاً** واضحاً على كمال جهلهم عدل
إليه على سبيل الكناية؛ ليكون كالبرهان عليه. **مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهِذَا مَثَلًا** يحتمل
وجهين: أن يكون "ما" استفهامية،

إِجْمَاد إلخ: لأنه لتأكيد ما صدر به، فيبعد تأكيد علم المؤمنين لحقيقته، وهذا إجماد، ويبعد تأكيد جهل الكفرة، وهو
المبالغة في ذمهم، فالحمد والذم مفهوم من نفس الجملتين، ولكن لما أعادت "أما" تأكيده وتحقيقه علم منها الإجماد
وهو الحمد والمدح العظيم. [خفاجي ملخصاً: ١٤٠/٢] **الصائبة** من الصواب وهو ضد الخطأ، فالأفعال الصائبة
هي الواقعة على ما هي عليه عند العقل والشرع، وتعريف الحق للمصالحة. [خفاجي تغيير: ١٤١/٢]
ليطابق إلخ: أي يناسب "لا يعلمون" قربنه وهو "الذين كفروا"؛ فإن عدم العلم يناسب الكفر كما أن العلم
يناسب الإيمان، ويقابل قسمه أي يحصل صفة المقابلة بالتقياس إلى قسمه، وهو قوله: "وأما الذين آمنوا"، وليس
عطف تفسير، ليطابق قربنه كما تروهم. [عبد الحكيم: ٢٦٧] **هذا دليلاً إلخ**. فإن الاستفهام إما لعدم العلم أو
للاتكافؤ، كل منهما يدل على الجهل دلالة واضحة. [خفاجي: ١٤١/٢]

يحتمل وجهين إلخ: للشك في "ماذا" ستة أوجه، الأول: أن يكون "ما" استفهام و"ذا" اسم إشارة خبر له.
والثاني: أن يكون "ذا" اسماً موصولاً، وهو وإن كان بحسب الأصل اسم إشارة، لكنه يكون اسماً موصولاً في هذا
اقتضى فقط، والعائد محذوف تقديره: أراده وأخبر بالمعرفة عن التكررة بناء على مذهب "سيويه"، وغيره يجعل
التكررة خبراً عن الموصول. والثالث: أن يغلب "ما" فركباً ويجعل اسماً واحداً للاستفهام، وعمله النصب على أنه
مفعول مقدم. والرابع: أن يجعل اسماً مركباً موصولاً كقوله: "دعاً ما إذا علمت سابقه" أي الذي علمت.
والخامس: أن يجعل اسماً واحداً تكرة موصوفة. والسادس: أن يجعل "ما" اسم استفهام و"ذا" زائدة، وهو
ضعيف، المعتبر في هذه الآية الوجهان المذكوران في الكتاب. [خفاجي: ١٤١/٢-١٤٢]

و"ذا" بمعنى الذي، وما بعده صلته، والمجموع خبر "ما"، وأن يكون "ما" مع "ذا" اسماً واحداً بمعنى: أي شيء، منصوب المحل على المفعولية مثل ما أراد الله، والأحسن في جوابه الرفع على الأول، والنصب على الثاني؛ لطابق الجواب السؤال. والإرادة: نزوع النفس وميلها إلى الفعل بحيث يحملها عليه، ويقال: للقوة التي هي مبدأ النزوع، والأول مع الفعل، والثاني قبله، وكلا المعنيين غير متصور في اتصاف الباري تعالى به، ولذلك اختلف في معنى إرادته فقيل: إرادته لأفعاله أنه غير ساه ولا مكروه، ولأفعال غيره أمره بها، فعلى هذا لم تكن المعاصي بإرادته تعالى، وقيل: علمه ^{هذا قول بعض المعتزلة} بأمرها ^{لأنه لا يأمرها} بإرادته تعالى، وقيل: علمه باشتغال الأمر على النظام الأكمل والوجه الأصح؛ فإنه يدعو القادر إلى تحصيله،

والمجموع **إخ** حق الإعراب أن بدور على الموصول؛ لأنه المقصود بالكلام، وإنما الصلة للتوضيح إلا أنه لما لم يصر جراً تاماً بدوها تسامح، فاعتبر الشرط جزء. [عبد الحكيم: ٢٦٧] في جوابه قال الفاضل عظام الدين: لا جواب لقولهم: "ما ذا أراد الله بهذا مثلاً" فإنه استفهام إنكاري يعني يكون مراد الله فيه ومرجعه يعني أن يكون منه تعالى، فعلى هذا لا يصح أن يكون "فضل به كثيراً" جواب "ما ذا"، وأيضاً "ما ذا" أراد الله مذكور على سبيل العقل، فلا يطلب الجواب، ولذا لم يلتفت إليه "الكشاف". (عب)

مروع **إخ** أي إرادتها النزوع؛ كشيء من، ويعنى "إلى" من حد ضرب، معطف الميل عليه قريب من التصيير، وفائدة جمعها الإشارة إلى أنها ميل احتياري. [عبد الحكيم: ٢٦٨] **والأول مع الفعل**. [إشارة إلى أن النزاع في أن الإرادة الحادثة مقاربة للفعل كما هو عند الأشاعرة، فالسابق عليه شيء، وليس بإرادة، أو مقدمة عليه كما ذهب إليه المعتزلة لفظي كاختلافهم في القدرة. [عبد الحكيم: ٢٦٨] **إرادته** **إخ** هذا مذهب المعتزلة، وهو أمر عديم بالنسبة إليه تعالى، ووجودي بالنسبة إلى غيره، فأما هو موضوع لمعنى شامل لهما أو هو مشترك بينهما أو محار في الثاني. [حافجي تنقيح: ١٤٤/٢-١٤٥]

لم تكن **إخ** لأن إرادة الله لها معنى أنه أمرهم بها، وهو لا يأمر بالفحشاء، وهذا قول بعض المعتزلة، ورد مذهبهم بأنه مخالف لقوله **تعالى**: ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن، وبأن الأمر قد يبعث عن الإرادة كأمر المحترق فإنه يأمر العبد ولا يريد منه الإتيان للأمر به، بل ظهور عصيانه. وقال جلال الدين السيوطي: الأمر أمران: أمر تكوين يلزم منه وقوع الأمور به وهو بمع سائر المحركات، وأمر تشريع وعليه مدار الثواب والعقاب، والطاعة: هي الإتيان عما يوافق الأمر الثاني والرضاء بترتب عليه. [حافجي تنقيح: ١٤٥/٢] فإنه يدعو **إخ**: أي العلم مطلقاً وإن لم يكن مرجحاً لكن علمه باشتغاله على المصلحة يصير مرجحاً داعياً إلى الفعل. [عبد الحكيم: ٢٦٨]

والحق: أنه ترجيح أحد مقدوريه على الآخر، وتخصيصه بوجه دون وجه، أو معنى قول أهل السنة والجماعة
يوجب هذا الترجيح، وهي أعم من الاختيار؛ فإنه ميل مع تفضيل، وفي "هذا"
استحقاق واستبدال. ومثلاً: نصب على التمييز، أو الحال كقوله: ﴿هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ
لَكُمْ آيَةٌ﴾ **يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا**
(الأعراف: ٧٣)

ترجيح إغ: ظاهر الكلام أن إرادة الباري تعالى دون العبد هو أحد هذين الأمرين، وفيه نظر من وجهين، أحدهما: عدم تجوز الاحتمالين المذكورين؛ لأن الإرادة مطلقاً عند الأشاعرة، هي الصفة المخصصة لأحد طرفي المقدور بالوقوع، وأما كونها نفس الترجيح فهو ليس بمذهب، لذا قال صاحب "المواقف": الإرادة عند الأشاعرة صفة مخصصة لأحد طرفي المقدور بالوقوع، والميل الذي يقولونه عن لا نسكروه لكن ليس إرادة؛ فإن الإرادة بالاتفاق صفة مخصصة لأحد المقدورين بالوقوع.

والثاني: أن يقال: لإرادة العبد أيضاً هي الصفة المخصصة، ويمكن أن يقال: معنى قوله: "والحق" أنه ترجيح أحد مقدوري الحق والعبد، لكن بقي النظر الأول، والحواب عنه بأن وقوع الإرادة بمعنى الصفة المخصصة لا يستلزم عدم وقوعه بمعنى نفس التخصيص، وفيه نظر. [خفاجي بتغيير: ١٤٦/٢] **فإنه ميل إغ:** وترجيح أحد الطرفين تفضيلاً، والإرادة تكون مرحلة بلا تفصيل، فالمراد بالاختيار الإيثار لا ما يقابل الإيتاب. (عص) [عبد الحكيم: ٢٦٩] **واستبدال:** للأمثال المذكورة في القرآن؛ لأنه للتقريب بقصد بقره التحقير.

ومثلاً نصب إغ: الضمير واسم الإشارة إذا كانا مبهمين بجيء التمييز نحو: "يا له رجلاً وبها لها قصة"، و"انفع بهذا سلاحاً"، والعامل هو الضمير واسم الإشارة لتعاضدهما بنفسهما، حيث يتبع إضافتهما، وإذا كان المرحع والمشار إليه معلوماً كما في قولنا: "حاجي زيد لله ذرة رجلاً" فالتمييز عن النسبة، وهو نفس المنسوب إليه. ومعلوم أن "هذا" في الآية إشارة إلى المثل، فالتمييز عن النسبة، وهي نسبة التعجب والإنكار إلى المشار إليه. واعلم أن التمييز يكون لفرد أو النسبة، والعامل في الأول المفرد أو جامداً، وفي الثاني أحد طرفي النسبة، ويكون تمييز المفرد بعد تمام الاسم للتمييز، ومعنى تمامه أن يكون على حال لا يمكن إضافة معه، إلا أنه إذا تم شأن الفعل التام بفاعله فليشبه التمييز بعده المفعول، فينصبه ويعمل فيه. [خفاجي ملخصاً: ١٤٧/٢]

على التمييز: من اسم الإشارة والعامل الفعل والمثل يقول: ﴿هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةٌ﴾ (الأعراف: ٧٣) في مورد أن الحال حامد. **كقوله:** الظاهر أنه نظير الحال دون التمييز على طبق "الكشاف"، وترك نظائر التمييز؛ لأن مقصوده مجرد توضيح وقوع الحامد حالاً، إذ فيه حياء دون وقوعه متميزاً، ولذا لم يراع الاتحاد في العامل؛ فإن العامل في الآية ههنا هو الفعل، وفي الظاهر المستنتج من "هذه". (عبد) **يُضِلُّ:** إذا قدم الضلال على الهداية مع شرفها؛ لأن سواهم ناشئ من الضلال، ولأن كون ما في القرآن سبب للضلال أحوج للبيان، فالاهتمام ببيانه أولى. [خفاجي بتغيير: ١٤٨/٢]

جواب ماذا، أي إضلال كثير وإهداء كثير، وضع الفعل موضع المصدر؛ للإشعار بالرفع والنصب بالحدوث والتجدد، أو بيان للجملتين المصدريتين بـ"أما"، وتسجيل بأن العلم بكونه حقاً هدى وبيان، وأن الجهل بوجه إرادته والإنكار لحسن مورده ضلال وفسوق، وكثرة كل واحد من القيلتين بالنظر إلى أنفسهما لا بالقياس إلى مقابلتهما؛ فإن المهديين قليلون بالإضافة إلى أهل الضلال كما قال الله تعالى: ﴿وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ الشَّكُورُ﴾، ويحتمل أن يكون كثرة الضالين من حيث العدد، وكثرة المهديين باعتبار الفضل والشرف.....

جواب إ: قيل عليه كونه جواباً لماذا تعسف بهتان عنه ساحة الإعجاز؛ إذ الاستفهام ليس ناقياً على معناه، حتى يكون له جواب، وكونه محكيّاً، أحاب عنه الفاضل السالكوتي قوله حكاية لقوم لا يباقي الجواب كما في قوله تعالى: ﴿يسئلكم ماذا يعقون قل العمى﴾ (ع) ومقول القول بأن الجواب غاية الإباء، وأحب بأنه على تقدير كون الاستفهام للإنكار، فيكون جواباً باعتبار المعنى؛ لأن المراد ليس في ضرب الأمثال بالحقائق فائدة بعدد ما جعل جواباً ورداً له بأن فيه فائدة وأي فائدة وهي إضلال كثير وهداية كثير. [حفاصي تنوير: ١٤٨/٢]

إضلال فاعل واقع موقع المصدر إما بتقدير أن أو بدوفاً. **وإهداء إ:** ورد عليه: أنه خلاف الصواب؛ لاتفاق اللغة على أنه لا يقال: أهدي من الهدية فلا يصح منها الأفعال. [حفاصي تنوير: ١٤٩/٢]

لإشعار إ: إفادة الفعل للحدوث، وهو الوجود بعد عدم لدلالته على أخذت المقارن للزمان، والمراد بالتجدد: الاستمرار في المستقبل، ولذا قيل: المراد منه: كثرته كما يشعر به الفعل، ولما كان السؤال دالاً على عدم الفائدة ناسب في الرد عليهم الدلالة على كثرة الفائدة المرتبة عليه، والمراد أنه عدل عما هو الحق في الجواب من الإتيان بالاسم الذي هو مصدر سواء كان مرفوعاً أو منصوباً، وأتى بهذا الفعل بدله؛ لما ذكر لا أنه حرد الفعل فيه عن الدلالة على غير المعنى المصدرية؛ لأنه لو كان كذلك انسلخ عن الحدوث والتجدد كما لا يخفى. [حفاصي تنوير: ١٤٩/٢]

وبيان إ: في الكشف أن الجملتين المصدريتين بـ"أما" تشتملان على الأمرين، أحدهما: أن كلا الفريقين موصوف بالثرة، وثانيهما: أن العلم بكونه حقاً من الهدى الذي يزداد به المؤمنون بوراً على نورهم، فاشبهل بموقعة من الضلالة التي يزداد به الجهال خطئاً في ظلمتهم، وقوله: يضل به إ: يريد ما تضمنه الجملتان وضوحاً. [حفاصي: ١٥٠/٢]

بوجه: فيه إشارة إلى أن الاستفهام حيثئذ: يجوز أن يكون على الحقيقة، وأن يكون للإنكار. (ع)

وكثرة المهديين إ: فالواحد منهم يعدل ألفاً من غيرهم، فحينئذ صبح اتصاف كل واحد من القيلتين بالثرة بالفيلس إلى الآخر عدداً، أما أهل الضلال فمن حيث الصورة، وأما أهل الهدى فمن حيث المعنى. [عبد الحكيم: ٢٧٠]

كما قال:

قَلِيلٌ إِذَا عُدُّوا كَثِيرٌ إِذَا شُدُّوا

وقال:

أو فهم

إِنَّ الْكِرَامَ كَثِيرٌ فِي الْبِلَادِ وَإِنْ قَلُّوا كَمَا غَيْرَهُمْ قَلٌّ وَإِنْ كَثُرُوا
 وَمَا يُضِلُّ بِمَةِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ ﴿٦٧﴾ أي الخارجين عن حد الإيمان، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ
 الْمُنَافِقِينَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ من قلوبهم: فسقت الرُّطْبَةَ عن قشرها إذا خرجت. وأصل
 (النبوة: ٦٧)

الفسق: الخروج عن القصد قال رؤبة:

فَوَاسِقًا عَنْ قَصْدِهَا جَوَائِرًا

(الاعتدال، الطريق المستقيم)

والفاسق في الشرع: الخارج عن أمر الله بارتكاب الكبيرة،
 في عرف المشرعة

كما قال الخ: المتني في مدح علي بن يسار أوله:

سأطلب حقي بالقنا والمشايخ كَأَهِمَّ مِنْ طَوْلِ مَا التَمَشُوا مُرَدَّ

تَقَالِ إِذَا لَاقُوا حَفَافَ إِذَا دَعَا

لشد الحملة يقال: شد عليه وثقلهم؛ لشدته وطأهم على الأعداء، ولثباتهم عند الملاقاة، وخفته كتابة عن سرعة الإجابة،
 ووصف بالكثرة عند الملاقاة؛ لشد الواحد مسد الألف. [عبد الحكيم: ٢٧٠-٢٧١] **إِنَّ الْكِرَامَ** الخ: يعني أن الكرام
 كثير في الدنيا باعتدال نعمهم وقيامهم مقام الكثير في العناء والمائدة وإن كانوا قليلاً بحسب العدد، كما أن غيرهم
 يعكس ذلك، ففيه شاهد لإطلاق الكثير على القليل؛ لكثرتهم المعنوية. (تمت) **قَالَ**: مصدر بمعنى القليل، وقيل: إنه جمع
 بعد جمع أقل، كـ"أغر" وعمر، لا جمع قليل على أن أصله قلل بضمين، ومن شروط الإدغام أن لا يكون جمعاً على
 وزن فعل كسرر وذلك؛ لئلا يلتبس بفعل كحمر جمع أحر حراء. [غفاجي ملخصاً: ١٥٢/٢] **الرُّطْبَةُ**: بضم الراء
 وفتحها، واحد رطب. **قَالَ رُؤْبَةُ**: يصف نوماً متعسفات في مشيهن جائرات عن الطريق المستقيم وبهتوهم، أوله:

يذهبن في نجد وغورا غائرا

النجد: الرهوة، والعور: القعر، والغائر: للمباعدة، وغور عطف على محل. [عبد الحكيم: ٢٧١]

وَالْفَاسِقُ الخ: يعني أنه نقل لكل خروج عن طاعة الله، فيشمل الكفر والكبيرة والصغيرة، لكنه احتص في العرف
 والاستعمال بمرتكب الكبيرة، ولا يطلق على الآخرين إلا نادراً بقرينة، ويدخل في أمر الله فيه أيضاً بطريق اللزوم
 والدلالة؛ إذ لا فرق بينهما، والمراد بالأمر واحد الأمور، وهو ما جاء من قبل الله مطلقاً، والكلام في كبيرة كثير، =

وله درجات ثلاث: الأولى: التغاي، وهو أن يرتكبها أحياناً مستقبحاً إياها، والثانية: الإهمالك، وهو أن يعتاد ارتكابها غير مبال بها، والثالثة: الجحود، وهو أن يرتكبها فروراً عن ذمها ^{الغافل من غير عناية} ^{أي يبتعد} ^{أي يبتعد} مستصوباً إياها، فإذا شارب هذا المقام، ونحطى خططه خلع ربة الإيمان من عنقه ^{أي يبتعد} ^{أي يبتعد} ولا يلبس الكفر، وما دام هو في درجة التغاي أو الإهمالك، فلا يسلب عنه اسم المؤمن؛ لاتصافه بالتصديق الذي هو مسمى الإيمان، ولقوله تعالى: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا﴾ ^(الحجرات: ٩) والمعتزلة لما قالوا: الإيمان: عبارة عن مجموع التصديق والإقرار والعمل، والكفر: تكذيب الحق وجحوده،

- والمراد به ما كان شيعاً من المخرمات، ويدخل في الكثرة الإصرار على الصغيرة؛ لأنها تصير كبيرة على ما اشتهر، فلا حاجة إلى أن يزداد الإصرار على الصغيرة كما قيل. [حفاجي: ١٥٤/٢]

غير مبال ها إغ: أي أنه يهمل من ظاهر حاله عدم المبالاة أنه يعتقد بها، وإلا لكان كافراً؛ لأنه استعفاً بالعصية. والثالثة: الجحود: هو الإنكار، وإنكار الأمور الدينية يكون كافراً إذا علم بالضرورة، أو علم المكركب بشوته وألح في العناد؛ فإنه يكثر لظهور إمارة التكذيب. قال النووي: ليس تكفير جاحد اجمع عليه على إطلاقه، بل من جحد جمعا عليه فيه نص، وهو من الأمور الظاهرة التي يشترك في موقعها الخواص والعوام كالصلاة، وتحرّم الحمر ونحوها، فهو كافراً، ومن جحد جمعا عليه لا يعرفه إلا الخواص كاستحقاق "بنت الالم" السفس مع بنت الصلب ونحوه؛ فليس بكافراً، ومن جحد جمعا عليه ظاهراً لا نص فيه، ففي الحكم بتكفيره خلاف، والمراد بجحدها جحد حرمتها، فلم يستحبها ولا يال ها. وعلى هذا يحمل كلام المصنف، وتركه للعلم به وتصريحه به سابقاً في قوله: ﴿يُؤْمِنُونَ بِالْبَيْتِ﴾، فما أورد على المصنف من أن مرتكب الكبيرة المستصوب لما ليس كافراً مطلقاً غير وارد، فندبر. [حفاجي بغير: ١٥٥/٢]

فإذا شارب إغ: إذا أطلع هذا المقام، وتجاوز بقائه بأن فعل بعض الكيالي بطريق الاستصواب، وإنما اشترط الإطلاع عليه؛ لأنه إذا ارتكب الكبيرة مستصوباً ولا يعلم أنه معصية أو لا يعلم أنه استصواب لا يصير كافراً؛ فإن التزام الكفر كفر لا لزومه. [عبد الحكيم: ٢٧١] خطط: جمع خططة بالكسر الأرض الذي يحتطها الرجل لنفسه.

لاتصافه إغ: اختلف أهل التحقيق في المراد بالتصديق، هل هو المنطقي؟ وهو الإدعاء والقبول، أو هو أمر آخر أخص منه؟ فقال بعضهم: المعتر في الإيمان التصديق الاختياري، ومعناه: نسبة الصدق إلى المتكلم اختياراً، وهذا القيد يمتاز عن المنطقي؛ فإنه يخلو عن الاختيار. وذهب بعضهم: إلى أنه يعبه المنطقي، غاية أنه نوع منه بالمعنى الثعوي، والتصديق والتسليم واحد، كما يعلم من كلام كبار الصحابة. [حفاجي ملخصاً: ١٥٦/٢]

من المؤمنين: جعلهما مؤمنين مع ثبات القتل والبغي.

جعلوه قسماً ثالثاً نازلاً بين منزلي المؤمنين والكافرين؛ لمشاركته كل واحد منهما في بعض الأحكام ، وتخصيص الإضلال بهم مرتباً على صفة الفسق يدل على أنه الذي أعدهم للإضلال، وأدى بهم إلى الضلال به، وذلك لأن كفرهم وعدوهم عن الحق وإصرارهم بالباطل صرفت وجوه أفكارهم عن حكمة المثل إلى حقارة الممثل به، حتى رسخت به جهالتهم، وازدادت ضلالتهم، فأنكروه واستهزؤوا به. وقرئ ^{في الموضع} بضم الهمزة على البناء للمفعول والفاسقون بالرفع. الَّذِينَ يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ صفة الفاسقين للدم وتقرير الفسق، والنقض: فسخ التركيب، وأصله في طافات الحبل، واستعماله في إبطال العهد من حيث إن العهد يستعار له الحبل لما فيه من ربط أحد المتعاهدين بالآخر، فإن أطلق مع لفظ الحبل كان ترشيحاً للمجاز، وإن ذكر مع العهد كان رمزاً ^{الفن}

نازلاً إجماعاً: وسطة بينهما محلاً في النار إن مات بلا توبة. في بعض الأحكام: فحكمه حكم المؤمن في أنه يتأكل ويبارت ويعسل ويصلي عليه ويدفن في مقابر المسلمين، وهو الكافر في الدم والنس والبراءة منه، واعتقاد عدوانته وأن لا يقبل شهادته. [عبد الحكيم: ٢٧٢] يدل على إجماع: لما تقرر أن التعليق بالوصف مشعر بالعلية. (ع) وقرئ: قراءة زيد بن علي. صفة الفاسقين: نقض العهد ثابت لكل فاسق؛ لأنه خالف أمر الله بعد تعهده وتوثيقه بالقول. (عص)

والنقض: هو إبطاله بحيث يعود إلى ما منه التركيب. واستعماله إجماعاً: يعني إما حسن استعارة النقض الذي هو صفة الخيل لما هو صفة العهد؛ لشروع استعارة الخيل للعهد، وتصويره في نظر العقول بصورة الحبل، وهذا من الموضع الذي سبقت منه أن قرينة الاستعارة بالكتابة قد يكون استعارة تحقيقية. (عص) فإن أطلق إجماعاً: بأن قيل: "ينقضون حبل الله"، فيكون الحبل استعارة تصريحية، والنقض ترشيحاً. [حفاجي: ١٥٩/٢]

وإن ذكر إجماعاً: وهذا من أسرار البلاغة ولطائفها أن يسكتوا عن ذكر الشيء المستعار، ثم يرمزوا إليه بذكر شيء من روافده ولوازمه، فينهوا بذلك الرزمة على مكانه، وغوّه: قولك: "عالم يعترف منه الناس، وشجاع يفتنر من أقرانه". [حفاجي ملخصاً: ١٥٨/٢] كان رمزاً: أي النقض "رمزاً إلى ما" أي إلى شيء، "هو" أي النقض، "من روافده" أي ذلك الشيء، وهو الحبل، فالاستعارة بالكتابة لفظ الحبل المذكور كتابة بذكر شيء من لوازمه كالعهد، [كما هو مذهب القدماء، وإما كان رمزاً إليه مع أنه استعارة تصريحية للإبطال لما عرفت أن هذه الاستعارة متفرعة عن استعارة الحبل، ولولا ذلك لم يصح. (عبد الحكيم: ٢٧٢)] -

إلى ما هو من روادفه، وهو أن العهد مثل الحبل في ثبات الوصلة بين المتعاهدين كقولك: شجاع يفترس أقرانه، وعالم يعترف منه الناس، فإن فيه تنبيهاً على أنه أسد في شجاعته بحر بالنظر إلى إفادته. والعهد: الموثق، ووضعه لما من شأنه أن يراعى ^{بيان للمعنى المراد} ويتأهد كالوصية واليمين، ويقال للدار، من حيث إنها تراعى بالرجوع إليها. والتاريخ؛ لأنه يحفظ، وهذا العهد إما العهد المأخوذ بالعقل، وهو الحجة القائمة على ^{الانصاف إلى الله}

- حتى كأنه قيل: "يقضون حبل الله" أي عهده، والنقص: استعارة تحقيقية حيث شبه بإبطال العهد بإبطال تأليف الجسم، وأطلق اسم المشبه به على المشبه، لكنها إما خازت وحسنت بعد اعتبار تشبيه العهد بالحبل، فهذا الاعتبار صارت قرينة على استعارة الحبل للعهد. [إجماعي ملخصاً: ١٥٨/٢]

ما هو. [أي شيء هو النقص أي من توانعه] قيل: ضمير "هو" راجع إلى النقص؛ فإن النقص كان من روادف كون العهد حلاً دون العكس، ولا يخفى أن كلامه يشعر بأن الاستعارة بالكناية هو اللام المذكور يسمى استعارة؛ لاستعارته للمشبه، وبالكناية؛ لأنه كناية عن النسبة، وهو إثبات الحيلة للعهد، وهذا قول رابع أوضحه صاحب "الكشف"، وزعم أنه المستعاد من عبارة "الكشاف" وإن لم يرض به المتأخرون، ولا يطلع على حقيقة الحال، لو ضمنت من سطر المقال ولم يرجع إلى مورد الماء العذاب الدلال. (عص)

العهد. كان الظاهر أن يقول: وهو الحبل المستعارة لأن النقص من روادف حبل لا من روادف إثبات الحبل للعهد، وإدعاء أنه فرد منه، إلا أنه قصد التنبيه على أنه رمز إلى مردفه الذي هو الحبل باعتبار إثباته للعهد لا إلى نفسه، فهو من قبيل الكناية في السببة. (عب) [عبد الحكيم: ٢٧٣] الموثق: هو الميثاق المعبر عنه بالفارسية: پیمان.

إما العهد إلخ: لأنه تعالى لما خلقه فيهم كأنه أخذ عليهم العهد، ووصاهم بالنظر في دلائل التوحيد، وتصدق الرسل؛ إذ العقل كاف في ذلك، وأما وجوب النظر فيه فهل يجب عقلاً أو شرعاً؟ فمختلف فيه، ثم وثقه بإرسال الرسل، وإنزال الكتب وإظهار المعجزات، فوجب الإيمان بجميعه، وعلى هذا يشمل الآية جميع الكفار، وتعريف المسند في قوله: "وهو الحجة القائمة" إشارة إلى كماله في الحجة واستقلاله في الدلالة على الأمور الثلاثة، وكونه مستقلاً في إدراك ما ذكر لا يقتضي كونه ساطع التكليف وحده؛ فإن التكليف موقوف على العنة عبداً، فليس هذا خلاف المذهب والميل إلى الاعتزال كما توهم. (ملخص) [إجماعي بتعبير: ١٦٠/٢] بالعقل: أي بإعطاء العقل، فالآية تشتمل جميع الكفار.

عباده الدالة على توحيده، ووجوب وجوده، وصدق رسوله، وعليه نزل قوله تعالى: ﴿وَأَشْهَدُهُمْ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ﴾، أو المأخوذ بالرسول على الأمم، بأنهم إذا بعث إليهم رسول مصدق بالمعجزات صدقوه واتبعوه، ولم يكتموا أمره، ولم يخالفوا حكمه وإليه إشارة بقوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾ ونظائره، وقيل: عهدود الله ثلاثة: عهد أخذه على جميع ذرية آدم بأن يقرؤا بربوبيته، وعهد أخذه على النبيين بأن يقيموا الدين ولا يتفرقوا فيه، وعهد أخذه على العلماء بأن يبينوا الحق ولا يكتموه.

مِنْ بَعْدَ مِيثَاقِهِ الضمير للعهد، والميثاق: اسم لما يقع به الوثيقة وهي الاستحكام، والمراد به: ما وُثِّقَ الله به عهده من الآيات والكتب، أو ما وثقوه به من الالتزام والقبول، ويحتمل أن يكون بمعنى المصدر. و"مِنْ" للابتداء؛ فإن ابتداء النقص بعد الميثاق.

أو المأخوذ إلخ: فيكون المراد بالنقصين: أهل الكتاب والمناقون منهم، ويؤيده أن المستهزئين بالأمثال أحيار اليهود كما روى "ابن حبان". [خفاحي بتغيير: ١٦٠/٢] عهد الله إلخ: [التي أخذها بالعبادة] هذا ليس تفسيراً للآية؛ لأن عهد الأنبياء عليهم السلام، لا يصح إرادته؛ إذ لا نقص منهم، بل المراد الأول، ويصح إرادة الأخير بأن يكون المراد بالعلماء: علماء أهل الكتاب كاليهود، وبالنقصين: الكفار والمناقين منهم. [خفاحي: ١٦٠/٢] عهد الله نفى عهد العوام بأن يتبعوا العلماء، ويجتهدوا في العمل بأقوالهم. (عص)

جميع ذرية آدم: كما قال الله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ﴾ (الأعراف: ١٧٢). على النبيين: كما قال: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ﴾ (الأحزاب: ٧). على العلماء: كما قال تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾ (آل عمران: ١٨٧). الضمير للعهد: لم يجوز رجوعه إلى الله؛ لأن المعنى لا يتم بدون اعتبار العهد. والمراد به إلخ: متعلق بالتفسير الأول للعهد، وقوله: "أو ما وثقوه به" بالتفسير الثاني؛ فإنه كان مجرد الاشتراط عليهم الأمر لهم بأنه إذا بعث إليهم الرسول صدقوه واتبعوه، فلا بد من التوثيق بالقبول والالتزام. واندفع بهذا البيان ما أورده صاحب "الكشف" من أنه إذا رجع الضمير إلى العهد كان المعنى من بعد ميثاق الميثاق؛ لأنه قسر العهد بالموثق وهو والميثاق واحد؛ لأن الميثاق ليس ههنا بمعنى العهد، بل اسم آلة بمعنى ما يقع به الوثيقة، أو مصدر كالإعداد واليلاذ. [عبد الحكيم: ٢٧٤] للابتداء إلخ: بمعنى كون الخروج بها موضعاً انفصل عنه الشيء وحرر، لا كونه مبتدأ لشيء متبوع؛ ولذا لا يصح ضرب الغاية له. [عبد الحكيم: ٢٧٤]

وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ يَحْتَمِلُ كُلُّ قِطْعَةٍ لَا يَرْضَاهَا اللَّهُ تَعَالَى كَقَطْعِ
 الرِّحْمِ، وَالْإِعْرَاضُ عَنِ مَوَالَةِ الْمُؤْمِنِينَ، وَالتَّفْرِقَةُ بَيْنَ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ وَالْكَتَبِ
 فِي التَّصْدِيقِ، وَتَرْكُ الْجَمَاعَاتِ الْمَفْرُوضَةِ، وَسَائِرُ مَا فِيهِ رَفْضُ خَيْرٍ، أَوْ نَعَاطِي شَرٍّ؛
 فَإِنَّهُ يَقْطَعُ الْوَصْلَةَ بَيْنَ اللَّهِ وَبَيْنَ الْعَبْدِ الْمَقْصُودَةَ بِالذَّاتِ مِنْ كُلِّ وَصْلٍ وَفَصْلٍ، وَالْأَمْرُ:
 هُوَ الْقَوْلُ الطَّالِبُ لِلْفِعْلِ، وَقِيلَ: مَعَ الْعُلُوِّ، وَقِيلَ: مَعَ الْاسْتِعْلَاءِ، وَبِهِ سُمِّيَ الْأَمْرُ
 الَّذِي هُوَ وَاحِدُ الْأُمُورِ تَسْمِيَةً لِلْمَفْعُولِ بِهِ بِالمصدر فإنه مما يؤمر به، كما قيل: لَهُ
 شَأْنٌ، وَهُوَ الطَّلَبُ وَالْقَصْدُ، يُقَالُ: شَأْنَتُ شَأْنَهُ، إِذَا قَصَدْتَ قَصْدَهُ. وَ"أَنْ يُوصَلَ"
 يَحْتَمِلُ النَّصْبَ وَالْحَقْضَ عَلَى أَنَّهُ بَدَلَ مِنْ "مَا"، أَوْ ضَمِيرُهُ، وَالثَّانِي أَحْسَنُ لَفْظًا وَمَعْنَى.
 لَمْ أَتْرُكْ لَمْ أَصْرِحْ فِي الرَّادِّ

يَحْتَمِلُ إِنْج: إِذَا قَالَ: "يَحْتَمِلُ"؛ لِأَنَّهُ تَفْسِيرٌ مِنْ حَيْثُ الدَّرَاجَةِ، وَأَمَّا الرِّوَايَةُ فَعَلَى الْوَحْيَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ فِي
 "الْكَشَافِ" وَهُوَ قَطْعُ الرِّحْمِ وَالْإِعْرَاضُ عَنِ الْمَوَالَةِ إِنْ كَانَ الْمُرَادُ بِالْفَاسِقِينَ الْمَشْرُوكِينَ، وَالتَّفْرِقَةُ بَيْنَ الْأَنْبِيَاءِ
 وَالْكَتَبِ فِي التَّصْدِيقِ إِنْ أُريدَ بِهِ أَهْلُ الْكِتَابِ، وَالْمُصْطَفَى ﷺ لَمَّا حَمَلَ الْفَاسِقِينَ عَلَى الْأَعْمِ كَمَا هُوَ الطَّاهِرُ،
 حَمَلَ الْقِطْعَةَ أَبْضًا عَامًّا كَمَا هُوَ مُقْتَضَى كَلِمَةِ "مَا". [عبد الحكيم: ٢٧٤]

بَيْنَ الْأَنْبِيَاءِ: بِإِيمَانِهِمْ بَعْضُ وَكُفْرِهِمْ بَعْضٌ. (تيسير) فإنه إِنْج أي سائر ما فيه، وَهُوَ دَلِيلٌ لَشُمُولِ الْقِطْعَةِ لِسَائِرِ
 مَا فِيهِ رَفْضُ خَيْرٍ أَوْ نَعَاطِي شَرٍّ. هُوَ الْقَوْلُ إِنْج: إِسَادُ الطَّالِبِ بِجَارِي وَحَقِيقَتِهِ الدَّالُّ عَلَى الطَّلَبِ، وَالْأَمْرُ يَكُونُ
 بِالمعْنَى الْمَصْطَرَفِيِّ، فَالْقَوْلُ عَلَى طَاهِرِهِ، وَبِمَعْنَى الصَّغِيغَةِ، فَالْقَوْلُ بِمعْنَى الْمَفْعُولِ، وَاسْتِثْنَاءُ الْأَعْمِ مِنَ الْعُلُوِّ
 مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ. [حقاقي: ١٦٢/٢]

وَبِهِ سُمِّيَ إِنْج: أَيُّ نَقْلِ الْأَمْرِ الطَّالِبِ إِلَى الْأَمْرِ الَّذِي يَصْدُرُ عَنِ الشَّخْصِ؛ لِأَنَّهُ يَصْدُرُ عَنْ دَاعِيَةٍ تُشَبِّهُ الْأَمْرَ، فَكَانَ مَأْمُورًا
 بِهِ؛ أَوْ لِأَنَّهُ مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يُؤْمَرَ بِهِ وَهُوَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ: "فَإِنَّهُ إِنْج" كَمَا سُمِّيَ الْخَطْبُ وَالْحَالُ الْعَظِيمَةُ شَأْنًا، وَهُوَ مَصْدَرٌ
 مَعْنَى الْقَصْدِ، سُمِّيَ بِهِ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يَقْصِدَ. وَاعْلَمْ أَنَّ أَهْلَ الْأَصُولِ قَالُوا: إِنَّ الْأَمْرَ مَعْنَى الْقَوْلِ الْمَحْصُوصِ
 يَجْمَعُ عَلَى أَوَامِرٍ، وَمَعْنَى الْفِعْلِ وَالشَّانِ عَلَى أُمُورٍ، وَلَا يَعْرِفُ مِنْ وَاقِفِهِمْ إِلَّا الْجَوْهَرِيُّ. [حقاقي: ١٦٢/٢]

الْأَمْرُ الَّذِي: رَدُّ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ بَعْضُ الْفُقَهَاءِ مِنْ أَنَّ الْأَمْرَ مُشْتَرِكٌ بَيْنَ الْقَوْلِ الْمَحْصُوصِ وَالْفِعْلِ؛ لِأَنَّهُ يُطْلَقُ عَلَيْهِ الْأَمْرُ
 مِثْلُ: "يَوْمًا أَتَى مَرْعُوفٌ بِرَشِيدٍ" (هود: ٩٧) وَجَوَدَ. [عبد الحكيم: ٢٧٥] شَأْنٌ: وَلِشَأْنٍ أَيْضًا مَصْدَرٌ سُمِّيَ الْمَفْعُولُ بِهِ
 بِالمصدر. وَالثَّانِي إِنْج: أَمَّا لَفْظًا فَلِقَرْنَتُهُ، وَأَمَّا مَعْنَى؛ وَأَلَّا نَ مَذْمُومَتُهُ فَطَعِ الْوَصْلَ؛ لِكُونِهِ مَأْمُورًا بِهِ، وَهَذَا الْمَعْنَى
 حَاصِلٌ عَلَى الثَّانِي دَلَالَةُ تَكْلُفِ دُونَ الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّ الْمُدَّالَّ مِنْهُ فِي حُكْمِ النِّتِجَةِ وَالْمَسْقُوطِ. (شبرواني)

وَيُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ بالمنع عن الإيمان والاستهزاء بالحق، وقطع الوصل التي بها نظام العالم وصلاحه، **أُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ** الذين خسروا بإهمال العقل عن النظر، واقتناص ما يفيدهم الحياة الأبدية، واستبدال الإنكار والظعن في الآيات بالإيمان بها، والنظر في حقائقها، والاقتباس من أنوارها، واشتراء النقص بالوفاء، والفساد بالصلاح، والعقاب بالثواب. **كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ** استخبار فيه إنكار وتعجيب لكفرهم بإنكار الحال التي يقع الكفر عليها على الطريق البرهاني؛

الذي إيج: يشير إلى أن حصر الخاسرين عليهم باعتبار كمالهم في الحسran، وإلى أن الحسran؛ لكونه لا يستعمل إلا في التجارة حقيقة ترشيح الاستعارة المقدره التي يتضمنها الآيات السابقة، وهو استبدال الأمور المذكورة، و"الباء" في كلام المصنف رحمه داحلة على المتروك، وعبر بالاستبدال في الإنكار والظعن، وبالاشراف في النقص والفساد للنقص. [عبد الحكيم ملخصاً: ٢٧٥] **واقتناس إيج:** اكتساب الإيمان والأعمال الحسنة.

بالوفاء: إشارة إلى قوله: "يقضون عهد الله". الآية. **استخبار إيج:** لأنه استخبار عن حال كفرهم مع وجود ما يقتضي خلافه، وذلك مستبعد مستقيم، فمن الاستبعاد يتولد التعجب، ومن الاستعجاب الإنكار، والاستخبار والاستفهام في الاصطلاح بمعنى الواحد، وقيل: الاستخبار: طلب الخير بالجواب كما أن الاستفهام: طلب الفهم، والفرق بينهما: أن الاستخبار لا يقتضي عدم العلم، بخلاف الاستفهام؛ فلذا يستعمل الأول في حقه تعالى، فاحتار لفظ الاستخبار؛ لإمام لفظ الاستفهام بجمل المتكلم، بخلاف الاستخبار. [خفاجي ملخصاً: ١٦٤/٢]

إنكار الحال إيج: وذكر صاحب "المفتاح" أن "كيف" وإن كان للسؤال عن الحال مطلقاً إلا أنه إذا دخل على فعل كان سؤالاً عن الأحوال التي تكون لذلك الفعل مزيد اختصاص وتعلق بها، والكفار في حال الكفر لا بد وأن يكونوا على إحدى الحالتين إما عالمين بالله أو جاهلين به ولا ثالث، فإذا قيل: "كيف تكفرون بالله" أماد أ في حال العلم بالله تكفرون أم في حال الجهل به؟ ثم إذا قيل: "كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أََمْزَاتًا إِيَّاهُ" صار المعنى: كيف تكفرون بالله والحال حال علم بهذا القصة، فصار الكفر أبعد شيء عن العاقل، ووجه بعده: أن هذه الحالة تأتي أن لا يكون للعاقل علم بأن له صانعاً قادراً علماً إلى غير ذلك، وعلمه بأن له هذا الصانع بأي أن يكفر، وصنوبر الفعل عن القادر مع الصارف القوي مظنة التعجب والتعجب، فعلم أن الآية فيه معنى التعجب.

هذا، وكلام المصنف بأن "كيف" لإنكار الحال على العموم إما لأن وضعها لعموم الأحوال، أو لأن توجه النفي إلى مطلق الحال يوجب العموم، وتقريره: أنه إذا أنكر أن يكون لكفرهم حال يوجد عليها، ومحال أن يوجد بغير صفة من الصفات كان إنكارها إنكاراً للكفر على طريق البرهان؛ لأن نفي اللازم مستلزم لنفي الملزوم. [خفاجي ملخصاً: ١٦٥/٢]

لأن صدوره لا ينفك عن حال وصفة، فإذا أنكر أن يكون لكفرهم حال يوجد عليها استلزام ذلك إنكار وجوده، فهو أبلغ وأقوى في إنكار الكفر من "أنكفرون"، وأوفق لما بعده من الحال، والخطاب مع الذين كفروا، لما وصفهم بالكفر وسوء المقال وخبث الفعال، مخاطبهم على طريقة الالتفات، ووبّخهم على كفرهم مع علمهم بحالهم المقتضية خلاف ذلك، والمعنى: أخبروني على أي حال تكفرون **وَكُنْتُمْ أَمُوتًا** أي أجساماً لا حياة لها، عناصر، وأغذية، وأحلاطاً، ونظفاً، ومضغاً مخلقة، وغير مخلقة **فَأَحْيَاكُمُ** بخلق الأرواح ونفخها فيكم، وإنما عطف بالفاء؛ لأنه متصل بما عطف عليه غير متراح عنه، بخلاف البواقي **ثُمَّ يُمِيتُكُمْ** عند تقضي وهو كونهم أمواتاً **ثُمَّ يُحْيِيكُمُ** بالنشور يوم نفخ الصور

وأوفق إلخ: لأن نفي الحال يدل على نفي الكفر، كما أن ثبوت ما بعده يدل على نفي الكفر [أي الإيمان] كما أن ثبوت ما بعده مما يقتضي عدم الكفر ونفيه. [عبد الحكيم ملخصاً: ٢٧٦] [فيه تكرار كما لا يخفى لعله من سهو الناسخ. (عب)] **والخطاب إلخ:** بين أن الخطاب على طريق الالتفات من العية للتوبيخ والتشريع؛ لأن ذكر معائب الشخص في وجهه أنكى له، وقوله: مع علمهم إلخ هو محصل الجملة الحالية، وسوء المقال هو فوطهم: **﴿مَآذَا أَرَادَ اللَّهُ﴾** (القرة: ٢٦)، ونحوه، وقوله: أخبروني إشارة إلى معنى الاستفهام. [أخفاحي: ١٦٧/٢] **أجساماً إلخ:** يعني أن الموت يقال لعدم الحياة مطلقاً، كقوله تعالى: **﴿لَوْلَا مَنَعُكَ﴾** (الفرقان: ٤٩)، ويجوز أن يكون استعاراً؛ لاجتماعها في أن لا روح ولا إحساس؛ لأنه لم يقصد تشبيه الموحدين منهم بالأموات، بل المراد الإخبار عنهم بأنهم كانوا جثاداً عناصر ونظفاً، فشبّه النطف بالأموات، فيكون استعارة لا تشبيهاً بليغاً كما وهم. [أخفاحي ملخصاً: ١٦٧/٢] **مخلقة:** أي مسواة لا نقص فيها ولا عيب. (ع)

بخلاف البواقي إلخ: لأن الإمامة متراحية عن الإحياء الأول بقدر الملك في الأحياء، والإحياء الثاني متراح عن الإمامة بقدر الملك في الرزخ، أو بقدر الملك بين الموت والحياة في القبر. واعلم أن بين كون أصل الأبدان عناصر وأغذية واحتلاطاً وبين حيائها تراخ، والظاهر أن إيراد "الفاء" للدلالة على أن هذه المدة بالنسبة إلى الملتين الأخيرتين في غاية القلة، فكانت لم يكن التراخي الأول موحداً، فتأمل. (خط) **نفخ الصور:** الأوحه أن يقال: إن المراد بالإحياء: ما يشمل الإحياءين؛ لكونهما من أحوال الآخرة، والقبر أول منزل من منازل الآخرة. (عص)

أو للسؤال في القبور **ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ** ﴿٢٠﴾ بعد الحشر فيجازيكم بأعمالكم، أو ^{ناظر إلى قوله بالشور} تنشرون إليه من قبوركم للحساب، ^{ناظر إلى قوله للسؤال} فما أعجب كفركم مع علمكم بحالكم هذه. فإن قيل: إن علموا أنهم كانوا أمواتاً فأحياهم ثم يميتهم، لم يعلموا أنه يحييهم ثم إليه يرجعون. قلت: تمكنهم من العلم بهما لما نصب لهم من الدلائل منزل منزلة علمهم في إزاحة العذر، سيما وفي الآية تنبيه على ما يدل على صحتهما، وهو: أنه تعالى لما قدر أن أحياهم أولاً قدر أن يميتهم ثانياً؛ فإن بدء الخلق ليس بأهون عليه من إعادته، أو مع القبيلتين؛ فإنه سبحانه لما بين دلائل التوحيد والنبوة، ووعدهم على الإيمان وأوعدهم على الكفر،

أو للسؤال **إِخ**: وما يدل على أن المذكور هنا حياة القبر لا الحياة الدائمة؛ لأن كلمة "ثم" تقتضي التراجعي، والرجوع إليه تعالى حاصل عقب الحياة الدائمة من غير التراجعي، وإلا لما صح أن يقول: "ثم إليه ترجعون" فالآية من هذا الوجه دليل على حياة القبر، فاندفع ما قيل: إن في هذه الآية ما يدل على بطلان عذاب القبر؛ لأنه تعالى يحييهم مرة في الدنيا، وأخرى في الآخرة، ولم يذكر حياة أخرى، ولا حياة بين حياتين. (شوراني) **فما أعجب**: عطف على أخبروني على أي حال تكفرون، أخره عن الجملة الحالية للإشارة إلى أن إفادة التعجب من النقيض بالحال.

علمكم: إشارة إلى أن الحال إنما وقع حالاً باعتبار العلم لا باعتبار نفسه؛ ولذا تحققت المقارنة بين الحال والعامل واستعني عن تقدير "قد". (عص) **فإن قيل إخ**: فإن قلت: عدمهم الأول وحياقم محقق عند كل أحد، فكيف صدر بـ "إن" التي للشك؟ وكيف يترتب على علمهم هذا عدم العلم بأنه يحييهم ثم إليه يرجعون حتى تعتقد هذه الشرطية؟ قلت: الشك عدمهم باعتبار الإسناد إليه تعالى باعتبار نفسها، أو أنه نزل علمهم؛ لعدم الجري على مقتضاها منزلة غير المحقق، ولعدم تحققهم الأول لم يتحققوا الثاني، أو القضية اتفاقية نحو: "إن كان الإنسان ناطقاً، فالخمار ناطق". [حفاجي بتعير: ١٦٨/٢]

أو مع **إخ**: معطوف على قوله: "مع الذين كفروا" السابق في تفسير "كيف تكفرون"، والمراد بالقبيلتين: المؤمنون والكافرون، وتبين دلائل التوحيد بقوله: **﴿اعْبُدُوا رَبَّكُمْ...﴾** (البقرة: ٢١)، والنبوة بقوله: **﴿وَرَأَى كُتْمٌ فِي رَبِّهِ...﴾** (البقرة: ٢٣)، والوعد بقوله: **﴿وَنُنَزِّلُ الْكِتَابَ فِي آيَاتٍ...﴾** (البقرة: ٢٤)، والنعم العامة بقوله: **﴿الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾** (البقرة: ٢١)، والخاصة قيل: في قوله: **﴿يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾** (البقرة: ٤٠) الآية، وقيل: في قوله: **﴿وَوَعَدْتُمْ أَنُمَاتًا﴾** (البقرة: ٢٨)، باعتبار ما في ضمنها من حياقم فرادى مرادى. [حفاجي ملخصاً: ١٦٨/٢]

أكد ذلك بأن عدد عليهم النعم العامة والخاصة، فاستقبح صدور الكفر منهم، واستبعده عنهم مع تلك النعم الجليلة؛ فإن عظم النعم يوجب عظم معصية المنعم. فإن قيل: كيف يعد الإمامة من النعم المقتضية للشكر؟ قلت: لما كانت وصلة إلى الحياة الثانية التي هي الحياة الحقيقية كما قال تعالى: ﴿وَإِنَّ الدَّارَ الْآخِرَةَ لَهِيَ الْحَيَوَانُ﴾ كانت من النعم العظيمة مع أن المعداد عليهم نعمة هو المعنى المنتزع من القصة بأسرها، كما أن الواقع حالاً هو العلم بما لا كل واحدة من الجمل؛ فإن بعضها ماض وبعضها مستقبل، وكلاهما لا يصح أن يقع حالاً، أو مع المؤمنين خاصة؛ لتقرير المنة عليهم،

النعم العامة إـح: التي تشتمل الجميع من قوله: ﴿وَكُنْتُمْ أَزْوَاجًا﴾ (البقرة: ٢٨) إلى قوله: ﴿هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ (البقرة: ٣٩)، وهي النعم الأربع التي نص المصنف على عموم كل واحد منها على ما سيحيى، والنعم الخاصة من قوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ (البقرة: ٤٠) إلى قوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ (البقرة: ١٠٦)، وقول المصنف فيما سياتي: وأعلم أنه سبحانه إـح صريح في ذلك، والمعجب من الناظرين كيف تحيروا في بيها؟ [عبد الحكيم بتغير: ٢٧٨]

فاستقبح: عطف على قوله: "أكد" لا على عدده؛ إذ لا دخل للاستقبح في التأكيد للدلائل المذكورة. [عبد الحكيم: ٢٧٨]

قلت: قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُغْفَرْ ذُنُوبَهُ﴾ (يس: ٦٨) يكشف عن كون الموت نعمة، وأيضاً موت كل سبب معتبره الإحياء، فيكون نعمة في حقهم. (عص) **هي الحيوان:** أي هي دار الحياة الحقيقية؛ لامتناع طريان الموت عليها.

أن المعداد إـح: [حواش على سبيل التيسير] وحاصل الحواش الأول: إنها لإصالتها إلى النعمة العظمى نعمة، والثاني: إن المجموع نعمة لا كل واحد منها، وإما ذكرت لبيان جملة حالهم؛ ولتوقف البعض عليها. [خفاحي: ١٦٩/٢]

هو المعنى: وهو خلقها الإحياء مرة بعد أخرى. (ح) **هو العلم:** كأنه قيل: كيف تكفرون وأنتم عالمون بهذه القضية بأولها وآخرها؟ (كشاف) **لا يصح إـح:** لأن القائل للاستمرار بمعنى استمرار الإنكار لا إنكار الاستمرار، فلا يقارنه الماضي ولا المستقبل، بخلاف العلم بالقصة فإنه مستمر. (عص) [عبد الحكيم: ٢٧٩]

أومع المؤمنين إـح: عطف على قوله: "مع الكفار"، أو "مع القيثيين"، والقرينة على حمل الحياة والموت على المعنى المجازي وإرادة الرجوع للإثابة كون الخطاب مختصاً بالمؤمنين، ونكتة الالتفات تشريفهم بشرف الخطاب، والإنكار حينئذ بمعنى أنه لا يكون ذلك، وزاد لتقرير تقدم المنة عليهم في قوله: ﴿وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [خفاحي ملخصاً: ١٧٠/٢]

أو مع المؤمنين: فيكون متصلاً لقوله: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ﴾، ونكتة الالتفات تشريفهم بشرف الخطاب، والإنكار حينئذ بمعنى لا يكون. [عبد الحكيم: ٢٧٩]

وتبعد الكفر عنهم على معنى: كيف يتصور منكم الكفر وكنتم أمواتاً أي جهالاً فأحياكم بما أفادكم من العلم والإيمان، ثم يميتكم الموت المعروف، ثم يحييكم الحياة الحقيقية، ثم إليه ترجعون، فيحييكم بما لا عين رأت، ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر؟ والحياة حقيقة في القوة الحساسة، أو ما يقتضيها، وسمي الحيوان حيواناً مجازاً في القوة النامية؛ لأنها من طلائعها ومقدماتها، وفيما يختص الإنسان من الفضائل كالعقل والعلم والإيمان من حيث إنه كما لها وغايتها، والموت بإزائها يقال على ما يقابلها في كل مرتبة قال تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ﴾ وقال: ﴿اعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يُحْيِي الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾ وقال: ﴿أَوْ مَنْ كَانَ مَيِّتًا فَأَحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ﴾، وإذا وصف به البارئ تعالى أريد بها صحة انصافه بالعلم والقدرة اللازمة لهذه القوة فيها،
(مثال الحقيقة الثالثة: ٢٦)
(مثال الحجة الأولى: ١٧)
(الأساطير: ١٢٢)

وكنتم أمواتاً: فسر الموت بالجهل والحياة بالعلم؛ ليكون من النعم الخاصة للمؤمنين. ما يقتضيها إ.ح. بليلى أن العصور الفلوج حي، وإلا لتسارع إليه الفساد كالميت، وليس بحسب، ولما لم يتم الدليل المذكور؛ لأن عدم الإحساس بالفعل لا يدل على عدم القوة؛ لجواز فقدان الأثر لمانع، احتج أن الحياة نفس قوة الحس، والظاهر أن المراد بها: قوة النفس؛ فإن معايرة الحياة لما عداها من الحواس طاهرة؛ لأنها مختصة بعصو دون عضو، وإما مفقودة في بعض أنواع الحيوانات كالحراطين [إراطين] كرمهاست كدور زين ثنك بم رسد. مدرّ محلل مفتت للحصى نافع للوقان. (ص) [الفاقة للمشاعر الأربعة، وأنه يلزم تعدد الحياة بالنوع في شخص واحد، إن قيل: يكون كل واحد منها. [عبد الحكيم بتغير: ٢٧٩] من طلائعها: [جمع طليعة: وهي المقدمة أي القوة النامية من طلائع الحساسة (شبر)] لأن الشيء ما لم يصر تاماً لم يصر حساساً؛ فإن الإنسان كان أولاً في مرتبة الجمادية، ثم يصير إلى مرتبة النامية، ثم إلى مرتبة الحساسة، ثم إلى مرتبة الإنسانية. (ح) اعلّموا إ.ح: استدلال على استعمال الحياة في القوة النامية، وهذا إما يتم لو كان إحياء الأرض عبارة عن إعطائها القوة النامية، بل عبارة عن قبح قواها النامية وإثارتها؛ لأنه لا يزل عنها القوى النامية، بل يعزل عن العمل، فأحياة هيحائها والموت فتورها. (عص) أريد بها: عند الحكماء وأبي الحسب المصري من المعتزلة. فيها إ.ح: قبله للاحتراز عن الواجب، وقيل: لأنها لا تلم في غير الإنسان وهو حي، واللزوم في البعض يكفي لصحة الخغاز، فتأمل. [حقاقي ملخصاً: ١٧١/٢]

أو معنى قائم بذاته يقتضي ذلك على الاستعارة. وقرأ يعقوب "ترجعون" بفتح
 عند جمهور أصحابنا ^{أي سعة العلوم} **هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا** بيان نعمة أخرى
 مرتبة على الأولى؛ فإنها خلقهم أحياء قادرين مرة بعد أخرى، وهذه خلق ما
 يتوقف عليه بقاؤهم، ويتم به معاشهم. ومعنى "لَكُمْ": لأجلكم وانتفاعكم في
 دنياكم باستنفاعكم بها في مصالح أبدانكم بوسط أو غير وسط، ودينكم بالاستدلال
 على الصانع ^{للدلائل الأخروية} والاعتبار والتعرف لما يلائمها من لذات الآخرة وآلامها، لا على وجه الغرض؛
 فإن الفاعل لغرض مستكمل به،
 عطف على قوله. لأجلكم

الاستعارة: أي يشبه المعنى القائم بذاته تعالى المقتضي لصحة العلم بالقوة الحساسة، أو عديلها في كون كل منهما
 مصححاً لاتصاف اهل بالإدراك، ثم استعير لفظ المشبه به للمشبه. (ع، عجب) وقرأ الخ "اعلم أن رجع" يكون
 لازماً ومصدره: الرجوع، ومتعدياً ومصدره: الرجع، وعلى اللغة الثانية قري: "ترجعون" مجهولاً، وعلى الأخرى قري
 معلوماً. [عقاصي: ١٧١/٢]

بيان نعمة الخ: "هو" معطوف على قوله: "وكنتم أمواتاً الخ"، وترك العاطف، لكونه كالنتيجة له كما يشعر به قوله:
 "مرتبة على الأول"، أو لتسوية على أنه مستقل في إعادة ما أفاده الأول، والمراد ترتبها على الأول: أن الانتفاع بها يتوقف
 عليها؛ فإن النعمة إما تسمى نعمة من حيث الانتفاع بها، والتوقف إما باعتبار الإحياء الأول، وإلى هذا أشار بقوله: "فإنها
 خلقهم الخ"، وكونهم قادرين مستفاد من قوله: "ثم إليه ترجعون"؛ فإن الرجوع للمحاربة أو للسؤال من تواع القدرة.
 وقيل: المراد بالأول: الإحياء الأول والثاني مع ما تغلغل بينهما من الموت، وبالأخرى: للعاش والنقاء في الدنيا والآخرة، أما
 البقاء في الدنيا فلا يكون إلا بالعداوة ونحوه، وهو مترتب على الخلق ومتأخر عنه وهو ظاهر، وأما البقاء الأخروي فمن نظر
 في المخلوقات من الأنفس والآفاق وعمل تحقضاء بخلاف النعيم، ومن تركه يسحق سراً في عذاب الجحيم، والمخلوق
 مترتب على البعث ومتأخر عنه من غير تردد، وعبارة المصنف ناطقة بهذا حيث صرح بالبقاء المطلق، وأدرك في الانتفاع
 الانتفاع الدنيوي والاستدلال. [عقاصي ملخصاً: ١٧١/٢]

مرتبة: من حيث إن الانتفاع بها يتوقف عليها. **لأجلكم:** يعني أن اللام للتعليق والانتفاع. **بوسط الخ:** فإن أحرار العالم
 إذا تأملتها وحدها بما يتنفع به الإنسان في المأكول والمشرب والسكنى والملبس، أو في حفظ الصحة أو في إعدادها
 بلا واسطة أو بواسطة. [عبد الحكيم: ٢٨٠] **لما يلائمها:** باعتبار اشتغالها على أسباب الأس؛ فإنها تتوذج بعم
 الجنة وعلى أسباب الوحشة؛ فإنها أعودح عذاب النار. **مستكمل به:** أقول: لأن غرض علة نعية العلة الفاعلية، فلو
 كان بفعله غرض لا احتياج في علته إليه، واحتياج إلى العبر مستكمل به بلا مرية.

بل على أنه كالفرض من حيث إنه عاقبة الفعل ومؤداه، وهو يقتضي إباحة الأشياء النافعة، ولا يمنع اختصاص بعضها ببعض لأسباب عارضة؛ فإنه يدل على أن الكل للكل لا أن كل واحد لكل واحد، و"ما" يعم كل ما في الأرض لا الأرض إلا إذا أريد به جهة السفلى كما يراد بالسمااء جهة العلو. و"جميعاً" حال عن الموصول الثاني. ^{لفظ الأرض} ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ ^{قصد إليها} بقصد إيرادته، من قولهم: استوى إليه كالمسهم المرسل إذا قصده قصداً مستوياً من غير أن يلوي على شيء، وأصل الاستواء طلب السواء، وإطلاقه على الاعتدال لما فيه من تسوية وضع الأجزاء، ولا يمكن حمله عليه؛ لأنه من خواص الأجسام، وقيل: استوى: استولى ومَلَكَ، قال:

قَدْ اسْتَوَى بَشَرٌ عَلَى الْعِرَاقِ مِنْ غَيْرِ سَيْفٍ وَدَمٍ مُهْرَاقِ

^{أي استولى}

والأول أوفق للأصل،

وهو يقتضي: قوله تعالى: "خلق لكم" الآية يدل على أن الأصل في الأشياء النافعة الإباحة. اعترض عليه: بأن اللام يبيِّن لغز النفع لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا﴾ (الاسراء: ٧)، والجواب: أنه مجاز؛ لاتفاق أئمة اللغة على أنها للملك، ومعناه الاختصاص النافع، وبأن المراد بالنفع الاستدلال، وأجب أن التخصيص بخلاف الظاهر مع أن ذلك حاصل لكل مكلف من نفسه، فيحمل على غيره. [عبد الحكيم: ٢٨٠] النافعة: عرج به الضارة كالسموم والقافورات.

ولا يجمع إلخ: رد للإباحة حيث قالوا: إن الآية تدل على أن ما في الأرض جميعاً خلق لكل، فلا يكون لأحد اختصاص بشيء أصلاً. [عبد الحكيم: ٢٨١] قصد إليها: والقصد في حق الله تعالى معناه: تعلق إرادته بالتنجيزي الحادث، أي ثم تعلقت إرادته تعلقاً حادثاً بخلق السماوات، أي بترجيح وجودها على عدمها، فتعلقت القدرة بإيجادها إلخ (الجميل على الخلائين). (عب) طلب السواء. الاجتهاد والسعي في تحصيل المساواة.

ولا يمكن حمله: حل لفظ الاستواء هنا على طلب السواء؛ لأنه من خواص الأجسام، ومن مسره تحمله على الله فقد سهأ، فنأمل. [عفاجي: ١٧٤/٢] وقيل إلخ: وإنما ضعفه؛ لأنه يتعدى بـ"على"، وكون "إلى" بمعنى "على" بخلاف الظاهر. و"بشر" المذكور في البيت هو بشر بن مروان أخو عبد الملك ووزيره، وكان ولاء العراق، فقبل فيه ذلك. و"مهراق" بمعنى مرق أي مسفوح الدم، و"الهاء" زائدة. [عفاجي: ١٧٤/٢]

استوى: فد "إلى" يكون بمعنى على. للأصل: لأصل الاشتقاق لظهور المناسبة؛ فإن القصد إلى الشيء بإرادته طلب تسويته، وحلقه مصوناً عن العوج. [عبد الحكيم: ٢٨٢]

والصلة الممدى بها، والتسوية المترتبة عليه بالفاء. والمراد بالسماء هذه الأجرام العلوية أو جهات العلو. و "ثُمَّ" لعله لتفاوت ما بين الخلقين وفضل خلق السماء على خلق الأرض، كقوله: ﴿ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ لا للتراخي في الوقت، فإنه يخالف ظاهر قوله تعالى: ﴿وَالْأَرْضُ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا﴾؛ فإنه يدل على تأخر دحو الأرض المتقدم (التأخرات: ٣٠)

والصلة: فإن الاستواء معنى الاستيلاء يعدى بـ"على" كما مر في البيت. والتسوية إلخ: لترتب التسوية بالفاء؛ لكونها مترتبة على الإرادة مسببة عنها بخلاف الاستيلاء؛ فإنه متأخر عن وجود المستولى عليه. (ح) والمراد إلخ: صوره بالأحرام بناء على أن الأرض بمعناها الظاهري، فإن كانت معنى جهة السفلى يكون مقابلها معنى جهة العلو. [خفاجي: ١٧٤/٢]

و ثم لعله إلخ. اعلم أن في خلق السماوات وما فيها والأرض وما فيها باعتبار التقدم والتأخر، وردت آيات وأحاديث متعارضة، وللناس في التوفيق طرق شتى، فمن ابن عباس رضي الله عنه: أن خلق الأرض قبل السماء، وكانت السماء دحاًناً، فسواهن سبع سموات في يومين بعد خلق الأرض، [أخرج السيوطي رحمه الله في الدر المنثور: ١٢٨/٢]، وأما قوله تعالى: ﴿وَالْأَرْضُ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا﴾ (التأخرات: ٣٠). يقول: حمل فيها حلاً وحمل فيها هراً وجعل فيها شجراً وجعل فيها بحوراً، يعني أن قوله: ﴿أَخْرَجَ مِنْهَا مَاءَهَا﴾ (التأخرات: ٣١) يدل أو عطف بيان لـ"دحاهها" مبين للمراد منه، فيكون تأخرها في الآية ليس معني تأخر دحاها بل معني تأخر خلق ما فيها وتكميله وترتيبه، أو معني خلق التمتع والانتفاع به.

والمصنف رحمه الله ذهب إلى تقدم خلق السماء على الأرض، وهذه الآية تنافيها، فقال: إن "ثم" لتفاوت في المرتبة المنزلة منزلة التراخي الزماني كما في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ (البلد: ١٧)، فإن اسم "كان" ضمير يرجع إلى فاعل "فلا اقتحم"، وهو الإنسان الكافر، وقوله: ﴿فَعَلَّكَ رَبِّي أَزْوَاجًا﴾ في يوم ذي مشقة (البلد: ١٤، ١٣) تفسير للعقبة، والترتيب الظاهري يوجب تقدم الإيمان عليهما، فيكون "ثم" هنا للتراخي في المرتبة. وتثبت بأنه يخالف الآية الأخرى المصرح فيها بالبعدية، وأشار إلى تأويله بما ذكره، ولا يخفى تكلفه. [خفاجي: ١٧٥/٢]

و ثم: "و ثم" لعله لتفاوت ما بين الخلقين إلى قوله: "فإنه" يدل على تأخر دحو الأرض المتقدم على خلق ما فيها عن خلق السماء، رد بذلك ما ذكر في "الكشاف" في التوفيق بين هذه الآية وبين قوله: ﴿وَالْأَرْضُ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا﴾ (التأخرات: ٣٠) بأن تأخر دحو الأرض عن خلق السماء لا يناهز تقدم خلق جرم الأرض على جرم السماء، بل ورد الأثر به، ووجه الرد أنه لم يندفع بذلك ثنائي تقدم ما في الأرض المتأخر عن الدحو على السماء، وتقدم السماء على الدحو، ولا يخلص عنه إلا بأن يقول خلق ما في الأرض بخلق مواد ما في الأرض والقوى المودعة في الأرض لإنبات ما فيها. وما ذكر من الترجيح بقوله: "إلا أن تستأنف" إلخ في غاية الشبه لعل قوله: "بعد ذلك" بمعنى: بعد ما سمعت من قدرته في السماء دحاهها، ونظيره قوله: ﴿بَعْدَ ذَلِكَ رَسَمَ﴾ (القلم: ١٣). (عص: عب) المتقدم: إذ خلق جميع ما فيها لا يمكن إلا بعد الدحو فيه.

على خلق ما فيها عن خلق السماء وتسويتها، إلا أن تستأنف بـ "دحاها" مقدراً لنصب الأرض فعلاً آخر، دل عليه ﴿أَأَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمْ السَّمَاءُ بَنَاهَا رَفَعَ سَمَكَهَا﴾ مثل تَعَرَّفَ الأرض وتدبر أمرها بعد ذلك، لكنه خلاف الظاهر. فسَوَّيْنَهَا ^(البارعات: ٢٧) بعد عرفانك أمر السماء وخلقهن مصونة من العوج والفتور. و"هِنَّ" ضمير السماء إن فسرت بالأحرام؛ لأنه جمع، أو هو في معنى الجمع، وإلا فمبهم يفسره ما بعده كقولهم: ربه رجلاً.

سَبَّحَ سَمَوَاتٍ بدل أو تفسير، فإن قيل: أليس إن أصحاب الأرصاد أثبتوا تسعة أفلاك؟ قلت: فيما ذكره شكوك، وإن صح فليس في الآية نفي الزائد مع أنه إن ضم إليها العرش والكرسي لم يبق خلاف. وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ۚ.....

إلا أن تستأنف إخ: فحيث يجوز أن يكون "ثم" للتراعي في الوقت، فهو استثناء من قوله: "لا للتراعي" لا من قوله: "تختلف ظاهراً قوله" إخ إذ مخالفة الظاهر باقي بعد. [عبد الحكيم: ٢٨٣] دحاها: بكسر الدال، حال من فاعل تستأنف (ف) تعرف بصيغة الأمر، من باب تفعيل العوج: [العوج بالفتح في الأحرام كما هي، والكسر في الأعراض] بفتحين، قال ابن السكيت: يقال: في دبه عوج بالكسر، وفي عوده وحافظه عوج بالفتح. (صالح: ع) معنى الجمع. قال الزجاج: السماء لفظها واحد، ومعناها الجمع، ويجوز أن يكون جمع سماء.

بدل إخ: [إن كان من ضمير السماء] في نصب سبع حصة أوجه: البدل من الضمير المهم، أو العائد إلى السماء، أو معمول به، والتقدير سوى سوي مهن، أو أن "سوى" فيه معنى "صير" فيتصب معمولين، أو حال مقدرة، وقوله: "وتفسير" أي تغيير. [عفاحي: ١٧٧/٢] قلت: فإن ما وحده من الحركات يمكن ضغطها شمانية على بسعة بل بواحد كما بين في محله، وكذا في جانب الريادة؛ فإن بعضهم أثبتوا بين تلك التواتر والأطلس كرة تضغط اختلاف الميل الكلي. [عبد الحكيم: ٢٨٥]

بكل شيء إخ: فإن قلت: عليم من علم، وهو متعد بنفسه، فكيف تعدى بالياء، فإن كان لضعفه يتقدم معموله فالتقوية باللام فقط. قلت: قالوا: إن أمثلة المبالغة خالفت أفعالها؛ لأنها أسهت أفعال التعضيل لما فيها من الدلالة على الريادة، فأعطيت حكمه في التعدية، وهو أنه إن كان فعله متعدياً، فإن أفهم علماً أو جهلاً تعدى بالياء نحو: "هو أعلم به وأجهل به"، وإلا تعدى باللام نحو: "أضرب لزيد"، و"فعلت لـ" لما يريد (اليوح: ١٦)، وإلا تعدى بما يتعدى به فعله نحو: "هو أصر على البار، وهو صبور على كذا"، وهذا كله باعتبار الغالب، ولو تتبععت الكلام لوجدت ما يخالفه. [عفاحي: ١٧٧/٢]

فيه تعليل كأنه قال: ولكونه عالماً بكنه الأشياء كلها، خلق ما خلق على هذا النمط ^{ماخوذ من صيغة المبالغة}
 الأكمل والوجه الأنفع، واستدلال بأن من كان فعله على هذا النسق العجيب ^{بالعمل على العلة}
 والترتيب الأنيق كان عليمًا؛ فإن إتقان الأفعال وإحكامها وتخصيصها بالوجه ^{العجيب}
 الأحسن الأنفع، لا يتصور إلا من عالم حكيم رحيم، وإزاحة لما يخلج في صلورهم ^{من قوله: ثم إليه ترجعون}
 من أن الأبدان بعدما تفتت وتبددت أحزائها، واتصلت بما يشاكلها، كيف يجمع ^{مأخوذ من إلقائه مأخوذ من الأفع}
 أجزاء كل بدن مرة ثانية بحيث لا يشذ شيء منها، ولا ينضم إليها ما لم يكن معها ^{شذذه المعروف}
 فيعاد منها كما كان، ونظيره قوله تعالى: ﴿وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ﴾، واعلم أن صحة ^(جس ٢٧٩)
 الحشر مبنية على ثلاث مقدمات، وقد برهن عليها في هاتين الآيتين: أما الأولى فهي
 أن مواد الأبدان قابلة للجمع والحياة، وأشار إلى البرهان عليها بقوله: ﴿وَكُنْتُمْ أََمْْواتًا
 فَأَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ﴾ فإن تعاقب الافتراق والاجتماع والموت ^(البقرة: ٢٨)

فيه تعليل إلخ: بيان ارتباط هذه الحملة بما قلها سواء كانت حالية أو معترضة تنديلية فإنه لما أوحده هذه الأشياء
 العظيمة الدالة على قدرة عظيمة كان إيجادها دليلًا على علم شامل للحجريات والكيلات قبل وقوعها فإن
 الصانع إذا بين ساءً عظيمًا لا يد من تصوره قبل إيجادها، والنتيجة تصلح بعد تقررها تعليلًا للدليل لكل من
 مقدماته كما تقول: تعبر العالم لحدوثه والعالم متعبر لحدوثه، فلا يرد عليه ما قيل: إن علة خلق ما خلق على هذا
 النمط ليس لكونه عالمًا، بل لكونه عالمًا قادرًا، أو إن بين كونه تعليلًا واستدلالًا ثنائيًا، إذ الاستدلال يجعل معنى
 النتيجة لما سبق، وجعله تعليلًا يجعله بيان العلة لما سبق، فيسمى أن يقال: "أو استدلال"، (عص)
الأنفع إلخ: مراده أنها أصلح وأكمل بحسب ما نشاهده ولعلمه، ويصل إليه فهمها، لا معنى أنه ليس في مقدور
 الباري ما هو أبدع منها كما هو رأي الفلاسفة؛ لأن العقيلة أن كلا من مقبوراته ومعلوماته لا تتأهي، فلا يرد ما
 قيل: بأن هذا دسيسة أو علة. (ملخص) بما يشاكلها كاتصال الأجزاء المائية بالماء، والتراب بالتراب. (جسسي)
واعلم إلخ: لما كان الدليل القلبي موقوفًا على إمكان مثوله عقلاً، وإلا فيجب صرفه عن الظاهر كالأيات الدالة
 على الجهة والخسمية، لا بد في إثبات وقوع الحشر من بيان إمكانه، فلذا قال: إن الآيتين متصمتان لصحته.
 [بعد الحكيم: ٢٨٥] هاتين الآيتين. ومما: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بالله وَكُنْتُمْ أََمْْواتًا﴾ (البقرة: ٢٨)، ﴿وَهُوَ الَّذِي
 خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ (البقرة: ٢٩).

والحياة عليها يدل على أنها قابلة لها بذاتها، وما بالذات يأبى أن يزول ويتغير.
وأما الثانية والثالثة: فإنه عالم بها وعواقبها قادر على جمعها وإحيائها، وأشار إلى وجه إثباتهما بأنه تعالى قادر على إبدائهم، وإبداء ما هو أعظم خلقاً وأعجب صنعاً، ^{ماحور من الآية الأولى} فكان أقدر على إعادتهم وإحيائهم، وأنه خلق ما خلق خلقاً مستوياً محكماً من غير تفاوت واختلال مراعى فيه مصالحهم وسد حاجاتهم، وذلك دليل على تناهي علمه وكمال حكمته -جلت قدرته ودقت حكمته-. وقد سَكَنَ نافع وأبو عمرو والكسائي الهاء من نحو: فَهُوَ وَهُوَ تشبيهاً له بعضه.

وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً ۖ تَعْدَادُ لِنِعْمَةٍ ثَلَاثَةٌ تعم الناس كلهم؛ فإن خلق آدم وإكرامه وتقضيله على سكان ملكوته بأن أمرهم بالسجود له إناعام بعم ذريته. و"إذ" ظرف وضع لزمان نسبة ماضية وقع فيه أخرى كما وضع "إذا" لزمان نسبة مستقبلية يقع فيه أخرى، ولذلك يجب إضافتهما إلى الجمل كحيث في المكان، وبنيتهما تشبيهاً لهما بالموصولات،
في ظروف المكان في أحيائهما إلى الجمل

والحياة: الثانية: لأنها تعلم المصادر. وأما الثانية: وهي كونه تعالى عالماً بها وعواقبها. (ف) والثالثة: وهي كونه تعالى قادراً على جمعها وإحيائها. وأنه خلق: ماحور من قوله: وهو بكل شيء عليم. تعداد لنعمة الخ: الأولى: نعمة الإنعاد وناس الحياة، والثانية: خلق ما في الأرض من النعم والذات والطاعات والعبادات، والثالثة: خلق أول الأنبياء وتكريمه عما جعله ودرته أفضل من الملائكة وجميع المخلوقات. [حفاحي: ١٧٩/٢]

وَإِذْ ظَفَرُ الخ: المراد بالنسبة الأولى نسبة المصاف إليها، والثانية نسبة العامل الذي تعلقت به، ولذلك افترت للحملة المضاف إليها، وأشبهت الموصول المفتقر لحملة الصلة، وإن كان في "إذ" شه الوصي أيضاً لوصفها على حرفين. [حفاحي شعير: ١٧٩/٢] كما وضع الخ: و"إذا" قد تكون تعني الشرط، وقد يتحرد تعني الظرف كما في قوله تعالى: ﴿وَاللَّيْلُ إِذَا بَغَشَّيْهُ﴾ (الليل: ١)، وقد يستعمل اسماً نحو: "إذا يقوم زيد إذا بقعد عمرو" أي زمان قيام زيد زمان قيام عمرو، فقد وقع متداً وحرراً. (مه الله) ولذلك: لكون وضعهما لزمان نسبة.

واستعملنا للتعليل والمجازاة، ومحلها النصب أبداً بالظرفية، فإنها من الظروف الغير المتصرفة لما ذكرناه، وأما قوله: ﴿وَأَذْكُرُ أَحَا عَادَ إِذْ أُنذِرَ قَوْمَهُ﴾ ونحوه، فعلى تأويل "أذكر الحادث إذ كان كذا" فحذف الحادث وأقيم الظرف مقامه، وعامله في الآية "قالوا" أو "أذكر" على التأويل المذكور؛ لأنه جاء معمولاً له صريحاً في القرآن كثيراً، أو "مضمر" دل عليه مضمون الآية المتقدمة مثل "وبدا خلقكم إذ قال"، وعلى هذا فالجمله معطوفة على "خلق لكم" داخله في حكم الصلة. وعن "معمر" أنه مزيد.

واستعملنا **إخ**: [خو: حنتك إذ أت كرم أي لأنت] أصل وصعبها للظرفية ولكن قد يستعملان لذلك. واتفقوا على أن التعليل راجع لـ "إذ"، والمجازاة لـ "إذا" لأنه لم ترد "إذا" للتعليل و"إذ" للشرط، ولك أن تجعله راجعاً لهما معاً لأن "إذا" بل سائر الظروف تستعمل للتعليل عند العرشي لاستواء مؤدي التعليل، والظرف في قولك: صرته لإسائه وصرته إذا أساء؛ ألتك إذا ضرته في وقت إسائه وإنما صرته فيه لوجود إسائه فيه، فأحري عري التعليل، وكذا "إذ" تستعمل شرطية، نقل في "مع الخواص": أنها تكون شرطية بنون "ما" أيضاً، ووقع في "الفتح" أن "إذ" للشرط. [حماحي تغيير: ١٨٠/٢]

ومحلها **إخ**: وفي "النعي": أن ما أربع استعمالات، أحدها: أن تكون ظرفاً، وهو الغالب، والثاني: أن تكون معمولاً به كقوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَبْلًا﴾ [الأعراف: ٨٦]، والغالب في قولنا الآيات ذلك تقدير "أذكر" وليس ظرفاً لـ "أذكر"؛ لاقتضائه أن الأمر بالذكر في ذلك الوقت، وليس كذلك بل النعي: أذكر الوقت نفسه، والثالث: أن تكون بدلاً من المفعول نحو: ﴿وَأَذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ انْتَبَذَتْ﴾ [مريم: ١٦]، والرابع: أن يكون مصافاً إليها اسم زمان نحو: ﴿يَوْمَئِذٍ وَغَدَ إِذْ هَبْنَا﴾ [آل عمران: ٨]. [حماحي تغيير: ١٨٠/٢] من الظروف **إخ**: وهي ما لم يستعمل إلا مصوراً بتقدير "ي" أو محروراً بـ "من". [عبد الحكيم: ٢٨٦]

لما ذكرناه من أن وضعهما لزمان نسبة وقع فيه نسبة أخرى، فلا بد من إصافتهما إلى نسبة وجعلهما ظرفاً بنسبة أخرى. (عصام) وأما قوله **إخ** دفع شبهة وهي أنكم قلتم: إن "إذا" و"إذ" من الظروف الغير المتصرفة و"إذ" في قوله: "إذ أنذر" ليس كذلك؛ لأنه يدل من "أحا عاد"، وأحا عاد منصوب بأنه مفعول "أذكر". (مه: ٥٥) **مضمر**: عطف على قوله: "وأذكر". وهو وإن كان مضمرّاً أيضاً لكنه لكثرة حذفه في القرآن المجيد جعل التعلق به بمرلة التعلق بالمذكور. (عصام) وعن **معمر** **إخ**: [اسم أي عبيدة، شيخ البخاري ومسلم] قال الزجاج: قال أبو عبيدة: إن "إذ" ههنا رائدة، ثم قال: وهذا إقدام من أبي عبيدة؛ لأن القرآن لا ينبغي أن يتكلم فيه إلا بغاية تجري الحق، و"إذ" معناه: الوقت، وهي اسم فكيف يكون لعداً؟ كأنه قال: ابتداء خلقكم إذ قال. (مه: ٥٥)

والملائكة: جمع ملائكة على الأصل كالشمائل جمع شمال، والتاء لتأنيث الجمع، وهو مقلوب مائلك من الألوكة وهي الرسالة؛ لأنهم وسائط بين الله تعالى وبين الناس فهم رسل الله، أو كالرسل إليهم. واختلف العقلاء في حقيقتهم بعد اتفاقهم على أنها ذوات موجودة قائمة بأنفسها، فذهب أكثر المسلمين إلى أنها أجسام لطيفة قادرة على التشكل بأشكال مختلفة، مستدلين بأن الرسل كانوا يرونهم كذلك، وقالت طائفة من النصارى: هي النفوس الفاضلة البشرية المفارقة للأبدان. وزعم الحكماء أنها جواهر مجردة مخالفة للنفوس الناطقة في الحقيقة، منقسمة إلى قسمين: قسم شأنهم الاستغراق في معرفة الحق والتنزه عن الاشتغال بغيره، كما وصفهم في محكم تنزيله فقال: ﴿يَسْبَحُونَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ﴾، (الأنبياء: ٢٠)

والملائكة: قال في "الصرح": ككفرش وادرج، قال الكسائي: أصله مائلك بتقديم همزة من الألوكة، وهي الرسالة، ثم قلبت وقدمت اللام، فقيل: ملائكة، ثم تركت همزة لكثرة الاستعمال، فلما جمعوها ردوها إليه، فقالوا: ملائكة وملائكة إلخ. وأيضاً قال في "الصرح": ألك ألوكة: يوم مائلك ومائكة يصم اللام فهي كذلك إلخ. (عب) والتاء لتأنيث إلخ: فالمقصود منه تأويله بالجماعة، وجعله نصاً فيه حتى لا يجوز حمله على الجنس بخلاف الجمع بدون التاء. وتسميتهم رسلاً لإرسالهم إلى الأنبياء عليهم السلام بالذات وإلى الأمم بالواسطة، وقيل: الوجه أن يقال: إن الأصل في التاء أن يكون دعوها لتأنيث مدحوها كما في "ضارئة"، فجعل دعوها في ملائكة كذلك لجعل مدحوها مؤنثاً لتأويل الجماعة. (ملخص)

لأنهم وسائط إلخ: [في إيصال الخيرات إليهم وتدبير أمورهم] لأن حسيهم وسائط إذ ليس كل ملك رسولاً، والمراد الناس كلهم. وكوهم وسائط بالنسبة إلى بعض الناس، وهم الأنبياء بلا واسطة، وبالنسبة إلى بعض آخر بواسطة الأنبياء، فلذا قال لهم: رسل الله أي بالنسبة إلى أنبيائه أو كالرسل إليهم أي بالنسبة إلى الأمم؛ فإنهم يشبه الرسل في أن لهم مدحاً في تليغ حكم الله، لكنهم ليسوا برسل إليهم بل رسل الرسول إليهم. (عصام) فهم رسل إلخ: بعضهم رسل حقيقة، والآخرون مثلهم في الوساطة، هذا هو المعنى الطاهر المطابق لكلام المصنف، ومن لم يفهم وقع فيما وقع. [عبد الحكيم: ٢٨٧] هي النفوس إلخ: [كنفوس الأنبياء والأولياء الذين ماتوا، وفارقت نفوسهم أبدانهم (ع) برده الآية؛ إذ النفوس البشرية مخلوقات بعد آدم، وقد أمر الله الملائكة بالسجود لآدم عليه السلام. (عص)

وهم العلويون والملائكة المقربون، وقسم بدير الأمر من السماء إلى الأرض على ما سبق به القضاء وجرى به القلم الإلهي ﴿لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾، وهم المدبرات أمراً، فمنتهن سماوية ومنهن أرضية على تفصيل أثبتته في كتاب "الطوالع" ^(والنصر: ٦٦) من القسم الثاني. والمقول لهم: الملائكة كلهم لعموم اللفظ وعدم المحصص، وقيل: ملائكة الأرض، وقيل: إبليس ومن كان معه في محاربة الجن؛ فإنه تعالى أسكنهم في الأرض أولاً فأفسدوا فيها، فبعث إليهم إبليس في جند من الملائكة، فدمرهم وفرقهم في الجزائر والحبال. و"جاعل": من "جعل" الذي له مفعولان، وهما "في الأرض خَلِيفَةً" أعمل فيهما؛ لأنه بمعنى الاستقبال ومعتمد على مسند إليه، ويجوز أن يكون بمعنى خالق. والخليفة: من يخلف غيره وينوب منابه، والهاء فيه للمبالغة، والمراد به آدم عليه السلام؛

العلويون جمع علي، فعيل لارتفاع شأهم. **الملائكة**. فاللام للاستعراق، وعلى تقدير التخصيص للمعهد وللاستعراق العربي. (عص) **ملائكة الأرض**: بقربة أن الكلام في خلافة الأرض. و**جاعل إلخ**: بين معناه ومصحح عمله من كونه مستقلاً معتمداً على ما هو معروف في النحو، وإذا كان معنى حائق فله مفعول واحد، وفي الأرض متعلق بذلك المفعول. [حقاقي: ١٨٣/٢] **والهاء فيه**. ولهذا يجمع على "حلفاء" كما يجمع فعيل على فعلاء نحو: عظيم وعظماء، ومنهم من اعتبر تأنيث اللفظ وجمعه على "حلائف" كصحيفة وصحائف. (مه ٤٤٠) **والمراد به إلخ**: قدمه لرحبانه رواية، والموافقة لإفراد لفظ الخليفة، وكون تمام القصة في شأنه عليه السلام. وأما سعة سفك الدم والفساد إليه فطريق التيسير. [أعد الحكيم: ٢٨٨]

آدم عليه السلام. رجع إرادة آدم عليه السلام على عكس ما فعله الكشاف على إرادة آدم عليه السلام؛ وسية؛ لاستغناء عن تصحيح إطلاق اللفظ للرد على الجماعة، ورحبته لتحقيق التفاضل بأن سفك الدماء والإفساد من بينه، فالظاهر أن يكون من دواخل المراد بالخليفة على ما احتاره الكشاف، ويعارضه أن الظاهر أن الخطاب مع الملائكة كلهم، وحمل الخليفة على آدم عليه السلام وذريته يستدعي صرف الخطاب عنهم إلى ملائكة الأرض. فإن أحاب بأن الخطاب مع ذلك يصح أن يكون مع الملائكة كلهم، ويكون التركيب من قيل "قتل هو قاتل" مع أن القاتل بعضهم. قلنا: تصحيحه بالتأويل لا يدفع التمسك به في الترجيح بظاهره، على أنه يجوز أن يكون سعة سفك الدماء ونظيره إلى آدم عليه السلام؛ لأنه متسبب عنه لتولد مباشرهما عنه، وأيضاً إظهار فصل آدم من غير ذكر بينه في جواب للملائكة طاهر في أن الكلام كان فيه. (عص)

لأنه كان خليفة الله تعالى في أرضه، وكذلك كل نبي استخلفهم في عمارة الأرض وسياسة الناس وتكميل نفوسهم وتنفيذ أمره فيهم، لا حاجة به تعالى إلى من ينوبه، بل لقصور المستخلف عليه عن قبول فيضه وتلقي أمره بغير وسط؛ ولذلك لم يستثنى ملكاً، كما قال تعالى: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَاهُ مَلَكًا لَجَعَلْنَاهُ رَجُلًا﴾، ألا ترى أن الأنبياء لما فاقت قوتهم واشتعلت قريحتهم بحيث يكاد زيتها يضيء ولو لم تمسسه نار أرسل إليهم الملائكة، ومن كان منهم أعلى رتبة كلمه بلا واسطة كما كلم موسى عليه السلام في الميقات، ومحمداً ﷺ ليلة المعراج، ونظير ذلك في الطبيعة: أن العظم لما عجز عن قبول الغذاء من اللحم لما بينهما من التباعد جعل الباري تعالى بحكمته بينهما الغضروف المناسب؛ ليأخذ من هذا ويعطي ذلك. أو خليفة من سكن الأرض قبله، أو هو وذريته؛ لأنهم يخلفون من قبلهم، أو يخلف بعضهم بعضاً. وإفراد اللفظ: إما للاستغناء بذكره عن ذكر بنيه كما استغني بذكر أبي القيلة

استخلفهم الخ: [استئناف ليبيان وجه الخلافة، والصمير للأنبياء كلهم] صيغة جمع معلقة لكون آدم خليفة الله وكل نبي، وليس حير "كل نبي" كما يحيل إليه يادي الرأي حين يحتاج إلى تصحيح ضمير الجمع بأن "كل" جمع باعتبار المعنى. [حفاحي بتعريف: ١٨٣/٢] لا حاجة: دفع لتوهم أن الخلافة عن العبر إنما يكون لغيته أو عجزه أو موته، وكل ذلك محال على الله تعالى. [عبد الحكيم: ٢٨٨]

بل لقصور الخ: لما أنه في غاية الكدورة والظلمة الجسمانية، وذاته تعالى في غاية التقديس. والمناسبة شرط في قول القاص على ما حرت العادة الإلهية، فلا بد من متوسط ذي جهتي التحد والتعلق؛ ليستفيض من جهة وبعض بأخرى. [عبد الحكيم: ٢٨٨] لم يستثنى: لم يتخذ الملك نبياً. ولو جعلناه لو جعلنا خليفة الناس ملكاً فرضاً جعلناه رجلاً من الرجال.

حيث يكاد الخ: شبه قلوبهم بالمصباح، وذوائقهم بالمشكاة، وما أودع فيهم من القوة القدسية بزيت من شجرة مباركة، ثم أوضح ذلك بالعصروف، وهو: عضو مفرد ليس له صلاة العظم لكنه أصلب من باقي الأعضاء الالية. [حفاحي بتعريف: ١٨٤/٢] يكاد زيتها الخ: يعنى: لأنها تكاد تعلم، ولو لم يتصل بملك الوحي والإفهام الذي مثل النار من حيث إن العفول يشتعل عنها. (عف) [عبد الحكيم: ٢٨٨]

في قولهم: "مضر وهاشم"، أو على تأويل من يخلف، أو خلقاً يخلف. وفائدة قوله هذا للملائكة تعليم المشاورة، وتعظيم شأن المجمعول بأن **بَشَّرَ** بوحوده سكان ملكوته، ولقبه بالخليفة قبل خلقه، وإظهار فضله الراجح على ما فيه من المفاسد **بسؤالهم** وجوابه، وبيان أن الحكمة يقتضي إيجاد ما يغلب خيره، فإن ترك الخير الكثير لأجل الشر القليل شر كثير إلى غير ذلك.

قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ تَعَجَّبُ من أن يستخلف لعمارة الأرض وإصلاحها من يفسد فيها، أو يستخلف مكان أهل الطاعات أهل المعصية،

في قولهم **إِخ** فيه نظر، قال القرطبي: قد ينقل العلم الموصوع لمعن إلى ما لا يتأخر من درية كـ "ربعة" و "مصر" و "قيس"، وليس من الاستعلاء بل هو مقول للحملة إلا أن يقال في الأول: كان كذلك ثم علب في الاستعمال حتى صار حقيقة، وفي "الكشف": أنه استشهاده فكما أن الاستعلاء هالك؛ لأن أنا القليلة أصلهم الجامع كذلك هم ورتوا الخلافة منه بخلافه الأصل الجامع. [حماحي ملخصاً: ١٨٤/٢] **على تأويل إخ** على اعتبار موصوف اعتبر السبب إليه في مفهوم أخليفة، مفرد في اللفظ جمع في المعنى ليستظم أفراد اللفظ مع تعدد في المعنى، والترديد غرر التحيز في اللفظ. [عبد الحكيم: ٢٨٨]

أو **خلقاً** فتفتح الخاء المعجمة والقاف في الأصل مصدر يطلق على الجمع، يقال: هم خلق الله. وفي بعض النسخ بالفاء، وهو وإن استوى فيه الواحد والجمع إلا أنه يلزم استدراك قوله: **يخلف**. بأن **يخلف إخ** قيل عليه: ليس هذا مقام البشارة؛ لأنه ليس بشار عليهم نظراً إلى ما يصبغ عنه قوله: "**وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ**"، وتأويله بالإخبار بأباه نسبة التعظيم المجمعول، فتأمل. [حماحي: ١٨٥/٢] **بسؤالهم إخ**: بسؤال سكان الملكوت بقوله: "أتجعل فيها" **إخ**، وجوابه تعالى بإياه إجمالاً بقوله: **إِنِّي أَنشَأُ مَا لَا تَخْلُقُونَ** (البقرة: ٣٠)، وتفصيلاً بقوله: **«وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا»** (البقرة: ٣١). [عبد الحكيم: ٢٨٩]

إلى غير ذلك: مثل بيان فضل العلم على العادة، وبيان أن الخلافة غير مشروطة بالعصمة كما رعمت الشيعة، وأنها مشروطة بالعلم. [عبد الحكيم: ٢٨٩] **تعجب إخ** يعني ليس هو باستعظام عن نفس الخلق أو الاستخلاف؛ لأنهم قد علموا ذلك بقوله تعالى: **"إِنِّي خَائِفٌ لِّلْأَرْضِ خَافَةً"** بل تعجب منه، واستكشاف عن الحكمة الخفية في ذلك وعما يزيل الشبهة الواردة عليه، فالمستول عنه هو الخلق باعتباره لحكمته ومزيل شبهة. [عبد الحكيم: ٢٨٩] **مكان أهل الطاعات** الطاعات تستعاد من قوله: "ولحن مسح عهذك" كما أن المعصية من سبك الدماء. [حماحي تنوير: ١٨٦/٢]

واستكشاف عما خفي عليهم من الحكمة التي همرت تلك المفاصد وألغتها، واستحبار عما يرشددهم ويزيح شبهتهم كسؤال المتعلم معلمه عما يختلج في صدره، وليس باعتراض على الله، ولا طعن في بني آدم على وجه الغيبة فإنهم أعلى من أن يظن بهم ذلك؛ لقوله تعالى: ﴿بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ﴾ لا يَسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُمْ بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ ﴿٢٧﴾ وإِنَّمَا عرفوا ذلك بإخبار من الله، أو تلقى من اللوح، واستنباط عما ركز في عقولهم أن العصمة من خواصهم، أو قياس لأحد الثقلين على الآخر. والسفك والسبك والسفح والشن أنواع من الصب، فالسفك يقال في الدمع والدم، والسبك في الجواهر المذابة، والسفح في الصب من أعلى، والشن في الصب عن فم القربة ونحوها، وكذلك السن، وقرئ "يُسْفَكُ" على البناء للمفعول،

ليس باعتراض إلخ: ليس المصرة للإتيان كما رعت الحشوية، تمسكوا بهذه الآية على عدم عصمة الملائكة بأنهم قد اعترضوا على الله، وطعوا في بني آدم على وجه الغيبة، وكلاهما معصيتان. [عبد الحكيم: ٢٨٩] ولا طعن إلخ: بل هو تعريض لمشأ الإشكال. وإِنَّمَا عرفوا إلخ: [حوار لأن يقال من أين عرفوا ذلك حتى تعجبوا وإِنَّمَا هو غيب،] إشارة إلى ما روي عن السدي رحمه الله أن الله تعالى لما قال لهم ذلك قالوا: وما يكون من ذلك الخليفة، قال: يكون له ذرية يصعدون في الأرض ويفتل بعضهم بعضاً. وهذا أسلم الوجه ولذلك قدمه. [حفاصي: ١٨٦/٢] أو تلقى إلخ: فإنه مكتوب فيه كل ما هو كائن إلى يوم القيامة، قبل عليه: إن جميع الملائكة ليس لهم سبيل إلى اللوح بل المتكفل بمطالعة والتظرف فيه إسرافيل عليه السلام، ولو سلم فالحوار أيضاً مكتوب فيه فكيف لم يطلعوا عليه؟ والحوار: أنه يكفي تلقي البعض وسماع الآخرين منه، ويجوز أن لا يكون مأذوناً بمطالعة الحوار. [عبد الحكيم: ٢٩٠] واستنباط إلخ: فإن العلم باختصاص العصمة هم بعضي إلى العلم بصدور العصية عن عدايم القضي إلى التنازع؛ لأن العاصق إذا لم يرحم نفسه فكيف يرحم على غيره، والتنازع بعضي إلى الفساد وسفك الدماء. [عبد الحكيم: ٢٩٠] واستنباط: وجه الاستنباط ما ذكروا أنهم علموا ذلك من تسمية حليفة؛ لأن الخلافة تقتضي الإصلاح وقهر للمستحلف عليه، وهو يستلزم أن يصدر منه فساد، إما في ذاته بمقتضى الشهوة أو في غيره من السفك. [حفاصي: ١٨٦/٢] أو قياس إلخ: ووجه القياس: أنهم علموا حال قتلهم في التناكب والتناسل فقاوسهم عليهم. [حفاصي بتعريف] وقرئ إلخ: أشار في ضمها إلى أن "من" يجوز فيها أن تكون موصولة وموصوفة. [حفاصي: ١٨٧/٢]

فيكون الراجع إلى "مَنْ"، سواء جعل موصولاً أو موصوفاً محذوفاً، أي يسفك الدماء ^{حيث يكون} فيهم. **وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ** حال مقررة لجهة الإشكال كقولك: أتمحسن إلى أعدائك وأنا الصديق المحتاج؟ والمعنى: أتستخلف عصاة وذن معصومون أحقاً بذلك، والمقصود منه الاستفسار عما رجحهم مع ما هو متوقع منهم على الملائكة أي الاستحسان من هذا القول أي بي آدم من المقاسد المعصومين في الاستخلاف لا العجب والتفاخر. **وَكَاذِبُهُمْ** علموا أن المجهول خليفة ذو ثلاث قوى عليها مدار أمره: شهوية وغضبية: تؤديان به إلى الفساد وسفك الدماء، لعن وبشر مرتب وعقلية: تدعوه إلى المعرفة والطاعة.

ونحن نسح إلخ: صيغة المضارع للاستمرار، وتقديم المسند إليه على المسند الفعلي للاختصاص، فانهي: نحن نسح ونقدس لك دائماً مبهول إلى معنى العصاة فلذا فسره المصنف بقوله: "[نحن معصومون]". [عبد الحكيم: ٢٩٠] **حَالٌ مَقْرُورَةٌ** إلخ. ولما تراعى من ظاهر هذا الكلام أنه اعتراض، دفعه بأن المقصود منه الاستفسار، وكما أن هذه الجملة مقررة للسؤال دافعة أيضاً لاحتمال الاعتراض، فإنهم إذا تروهو أكمل تزييه علموا أنه لا يصدر عنه ما لا يقتضيه الحكمة، فلا يرد أن في كلام المصنف **يَكْذِبُ** نصريحاً بأن قوفهم "هذا" ناشئ من اعتراض الشبهة، وقد عرفت أنه لا يلحق بشأهم.

وإن قلت: إن الجملة الاسمية إذا وقعت حالاً مؤكدة لزم التضمير وترك الواو؛ لأن واو الحال عاطفة بحسب الأصل، والمؤكد لا يعطف على المؤكد لما بينهما من شدة الاتصال، قلت: هو ليس بمسلم، فإنهم صرحوا بخلافه أيضاً كما أن جملة "وَأَنْتُمْ مَعْرُوضُونَ" في قوله تعالى: **هَؤُلَاءِ نُوَِّدُّهُمْ إِلَّا قِبْلًا مَكَّةَ** **وَأَنْتُمْ مَعْرُوضُونَ** (البقرة: ٨٣) حال مؤكدة، وقد ينزل المؤكدة منزلة المعايير؛ لكونه أوفى سنادية المراد فيقرن بعاطف. [إعجازي بتعريب: ١٨٧/٢]

حَالٌ مَقْرُورَةٌ إلخ: أي من صير الفاعل في "الجعل"، وتقرير لجهة الإشكال لكونه وجهاً ثانياً له. (ع) **وَكَاذِبُهُمْ** إلخ. قد ذكر سابقاً أن المراد بالخليفة آدم **عَلَيْهِ**، أو هو ودرجته، ولما كان السؤال على تقدير إرادة آدم عبر ظاهر الورود؛ إذ الفساد والسفك صفة ذريته فقط، ولذا احتار "الكشاف" الوجه الثاني، فرره على وجه ينطبق على الوجهين مع الإشارة إلى تقرير الجواب أيضاً كذلك، ولا يحتاج إلى أن يقال: إن نسبة الإفساد والسفك إلى آدم باعتبار تسببه لها شرههما. [عبد الحكيم: ٢٩٠]

ونظروا إليها مفردة وقالوا: ما الحكمة في استخلافه؟ وهو باعتبار تينك القوتين
القوى الثلاث لا يقتضي الحكمة إيجاده فضلاً عن استخلافه، وأما باعتبار القوة العقلية فنحن
نقيم ما يتوقع منها سليماً عن معارضة تلك المفاسد، وغفلوا عن فضيلة كل واحدة
من القوتين إذا صارت مهذبة مطوعة للعقل، متمرنة على الخير كالعفة والشجاعة
ومجاهدة الهوى والإنصاف، ولم يعلموا أن التركيب يفيد ما يقصر عنه الآحاد،
كالإحاطة بالجزئيات واستنباط الصناعات واستخراج منافع الكائنات من القوة
إلى الفعل الذي هو المقصود من الاستخلاف وإليه أشار تعالى إجمالاً بقوله: **قَالَ**
إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ **﴿٢٥٥﴾** والتسبيح تبعيد الله عن السوء، وكذلك التقديس، من
ستيح في الأرض والماء وقدس في الأرض إذا ذهب فيها وأبعد، ويقال: قدّس إذا
طهر؛ لأن مظهر الشيء مبعده عن الأقدار.

مفردة: غير مختلعة الأوليان مع الثالثة. وأما باعتبار **إخ:** ولك أن تقول: وأما باعتبار القوة العقلية، فالظاهر
أنها معلومة هاتين القوتين؛ إذ المتعدد يغلب الواحد، وحينئذ لا يحتاج إلى أنه يعمل نظرهم إلى القوى مفردة
بل يحتمل أن يظنوا أن العلة في المركب لأغلب الأجزاء. (عصام) **نقيم:** ندعم من أقام الشيء أدامه. (ح)
إذا صارت: أي طوي الإفراط وهو: القصور والتهور، والتفريط وهو: الحمود والخرن. [عبد الحكيم: ٢٩٢]
مطوعة: بكسر الميم صيغة المألعة هي كثير الطاعة. **والشجاعة:** التي هي فضيلة العصب.
والإنصاف: **إخ:** في العلامات وحفظ الحقوق مع شركاء منزله ومدنيته الذي هو ثمرة الشجاعة. [عبد الحكيم: ٢٩٢]
أن التركيب: تركيب القوة العقلية مع أحريسين. **كالإحاطة:** **إخ:** فإن الملائكة وإن كانت لهم إدراك المخصوصات
الظاهرة عند أهل الشرع إلا أنهم لفقدهم القوة الشهوية والعصبية ليس لهم إحاطة بجزئيات المأكول والمشروب
والمناكح والملايس ولذا نذها وآلاتها؛ لعدم احتياجهم إليها. [عبد الحكيم: ٢٩٢]
من الاستخلاف: إذ به تحقق عمارة الأرض وتكميل الناس. **وكذلك التقديس:** **إخ:** وفي "الكشف": أن
المرشدي جعلهما مترادين أصلاً وتقللاً، والأشبه تغايرهما، وحاصل ما قال: أن التسبيح: تزيينها له عما لا يليق
به، والتقديس: تزيينه في ذاته على ما يراه لا تلقا سمعه، فهو أبلغ، ويشهد له أنه حيث جمع بينهما آخر نحو:
سبح، قدوس. [عصامي ملخصاً: ١٨٩/٢]

و "بِحَمْدِكَ" في موضع الحال أي متلبسين بحمدك على ما أهتمنا معرفتك ووقفنا لتسبيحك، تداركوا به ما أوهم إسناد التسبيح إلى أنفسهم، ونقدس لك نطهر نفوسنا عن الذنوب لأحلك كأنهم قابلوا الفساد المفسر بالشرك عند قوم بالتسبيح، وسفك الدماء الذي هو أعظم الأفعال الذميمة بتطهير النفس عن الآثام، وقيل: ونقدسك، واللام زائدة. وَعَلِمَ: أَدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا إما بخلق علم ضروري بها فيه أو إلقاء في روعه، ولا يفتقر إلى سابقة اصطلاح ليتسلسل.

وبحمدك إلخ: إضافة الحمد إما إلى الفاعل والمراد لازمه محاراً من التوفيق واغداية، أو إلى المفعول والمعنى: متلبسين بحمدنا لك كما أفاده الكرماني في "شرح البخاري"، وأراد المصنف رحمه الله العلامة الأول، وبه يعلم معنى كلامهم، ويندفع ما يتوهم من أن الحمد لم يقل أحد أن معناه التوفيق واغداية. [حجاجي ملخصاً: ١٨٩/٢] لتسبيحك استئناف لبيان فائدة تعبد التسبيح بالحمد. **نطهر نفوساً** إلخ. لما كان التقديس والتسبيح مترادفين بحسب الظاهر مع أنهما متعديان بغير حرف فسرهما بما يفيد تعديته نفسه، ويندفع به التكرار أي نطهر به أنفسنا، فالتسبيح لله والتقديس لهم. [حجاجي تعبير: ١٨٩/٢]

خلق علم وخلق العلم الضروري عبارة عن خلق علم لا مدخل في علمه لإعمال سبب من أسباب العلم بالاحتيار، والإلقاء في الروع مجتمع مع التوجه وإعمال سبب. (عص) أو **إلقاء إلخ** الروع بالصم القلب والذهن والعقل، والمذاهب في تعيين الواضع ثلاثة، فذهب الأشعري إلى أن الواضع لما هو الله ابتداء مع جواز حدوث بعض أوضاع من البشر كما يضع الرجل علم اسمه، واستدل هذه الآية، وقالت المعتزلة: إن الواضع لكل أرباب الاصطلاح، ويسمى مذهب الاصطلاح، والثالث مذهب التوزيع: وهو أن الواضع لا يحتاج إليه في تعليم الأمي هو الله، وللباقى أرباب الاصطلاح، وأشار المصنف رحمه الله إلى الأول. [حجاجي تعبير: ١٩٠/٢]

ولا يفتقر. رد لما ذهب إليه أبو هاشم: أنه لا بد من تقدم لغة اصطلاحية، واحتج عليه بوجوه، وقال: إنه لو افتر هذا التعليم إلى اصطلاح سابق لافتقر تعليمه إلى اصطلاح آخر، فينسلسل الاصطلاحات أو يدور. [عبد الحكيم: ٢٩٤] **سابقة اصطلاح إلخ**. لأن الاصطلاح يكون بالتكلم ويرجع الكلام إليه، وإنما أن يدور أو يتسلسل، ولو سلم توقعه عليه فيحوز أن يعرف القدر المحتاج إليه في الاصطلاح بالترديد والفران كما يشاهد في الأطفال. [حجاجي: ١٩٠/٢]

والتعليم فعل يترتب عليه العلم غالباً، ولذلك يقال: علمته فلم يتعلم. و"آدم" اسم أعجمي كـ"آزر" و"شالخ"، واشتقاقه من الأدمة، وهي السمرة، أو من الأدمة - بالفتح - بمعنى الأسوة، أو من أدم الأرض لما روي عنه عليه السلام: "أنه تعالى قبض قبضة من جميع الأرض ^{أي القلدة} سهلها وحزنها، فخلق منها آدم"؛ فلذلك يأتي بنوه أحياناً، أو من الأدم والأدمة. بمعنى الألفه، تعسف كاشتقاق "إدريس" من المدرس، و"يعقوب" من العقب، و"إبليس" من الإبلان. والاسم باعتبار الاشتقاق ما يكون علامة للشيء ^{هذا على مدعى الكون} ودليلاً يرفعه إلى الذهن من الألفاظ والصفات والأفعال، واستعماله عرفاً في اللفظ الموضوع لمعنى سواء كان مركباً أو مفرداً مخبراً عنه أو خيراً أو رابطاً بينهما. واصطلاحاً: في المفرد الدال على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة. والمراد في الآية إما الأول أو الثاني وهو يستلزم الأول؛ لأن العلم بالألفاظ من حيث الدلالة متوقف على العلم بالمعاني،

والتعليم. ولما كان يتجه أن خلق العلم الضروري، أو الإلقاء في القلب ليس تعليمياً؛ إذ للجهود فيما أن يكون بإلقاء الألفاظ، فيفتقر إلى سابقة اصطلاح دفعه بقوله: "والتعليم فعل يترتب عليه العلم غالباً". [حقاقي ملخصاً: ١٩٠/٢] ولذلك: أي ولكون الترتيب غالباً لا لازماً. كآزر وشالخ: أشار إلى أن ورثه على تقدير كونه أعجمياً فاعلاً؛ لأنه العالِم في الأعلام العجمية بخلاف أعمل. (ح) لما روي الخ: قال السيوطي: أخرجه أحمد والترمذي، وصححه ابن حجر وعمره. [حقاقي: ١٩١/٢]

تعسف: لأن الأعجمي لا يكون مشتقاً من العربي، وكأن مرادهم أنه لو كان عربياً لكان كذا. (منه) من **الدرس**: لكثرة دراسته كتاب الله تعالى. **من العقب**: غيبته على عقب إسحاق. **علامة**: نظراً إلى القول باشتقاقه من **الوسم**. **ودليلاً** الخ: [أي يوصله إلى القطة، وهذا على مذهب البصريين] باعتبار القول بالاشتقاق من السمو، فإن الألفاظ علامة للمعاني ورافعة لها من حضيض الجهل إلى قنوة العلم والتعلل، وكذلك صفة الشيء وفعله. (عص) **إما الأول** الخ: يعني لا الثالث الذي أحدثه الشحا؛ لأن أهل البحر حصصوا لفظ الاسم بالألفاظ المخصوصة، وذلك الخادث لا عبرة به، ولم تعرفه العرب الذين نزل القرآن بلغتهم، وأراد بالاول ما هو باعتبار الاشتقاق، فالأسماء هذا الاعتبار عبارة عما يدل على ماهيات الأشياء من ألفاظها وصفاتها وحواصها. (شيرواني) **لأن العلم** الخ: كما يدل عليه الاسم، والظاهر أن يقول: من حيث الوضع إلا أنه لما استلزم الدلالة لفهامه مقامه أي العلم بالألفاظ المفردة والمركبة تركباً خبيراً كان لو إنشائياً لاستلزم العلم بالمعاني التصورية أو التصديقية. [عبد الحكيم: ٢٩٦]

والمعنى أنه تعالى خلقه من أجزاء مختلفة وفوى متباينة مستعداً لإدراك أنواع المدركات من المعقولات والمحسوسات والتمثيلات والموهومات. وألهمه معرفة ذوات الأشياء وخواصها وأسمائها وأصول العلوم وقوانين الصناعات وكيفية آلائها.

ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَكِكَةِ الضمير فيه للمسميات المدلول عليها ضمناً؛ إذ التقدير أسماء المسميات، فحذف المضاف إليه لدلالة المضاف عليه، وعوض عنه اللام كقوله تعالى: ﴿وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾؛ لأن العرض للسؤال عن أسماء المعروضات فلا يكون المعروض نفس الأسماء سيما إن أريد به الألفاظ، والمراد به ذوات الأشياء، أو مدلولات الألفاظ، وتذكيره لتغليب ما اشتمل عليه من العقلاء، وقرئ: عرضهن وعرضها،

والمعنى إله: معنى تعليمه تعالى آدم عليه الأسماء؛ أشار به إلى حوار سؤال وهو أنه بتعليم الله ولو علمهم لأحيوا، فلا يظهر بذلك فضيلة آدم عليه. وأيضاً معرفة جميع الأشياء لا يمكن ولم تقع، فأجاب بأن تعليمه لما خلق فيه من القوى الحسية الظاهرة والباطنة التي أعطته الاستعداد ليس فیه إدراك الحزليات والكليات والمجليات والموهومات التي يقتدر على معرفتها ومعرفة خواصها، وصيغ أوصافها وقوانينها لا حركتها العبر المتناهية. [إحماحي: ١٩٢/٢] من أجزاء: كالقلب والكبد والدماغ.

إد التقدير إله: إما احتياج إلى اعتبار هذا الحذف ليتحقق مرجع ضمير "عرضهم" وينظم "أنتوني بأسماء هؤلاء"، ولم يجعل المحذوف مضافاً أي مسميات الأسماء لينظم تعليق الإياه بالأسماء فيما ذكر بعد التعليم. [إحماحي: ١٩٢/٢-١٩٣] فحذف الاسم لظهور أن لا مدله من مسمى به. **لأن العرض:** تعليل لقوله: "الضمير فيه للمسميات" أي ليس الضمير للأسماء باعتبار أنها المسميات كما قال: من رعم أن الاسم هو المسمى؛ لأن قوله تعالى: "أنتوني بأسماء هؤلاء" يدل على أن العرض للسؤال عن أسماء المعروضات لا عن أنفسها، وإلا لقل: "أنتوني هؤلاء"، فلا بد أن يكون المعروض غير المسئول عنه، فلا يكون نفس الأسماء. [عبد الحكيم: ٢٩٦]

سيما إن أريد إله: فإنه حيث مع لزوم ما ذكر يلزم امتناع السؤال عنها للشكيت؛ لأن العرض معناه: "أظفرا كردن"، ولا يمكن ذلك في الألفاظ إلا بالتكلم والإسماع هما للملائكة، وحيث يصير معلومة هم ولا يمكن الشكيت بالسؤال عنها. [عبد الحكيم: ٢٩٧] ذوات الأشياء: على تقدير أن يفسر الأسماء بما يكون علامة للشيء ودليلاً عليه. (ج) مدلولات إله: على تقدير يفسر بالمعنى العربي، وعرض المدلولات باعتبار عرض الدوات.

على معنى عرض مسمياتهن، أو مسمياتها. **فَقَالَ أَتُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ تَكُنَّ**
^{إسكات} لهم وتنبيه على عجزهم عن أمر الخلافة، فإن التصرف والتدبير وإقامة المعدلة قبل
تحقق المعرفة، والوقوف على مراتب الاستعدادات وقدر الحقوق محال، وليس
بتكليف ليكون من باب التكليف بالخال. والإنباء: إخبار فيه إعلام؛ ولذلك
^{واسمه شرد الإحار} ^{أي محمود الغمر} يجري مجرى كل واحد منهما.

إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ (٣٧) في زعمكم أنكم أحقّاء بالخلافة لعصمتكم، وأن خلقهم
واستخلافهم، وهذه صفتهم لا يليق بالحكيم، وهو وإن لم يصرحوا به لكنه

على معنى: يعني أن الصمير راجع إلى الأسماء، والكلام على تقدير المضاف. **عرض مسمياتهن** (٣٧) إنما لم يفعل
الصمير للمسميات المذمومة من قوله: "وعلم آدم الأسماء"، لأن اعتراض ذلك الخداف إنما كان ليحقق مرجع
صمير "عرضهم"، وأما على تقدير عرضها وعرضهن، فيصح عود الصمير إلى الأسماء، فلا حاجة إلى المسميات
فله مضافا إليه لئلا يلزم بزع الخلف قبل وصول الماء بل يحدف المضاف هنا، وما قيل: إن صمير "هن" للسوسة
العقلاء، فكيف يصح عود الصمير إلى الأسماء فليس بشيء؛ لأن "الدعائين" صرح بخلافه، ومثل بقوله تعالى:
﴿حَلَقْنَاهُنَّ﴾ (فصلت: ٣٧) بعد قوله: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ﴾ (فصلت: ٣٧)، ولو كان
كما زعم هذا القائل لزمه تعليق المؤنث على المذكور. [حفاحي ملخصا: ١٩٤/٢]

تَكُنَّ لَهُمْ إشارة إلى أن الأمر ها للتعصير، والتبكيك: غلبة الحصة بالخجة، ولا يصح أن يكون للتكليف، وقيل:
بأنه غفلة عن قوله: "إن كنتم صادقين" وإلا لما توهم لروم التكليف بالخال على كون الأمر للتكليف، فإن المعلق بالشرط
لا يوجد قبل وجوده، وفيه نظر. [حفاحي: ١٩٤/٢] **وليس بتكليف** ردّ على من تحسك هذه الآية على جواز
التكليف عما لا يطاق، وهو ضعيف؛ لأنه تعالى إنما استباهم مع علمه تعالى بمعجزهم على سبيل الإلزام والإفحام
(شوروان) **يجري مجرى إلخ.** يستعمل استعماله في التعدية "بالباء" تارة وبسمه أخرى، وإلا فاصل معناه: مطلق
الإخبار كما ها فإنه تعالى أغنى عن الإعلام أي إيجاد العلم. [حفاحي: ١٩٤/٢]

يجري مجرى: إجرائه مجرى الأعلام في التعدية إلى ثلاثة مفاعيل، فيقال: "أنبأت زيدا عمرواً فاضلاً"، وإجرائه
مجرى الأحبار في التعدية إلى مفعول بنفسه، وإلى الثاني بالباء، فيقال: "أنبأت زيدا بأن عمرواً فاضلٌ". (عص)
وإن لم يصرحوا إلخ قيل: إن المعنى لا يستقيم إلا أن يقال: الواو زائدة، وإن من حروف الزوائد، والمعنى: وهو
غير مصرح، فيصح الاستدراك، أقول: إن كل مبتدأ عقب مـ "إن" الوصلية يؤتى في محره بـ "إلا" و"لكن" =

لازم مقاهم. والتصديق كما يتطرق إلى الكلام باعتبار منطوقه قد يتطرق إليه بعرض
ما يلزم مدلوله من الأخبار، وبهذا الاعتبار يعتري الإنشاءات.
قَالُوا سُبْحَنَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا اعْتَرَفَ بِالْعِزِّ وَالْقُصُورِ، وَإِشْعَارُ بَأَن سَوَالِهِمْ
كَانَ اسْتِفْسَارًا وَلَمْ يَكُنْ اعْتِرَاضًا، وَأَنَّهُ قَدْ بَانَ لَهُمْ مَا عَفَى عَلَيْهِمْ مِنْ فَضْلِ الْإِنْسَانِ
وَالْحِكْمَةِ فِي خَلْقِهِ، وَإِظْهَارُ لَشُكْرِ نِعْمَتِهِ بِمَا عَرَفْنَاهُمْ، وَكَشَفُ لَهُمْ مَا اعْتَقَلَتْ عَلَيْهِمْ،
وَمِرَاعَاةٌ لِلْأَدَبِ بِتَفْوِضِ الْعِلْمِ كُلِّهِ إِلَيْهِ. وَسَبْحَانُ: مُصَدَّرٌ كَغَفْرَانٍ وَلَا يَكَادُ
يَسْتَعْمَلُ إِلَّا مُضَافًا مَنْصُوبًا بِإِضْمَارِ فَعْلِهِ كـ "مَعَاذَ اللَّهِ". وَقَدْ أُجْرِيَ.....

= الاستدراكية، مثل: "هذا الكتاب وإن صغر حجمه لكن كثر علمه" لما في البدء باعتبار تقييده بـ "إن" الوصلية
من المعنى الذي يصلح الخبر استدراكاً له، وجعل بعض الفصلاء الخبر مقدراً. [حفاحي ملخصاً: ١٩٥/٢]
لأزم مقاهم **إلخ**: الأول لازم لقوله: «ويحسح حديدك» **إلخ**، والثاني لقوله: «أتجعل فيها» **إلخ**، فسقط ما قيل:
إن الصدق لا يليق بإساده إليهم. [حفاحي بتعريب: ١٩٦/٢] **والتصديق** دفع لما يختلج من أن الصدق والكذب
لا يتطرق إلى الإنشاء، وإنما يتعلق بالخبر، وهم استحيروا، ولم يدروا، وحاصل الدفع: أن الصدق والكذب لا يتطرق
إلى الإنشاء بالقصد الأول، ومن حيث منطوقها، ويتطرق بالقصد الثاني، ومن حيث ما يلزم مدلولها، فإن السائل إذا
قال مستظهماً: أزيد في الدار، وقال: أعطني شيئاً فكانه يسهه بالأول على جهله بكون زيد في الدار، والثاني على
حاجته، فمن هذا الوجه يصح أن يقال: هو صادق أو كاذب. [عبد الحكيم: ٢٩٨] (ع) **وإشعار** **إلخ**: وجهه أن فقههم شامل لأحوال آدم **عليه السلام** وحلاته، ومن لا يعلم شيئاً لا يعترض عليه، بل يسأل
عنه، ولا ينهي هذا ما مر من أنه تعجب؛ لأن التعجب إنما يكون عند حفاء السبب، وأما احتمال أن يكون توبة
عما وقع من الاعتراض، وسبحانك مفتاح التوبة مفيد. [حفاحي ملخصاً: ١٩٦/٢] **وإظهار**: لأنه شاء عليه
إحاطة علمه بجميع الأشياء. **ولا يكاد** **إلخ** إشارة إلى ما نقل عن الكسائي أنه يكون ماضياً يقال: ما
سبحان الله. [حفاحي: ١٩٦/٢]
وقد أجري. علم حسن للمعنى، والعلمية كما تجري في الأعيان تجري في المعاني، قيل: هذا ليس مستقيم؛
لأن التبيين مصدر سح، ومعنى سح قال: "سبحان الله"، فمدلوله لفظ، ومدلول سبحان تزيه وهو معنى
لا لفظ، فبين أنه ليس علماً للتبيين، وأحيب بأن التبيين قد ورد بمعنى التزيه أيضاً، والذي يدل على أنه
علم قوله: سبحان من **إلخ** ممنوعاً من الصرف؛ إذ الألف والنون في غير الصفات إنما تجمع مع العلمية.
[حفاحي بتعريب: ١٩٦/٢]

للتسبيح بمعنى التزنية على الشذوذ في قوله: **سبحان** من علقمة الفاخر. وتصدير الكلام به اعتذار عن الاستفسار والجهل بحقيقة الحال، ولذلك جعل مفتاح التوبة، فقال موسى **عَلَيْهِ السَّلَامُ**: ﴿سُبْحَانَكَ ثُبْتُ إِلَيْكَ﴾، وقال يونس **عَلَيْهِ السَّلَامُ**: ﴿سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ **إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ** الذي لا يخفي عليه خافية. **الْحَكِيمُ** الحكيم لمبدعاته الذي لا يفعل إلا ما فيه حكمة بالغة. وأنت: فصل، وقيل: تأكيد للكاف كما في قولك: مررت بك أنت، وإن لم يجز: مررت بـ"أنت"، إذ التابع يسوغ فيه ما لا يسوغ في المتبوع؛

سبحانك ! : [فإنه لو جعل علماً وحجب منع صرفه للعلمية والألف والنون المزيدين] أوله :

قد قلت لما جاءني فخره،

والبيت من مقطوعة الأعشى يهجو بها علقمة بن علاثة، وبعض عامر بن الطفيل عليه، روي: أن الأعشى أتى علقمة مستجيراً، فقال علقمة: إني أحرك من الأسود والأحمر، قال: أو من الموت؟ قال: لا، فرح وأتى عامراً، فقال عامر مثل ما قال علقمة، فقال الأعشى: أو من الموت؟ قال: نعم، قال: كيف؟ قال: أعقل عك، فلما سمع علقمة ذلك قال: لو كنت أعلم أن مراده هذا لقلت ما قال عامر، فركب الأعشى ناقته وأتى ندى قومه، وأشد أشعاره، منها هذا البيت، وكنى بالفخر ههنا عن قول علقمة: لو كنت أعلم أن مراده هذا لقلت ما قال عامر. (مولوي فيض الحسن) **سبحان:** معناه تبارأت تبارأً، وتنجيت تنجياً من قبح ما فعل علقمة. [عبد الحكيم: ٣٠٠]

اعتذار إغ: فإنه لما كان الأولى بمأخذهم أن يتركوا الاستفسار ويقفوا مترصدين لأل يظهر حقيقة الحال، اعتذروا عن ذلك وعن الجهل الذي هو منشؤه، كأنه قيل: سبحانهك عن أن يبادر عليك بالسؤال. [عبد الحكيم: ٣٠٠] **ولذلك:** لكونه اعتذاراً عن الجهل بحقيقة الحال؛ فإنه يجري في جميع مواضع التوبة دون الاستفسار، وإنما شاع في الاعتذار؛ لأنه نسبة القدس إلى ذاته ونفيه عن غيره، فلا يتنقس غيره عن الوقوع فيما لا ينبغي، ويمكن أن يجعل معناه التوبة لإرادة: إنك مزمع عما لا يليق، فيكون منزهاً عن رد الطالب وحمله خائباً. (عصر)

الحكم: الحكمة في الأصل: المنع، ويقال للعلم؛ لأنه يمنع عن ارتكاب الباطل، ولإتقان العقل؛ لنبذ ما يمتنع عن تطرق الفساد، وهو المراد هنا لتلازم التكرار، فمعنى الحكميم: ذو الحكمة، فقولته: "الحكم لمبدعاته" بيان لحاصل المنع، فلا يرد أن الفعل لا يهيء معنى المنع. [عدد الحكميم: ٣٠٠] في المصروع: فيسوغ هذا كون التابع صيغة المضمم المرفوع للمفصل، ولا يجوز كونه متوعاً. (س)

ولذلك جاز: يا هذا الرجل، ولم يجر: يا الرجل، وقيل: مبتدأ خبره ما بعده، والجملة خبر "إن". قَالَ يَفَادُّمُ أَنْيُقُهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ أَي أعلمهم، وقرئ بقلب الهمزة ياء وحذفها بكسر الهاء فيهما. فَلَمَّا أَنْبَاهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ قَالَ أَلَمْ أَقُلْ لَكُمْ إِنِّي أَعْلَمُ غَيْبَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَأَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ ﴿٣٠﴾ استحضار لقوله: ﴿إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ (البقرة: ٣٠) لكنه جاء به على وجه أبسط؛ ليكون كالخجة عليه؛ فإنه تعالى لما علم ما خفي عليهم من أمور السماوات والأرض، وما ظهر لهم من أحوالهم الظاهرة والباطنة علم ما لا يعلمون، وفيه تعريض بمعابثهم على ترك الأولى، وهو أن يتوقفوا مترصدين لأن يبين لهم، وقيل: "مَا تُبْدُونَ" قورهم: أ تجعل فيها من يفسد فيها. وما يَكْتُمُونَ: استبطائهم أنهم أحقاء بالخلافة، وأنه تعالى لا يخلق خلقاً أفضل منهم. وقيل: ما أظهرها من الطاعة وأسرهم منهم إبليس من المعصية،.....

جاز. حاز كون التابع معرقاً باللام دون المتبوع. (م) حذفها: الياء؛ لأنه صار في صعدة الأمر من المعلن، أو حذف الهمزة؛ لأن تحفيقه بالقلب يؤدي إلى الحذف، فحذفت، قصراً للمسافة. (عص) يكسر الهاء: هاء الصمر منهما في القلب والحذف رعاية للياء أو للكسرة السابقة. [عبد الحكيم: ٣٠١] لكنه. لكن جاء به على وجه أبسط، فإن قلت: ما تبذون وما كنتم تكتمون لم يكن مندرجاً فيما "لا تعلمون"؟، قلت: قوله: ﴿إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ كتابة عن مرید علمه على علمهم، فيندرج فيه، فتأمل. (عص)

وجه أبسط. وإنما قال: "أبسط"، ولم يقل: يباب له؛ لأن معلومات الله لا نهاية لها، فلا ينحصر في غيب السماوات والأرض، وما تبذون وما تكتمونه. (فتح) وقيل: إن: قاله الحسن وقتادة، مرطض يوجهين؛ لعدم التحصص مع أنه يرد على الأول أنهم لم يستطيعوا كوتهم أحقاء بالخلافة بل أيذوه بقوله: ﴿وَنَحْنُ نُشَاحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَرِّئُكَ﴾ (البقرة: ٣٠). استبطائهم: إن: ليس المراد بالاستبطان الإحفاء عن الله الذي يعلمون إنه لا يخفى عليه حافية، بل عدم التصريح به والزمزيم إليه في ﴿وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ﴾. (عص) وأسرهم: فعلى هذا جاء "يكتمون" على الجماعة، والكاتم واحد منهم على عادة العرب في الاتساع، كما إذا حثي بعض قوم حناية، يقال لهم: أنتم فاعلمتم كذا؟ والفاعل واحد. [حقاقي: ١٩٩/٢]

والهمزة للإنكار دخلت حرف الجحد، فأفادت الإثبات والتقرير. واعلم أن هذه الآيات تدل على شرف الإنسان، ومزية العلم وفضله على العبادة، وأنه شرط في الخلافة بل العمدية فيها، وأن التعليم يصح إسناده إلى الله تعالى، وإن لم يصح إطلاق المعلم عليه؛ لاختصاصه ^{أي المعلم} بمن يحترف به، وأن اللغات نوقية؛ فإن الأسماء تدل على الألفاظ بخصوص أو عموم، وتعليمها ظاهر في إلقائها على المتعلم ميباً له معانيها، وذلك يستدعي سابقة وضع، والأصل ينفي أن يكون ذلك الوضع ممن كان قبل آدم فيكون من الله تعالى، وأن مفهوم الحكمة زائد على مفهوم العلم وإلا لتكرر

والهمزة إ: الإنكار في معنى النفي والجحد معناه، ونفي النفي إثبات. **وأنه شرط إ:** حيث يكتم وعجزهم عن أمر الخلافة بعدم العلم بقوله: ﴿أَتُبَيِّنُ بِأَشْيَاءٍ هَؤُلَاءِ إِنْ كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ (البقرة: ٣١). [عبد الحكيم: ٣٠٢] **لاختصاصه إ:** ولذا لا يقال للمدرس معلم مطلقاً حتى لو أوصى للمعلمين لا يدخل فيه المدرسون، ولولا هذا التعارف لحسن إطلاقه عليه تعالى، بل لا يستعمل إلا فيه؛ لأن معناه: يحصل العلم في غيره، ولا فترة على ذلك لغيره تعالى. [عبد الحكيم: ٣٠٢] **وأن اللغات إ:** يعني أن وضع الألفاظ المتداولة في لغاتنا التي لا تبين واضعها من الله تعالى، وإليه ذهب الشيخ الأشعري، وقال أبو هاشم: بالاصطلاح، والأستاذ بالتوزيع. [عبد الحكيم: ٣٠٢] **نوقية:** موقوفة على السماع ولا يعرف بالعقل. **بخصوص:** إن أريد بالاسم المعنى العربي. أو **عموم:** إن حمل الاسم على المعنى اللغوي. **وتعليمها إ:** جواب عن قول المخالف: أن التعليم بمعنى الإلهام، فلا يلزم التوقيف أو أنها كانت لغات سكان الأرض قبله، فعلموها له. [عقاصي: ٢٠٠/٢] **ظاهر:** فيه رد لما قاله البهشية: من أن معنى التعليم إلهامه بأن يصح. **ميباً:** على صيغة اسم المفعول حال من المتعلم، وعلى صيغة اسم العاعل حال من العاعل المخلوف من إلقائها.

سابقة وضع: رد لما قال البهشية: من أنه يجوز أن يكون التعليم عما سبق وضعه من خلق آخر قبل آدم، كما مر سابقاً معني أن الكلام في لغاتنا لا ي لغة ماء، والأصل في تلك عدم الوضع السابق من قوم آخر. (ع) **ولا لتكررو إ:** اشتمل على التكرار، فإن قلت: فليكن الأمر بالعكس؟ قلت: فيلزم كون "الحكيم" لغواً هذا إذا كان قوله: "زائد" بمعنى مشتملاً على معناه مع زيادة، فيكون ذكره معناه للترقي في الإثبات، ولا يكون تكراره وهو المتبادر، لكن كان ينبغي أن يفسر "الحكيم" بالعالم بالأشياء الموجود لها على الأحكام كما قال الرافض، لا بما فسره سابقاً فإنه يقتضي المعايير وإن كان يستلزم العلم، وإن أراد أنه صفة أخرى زائدة على العلم مرتبة عليه فهو ظاهر. (ملخص)

قوله: ﴿إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾ وأن علوم الملائكة وكمالاتهم ثقل الزيادة، والحكماء منعوا ذلك في الطبقة الأعلى، منهم، وحملوا عليه قوله تعالى: ﴿وَمَا مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَعْلُومٌ﴾ وأن آدم أفضل من هؤلاء الملائكة؛ لأنه أعلم منهم، والأعلم أفضل؛ لقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ (الصافات: ١٦٤) وأنه تعالى يعلم الأشياء قبل حدوثها. (الزمر: ٩)
وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ لما أنباهم بأسمائهم وعلمهم ما لم يعلموا أمرهم بالسجود له اعترافاً بفضله، وأداء لحقه واعتذاراً عما قالوا فيه، وقيل: أمرهم به قبل أن يسوي خلقه؛ لقوله تعالى: ﴿فَإِذَا سَوَّيْتُهُ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي فَقَعُوا لَهُ سَاجِدِينَ﴾؛ امتحاناً لهم وإظهاراً لفضله. (النجم: ٢٩)

وأن علوم الخ. حيث حصل لهم العمل بحكمة الاستخلاف بعد الجهل، والعلم بالأسماء بتعليم آدم ﷺ [عبد الحكيم: ٣٠٢] علوم الملائكة كلهم، يصح قوله: والحكماء منعوا ذلك في الطبقة الأعلى منهم، وذلك إما يتم لو كان المحاطب الملائكة كلهم دون ملائكة الأرض فقط، وقوله: وأن آدم ﷺ أفضل من هؤلاء الملائكة، يدل على أن الكلام ليس مع جميع الملائكة، وإلا لقال: من الملائكة، كما لا يخفى على العارف بسياق الكلام، ويمكن إثبات أن الأعلم أفضل، بأن الفضل إما بالعلم أو بالعمل، ونفس هذه الآيات دلت على ترجيح العلم، وأما دلالة ﴿فُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ (الزمر: ٩) على أن الأعلم أفضل من الأعمى، فمستوع؛ لأنه لا يدل إلا على فضيلة العالم على الجاهل ومزية العلم على الجهل. (عص)

في الطبقة الأعلى الخ. وهم العقول، وأما في الملائكة السماوية والأرضية أعنى النفوس المدبرة، فموزوا ذلك. [عبد الحكيم: ٣٠٢] الملائكة: الملائكة المتعلمين، سواء كان كلهم أو بعضهم. لقوله تعالى الخ. قيل: إن آية ﴿فُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ (الزمر: ٩) إما تدل على تفضيل العالم على الجاهل لا على من سواء، وقد قيل في الجواب: إن التفضيل شرعاً معلوم أنه إما بالعلم أو بالعمل، وقد فضل علم آدم ﷺ على علمهم، فعلم أنه أفضل منهم مطلقاً، والذين لا يعلمون شامل للعالمين وغيرهم، فدلّ على ذلك تدوير. [حفاصي: ٢٠٠/٢]

يعلم الأشياء: حيث دلت الآيات على أنه تعالى كان عالماً بأحوال آدم قبل خلقه. (ع) لما أنباهم: عليه بيان حق المعلم على المتعلم، حتى لو كانت السجدة للمخلوق حائرة لاستحقاقها العلم من المتعلم. (عص) وقيل الخ. وعليه انقصر بعض المفسرين وهو الظاهر، ويجاب عن الدليل الأول بأن قولاً في قوله تعالى: "وَإِذْ قُلْنَا" لا يقتضي الترتيب. (فتح)

والعاطف عطف الظرف على الظرف السابق إن نصبت به **بمضمر**، وإلا عطفه بما يقدر ^{إد قال ريك} عاملاً فيه على الجملة المتقدمة، بل القصة بأسرها على القصة الأخرى، وهي نعمة رابعة عدها عليهم. والسجود في الأصل: تذلل مع تطامن، قال الشاعر:

تَرَى الْأَكْمَ فِيهِ سُجْدًا لِلْحَوَافِرِ
مراكمه، تدن
خاصة

وقال:

وَقُلْنَ لَهُ اسْجُدْ لِّلَّيْلِ فَاسْجُدَا
والألف للإشباع

بمضمر إلخ: وهو "أذكر" كما مر، أي واذكر الحادث وقت قوله للملائكة: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ﴾، وعند أمرهم بالسجود، وإلا، أي وإن لم تنصه بمضمر، بل بـ"أقولوا" للذكور في قوله تعالى: ﴿فَقَالُوا أَتَجْعَلُ﴾ بما يقدر، أي مع ما يقدر عاملاً فيه عثل: اتقائوا وأطاعوا، فيكون عطف الجملة على الجملة، والتناسب والشركة في المسند إليه مع التناسب في المستثنى، ولا يعطف بدون تقدير مثل: أطاعوا لأن قولهم: ﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا﴾ ليس في وقت الأمر بالسجود، بل مقدم عليه. (ملخص)

بأسرها إلخ: قيل: لتلا يلزم عطف الخبر على الإنشاء، ورد بأنه فاسد؛ لأن كتيبهما خبرية، بل لأن مضمون هذه القصة نعمة رابعة مستقلة، فناسب أن يعطف على مضمون القصة السابقة التي هي أيضاً نعمة مستقلة. [خطاخي: ٢٠٢/٢] **توى الأكم** إلخ: أوله:

يجمع تضلل البلق في حجرته

والشعر لزيد الخليل الطائي المكنى: أبا مكثف، قال بها يوم أغار على بني عامر، وقبلة:

بني عامر هل تعرفون إذا بدا أبا مكثف قد شد عقد الدواب

"الباء" متعلقة بقوله: بدا وضل: عصى وغاب، والبلق: جمع أبلق، والخمرات: جمع حجرة وهي الناحية، والأكم: التلال، والضمير الخمرور للجمع، والسجد: جمع ساجد من السجود وهو الخضوع، وهذا هو محل الاستشهاد، ويقول: هل تعرفون إذا بدا أبو مكثف يجيش تعجب الخليل البلق في نواحيه، وترى التلال فيه خاضعة لخوار الخيل؛ لكثرة العدد والركض، والتقييد بالنواحي مشعر لكثرة الإردحام في الوسط. (فيض)

وقلن له إلخ: أوله:

فقدن لها وهما آبيا خطامه،

والشعر لـ"حميد بن ثور" الهلالي، القود حلاف السوق، والضمير الخمرور لـ"ليلي"، والوهم: الجمل القوي، والأبي: الصفة من الإباء، والخطام: كل ما يوضع في أنف البعير لقياده، وإسناد الإباء إليه مجازي، وهو كناية عن الصعب العير المتقاد، والإسجاد: طأطأة الرأس، يقول: فقدت النساء لها جملاً قوياً غير متقاد، قلن له: طأطئ رأسك لليلي، فطأطأ رأسه. (فيض)

يعني البعير إذا طأطأ رأسه. وفي الشرع: وضع الجبهة على قصد العبادة، والمأمور به إما المعنى الشرعي، فالمسجود له في الحقيقة هو الله تعالى، وجعل آدم قبله سجدتهم تفخيماً لشأنه، أو سبباً لوجوبه، وكأنه تعالى لما خلقه بحيث يكون أنموذجاً للمبدعات كلها، بل الموجودات بأسرها، ونسخة لما في العالم الروحاني والجسماني وذريعة للملائكة إلى استيفاء ما قدر لهم من الكمالات، ووصلة إلى ظهور ما تباينوا فيه من المراتب والدرجات، أمرهم بالسجود تذلاً لما رأوا فيه من عظيم قدرته وباهر آياته، وشكراً لما أنعم عليهم بواسطته، فاللام: فيه كاللام في قول حسان عليه السلام: هذا منافع على عليه السلام.

فالمسحود له إِبْرَاحِيمُ فإن العبادة لعبه تعالى شرك محرم في جميع الأديان، فيكون آدم عليه السلام جهة للمسحود كالكملة، واعترض عليه بأنه لو كان لله، ما امتنع إبليس عنه؛ إذ لا فرق بين كون آدم عليه السلام قبلة أو غيره، وبأنه لا يدل على تفضيله عليهم، وقوله: **﴿أَلَمْ نَقُلْ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ﴾** (الإسراء: ٦٢) تدل عليه، ألا ترى أن الكملة ليست بأكرم ممن سجد إليها كالملي **﴿عَلَيْهِ السَّلَامُ﴾** فتعين كونها سحرة نحية له؛ لكونه عليه السلام خليفة الله، فيكون خليفة في كونه مسحوداً له، وقيل: إن تخصيصه بجملة جهة ما دون غيره يدل على عظمة شأنه، ولهذا امتنع إبليس، وقال: **﴿هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ﴾** (الإسراء: ٦٢). (ملخص)

وكانه تعالى إغ: [إن كان لكونه قبله سبباً لوجوده] بين وجه كونه قبله وسبباً على وجه يقتضي التعظيم، أي أنه خلقه في أحسن تقويم، وحمل فيه أمثلاً من كل موجود، فمن العالم الروحاني وهم: الملائكة، العقل والعبادة، ومن الجسماني: التركيب من العناصر، فكان وسيلة إلى تكميل علمهم بأنبائهم ومشاهدتهم لحكمته في مخلوقاته، فالإلام: على كونه بمعنى القبلية بمعنى "إلى"، وعلى الثاني للسببية كما في قوله تعالى: ﴿**أَفَمَ الْفَلَاتِلُ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ**﴾ [الإسراء: ٧٨]. [خفاحي ملخصاً: ٢٠٣/٢] **تذللًا:** متعلق بقوله: أمودجها، وهذا على تقدير كونه قبله للسجود. **وشكراً:** متعلق بكونه ذريعة ووصلة، وهذا على تقدير كونه سبباً لوجوده. (ع)

في قول حسان: قال في شأن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب **عليه** مدعيًا أن الخلافة حقه، وأوله:

ما كنت أعلم أن الأمر مصرف،

يعني: الخلافة،

عن هاشم ثم منها عن أبي حسن،

يعني عن قبيلته، ثم أعدد من ذلك أن ينصرف من هذه القبيلة، عن أبي الحسن كنية علي عليه السلام،

أَلَيْسَ أَوَّلَ مَنْ صَلَّى لِقِبْلَتِكُمْ وَأَعْرَفَ النَّاسَ بِالْقُرْآنِ وَالسُّنَنِ

أو في قوله تعالى: ﴿اقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ﴾، وإما المعنى اللغوي وهو التواضع
لآدم عليه السلام تحيةً وتعظيماً له كسجود إخوة يوسف عليه السلام له، أو التذلل والانقياد
بالسعي في تحصيل ما ينوط به معاشهم ويتم به كما هم. والكلام في أن المأمورين
بسجود آدم الملائكة كلهم أو طائفة منهم ما سبق.

فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَى وَاسْتَكْبَرَ ^{حال لم يستطع} اَمْتَنَعَ عَمَّا أُمِرَ بِهِ، استكباراً من أن يتخذهُ وَصْلَةً في
عبادة ربه، أو يعظمه ويتلقاه بالتحية، أو يخدمه ويسعى فيما فيه خيره وصلاحه.
والإباء: امتناع باختيار. والتكبر: أن يرى الرجل نفسه أكبر من غيره.

من فيه ما فيهم من كل صالحة وليس في كلهم ما فيه من حسن
يعني أحد بأبي الحسن ما في الأصحاب أو في هاشم من كل خصلة صالحة، وليس في كلهم ما فيه من خلق
حسن

أليس أول من صلى لقبلكم

أي أول المسلمين،

وأعرف الناس بالقرآن والسنة

فـ"اللام" في "صلى لقبلكم" بمعنى الجانب، و"اللام" في قوله: لدلوك الشمس، بمعنى السب. (عص)

أليس أول إخ: الشعر لـ"فصل بن عباس" بن عتبة بن أبي لهب، يرثي علياً كرم الله وجهه، وقيله:

ما كنت أحسب أن الأمر منصرف عن هاشم ثم مها عن أبي حسن،

ولم يوجد في ديوان حسان عليه السلام. (فيض) أو التذلل إخ: لا الانحناء، وضمير "معاشهم" راجع إلى آدم وبنيه
المفهوم من الكلام لا إلى الملائكة كما يتوهم، والمراد أمر الملائكة بالسعي في أمورهم؛ فإن بعض الملائكة حفظة
وبعضهم مؤكل بالرزق ونحو ذلك. [خفاجي بتعويض ٢٠٤/٢] ما ينوط: ناط الشيء ينوط نوطاً أي علقه،
فضمير ينوط راجع إلى الله تعالى، ومعاشهم منصوب على المفعولية. (ع)

واستكبر إخ تكبر وقدم الإباء عليه وإن كان متأخراً عنه في الرتبة؛ لأنه من الأحوال الظاهرة بخلاف
الاستكبار؛ فإنه نفساني، وأصل معنى "التشيع" تكلف التشيع، ثم تحوز به عن التحلي بعير ما فيه، وقوله: "من
أن يتخذ" إخ راجع إلى جعله قبلة، وقوله: "أو يعظمه" إخ بناء على أنه تحية، وقوله: "أو يخدمه" إخ راجع
إلى الوجه الأخير. [خفاجي ملخصاً: ٢٠٥/٢] وصلة: الوجوه الثلاثة متعلقة بالتفسيرات الثلاث للسجود. (ع)

والاستكبار: طلب ذلك بالتشبع. **وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ** أي في علم الله، أو صار منهم باستقباحه أمر الله إياه بالسجود لآدم عليه السلام اعتقاداً بأنه أفضل منه، والأفضل لا يحسن أن يؤمر بالتخضع للمفضول والتوسل به، كما أشعر به قوله: ﴿أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ﴾ جواباً لقوله: ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِإِيْدِي أَسْتَكْبَرْتَ أَمْ كُنْتَ مِنَ الْعَالِينَ﴾ لا بترك الواجب وحده، والآية تدل على أن آدم عليه السلام أفضل من الملائكة (ص: ٧٥) المأمورين بالسجود له ولو من وجه، وأن إبليس كان من الملائكة وإلا لم يتناوله أمرهم، ولم يصح استثناءه منهم، ولا يرد على ذلك قوله تعالى: ﴿إِلَّا إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ الْجِنِّ﴾ لجواز أن يقال: إنه كان من الجن فعلاً ومن الملائكة نوعاً؛ ولأن ابن عباس رضي الله عنهما روى: "أن من الملائكة ضرباً يتوالدون يقال: لهم الجن ومنهم إبليس". ولمن زعم أنه لم يكن.....

في علم الله الخ إما أولت الآية بما ذكره لأنه لم يحكم بكفره قبل ذلك، ولم يحرم منه ما يقتضيه فإما أن يكون التعبير بـ"كان" باعتبار ما سبق في علم الله، وقيل: كان معنى صار، وردّه ابن قورك، لأنه لم يثبت، ولأنه كان الظاهر حينئذ فكان بـ"الفاء"، والأظهر إن "كان" على أصلها، والمعنى: وكان من القوم الكافرين الذين كانوا في الأرض قبل خلق آدم، فيكون كقوله: كان من الجن، أو أن إبليس حين اشتغاله بالعبادة كان منافقاً كافراً. [تحفاي ملخصاً: ٢٠٥/٢]

استقباحه كما يدل عليه الإناء والاستكبار. (ج) لا تترك الواجب. [كما رعم الموارج، متمسكين هذه الآية] ممنوع؛ لجواز أن يكون ترك الواجب موجباً للكفر في حق غير أمه محمد ﷺ. (عص) من وجه: يشير إلى جواز فصلهم عليه بوجه آخر. وإلا لم يتناوله الخ. فلا يكون تركه السجود إياه واستكباراً معصية، ولا يستحق الدم والعقاب، ولم يصح قوله: **إِذْ أَمَرْتُهُ**. [عبد الحكيم: ٣٠٦] استأذنه إذ الأصل في الاستثناء الاتصال. **لجواز الخ.** مع لاقضاء الآية كونه من الجن مستنداً بأنه يجوز أن يراد كونه منه فعلاً، والحوار الثاني بعد تسليم ما ذكر منع مفاة كونه جنّاً؛ لكونه ملكاً؛ فإن الجن كما يطلق على ما يقابل الملك يقال على نوع منه. [عبد الحكيم: ٣٠٦] لم يكن الخ. قاله الحسن وقادة، وأشار بلفظ "الزعم" إلى ضعفه ورححان الأول؛ لأنه قول علي عليه السلام، وإن عباس رضي الله عنهما، وعليه أكثر المفسرين. [عبد الحكيم: ٣٠٦]

من الملائكة أن يقول: إنه كان جنياً نشأ بين أظهر الملائكة وكان مغموراً ^{مطوّراً ومستوراً} بالألوف منهم، فغلبوا عليه، أو الجن أيضاً كانوا مأمورين مع الملائكة، لكنه استغنى بذكر الملائكة عن ذكرهم؛ فإنه إذا علم أن الأكابر مأمورون بالتذلل لأحد والتوسل به، علم أن الأصاغر أيضاً مأمورون به. والضمير في "فسجدوا" راجع إلى القبيلتين، فكأنه قال: فسجد المأمورون بالسجود إلا إبليس، وأن من الملائكة من ليس بمعصوم، وإن كان الغالب فيهم العصمة، كما أن من الإنس معصومين، والغالب فيهم عدم العصمة، ولعل ضرباً من الملائكة لا يخالف الشياطين بالذات، وإنما يخالفهم بالعوارض والصفات، كالبررة والفسقة من الإنس والجن يشملهما، وكان إبليس من هذا الصنف، كما قاله ابن عباس رضي الله عنه؛ **فلذلك** ^{متناً} ^{حبر} صح عليه التغير من حاله والهبوط عن محله، كما أشار إليه بقوله.....

فعلبوا ^{إخ:} [جواب عن صحة الاستثناء] فلاستثناء متصل أيضاً، قيل: لأن العبرة بالدخول في الحكم لا في حقيقة اللفظ، فمن قال: إن الاستثناء متصل إن كان من الملائكة، ومنقطع إن لم يكن منهم، لم يصب، فتأمل. [عفاجي: ٢٠٧/٢] أو **الجن** ^{إخ:} [عطف على الضمير المنصوب في "إنه"] قيل: الفرق بينه وبين الوجه الأول: أن التغليب في الأول على إبليس فقط، وفي هذا على الجن المطلق وإبليس داخل فيه، وأما كونهم مأمورين؛ فلقوله تعالى: ﴿إِذْ أَمَرْنَا﴾ [الأعراف: ١٢]، فإنه يقتضي أن يكون مأموراً صريحاً لا ضمناً، فيكون الأمر مقدراً، أي وقتلنا للجن: اسجدوا. [عفاجي ملخصاً: ٢٠٧/٢] فإنه إذا علم ^{إخ:} بيان للقرينة الدالة على الأمر، وكاد أن يكون من قبيل دلالة النص لولا قوله: "والضمير في "فسجدوا" راجع إلى القبيلتين". (ملخص)

وأن من. عطف على قوله: أن آدم أفضل. (ع) **ولعل ضرباً** ^{إخ:} حاصله: أن بين الجن والملاك عموم وحصوص من وجه، فالجن: ما يكون مستعداً للحرب والشر، فإن كان لا يفعل إلا الخير فهو ملك، وإن كان لا يفعل إلا الشر فهو شيطان، والملك: من يفعل الخير، سواء كان حراً بذاته، ليس فيه استعداد الشر أصلاً كالملائكة الكرويين، أو حراً بالعرض مستعداً للشر بذاته، فصاح عدو إبليس من الملائكة والجن والشياطين بلا تكلف وتأويل. [عبد الحكيم: ٣٠٧]

والجن يشملهما: الجن يشمل ذلك الضرب من الملائكة والشياطين. **فلذلك** ^{إخ:} لعدم مخالفته الشياطين بالذات، صح عليه **التغير** والهبوط؛ لكونه مستعداً لها بذاته. [عبد الحكيم: ٣٠٧] **بقوله:** حيث رتب الفسق على كونه جنياً، فإنه يشعر بالتغليب. (ع)

عز وعلا: ﴿إِلَّا إِلَيْهِ كَانَ مِنَ الْجَنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ﴾ لا يقال كيف يصح ذلك والملائكة خلقت من نور والجن من نار؛ لما روت عائشة ^(الكهف: ٥٠) أنها قال: "خلقت الملائكة من النور، وخلق الجن من نار"؛ ^{أخرجه مسلم} لأنه كالتمثيل لما ذكرنا، فإن المراد بالنور: الجوهر المضيء، والنار كذلك، غير أن ضوءها مكنر مغمور بالدخان، محذور عنه بسبب ما يصحبه من فرط الحرارة والإحراق، فإذا صارت مهذبة مصفاة كانت محض نور، ومثي نكصت عادت الحالة الأولى جذعة، ولا تزال تتزايد حتى ينطفئ نورها، ويبقى الدخان الصرف، وهذا أشبه بالصواب وأوفق للجمع بين النصوص، والعلم عند الله تعالى. ومن فوائد الآية: استقباح الاستكبار وأنه قد يفضي بصاحبه إلى الكفر، والحث على الإتيان لأمره وترك الخوض في سره، وأن الأمر للوجوب، وأن الذي علم الله من حاله أنه يتوفى على الكفر هو الكافر على الحقيقة؛ ^{الاستمال}

لأنه كالتمثيل إيج: [تمثيل لحقيقتيهما بيان مادقما] ولم يقل: إنه تمثيل حتى يرد عليه: أنه إحراج النصوص عن ظاهرها كما يذهب إليه الباطنية، فمعنى قوله: "خلقت الملائكة من النور" أنها خلقت من جوهر مضيء عابى الإضاءة، سواء كان بذاته كذلك أو حاصلاً من النار بعد التصفية، وهو كالتمثيل لكون الملائكة محض خير، مبررة عن ظلمة الشر، إما بذاته أو لغیره، ومعنى **وخلق الجن من نار** أي من جوهر مضيء مختلط بالدخان، يحمل عليه كل واحد منهما، فهو كالتمثيل لاستعدادة بالذات للخير والشر، والحديث صحيح رواه مسلم. [عبد الحكيم منحصراً: ٣٠٨]

لما ذكرنا هكذا وجدت في حاشية السالكوني وهو الأولى. (غف) **غير أن ضوءها إيج:** إشارة إلى اتحاد مادقما بالجنس، والاختلاف بالمعارض، ونكص: بمعنى رجوع، وحذعة: بمعنى حذيفة فنية، يقول من يريد الرجوع لأمر مضي: إن شئت أعدتها جذعة. [عقاسي: ٢/٢٠٨] **حذعة:** يقال: فلان في هذا الأمر حذع يعنى "تورأمة". (صحاح) **أشبه إيج:** لصحة كون إبليس ملكاً وحياً وشيطاناً يلا تكلف.

وأوفق للجمع: لعدم الاحتياج إلى القول بالتعليب أو الاستثناء المقتطع أو الاكتفاء. (ع) **وقد يفصلي.** هذا على تقدير أن يكون كان بمعنى صار. **وأن الأمر إيج:** فيه بحث؛ لأن كفر إبليس لمحالفته الأمر، بل لاستقباح أمره، واستقباح ما جعل الله مندوباً أيضاً كفر. (عص)

إذ العبرة بالخواتيم، وإن كان يحكم الحال مؤمناً وهو الموافقة المنسوبة إلى شيخنا الأشعري رحمه الله. وَقُلْنَا يَتَذَكَّرُ أَسْكَنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ السَّكْنَى مِنَ السَّكُونِ؛ لأنها استقرار ولبث، و "أَنْتَ" تأكيد أكد به المستكن ليصح العطف عليه، وإنما لم يخاطبهما أولاً؛ تنبيهاً على أنه المقصود بالحكم، والمعطوف عليه تبع له. والجنة: دار الثواب؛ لأن اللام للعهد

وهو الموافقة: [أي ما علمه الله من وقوعه للعبد أجراء. قوله: الموافقة لأنها التي يوق بها العبد أجراء. (م)] أي كون الكافر والمؤمن على الحقيقة من علم منه أنه يتوق على الكفر والإيمان، مسألة الموافقة المنسوبة إلى الشيخ الأشعري حيث قال: العبرة بإيمان الموافقة، ولذا يصح "أنا مؤمن إن شاء الله" بالشك، يعني ليس معناه أن التأخر ليس بإيمان، بل أنه ليس بإيمان حقيقة، والموافقة: الإيمان والوصول إلى آخر الحياة وأول منازل الآخرة. [عبد الحكيم بتغير: ٣٠٩]

السكنى إلخ: [يعني اسكن من السكنى، بمعنى انقاذ المسكن، لا من السكون ضد الحركة، إلا أن أصل السكنى السكون، قال المحقق التفتازاني: يدل عليه ذكر متعلقه بدون "في"، ووجه ما ذكره: أن الجنة معقول به، إذا كان من السكنى؛ لأن معناه: اتخذ الجنة، ولما إذا كان من السكون فهو معقول فيه فيجب إظهار "في"؛ لأنه ليس بمكان مبهم حتى يصح تقدير "في". (عصا)] يعني أن "اسكن" أمر من السكنى بمعنى انقاذ المسكن، لا من السكون، بمعنى ترك الحركة، ولذا ذكر متعلقه بدون ذكر "في" إلا أن مرجع السكنى إلى السكون، ولو كان من السكون لوحب إظهار "في"؛ لأنه ليس بمكان مبهم مع أنه مناف لقوله تعالى: "حيث شئنا" ومحتاج إلى الشحوز. [خفاجي بتغير: ٢١٠/٢]

ليصح إلخ: إذ شرطه الفصل سواء كان بتأكيد أو غيره، فإن قيل: إن "زوحك" اسم ظاهر فهو من قبيل الغيبة، و"اسكن" أمر للمخاطب المذكور ولا يصح حلول المعطوف محل المعطوف عليه؟ [قال في "الجمال": وإنما صح العطف عليه مع أن المعطوف لا يباشر فعل الأمر؛ لأنه تابع يقتدر فيه ما لا يقتدر في الشيوخ]. قلت: إن العطف قدر فيه "وليسكن زوحك" [كما في: "علفتها ماء وتبتاً". (ع)] وحمله من عطف الجمل؛ لئلا يلزم المحذوره، ومبهم من قال: إنه يصح كما يصح "يقوم زيد وهند بلا خلاف"، فيكون من باب التغليب؛ لأنه على المخاطب على الغائب، والمذكر على المؤنث. [خفاجي ملخصاً: ٢١٠/٢]

وإنما لم يخاطبهما إلخ: كان مقتضى الظاهر للواقع للأوامر الآتية "اسكنا" إلا أنه ترك ذلك تنبيهاً. [عبد الحكيم: ٣٠٩]

تنبيهاً: وفي هذا التنبيه تحذير له عن متابعتها لنقصائها في العقل، ومع ذلك غفل، وتبعها في تناول الشجرة. (عصام)

لأن اللام إلخ: الخارجى؛ لأنه الأصل والعمدة، ولعدم صحة الجنس باعتبار أقسامه الثلاثة، ولا معهود في كتاب الله تعالى، بل في الشرع سوى دار الثواب، فعين إرادته، فهو كقولك: "جاء الأمر" إذا لم يكن في البلد أمير سواه، قال المحقق التفتازاني رحمه الله: انعقد عليه الإجماع قبل ظهور المخالفين، وحملها على سستان من بساين الدنيا يجري مجرى للملعية بالدين والمراعاة لإجماع المسلمين، كذا قال الفاضل اللاهوري. [خفاجي: ٢١٠/٢]

ولا معهود غيرها. ومن زعم أنها لم تخلق بعد، قال: إنها بستان كان بأرض فلسطين أو بين فارس وكرمان خلقه الله تعالى امتحاناً لأدم، وحمل الإهباط على ^{كأنه لم يمتح} معتح الماء وكسرها الانتقال منه إلى أرض الهند، كما في قوله تعالى: ﴿اهْبِطُوا مِصْرًا﴾ ^(البقرة: ٦١) وكَلَّا مِنْهَا زَعَدًا واسعاً رافهاً، صفة مصدر محذوف. ^(الفاصلة) حَيْثُ يَنْتَمِي أَي مَكَانٍ مِنَ الْجَنَّةِ شَتْمًا، وسع الأمر عليهما؛ إزاحة للعلّة والعذر في التناول من الشجرة المنهي عنها من بين أشجارها الفائتة للحصر. ^{لم يذكرها الحصر} وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ ﴿٢٠﴾ فيه مبالغات، تعليق النهي بالقرب الذي هو من مقدمات التناول مبالغة في تحريمه، ووجوب الاجتناب عنه، وتنبهها على أن القرب من الشيء يورث داعية، وميلاً يأخذ بمجامع القلب، ويلهيه عما هو مقتضى العقل والشرع،
أي أمراته

ولا معهود: في كتاب الله بل في الشرع. (ع) فلسطين - فلسطين - بكسر الفاء - فلسطين، وقد فتح، كورة بالشام وقرية بالعراق، تقول: في حالة الرقع بالواو، وحالة الحر بالياء، أو يلزمها الياء في كل حال، والنسبة فلسطيني. (عص) رافها الرقة والرخوة: يَأْبَ آمَدَانِ شَرْنِ مَرَاوِكِهِ خَوَامِدِ. (س) أي مكان إيج - "حيث" للمكان المنهم، مفسر بالعموم؛ لقربة المقام وعدم الفرجيح، ولم يجعله متعلقاً بالسكن؛ لأن التكرم في الأكل من كل ما يريد منها، لا في عدم تعيين السكنى، ولأن قوله: "فكلا من حيث شتتما" في محل آخر يدل عليه، قال العصام: ولعله - والله أعلم - متعلق بالأكل وتقدير عن الأكل على الامتلاء، فإنه أكل من غير المشية بمقتضى الحرص. [خفاحي ملخصاً: ٢١١/٢]

فيه مبالغات إيج: منها: أن المنهي عنه الأكل منها، فنهى عن قرب الشجرة المأكول منها، ومنها: أن العصيان مع كونه مرتباً على الأكل وتب عليه القرب، ومنها: أن الظاهر أن يقال: "فتألفا" معير "بالظلم" الذي يطلق على الكبار، ولم يكنف بأد يقول: ظالمين بل قال: "من الظالمين" على ما تقرر أن قولك: "زيد من الظالمين" أبلغ من قولك: "زيد عالم"؛ لجعله غريباً في العلم أياً عن جد، وكَلَّا "تكونا" لأنها تدل على الدوام، وقيل: لما كان تعليق النهي بالقرب متصفاً للمبالغة من وجهين: باعتبار كونه مقدمة التناول وباعتبار كونه مورثاً للداعية، صح قوله: "مبالغات" من غير حاجة إلى حمله على ما فوق الواحد. [خفاحي ملخصاً: ٢١١/٢ - ٢١٢]

كما روي: "حبك الشيء يعني ويصم". فينبغي أن لا يحوما حول ما حرم الله عليهما؛ مخافة أن يقعا فيه، وجعله سبباً لـ "أن يكونا من الظالمين" الذين ظلموا أنفسهم بارتكاب المعاصي، أو بنقص حظهما بالإتيان بما يخل بالكرامة والنعيم؛ فإن الفاء بقيد السببية سواء جعلته للعطف على النهي أو الجواب له. والشجرة: هي الخنطة، أو الكرم، أو التينة، أو شجرة من أكل منها أحدث، والأولى أن لا تعين من غير قاطع كما لم تعين في الآية؛ لعدم توقف ما هو المقصود عليه. وقرئ بكسر الشين، وتقربا بكسر التاء وهذي بالياء. فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا أصدر زلتهما عن الشجرة.....
أي أزلهما

كما روي: رواه أبو داود عن أبي الدرداء. يعني: يغني عليك معاليه، يصم أذنيك عن سماع مساويه. أو بنقص: والترديد باعتبار أن النهي للتحريم أو التثنية. سواء جعلته إخ: يعني أنه إما محرم لحذف الثون معطوف على "تقربا"، فيكون منهيًا عنه، وكان على أصل معناها، أو منصوب على أنه جواب للهي كقوله: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا﴾ فيه محل ﴿طه: ٨١﴾، والنصب بإضمار "أن" عند البصريين و"الفاء" عند الحزمي، وبالاختلاف عند الكوفيين، وكان معنى "صار"، والفاء للتعقيب وليس هنا إلا تعقيب السبب للسبب. [حقاقي ملخصا: ٢١٢/٢] سواء جعلته: منصوباً أو محزوماً على مذهب الكسائي؛ فإنه يجوز "لا تكفر تدخل النار"، ومنصوباً على مذهب غيره؛ لئلا يلزم أن يكون التقدير: فإن لا تقربا تكونا من الظالمين (ع). قال الفاضل عصام الدين تحت قوله: "الشجرة": رأيت في بعض التفاسير أنه شجرة العلم، فكنت في التأمل في تحقيقه برهة من الزمان، حتى رأيت ليلة كآني أذهب بي إلى السماء، ثم يذهب بي سماء سماء، وألاقي فيه نبياً نبياً، حتى بنست في سماء هناك آدم عليه السلام، فلاقته، وسأته عن شجرة العلم الذي لي أن يقرب منه، قال: كان شأني في معرفة الله تعالى مشاهدته، ومنعت عن التوجه إليه بغير المشاهدة مكثياً بالعلم، فمرة اكتفيت بالعلم، فعميت، وأخرجت عن الجنة. (عبد)

والشجرة: ماله ساق، وقيل: كل ما تفرع له أغصان وعيدان، وقيل: أعم من ذلك؛ لقوله تعالى: ﴿شَجَرَةً مِنْ يَقْطِئِ﴾ (الصافات: ١٤٦)، وقوله: أحدث أي تغوط ولا حدث في الجنة. [حقاقي: ٢١٣/٢] أصدر زلتهما إخ: [إشارة إلى أن "عن" للتعليل، وإلى حقيقة للتعليلية من أنه تضمن الفعل معنى الإصدار، وجعله صلة للإصدار؛ لتصير مصدرًا للفعل، فيكون "عن" للبعد للمجازاة على أصله، ويكون في قوة التعليل. (عص)] يعني لما كان "عن" هنا للسببية فأصل الكلام أن يقال: فأزل بهما فاستعمال "عن"؛ لأنه ضمن معنى الإصدار كقوله: ﴿وَمَا فَعَلَهُ عَنْ أَمْرِي﴾ (الكهف: ٨٢) أي ما فعله بسبب أمري، وتحقيقه: ما أصدرته عن احتشادي ورأيي، -

وحملهما على الزلة بسببها، ونظيره عن هذه في قوله تعالى: ﴿وَمَا فَعَلْتُهُ عَنْ أَمْرِي﴾ أو أزهما عن الجنة بمعنى أذهبهما، وبعضه قراءة حمزة "فأزلهما" وهما متقاربان في المعنى، غير أن "أزل" يقتضي عشرة مع الزوال، وإزاله قوله: ﴿هَلْ أَذُكُّ عَلَى شَجَرَةِ الْخُلْدِ وَمُلْكٍ لَّا يَبْلَى﴾ وقوله: ﴿مَا نَهَاكُمَا رَبُّكُمَا عَنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ إِلَّا أَن تَكُونَا مَلَكَيْنِ أَوْ تَكُونَا مِنَ الْخَالِدِينَ﴾ ومقاسمته إياهما بقوله: ﴿إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ النَّاصِحِينَ﴾، واختلف في أنه تمثل لهما فقاوهما بذلك، أو ألقاه إليهما على طريق الوسوسة، وأنه كيف توصل إلى إزالهما بعدما قيل له: ﴿فَاخْرُجْ مِنْهَا فَإِنَّكَ رَجِيمٌ﴾؟ فقيل: إنه منع من الدخول على جهة التكرمة كما كان يدخل مع الملائكة،

- إنما فعلته بأمر الله. ويكون داقياً على معنى الهاوِزة في الحملة، لأن للعلول إذا برز فقد تجاور العلة، وقيل: وقوله: "وحملهما على الزلة" إشارة إلى أن في الإصدار عن الشجرة خوفاً شذيل السبب منزلة الفاعل، فجعل الشجرة التي هي سبب الزلة داعلاً لها، كالسكين للقطع، ومنه يعلم أن ما يقال: إن طريق التضمين أن يجعل الفعل المصنف في المعنى حالاً ليس بلازم. [حفاحي ملخصاً: ٢١٣/٢]

وحملهما: وأورد عليه أن آدم عليه السلام معصوم فكيف يخالف النهي؟ وأجيب بوجه، منها: أنه اعتقد أن النهي للثبوت لا للتحريم، ومنها: أنه نسي النهي، ومنها: أنه اعتقد النسخ بسبب مفاضة إبليس له، أنه له لمن الناصحين، فاعتقد أنه لا يخلف أحد بالله كاذباً. (حمل) **وما فعلته إلخ:** ما أصدرت فعله عن احتشادي.

أذهبهما إلخ: فإن قيل: الإذهاب عن الجنة هو الإخراج فما وجه عطف قوله: "فأخرجهما" على قوله: "فأزهما"؟ قلت: المراد من الإخراج الإخراج عن التلذذ أو التعم وهو غير الإخراج من الجنة، وإن كان لازماً له. واعلم أن الفاء في قوله: "فأخرجهما" فاء السببية كما أن الفاء في "فأزهما" كذلك؛ فإن الإخراج من التلذذ والتعم مسبب عن الإخراج عن الجنة، كما أن الإزال مسبب عن هي الله عن قرب الشجرة. (حظ)

تمثل فما إلخ: أي تمثل في صورة غيره، فكالمهما بما ذكر من الكلمات، أو ألقى بطريق الوسوسة من غير قصور وتكلم كما هو الآن، وقيل: الأمر في قوله: "أخرج" للإيهام كما في قوله: ﴿قُلْ كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيداً﴾ (الإسراء: ٥٠) وهو بعيد. [حفاحي: ٢١٤/٢] **فأخرج:** أقول: والله تعالى أعلم بتمثل أن يكون هذا الأمر للإيهام كما في "كونوا قرده". (ع)

ولم يمنع أن يدخل للوسوسة ابتلاء لآدم وحواء، وقيل: قام عند الباب فتاداهما، وقيل: تمثل بصورة دابة فدخلت ولم تعرفه الخنزرة، وقيل: دخل في فم الحية حتى دخلت به، وقيل: أرسل بعض أتباعه فأزطهما، والعلم عند الله. فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ مِنَ الْكَرَامَةِ وَالنَّعِيمِ. وَقُلْنَا اهْبِطُوا خُطَابَ لَأَدَمَ وَحَوَاءَ؛ لِقَوْلِهِ: ﴿قَالَ اهْبِطَا مِنْهَا جَمِيعًا﴾ (ص: ١٢٣) وجمع الضمير؛ لأتبعهما أصلاً الإنس فكأنهما الجنس كلهما، أو هما وإبليس أخرج منها ثانياً بعدما كان يدخلها للوسوسة، أو دخلها مسارقة، أو من السماء. ^{من الله} بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ حال استغنى فيها عن الواو بالضمير،

فتاداهما: اعترض عليه بأنه لا يصح مع قوله: ﴿فَوَسْوَسَ لَهُمَا الشَّيْطَانُ﴾ (الأعراف: ٢٠) إذ الوسوسة: الصوت الخفي، وله أن يقول: إنه أصل معناه، وقد تستعمل للكلام على وجه الإفساد مطلقاً. [خفاحي: ٢١٤/٢] بعض أتباعه إخ: فواء الإمام بألفهما كانا يعرفانه ويعرفان عداوته، وحيفذ فيستحيل أن يقبلا قوله، وقيل عليه: كأنه لم يتأمل قوله تعالى: ﴿وَبَادَاهُمَا﴾ إلى قوله: ﴿إِنَّ الشَّيْطَانَ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ﴾ (الأعراف: ٢٢) فإنه صريح في مباشرة الشيطان نفسه، فتأمل. [خفاحي: ٢١٤/٢]

أو هما إخ: لما اقتضى هذا إهباط إبليس معهما، وقد طرد منها قبل ذلك، وجهه بأنه مع من دخولها على وجه التكرمة، لا من دخولها للوسوسة أو مسارقة، أو أن الهبوط من السماء لا من الجنة. [خفاحي: ٢١٤/٢] أو هما وإبليس: الظاهر أن قوله: "أو هما وإبليس" على قوله: "لآدم" أي أو هما وإبليس، فيلزم انفصال الضمير المزبور فيجب أو "هما وإبليس". (ع) قال الفاضل السبكي في حبه له قوله: "أو هما وإبليس" عطف على قوله لآدم وحواء بحسب المعنى أي المحاطب آدم وحواء أو هما وإبليس. (عب) أو دخلها: بالتمثيل بصورة الدابة أو بالدخول في فم الحية، وهو عطف على "كان يدخلها". (ع)

استغنى فيها إخ: الاكتفاء بالضمير في الجملة الاسمية ضعيف، لا يليق بالنظم المعجز، فتوجيهه بأن الجملة مؤولة بالمفرد؛ لأن "بعضكم لبعض عدو" في تأويل "متعادين" كما أشار إليه، ومثلها يستغنى فيه بالضمير عن الواو، بأن هذه الحال دائمة، والحال الدائمة لا تكون بالواو، فلا حاجة لترك الواو إلى التأويل. والتحقيق: أن الجملة الحالية لا تغلو من أن تكون من سببية ذي الحال أو أجنبية أو صفة له، فإن كانت من سببية لزمها العائد والواو نحو: جاء زيد وأبوه مطلق، وخرج عمرو ويده على رأسه، إلا ما شذ من نحو: كلمته فوه إلى في، وإن كانت أجنبية -

والمعنى متعادين يعني بعضكم على بعض بتضليله. **وَلَنُكْرِِي الْأَرْضَ مُسْتَقَرًّا** موضع استقرار أو استقرار. **وَمَتَّعْ** تمتع. **إِلَى حِينٍ** يريد به وقت الموت أو القيامة. **فَتَلَقَىٰ آدَمَ مِنْ رَبِّهِ** كلمت استقبالها بالأخذ والقبول والعمل بها حين علمها. وقرأ ابن كثير بنصب "آدَمَ"، ورفع "الكلمات"، على أنها استقبلته وبلغته، وهي قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنفُسَنَا﴾، وقيل: **سبحانك اللهم وبحمدك، وتبارك اسمك،** وتعالى جدك، ولا إله إلا أنت، ظلمت نفسي فاغفر لي، إنه لا يعفر الذنوب إلا أنت. وعن ابن عباس رحمته الله قال: يا رب! ألم تخلفني بيدك؟ قال: بلى، قال: يا رب! ألم تنفخ في الروح من روحك؟ قال: بلى، قال: يا رب! ألم تسبق رحمتك غضبك؟ قال: بلى،

«لزمتهما الواو ثالثة عن العائد، وقد يجمع بينهما نحو: "قدم عمرو وبشر قام إليه"، وقد جاءت بلا واو ولا صير، وإن كانت صفة لذي الحال نحو: "توليتهم وأنتم معرضون"، فيحوز الوجهان بالمراد، وما عن فيه إن كان الخطاب لهما وللثنية فهو من هذا القسم؛ لصدور التعادي منهم، فعليك تطبيق كلامهم على هذا، وحيث حوزوه تارة ومعوه أخرى، وأما التأويل بالفرد فليس بشيء؛ لأن كل حال مؤولة به، ألا نرى! أن "فوه إلى في" بمعنى مشافهاً مع أنهم صعموه. فإن قلت: كيف يقيد الأمر بالتعادي وهو مهي عنه، فإلك لو قلت لأحدهم: قم ضاحكاً، وأنت تنهأ عن الضحك لم يصح. قلت: الأمر كذلك إذا كان تكليفاً، أما إذا كان تكوينا كما في قوله: ﴿كُونُوا قُرَّةَ حُسَيْنٍ﴾ (البقرة: ٦٥) فلا. [حفاجي ملخصاً: ٢١٥/٢]

يريد به إلخ: لأن "إلى حين" متعلق بالظرف الواقع خبراً عن مستقر أو متاع، والاستقرار ثابت إلى وقت الموت، بناء على انقطاع الاستقرار في الأرض، والتمتع بالملوت، أو إلى القيامة، أي البعث ناء على بقاء ذلك في القبر؛ لأن سكنى القبر استقرار وتمتع. (فتح) **والعمل بها** قيل: التلقي لغة الأخذ، فالعمل خارج عنه، فكيف أدرج فيه؟ قيل مشيراً إلى دفعه؛ إنه مستعار من التلقي بمعنى استقبال الناس بعض من يعر عليهم إذا قدم بعد طول الغيبة؛ لأنهم لا يدعون شيئاً إلا فعلوا، وإكرام للكلمات الواردة من حضرته تعالى العمل بها. [حفاجي بغير: ٢١٦/٢]

وهي إلخ: قال الشيخ السيوطي: هذا أصح الأقوال، أخرجه ابن المنذر عن ابن عباس رحمته الله، وابن جرير عن مجاهد وحسن وقتادة من زيد، قال ابن جرير: أنه الموفق للقرآن. [عبد الحكيم: ٣١٢]

سبحانك: أخرجه البيهقي في "الزهد" عن أنس مرفوعاً.

قال: ألم تسكني جنتك؟ قال: بلى، قال: يا رب! إن تبت وأصلحت أراجعي أنت إلى الجنة؟ قال: نعم. وأصل الكلمة: الكلم، وهو التأثير المدرك بإحدى الحاستين السمع والبصر كالكلام والجراحة. **فَتَابَ عَلَيْهِ** رجع عليه بالرحمة وقبول التوبة، وإنما رتبته بالفاء على تلقي الكلمات لتضمنه معنى التوبة، وهو الاعتراف بالذنب، والندم عليه، والعزم على أن لا يعود إليه. واكتفى بذكر آدم؛ لأن حواء كانت تبعاً له في الحكم، ولذلك طوي ذكر النساء في أكثر القرآن والسنن.

إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرجاع على عباد^{أي ترك}ه بالمغفرة، أو الذي يكثر إيعانتهم على التوبة، وأصل التوبة: الرجوع، فإذا وصف بها العبد كان رجوعاً عن المعصية، وإذا وصف بها البارئ تعالى أريد بها الرجوع عن العقوبة إلى المغفرة.

أراجعي همزة الاستفهام وتخفيف الياء، اسم فاعل أضيف إلى المفعول و"أنت" فاعله، أو مبتدأ وخبره ما قبله. (ع) **كالكلام**. مثال لما يدرك بالسمع، **والجراحة**: مثال لما يدرك بالبصر.

فتاب عليه إلخ: أصل التوبة الرجوع كالأوبة، ويشترك فيها الرب والعبد، فإذا وصف بها العبد فاللعين: رجع إلى ربه؛ لأن كل عاصٍ فهو في معنى المارب من ربه، فإذا تاب فقد رجع عن هربه، وإذا وصف بها الرب تعالى فاللعين: رجع على عبده رحمة وفضله، ولهذا السبب وقع الاختلاف في الصلة، فتقول في العبد: "تاب إلى ربه"، وفي الرب: "تاب على عبده"، ولما كانت الفاء للتعقيب، وقد روي: أقما نكيا مائتي سنة ونحوه مما يدل على خلافه، أشار إلى جوابه بقوله: "وإنما رتبته إلخ". (ملخص)

وهو الاعتراف إلخ: قال القرطبي رحمه الله: التوبة تحقق من ثلاثة أمور مرتبة: علم وحال وعمل، أما العلم: فهو معرفة ما في الذنب من الضرر، وكونه حجاباً بين العبد والرب، وإذا عرف ذلك حصل به تألم القلب بسبب ذات الخيوط وهو الحال، وإذا تأكد ذلك حصلت منه إرادة جازمة للترك في الحال، والتدارك لما سق، والعزم على عدم العود إليه وهو العمل. (كبير تنوير)

هو التواب: حيي بصيغة المبالغة لقوله التوبة كما تاب، أو لكثرة من يتوب عليهم. [عدد الحكيم: ٣١٣] **الرجاع**: بمعنى التفسير على اختلاف معنى التوبة في "القاموس" وتاب الله عليه أي وفقه للتوبة، أو رجع من التشديد إلى التخفيف، أو رجع إليه بفضل وقوله. (ع)

الرَّحِيمُ ^٣: المبالغ في الرحمة، وفي الجمع بين الوصفين وعد للتائب بالإحسان مع العفو.

فَلَمَّا أَهْبَطُوا مِنْهَا خِيعًا ^٤ كَرَّرَ للتأكيد أو لاختلاف المقصود؛ فإن الأول دل على أن هبوطهم إلى دار بلية يتعادون فيها ولا يخلدون، والثاني أشعر بأنهم أهبطوا للتكليف، فمن اهتدى اهتدى نجا، ومن ضله هلك، ^{أي هلكه} والتبئيه على أن مخافة الإهباط المقترن بأحد هذين الأمرين وحدها، كافية للحازم أن تعوقه عن مخالفة حكم الله تعالى، فكيف بالمقترن ^{من التعادي والتكليف} بجمعا؟ ولكنه نسي آدم ولم نجد له عزما، ^{أي غلبه} وأن كل واحد منهما كفى به نكالا لمن أراد أن يذكر، وقيل: الأول من الجنة إلى سماء الدنيا، والثاني منها إلى الأرض وهو كما ترى. و

"جَمِيعًا" حال في اللفظ تأكيد في المعنى، كأنه قيل: أهبطوا أنتم أجمعون، ولذلك لا يستدعي اجتماعهم على الهبوط في زمان واحد **كقولك**: "جاؤوا جميعًا".

كَرَّرَ للتأكيد: فالفصل لكمال الانصال، والفاء في قوله: "فتلقى" للاعتراض؛ إذ لا يجوز تقديم المعطوف على التأكيد، وفائدته: الدلالة على مزيد الاهتمام بشأن التوبة، وأنه يجب المبادرة إلى التوبة، ولا يهمل؛ فإنه ذنب آخر. [عبد الحكيم: ٣١٤] أو **لاختلاف إيج**: فالفصل عن السابق ليس لأنه تأكيد، بل لتبائن العرضين من الجملة، وهو من جهات الفصل، ثم بين التعابير بينهما بأنه ذكر إهباطهم أولاً للتعادي وعدم الخلود، فالأمر فيه تكويبي، وثانياً ليهتدي من يهتدي، ويصل من يصل، فالأمر فيه تكليفي. (حفاصي) وغير في الأول بـ"دل" لأنه منطوقه فالتعادي والاعتلاء من قوله: "نعصكم" إيج، وعدم الخلود من قوله: "إلى حين"، وفي الثاني بـ"أشعر"؛ لأنه لم يصرح فيه بتكليف، وإنما أحد من تعقيبته بالفاء. [حفاصي تعبير: ٢/٢١٩]

والفتية: يعنى أن إزال القيص للاعتبار بأحوال السابقين، ففي تكرير الأمر بالإهباط تنبيه على أن الخوف الحاصل من تصور إهباط آدم ^{عليه السلام} المقترن بأحد هذين الأمرين من التعادي والتكليف، كاف لمن له حرم في أمر دينه إيج. (ع) **للحازم**: أي الصابط لأمره. **كما ترى**: أي ضعيف، بما أولاً؛ فالأمر الهبوط هو النزول إلى الأرض كما ذكره صاحب "الكشاف"، وإنما ثانياً؛ فالأمر قوله: "منها" طاهر في أن الهبوط الثاني من الجنة. (مه ^{رحمه الله}) [عبد الحكيم: ٣١٤]

حال في اللفظ إيج: لأنه حال مؤكدة لصاحبها؛ فإنها التي يستغاد معناها من صريح لفظ صاحبها نحو: جاء القوم طرا. [عبد الحكيم: ٣١٤] **ولذلك**: أي لكونه تأكيداً في المعنى. (ع) **كقولك حازوا إيج**: هذا والفرق بين "حازوا جميعاً" و "حازوا معاً"؛ فإن الثاني يقتضي اتحاد الزمان بخلاف الأول، وقد وهم في هذه بعضهم. [حفاصي: ٢/٢٢٠]

فَإِذَا بَأَتَيْتَكُمْ مِّنْهُدًى فَمَنْ تَبِعَ هُدَاىَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٢٢٠﴾ الشرط الثاني مع جوابه جواب الشرط الأول، و"ما" مزيدة أكدت به "إن"، ولذلك حسن تأكيد الفعل بالنون وإن لم يكن فيه معنى الطلب، والمعنى: إن بأتيتكم مني هدى بأنزال أو إرسال، فمن تبعه منكم نجا وفاز، وإنما جيء بحرف الشك، وإتيان الهدى كائن لا محالة؛ لأنه محتمل في نفسه غير واجب عقلاً، وكرر لفظ الهدى ولم يضمن؛ لأنه أراد بالثاني أعم من الأول، وهو ما أتى به الرسل واقتضاه العقل، أي فمن تبع ما أتاه مراعيًا فيه ما يشهد به العقل فلا خوف عليهم فضلاً عن أن يحل بهم مكروه،

ولذلك إلخ: أي إذا زيدت "ما" التأكيدية على "إن" الشرطية أكد الفعل بعدها بنون التأكيد؛ لأن التأكيد أولاً توطية لذكره ثانياً، مع "إن" الشرطية لا يؤكد فيها في الأكثر، وإنما يكثر في الطلب والقسم. [حفاحي: ٢٢٠/٢] **وإنما جيء إلخ:** وحاصل ما قال المرحشري: أنه لو لم يكن طريق العقل كافياً لكان إتيان الكتاب والرسول واجباً، فلم يكن يصح الإتيان بكلمة الشك، فلما أتى بها أدن أنه ليس بواجب، فعين الواجب بطريق العقل، وهذا على أصول المعتزلة، وأما عبدنا فلا وحب على الله، فوجه كلمة "إن" ظاهراً؛ إذ لا قطع بالوقوع بل إتشاء هدي وإتشاء ترك، لكن لما علم من فصله وروحه أكد كلمة "إن" بـ"ما" إيماء إلى رحمان الوقوع، وهذا معنى كلام المصنف رحمه الله، فهو رد على المرحشري لانهائه على التحسين والتشجيع العقليين. [حفاحي بتعريب: ٢٢٠/٢-٢٢١]

محتمل في نفسه: "إن" موضوعة في الأصل للاستعمال في المحتمل، والهدى وإن لم يكن كذلك؛ لأنه مجرور الوقوع، لكنه مشكوك الوقوع من حيث العقل، أي العقل لم يستقل في العلم بوقوعه، بل لا بد أن يسمع من النبي ﷺ فاستعمل "إن" في الآية مجازاً. (حط، عبد) **وكرر لفظ الهدى إلخ:** الشكوة إذا أعيدت معرفة فهي عين الأولى، فكان الظاهر الإضمار لكنه ليس بكلي، "فهدي" الثاني غير الأول؛ لأن الأول الهداية الحاصلة بالرسول والكتاب، والثاني أعم؛ لأنه شامل لما يحصل بالاستدلال والعقل. وقيل: إنه جعل الهدى أولاً منزلة الإمام، ثم ذكره مضاعفاً إلى نفسه، وفيه من التعظيم ما لا يكون لو أتى به معرفاً باللام، وإن كان ذلك سبيل ما يكون نكرة ثم يعاد، وقيل: إنه وضع للظهور موضع المضمهر للعناية؛ لأن الهدى بالنظر إلى ذاته واجب الاتباع، وبالنظر إلى أنه أضيف إلى الله -إضافة تشريف- أخرى وأحق أن يتبع. [حفاحي ملخصاً: ٢٢١/٢]

واقتضاه العقل: كأنه إشارة إلى وجوب العمل بالقياس. (منه) **فلا خوف إلخ:** قيل: كيف ينفي الخوف عن المؤمنين، والإيمان بين الخوف والرجاء؟ وأجيب بأنه ليس المراد نفي الخوف بالكلية، بل نفيه عنهم في الآخرة، أو بأن المنفى هو الخوف عليهم، والمثبت هو الخوف فيهم، وشتان بينهما. [حفاحي ملخصاً: ٢٢١/٢]

ولا هم يفوت عنهم محبوب فيحزنوا عليه. والخوف على المتوقع، والحزن على الواقع. نفى عنهم العقاب وأثبت لهم الثواب على أكد وجه وأبلغه. وقرئ: هدى على لغة "هذيل"، "ولا خوف" بالفتح.

وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِعَآيَتِنَا ^{مِنْ بَيِّنَاتٍ} أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ عطف على "فَمَنْ تَبِعَ" إلى آخره، قسم له كأنه قال: ومن لم يتبع بل كفروا بالله، وكذبوا بآياته، أو كفروا بالآيات جنائاً، وكذبوا بها لساناً فيكون الفعلان متوجهين إلى الجار ^{فلساً} والمحرور. والآية في الأصل: العلامة الظاهرة، ويقال للمصنوعات من حيث إنها تدل على وجود الصانع وعلمه وقدرته،

ولا هم إ. تفسير للحزن، وهو ضد السرور. وقدم انتفاء الخوف؛ لأن انتفاء الخوف فيما هو أب أكثر من انتفاء الحزن على ما فات، ولذا صدر بالبكرة التي هي أدخل في النفي، وقدم الصمير إشارة إلى اختصاصهم بانتفاء الحزن، وأن غيرهم يحزن. [إعجاجي بتعريف: ٢٢١/٢] التوقع قال في "الحمل" ناقلاً عن الكرخي: والخوف: عم يلحق الإنسان من توقع أمر في المستقبل، والحزن: عم يلحق من هوات أمر في الماضي، وأما الخوف المثبت لهم في بعض الآيات فهو في الدنيا.

على أكد وجه. أما نفي العقاب؛ فلأن نفي الخوف يستلزم نفي العقاب بطريق الأول، وأما إثبات الثواب فيهم من نفي الحزن، فإنه يكون على هوات الضيوع، ففيه يستلزم وجود الضيوع الذي هو الثواب. [عبد الحكيم ملحصاً: ٣١٦] قسم له إ. فيه أن "من لم يتبع" شامل لمن لم نلعه الدعوة ولم يكن من المكلفين، والعدول عن الظاهر لعله لإحراج أمثالهم. والكفر إذا أطلق تبادر منه الكفر بالله، فإن أريد أن قوله: "بآياتنا" متعلق بقوله: "كذبوا"، وأن الكفر مطلق، فالمراد منه الكفر بالله، وإن لم يرد هذا تنازع المعلن في الحار والمحرور، فالكفر بالآيات إنكارها بالقلب، والتكذيب إنكارها باللسان، فلا تكرار. [إعجاجي: ٢٢٢/٢]

العلامة الظاهرة إ. وحقيقتها: كل شيء ظاهر، وهو ملازم لشيء آخر لا يظهر ظهوره، متى أدرك مدرك الظاهر مهما علم أنه أدرك الآخر الذي لم يدركه بذاته؛ إذ حكمهما سواء، وذلك ظاهر في الغسوسات والمقولات، وفي آية القرآن قولان: فقيل: إنها العلامة لانقطاع الكلام الذي بعدها والذي قبلها، وقيل: لأنها جماعية من القرآن وطائفة من الحروف، وقول المصنف: "من حيث" إشارة إلى القول الأول، وقوله: "لكل طائفة" إشارة إلى الثاني، فكان عليه أن يمر بين القولين، ولذلك اعترض عليه بأنه لم يصب في حلقتهما. [إعجاجي بتعريف: ٢٢٢/٢-٢٢٣]

ولكل طائفة من كلمات القرآن المتميزة عن غيرها بفصل. واشتقاقها من "أي"؛ لأنها تبين أيّاً من أيّ، أو من "أوى إليه"، وأصلها: آية أو أوىة كسمرة، فأبدلت عنها ألفاً على غير قياس. أو أوىة أو أوىة كرمكة، فأعلت، أو آوىة كقائلة، فحذفت الهمزة تخفيفاً. ^{تظهر بعضاً على بعض} ^{أي رجع} ^{نصح الأول وسكون الثاني} ^{هي العرس الأثني والربع}

والمراد "بآياتنا" الآيات المنزلة أو ما يعنها والمعقولة.

تنبيه: وقد تمسكت الحشوية بهذه الفصة على عدم عصمة الأنبياء عليهم السلام من وجوه: الأول: أن آدم - صلوات الله عليه - كان نبياً وارثاً المنهي عنه، والمرتبك له عاص، والثاني: أنه جعل بارتكابه من الظالمين، والظالم ملعون لقوله تعالى: ﴿أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾، والثالث: أنه تعالى أسند إليه العصيان والغي، فقال: ﴿وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى﴾، والرابع: أنه تعالى لقنه التوبة، وهي الرجوع عن الذنب والندم عليه،
(هود: ١٨) (طه: ١٢١)

ولكل طائفة: لكونها علامة على معناها. لأنها تبين: لأن العلامة تميز "أي" أي أشخاص، فالآي ههنا جمع آية بمعنى الشخص على ما جاء في "القاموس". أو تميز "أيّا" بالتشديد من "أي" أي ما يجاب به من الشخص، فإنه إذا قيل: أيهم جاءك؟ يجاب بذكر شخص. (عص) [أيّا من أيّ بالتشديد قيل: معناه شيء يسأل عنه بـ"أي"، فاللعن تميز أمراً مجهولاً من آخر، وقيل: إن العبارة "أيّا" من "أي" بلدد أي شخصاً من شخص؛ لأن "الأي" بمعنى الشخص، وفيه نظر. قوله: أو من "أوى إليه"؛ لأنها بمنزلة المنزل الذي يأوي إليه الفقاري. (عقفاحي: ٢٢٣/٢)] من أوى: لأنها يرجع إليها المعرفة وهي العلامة. (ع)

على غير قياس الخ. لأنه إذا اجتمع حرفاً على فعل الآخر؛ لأنه محل التفسير نحو: حوى وطوى، ومثله في الشذوذ غاية دراية. (ملخص) الآيات المنزلة الخ. أي آيات القرآن أو مطلق الدوال، وهو ظاهر لكن التكذيب بأناه إلا بأن ينزل المعقول منزلة الملووظ. [عقفاحي: ٢٢٣/٢] وقد تمسكت الخ. للتحار عندنا أنه لم يصدر عن الأنبياء حال السوء ذنب البتة لا الكبيرة ولا الصغيرة، والحشوية جوروا صدور الكفار عنهم عمداً بعد البيرة. [عبد الحكيم: ٣١٧] عاصي. والعاصي مستحق للمار، ولا استحقاق على الصغيرة. أنه الخ. لا بد من مقدمة أخرى، وهي أن يقال: قوله تعالى: ﴿أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾ (هود: ١٨) ليس في شأن هذا الظالم. (عصام) والظالم ملعون. [أولاً ليس إلا لصاحب الكبيرة] حراً عظيمة كان الأول تركها، والظلم في الآية المذكورة هو الكفر، فلا دليل فيها. [عقفاحي: ٢٢٤/٢]

والخامس: اعترافه بأنه خاسر لولا مغفرة الله إياه، بقوله: ﴿وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ ^(الأعراف: ٢٣) والخاسر من يكون ذا كبيرة، والسادس: أنه لو لم يذنب لم يجر عليه ما جرى. والجواب من وجوه: الأول: أنه لم يكن نبياً حينئذ، والمدعي ^{أي الكبيرة} ^{حيز الأكل} مطالب بالبيان، والثاني: أن النهي للتنزيه، وإنما سمي ظالماً وخاسراً لأنه ظلم نفسه وخسر حظه بترك الأولى له، وأما إسناد الغي والعصيان إليه، فسيأتي الجواب عنه في موضعه إن شاء الله تعالى، وإنما أمر بالتوبة تلافياً لما فات عنه، وجرى عليه ما جرى معاتبته له على ترك الأولى، ووفاء بما قاله للملائكة قبل خلقه، والثالث: أنه فعله ناسياً لقوله تعالى: ﴿فَنَسِيَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُ عَزْماً﴾ ^(طه: ١١٥) ولكنه عوتب بترك التحفظ عن أسباب النسيان، ولعله وإن حط عن الأمة لم يحط عن الأنبياء لعظم قدرهم، كما قال ﷺ: "أشد الناس بلاء الأنبياء، ثم الأولياء، ثم الأمثل فالأمثل"،

لم يجر عليه من نزع الناس، والإحراج من الحق، والإيهام من السماء. (سيد) والجواب إ: حاصل الجواب: مع دلالة الوحوه المذكورة على مدعاهم، أعنى صدور الدنب عمداً بعد البوة فضلاً عن كونه كبيرة، أما أولاً: فيمنع كون ما صدر عنه دنيئاً، وأما ثانياً: فيمنع كونه عمداً بل كان سهواً أو خطأ، وأما ثالثاً: فيمنع كونه بعد البوة بل قبلها، وحينئذ كان ترتيب البحث أن يجر الأول إلا أنه قدم لكونه أسلم وأحضر. (عبد الحكيم: ٣١٧)

حينئذ: إذ لم يكن له حينئذ أمة، والسوة لا يتصور بلا أمة. ظالماً: دفع لثاني والخامس، فالظلم والخسران معناه اللعوي. فسيأتي: قال في سورة طه: وفي التعبير عليه بالعصيان والعلوية مع صغر ذنبه تعظيم للزلة وزجر بليغ لأولاده عنها. (ع، عب) فات عنه: عذابه بسـ"ع" يتضمن معنى "ذهب". (ع) بما قاله: أي إني حائل في الأرض خليفة أي أهبطه لا للعباب بل لخلق حليفة. (عص) ولكنه: جواب عن أن النسيان غير مقدر، فلم عوتب عليه؟ ولعله: جواب عن أن النسيان معفو. (ع)

لعظم قدرهم: يعنى أن الرئيس يعاتب فيما لا يعاتب به غيره. (حلب) أشد الناس إ: هذا الحديث أخرجه الترمذي والنسائي وابن ماجة، وصححوه لكن ليس فيه "ثم الأولياء"، وأخرجوه إلخاكم لفظ "الأنبياء" ثم العلماء ثم الصالحون. وقال القشيري: ليس كل أحد أهلاً للبلية لأن البلاء لأرباب الولاء، وأما الأحناب فيجاوز عنهم، وبخل سيولهم لا لكرامة علمهم ولكن لحفاة قدرهم. [حفاجي ملخصاً: ٢٢٥/٢]

أو أدى فعله إلى ما جرى عليه على طريق السببية المقدرة دون الموازنة تناول السم على الجهل بشأنه، لا يقال: إنه باطل لقوله تعالى: ﴿مَا نَهَاكُمَا رَبُّكُمَا﴾ و (الأعراف: ٢٠) ^{حل تناول علي السنان} ﴿وَقَاسَمَهُمَا﴾ الآيتان؛ لأنه ليس فيهما ما يدل على أنه تناوله حين ما قاله إبليس، ففعل ما قاله أورث فيه ميلاً طبيعياً، ثم إنه كف نفسه عنه مراعاة لحكم الله تعالى إلى (في نسخة: مقالته) أن نسي ذلك، وزال المانع فحمله الطبع عليه.

والرابع: أنه ^{أقدم} عليه بسبب اجتهداً أخطأ فيه، فإنه ظن أن النهي للتنزيه أو الإشارة إلى عين تلك الشجرة، فتناول من غيرها من نوعها، وكان المراد بها الإشارة إلى النوع، كما روي: أنه ^{أخذ} حريراً ذهباً بيده، وقال: "هذان حرامان على ذكور أمتي، حل لإنائهما"، وإنما جرى عليه ما جرى تفضيلاً لشأن الخطيئة ليحتنبها أولاده، وفيها دلالة على أن الجنة مخلوقة وأنها في جهة عالية، وأن التوبة مقبولة، وأن ^{منع} الهدى مأمون العاقبة، وأن عذاب النار دائم، والكافر فيه مخلد، وأن غيره لا يخلد فيه لمفهوم قوله تعالى: "هُمُ فِيهَا خَالِدُونَ". ^{فإنه بعيد المحصر}

أو أدى ^{إخ}: يعني ترتب ما جرى عليه على ذلك الفعل ليس على سبيل الموازنة حتى يشترط أن يكون بالاحتياط، بل على طريق مجرد السببية العادية المقدرة كترتب الإحراق على مس النار، والهلاك على تناول السم. (ح) وإنما جرى ^{إخ}: إشارة إلى جواب ما قيل: كيف يكون تنزيهاً، وقد وصفت بالفظم، وجرى عليه ما جرى؟ فقال: إنه تفضيل أي تعظيم وتغوييف من جنس الخطيئة وإن لم يكن هذا خطيئة. فإن قلت: هذا لا يوافق أن اجتهد بناب على الخطأ، وفيه إيجاب أن يجتنب أولاده الاجتهاد؟ قلت: لا دلالة على ذلك؛ لأنه ليس اجتهداً في عمله كما لو اجتهد صحابي بحضرة النبي ^ﷺ فأخطأ، فأمل. ووجود الحنة مصرح به في الآية، وعلوها مأخوذ من الميوط. [حفاجي بتعريب: ٢٢٦/٢]

وأن غيره ^{إخ}: فإنه بعيد المحصر على ما قيل في قوله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ نَبَاكُمَا رَبُّكُمَا﴾ (الأنعام: ١٠٠) يفيد القصر، ولك أن تقول: إنه ليس بناء على هذا بل أنه لما ذكر الفريقين، وعص الخلود بأحدهما دل على أنه ليس صفة لغيرهم، وهو الظاهر من قوله: "المفهوم"، فأمل. [حفاجي ملخصاً: ٢٢٦/٢]

واعلم أنه سبحانه لما ذكر دلائل التوحيد والنبوة والمعاد، وعقبها تعداد النعم العامة تقريراً لها وتأكيذاً، فإنها من حيث إنها حوادث محكمة تدل على محدث حكيم له الخلق والأمر وحده لا شريك له، ومن حيث إن الإخبار بها على ما هو مثبت في الكتب السابقة ممن لم يتعلمها، ولم يمارس شيئاً منها إخبار بالغيب معجز تدل على نبوة المخبر عنها، ومن حيث اشتغالها على خلق الإنسان وأصوله، وما هو أعظم من ذلك، تدل على أنه قادر على الإعادة كما كان قادراً على الإبداء، ^{هو خلق السماء} خاطب أهل العلم والكتاب منهم، وأمرهم أن يذكروا نعم الله عليهم، ويوفوا بعهوده في اتباع الحق واقتفاء الحجة؛ ليكونوا أول من آمن بمحمد ﷺ وما أنزل عليه، فقال:

يٰٓيٰٓنَبِيَّ إِسْرَءِيلَ يَا أَوْلَادَ يَعْقُوبَ، والابن من البناء؛ لأنه مبني أبيه، ولذلك ينسب المصنوع إلى صانعه فيقال: أبو الحرث، وبنت الفكر. وإسرائيل لقب يعقوب عليه السلام، ومعناه بالعبرية: صفوة الله، وقيل: عبد الله، وقرئ "إسرائيل" بحذف الياء، و"إسرائيل" بحذفهما،

واعلم الخ: بيان لوجه ربط قوله تعالى: "يا بني إسرائيل" بما قبله، وذكر دلائل التوحيد بقوله: **يٰٓيٰٓنَبِيَّ إِسْرَءِيلَ**، إلى قوله: **يٰٓيٰٓنَبِيَّ إِسْرَءِيلَ**، **يٰٓيٰٓأَوْلَادَ يَعْقُوبَ** (النقرة: ٢١-٢٢)، ودليل النبوة بقوله: **يٰٓيٰٓنَبِيَّ إِسْرَءِيلَ**، [عند الحكيم: ٣١٨] **ليكونوا إله** هذا غير مفهورة لأهم سبقهم في الإيمان كثيرون، فيبغى أن يقول: ليعلموا أنه كان اللاحق بهم أن يكونوا أول من آمن بمحمد ﷺ، وعلى نقول بعد إحكام أدلة النبوة، والإرشاد إلى طريق معرفة: أنه نبي. خص بني إسرائيل بالخطاب إراحة لدعوتهم الفاسدة: أنه نبي العرب ودين موسى أبدي. (عصص)

أولاد إله [يعني فيه تغليب الابن على البنت. (عصص)] يعني أن الابن وإن كان مختصاً بالولد الذكر لكنه إذا أضيف وقبل: بنو فلان، نعم الذكور والإناث، وهو معنى عراقي، فيكون في معنى الأولاد مطلقاً. [إخفاحي: ٢٢٧/٢] **ولذلك** يعني به: لأن الإله مبني الأب، نسب للمصنوع يجعله ابناً للصانع إليه، فيقال: أبو الحرث، فيجعل الحرث ابناً للحرث؛ لأنه مبني الحرث كالإب، ويقال: بنت الفكر، فيجعل فتحة الفكر بنتاً له؛ لأنها منبئة له. (عصص)

بالعبرية الخ فإن "إيل" في لغتهم بمعنى الله، و"إسرائيل" بمعنى الصفوة، ومعنى العدد. والعبودية لله تعالى من أشرف الأوصاف. (جلبسي) **صفوة** صفوة الشيء مثثلة الصاد: ما صفا منه.

و"إسرائيل" بقلب الهمزة باء. **أَذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ** أي بالشكر فيها والقيام بشكرها، وتقييد النعمة بهم، فإن الإنسان غيور وحسود بالطبع، فإذا نظر إلى ما أنعم الله على غيره حملة الغيرة والحسد على الكفران والسخط، وإن نظر إلى ما أنعم به عليه حملة حب النعمة على الرضاء والشكر. وقيل أراد بها ما أنعم على آبائهم من الإنجاء من فرعون والغرق، ومن العفو عن اتخاذ العجل، وعليهم من إدراك زمن محمد ﷺ، وقرئ: "اذكروا"، والأصل افعلوا. و"نعمني" بإسكان الباء، وإسقاطها درجاً، وهو مذهب من لا يحرك الباء المكسورة ما قبلها. **وَأَوْفُوا بِعَهْدِي بِالْإِيمَانِ وَالطَّاعَةِ، أَوْفِ بِعَهْدِكُمْ** بحسن الإثابة. والعهد يضاف إلى

المعاهد، ولعل الأول.....

يكسر الهاء وتحتها

بالشكر فيها إلخ. يعني أن الأمر بتذكر النعمة كناية عن التمسك فيها والقيام بشكرها، وليس المطلوب مجرد تذكرها. [عبد الحكيم: ٣١٩] **وتقييد النعمة إلخ.** يريد أن إضافة النعمة إلى التمسك للاستعراق؛ إذ لا عهد ولما است مقام الدعوة إلى الإيمان فهي شاملة للنعم العامة والخاصة، وفائدة التقييد بكونها عليهم؛ لأنها من هذه الخيرية حاملة على الشكر، وبما ذكرنا تبين مقابلته بقوله: "وقيل" إلخ. [عبد الحكيم: ٣١٩]

وقيل أراد إلخ. وجه الصعاب أن السياق يتأنيده فإن قوله: "وآموا بما أنزلت" لا يتصور في حق آبائهم مع أنه قيل عليه: إن فيه جمعاً بين الحقيقة والمجاز حيث جعل قوله: "عليكم" مراداً به ما أنعم عليهم وعلى آبائهم، فتأمل. [حمادي: ٢٢٨/٢] [قال الفاضل عصام مجيباً له: ولا يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز حيث أراد به "عليكم" المخاطبين، وهو المعنى الحقيقي، و"آبائهم" وهو المعنى المجازي؛ لأنه من قبيل تغليب المخاطب على الغائب. (عب) [ودرجاً إلخ: وصلاً. وحذفها حينئذ لالتقاء الساكنين، واحتز "بالباء المكسورة ما قبلها" عن نحو محياي وعصاي. [خفاجي: ٢٢٨/٢]

ولعل الأول إلخ: رجع هذا التوجيه على جعل الإضافة في العهدين على نحو واحد؛ لأن الإضافة إلى الفاعل أكثر وأرجح كما تقرر في محله، فلا يعدل عنه إلا لصارف، وهنا لا صارف في الأول؛ لأنه تعالى عهد إليهم بقوله: **«مِمَّا بَيْنَكُمْ وَمِيَّاتِي هَذِي»** (البقرة: ٣٨)، وفي "عهدكم" صارف؛ إذ لا عهد منهم، وما ذكره المحقق التفتازاني: أنه لا معنى لقولك: أوف أنت ما عاهد عليه غيرك، مرفوع بأن يقال: إن قوله: لا معنى لقوله: "أوف أنت ما عاهد عليه غيرك" [قال الفاضل عصام الدين: بقي ما ذكره المحقق التفتازاني: أنه لا معنى لوفاء غير الفاعل بالعهد، ويمكن أن يدفع بأن العهد على فعل المعاهد يكون الوفاء به من المفعول بالإتيان بالملحق عليه، =

مضاف إلى الفاعل، والثاني إلى المفعول، فإنه تعالى عهد إليهم بالإيمان والعمل الصالح بنصب الدلائل وإنزال الكتب، ووعد لهم بالثواب على حسناتهم، وللوفاء بهما عرض عريض، فأول مراتب الوفاء منا هو الإتيان بكلمتي الشهادة، ومن الله تعالى حقن الدم والمال، وآخرها منا الاستغراق في بحر التوحيد بحيث يغفل عن نفسه فضلاً عن غيره، ومن الله تعالى الفوز باللقاء الدائم. وما روي عن ابن عباس رضي الله عنه: أوفوا بعهدي في اتباع محمد صلوات الله عليه، أوف بعهدكم في رفع الأصار والأغلال، وعن غيره: أوفوا بأداء الفرائض وترك الكبائر، أوف بالمغفرة والثواب، وأوفوا بالاستقامة على الطريق المستقيم، أوف بالكرامة والتعظيم، فبالنظر إلى الوسائط. وقيل: كلاهما مضاف إلى المفعول، والمعنى: أوفوا بما عاهدتموني من الإيمان والتزام الطاعة، أوف بما عاهدتكم من حسن الإثابة. وتفصيل العهدين قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَآئِيلَ﴾ إلى قوله تعالى: ﴿وَلَا دَخِلْنَكُمْ حَتَّابٌ﴾، وقرأ: أوف بالتشديد للمبالغة. (الثالثة: ١٢)

- والفاعل بالإتيان بالملق. (عب) ليس مثلاً لما نحن فيه، وإنما مثاله ما عاهدك عليه غيرك، ولا شبهة في صحته. [حجاجي تغير: ٢٢٩/٢]

هو الإتيان **إخ** وكون كلمتي الشهادة، وحقق الدعاء أول المراتب باعتبار الظاهر الشاهد الذي يرتب عليه أحكام الشرع، فلا يباي أن الأول الحقيقي لها الطر في دلائل التوحيد، وموهبة العلم بالوحدة، والشبهة مع أن هذه ثمرة لها مثيرة منزلتها. [حجاجي: ٢٣٠/٢] وما روي **إخ**. رواه ابن جرير بسند صحيح، وكلما ما بعده، لكن في سنده ضعف، والأصار: جمع إصر، وهو مشقة التكليف. [حجاجي: ٢٣٠/٢]

الوسائط المراتب المتوسطة بين المرتبة الأولى والأخيرة. (عبد القنور) وقيل **إخ**: قال فداة رحمه الله ومجاهد رحمه الله مرصه؛ لاحتياجه إلى اعتبار أن عهد الآباء عهد الأبناء؛ لتأسيهم بهم في الدين. (عص) والتزام الطاعة **إخ**: أقحم لفظ الالتزام؛ لأن الطاعة بالفعل قد يعرق عن فعلها عائق، وبعد وإيأ. [حجاجي: ٢٣٠/٢]

وَإِنِّي فَأَرْهَبُونِ ﴿٢٠﴾ فيما تأتون وتذرون وخصوصاً في نقض العهد، وهو أكد في إفادة التخصيص من "إياك نعد" لما فيه مع التقدم من تكرير المفعول، والفاء الجزائية الدالة على تضمن الكلام معنى الشرط كأنه قيل: إن كنتم راهبين شيئاً فارهبوني. والرهبة: خوف معه تحرز. والآية متضمنة للوعد والوعيد دالة على وجوب الشكر ^{عن وفروع ما يحلف به} والوفاء بالعهد، وأن المؤمن ينبغي أن لا يخاف أحداً إلا الله.

وَأَمِنُوا بِمَا أُنْزِلَتْ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَكُمْ ^{من القرآن} أفراد للإيمان بالأمر به والحث عليه؛ لأنه المقصود والعمدة للوفاء بالعهد، وتقييد المنزل بأنه مصدق لما معهم من الكتب الإلهية من حيث إنه نازل حسبما نعت فيها، أو مطابق لها في القصص، والمواعيد، والدعاء إلى التوحيد، والأمر بالعبادة، والعدل بين الناس، والنهي عن المعاصي والفواحش، وفيما يخالفها من جزئيات الأحكام بسبب تفاوت الأعصار في المصالح من حيث إن كل واحدة منها حق بالإضافة إلى زمانها، مراعى فيها صلاح من خوطب بها، حتى لو نزل المتقدم في أيام المتأخر لنزل على وفقه،

فيما تأتون: يعني حذف متعلق الرهبة للعموم، وخصوصية نقض العهد مستفاد من ذكر الأمر بالرهبة معه. (ح) **من إياك:** لأن "إياك" ثم منصوب بـ"نعد"، مجموعها جملة واحدة، وهنا منصوب بـ"أرهبوا" المقدر لاستيفاء "فارهبون" مفعول، فهما حملتان، والتقدير: إياي أرهبوا فارهبون، فيكون الأمر بالرهبة متكرراً والمقدر مؤحراً، ويقوي تكرره عطف الثانية بقاء الدالة على التعقيب، وكأنه قال: "أرهبوني رهبة بعد رهبة"، وهذا المعنى مفقود في "إياك نعد"، وإلى ذلك أشار بقوله: لما فيه مع التقدم. (فتح) **تكرير المفعول:** المستلزم لتكرير الجملة المقيدة لتكرير الحكم. **من حيث إلخ:** بيان لتصديقه بأنه مطابق لنعته الواقع فيها، وما لم ينسخ كالتقصص والمواعظ، وبعض الحرمات كالكذب والزنا والربا، فلا حفاء فيه، وإنما الحفاء فيما نسخته شريعته، فببأنه مطابق لها باعتبار أنه كان معتصم الزمان ومصالح الأمم، ولما كانت المطابقة مع المخالفة مشكلة بحسب الظاهر بين وجهها بقوله: "من حيث إن" إلخ. [حفاحي بتغيير: ٢٣٣/٢] **حيث إن:** متعلق بقوله: "مطابق" بعد اعتبار تعلق "فيما يخالفها" به.

ولذلك قال ﷺ: "لو كان موسى حياً لما وسعه إلا اتباعي"، تنبيه على أن اتباعها لا ينافي حرم لقوله تعذيب الميراث

الإيمان به، بل يوجبه، ولذلك عرّض بقوله: **وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ** ^{قوله الآية} بأن الواجب أن ^{لواء الصلاة} تكونوا أول من آمن به؛ ولأنهم كانوا أهل النظر في معجزاته، والعلم بشأنه، والمستفتحين به، والمبشرين بزمانه. و "أَوَّلَ كَافِرٍ" وقع حمداً عن ضمير الجمع بتقدير: أول فريق أو فوج، أو بتأويل "لا يكن كل واحد منكم أول كافر به" كقولك: كسانا حلة، ...

كل واحد منا

لو كان **الح** أخرجه الإمام أحمد **ح**، وأبو يعلى **ح** في مستدبرهما من حديث جابر بن عبد الله **ح**، قيل عليه: ليس معنى الحديث ما ذكره، وإلا لم يكن حجة فضيلة له، فإنه عام شامل لجميع الأنبياء عليهم السلام، فإن كل نبي متقدم لو بقي حياً إلى زمان المتأخر لما وسعه إلا اتباعه؛ لسخ شريعته، بل معناه أن عموم الرسالة يقتضي عدم العمل بعمر شريعته، وهو من خصائصه **ح** فلا يسع أحداً بعده إلا اتباعه. [حفاصي بتعريب: ٢٣٤/٢]

ولذلك **الح** لأجل أنها توجب الإيمان به عرضاً لو حوب الإيمان بقوله: "ولا تكونوا" الآية أي أرشد إلى وجوب الإيمان به بطريق التعريض؛ لأن فيه مبالغة كما سيحيي. (حظ) **عرض **الح**** التعريض: أن تذكر شيئاً يدل به على شيء ثم تذكره، فيكون اللفظ مستعملاً في معنى إما حقيقة أو مجازاً أو كناية، ويكون المعنى الآخر المعروض به مفهوماً سيقاف وإشارة، فهو من مستعجمات التركيب؛ لصدق عليه أنه شيء لم تذكره، ومن هذا النضح ورود الاعتراض الآتي بقوله: "فإن قيل: كيف هو؟" **الح**. [عبد الحكيم: ٣٢٢]

بأن الواح **الخ** فإن قلت: كيف يجب أن يكونوا أول من آمن به وقد سبقهم جمع من أهل مكة، حتى قبل: إنه من تكليف ما لا يطاق؟ قلت: الأوليّة بالنسبة إلى قوم مخصوصين فلا إشكال، وإن كانت مطلقة فهو بمعنى السبق وعدم التحلف كما في قوله تعالى: ﴿يَقُولُ إِنَّ خَلْقَ عَرَجٍ وَمَا أُولَ الْأَعْيُنِ﴾ (الحج: ٨١) أي أنا أسبق عرجي، فهو عبارة عن المبادرة والسبق. [حجّاحي: ٢/ ٢٣٤] ولأهم عطف على "لذلك" أي عرض بقوله الخ لأهم كانوا أهل الفطري. والمستعجلين: الاستفاح: طلب الفتح والبصرة عليهم. وكانوا يقولون للمشركين: سيظهر نبي بعدكدا وكذا نقالتكم معه وتقتلكم، فلما جاءهم ما عرفوا كفروا به. [حجّاحي: ٢/ ٢٣٥]

أول فريق إلح: لما كان الخطاب يقول: "ولا تكونوا" بصيغة الجمع، دالا على أن المراد الجماعة، ويستحيل أن يكون الجماعة أول كافر، سلك فيه أحد طريقتين: إما تأويل الكافر بالجنس فأوتي لفظ مفرد معناه الجمع كالمعروف والغريق، أو تأويل ضمير الجمع بأن المراد هي كل واحد، قال الطيبي: **ج**: إما قدر هذه التقادير لما أن **حز** "كان" مفرد لفظاً والاسم جماعة. **[عبد الحكيم بتغير: ٣٢٢]**.

* أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه.

فإن قيل: كيف غموا عن التقدم في الكفر وقد سبقهم مشركوا العرب؟ قلت: المراد به التعريض لا الدلالة على ما نطق به الظاهر، كقولك: أما أنا فلست بجاهل، أو لا تكونوا أول كافر من أهل الكتاب، أو ممن كفر بما معه، فإن من كفر بالقرآن فقد كفر بما يصدفه، أو مثل من كفر من مشركي مكة. و "أول": أفعال لا فعل له، وقيل: أصله: أول من "وأل"، فأبدلت همزته واواً تخفيفاً غير قياسي، أو أول من آل^{رجع} فقُليت همزته وأدغمت.

وَلَا تَسْتَوُوا بِآيَاتِي تَبْتِغَاءَ قَلِيلٍ وَلَا تَسْتَبَدُّوا بِالْإِيمَانِ هَاهُ، وَالْإِيمَانُ هَاهُ، فَإِنَّمَا هِيَ
جَلَّتْ قَلِيلَةٌ مَسْتَرْدَلَةٌ بِالإِضَافَةِ إِلَى مَا يَفُوتُ عَنْكُمْ مِنْ حُظُوظِ الْآخِرَةِ بِتَرْكِ الْإِيمَانِ، ...

المراد به إلخ: أي بما يجب عليهم مقتضى حاجتهم، فالتعريض ههنا ما يشار به لمتنظي الحال كقولك لمن أساء الأدب: أما أنا فلست بجاهل. (فتح) أو ممن كفر إلخ: يعني أن ضمير "به" راجع إلى "ما معكم"، والمراد به "لا تكونوا أول كافر ما معكم": لا تكونوا أول كافر ممن كفر بما معه. [عبد الحكيم: ٣٢٣] أو مثل من كفر إلخ: أي عمول على حذف أداة التشبيه، أي لا تكونوا مثل أول جمع كفروا به وهم المشركون، فاللعن: لا تكونوا في الكفر والفساد مثل المشركين، ولكم من المعرفة والكتاب ما ليس لهم. [عبد الحكيم: ٣٢٣] **أفعل**: فإلها وعيها واوان عدد سبويه. من وآل: معاه: تادرو، والمناسبة الاشتقاقية ظاهرة. (عص)

وَلَا تَسْتَبَدُّوا إلخ: يعني أن الاشتراء؛ لكونه حقيقة في الأعيان؛ لاختصاصه بها فهو مجاز عن الاستبدال، إما باستعمال المقيد في المطلق كالمرس في الأنف، أو بتشبيه الاستبدال في كونه مرعوباً فيه بالاشتراء الحقيقي، وأن قوله: "يايائي" على حذف المضاف، فإنهم تركوا الإيمان بمقابلة حظوظ الدنيا، وأن التعبير عنها بالثمن مع كونه مشتري لا مشتري به؛ للدلالة على كونها كالثمن في الاستبدال، فقيه تفرع وتجهيل قوي بأنهم قليوا القضية وحلوا المقصود آلة والآلة مقصوداً.

فإن قيل: الاشتراء بمعنى الاستبدال بالإيمان هاهنا يصح إذا كانوا مؤمنين هاهنا، ثم تركوا ذلك لحظوظهم الدنيوية. قيل: مبناه على أن الإيمان بالتوراة إيمان بالآيات كما أن الكفر بالآيات كفر بالتوراة، فيتحقق الاستبدال، والاستبدال مأخوذ من التعبير عنها بالثمن، والثمن مسترذل بالمقاس إلى المقاصد مبنول في تحصيلها. [عبد الحكيم ملخصاً: ٣٢٤] **قليلة**: الوصف بالقلّة مصرح به في الفقه، والحكم بالاستبدال مستفاد من التعبير عنه بالثمن، والثمن مسترذل بالمقاس إلى المقاصد، مبنول في تحصيلها، فهذه نكتة جليلة للتعبير بالثمن مع أن مقتضى اشتراطه بالآيات أن يكون الآيات ههنا. (عصام)

قيل: كان لهم رياسة في قومهم ورسوم وهدايا منهم، فحافوا عليها لو اتبعوا رسول الله ﷺ، فاختاروها عليه، وقيل: كانوا يأخذون الرشي، فيحرفون الحق ويكتمونه. ^{على اتباع الرسول} ^{جمع الرشوة} وَإِنِّي فَأَتَّقُونَ ٢٠٠. بالإيمان واتباع الحق والإعراض عن الدنيا، ولما كانت الآية السابقة مشتملة على ما هو كالمبادئ لما في الآية الثانية، فصلت بالرهبة التي هي مقدمة التقوى؛ ^{من الإيمان وترك الكفر} ^{إذ الخوف يورث التقوى} ولأن الخطاب بما لمّا عمّ العالم والمقلد، أمرهم بالرهبة التي هي مبدأ السلوك، والخطاب بالثانية لما خص أهل العلم، أمرهم بالتقوى الذي هو منتهاه.

وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ عَطَفَ عَلَى مَا قَبْلَهُ. واللبس الخلط، وقد يلزمه جعل الشيء مشتبهاً بغيره، والمعنى لا تخلطوا الحق بالمنزل بالباطل الذي تخترعونه وتكتمونه حتى لا يميز بينهما، أو لا تجعلوا الحق ملتبساً ^{فإساءة للنس} بالباطل الذي ^{أي مشتبهاً} ^{وإساءة للاستعانة} تكتبونه في خلالة، أو تذكرونه في تأويله.

وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ جزم داخل تحت حكم النهي، كأهم أمروا بالإيمان وترك الضلال، ^{أي هروم} ^{بقوله: أمروا} ^{بقوله: ولا تفتروا}

كان لهم إلخ بيان كيفية الاستبدال المذكور، وليس وحياً آخر للآية، وإلا لأورد العاطف. (ع) كالمبادئ إلخ [أعني التفكير المشار إليه بقوله: أذكر. (ع) النعم المذكورة لافتضاءها الإيمان واتباع الحق مبادئ لكنها ليست مبادئ حقيقية له؛ فلذا أحمم لفظ الكاف، و"الرهبة" بمعنى الخوف مقدمة التقوى، وعموم الخطاب لجميع أهل الكتاب؛ لأهم كلهم مأمورون بالإيمان به، وإطلاق أهل العلم عليهم سابقاً بالنسبة إلى من ليس له كتاب ولا بيان هذا ما مر. [حفاحي بتعير: ٢٣٨/٢]

ولأن الخطاب: عطف على معنى قوله: ولما كانت إلخ، وهو وجه لفصل الآية الأولى بالرهبة والثانية بالتقوى. أمرهم بالتقوى إلخ جعلها منتهى لترتيبها على الخوف كما مر؛ ولأن لما عرّض عربص هي منتهى باعتبار بعضه. [حفاحي: ٢٣٨/٢] اللبس: بفتح اللام من حد ضرب.

وقد يلزمه إلخ: وإنما قال: قد يلزمه؛ لأنه ربما لا يشبه كخلط الحجر بالخشب، والشعر بالخطئة، والمقصود منه توطئة استعماله في الاشتباه وحمله عليه. (ع) بالباطل إلخ: وصف الباطل باختراعههم بيان للواقع، والالتباس كما يكون بإدخال ما ليس منه يكون تأويله وكتمه، قوله: "والعين إلخ" إشارة إلى أن "الباء" فيه للصلة، وقوله: "بسبب" إشارة إلى أنها للاستعانة، وأخره؛ لأنه مرجوح أي لا تجعلوا الحق ملتبساً مشتبهاً غير واضح بسبب باطلكم. [حفاحي بتعير: ٢٣٩/٢]

وَنَهَوْا عَنِ الْإِضْلَالِ بِالْتَّبَاسِ عَلَى مَنْ سَمِعَ الْحَقَّ، وَالْإِخْفَاءَ عَلَى مَنْ لَمْ يَسْمَعْهُ، أَوْ
نَصَبَ بِإِضْمَارٍ ^{نقله ولا تنسوا} "أَنْ" عَلَى أَنْ الْوَاوَ لِلْجَمْعِ، أَي لَا تَجْمَعُوا لِبَسِ الْحَقِّ بِالْبَاطِلِ
وَكِتْمَانِهِ، وَيَعْضِدُهُ أَنَّهُ فِي مَصْحَفِ ابْنِ مَسْعُودٍ منصوب **﴿٢٣٩﴾**: "تَكْتُمُونَ الْحَقَّ" أَي وَأَنْتُمْ
تَكْتُمُونَ. **﴿٢٤٠﴾** وَمَعْنَى كَاتِمِينَ، وَفِيهِ إِشْعَارٌ بِأَنْ اسْتَفْبَاحَ اللَّبَسِ لَمَّا يَصْحَبُهُ مَنْ كَتَمَانَ الْحَقِّ.
﴿٢٤١﴾ وَأَنْتُمْ تَعْمَلُونَ في القيد بالحال عَالِمِينَ بِأَنَّكُمْ لَا يَسُونُ كَاتِمُونَ، فَإِنَّهُ أَقْبَحُ؛ إِذَا الْجَاهِلُ قَدْ يَعْذِرُ.
﴿٢٤٢﴾ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ يعني أن الجملة أسال يَعْنِي صَلَاةَ الْمُسْلِمِينَ وَزَكَاتَهُمْ، فَإِنْ غَيْرُهُمَا كَلَا صَلَاةَ
وَلَا زَكَاةَ. أَمْرُهُمْ بِفُرُوعِ الْإِسْلَامِ بَعْدَ مَا أَمَرَهُمْ بِأَصُولِهِ، وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْكُفَّارَ
مُخَاطَبُونَ بِهَا. وَالزَّكَاةَ مِنْ زَكَاةِ الزَّرْعِ إِذَا نَمَاء؛ فَإِنْ إِخْرَاجُهَا يَسْتَجْلِبُ بَرَكَةً فِي الْمَالِ وَيُشْمَرُ
لِلنَّفْسِ فَضِيلَةً الْكَرَمِ، أَوْ مِنَ الزَّكَاةِ بِمَعْنَى الطَّهَارَةِ؛ فَإِنَّهَا تَطْهَرُ الْمَالُ مِنَ الْخُبْثِ وَالنَّفْسُ
مِنَ الْبَحْلِ. **﴿٢٤٣﴾** وَأَرْكَمُوا مَعَ الزَّكَاةِ أي في جماعتهم.....

على أن الواو إخ: والواو معن مع، وتسمى "واو الجمع" و"واو الصرف". لا يقال: انتهى لما توجه إلى الجمع جور
إفراد أحدهما بدون الآخر؛ لأننا نقول: انتهى عن الجمع لا يدل على جواز الإفراد ولا على عدم الجواز، وقد يكون
بقربته، وهي هنا عقلية لقبح كل منهما. فإن قلت: إذا كان كذلك فما فائدة الجمع؟ قلت: لما كان كل منهما منهيًا
عنه لم يهوا عن الجمع، دل على أهم يجمعون بينهما، فعلى عليهم الجمع بين فعلين قبيحين. [حفاجي: ٢٣٩/٢]
وبعضه إخ: لأن الحال مقاربة، والمقارنة والمعية بمعنى، ولأنها ليست داخلة تحت النهي فيها وإن كان
سيهما فرق. [حفاجي: ٢٣٩/٢] **تكتُمون:** قدر المبتدأ ليندفع قبح وقوع المضارع المثبت حالاً بالواو. (ع)
إذ الجاهل: ولذا قال عليه السلام: **﴿٢٤٤﴾** لِلْجَاهِلِ وِيلٌ وَلِلْعَالَمِ سَعِينٌ وَيَلَأُ. (ع) **صلاة المسلمين إخ:** سواء كان اللام للحس
أو للعهد، والتعليل بقوله: "إِنْ غَيْرُهُمَا" عَلَى الْأَوَّلَى لَصِحَّةِ التَّعْيِيرِ عَنْ صَلَاتِهِمْ وَزَكَاتِهِمْ بِالْحُسْنِ، وَعَلَى الثَّانِي
لَصِحَّةِ إِرَادَةِ الْعَهْدِ مِنْ غَيْرِ سَقِّ الذِّكْرِ؛ فَإِنَّهُمَا مَتَعِنَانِ؛ لِأَنَّ غَيْرَهُمَا مُلْتَحَقٌ بِالْعَدَمِ. [عبد الحكيم: ٣٢٦]
مخاطبون بها إخ: كما هو مذهب الشافعية وإن كان للحنفية أن تقول: هذا الخطاب مع بني إسرائيل باعتبار
بعضهم الذين أسلموا كما يقال: "قتل بنو فلان" والقاتل واحد. (عصام) **في جماعتهم إخ:** [واليهود كانوا
يصلون وحدائنا، فأمرُوا بالصلاة في الجماعة.] هذا هو الظاهر حتى استدلت به بعضهم على وجوب الجماعة،
وتظاهر النفوس يعني تفويتهم على العبادة إذا اجتمعوا، وإظهار شوكة الإسلام وكثرته، والحديث أحرجه
الشيخان من حديث ابن عمر رضي الله عنهما. [حفاجي: ٢٤٠/٢]

فإن صلاة الجماعة تفضل صلاة الفرد بسبع وعشرين درجة؛ لما فيها من تظاهر النفوس.
تعاون بعضها على بعض
 وعبر عن الصلاة بالركوع احترازاً عن صلاة اليهود. وقيل: الركوع: الخضوع والانقياد
 لما يلزمهم الشارع، قال الأضبط السعدي:

لا تَذَلُّ الضَّعِيفُ عَلَيْكَ أَنْ تَرَى ^{من شعراء بني أمية} كَعَّ يَوْمًا وَالدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهُ
أي لعلك

أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ تَقْرِيرٌ مَعَ توبيخ وتعجب. والبر: التوسع في الخير، من البر وهو
أي مأخوذ
 الفضاء الواسع يتناول كل خير؛ ولذلك قيل: البر ثلاثة: بر في عبادة الله تعالى، وبر في
 مراعاة الأقارب، وبر في معاملات الأجانب.

وَتَسْتَوْنَ أَنْفُسَكُمْ وتتركونها من البر كالمشيات، وعن ابن عباس رحمهما أنها نزلت في
 أحرار المدينة، كانوا يأمرسون سراً من نصحوه باتباع محمد ﷺ ولا يتبعونه. وقيل: كانوا
 يأمرسون بالصدقة ولا ينصدقون وَأَنْتُمْ تَنْفُلُونَ الْكِتَابَ تبيكت كقوله تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ
 تَعْلَمُونَ﴾ أي تنفلون التوراة، وفيها الوعيد على العناد، وترك البر، ومخالفة القول بالعمل.
(البقرة: ٤٢)
 أَفَلَا تَعْقِلُونَ ٢٢٧

صلاة اليهود إذ لا ركوع في صلاتهم. وقيل الخ مرثه؛ لأن الأصل في إطلاق الشرع المعاني الشرعية، ولعدم
 الملازمة بالصلاة، والتفيد بقوله: «مع تَرْكِهِ» (البقرة: ٤٣)، ولا يسجد أن يقال: إن في الآية تسيه على أن يدرك
 الركوع مع الإمام يدرك للركعة، فتأمل. (ملخص) ترك أي تسقط عن الرتبة، ويلزمه النلة والخضوع. (حج)
 تقرير مع الخ: أي الاستفهام ههنا لمجموع المعاني الثلاثة، فهو معنى واحد مجازي، لا أنه مستعمل في كل منهما على
 حiale ليلزم استعمال اللفظ في معيين مجازيين. [عبد الحكيم: ٣٢٧]

ولذلك، لتأوله وعدم اختصاصه بشيء من الخيرات. وتسون جملة السباب على الاستفهام الإنكاري. (عب، جلالين)
 كالمشيات الخ: أشار بالكاف إلى أن المراد بقوله: "تسون": تركون على الاستعارة التبعية؛ لأن أحداً لا يسي
 نفسه، بل يجرمها من الخير ويتركها كما يترك الشيء المنسي معلقة في عدم المسألة، والغفلة فيما يسعى أن
 يعله. [عبد الحكيم: ٣٢٧] اتباع الخ: فعلى هذا "البر" بمعنى الإيمان. بالصدقة: فعلى هذا "البر" بمعنى الإحسان. (ح)

قبح صبيحكم فيصدمكم عنه، أو أفلا عقل لكم بمنعكم عما تعلمون وخامة عاقبته. والعقل في الأصل: الحس، يسمى به الإدراك الإنساني؛ لأنه يحسه عما يقبح ويعقله على ما يحسن، ثم القوة التي بها النفس ندرك هذا الإدراك. والآية ناعية علي من يعظ غيره ^{مظهرة وعبرة} ولا يتعظ نفسه سوء صنيعه وخبث نفسه، وأن فعله فعل الجاهل بالشرع أو **الأحق** الحالي عن العقل؛ فإن الجامع بينهما بأبي عنه شكيمته، والمراد بها حث الواعظ على تزكية النفس، والإقبال عليها بالتكميل ليقوم فيقيم، لا منع الفاسق عن الوعظ؛ فإن الإخلال بأحد الأمرين المأمور بهما لا يوجب الإخلال بالآخر. ^{بمعنى غيره} **وَأَسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ** متصل بما قبله كأنهم لما أمروا بما شق عليهم؛ لما فيه من الكلفة وترك الرياسة والإعراض عن المال عولجوا بذلك، والمعنى استعينوا على حوائجكم بانتظار النجح والفرج ^{انكشاف الغم} توكلاً على الله،

قبح صبيحكم إ: يعني أن مفعوله مقدر أو منزل منزلة اللازم، وإليه أشار بقوله: "أفلا عقل لكم". واستدل بهذه الآية على القبح العقلي، وردّ بأنه رتب التوبيخ على تلاوة الكتاب وهو دليل على خلافه، والفرق بين التوجيهين: أن في الأول نفي إدراك قبح الصنيع، وفي الثاني نفي إدراك أنه لا ينبغي فعل القبح مع نفي قوة هذا الإدراك. [خفاجي: ٢٤١/٢] **فعل الجاهل**: ناظر إلى قوله: "قبح صبيحكم فيصدمكم". **الأحق**: ناظر إلى قوله: "أفلا عقل لكم". **شكيمته**: الشكيمة في الأصل: الحديدية المعرضة في فم الفرس، يطلق على النفس، يقال: فلان شديد الشكيمة إذا كان شديد النفس أنفياً أيًا. [عبد الحكيم: ٣٢٨]

بأحد الأمرين: من الإيمان وترك الإضلال والتزام الشرائع. **متصل بما قبله** إ: فالمخاطب به بنو إسرائيل؛ لئلا يلزم تفكيك النظم، لا كما قيل: إن المخاطب هم المؤمنون بالرسول؛ فإن من ينكر الصلاة أصلاً والصبر على دين محمد ﷺ لا يقال له: "واستعينوا بالصبر والصلاة"، هذا والاستعانة بالصبر لما فيه من كسر الشهوة والتصفية، وأما الاستعانة بالصلاة فلما فيها مما يقرب إلى الله قريباً يقتضى الفوز بما يطلب. [عبد الحكيم ملخصاً: ٣٢٨]

بانتظار النجح إ: [يضم النون الظفر بالخواج] فالصبر على هذا الوجه بالمعنى اللغوي، أعني الحسب على المكروه، والامتناع للنجس، والمراد: لازمه، أعني انتظار الفرج والنجح، كما قيل: "الصبر مفتاح الفرج"، و﴿إِنْ مَعَ الْقُسْرِ شَرٌّ﴾ (الانشرح: ٦). [عبد الحكيم: ٣٢٨]

أو بالصوم الذي هو صبر عن المفطرات؛ لما فيه من كسر الشهوة، وتصفية النفس، والتوسل بالصلاة، والالتجاء إليها؛ فإنها جامعة لأنواع العبادات النفسانية والبدنية، ^{عطف على انتظار} من الطهارة، وستر العورة، وصرف المال فيهما، والتوجه إلى الكعبة، والعكوف للعبادة، وإظهار الخشوع بالجوارح، وإخلاص النية بالقلب، ومجاهدة الشيطان، ومناجاة الحق، وقراءة القرآن، والتكلم بالشهادتين، وكف النفس عن الأطين حتى تجابوا إلى تحصيل المآرب، وجر المصائب، روي أنه عليه السلام كان إذا حزبه أمر فزع إلى الصلاة. ويجوز أن يراد بها الدعاء، **وإنها** أي الاستعانة بما أو الصلاة، وتخصيصها برد الضمير إليها؛ **لعظم شأنها** واستجماعها ضرورياً من الصبر، أو جملة ما أمروا بها، وهما عنها.

أو بالصوم فالمراد به: نوع من الصبر بقرينة ذكره مع الصلاة. من الطهارة - ذكرها على ترتيب وقوعها من الصلبي. **وصرف المال إلخ** [ويعلم من هذا أن الصلاة تتضمن العبادة المالية أيضاً. (منه)] أي في الطهارة وستر العورة، فالصلاة بهذا الاعتبار متضمنة للزكاة، وباعتبار التوجه إلى الكعبة كالخروج، وباعتبار لزوم المكان كالاتكاف، وإظهار الخشوع بالجوارح من القيام، ووضع اليدين، والنظر إلى موضع السجود، والركوع والسجود كلها عبادات بدنية، وإخلاص النية عبادة نفسانية، ومجاهدة النفس في دفع الخواطر بمنزلة الجهاد، ومناجاة الحق يتضمن المعرفة الشهودية التي غاية كل عادة، وقراءة القرآن أفضل العبادات البدنية، والتكلم بالشهادتين أصل الإيمان، وكف النفس عن الأطين، وهما: الأكل والجماع بمنزلة الصوم. [عبد الحكيم شعير: ٣٢٩] حتى متعلق بـ "استعينوا على حوالحكم".

إذا حزبه أمر: إذا نزل به هم وأصابه غم، رواه الإمام أحمد رحمه الله وغيره بالباء للوحدة، وفي رواية حذيفة رضي الله عنه: "إذا حزبه أمر" بالنون، أخرجه أبو داود رحمه الله، و"فزع إلى الصلاة" أجاز إليها. [عبد الحكيم: ٣٢٩] **وإنها إلخ**: لما ذكر الصبر والصلاة كان المتبادر أن يقال: "إنهما"، فبجعل الصبر إما للصلاة أو الاستعانة بها، وعادة العرب إذا ذكر المألوث والمذكر ثم أعيد إليهما ضمير ألت كما في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَكْتُمُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُمْسِكُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ (التوبة: ٣٤) وعلى هذا فلا حاجة إلى التأويل. **لعظم شأنها**. لاستجماعها جميع العبادات كما مر. (ع) أو جملة إلخ من قوله: "اذكروا نعمتي" إلى قوله: "واستعينوا".

لَكَبِيرَةٌ لثَقِيلَةَ شَاقَّةٍ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كَبُرَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ﴾
(التورى: ١٣)
إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ (٢٤) أي المحبتين، والخشوع: الإحيات، ومنه الخُشعة بالضم للرملة ثروكى كرون المتطامنة، والخضوع: اللين والانقياد؛ ولذلك يقال: الخشوع بالجوارح،
المواضعة والخضوع بالقلب.

الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ أَنَّهُمْ مُلْكُوا رَبِّهِمْ وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ رَاجِعُونَ (٢٥) أي يتوقعون لقاء الله، ونيل ما عنده، أو يتيقنون أنهم يحشرون إلى الله تعالى فيجازيهم، ويؤيده أن في مصحف ابن مسعود رحمه الله "يعلمون"، وكان الظن لما شابه العلم في الرجحان أطلق عليه؛

لِقَوْلِهِ تَعَالَى إِنْ [علة للرد إلى جملة "ما أمروا به" مع أن الظاهر الرد إلى الأقرب، وجه الدلالة: أنه حيثما يوافق ما صرح به في الآية الأخرى من أن جملة: "ما تدعوهم إليه" شاقّة عليهم. (عص)] لما كان الكبر عظم الأجسام بين أن المراد: لازمه وهو مشقة حمله، واستشهد بالآية بأنه مستعمل بهذا المعنى، وفيه إشارة إلى أن المراد بتضمير "إنها": جملة "ما أمروا" حيث يوافق ما صرح به في الآية الأخرى من أن جملة "ما تدعوهم إليه" شاقّة عليهم. [حفاحي ملخصاً: ٢٤٣/٢]

لِلرَّمَلَةِ: القطيعة من الرمل غير مرتفعة. **أَي يَتَوَقَّعُونَ إِنْ** [فالظن على معناه الحقيقي، واللقاء على معناه المجازي أعني الرؤية، والمراد بالرجوع إلى الله: المصير إلى أحواله الخاص، أعني الثواب. (ع)] كأنه حمل اللقاء على الرؤية، وحمل الرجوع إليه على الرجوع لنيل الثواب لا على النشور؛ فإنه يجب فيه اليقين، ولا على المصير إلى الجزاء، فإنه أيضاً يقين، بل على المصير إلى الثواب؛ لتحمل الظن على معناه الحقيقي. [حفاحي ملخصاً: ٢٤٤/٢]

أَوْ يَتَيَقَّنُونَ إِنْ [يحمل الملافة على الحشر إلى الله، والرجوع على مطلق الجزاء كما هو المشهور، فاحتاج إلى حمل الظن على اليقين، فصاحبه بما في مصحف ابن مسعود رحمه الله باستعمال العرب، ووجه العدول إلى الظن: المبالغة في إيهام أن من ظن ذلك لا يشق عليه فكيف من يقنه. [حفاحي ملخصاً: ٢٤٤/٢] **وَكَانَ الظَّن إِنْ** أي أطلق الظن على الشيق للمستقبل مجامع الرجحان، أو أن كلا منهما متوقع أي منتظر الوقوع، ومعنى "التظمين": كونه في ضمنه لا الاصطلاحي. [حفاحي: ٢٤٤/٢] **وَكَانَ الظَّن:** أي "الظن" بمعنى اليقين، و"لقاء الله" بمعنى الحشر إليه، و"الرجوع" بمعنى المجازاة مطلقاً ثواباً وعقاباً. (ع)

لتضمين معنى التوقع، قال "أوس بن حجر":

فَارْمَلْتُهُ مُسْتَقِينَ الظَّنَّ أَنَّهُ مُحَالِطٌ مَا بَيْنَ الشَّرَاسِيفِ جَانِفُ
حال أي السهم تجمع شراسيف

وإنما لم تثقل عليهم ثقلها على غيرهم؛ فإن نفوسهم مرتاضة بأمثالها متوقعة في مقابلتها ما يستحق لأجله مشاقها، ويستلذ بسببه متاعها؛ ومن ثمة قال الربيع **﴿٢٤٥﴾**:

"وجعلت قرة عيني في الصلاة" أخرجه النسائي والحاكم

لتضمين إ: أي لاعتبار معنى التوقع والانتظار في ضمنه، كأنه قيل: يعلمون أنهم يحشرون إليه، فيجازيهم متوقعين لذلك. **﴿ع﴾ فارسلته إ:** يصف رمية السهم للحمار الوحشي، و"الشراسيف" أطراف الأسلحة، و"جائف": أي طاعن إلى الجوف، والمراد بالظن: العلم لبصح تعلق الاستيقان، وهو بمعنى المفعول أي مستيقظ المظنون وهو المعلوم. وفي الاستدلال به نظراً لأن الظن فيه على ظاهره، والمعنى: أنه مستيقظ ما هو مظنون غيره في حق رميهم، أو في حق رميه، وقيل: إن الشاعر يصف الكلب المعلم. [عبد الحكيم ملخصاً: ٢٣٠]

جانف: بالحميم الطعن الذي يحالط الجوف. **وإنما لم تثقل إ:** يعنى من تمرّن على شيء حفت عليه، وكذا من عرف فيه فائدة عظيمة كما ترى بعض العمال إذا زيدت أجرته؛ ولذا جعلها النبي **﴿٢٤٥﴾** لاستلذاده بها قرة عينه، وهو حديث صحيح. [حفاجي: ٢٤٥/٢]

* أخرجه النسائي في سننه رقم الحديث: [٣٣٩٢].

يَسْتَبِيحُ إِسْتِزْهَاءً أَدْرَكُوا نِعْمَتِي الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكَ كَرَرَهُ؛ للتوكيد، وتذكير التفصيل
الذي هو من أجل النعم خصوصاً، وربطه بالوعيد الشديد؛ تخويفاً لمن غفل عنها
وأخل بحقوقها. **وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ** عطف على نعمتي **عَلَى الْعَالَمِينَ** أي عالمي
زمانهم، يريد به تفضيل آباؤهم الذين كانوا في عصر موسى عليه السلام وبعده قبل أن يغفروا
عما منحهم الله من العلم والإيمان والعمل الصالح، وجعلهم أنبياء وملوكاً مقسطين.
استدل به على تفضيل البشر على الملائكة وهو ضعيف.

وَأَتَّقُوا يَوْمًا أَي مَا فِيهِ مِنَ الْحِسَابِ وَالْعَذَابِ لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا لَا تَقْضِي
عنها شيئاً من الحقوق، أو شيئاً من الأجزاء فيكون نصبه على المصدر، وقرئ
"لا تجزئ" من أجزأ عنه

وتذكير التفصيل إِنْ: التصريح به بعد ما تقدم أيضاً ضمناً في إزاله الكتب، ولا يبعد أن يكون الآية للتعريض
بإعراضهم عن استماع الحق، حتى لا يكفي لإحضارهم تداء واحد ولا ينفع في امتثالهم أمر واحد، بل لابد لهم
من تكرار الأمر والتهديد والوعيد الشديد. (ملخص) **وربطه:** بالجر عطف على "التوكيد"، وبصيغة الماضي
عطف على "كرره". **عالمى زمانهم إِنْ:** أخرجه ابن جرير عن مجاهد وأبي العالية وقتادة، وذلك بأن يراد بالعالم
ما يصدق عليه مفهوم العالم في وقت التفضيل، وهو ما سوى الله من الموجودات في ذلك الوقت؛ كي لا يلزم
تفضيلهم على نينا وآمه. (ح)

وهو ضعيف إِنْ: لأنه عام مخصوص البعض بلا رتبة فيقبل مزيد التحصيل، ولو سلم عمومها فلا يلزم التفضيل
من جميع الوجوه، فتأمل. (ملخص) **أَي مَا فِيهِ إِنْ:** يعني أنه ليس بطرف؛ إذ ليس المقصود الالتقاء فيه، بل
مفعول به، والالتقاء يقع على ما معه محذور، سواء كان فاعل الضرر، أو وقته، أو سببه، يقال: اتق زيدا، واتق
ضربه، واتق يوماً يأتي فيه، فليس تفسيره بـ"ما فيه"؛ لأن الالتقاء من هذا الزمان لا يمكن؛ لأنه آت لا محالة
فالمحذور له اتقاء ما فيه بالعمل الصالح. (خفاجي)

لا تقضي إِنْ: [في "الصحيح": جزى عني هذا الأمر أي قضى] جزى يكون معتلاً ومهموزاً، ومعناه على
الأول: قضى، وهو متعد فشيتا مفعول به، أو مفعول مطلق قائم مقام المصدر أي جزء ما، وعلى الثاني يكون
معناه: تعني، وهو لازم فشيتا مفعول مطلق لا غير، وقد يرد متعدداً بمعنى كفى. (خفاجي بتغيير)

إذا أغنى عنه، وعلى هذا تعين أن يكون مصدراً، وإيراده منكراً مع تكثير النفسين؛ للتعميم والإقناط الكلّي، والجملة صفة لـ "يوم"، والعائد منها محذوف تقديره: لا تجزئ فيه، ومن لم يجوز حذف العائد الجرور قال: اتسع فيه، فحذف عنه الجار، وأجري مجرى المفعول به، ثم حذف، كما حذف من قوله: أو مال أصابوا.

وَلَا يَقْبَلُ مِنْهَا شَفْعَةً وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ أي من النفس الثانية العاصية، أو من الأولى، وكأنه أريد بالآية نفي أن يدفع العذاب أحد عن أحد من كل وجه محتمل؛ فإنه إما أن يكون فقيراً أو غيره، والأول: النصرة، والثاني: إما أن يكون مجاناً أو غيره ^{فمع العذاب} والأول: أن يشفع له، والثاني: إما بأداء ما كان عليه، وهو أن يجزي عنه، أو بغيره.....

إذا أغنى: يقال: ما يعني عنك هذا أي ما يجديك وما ينعك. (ع) وعلى هذا إلخ لأنه لا يتعدى بنفسه، بل يتعدى بـ "عن". وإيراده مكرراً إلخ: تكثير "شفاً" و"نفس" الدال على العوم في الشفع والمشفوع له وفيه: يفيد اليأس الكلّي، وهذا اليأس إن كان يأس بني إسرائيل المحاطين فلا كلام فيه، وإن كان عاماً فالخاصل: أن المعنى في الحقيقة هو الله، فلا يرد أنه مدبّر للعزلة المكرين للشفاعاة في العصاة. (حفاحي تقيير) للتعميم في المجزي عنه والحازي وما فيه الخزاء. (ح) من قوله يعني قول الخارث بن الجلفة الثقفي من مقطوعته تتضمن ألطف عتاب وأحسنه، قالوا وقد خرج إلى الشام فكتبه إلى بني عمه بعد أن كتب إليهم كتباً فلم يجيبوه وهي:

ألا أبلغ معاصيتي وقسولي	بني عمي فقد حسن العتاب
وسل كل كالي ذنب إليهم	هم منه فأعتسهم غضباب
كنت إليهم كتباً مراراً	فلم يرجع إليّ لها جواب (عصام)

أو مال إلخ: أوله:

فما أدري أغنىهم تاء وطول العهد أو مال أصابوا

أي أصابوه، بمعنى وحنوه؛ لأن العنى في أكثر الناس تغير الأحوال، والثاني: التساعد. (ح) أي من النفس إلخ: قدم هذا التوجيه؛ لظهوره من التظلم، وليلام قوله: «وَلَا هُمْ يُصْرُونَ» (البقرة: ٤٨) فإن الضمير فيها للنفوس العاصية، وكذا قوله تعالى: «وَلَا يَقْبَلُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا تَنْفَعُهَا شَفَاعَةُ» (البقرة: ١٢٣)؛ ولأنه حيث أريد شفاعاة الشفع أضيق الشفاعاة إليه كقوله: «فَمَا شَفَعْنَاهُ شَفَاعَةُ الشَّافِعِينَ» (المدثر: ٤٨)، وأيد التوجيه الثاني لا لثريجه، بل لتصحيحه وإعراجه عن الخلاف التام في مقابلة ظهور الأول. (ملخص) أن يدفع: قال القاضل عصام الدين: إن ذكر الدوافع لم يقع على ترتيب لأن الشفاعاة وقع بلا عوض، والعدل كالأجزاء الدافع بعوض. (عص)

وهو أن يعطي عنه عدلاً. والشفاعة من الشفع كأن المشفوع له كان فرداً فحمله الشفيع شفعاً يضم نفسه إليه، والعدل الفدية. وقيل: البذل، وأصله: التسوية، سمي به الفدية؛ لأنها سويّت بالمفدى، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو: "ولا تقبل" بالتاء **وَلَا هُمْ يُنْصَرُونَ** ^(١٠٠) بمنعون من عذاب الله، والضمير لما دلت عليه النفس الثانية المنكرة الواقعة في سياق النفي من النفوس الكثيرة، وتذكيره بمعنى العباد، والأناسي، والنصرة أخص من المعونة؛ لاختصاصه بدفع الضرر. وقد تمسكت المعتزلة بهذه الآية على نفي الشفاعة لأهل الكبائر، وأجيب بأنها مخصوصة بالكفار؛ للآيات والأحاديث الواردة في الشفاعة، ويؤيده أن الخطاب معهم، والآية نزلت رداً لما كانت اليهود تزعم أن آباءهم تشفع لهم. **وَإِذْ خَبَّيْنَكُمْ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ** تفصيل لما أجمله في قوله: "اذكروا نِعْمَتِي التي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ" وعطف على "نِعْمَتِي" عطف "جبرئيل" و"ميكائيل" على "الملائكة"، وقرأ "أنجينكم". وأصل "آل": أهل؛ لأن تصغيره أهلياً، وخصص بالإضافة إلى أولي الخطر كالأنبياء والملوك. و"فِرْعَوْنَ" لقب لمن ملك العمالة ككسرى وفيصر للملكي أي القدر

عدلاً: العدل بالفتح: الفداء، وبالكسر: المثل. وقيل: عدل بالفتح: المساوي للشيء قيمة وقبلاً وإن لم يكن من جنسه، وبالكسر: المساوي له في جنسه وجره. (جمل، عب) **وقيل البذل** ^(١٠١) وهو أعم من الفدية؛ لاعتبار التسوية في الفدية. (حاشية) **والضمير** ^(١٠٢) لما أرجع الضمير إلى النفس الثانية، وهي واحدة مؤنثة أشار إلى أنه ليس عائداً إلى النفس المنكرة من حيث كونها لعمومها بالنفي بمعنى الكثرة كما قيل، بل إلى ما تدل هي عليه من النفوس الكثيرة، حتى أن هذا يكون من قيل ما تقدم ذكره، ثم استشعر، أنه لما عاد الضمير إلى النفوس كان المناسب "هن" لا "هم"، فأجاب بأنه لتأويل النفوس بالعباد أو الأناسي. (خطاحي)

الأحاديث الواردة: الصحيحة المروية عن البخاري ومسلم وغيرهما من الأئمة الثقات ما يبلغ مبلغ التواتر، فيجوز تخصيص العام به وإن فرض كونه قطعياً، على أنه مخصوص بالشفاعة لزيد الدرجة بالإجماع. (ح) **ويؤيده** ^(١٠٣) إنما قال: يؤيده؛ لأن العبارة لعموم اللفظ لا لخصوص المورد، والأحسن نصب قوله: والآية؛ ليشرح بالدخول تحت التأييد، ومن التأييدات جعل التقديم في قوله: "ولا هم ينصرون" للتخصيص. (عصام) **ملك العمالة**: العمالة والعالمق قوم من ولد عمليق بن لاوذ بن إرم بن سام بن نوح.

الفرس والروم. ولعتوهم اشتق منه تفرعن الرجل إذا عتا، وكان فرعون موسى ^{عليه} مصعب بن ريان، وقيل: ابنه وليد من بقايا عاد. وفرعون يوسف ^{عليه} ريان، وكان بينهما أكثر من أربع مائة سنة. **يَسْؤُمُونَكُمْ** ييغونكم، من سامه خسفاً ^{يطلبون لكم} ^{طلب له} ^{ظلموا} إذا أولاه ظلماً، وأصل السوم: الذهاب في طلب الشيء، **سُوءَ الْعَذَابِ** أفضعه؛ فإنه فييح بالإضافة إلى سائره، والسوء مصدر ساء بسوء، ونصبه على المفعول ^{والمراد بها السيئ} لـ "يسومونكم" والجملة حال من الضمير في "نجيناكم"، أو من "آل فرعون"، أو منهما جميعاً؛ لأن فيها ضمير كل واحد منهما، **يُذَبِّحُونَ أَبْنَاءَهُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَاءَهُمْ** بيان لـ "يسومونكم"؛ ولذلك لم يعطف، وقرئ "يُذَبِّحُونَ" بالتحفيف. وإنما فعلوا بهم ذلك؛ لأن فرعون رأى

ولعتوهم: لأجل أن القراصة كانوا عاتين حتى قههم العرب من ذكرهم العتو اشتقوا من فرعون. (ح)
ريان: أب فرعون موسى، أو أبو أب الأب. (ع) **وكان بينهما**: بين فرعونين، رد على من قال: إن فرعون يوسف هو فرعون موسى عليهما السلام. (ح) **أفضعه** ^{إخ}: يعني أن إضافة السوء إلى العذاب وما من عذاب إلا وهو السيء؛ لأنه بالإضافة إلى سائره سيء كأن ما سواه ليس سيئاً، هذا مقتضى سوق كلام "الكشاف"، ولك أن تقول: مراده: أن في إضافة السوء الذي هو مصدر مبالغة في سؤله؛ لأنه بالإضافة إلى سائره أفضع. (عصام)
بيان لـ يسومونكم ^{إخ}: [ومحز أن تكون استثناء أو حالاً، فالمراد من سوء العذاب: الأعمال الشاقة. ع] الأبلغ أن يراد بسوء العذاب ما يكلفونهم من الأعمال الشاقة التي يعجز البيان عن تفصيلها، ويكون "يذبحون أبناءكم" حال إما من الفاعل، أو من المفعول، أو منهما جميعاً أي لا يتركونكم في هذه الحالة التي يرحم عليكم كل واحد، هذا وفي ذبح الذكور دون الإناث مضرة من وجوه: أحدها: أن ذبح الأساء يقتضي قباء الرجال، وذلك يقتضي آحر الأمر إلى هلاك الرجال، وثانيها: أن الأبناء أحب على الوالدين من البنات؛ ولذلك كان أكثر الناس يستقلون الإناث، ويكرهون وإن كثر ذكراهم، وثالثها: السوان بدون الرجال يوجب صيرورهم مستغرات الأعداء، وذلك هاية النذل والهوان، ومنه يعلم ذكر أسائكم دون رجالكم وتساؤلكم دون بناتكم. (ملخص)

في المنام، أو قال له الكهنة: سيولد منهم من يذهب بملكه، فلم يرد اجتهداهم من قدر الله شيئاً، **وَفِي ذَٰلِكُمْ بَلَاءٌ** محنة إن أشير بـ "ذلكم" إلى صنيعهم، ونعمة إن أشير به إلى الإنجاء، وأصله: الاختبار، لكن لما كان اختبار الله تعالى عباده تارة بالحنة وتارة بالمنحة أطلق عليهما، ويجوز أن يشار بـ "ذلكم" إلى الجملة، ويراد به الامتحان الشائع بينهما **مِنْ رَبِّكُمْ** بتسليطهم عليكم، أو بيعث موسى **عَلَيْهِ** وتوفيقه لتخليصكم، أو بهما **عَظِيمٌ** صفة "بلاء". وفي الآية تنبيه على أن ما يصيب العبد من خير أو شر إختبار من الله تعالى، فعليه أن يشكر على مساره ويصبر على مضاره؛ ليكون من خير المختبرين. **وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمْ الْبَحْرَ** فللقناه وفصلنا بين بعضه وبعض، حتى حصلت.....

في المنام **إِخ** قال السدي: إن فرعون رأى نارا أقبلت من بيت المقدس حتى أجمعت على بيوت مصر، فأحرقت القبط، وتركت بني إسرائيل، فدعا فرعون الكهنة وسأهم عن ذلك، فقالوا: يخرج من بيت المقدس من يكون هلاك القبط على يده. اعلم أن المصنف **ع** لم يفسر قوله تعالى: "ويستحيون نساءكم"، قيل: معناه: باتاكم، ويتركونهن حيات، وقيل: الاستحياء: الاسترقاق، وقيل: يفتشون في حياة النساء، وينظرون هل هن حمل، والحياء: الفرج؛ لأنه يستحي من كشفه، والنساء: جمع المرأة لا واحد لها من لفظها، وهي في الأصل اللباغات دون الصغائر، فهي على الوجه الأول مجاز باعتبار الأول للإشارة إلى أن استحيائهم كان لأجل أن يصرن نساء لخدمتهم، وعلى الوجه الثاني فيه تغليب اللباغات على الصغائر، وعلى الثالث حقيقة. (ج)

عظيم إخ: وذلك؛ لأنهم عابوا هلاك من حاول إهلاكهم، وشاهدوا دل من بالغ في أذيتهم، ولا شك أن ذلك من أعظم النعم، وتعظيم النعمة يوجب الانقياد والطاعة، ويتقضي غاية قبح المخالفة؛ فلهذا السبب ذكر الله تعالى هذه النعمة؛ مبالغة في إرام المحبة عليهم وقطعا لعذرهم. (التفسير الكبير) **حتى حصلت إخ**: إشارة إلى أن الباء للاستعانة، قال الإمام: فإهم كانوا يسلكونه ويترقى الماء عند سلوكهم، فكأنهما فرق بهم كما يفرق بين الشيتين كلما توسط بينهما. فيه أن تفرق الماء سابق على سلوكهم كما يدل عليه القصة، وقوله: بسبب إنجائكم، إشارة إلى أن الباء للسببية الباعثة بمنزلة اللام، والإنجاء هو العرض. قوله: أو ملتبسا بهم، فالباء للملابسة، وحينئذ لا حاجة إلى تقدير للضاف كما في الوجهين الأولين، والجار والمجرور واقع موضع الحال من الفاعل. (حاشية بغير)

فيه مسالك يسلككم فيه. أو بسبب إغاثكم، أو ملتبساً بكم كقوله:

والجاء للسياحة ^{يعني الجاه للسياحة الباطنة} واللباس ^{والجاء للملاسة}

تُدوسُ بنا الحماجم ^{كلها بنا} والتَّرييا

وقرى: "فرقنا" على بناء التثنية؛ لأن المسالك كانت اثني عشر بعدد الأسباط،

فَأَخْبَيْنَاكُمْ وَأَغْرَقْنَا آلَ فِرْعَوْنَ أراد به فرعون وقومه، واقتصر على ذكرهم؛ للعلم

بأنه كان أولى به، وقيل: شخصه، كما روي أن الحسن عليه السلام كان يقول: اللهم صل

على آل محمد أي شخصه، واستغنى بذكره عن ذكر أتباعه وَأَنْتُمْ تَنْظُرُونَ ذلك،

أو غرقهم وإطباق البحر عليهم، أو انفلاق البحر عن طرق يابسة مذلة، أو جثثهم

التي قذفها البحر إلى الساحل، أو ينظر بعضهم بعضاً. روي أنه تعالى أمر موسى عليه السلام

أن يسري بيني إسرائيل، فخرج بهم، فصباحهم فرعون وجنوده، وصادفهم على

شاطئ البحر، فأوحى الله تعالى إليه: أن اضرب بعصاك البحر، فضربه، فظهرت فيه

اثنا عشر طريقاً يابساً، فسلكوها فقالوا: يا موسى! تخاف أن يغرق بعضنا ولا نعلم،

ففتح الله فيها كُورِي، فترأوا وتسامعوا حتى عبروا البحر،

كقوله إخ يريد به قول النبي في قطعة: في صفة حيول عساكر المملوح بمزاولة الحروب والموانسة بها، وعدم

الشفاعة عن القتلى، وهو قوله:

كَانَ حَيُولُنَا كَانَتْ قَدِيمًا تَسْقَى فِي حَقْوِهِمُ الْحُلِيَا

فمرت غير نافرة عليهم تَدُوسُ بِنَا الْحِمَاجِمُ وَالتَّرييا

يقول: كان حيولنا كانت تسقى اللبن في حقاف رؤوس الأعداء، فكذلك وطئت رؤوسهم وصدورهم وعن

عليها فلم تنفر، وفيه إشارة إلى أن الحيول كرام؛ لأن العرب كانت تسقي اللبن الجياد منها خاصة، والتريب:

عظام الصدور. (ملخص)

الأسباط جمع سبط والأسباط من بني إسرائيل كالفئات من العرب. ذلك إخ: الإشارة بذلك إلى جميع ما مر،

والطرق اليابسة بيان للواقع؛ إذ لا دلالة للنظم عليه، والبحر المذكور هو القلزم، وقيل: النيل، وقوله: "ينظر

بعضكم بعضاً" يريد أن قوله: "تنظرون" لازم غير متعدي. (ملخص)

ثم لما وصل إليه فرعون، ورآه منفلقاً اقتحم فيه هو وجنوده، **فالتطم عليهم** وأغرقهم أجمعين. واعلم أن هذه الواقعة من أعظم ما أنعم الله به على بني إسرائيل، ومن الآيات الملحثة إلى العلم بوجود الصانع الحكيم وتصديق موسى عليه الصلاة والسلام، ثم إنهم بعد ذلك اتخذوا العجل وقالوا: ﴿لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى نَرَى اللَّهَ جَهْرَةً﴾ ونحو ذلك، فهم بمنزل في الفطنة والذكاء وسلامة النفس وحسن الاتباع عن أمة محمد ﷺ، مع أن ما تواتر من معجزاته أمور نظرية دقيقة يدركها الأذكياء، وإخباره ﷺ عنها من جملة معجزاته على ما مر تقريره. **وَإِذْ وَاعَدْنَا مُوسَى أَرْبَعِينَ لَيْلَةً** هذه الواقعة لما عادوا إلى مصر بعد هلاك فرعون وعد الله موسى أن يعطيه التوراة، **وضرب له** لأعطاء التوراة **مِيقَاتًا** ذا القعدة وعشر ذي الحجة، وعبر عنها بالليالي؛ لأنها غرر الشهور. وقرأ ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر وحزمة والكسائي: "واعدنا؟"

فالتطم: التطم البحر ضرب بعضه بعضاً. (ع) **واعلم إلخ:** يشير إلى أن قوم موسى ﷺ مع ما ظهر لهم من الآيات المحسوسة صدر منهم ما صدر، وقوله: عن أمة محمد ﷺ متعلق بقوله: بمنزل، وهو إثبات لفضل هذه الأمة عليه، إلا أن معجزاته ليست كلها نظرية، بل منها محسوسات كتعب الماء من الأصابع، وتكثير الطعام، وشق القمر إلى غير ذلك، فلعلم المراد من قوله: ما تواتر القرآن، وإنما قال: أمور؛ لأن كل مقدار أقصر سورة منه معجزة؛ لكونه في أعلى البلاغة ولا خفاء أنه نظري، وإنما كان إخباره بهذا معجزة؛ لأنه إخبار بالغيب؛ إذ هو لم يقرأ الكتب فيطلع عليها، وفي قوله: "وأنتم تنظرون" يجوز أي وأبناؤكم، وقيل: لعل الله أعطاهم قوة البصر في صلب آباؤهم؛ ليكون حجة عليهم، فتأمل. (ملخص)

أربعين ليلة: مفعول ثان، ولا بد من حذف مضاف أي تمام أربعين، ولا يجوز أن ينتصب على الظرف؛ لفساد المعنى. (جمل) **وضرب له مِيقَاتًا إلخ:** أمره أن يحيى إلى الطور ويصوم فيه ذا القعدة وعشر ذي الحجة، فذهب واستحلف هارون ﷺ على بني إسرائيل، ومكث في الطور أربعين ليلة، وأُنزلت عليه التوراة في ألواح من زبرجد، وكانت المواعدة ثلاثين ليلة، ثم غت بعشر كما في سورة الأعراف، قاله سليمان الجمل نقلًا عن الشهاب. (ع)

لأنه تعالى وعده الوحي، ووعد موسى عليه السلام المجيء للمبقيات إلى الطور. **ثُمَّ أَخَذْتُمْ**
الْعَجَلَ إلهًا و معبوداً **مِنْ بَعْدِهِ** من بعد موسى عليه السلام، أو مُضَيِّهٍ وَأَنْتُمْ ظَلُمْتُمْ **﴿١٠﴾**
 بإشراككم. **ثُمَّ عَقَوْنَا عَنْكُمْ** حين تبتم، والعفو: عو الجريمة، من عفا إذا درس **مِنْ**
بَعْدِ ذَلِكَ أي الاتحاد **لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ** **﴿١١﴾** أي لكي تشكروا عفوهم. **وَإِذْ أَنْتِنَا مُوسَى**
الْكَتَبَ وَالْفُرْقَانَ يعني التوراة الجامع بين كونه كتاباً وحجة تفرق بين الحق
 والباطل. وقيل: أراد بالفرقان معجزاته الفارقة بين الحق والمبطل في الدعوى، أو بين
 الكفر والإيمان. وقيل: الشرع الفارق بين الحلال والحرام،

لأنه تعالى **﴿١٠﴾** لما كان باب المتاعلة للمشاركة في أصل الفعل دون متعلقاته يجوز اختلاف المشاركين فيها، سيما
 إذا لم يذكر ما به الاختلاف نحو: حادعت زيداً، وما نحن فيه من هذا القبيل، فيحوز أن يكون وعده تعالى
 متعلقاً بالوحي ووعد موسى عليه السلام متعلقاً بالهيء، ثم الظاهر أن "أربعين ليلة" ظرف مستقر وقع صفة لمفعول
 محذوف أي وعدنا موسى أمراً كائناً في أربعين ليلة، وقيل: إنه في موقع للمفعول باعتبار ما يتعلق بها من الأحوال
 والأعمال الصالحة لتعلق الوعد به. (حاشية)

إلهًا ومعبودًا **﴿١١﴾** الاتحاد يعني ابتداء صنعة، نحو: اتخذت سيما، وتعني اتخاذ وصف فيجري مجرى الفعل،
 نحو: اتخذت ريذا صديقاً، والمصنف عليه السلام حمل على التاني وقدر المفعول؛ لأنه الظلم الذي به استوجبا القتل؛
 ولأن الاتحاد معنى الصنعة كان من السامري، لا من بني إسرائيل، وإنما حذف المفعول؛ لشاعته. (حاشية)
ثم عوفونا "ثم" لتفاوت ما بين أفعالهم القبيح وبين لطفه تعالى في شأنهم، فلا يكون "من بعد ذلك" تكراراً. (ج)
لكي تشكروا **﴿١١﴾** يعني "لعل" تعليلية، وقد عرفت ما فيه في قوله تعالى: "لعلكم تتقون" عدل عن قول
 الزمخشري: إرادة أن تشكروا؛ لأنه مبني على الاعتزال وجواز تحلف إرادة الله؛ إذ الشكر لم يقع منهم، فإن وقع
 التمسير من أهل السنة سبحانه فالمراد بالإرادة مطلق الطلب، ولا نزاع في أن الله تعالى قد يطلب من العباد ما
 لا يقع. (ملخص) **يعني التوراة**: مبي الوحي الأربعة أن الفرقان يحتمل أن يكون هو التوراة، وهو الوجه الأول،
 والعطف من قبل عطف الصفات للإشارة إلى استقلال كل منهما؛ فإن التوراة لها صفتان: كونه كتاباً مبرلاً،
 وكونه حجة، وأن يكون شيئاً داخلًا فيه من بيان أصول الدين وقروعه وهو الشرع، وأن يكون محارجا عنه
 وهو معجزاته الفارقة والصر الذي آتاه الله بني إسرائيل على فرعون.

أو النصر الذي فرق بينه وبين عدوه كقوله تعالى: ﴿يَوْمَ الْفُرْقَانِ﴾ يريد به يوم بدر.
لَعَلَّكُمْ يَهْتَدُونَ ^{في البحر} لكي تهتدوا بتدبر الكتاب والتفكر في الآيات. **وَإِذْ قَالَ مُوسَى**
لِقَوْمِهِ يَنْقُورِ إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجَلَ فَنُتَبِّهْ إِلَى بَارِيكُمْ فاعزموا
على التوبة والرجوع إلى من خلقكم بريئا من التفات، ومميزاً بعضكم عن بعض
بصور وهيئات مختلفة، وأصل التركيب لخلوص الشيء عن غيره، إما على سبيل
التفصيص، كقولهم: برئ المريض من مرضه والمديون من دينه، أو الإنشاء، كقولهم:
بَرَأَ اللَّهُ آدَمَ مِنَ الطَّيْنِ. أو فتوبوا، **فَأَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ**؛ تماماً لتوبتكم بالبيع، أو قطع
الشهوات كما قيل: من لم يعذب نفسه لم ينعمها، ومن لم يقتلها لم يحبها.
^{بالرياضات} ^{بالأوراد} ^{تقطع الشهوات بالمشاهدات}

أَوْ النَّصْرَ **إِخ**: فيه أنه تخصيص بلا تخصص مع أنه قد صار مذكوراً بقوله تعالى: ﴿وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمْ الْبَحْرَ
فَأَنْخَسَيْنَاكُمْ﴾ (البقرة: ٥٠) إلا أن يقال: إنه لم يكن مذكوراً بعنوان كونه آية، بل باعتبار كونه نعمة كما أشار
إليه بقوله: والتفكر في الآيات، فتأمل. (حاشية) **فتوبوا إخ**: قال الإمام: ما معنى فتوبوا إلى باريكم والتوبة
لا يكون إلا للمبارئ؟ والجواب: المراد منه: النهي عن الرياء في التوبة، كأنه قال لهم: لو أظهرتم التوبة لا عن
القلب فأنتم ما تبتتم إلى الله الذي هو مطلع على ضميركم، وإنما تبتتم إلى الناس وذلك مما لا فائدة فيه، فإنكم لما
أدبتم إلى الله فوجب أن تتوبوا إلى الله. (التفسير الكبير)

فاعزموا إخ: إن كان توبتهم هو القتل إما في حقهم خاصة، أو توبة المرتد مطلقاً في شريعة موسى عليه السلام فالمراد
بقوله: توبوا اعزموا على التوبة؛ ليصح عطف "فاقتلوا" عليه، وإن كان هو الدم، والقتل من مسماتها كالتجريح
عن المظالم في شريعة نبينا ﷺ فهو على معناه الحقيقي، وهو الوجه الثاني المشار إليه بقوله: أو فتوبوا إخ فتوبوا:
"تماماً لتوبتكم" يتعلق به. (ح) **من التفات**: عدم تناسب الأعضاء بأن يكون إحدى اليدين في غاية الصغر
والرقة والأخرى بخلافه. (ع) **الإنشاء**: بأن يوجد ابتداء خالصاً عنه.

برأ الله: أي خلقه ابتداء متميزاً عن لوث الطين. **بالبيع إخ**: بالباء الموحدة والحاء المعجمة قتل الرجل نفسه
وهو الطاهر، وأما حمله على قتل بعضهم بعضاً فيحوز حيث جعل المقتول نفس القاتل؛ لما يلهما من الشغل
والانحداد في الاعتقاد. (ح) **أو قطع الشهوات إخ**: لعل المراد: أن فيه رمزاً إلى ذلك، وإلا فالمراد ههنا: القتل
الحقيقي بالاتفاق. (ملخص)

وقيل: أمروا أن يقتل بعضهم بعضاً، وقيل: أمر من لم يعبد العجل أن يقتل العبدية.
 روي أن الرجل كان يرى بعضه وقريبه فلم يقدر على المضي لأمر الله، فأرسل الله
 ضباباً وسحابة سوداء لا يتباصرون، فأخذوا يقتلون من الغداة إلى العشي حتى دعا
 موسى وهارون فكشفت السحابة ونزلت التوبة، وكانت القتل سبعة ألفاً. والفاء
 الأولى للتنسب، والثانية للتعقيب، **ذَلِكَ حَرَّمَ لَكُمْ عِنْدَ بَارِيكُمْ** من حيث إنه طهرة
 من الشرك، ووصلة إلى الحياة الأبدية والبهجة السرمدية، **فَتَابَ عَلَيْكُمْ** متعلق
 بمحذوف إن جعلته من كلام موسى **عَلَيْكُمْ** لهم، تقديره: إن فعلتم ما أمرتم به فقد
 تاب عليكم، أو عطف على محذوف إن جعلته خطاباً من الله تعالى لهم على طريقة
 الالتفات، كأنه قال: ففعلتم ما أمرتم به فتاب عليكم بارتككم. وذكر الباري وترتيب
 الأمر عليه إشعار بأنهم بلغوا غاية الجهالة والغبوة، حتى تركوا عبادة.....

ضباباً: سحابة رقيقة تعشى الأرض كالدهان. **للتعقيب:** لأن التوبة سواء فسر بالعم عليها أو سفسها فالتقتل
 متأخر عنها. (ع) **من حيث إلخ:** رد لظعن بعض الملاحدة حيث قالوا: إن قتل النفس مستفح في العقل يعني أن
 استباحهم ذلك؛ لجهلهم بالحياة السرمدية والبهجة الأبدية. (حاشية) **متعلق بمحذوف إلخ:** الغاء التي يكون ما
 قبلها سبباً لما بعدها إن كان قبلها محذوفاً فهي الفصيحة، وإلا فهي السببية، وقدر كلمة "قد" في "فتاب"؛ لأن
 الماضي العزم المصغر بـ"قد" ظاهرة أو مقدرة لا يصح دخول الغاء الخرافية عليه. (حاشية بتعير)
على طريقة إلخ: قيل: الالتفات من النكلم إلى العيبة حيث قال: فتاب، ولم يقل: فتبنا، وفائدة الالتفات: مزيد
 الاعتبار بلفظ الباري؛ لتضمنه التوبيخ الذي هو مناسب للمقام، وقيل: من الغيبة الذي في "قومه" إلى الخطاب الذي
 في "عليكم"، والخطاب الذي سبق التعبير عن القوم في الآية من قوله تعالى: "إنكم ظلمتم" إلى "بارتكم" إنما هو في
 قول موسى **عَلَيْكُمْ**، فلا يقدح في كون ما وقع في كلام الله تعالى التفاتاً. (ملخص) **وترتيب الأمر:** فلو بوا؛
 فإن تعليق الحكم بالمشقق يفيد ترتيبه عليه، والإشعار الأول الحاصل عن ذكر الباري بطريق التعريض، والثاني
 من ترتيب الأمر عليه. (ع)

خالقهم الحكيم إلى عبادة البقرة التي هي مثل في الغباوة، وأن من لم يعرف حق منعمه حقيق بأن يسترد منه؛ ولذلك أمروا بالقتل وفك التركيب، ^{ما أتم عليه} إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُّ ^{تركيب ذواهم بالقتل} الرَّجِيمُ ۖ الذي يكثر توفيق التوبة، أو قبولها من المذنبين، ويبالغ في الإنعام عليهم.

وَإِذْ قُلْنَا نُمَوِّسِي لَن نُّؤْمِنَ لَكَ لِأَجْلِ قَوْلِكَ، أو لن نقر لك حَتَّى نَرَى اللَّهَ جَهْرَةً عِيَانًا، وهي في الأصل مصدر قولك: جهرت بالقراءة، استعيرت للمعانية، ونصبها على المصدر؛ لأنها نوع من الرؤية، أو الحال من الفاعل، أو المفعول. وقرئ جَهْرَةً بالفتح على أنها مصدر كالعلبة، أو جمع جاهر كالكتبة، فيكون حالا، والقائلون هم السبعون الذين اختارهم موسى ﷺ للميقات، وقيل: عشرة آلاف من قومه. والمؤمن به: أن الله الذي أعطاك التوراة وكلمك، أو أنك نبي فَأَحَذَتْكُمْ الصَّعِيقَةَ لفرط العناد والتعنت، وطلب المستحيل؛ ذلت: حتى

مثل إِيح: يقال: هو أبله من ثور. لِأَجْلِ قَوْلِكَ إِيح: لما كان الإيمان يتعدى بنفسه أو بآباء لا باللام وجهه بأن اللام ليست للتعدي، بل تعليلية، أو صلة له بنظميته معنى الإقرار؛ فإنه يتعدى بالياء وباللام، فالمر له موسى ﷺ، والمفر به مخوف، كما بينه بقوله: والمؤمن به. (ملخص) جهرة: والأظهر أن الرؤية جهرة رؤية واضحة ليس بين الرائي والمرئي حائل ضعيف يسره عنه ب كله أو بعضه، أو يجعل إحاطته نور البصرية ضعيفا، وحينئذ ينضح كون الجهرة نوعا من الرؤية. (عص) عيانا: روبروي جزءا ديان، وأصلها من العين.

مصدر قولك: يعني أن الجهرة حقيقة في الصوت، واستعماله في الرؤية مجاز. (ع) فيكون حالا: على التقدير الأخير حالا عن الفاعل. للميقات إِيح: الميقات إما ميقات الكلام وإعطاء للتوراة المذكور سابقا بقوله: ﴿وَإِذْ وَاعِدْنَا مُوسَى أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ (البقرة: ٥١)، وأما ميقات ثان فضربه الله للاعتذار عن عدة المحل، وفي كلام المصنف إشارة إليهما حيث قال: والمؤمن به أن الله الذي أعطاك إِيح، فإنه ناظر إلى قوله: والقائل هم السبعون إِيح كما أن قوله: أو أنك نبي، ناظر إلى قوله: وقبل: عشرة آلاف. (حاشية بتغير) المستحيل: لا في ذاته، بل بالنظر إلى ظاهره.

فإنهم ظنوا أنه تعالى يشبه الأجسام، فطلبوا رؤيته رؤية الأجسام في الجهات والأحياز
 المقابلة للرأي، وهي محال، بل الممكن أن يرى رؤية منزهة عن الكيفية، وذلك
 للمؤمنين في الآخرة، ولأفراد من الأنبياء في بعض الأحوال في الدنيا. قيل: جاءت
 نار من السماء فأحرقتهم، وقيل: صيحة، وقيل: جنود سمعوا بحسبها فحروا صعقين
 صوته الملك صوت حفي
 ميتين يوماً وليلة **وَأَنْتُمْ تَنْظُرُونَ** ما أصابكم بنفسه أو أثره. **ثُمَّ يَبْعَثُكُمْ فِي**
بَعْدِ مَوْتِكُمْ بسبب الصاعقة، وقيد البعث بالموت؛ لأنه قد يكون عن إغماء أو نوم،
 على الوجه الأول للصاعقة على الوجه الآخرين بعدة الموت
 كقوله تعالى: **﴿ثُمَّ يَبْعَثُهُمُ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾** نعمة البعث، أو ما كفرتموه لما
 رأيتم بأس الله بالصاعقة. **وَوَلَّلْنَا عَلَيْكُمُ الْغَمَامَ** سخر الله لهم السحاب يظللهم من
 الشمس حين كانوا في النية،

فإنهم ظنوا إله: هذا رد على المعتزلة إذا استدلوا بما على استحالة الرؤية؛ للتكفير بظلمها والعقاب عليها،
 وحاصل الرد: أن الرؤية مستحيلة، ليس لأنها في ذاتها كذلك؛ لرؤية الله إياه، بل لما في ظلمها من الإشعار
 بالتحسيس، حيث قالوا: حتى ترى الله حجرة أي رؤية ظاهرة ظهور صوت الجهر، فكفروا وعوقبوا بسبب ذلك
 وتعليقهم الإيمان بما لا يكون. (ملخص) **قيل جاءت إله:** وقد مر تفسير الصاعقة أنها قصفة شديدة، وتطلق
 على النار التي معها، وأما إطلاقها على جنود الملائكة فمحاذ، والحسب صوت من يمر بك ولا تراه، فعلى
 الأول هي مرتبة، وعلى غيره المرتبة أثرها. (حقاقي بتعريف) **ثم بعثناهم:** في شأن أصحاب الكهف؛ فإنه
 كان عن نوم. (ع)

نعمة البعث إله: يعني أن المراد بالنعمة: الإحياء، أو نعمة الإيمان التي كفروا بها بغلوهم؛ لأن يؤمن لك، وقوله: لما
 إله إشارة إلى أن "لعلكم" على الثاني تعليل لأحد الصاعقة، هذا والإحياء من الهلاك بعد تحققه فوق الإحياء
 السابق الذي يحيا قبل أن يهلكوا. (ملخص) **ما كفرتموه:** من إعطاء الثوراة لموسى أو كلامه إياه وبوته.
وظللنا إله: في النية إغماء عن حر الشمس بدعوة موسى عليه السلام؛ إذ شكوا إلى الله غمما أبيض، وهذا
 أعظم مما قبله؛ إذ كان حال الغضب الموجب كونكم في النية، وهو معطوف على "بعثناكم"؛ للقراب والاشتراك
 في المسد إليه مع الشائب في المستند في كون كل واحد منهما نعمة. (ملخص)

وَأَنزَلْنَا عَلَيْكُمُ الْمَنَّاءَ وَالسَّلْوىَ^{كبحارى طائر} الترنجبين والسماوى، قيل: كان ينزل عليهم المن مثل الثلج من الفجر إلى الطلوع، ويبعث الجنوب عليهم السماوى، وينزل بالليل عمود نار يسرون في ضوءه، وكانت ثيابهم لا تتسخ ولا تبلى **كَلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ** على إرادة القول **وَمَا ظَلَمُونَا فِيهِ اخْتِصَارًا**، وأصله: فظلموا بأن كفروا هذه النعم، وما ظلمونا ^{وفلما قاللى} **وَلَكِن كَانُوا أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ** **﴿٢٥﴾** بالكفران؛ لأنه لا يتخطاهم ضرره. **وَإِذْ قُلْنَا ادْخُلُوا هَذِهِ الْقَرْيَةَ** يعني بيت المقدس، وقيل: أريحا، أمروا به بعد التيه **فَكَلُوا** ^{قربة من قرى الشام} **مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ رَغَدًا** واسعاً، ونصبه على المصدر، أو الحال من الواو. **وَأَدْخُلُوا** ^{قوي رعد} **آلَبَابِ أَيِ الْقَرْيَةِ**،

الجنوب: مفتح الجهم الريح التي تهب من جهة الجنوب. **من طيبات إخ**: الطيبات إن كان بمعنى المستلذات فذكرها للمنة عليهم، وإن كان بمعنى الحلالات فهي للنهي عن الادخار أي لا تدخروا لعد على ما في "العلماء". (ح) **اختصار إخ**: وجه دلالة "ما ظلموا" على هذا المخلوف أنه نفى بطريق العطف تعلق الظلم بمفعول وأنيته لمفعول آخر، وهذا يقتضي سابقة إثبات أصل الظلم. (ح) **كفروا**: حيث ادخروا وقالوا: لن نصبر على طعام. **وَإِذْ قُلْنَا إخ**: لما بين نعمه بأن ظللهم من الغمام، وأنزل من المن والسلوى، وهو من النعم العاجلة أتبعه بنعمة عليهم في باب الدين حيث أمرهم بما يحجوا دنوهم، وبين لهم التخلص عما استوحوه عن العقوبة، والقرية قيل: إنها بيت المقدس؛ لقوله تعالى في المائدة: **﴿إِنَّمَا أَدْخُلُوا الْأَرْضَ الْمُقَدَّسَةَ الَّتِي كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ﴾** (المائدة: ٢١)، ولا شك أن المراد بالقرية في الآيتين واحد، وقيل: إنها مصر، وقيل: إنها أريحا قرية من بيت المقدس؛ لأن الغناء في قوله: **﴿فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾** (البقرة: ٥٩) يقتضي التعقيب، فوجب أن يكون ذلك التبديل وقع منهم عقيب هذا الأمر في حياة موسى **﴿فَلَمَّا﴾** لكن موسى مات في أرض التيه ولم يدخل البيت المقدس، فثبت أنه ليس المراد من هذه القرية بيت المقدس، وأجابه الأولون بأنه ليس في هذه الآية: "إننا قلنا لهم: ادخلوا هذه القرية" على لسان موسى **﴿فَلَمَّا﴾** أو على لسان يوشع **﴿فَلَمَّا﴾** وإذ حملناه على لسان يوشع **﴿فَلَمَّا﴾** زال الإشكال. (التفسير الكبير)

باب القرية إخ: اختلف المفسرون في أهم هل دخلوا القدس في حياة موسى **﴿فَلَمَّا﴾** أم لا؟، فإن قيل بدخولهم فلا يحمل الباب على باب الثقة المعلن بما ذكر، وإن احتج أنهم لم يدخلوا، فإن حمل تبديل الأمر على عدم امتثاله لا منع من حمل القرية على بيت المقدس؛ لأن المعنى أنهم أمروا بالدخول فلم يدخلوا، فلا حاجة إلى حمل الأمر على الأمر على لسان يوشع **﴿فَلَمَّا﴾**، وأن الأمر بالدخول كان بعد التيه. والحقبة قبة كانت لموسى وهارون عليهما السلام يتعبدون فيها، وجعلت قبله، وفي وصفها أمور غريبة في القصص لا يعلمها إلا الله. (خفاجي بتغيير)

أو القبة التي كانوا يصلون إليها؛ فإنهم لم يدخلوا بيت المقدس في حياة موسى عليه السلام
 سَجَّدًا متطامنين محبتين، أو ساجدين لله شكراً على إخراجهم من التيه وقُولُوا حِطَّةً
 أي مسألتنا، أو أَمْرُكَ حِطَّةً، وهي فعلة من الحط كالجلسة، وقرئ بالنصب على
 الأصل بمعنى: حط عنا ذنوبنا حطة، أو على أنه مفعول "قُولُوا"، أي قولوا هذه
 الكلمة. وقيل: معناه: أمرنا حطة، أي أن نحط في هذه القرية ونقيم بها نَغْفِرَ لَكُمْ
 حَطَيْنَكُمْ بسجودكم ودعائكم، وقرأ نافع بالياء وابن عامر بالياء على البناء
 للمفعول. وخطايا أصله: خطايي كخضائع، فعند سيبويه أبدلت الياء الزائدة همزة؛
 لوقوعها بعد الألف، واجتمعت همزتان فأبدلت الثانية ياء ثم قلبت ألفاً، وكانت
 الهمزة بين الألفين فأبدلت ياء، وعند الخليل قدمت الهمزة على الياء
 معنونة

لم يدخلوا الخ: على ما ذهب إليه الجمهور من أن موسى وهارون عليهما السلام ماتا في التيه، وفتح يوشع عليه السلام
 مع بني إسرائيل أرض الشام كله بعد موت موسى عليه السلام بثلاثة أشهر، على ما ذكره المصنف في سورة المائدة، وقد
 دخلوا الباب في حياة موسى عليه السلام فإن نزول الرجز كان في حياته، وقد اكشف عنهم بدعائه. فإن قلت: إذا كان
 موت موسى في التيه كيف يصح قوله: أمروا به بعد التيه إذا قرض أن الأمر على لسان موسى عليه السلام؟ قلت: التيه في
 قوله: بعد التيه - بالفتح والكسر - مصدر تاه يتيه تيهاً وتيهاناً إذا ذهب متجهاً، لا اسم، بمعنى المفارقة كي لا يحتاج
 إلى الحذف، وحيث كونه الأمر على لسان موسى بعد التيه لا ينافي موته في أرض التيه. (ع)

على إخراجهم. الظاهر أن هذا القول وقوله: أمروا به بعد التيه، مني على ما روي أن موسى عليه السلام سار بعده
 عن بني إسرائيل، ففتح أرضها وأقام فيها ما شاء الله ثم قص. وقرئ بالنصب الخ: يعني الرفع عدول
 عن النصب لاستمرار، كما في "الحمد لله"، وهذا العدول وإن شاع فيما إذا كان الخبر بعد العدول متعلق
 المصدر، لكنه واقع في غيره أيضاً، كما في قوله: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ (يوسف: ١٨)، ولا يخفى أن حسن
 التوفيق بين القراءتين يستدعي أن يجعل قراءة النصب تنقيحاً: نسألُك حطة، فيكون في معنى مسألتنا حطة. (عص)
 وقيل معناه: هذا قول أي مسلم الأصهب مريضاً لعدم ظهور تعلق الغفران به. (ع) ثم قلبت: لاستئصال الياء بعد
 الكسرة على الهمزة. (ع)

ثم فعل بهما ما ذكر **وَسَيَزِيدُ الْمُحْسِنِينَ** ﴿٢٦﴾ ثواباً، جعل الامتثال توبة للمسيء ^{بقوله: لم قلت هذا} وسبب زيادة الثواب للمحسن، وأخرجه عن صورة الجواب إلى الوعد بإيهاماً بأن المحسن ^{لم يبدل وزد المحسن} بصدد ذلك وإن لم يفعله، فكيف إذا فعله وأنه يفعل لا محالة. **قَبْدَلُ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلًا غَرَّ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ بَدَلُوا** بما أمروا به من التوبة والاستغفار بطلب ما يشتهون من أعراض الدنيا. **فَأَنْزَلْنَا عَلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا كَرِهَهُ** مبالغة في تقبيح أمرهم، وإشعاراً بأن الإنزال عليهم لظلمهم بوضع غير المأمور به موضعه، أو على أنفسهم

جعل الامتثال إلخ: [أشار إلى أن كلا من المعطوف والمعطوف عليه جواب الأمر أعني ادعوا الياب وإن كان الثاني غير مجزوم محرجاً عن صورة الجواب للنكته.] أي من كان محسناً منكم كانت تلك الكلمة سبباً في زيادة ثوابه، ومن كان مسيئاً كانت له توبة ومغفرة، هذا أو يحتمل أن يكون معنى الآية: من كان محسناً بهذه الطاعة والتوبة فإننا نغفر له خطيأته، ونزيده على غفران الذنوب إعطاء الثواب، كما قال: **﴿لَّيِّنَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَى وَزِيَادَةً﴾** (يونس: ٢٦)، وإحراجاً عن الجواب؛ لوجود السين المألعة منه؛ ولذا لم يجرم، وآثر هذا الطريق؛ ليدل على أنه يفعل البتة، وأنه يستحقه وإن لم يحتمل فكيف إذا امتثل فيكون الزيادة مقطوعاً به لا مشروطاً. (ملخص)

بصدد ذلك: يقرب ذلك الزيادة ومستحق له وإن فرض عدم فعله لما أمر به، فكيف إذا فعله وأنه يفعله البتة، فيكون جزاؤه مقطوعاً به. (ع) **قبدل إلخ:** يعني ألهم أمروا يقول، معناه: التوبة والاستغفار، فخالقوه إلى قول ليس معناه معني ما أمروا به، ولم يمثلوا أمر الله، وهذا واحتج به على أن ما ورد من الأدعية الماثورة غير جائز تغييرها وتبديلها، فتأمل. (ملخص) **بدلوا إلخ:** لما كان هذا محتاجاً إلى التأويل؛ إذ الدم إنما يتوجه عليهم إذا بدلوا القول الذي قيل لهم، لا إذا بدلوا قولاً غيره، أشار المصنف رحمه الله إلى أن فيه تقديراً ومعناه: وبدل الذين ظلموا بالذي قيل لهم قولاً غيره، فـ"بدل" يتعدى لمفعولين أحدهما بنفسه والآخر بالياء، وتدحل الباء على المنزوك، قيل: قالوا مكان حطة حطته استهزاء وعده، لا عن طلب ما يشتهون من أعراض الدنيا. (ملخص)

أو على أنفسهم: عطف على قوله: بوضع غير المأمور به، والوجه الأول مبني على أن يكون الظلم بالمعنى اللغوي، وحيث لا يحتاج إلى تقدير للتعليق، وفي "الصحيح": أصل الظلم: وضع الشيء في غير موضعه، والثاني على أن يكون بالمعنى الشرعي. قال الإمام: الظلم في عرف الشرع: الإضرار الذي ليس بمستحق، ولا فيه نفع، ولا دفع مضرة لا علماً ولا عملاً، وحيث يحتاج إلى تقدير للتعليق، وللإشارة إلى كونه حيث تدل عليه الضمير أورد كلمة "على" الدالة عليه، وإلا فالظلم متعد بنفسه. (ح)

بأن تركوا ما يوجب نجاستاً إلى ما يوجب هلاكها رَجَزًا مِّنَ السَّمَاءِ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ ﴿٢٥﴾ عذاباً مقدراً من السماء بسبب فسقهم، والرجز في الأصل: ما يعاف عنه، وكذلك الرجز. وقرئ بالضم، وهو لغة فيه، والمراد به: الطاعون. روي أنه مات في ساعة أربعة وعشرون ألفاً. وَإِذْ أَسْتَشَقَّىٰ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ. لما عطشوا في التيه، فَقُلْنَا أَصْرِبْ بَعْضُكَ الْحَجَرِ ^{للأمور العسير} اللام فيه للعهد على ما روي أنه كان حجراً طورياً مكعباً حمله معه، وكانت تنبع من كل وجه ثلاث أعين، تسيل كل عين في جدول إلى سبط، وكانوا ستمائة ألف، وسبعة المعسكر اثنا عشر ميلاً. أو حجراً أهبطه آدم من الجنة، ووقع إلى شعب ^{سواء إليه} فاعطاه مع العصا، أو الحجر الذي فر بثوبه لما وضعه عليه ليغتسل، وبرأه الله به عما رموه به من الأدرة، فأشار إليه جبريل ^{نقطة في الحصى} بحمله، أو للحنس، وهذا أظهر في الحجة. قيل: لم يأمره بأن يضرب حجراً بعينه، ولكن لما قالوا: كيف بنا لو أفضينا إلى أرض لا حجارة بها؟ حمل حجراً في مخلاته، وكان يضربه بعصاه إذا نزل فينفجر، ويضربه بها إذا ارتحل فيبیس، فقالوا: إن فقد موسى عصاه متنا عطشاً، فأوحى الله إليه: لا تفرح الحجارة وكلمها، يطعك، لعلمهم يعتبرون. وقيل: كان الحجر من رخام، وكان ذراعاً في ذراع، والعصا عشرة أذرع على طول ^{الحجر الرخو.}

مكعباً: مربعا في "القاموس": المكعبة المربعة. (عصر) من كل وجه إخ: والمراد منه: حوائطه الأربع دون الأسفل والأعلى، وإلا لزم زيادة العيون. والمحلة: كيس واسع يعلق في رأس الفرس ليأكل ما فيها من حب أو خشيش أو تبن، وأصلها: ما يوضع فيه الخلى وهو الخشيش اليابس. (حقاقي)

فأشار إليه: إلى موسى يحمل الحجر، وقال: لك فيه معجزة. في الحجة: على أنه رسول؛ لأن الإعجاز فيه أظهر. قيل لم يأمره: تأييد لكون اللام للحس مع الإشارة إلى التوفيق بين الروايات الدالة على تعيين وعده.

موسى عليه السلام من آس الجنة، ولها شعبتان تنقدان في الظلمة. **فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عِمَّةً** متعلق بمحذوف تقديره: فإن ضربت فقد انفجرت، أو فضرِب فأنفجرت، كما مر في قوله تعالى: ﴿فَتَأْتَابَ عَلَيْكُمْ﴾، وقرئ: عشرة بكسر الشين وفتحها، وهما لغتان فيه. **قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ كُلَّ سَبِيحٍ مَشْرَبُهُمْ** عينهم التي يشربون منها **كُلُوا** وَأَشْرَبُوا على تقدير القول: **مِنْ رِزْقِ اللَّهِ** يريد به ما رزقهم الله من المن والسلوى وماء العيون. وقيل: الماء وحده؛ لأنه يشرب ويؤكل مما ينبت به. **وَلَا تَعْتَوُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ** لا تعتدوا حال إفسادكم، وإنما قيده؛ لأنه وإن غلب في الفساد قد يكون منه ما ليس بفساد، كمقابلة الظالم المعتدي بفعله، ومنه ما يتضمن صلاحاً راجحاً أي لا تتجاوزوا الحد العتي والاعتداء بالخال مثل ما يعمله الظالم

آس الجنة: آس بهم ورقيت كآرزبان فارسي مورد نعم بهم وسكن واو كريد. (ع) **فانفجرت إ:** الانفجار: الخروج بكثرة، والانبعاث: قليلاً قليلاً، وذكر في سورة الأعراف: انبجست، والتوفيق بينهما: أن الماء انبجست أولاً ثم انفجرت، وأصل الانفجار: الشق، ومنه فخر الصبح. **متعلق بمحذوف إ:** فالقاء فصيحة؛ لإفصاحها عن المحذوف، والنكتة المختصة بهذا الحذف الدلالة على أن المأمور لم يتوقف في اتباع الأمر، وأن المطلوب من المأمور الانفجار لا الضرب، والإيماء إلى أن السبب الأصلي هو أمره لا فعل موسى عليه السلام. (حاشية)

لغتان فيه: في المركب لا في عشرة؛ ولذا ذكر الصمير. **قيل الماء إ:** مرضه؛ لأنه لم يكن أكثلهم في الشبه من زروع ذلك الماء ونماؤه؛ ولأنه يلزم الجمع بين الحقيقة والجاز حيث أريد من رزق الله الماء وحده، فكانه قيل: كلوا واشربوا من الماء، نسب إليه الشرب بإرادة ذاته، والأكل بإرادة ما هو مسبب عنه، أو يلزم القول بمحذوف متعلق أحد الفعلين أي كلوا من رزق الله واشربوا من رزق الله.

لا تعتدوا إ: لا تتجاوزوا الحد، فيه ميل إلى ما نقله الراغب من أن العتي ليس موضوعاً للفساد، بل هو كالاتعاء، في أن معناه: مجاوزة الحد مطلقاً، فساداً كان أولاً، ثم غلب في الفساد، وأعرض عما قيل: إن معناه: الإفساد، ومفسدين حال مؤكدة، أي لا تفسدوا مفسدين؛ لأن مجيئ الحال المؤكدة بعد الفعلية خلاف مذهب الجمهور. (حاشية) **كمقابلة إ:** فإذا اعتداء عن حد العفو الذي هو مندوب بقوله تعالى: وأن تعفوا هو أقرب للتقوى، وليس بفساد، بل صلاح على ما يدل عليه قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ﴾ (البقرة: ١٧٩)، وأما ترك ما تضمن صلاحاً راجحاً للشر القليل شر كثير. (حاشية بتعيين)

كقتل الخضر عليه السلام الغلام وخرقه السفينة، ويقرب منه العيث، غير أنه يغلب فيما يدرك حساً، ومن أنكر أمثال هذه المعجزات فلغاية جهله بالله، وقلة تدبره في عجائب صنعه؛ فإنه لما أمكن أن يكون من الأحجار ما يخلق الشعر وينفر الخل ويجذب الحديد، لم يمتنع أن يخلق الله حجراً يسخره لجذب الماء من تحت الأرض، أو لجذب الهواء من الجوانب وتصديره ماء بقوة التبريد ونحو ذلك. **وَإِذْ قُلْتُمْ يَبْصُرَ عَلَى طَعَامِهِمْ جِرْ** يريدون به ما رزقوا في التيه من المن والسلوى،

ويقرب منه: أي من العني الدال عليه "لا تعثوا". وقوله: غير أنه استثناء بما دل عليه السياق، أي لا فرق بينهما غير أنه يغلب إحداهما، قال الراغب: العيث والعني متقاربان كجذب وجذب، إلا أن العيث أكثر ما يقال فيما يدرك حساً، والعني فيما يدرك حكماً. (حاشية بتعريف العيث: زيان وتلوي رمانيون كركت وروم، يقال: عاث الذئب في الغنم. ص)

ومن أنكر إحداهما: قال الراغب: وأنكر ذلك بعض الطبيعيين واستعده، وهذا المنكر مع أنه لم يتصور قدرة الله تعالى في تغيير الطباع والاستحالات الخارجة عن العادات فقد ترك النظر على طريقتهم؛ إذ قد تقرر عندهم الحجر المنطاطيس يجذب الحديد، وأن الحجر النافر للخل ينفره حتى أنه إذا أدخل في الخل لم ينزل، بل ينحرف منه حتى يسقط خارجاً عنه، وكذا الحجر الحلاق يخلق الشعر، وذلك كله عندهم من أسرار الطبيعة، وإذا لم يكن ذلك منكراً عندهم فليس يمتنع أن يخلق الله حجراً آخر يجذب الماء من تحت الأرض. قال الإمام: والكلام في هذا الباب كالقصة فيما كان من رسول الله ﷺ في بعض الغزوات وقد ضاق بهم الماء، فوضع يده الشريفة في ميضأة، ففار الماء من بين أصابعه حتى استكفوا.

هذا وكل واحد منها معجز باهر قاهر، لكن الذي لسيدنا محمد ﷺ أقوى؛ لأن نوع الماء من الحجر معهود في الخلعة، أما نوعه من الأصابع فهو معتاد أثبت، فكان ذلك أقوى، ويدل الانتحار على الإعجاز من وجوه: أحدها: أن نفس ظهور الماء معجزة. وثانيها: خروج الماء بقدر حاجتهم. والثالث: خروج الماء عند ضرب العصا. والرابع: انقطاع الماء عند الاستعانة به. (ملخص)

ما يخلق إحداهما: قال أبو العلاء المعري في "خواص الأحجار": ححر الشعر: وهو يخلق الشعر وينتفخ، وإذا رآه الناظر يظن أنه كتة شعر، وإذا كان في مثل اللطحة الكبيرة يكون وره درهماً، وليس في الأحجار أحف منه. (ع) **وينفر الخل:** [من قبل الخذف والإيضال. (منه)] وهو الحجر الباعض للخل؛ فإنه إذا أرسل إلى إناء فيه خل، لم ينزل بل ينحرف منه حتى يسقط خارجاً عنه. (ع) **وَإِذْ قُلْتُمْ إحداهما:** أشار إلى أن السمع المذكورة فيما قبل إنما كانت في حقهم أسباب الكفر؛ لكونها أموراً سماوية فشقت عليهم؛ ليلهم إلى الأمور الأرضية، والدليل على ميلهم إليها قلوبهم: **وَإِذْ قُلْتُمْ الآية.** (ملخص)

وبوحدته أنه لا يختلف ولا يتبدل، كقولهم: طعام مائدة الأمير واحد، يريدون أنه لا تتغير ألوانه؛ ولذلك أجوا، أو ضرب واحد؛ لأخما معا طعام أهل التلذذ، وهم كانوا فلاحة فنزعوا إلى عكرهم، واشتهوا ما ألقوه، **فَادَعُ لَنَا رَزَقَكَ سَلَهُ لَنَا** بدعائك إياه مرارعين اشتاقوا أي أصلمهم **خَرَجَ لَنَا يَظْهَرُ لَنَا** ويوجد، وحزمه؛ لأنه جواب "فادع"؛ فإن دعوته سبب الإجابة **مِمَّا تَنْتَبُتُ الْأَرْضُ** من الإسناد المجازي، وإقامة القابل مقام الفاعل، و"من" للتبعية **مِنْ بَقْلِهَا وَقَتَّابِهَا وَفُومِهَا وَعَدِيِّهَا وَبَصْلِهَا** تفسر وييان وقع موقع الحال، وقيل: بدل بإعادة الجار. والبقل: ما أنبتته الأرض من الخضر، والمراد به: أطايبه التي تؤكل، والفوم: الحنطة، ويقال: للخبز، ومنه **فُومُوا لَنَا**، وقيل: الثوم، وقرئ: قُثَاثُهَا بالضم، وهو لغة فيه.

وبوحدته **إِخ**: يعنى أن المن والسلوى طعامان، فوحده إياهما باعتبار كونه على لهج واحد وعدم تبدله بحسب الأوقات، كما يقال: طعام مائدة الأمير واحد ولو كان ألوانا شتى، بمعنى أنه لا يتبدل بحسب الأوقات، أو باعتبار النوع، وهو كونه طعام أهل التلذذ. (ح) **وَلِذَلِكَ أَجُوا**: [الأجم: يستوه آمداك ازيك نوع طعام. (ص)] هم مجتمعون لا يتفرقون لكسب معيشتهم، بل هم الاجتماع أبدا في اثني عشر ميلا. (عصام الدين) **واشتهوا**: من الأشياء المعتادة كالخبوب والبقول. **سَلَهُ لَنَا**: لما كان الدعاء معنى النداء، ولم يكن كافيا ههنا ضمنه معنى السؤال وجعله أصلا. (ح) **يَظْهَرُ لَنَا إِخ**: لما كان الإخراج بالمعنى الحقيقي يقتضي عفرها عنه، وما يصلح له ههنا هو الأرض، وتقديره بصر الكلام سخيفا، حمله على المعنى المجازي اللازم له، وهو الإظهار، وفسره بالإيجاد؛ إشارة إلى أنه بطريق الإيجاد لا بطريق إزالة الخفاء. (ح) **إقامة القابل إِخ**: فيه أن القابل للإنبات الحية لا الأرض، والأرض محل للإنبات، فالصواب إقامة الفعل مقام الفاعل. (عص) **تفسير وييان إِخ**: جعل "من" الأولى تعيضية، والمفعول مقدرا، أي شيئا، وأما إذا جعل بدلا فلا بد من اتحاد معنى "من" فيها، كما ذكره أبو حيان، فوجه ترتيب النظم أنه ذكر أولا ما يؤكل نفسه من غير علاج نار، وذكر بعده ما يعالجها مع ما ينهى له ويقبله. (خفاجي) **فُومُوا لَنَا**: في "الصراح": فوم الخبز أيضا، ويقال: فُومُوا لَنَا أي اختيروا. (عب)

قَالَ أي الله تعالى، أو موسى **عَلَيْهِ السَّلَامُ** **أَفَتَعْبَدُونَ الذِّبْيَ هُوَ أَقْرَبُ** منزلة وأدون قدراً، وأصل الذنوب: القرب في المكان، فاستعير للخصه كما استعير البعد للشرف والرفعة، ف قيل: بعيد الخلل بعيد المهمة، وقرئ: "أدنا" من الدناءة. **بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ** لا يربيد به المن والسلوى؛ فإنه خير في اللذة والنفع وعدم الحاجة إلى السعي **أَهْبَطُوا بِصُرٍّ** انحدروا إليه من التيه، يقال: هبط الوادي إذا نزل به، وهبط منه إذا خرج منه، وقرئ بالضم. والمصر: البلد العظيم، وأصله: الخد بين الشيتين، وقيل: أراد به العلم، وإنما صرفه؛ لسكون وسطه أو على تأويل البلد، ويؤيده أنه غير منون في مصحف ابن مسعود، وقيل: أصله: مصرائم فعرّب. **فَإِنْ لَكُمْ مَا سَأَلْتُمْ وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ وَالْمَسْكَنَةُ** أحيطت بهم إحاطة القبة بمن ضربت عليه، أو ألصقت بهم، من ضرب الطين على الحائط؛ مجازاة لهم على كفران النعمة. واليهود في غالب الأمر أذلاء
تعليق لعرب الذلة والمسكنة

أَفَتَعْبَدُونَ: خطابهم في الاستبدال إشارة إلى أنه تعالى إذا أعطاهم ما سألوا، منع عنهم المن والسلوى فلا يتمتعان فلا يتوهم مقتضى كونهم لا يصرون على طعام واحد أهم طلبوا صم ذلك إليه، لا استبداله به، وقيل: فوهم: لأن نصير يدل على كراهتهم ذلك الطعام، وعدم الشكر على النعمة دليل لزواها، فكأنهم طلبوا زواها ومحى غيرها، وقيل: لئلا به الاستبدال في المائدة. (ملخص) **وأصله:** فإطلاقه على البلد؛ لكونه معدوداً بين الشيتين.

قِيلَ أَرَادَ: وجه التصعيب: أن الأظهر أنهم لم يؤمروا بهبوط مصر فرعون؛ فإنه تعالى قال: ﴿فَإِذَا قُومُوا إِدْخُلُوا الْأَرْضَ الْمُقَدَّسَةَ الَّتِي كُتِبَ عَلَيْكُمُ وَلَا تُزَيِّنُوا عَلَىٰ أَهْلِهَا﴾ (المائدة: ٢٦)، يعني: لا ترحعوا إلى مصر، فلم يرحعوا إليها، وقد قال تعالى: ﴿فَإِذَا هِيَ مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْضُهُمْ﴾ (المائدة: ٢٦)، بل المراد مصر من أمصار "التي"، وهو ما بين "القدس" إلى "قسرين"، وهي إثنا عشر فرسحاً في ثمانية فراسخ. (ملخص)

غير منون: حيث لم يكتب الألف بعده. أصله **مصرائمهم:** كإسرائيل، وفي بعض النسخة بعير ياء، وهو اس نوح، وهو أول من احتلها فسميت باسمه. (حفاحي) **إحاطة القبة:** يعني أن في الذلة استعارة بالكناية حيث شبهت بالقبة أو بالطين، وضربت استعارة تبعية تحقيقية على الإحاطة والشمول بهم، أو الزوم والوصوق بهم لا تحليلة، وهذا كما مر في نقص العهد، وعلى الوجهين فالكلام كتابة عن كونهم أذلاء صاغري. (التفتازاني)

مساكين، إما على الحقيقة أو على التكلف؛ مخافة أن تضاعف جزيتهم. **وَبَاءُ وَبَغَضٍ** مِنْ **اللَّهِ** رجعوا به، أو صاروا أحقاء بغضبه، من باء فلان بفلان إذا كان حقيقاً بأن يقتل به، وأصل البوء المساواة. **ذَلِكَ** إشارة إلى ما سبق من ضرب الذلة والمسكنة، والبوء بالغضب **بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّنَ بِغَيْرِ الْحَقِّ** بسبب كفرهم بالمعجزات التي من جملتها ما عد عليهم من فلق البحر، وإظلال الغمام، وإنزال المن والسلوى، وانفجار العيون من الحجر، أو بالكتب المنزلة كالإنجيل، والفرقان، وآية الرجم، والتي فيها نعت محمد ﷺ من التوراة، وقتلهم الأنبياء؛ فإنهم قتلوا شعباً وزكريا ويحيى وغيرهم بغير الحق عندهم؛ إذ لم يروا منهم ما يعتقدون به جواز قتلهم، وإنما حملهم على ذلك اتباع الهوى وحب الدنيا كما أشار إليه بقوله: **ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ** أي جرهم العصيان والتمادي والاعتداء فيه إلى الكفر بالآيات

وأصل البوء: في "الصحيح": البواء: السوء، ويقال: دم فلان بواء فلان إذا كان كفراً له. **المنزلة:** فالآية طائفة من كتاب الله تعالى مترجمة. **بغير الحق** إلخ: إشارة إلى جواب ما قيل: إن قتلهم لا يمكن أن يكون بحق فما الفائدة في هذا القيد؟ قليل؛ إنه ليس للاحتراز بل لازم نحو: دعوت الله سمعاً، وذكر تشبيهاً عليهم. وما ذكره المصنف رحمه الله لا يخلو من شبهة؛ لأن القتال قال: إلهم كانوا يقولون: إلهم كاذبون وإن معمراتهم مؤهيات ويقتلونها هذا السبب؛ ولذلك زاد في "الكشاف": فلو سفلوا وأنصفوا من أنفسهم لم يذكروا وحها يستحقون به القتل عندهم، والحق وقع معرفاً بالتعريف إما للجنس أي بغير حق أصلاً، أو للعهد أي بغير الحق الذي عندهم وفي معتقدهم، وكلام المصنف رحمه الله يحتملها. (حفاجي)

أي جرهم إلخ: يعني أن ذلك إشارة إلى السبب المذكور في قوله: **بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ** (البقرة: ٦١)، والباء سببية لبيان سبب السبب؛ إيضاحاً لاستحقاقهم ذلك، وإنما أكد الأول بقوله: **بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ** لأنه مظنة الاستبعاد، بخلاف مطلق العصيان، وكونها صغاراً بالنسبة لما قبلها طاهر، أو هي في نفسها صغيرة؛ لإطلاق مطلق العصيان عليها؛ إذ المعتاد في الحرم العظيم أن يعين، فتأمل. (حفاجي بتعير)

وقتل النبيين؛ فإن صغار الذنوب سبب يؤدي إلى ارتكاب كبارها، كما أن صغار الطاعات أسباب مؤدية إلى تحري كبارها، وقيل: كمر الإشارة؛ للدلالة على أن ما لحقهم، كما هو بسبب الكفر والقتل، فهو بسبب ارتكابهم المعاصي واعتدائهم حدود الله تعالى، وقيل: الإشارة إلى الكفر والقتل، و"الباء" بمعنى "مع"، وإنما جوزت الإشارة بالمفرد إلى شيئين فصاعداً على تأويل ما ذكر أو تقدم؛ للاختصار، ونظيره في الضمير قول رؤية:

فِيهَا خُطُوطٌ مِنْ سَوَادٍ وَبَلَقَ كَأَنَّهُ فِي الْحِلْدِ تَوَلَّيعُ الْبَهَقِ

والذي حسن ذلك أن تشية المضمرات والمبهمات وجمعهما وتأنيثهما ليست على الحقيقة؛ ولذلك جاء "الذي" بمعنى الجمع. ^{الإشارة بالمراد إلى شيئين} **إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا** بالسنتهم،

وقيل كمر: يعنى أن "ذلك" الثاني إشارة إلى ما يشير إليه بالأول، وتعليل الحكم الواحد بعلمتين؛ للدلالة على أن كل واحد منهما مستقل في استحقاق الصرب واليوء، فكيف إذا اجتماعاً؟ ولذا ترك العاطف. (ح) **وقيل الإشارة إلخ:** والمعنى: ذلك المذكور حاصل لهم مع العصيان والاعتداء، فيكون قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ مَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ﴾ (البقرة: ٦١) من قبيل التثنية؛ تعانياً بكمال شناعة حادهم. (ح)

فيها خطوط إلخ: في الأفراس أو في البقرة الوحشية؛ فيأهما مذكوران فيما سبق، وأراد بالنق البياض، والتوليع كالتلميع: **رَكَ رَكَ كَرُونَ**، والبهق: عكرية يبيض يعزري الخلد بخالف لونه لون البرص، في "الصباح": قال أبو عبيدة: قلت لرؤية: إن أردت الخطوط قتل: كاهما، وإن أردت السواد والبياض قتل: كاهما، فقال: أردت كأن ذلك توليع البهق. (ح) **ليست على الحقيقة:** بإلحاق العلامات وتعبير الصبغ بالزيادة والتقصان، بل كل واحد منها اسم برأسه وليس على قانون أسماء الأجناس، ولا لقليل في ذا: دوان مثلاً، فحوزوا فيها ما لم يجوزوا على غيرها؛ ولهذا جاء التعبير بـ "الذي" عن الجمع من غير تأويل عند بعض النحاة، وبعضهم يؤوله نحو ما هنا. (ملخص)

إن الذين آمنوا: اختلف المفسرون في المراد من قوله: "الذين آمنوا"، وسبب الاختلاف قوله تعالى في الآية: ﴿مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ (البقرة: ٦٢)، فإن ذلك يقتضي أن يكون المراد من أحدهما غير المراد من الآخر، والمصنف **عليه السلام** اختار أن المراد من الأول: كل من تدين بدين محمد **عليه السلام** مخلصاً أو منافقاً، حياً في زمان نزول الوحي أو ميتاً، وكذا من الذين هادوا والنصارى والصابئين: من التحل بإحدى هذه المثل مطلقاً، بحيث يشمل السالفين والحاضرين؛ إجراء للألفاظ على ظاهرها. (ع)

يريد به المتدينين بدين محمد ﷺ المخلصين منهم والمنافقين، وقيل: المنافقين؛ لانحرطهم
 في سلك الكفرة **وَالَّذِينَ هَادُوا** تهودوا، يقال: هاد وتهود إذا دخل في اليهودية،
 و"يهود" إما عربي من هاد إذا تاب، سموا بذلك لما تابوا من عبادة العجل، وإما معرب
 يهوذا، وكانهم سموا باسم أكبر أولاد يعقوب **عَلَيْهِمَا**، **وَالنَّصَارَى** جمع نصران كندامي،
 والياء في نصرائي للمبالغة كما في أحمرى، سموا بذلك؛ لأنهم نصروا المسيح **عَلَيْهِ**، أو
 لأنهم كانوا معه في قرية يقال لها: نصران أو ناصرة فسموا باسمها، أو من
 اسمها. **وَالصَّبِيِّينَ** قوم بين النصاري والمجوس، وقيل: أصل دينهم دين نوح **عَلَيْهِ**،
 وقيل: هم عبدة الملائكة، وقيل: عبدة الكواكب، وهو إن كان عربياً فمن صبا إذا
 خرج، وقرأ نافع وحده بالياء إما لأنه خفف الهمزة وأبدلها ياء، أو لأنه من صبا إذا
 مال؛ لأنهم مالوا عن سائر الأديان إلى دينهم، أو من الحق إلى الباطل **مَنْ ءَامَنَ بِاللهِ**
وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا

يريد به المتدينين **إِلَٰه**: المؤمن إذا أطلق يتبادر منه من أخلص الإيمان، والمصنف **صَلَّى** جعله أعم من أن يكون
 بمواطاة القلب أو لا؛ ليصح قوله: "مَنْ آمَنَ مِنْهُمْ"؛ فإن ذلك يقتضي أن يكون المراد من الإيمان في قوله: **إِلَٰه**
الَّذِينَ آمَنُوا (البقرة: ٦٢) غير المراد منه في قوله: **مَنْ آمَنَ مِنْهُمْ بِاللهِ** (البقرة: ١٢٦). (حفاحي)
لانحرطهم: وقيل: يمكن أن يختص بالمخلصين ويعمل "من آمن بالله" بدلا من المعطوفات، وفيه أنه لا وجه
 لإيرادهم في أعداد الكفرة. (ع) **يهودا**: والذال أبدل بالهمزة كعادة التعريب. (ع)
نصران: مذكر نصرانة، يقال: رجل نصران وامرأة نصرانة. كما في **أحمرى** **إِلَٰه**: العرب تقول: أحمرى إذا
 أشاروا أنه غريق في وصفه، وقيل: إنما للفرق بين الواحد والجمع كزنج وزنجي. قوله: "لأنهم نصروا **إِلَٰه**" إشارة
 إلى أن النصران بمعنى ناصر، فلا يرد عليه أن فاعلا لا يجمع على معالي كما توهم، وقوله: "قوم بين اليهود
 والنصارى" للراد: ما يدينون به مشابه هؤلاء الفريقين، أو أن دينهم وقع بين زمانى الدينين، وهو الظاهر.
 (حفاحي بتغيير) **عبدة الملائكة**: قاله قتادة، وقال: إنهم بقرون بالله، ويفرؤون الزبور، ويعبدون الملائكة،
 ويصلون إلى الكعبة، أخذوا من كل دين شيئا. (ع) **بالياء**: رد لما في "المعالم" أنه قرأ أهل المدينة
 "الصباين" غير الهمزة، والياقون بالهمزة. (ع)

من كان منهم في دينه قبل أن ينسخ، مصدقاً بقلبه بالمبدأ والمعاد، عاملاً بمقتضى شرعه، وقيل: من آمن من هؤلاء الكفرة إيماناً خالصاً، ودخل في الإسلام دخولاً صادقاً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ الذي وعد لهم على إيمانهم وعملهم، وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٢٥﴾ حين يخاف الكفار من العقاب، ويحزن المقصرون على تضييع العمر وتفويت الثواب. و"مَنْ" مبتدأ خبره "فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ"، والجملة خبر "إن"، أو بدل من اسم "إن"، وخبرها "فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ"، والفاء لتضمن المسند إليه معنى الشرط، وقد منع سبويه دخولها في خبر "إن" من حيث إنها لا تدخل الشرطية،

من كان منهم إلخ: [ناظر إلى الوجه الأول لقوله: الذين آمنوا. (س)] وجه التخصيص قوله: "وعمل صالحاً" فإن من لم يكن على دين صحيح لا يكون له عمل صالح، والزعرشي لم يذكر هذا لأن الصائين ليسوا بأهل الكتاب عنه، فلم يصح أن يقال: من كان منهم في دينه قبل أن ينسخ، والمصنف رحم لما نقل قولهم على دين أمكن له هذا التفسير، وظاهره أن المراد: من كان منهم من هؤلاء الفرق على دين صحيح لم ينسخ. وجعل الإيمان بالله كناية عن الإيمان بالمبدأ وما يتعلق به، واليوم الآخر كناية عن المعاد. وقوله: "عاملاً بمقتضى شرعه" إشارة إلى العمل الصالح. (عصام الدين)

في دينه: الدين الذي انتسب إليه مخلصاً كان أو لا. (خسرو) قيل أن ينسخ: عطف بيان لقوله: في دينه. من آمن: ناظر إلى قوله: وقيل المنافقون. الذي وعد لهم إلخ: فيه إشارة إلى أنهم يستحقون ذلك بحض كرمه تعالى، ولكن تسميته أحراراً لعدم تحلفه، لا بالاستيجاب بالإيمان والعمل الصالح كما رعمه الزعرشي؛ رعاية للاعتزال. (ملخص) حين يخاف إلخ: أشار إلى أن المراد: نفي الخوف والخون في الآخرة لا في الدنيا؛ فإن المؤمن لا يزال فيه حائفاً محزوناً، فإن الإيمان بين الخوف والرحاء، وتخصيص الكفار بالخوف؛ لأن علمهم بالعذاب المخلد يوجب استيلاء الخوف عليهم بحيث لا يتصورون ثواب ليحزنوا عليه، بخلاف المقصرين؛ فإنهم يطمنون أنهم من أهل الجنة آخر الأمر، فيحزنون على تفويت الثواب مدة بقائهم في النار. (ح)

أو بدل: أي بدل البعض، وأورد عليه أنه كيف يكون المؤمن الخالص بعضاً من المنافقين والكافرين المخاهرين؟ أجيب: بأن المراد: أن هذه الذوات بعض من تلك، ولا يلزم أن يصدق عليهم ذلك الوصف بعد إحداث الإيمان، وقال أبو حيان: الذي تختاره أنها بدل من التعاطيف التي بعد اسم "إن"، فيصح إذاً ذلك المعنى، وكأنه قيل: إن الذين آمنوا من غير الأصناف الثلاثة، ومن آمن من الأصناف الثلاثة فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ (ملخص)

والفاء إلخ: سواء حمل "من آمن" بدلاً أو آخر؛ وذلك لأن اسم "إن" والمعطوف عليه لا يتضمن معنى الشرط؛ لعقد النسبة لآخر فاعتبر التضمن في البديل الذي هو المقصود. (ح)

ورد بقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ جُنَادٌ فَلَهُمْ عَذَابٌ جَهَنَّمَ﴾ (البقرة: ١٠٠) **وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ بَاتِّبَاعِ مُوسَى وَالْعَمَلِ بِالتَّوْرَةِ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمْ الطُّورَ** حتى أعطيتكم الميثاق، روي أن موسى عليه السلام لما جاءهم بالتوراة فرأوا ما فيها من التكاليف الشاقة كبرت عليهم وأبوا قبولها، فأمر جبريل عليه السلام، فقلع الطور فظلله فوقهم حتى قبلوا، **خُذُوا عَلَى إِرَادَةِ الْقَوْلِ مَا آتَيْنَاكُمْ مِنَ الْكِتَابِ، بِقُوَّةٍ** بجد وعزيمة، **وَأَذْكُرُوا مَا فِيهِ** لما أخذوا ادرسوه ولا تنسوه، أو تفكروا فيه؛ فإنه ذكر بالقلب، أو اعملوا به **لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ** (البقرة: ١٠١) لكي تتقوا المعاصي، أو رجاء منكم أن تكونوا متقين، ويجوز عند المعتزلة أن يتعلق بالقول المحذوف، أي: قلنا خذوا واذكروا إرادة أن تتقوا.

ورفعنا فوقكم: [الواو عاطفة للجمع المطلق، أو للحال بتقدير "قد"]، و"الطور" كل جبل أو جبل معين، وهو سرياني معرب. قيل: إظهار أحبل يجري محرى الإحشاء إلى الإيمان فيبقي التكليف، وأجيب بأن هذا ليس حيرا على الإسلام؛ لأن الجبر ما يسلب الاختيار وهذا ليس كذلك؛ إذ الفعل يصدر منه باختياره، لكنه سالب للرضاء (وهو الإكراه. عب)، فيكون كإغارة مع الكفار، على أنه ليس في أخذ الميثاق برفع الطور دلالة على أنهم صاروا مقبولين عند الله فيكون إيمانهم مثل إيمان منافقي هذه الأمة من خووف السيف، فتأمل. (ملخص) (يؤيده ما في "التفسير" عن القفال أنه ليس إجبارا على الإسلام؛ لأن الخير ما سلب الاختيار ولا يصح معه الإسلام، بل كان إكراها وهو جائز ولا يسلب الاختيار كإغارة مع الكفار، فأما قوله: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾ (البقرة: ٢٥٦) وقوله: ﴿وَأَنذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّى حَتَّىٰ تَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾ (يونس: ٩٩)، فقد كان قبل الأمر بالقتال ثم نسخ. (حمل عن الشهاب، عب))

ادرسوه إلخ: يشير إلى أنه يحتمل الذكر اللفظي وما يكون كالتزام لهما والمقصود منهما وهو العمل. (خفاحي) **لكي تتقوا إلخ:** قلت: الحاصل: أن "لعلكم" إن جعل تعليلا لقوله: خذوا أو اذكروا كان على حقيقته؛ لأنه راجع إليهم وإذا تعلق بـ "قلنا" المقدر كان تعليلا لفعل الله تعالى، فوجب تأويله بالإرادة على مذهبه (طبي)، فيكون الترجي مجازا عن الإرادة على ما مر؛ لاستحالة حقيقته على الله تعالى اتفاقا، وجواز تخلف مراده عن إرادته عند المعتزلة. (ح) **عند المعتزلة:** فإن إرادة الله تعالى لأفعال العباد غير موجهة للصدور على مذهبهم؛ لكونها عندهم عبارة عن العلم بالصلحة، فيجوز أن يتعلق بـ "قلنا" بأن يكون مجازا للإرادة، وأما عند الأشاعرة فلاستلزامها المراد ولا يصح. (مر، عب)

ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ ثم أعرضتم عن الوفاء بالميثاق بعد أخذه، **فَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ** بتوفيقكم للتوبة، أو بمحمد ﷺ يدعوكم إلى الحق ويهديكم إليه **لَكُنْتُمْ مِنَ الْخَاسِرِينَ** المعبونين بالانحماك في المعاصي، أو بالخطب والضلال في فترة من الرسل. و"لو" في الأصل لامتناع الشيء لامتناع غيره، فإذا دخل على "لا" أفاد إثباتاً وهو امتناع الشيء لثبوت غيره، والاسم الواقع بعده عند سيبويه مبتدأ خبره واجب الحذف؛ لدلالة الكلام عليه وسد الجواب مسدده، وعند الكوفيين فاعل فعل محذوف. **وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ آَعْتَدُوا مِنْكُمْ فِي آَلْسِنَتِهِمُ** اللام موطنه للقسم، والسبب

تقديره لولا فصل الله موجود

تقديره لولا وحده فصل الله

ثم تولىم إلخ يفهم منه أنهم امتثلوا الأمر ثم تركوه، وأصل الإعراض: الإظهار الغسوس، ثم استعمل في المعوي، كعدم القول. (خفاجي) **فضل الله إلخ**، والفضل: الزيادة في الخير، والإفصال: الإحسان، ففضل الله هنا إن كان على من سبق منهم فهو بقبول التوبة، وإن كان على من خلفهم من المحاطين فهو بعمعة الإسلام والفرآن وإرسال محمد ﷺ، وإليه أشار بقوله: أو بمحمد ﷺ يدعوكم إلخ، والحسران: دهاب رأس المال أو نقصه. (خفاجي) **فترة** هي زمان لم يكن فيه نبي ولا رسول.

ولو في الأصل إلخ هذا غير متفق بين سيبويه والكوفيين؛ إذ هي عند سيبويه كلمة بنفسها وليست "لو" الداخلة على "لا"، لأن لفظة "لا" لا تدخل على الماضي في غير الدعاء إلا مكرراً في الأغلب، والقول لا يحذف وجوباً بعد "لو" بدون المفسر. (ملخص) **والاسم الواقع إلخ**؛ إذا كان الواقع بعده مبتدأ يكون "لولا" كلمة برأسها؛ لظهور أن الشرط يقتضي الفعل، فيه إشارة إلى مذهب سيبويه في "لولا". (ملخص)

لدلالة الكلام: فلوجود الدال صبح الحذف، ولوجود الساد يجب.

عد الكوفيين إلخ: لأن "لولا" عندهم مركبة من "لو" الشرطية و"لا" النافية، فيبقى اقتضاءها الفعل كما كانت. (حاشية) **اللام موطنه للقسم إلخ**. قيل: إنه سهو والصواب: اللام لتقدير القسم أي والله لقد علمتم؛ إذ اللام موطنه ما تدخل على شرط نازعه القسم في جزائه ليحعله جواباً للقسم، نحو: "والله لئن أكرمتني لقد أكرمتك"، لك أن تقول: إن هذا اصطلاح للنحاة والمصنف رحمه الله تعالى يجوز بها عن اللام الواقعة في جواب قسم مقدراً لأنه لولاها لم يعلم أن في الكلام قسماً مقدراً فقد مهدت له الجواب، ولذا تسمى المهددة، وقيل: إنها لام ابتدائية و"علمتم" بمعنى عرفتم يتعدى لواحد، أي عرفتم أصحاب السبت وما أحطلنا بهم من النكال، فلو شئنا لعزلنا بكم مثله. (خفاجي)

مصدر سبت اليهود إذا عظمت يوم السبت، وأصله: القطع، أمروا بأن يجردهم للعبادة فاعتدى فيه ناس منهم في زمن داود عليه السلام، واشتغلوا بالصيد، وذلك أنهم كانوا يسكنون قرية على ساحل يقال لها: أيلة، وإذا كان يوم السبت لم يبق حوت في البحر إلا حضر هناك وأخرج خرطومهم، فإذا مضى تفرقت، فحفرها حياضاً وشرعوا إليها الجداول، وكانت الحيتان تدخلها يوم السبت، فيصطادونها يوم الأحد، فَقُلْنَا لَهُمْ كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ ﴿٦٥﴾ جامعين بين صورة القردة والخسوء، وهو: الصغار والطرء، وقال مجاهد: ما مسخت صورهم ولكن قلوبهم، فمثلوا بالقردة كما مثّلوا بالحمار في قوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾، (الجمعة: ٥)

مصدر سبت إخ: وليس اسماً بمعنى اليوم؛ إذ المقصود أنهم اعتدوا في تعظيمه وعتكوا حرمة، لا ظرفية اليوم للاعتداء. (ح) **يوم السبت:** وجعل السبت مصدراً ليقيد أن الاعتداء في تعظيم يوم السبت إذ لا يقيد ذلك "اعتدوا في يوم السبت" كما لا يخفى. (عص) **أمروا بأن إخ:** قيل: إن موسى عليه السلام أراد أن يجعل يوماً محالفاً للطاعة وهو يوم الجمعة فحالفوه وقالوا: نجعله يوم السبت؛ لأن الله تعالى لم يخلق فيه شيئاً، فلما اعتاروه لترك سائر الأعمال هوا فيه عن الاصطiad والعمل. (خفاحي)

فيه: أي في تعظيمه، أو الضمير راجع إلى التحريد للعبادة. (ح) **وشرعوا إخ:** [الشرع: بويأزرون وفكفتن. (ع)] مأخوذ من قوله: شرع باباً إلى الطريق أي فتحه، ففي هذه الآية دليل على تحريم الخيل في الأمور التي لم تشرع، وقيل: يجوز ما لم يكن فيها إبطال حق أو إحقاق باطل، وأجابوا عن تمسكهم: بأنها ليست حيلة وإنما هي عين المنهي عنه؛ لأنهم إنما هوا عن أخذها، فتأمل. (خفاحي بتغيير)

جامعين إخ: فيه إشارة إلى أنه حول صورهم إلى صورة القردة مع بقاء أثر الإنسانية فيهم من العقل والفهم، فـ "خاسئين" يحتمل أن يكون خيراً بعد خير وأن يكون حالاً من اسم "كان"، وليس بصفة لـ "قردة"؛ لأنه لو كان صفة لما لوجب أن يكون خاسئاً؛ لامتناع الجمع بالواو والثون بغير ذوي العقول، ويمكن أن يجاب بأن المسخ إنما كان بتبدل الصورة فقط، وحقيقتهم سالمة على ما روي. و"الخسوء": هو الصغار، وأما ذكر الطرد؛ فلإستيفاء معنى الخسوء لا لبيان المراد، وإلا لكان الخاسئ بمعنى الطارد، وفي "القاموس": الخاسئ من الكلاب والخنازير المبعد لا يترك أن يلدنوا من الناس. (ملخص) **وقال مجاهد:** رواه جرير، وقال: إنه يخالف لظاهر القرآن والأحاديث وإجماع المفسرين.

وقوله: "كُونُوا" ليس بأمر؛ إذ لا قدرة لهم عليه، وإنما المراد به سرعة التكوين، وأنهم صاروا كذلك كما أراد بهم، وقرئ قردة بفتح القاف وكسر الراء، وخاسين بغير همزة. **فَجَعَلْنَاهَا** أي المسخة، أو العقوبة. **نَكَالًا** عِرة تنكل المعتر بها، أي تمنعه، ومنه النكل للقيد. **لِمَا بَيْنَ يَدَيْهَا وَمَا خَلْفَهَا** لما قبلها وما بعدها من الأمم، إذا ذكرت حالهم في زبر الأولين، واشتهرت قصتهم في الآخرين، أو لمعاصريهم ومن بعدهم، أو لما يحضرهما من القرى وما تباعد عنها، أو لأهل تلك القرية وما حواليلها، أو لأجل ما تقدم عليها من ذنوبهم وما تأخر منها. **وَمَوْعِظَةً لِّلْمُتَّقِينَ** من قومهم، أو لكل متق سمعها.

عليه: على أن يقلبوا أنفسهم على صورة القردة. (ع) **كما أراد:** الكاف للقران في الوفوع، و"ما" كناية، نحو: "حضر زيد كما قام عمرو" أي قارن القيام الحضور في الوفوع. **لِمَا بَيْنَ يَدَيْهَا** إلخ: يعني أن المراد بـ"ما بين يديها": من يأتي بعدها، وبـ"ما خلفها": من يتقدمها، فكأنه قال: نكالا للآتين والماضين، فظرفا المكان استعيرا للزمان، و"ما" أقيمت مقام "من" إما تحقرا لهم أو لاعتبار الوصف؛ فإن "ما" يعبر بها عن العقلاء إذا أريد الوصف. (حفاحي بتعير)

لما قبلها: والظاهر أن ما قبلها عارة عن الأولين وما بعدها عن الآخرين ولكن نعكس؛ لأنك مستقبل المستقبل ومستندر الماضي. (عب) **زبر الأولين** إلخ: ذكر في كتبهم أنه تكون تلك المسخة، وفيه: أنه لا يصح حينئذ تفريع "جعلناها" على الحكم بكونهم قردة خاسين؛ لأن الجعل للأمم السابقة كان قبل هذا القول، وغاية التوجيه أن يقال: "جعلناها" تفصيلا لما علموا، والفاء للتفصيل لا للتفريع، أو يقال: صحة الفاء لأن جعلها نكالا للبريين جميعا إما ينحلف بعد القول والمسخ. (ملخص)

أو لأجل إلخ: فتكون اللام للتعليل، وهي في الوجوه السابقة صلة لـ"نكالا"، قيل: النكال على هذه معنى العقوبة لا العرة أي جعلنا المسخة عقوبة لأجل ذنوبهم المتقدمة على المسخة والمتأخرة عنها، يعني السيئات الباقية آثارها وإلا فلا ذنب منهم بعد المسخ، والحاصل: أن المراد: ما يكون بعد المسخة بحسب الثبات والبقاء، لا الصدور والحدوث، ولا يلحق أن "موعظة للمتقين" لا يلائم هذا المعنى، وقال أبو العالية ؓ: جعلناها عقوبة لما مضى من ذنوبهم وعرة لمن بعدهم، فمراد النصف ؓ وغيره بـ"ما تأخر منها": ما تأخر من العقوبة على ذنوب غيرهم. (حفاحي بتعير)

وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً ۖ أَوَّلَ هَذِهِ الْقِصَّةِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَادْرَأْتُمْ فِيهَا﴾ وَإِنَّمَا فَكَّتْ عَنْهُ وَقَدِمَتْ عَلَيْهِ؛ لِاسْتِقْلَالِهِ بِنُوعٍ آخَرَ استقلال المفكوك وهو القصة مِنْ مَسَاوِيهِمْ، وَهُوَ الْاسْتِهْزَاءُ بِالْأَمْرِ، وَالْإِسْتِغْصَاءُ فِي السُّؤَالِ، وَتَرَكَ الْمَسَارِعَةَ إِلَى الْإِمْتِتَالِ. وَقِصَّتُهُ: أَنَّهُ كَانَ فِيهِمْ شَيْخٌ مُوسَى، فَقَتَلَ ابْنَهُ بَنُو أَخِيهِ؛ طَمَعًا فِي مِيرَاثِهِ، وَطَرَحُوهُ عَلَى بَابِ الْمَدِينَةِ، ثُمَّ جَاوَزُوا يَطَالِبُونَ بِدَمِهِ، فَأَمَرَهُمُ اللَّهُ أَنْ يَذْبَحُوا بَقَرَةً وَيَضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا لِيَحْيَا فِيخِيرَ بِقَاتِلِهِ. **قَالُوا: أَتَتَّخِذُنَا هُزُؤًا** أَي مَكَانَ هُزْءٍ، أَوْ أَهْلَهُ، تجعل الهزء معنى المهرؤ به أَوْ مَهْزُؤًا بَنَاءً، أَوْ الْهَزْءَ نَفْسَهُ؛ لِفَرْطِ الْاسْتِهْزَاءِ؛ اسْتِعْبَادًا لِمَا قَالَهُ وَاسْتِخْفَافًا بِهِ، وَقَرَأَ تجعل الداءت نفس للنفس مألوفة هَمْزَةً وَإِسْمَاعِيلُ عَنْ نَافِعٍ بِالسُّكُونِ، وَحَفْصٌ عَنْ عَاصِمٍ بِالضَّمِّ وَقَلْبُ الْهَمْزَةِ وَلَوْ، **قَالَ أَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ** لأن الهزء في مثل ذلك جهل وسفه، نفى عن نفسه ما رمي به على طريقة البرهان،

وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ: قَالَ الْإِمَامُ: أَعْلِمُ أَنَّهُ تَعَالَى لَمَّا عُدِدَ وَجْهُهُ إِنْعَامُهُ عَلَيْهِمْ أَوَّلًا خَتَمَ ذَلِكَ بِشَرْحِ بَعْضِ مَا وَجَّهَ إِلَيْهِمْ مِنَ التَّشْدِيدَاتِ، وَهَذَا هُوَ النَّوعُ الْأَوَّلُ، وَقَوْلُهُ: وَإِذْ قَالَ مُوسَى الْآيَةَ النَّوعُ الثَّانِي مِنْهَا، وَلَا يَخْفَى أَنَّهُ حَلَّافٌ نَظَمَ الْآيَاتِ، لَعَلَّهُ ارْتَكَبَ ذَلِكَ؛ لِحِفَاءِ كَوْنِ الْأَمْرِ بِالذَّبْحِ نَعْمَةً، وَلَا شَكَّ أَنَّهُ نِعْمَةٌ دُنْيَوِيَّةٌ؛ لِرَفْعِهِ التَّشَاجُرَ بَيْنَ الْفَرِيقَيْنِ، وَالْأَحْرَابِ؛ لِكُونِهِ مَعْجِزَةً لِمُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَلَكَ أَنْ تَقُولَ: الْمَقْصُودُ مِنْ قَوْلِهِ: "وَإِذْ قَالَ مُوسَى": يَجْرِدُ بَيَانَ نَوْعٍ مِنْ مَسَاوِيهِمْ مِنْ غَيْرِ تَعْدِيدِ النِّعَمِ، وَإِنَّمَا صَحَّ الْعُطْفُ؛ لِأَنَّهُ ذَكَرَ الْمُنْعَمَ سَابِقًا كَانَ مُشْتَمِلًا عَلَى ذِكْرِ مَسَاوِيهِمْ، وَإِلَيْهِ يَجْعَلُ كَلَامَ الْمُصَنِّفِ (حاشية)

وَإِنَّمَا فَكَّتْ إِبْرَاهِيمُ: وَلَوْ أَجْرَى عَلَى النَّظْمِ لَكَانَتْ قِصَّةً وَاحِدَةً، وَذَهَبَ الْغُرْضُ وَهُوَ ثَنِيَّةُ التَّفْسِيرِ. (حاشية) **هُوَ الْاسْتِهْزَاءُ:** لَمَّا سَيَّأَنِي مِنْ قَوْلِهِ: اسْتِخْفَافًا بِهِ إِبْرَاهِيمُ قَلَّا يَرُدُّ عَلَيْهِ أَنَّ الْمَقُولَ عَنْهُ فِي قَوْلِهِ: أَتَتَّخِذُنَا هُزُؤًا حَمَلُ الْأَمْرِ عَلَى الْإِسْتِهْزَاءِ لَا الْاسْتِهْزَاءَ بِالْأَمْرِ وَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا. **طَمَعًا فِي مِيرَاثِهِ:** طَمَعُوا فِي مِيرَاثِ الشَّيْخِ إِذَا مَاتَ؛ لِأَنَّهُ لَوْ أَبْقَى ابْنَهُ بَعْدَهُ لَكَانَ حَاجِبًا لَهُ. (منه)

جَاوَزُوا: إِبْرَاهِيمُ: لِأَلَّا يُعَدَّ يَجُوزُ أَنْ يَطَالِبَ بِالْإِسْخَامِ مَعَ وَجُودِ الْقَرِيبِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ نَوَكَالَةً مِنَ الشَّيْخِ. **مِثْلَ ذَلِكَ:** [أَي فِي مَقَامِ الْإِرْشَادِ وَبَيَانِ الْأَحْكَامِ]، فِيمَا هُوَ إِخْبَارٌ عَنِ اللَّهِ وَإِسْنَادٌ حُكْمٍ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْكُذْبَ عَلَى اللَّهِ إِمَّا كُفْرًا أَوْ جَهْلًا. (ملخص) **طَرِيقَةُ الْبَرْهَانِ:** طَرِيقَةُ الْكُنَايَةِ، حَيْثُ نَفَى أَنْ يَكُونَ دَاحِلًا فِي زِمْرَةِ الْجَاهِلِينَ وَوَاحِدًا مِنْهُمْ قَصْدًا إِلَى نَفْيِ مَلْزُومِ الْجَهْلِ وَهُوَ الْإِسْتِهْزَاءُ. (ح)

وأخرج ذلك في صورة الاستعانة استفظاعاً له. ^{استفظاعاً للاستعانة} قَالُوا آدَعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّنْ لَنَا مَا هِيَ^{الشيء المذكور} أي ما حالها وصفتها؟ وكان حقهم أن يقولوا: أي بقرة هي؟ أو كيف هي؟ لأن "ما" يسأل به عن الجنس غالباً، لكنهم لما رأوا ما أمرؤا به على حال لم يوجد بها شيء من جنسه، أجروه مجرى ما لم يعرفوا حقيقته ولم يروا مثله. **قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَا فَارِضٌ وَلَا بُكْرٌ** لا مسنة ولا فتية، يقال: فرضت البقرة فرضاً من الفرض وهو القطع، كأنها فرضت سنّها، وتركيب البكر للأولية، ومنه البكرة والباكورة، ^{قطعت ولعلت آخرها} **عَوَانٌ** ^{نصف الأول الصبح أول العاكهة} نصف، قال: الطرمح

نَوَاعِمُ بَيْنَ الْأَبْكَارِ وَعَوْنٌ

بَيَّنَ ذَلِكَ أي بين ما ذكر من الفارض والبكر، **ولذلك** أضيف إليه "بين"؛ فإنه لا يضاف

ما حاشاها إلخ: [يعني أن السؤال في الحقيقة عن الصفة؛ لأن الهيئة ومسمى الاسم معلومان. (ح)] قال الخفي: "ما" تكون سؤالا عن مدلول الاسم، أو حقيقة المسمى، أو صفته مثل: ما زيد؟ وحوايه: الفاضل أو الكريم، أو نحو ذلك، والأولان معلومان، فتعين الثالث؛ لأنهم لما سمعوا لها صفة من إحياء الميت ليست من جنسها فتعجبوا وسألوا حالها وصفتها هذا، وكان الله وعهم هذا الأمر بأنكم كيف عديم ما هو في صورة البقرة مع أن القطع لا يقبل أن يخلق الله فيه خاصية يحيا بها ميت بمحضة نية؟ وكيف قبلتم قول السامري: إنه إنكم، ولا تقولون قول الله: إنه يحيا الميت بضرب خمه على الميت وتعنونه هروا؟ (ملخص)

ما أمرؤا به: وهو إحياء الميت بضرب عصه. **الفرض:** قال في "الصراح": الرءوس: عرشه وذكوره و... (عب) **نصف:** بالتحريك المرأة بين الحديثة والمسنة، وقائدة قوله: "عوان" بعد قوله: "لا فارض ولا بكر" نفي أن يكون عجلاً أو جسيماً. (ح) **نواعم إلخ:** أوله:

طوال مثل أعناق الموادي

للشئ بالشئ المعجمة واللام للشدة: ما يستر العنق من شملت الثوب إذا حطته، وطوله كتابة عن طول العنق، و"طوال" مصاف إليه، وهو مضاف إلى الأعناق وأصله: طوال مثل أعناق مثل أعناق الموادي، وهو جمع هادية، وهي بقرة يقدم فطيق البقرات، ونواعم: جمع ناعمة، وهي اللينة، والعون بالضم: جمع عون، وهو الشاهد، يقول: هن طوال أعناق تشبه بأعناق الموادي نواعم متوسطات بين الأبكار والعون. (فص) **لذلك:** لأجل أن "ذلك" إشارة إلى الفارض والبكر.

إلا إلى متعدد، وعود هذه الكنايات وإجراء تلك الصفات على بقرة يدل على أن المراد ^{الصامت المذكورة في السؤال والجواب} بها معبنة، ويلزمه تأخير البيان عن وقت الخطاب، ومن أنكر ذلك زعم أن المراد بها بقرة من شق البقر غير مخصوصة، ثم انقلبت مخصوصة بسؤالهم، ويلزمه النسخ قبل الفعل؛ فإن ^{وهو جائز خلافاً للمعركة} التخصيص بإبطال للتخيير الثابت بالنص، والحق جوازهما، ويؤيد الرأي الثاني ظاهر اللفظ، والمروي عنه **عنه**: "لو ذبحوا أي بقرة أرادوا لأجزأهم، ولكن شددوا على أنفسهم فشدد الله عليهم". وتقرعهم بالتمادي وزجرهم على المراجعة بقوله: **فَأَفْعَلُوا مَا تُؤْمَرُونَ** أي ما تؤمرونه، بمعنى تؤمرون به من قولهم: أمرتك الخير فافعل ما أمرت به،

المراد إلخ: فإن عود الكنايات يدل على أن الكلام في البقرة للمأمور بذعها. **وقت الخطاب**: وهو جائز، وأما تأخيره عن وقت الحاجة فلا يجوز. (ج) **أن المراد**: إليه ذهب أكثر الحنفية وبعض الشافعية. **من شق البقر**: في "الأساس": حذ من شق الثياب أي من عرضها، ولا غتر، أي لا تأخذ المختار منها، والعرض بالضم ناحية وجانب. **فإن التخصيص إلخ**: قيل هذا مذهب من يقول: الزيادة على الكتاب نسخ كجواهر الحفية، قالوا: الأمر بالمطلق يتضمن التحريم وهو حكم شرعي، والتقييد برفعه. (ع)

والحق جوازهما إلخ: جواز تأخير البيان عن الخطاب والنسخ قبل الفعل؛ فإن الممتنع تأخيره عن وقت الحاجة على الصحيح، وليس هذا منه؛ فإنه لا دليل على أن الأمر بهما للفور، وكذا النسخ قبل الفعل جائز، بل واقع كما في حديث: فرض الصلاة خمسين في المعراج، وحديث: لو ذبحوا إلخ أخرجه سعيد بن منصور بسند صحيح عن ابن عباس **رضي** موقوفاً. (ملخص) **ظاهر اللفظ**: لفظ بقرة؛ فإنه مطلق فيترك على إطلاقه، وبه يشعر قوله: "فَأَفْعَلُوا مَا تُؤْمَرُونَ" قبل بيان اللون. **بالتمادي**: فإنما لو كانت معية لما عطفهم وزجرهم عن المراجعة. (ع)

ما تؤمرونه إلخ: إشارة إلى أن "ما" موصولة والعائد مخلوف، وأن حذف الحار قد شاع في هذا الفعل وكثر استعمال أمرته كذا، حتى لحق بالأفعال المتعدية إلى مفعولين، وصار ما تؤمرون في تقدير: ما تؤمرونه؛ ولذا جعل ما تؤمرون به هو المعنى دون التقدير، واستشهد على شيوع الحذف والإيصال باليت، وآخره:

فقد تركتك ذا مال وذا نسب

وذا مال أي ذا إبل وماشية؛ لأنه يختص بهما في كلام العرب، والنشب: المال الأصيل، وهو اسم لجميع الصامت والناطق. (خفاجي تنوير)

أو أمركم بمعنى مأموركم. قَالُوا آذُعْ لَنَا رَبُّكَ مُبِينٌ لَنَا مَا لَوْثُهَا قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ صَفْرَاءُ فَاقِعٌ لَوْثُهَا الففوق: نصوع الصفرة؛ ولذلك تؤكد به، فيقال: أصفر فاقع، كما يقال: أسود حالك، وفي إسناده إلى اللون وهو صفة صفراء؛ لملايسته بها فضل تأكيد كأنه قيل: صفراء شديدة الصفرة صفرتها، وعن الحسن سوداء شديدة السواد، وبه فسر قوله تعالى: ﴿جَمَلَاتٌ صُفْرًا﴾. سود (المرسلات: ٣٣).

فال الأعشى:

تِلْكَ خَيْلِي مِنْهُ وَتِلْكَ رِكَابِي هُنَّ صُفْرٌ أَوْلَادُهَا كَالزَّبِيبِ

ولعله عبر بالصفرة عن السواد؛ لأنها من مقدماته، أو لأن سواد الإبل تملوه صفرة،

أمركم: مما مصدرية والتصدر بمعنى للفعل. تؤكد إلخ: لم يرد التأكيد الاصطلاحي، بل الوصف للتأكيد نحو: «صححة واحدة». (عص) حالك من الخلك والخلوكة: متشبثون. (عب) ملايسته بها إلخ: [بمعنى الإسناد محازي باعتبار تلبسه بها من جهة الحلول..] قال القاضل عصام تحت: وأما الملايسة فهي الخالية والخلية، وكون فاقع لوثها إلخ في قوة شديدة الصفرة صفرها يعني على ظهور أن اللون صفرة، فذكر لوثها بمنزلة ذكر صفرها. (عب) كأنه قيل إلخ: يعني أن صفراء دافعة وصفراء فاقع لوثها سواء في كونهما للتأكيد، والثاني أوكد من جهة جعل الففوق الذي هو من صفات الأصفر صفة اللون الذي هو الصفرة؛ بناء على أن لون الصفراء في الواقع هو الصفرة وإن لم يرد باللفظ إلا مطلق لوثها، وهذا الاعتراض صار من قبيل حد جده. (ح) سوداء شديدة: فيه أن تأكيده بالفقوع بنافيه، هذا هو المشهور، وقيل: فاقع يقال في الألوان كلها إذا حلست.

تلك: [مبتدأ و"خيلى" خبره، و"منه" حال منها أي حاصلة من المدح. (ص)] في مدح قبس بن معدى كرب، والركاب الإبل التي يسار عليها، واحدها راحلة، ولا واحد لها من لفظها، و"أولادها" فاعل صفر، والتشبيه بالزبيب صار علما في الوصف بالسواد في لسان المصحاء وإن كان بعض أنواعها أصفر وأحمر، وجعل "كالزبيب" تعبيرا لسوادها على أن تكون وصفا للأولاد مع كونه احتمالا بعيدا، إذ لا وجه لترك العاطف بقوت عرض الشاعر؛ لأنه يفيد وصف الركاب بالصفرة وهي ليست من الألوان المدحوجة في الإبل، بخلاف وضعها بكونها صفر الأولاد كالزبيب؛ فإنه يستلزم كونها كالزبيب أيضا. (ح)

وفيه نظر؛ لأن الصفرة بهذا المعنى لا تؤكد بالفقوع **تَسْرُ النَّظِيرَاتِ** (١١) أي تعجبهم، والسرور أصله: لذة في القلب عند حصول نفع، أو توقعه من السر. **قَالُوا أَدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّنْ لَنَا مَا هِيَ** تكرير للسؤال الأول واستكشاف زائد، وقوله: **إِنَّ الْبَقَرَ تَشَبَهَ عَلَيْنَا** اعتذار عنه، أي إن البقر الموصوف بالتعوين والصفرة كثير، فاشتبه علينا، وقرئ: "إن الباقر" وهو اسم لجماعة البقر، والأباقر ^{الوسط} والبواقر، و"يتشابه" بالياء والتاء و"تشابه" بطرح التاء وإدغامها على التذكير والتأنيث، و"تشابهت" مخففاً ومشدداً، و"تشبه" بمعنى تشبه، و"يشبه" بالتذكير و"متشابه" على صيغة المصارع المعلوم و"متشابهة" و"مشتبه" و"مشتبه".

وفيه نظر إ: الصفرة وإن استعمل بمعنى السواد إلا أنه لا يؤكد هذا المعنى بالفقوع؛ فإنه وصف مختص بالصفرة الحقيقية، لكن في "القاموس" من أن كل ناصع اللون فاتح من بياض وغيره، وهذا يشعر بعدم الاختصاص هذا، وليس المراد بالتأكيد التأكيد الاصطلاحي، بل البتة المؤكد كأمس الدابر. (حاشية بتغيير) **السرور أصله إ:** لما قسر السرور بالإعجاب ثبّن معناه الحقيقي؛ ليظهر وجه عدم إرادته ههنا وهو اعتبار حصول النفع أو توقعه أي السرور معناه الحقيقي لذة أي التذاد واشتراح يحصل في القلب فقط من غير حصول أثره في الظاهر. (ح)

تكرير للسؤال: نه نقوله: للسؤال الأول على أن الثاني يخالف الأول؛ لأن هذا سؤال عن حال البقرة الموصوفة وما سبق كان سؤالاً عن البقرة المطلقة، وحاصل الجواب الأول: أنها كاملة باعتبار السن، وحاصل الجواب الثاني: أنها على أكمل الألوان، فليس الغرض من السؤال رد الجواب الأول بأنه غير مطابق وأن السؤال باق على حاله، بل لطلب الكشف الزائد على ما حصل، وإظهار أنه لم يحصل البيان التام، وهذا معنى قوله: واستكشاف زائد. (ملخص) **إن الباقر:** قارنه الإمام محمد باقر على ما في "الكشاف". (عصر)

بالياء والتاء: فالتذكير بالنظر إلى لفظ البقر، والتأنيث بالنظر إلى المعنى الجنسي؛ لأن اسم الجنس يجوز تذكيره وتأنيثه نحو: غل متفرع والبحل باسقات، وأما مع الأناقر والبواقر فلفظ القراءة بالتأنيث فقط. (حاشية بتغيير) **تشابهت:** بتحفيف الشين وتشديدها، وقد استشكل قراءة التشديد؛ ووجه بأنه قد جاء في بعض اللغات زيادة التاء في أول ماضي تفاعل وتفعّل، وبأنه في الأصل "اشابهت" سقطت الهزة عند الوصل لقوله: إن البقرة، وبأن الأصل: إن البقرة تشابهت فأدغمت تاء تشابهت في الشين بعد التقاء لفظ البقرة قصار: إن البقرة تشابهت.

وإِنَّا إِن شَاءَ اللَّهُ لَمُهْتَدُونَ ﴿١٢٠﴾ إلى المراد ذبحها، أو إلى القاتل، وفي الحديث: "لو لم يستثنوا لما بينت لهم آخر الأبد". واحتج به أصحابنا على أن الحوادث بإرادة الله سبحانه وتعالى، وأن الأمر قد ينفك عن الإرادة وإلا لم يكن للشرط بعد الأمر معنى، والمعتزلة والكرامية على حدوث الإرادة، وأجيب بأن التعليق باعتبار التعلق. قال **إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَا ذَلُولَ تُثِيرُ الْأَرْضَ وَلَا تَسْقِي الْحَرْثَ** أي لم تذلل للكراب.....
 لفعل الأرض للحراث

لو لم يستثنوا إ.ح: قال العراقي: لم أفق عليه. وقال السيوطي: أخرجه بهذا اللفظ ابن جرير عن ابن عباس **ع** مرفوعاً مفصلاً، وأخرجه نحوه سعيد بن منصور عن عكرمة مرفوعاً مرسلًا، وابن أبي حاتم عن أبي هريرة **ع** مرفوعاً موصولاً. قال المحقق: لو لم يستثنوا لما بينت أي البقرة يريد كون المعنى: إنا لمهتدون إلى البقرة. وكلمة "إن شاء الله" تسمى استثناءً لصرفها الكلام عن الحرم وعن الثبوت في الحال من حيث التعليق على ما لا يعلمه إلا الله، "وآخر الأبد"، كناية عن المبالغة في التأييد، والمعنى: إلى الأبد الذي هو آخر الأوقات، وفي هذا الكلمة استعانة بالله وتفويض الأمر إليه والاعتراف بقدرته ولقائه مشيئة. (ملخص)

آخر الأبد إ.ح: [إلى آخر الحياة الدنيا] بالنصب وهو على سبيل المبالغة وإلا فالأبد لا آخر له. جل عن الكرخي. **(عب) على أن الحوادث**: ووجهه أن الاعتداء على مشيئة الله فلا يقع بدونه، وأن الله قصة مقررًا له ووقع في الحديث ما يؤيده، وليس ذلك إلا لحدوثه، فيستوي في ذلك جميع الحوادث، وأما أن الأمر قد ينفك عن الإرادة؛ لأن الله أمرهم بذبحها ثم ارتضى تعليق الاعتداء لذبحها على إرادته، فلو كانت عين الأمر لم يرتض تعليقه بعد وقوعه، ولا يكون لقوله: "إن شاء الله الدال" على الشك وعدم تحقق الاعتداء فائدة.

واحتجحت المعتزلة على حدوث الإرادة بوجهين: الأول: أن كلمة "إن" يقتضي الحدوث، والثاني: أنه تعالى على حصول الاعتداء على حصول مشيئة الاعتداء، فلما لم يكن حصول الاعتداء أزلياً وحب أن لا يكون مشيئة الاعتداء أزلية وأجيب بأن اللزم حدوث التعليق، ولا يلزم حدوث نفس الصفة، والتفصيل يطلب من علم الكلام. (ملخص)

بإرادة الله: حيث على فيما حكاه وجود الاعتداء الذي هو من جملة الحوادث يتعلق للمشيئة وهي نفس الإرادة. **الإرادة**: لأنه على كونهم مهتدين بمشيئة الله تعالى وهو حادث في الاستقبال، فيكون المشيئة حادثة أيضاً. **لم تذلل**: الذل بالكسر ضد الصعوبة وهو اللين والافتقاد.

وسقي الحرث، و"لَا ذُلُولٌ" صفة البقرة بمعنى غير ذلول، و"لَا" الثانية مزيدة لتأكيد الأولى، والفعلان صفنا ذلول، كأنه قيل: لا ذلول مثيرة وساقية، وقرئ: لا ذلول بالفتح أي حيث هي، كقولك: مررت برجل لا بخيل ولا جبان، أي حيث هو، وتسقي من أسقى. ^{هذا خبر لا} مُسَلِّمَةٌ سَلِّمَهَا اللهُ تعالى من العيوب، أو أهلها من العمل، أو ^{وقرئ} أخلص لونها، من سلم له كذا إذا خلص له ^{ف يكون تعميماً بعد التحصيل} لَا شَيْءَ فِيهَا لَا لَوْنٌ فِيهَا بخالف لون جلدها، وهي في الأصل مصدر وشاء وشيا وشية إذا خلط بلونه لوناً آخر.

قَالُوا أَلَمْ نَجْعَلْ بِالْحَقِّ أي بحقيقة وصف البقرة لنا، وقرئ: "أَلَا" بالمد على الاستفهام، و"أَلَا" بحذف الهزمة وإلقاء حركتها على اللام. **فَذَنُّوْهَا** فيه اختصار، والتقدير: فحصلوا البقرة المنعونة فذبحوها.

غير ذلول إغ: إشارة إلى أن "لَا" الأولى بمعنى غير [وأجري إعرابه على ما بعده لكونه في صورة الحرف. (عص)] فلا يطلب ما آخر، ولا يكون لها صدر الكلام، وأما الثانية فحرف زيدت للتأكيد، ويفيد التصريح بعموم النفي؛ إذ يلوها بمحتمل نفي الاحتجاج، وهذه لازمة في هذه الصورة، وصرح بأن الفعلين صفنا ذلول إشارة إلى أن "نفي" نفي؛ لكونه صفة للنفي فيصح في العطف عليه "لَا" المزيدة لتأكيد النفي. (حاشية)

لا ذلول إغ: فـ"لَا" للثبوت والخير محذوف، والجملة صفة "ذلول"، وهو نفي لأن توصف بالذل، ويقال: هي ذلول بطريق الكناية؛ لأن الذلول لو كان في مكان البقرة كانت البقرة موصوفة به أيضاً اقتضاء الصفة للموصوف، فلما لم تكن في مكانها لم تكن موصوفة. (ع)

كقولك إغ: إن أريد بقوله: حيث هو مكانه الحقيقي، فهو كتابة عن نفي الجبل والحين عنه؛ لأن فيه الانتقال عن انتفاء اللازم بانتفاء الملزوم كما في الآية، وإن أريد أعم من ذلك كان كتابة عن كمال شجاعته وكرمه بأنه إذا لم يكن في بلد أو قرية هو فيه بخيل ولا جبان؛ لتأثير كرمه وشجاعته، كان هو في كمال الجود والشجاعة، وكان نظير الآية في حذف الخير وكونه طرف مكان، وأن المقصود هو المعنى الكتابي وإن كان طريق الانتفاء مختلفاً، وفي هذا الجواب إشارة إلى أن البقرة كاملة في ذاتها ومسلمة عن العيوب. (ملخص)

وشيا: وهي مصدر من باب وعد، والتصرف فيها كالتصرف في عدة. (حمل) **بحقيقة** إغ: ليس المراد بالحق ما يقابل الباطل. **بالمد على الاستفهام:** قيل: هو التقرير بمعنى الثبوت والتحقيق، والظاهر أنه للاستعطاء. **فَذَنُّوْهَا:** يعني أن إلقاء فضيحة عاطمة على محذوف.

وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ ﴿٢٥﴾ لتطويلهم وكثرة مراجعاتهم، أو خُوف الفضيحة في ظهور القتاتل، أو لغلاء ثمنها؛ إذ روي: أن شيخاً صالحاً منهم كان له عجلة، فأتى بها الغيبة وقال: اللهم إني استودعكها لابني حتى يكبر، فشبت، وكانت وحيدة بتلك الصفات، فساوموها ^{صحراء} اليتيم وأمه حتى اشتروها بملء مسكها ذهباً، وكانت البقرة ^{صارت البقرة شابة} إذ ذاك بثلاثة دنانير، و"كاد" من أفعال المقاربة وضع لدنو الخير حصولاً، فإذا دخل عليه النقي قيل: معناه الإثبات مطلقاً. وقيل: ماضياً، والصحيح أنه كسائر الأفعال ولا ينافي قوله: ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ قوله: ﴿فَذَبِّحُوها﴾؛ لا اختلاف وقتيهما؛

لتطويلهم هذا إذا كان المأمور ذبح أي بقرة كانت، وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ بيان قبل القطع سؤلهم. **خوف الفضيحة**: هذا الوجهان باعتبار اختلاف الرواية متين على أن المقصود بيان حالهم بعد القطع سؤلهم، وظهور حقيقة الأمر لهم، وأن المأمور به ذبح بقرة معينة، وأن سؤلهم كان استفساراً للحل لا معللاً. (ح) **فساوموها**: المساومة والسوم: بها كرون بأكس. (ع)

حصولاً: احتراز عن عسي وطفق؛ فإنه لدنو الخير رجاء وأحد، فهو خير محض لقرب حبرها، وحبرها لا يكون إلا مصارعاً دالاً على الحال لتأكيد القرب، وقيل: إن إثباته نفي وبعية إثبات، فقولنا: كاد يفعل معناه: قرب أن يفعل، لكنه ما فعله، وقولنا: ما كاد يفعل معناه: قرب من أن لا يفعله، ولكنه فعله، وقيل: معناه: المقاربة، وقوله: كاد يفعل قرب من الفعل، وقوله: ما كاد يفعل معناه ما قرب منه، قال الإمام: للأولين أن يجنحوا على مسد هذا الثاني هذه الآية؛ لأن قوله: وما كادوا يفعلون معناه: ما قاربوا ونفي المقاربة من الفعل ينافي إثبات وقوع الفعل، فلو كان "كاد" للمقاربة لزم وقوع التناقض في هذه الآية، فتأمل. (ملخص)

كسائر الأفعال: مشتقها لإثبات القرب ومنفيها لنفي القرب. (ع) **ولا ينافي**: لما ورد على كونه كسائر الأفعال إشكال المتأخر دعه بقوله: ولا ينافي. [دفع لشبهة من تمسك بالآية على أن ماضيه إذا كانت منفيها يكون للإثبات. (ع) **لا اختلاف** الخ: [هذا ناظر إلى قوله: لتطويلهم وكثرة مراجعاتهم، وأما على الوجهين الآخرين؟ ولاختلاف الاعتبار فإنه ذمها إيماراً وما كادوا من الذبح؛ حوماً من العضيحة، أو لغلاء الثمن. (ع) [فيه: أن الظاهر أن قوله: وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ حال من فاعل "فذبحوها"، فتجب مقارنة مصمونه لمضمون العامل، فلا يصح القول باختلاف وقتيهما، فالذي ينبغي أن يعول عليه أن فوهم: لم يكذب يفعل كلها كناية عن عسره وثقله عليهم، كما يدل عليه كثرة سؤلهم ومراجعتهم، وهو مستمر باق، وفي "التسهيل" وتأتي كاد إعلاماً بوقوع الفعل عسراً. (حفاجي بتغير)

إذ المعنى أنهم ما قاربوا أن يفعلوا حتى انتهت سؤالاتهم، وانقطعت نعلاتهم، ففعلوا
 كالمضطر الملجئ إلى الفعل. **وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا خَطَابَ الجمع**؛ لوجود القتل فيهم **فَآذَرْتُمْ**
 فيها ^{عامل من غير حمل} **اختصمتم** في شأنها؛ إذ المتخاصمان يدفع بعضهما بعضاً، أو تدافعتم بأن طرح كل
 قتلها عن نفسه إلى صاحبه، وأصله: تدارتم، فأدغمت التاء في الدال واجتلبت لها همزة
 الوصل **وَاللَّهُ يَخْرِجُ مَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ** ^{في وقت التدارؤ على طاهره} **مظهره لا محالة**، وأعمل "مخرج"؛ لأنه حكاية
 مستقبل كما أعمل **﴿بِاسْطِ ذِرَاعَيْهِ﴾**؛ لأنه حكاية حال ماضية. **فَقُلْنَا أَصْرَبُوهُ عطف**
 على "آذرتهم"، وما بينها اعتراض، والضمير للنفس، والتذكير على تأويل الشخص،
 أو المجني عليه **بَعْضُهَا أَيُّ** بعض كان، وقيل: بأصغريها، وقيل: بلسانها، وقيل:
 بفخذها اليمنى، وقيل: بالأذن،

خطاب الجمع إلخ: [وإن كان القتل من اثنين] إشارة إلى أنه مجاز حيث أسند إلى الكل ما صدر عن العصى
 كما يقولون: بناو فلان قتلوا فلاناً، وإنما القاتل رجل منهم (خفاحي) **اختصمتم:** يعنى أنه مجاز عن الاختصاص،
 أو كناية عنه؛ لكون المعنى الحقيقي وهو التدافع سبباً عن الاختصاص ومن رواده [وكانه قدم الجواز على الحقيقة؛
 لأن تعلق "في" بالاختصاص أظهر. (عصام)]. (ج)

يدفع بعضهم إلخ: لإيراد ضمير الجمع بالنظر إلى الكثرة المستفادة من لام الجنس في المتخاصمين أي
 المتخاصمان أيهما كانا. (ع) **مظهره لا محالة إلخ:** أخذه من التعبير بالاسمية وبناء اسم الفاعل على المبتدأ
 المفيد لتقوي الحكم، وفسره بالإظهار؛ لوقوعه في مقابلة الكتم. قوله: "وأعمل مخرج إلخ" أي مع أنه في معنى
 الماضي الآن، وهو لا يعمل، قيل: لأنه حكاية الحال المستقلة؛ فإن الحال لا يراعى فيه حال المتكلم، بل حال
 الحكم الذي قبله وهو التدارؤ، وهو بالنسبة إليه مستقبل، والجملة معترضة للتفريع، وقيل: حاله أي والحال
 أنكم تعلمون ذلك. (خفاحي بتعريف)

اعتراض: [فائدته التفريع، والضمير للمحاطبين]. لا بد للجملة الاعتراضية من فائدة سوى دفع التوهم أو
 مطلقاً على اختلاف فيها، وفائدته تبريعهم على الاختصاص الباطل؛ لأنه لا فائدة فيه؛ إذ الله عرج لا محالة. (عص)
أي بعض كان إلخ: إجراء للمطلق على إطلاقه. مرثض الجوهرة الناقية؛ إذ القرآن لا يدل على شيء منها،
 والأخبار متعارضة. (ج) **بأصغريها:** القلب واللسان، وممثلة المراء بأصغريه. (عص)

وقيل: بالعجب كَذَلِكَ يُخَيِّ اللَّهُ الْمَوْتَى يدل على ما حذف، وهو: فضر به فحي،
والخطاب مع من حضر حياة القتيل، أو نزول الآية **وَبَرِّكُمْ** دلائله على
بقوله: كذلك في عهد موسى
كمال قدرته **لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ** لكي يكمل عقلكم وتعلموا أن من قدر على إحياء
نفس قدر على إحياء الأنفس كلها، أو تعملوا على قضيتها. ولعله تعالى إنما لم يحيه
ابتداء وشرط فيه ما شرط؛ لما فيه من التقرب، وأداء الواجب، ونفع اليتيم، والثنية
على بركة التوكل، والشفقة على الأولاد، وأن من حق الطالب
كما فعله أبو اليتيم عطف على بركة

بالعجب: بفتح العين المهملة وسكون الجيم: العظم بين الأيتين. **والخطاب** إلخ: حق العبارة أن يكون لمن
حضر، يقال: مخاطبه، وهذا الخطاب له، ولا يقال: الخطاب معه، وعاية ما وجه أن الخطاب متضمن معنى
التكلم؛ فإنه يقال: تكلم معه، فالمعنى: أن التكلم بقوله تعالى: كذلك إلخ مع من حضر وقت الحياة أو وقت
النزول، وإنما أورد بإرادة كل من يصح أن يخاطب ويسمع هذا الكلام؛ لأن أمر الإحياء عظيم يعنى بشأنه
ويخاطب به كل واحد، فيدخل هؤلاء فيه دخولاً أولياً، ويدل عليه قوله: ويربكم؛ فإن مثل هذا الخطاب شائع
في اسم الإشارة كما في قوله تعالى: **﴿إِنَّكَ لَمِنَ حَيِّهِ﴾** (النساء: ٢٥) **﴿إِنَّمَا عَمَلُكُمْ مِنْ نَعْدِ
دَلِكِ﴾** (البقرة: ٥٢) **﴿ثُمَّ نَوَلَّيْتُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ﴾** (البقرة: ٦٤) فعلى إرادة من خص وقت الحياة لا بد من تقدير "قللاً"
ليرتبط الكلام بما قبله، بخلاف ما إذا كان الخطاب لمن حضر وقت البرول؛ فإنه ينتظم بدونه. (حاشية بتغيير)
حياة القتيل: المسكرون في زمان بيننا ﷺ.

لكي يكمل: [أوله بالكمال؛ لوجود أصله فيهم.] يعنى أن القوم كانوا عقلاء قبل تعرض هذه الآيات عليهم،
ولما كان العقل حاصلًا امتنع أن يقال له: عرضت عليك الآية؛ لكي تصير عقلاء، فإذن لا يمكن إجراء الآية على
طاهرها، بل لا بد من التأويل، وهو أن يكون المراد إما العقل الكامل، أو أثره الذي هو العلم، أو ألهم جعلوا
كأنهم لا يعقلون؛ لعدم العمل بمقتضى عقلهم، ونزل منزلة اللازم، وقصة عمر **رضي الله عنه** مذكورة في "سنن أبي داود".
والنحية: الحيدة من الإل، وكون ملوثر هو الله؛ لأن اللوثرين الخاصلين في الحسنيين لا يعقل أن تولد منهما حياة. (ملخص)
أو تعملوا: قد "تعقلون" كتابة عن العمل بمقتضاء

من التقرب إلخ: الذي هو العمل برضاء الله تعالى؛ إذ ذبح البقرة وإن كان لأجل علمهم بالقتل، لكنه مأمور
به، وإلا لئان به من حيث إنه مأمور به عمل بالشرع، وقع من فاعله برضاء الله تعالى، وعمل بالواجب؛ لأن الأمر
للوحوب. (ع)

أن يقدم قربة، والمتقرب أن يتحرى الأحسن ويغالي بشمعه، كما روي عن عمر رضي الله عنه: أنه ضحى بنجبية اشتراها بثلاثمائة دينار. وأن المؤثر في الحقيقة هو الله تعالى، والأسباب أمارات لا أثر لها، وأن من أراد أن يعرف أعدى عدوه الساعي في إمامته الموت الحقيقي، فطريقه أن يذبح بقرة نفسه التي هي القوة الشهوية حين زال عنها شرة الصبا، ولم يلحقها ضعف الكبر، وكانت معجبة راتقة المنظر، غير مذلة في طلب الدنيا، مسلمة عن دنسها لا شية بها من مقابحها بحيث يصل أثره إلى نفسه، فتحي حياة طيبة، وتعرب عما به ينكشف الحال، ويرتفع ما بين العقل والوهم من التدارؤ والتزاع، ^{ماخوذ من حياة القتل} ^{يظهر ما ينكشف} **ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُمْ الْقَسَاوَةَ** عبارة عن الغلط مع الصلابة كما في الحجر.

أن يقدم قربة: كما فعله القوم الطالبون لمعرفة القاتل. نجبية: بناقة نجبية من التحبب اختاره واصطفاها. هو الله: إذ لا يعقل تولد الحياة من ضرب الميت بالميت. وأن من أراد **إخ**: هذا مما يشير إليه باطل النص مع ملاحظة المعنى، لا أنه تفسير مستقل، وأعدى العدو النفس، وشبه القوة الشهوية بالبقرة؛ لكثرة أكلها وعدم إدراكها لما فيه نفع. وشرة الصبا: حياته وحمله على ما لا يليق، وهذا مع ما بعده مأخوذ من قوله: **﴿لَا فَاَرْضَ وَلَا يَنْكُرُ﴾** (البقرة: ٦٨)، وحمل التدارؤ على ما بين العقل والوهم؛ لأنه ينازعه دائماً، والحياة الطيبة: هي التحلي بالمعارف الإلهية والعلوم الحقيقية، والموت خلافتها، وقوله: "بحيث يصل أثره" مأخوذ من قوله: **﴿فَقُلْنَا اضْرِبُوهُ سَعْصَعًا﴾** (البقرة: ٧٣). (خفاجي بتعريب)

الموت: الموت الحقيقي عبارة عن الجهل بالمعارف والعلوم الحققة. **شرة الصبا**: [الشره: بالكسر: النشاط وحدة الشباب. (ح) الصا: بالكسر والقصر أو الفتح والمد: جهلة الفتوة مصدر قولك: يقال: صبا يصبو صبوا صبي وصاء، كذا في "القاموس"، وليس اسماً بمعنى السن المعروف. (ع) معجبة: مأخوذ من قوله: **﴿تَسْرِ النَّاظِرِينَ﴾**. **بحيث يصل إخ**: إشارة إلى ما يستفاد من قوله: **﴿فَقُلْنَا اضْرِبُوهُ﴾**. (ع)

الحال: حال الملك والملكوت واللاهوت. **القساوة إخ**: القسوة معناه الحقيقي: اليس والكثافة والصلابة، ثم تجوز بها عن عدم قبول الحق والاعتبار، فالاستعارة في "قست" تبعية تصريحية، وإن شئت قلت: تمثيلية، وقيل: شبهت حال القلوب في عدم الاعتبار والاعتناظ بالقسوة لاعتبار هذه الاستعارة حسن التفرع بقوله: "فهي كالحجارة أو إخ" بخلاف ما إذا جعل القلوب استعارة بالكثافة، والقسوة قرينة؛ فإنه لا يحسن، بل لا يستقيم. (خفاجي)

وقساوة القلب مثل في نيه عن الاعتبار، و"ثم" لاستبعاد القسوة مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ يعني إحياء القليل، أو جميع ما عدد من الآيات؛ فإنها مما توجب لين القلب. **فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ** في قسوتها **أَوْ أَشَدُّ قَسَوَةً** منها والمعنى: أنها في القساوة مثل الحجارة أو أزيد عليها، أو أنها مثلها، أو مثل ما هو أشد منها قسوة كالحديد، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، ويعضده قراءة الجر بالفتح عطفاً على الحجارة، وإنما لم يقل: أقسى؛ لما في "أشد" من المبالغة، والدلالة على اشتداد القسوتين، واشتمال المفضل على زيادة، و"أو" للتخيير أو للترديد. معني: أن من عرف حالها شبهها.....

ثم لاستبعاد إحد: يعني "ثم" موضوعاً للتراخي في الرمان، ولا تراخي ههنا إذ قسوة قلوبهم في الحال لا بعد زمان، فهي محمولة على الاستبعاد بجواراً إذ يعد من العاقل القسوة بعد تلك الآية، كقولك لصاحك: قد وجدت الفرصة ثم لم تتبرها، وقوله: "من بعد ذلك" تأكيد للاستبعاد أشد تأكيداً، وقيل: إنها للتراخي في الزمان؛ لأهم قست قلوبهم بعد مدة، أو أنه عبارة عن قسوة عقولهم. (حفاحي بتعير)

مثل الحجارة: نيه بقوله: "مثل الحجارة" دون كالحجارة على أن الكاف اسم استعنى عن تقدير المتعلق والمعطوف عليه لقوله: "أو أشد". (عصام) **وأقيم إحد:** فأعرب بإعرابه وهو الرفع. **قراءة الجر:** قراءة "أشد" بحروراً بالفتحة؛ لكونه غير مصروف. (ع) **وإنما لم يقل إحد:** يعني أن فعل القسوة مما يصاغ منه أفعل وهو أحصر، والقسوة وإن كان من العيوب؛ لكنها ناطقة لا ظاهرة، فلا تمتنع صوغه منه، فأجاب بأن "أشد" أتبع من أقسى؛ لدلالته على الزيادة بالمادة والمهية [أي يدل على الزيادة صوره وهيته، بخلاف أقسى؛ فإن دلالتها هيته فقط. (عص)]، فبدل على اشتداد القسوتين في المفضل والمفضل عليه، ويمكن أن يقال: إنه لظهوره لحق بالعبور الظاهرة، وأما اشتداد القسوة؛ فلاش القسوة تميز عن نسبة "أشد" إلى فاعله، والتميز فاعل في المعنى، فبدل على اشتداد القسوتين، واشتمال القلوب على زيادة القسوة. (ملخص)

أو للتخيير إحد: لما كانت "أو" تستعمل للشك وهو على الله تعالى محال دفعه بأنه للتخيير، وهو يكون في التشبيه كما يكون بعد الأمر، أو للترديد، يعني أن الشك ليس راجعاً إلى الله، بل إلى من يعرف حالهم؛ فإنه يمكنه أن يشبههم بالحجارة أو أشد منها، والشك ناتجاً عن الحماطيين، لا بالنسبة إلى المتكلم، قال العلامة: وهذا يؤدي إلى تجويزه أن تكون معاني الحروف بالقياس إلى السامع حتى تستعمل إذا تحقق المخاطب وهذا إخراج للألفاظ عن أوضاعها؛ فإنها إنما وضعت ليعبر بها المتكلم عما في ضميره، ولو حطت بمعنى "بل" لكان أحسن. (حفاحي)

بالحجارة أو بما هو أفسى منها. **وَأَنَّ مِنَ الْحِجَارِ لَمَا يَنْفَجِّرُ مِنْهُ الْآتِهَرُ** **وَأَنَّ مِنْهَا لَمَا يَشْقُقُ فَيَخْرُجُ مِنْهُ أَلْمَاءٌ** **وَأَنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ** تعليل للتفضيل، والمعنى: أن الحجارة تتأثر وتنفعل؛ فإن منها ما ينشق فينبع منه الماء وتنفجر منه الأنهار، ومنها ما يتردى من أعلى الجبل؛ انقياداً لما أراد الله به، وقلوب هؤلاء لا تتأثر ولا تنفعل ^{يسقط} عن أمره تعالى. والتفجر: التفتح بسعة وكثرة، والخشية مجاز عن الانقياد، وقرئ: "إن" على أنها المخففة من المثقلة، ونزرها اللام الفارقة بينها وبين "إن" النافية، و"يهبط" بالضم. **وَمَا اللَّهُ بِغَفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ** **وَعِيدٌ** على ذلك، وقرأ ابن كثير ونافع ويعقوب وخلف وأبو بكر وحامد بالياء ضمّاً إلى ما بعده، والباقون بالتاء. **أَفَتَطْمَعُونَ** الخطاب لرسول الله ﷺ والمؤمنين

وإن من الحجارة إلخ: ذكر تعالى على هج التعميم دون الترتي كالرحمن الرحيم؛ إذ لو أريد الترتي لقل: إن منها ما يشقق فيخرج منه الماء، فإن منها ما تنفجر منه الماء، وقالته: استيعاب جميع الانفعالات التي على خلاف طبيعته، وهو أبلغ من الترتي، وكان المصنف رحمه الله غافل عن هذا حيث جمع بينهما في البيان وقدم الثاني، وهذه نكتة جلية في الترتي والتعميم ينبغي التنبيه لها. (خفاحي) **فينبع إلخ:** [يتعلق بالثاني على اللف والنشر الغير المرتب.] النبع: برآء من آب أو شئ، ففي قوله: "ينبع" رمز إلى أن المراد من قوله: "فيخرج منه الماء": خروجه قليلاً بحيث يصير متبوعاً. (ح)

التفتح إلخ: التفتح: كثره شدة، والسعة مأخوذة في جوهره، والكثرة مستفادة من بناء الفعل. (ح)
مجاز إلخ: إطلاقاً لاسم المعلوم على اللازم، ولم يحملها على الحقيقة باعتبار خلق العقل والحياة؛ لأن المبهوط والخشية على تقدير خلقهما لا تصلح بياناً لكون الحجارة في نفسها أقل قسوة. (ح) **وعيد إلخ:** سواء قرئ بصيغة الخطاب أو العية.

بالياء إلخ: التثنية "صما إلى ما بعده" أي قوله: "أن يؤموا"، و"يسمعون"، و"فريق منهم"، فيكون في قوله: "يعلمون" انتفاء من الخطاب إلى العية، والنكتة: تحقيرهم وتعييدهم عن عز الحضور، وفي بعض النسخ التاء الموقوفة وهو سهو لمخالفة كتب القراءة، ولأن الخطاب حار على الأسلوب السابق في قوله: "ثم قست قلوبكم" فلا معنى لقوله: ضمّاً إلى ما بعده. (ح) **أفطمعون:** والاستفهام للإتيان التوبيخي أو الاستبعاد. (ح)

أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ أَنْ يَصَدَّقَكُمْ أَوْ يُؤْمِنُوا أَجْلَ دَعْوَتِكُمْ بِعَنِ الْيَهُودِ، وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ طَائِفَةً مِنْ أَسْلَافِهِمْ يَسْمَعُونَ كَلِمَ اللَّهِ بِعَنِ التَّوْرَةِ، ثُمَّ يُخَرِّفُونَهُ كُنَعَتْ مُحَمَّد ﷺ، وَآيَةُ الرَّحْمِ، أَوْ يُؤْوِلُونَهُ فَيُفْسِرُونَهُ بِمَا يَشْتَهُونَ،

أَنْ يَصَدَّقَكُمْ إِيَّاهُ: على الأول الإيمان بمعناه اللغوي، وهو التصديق، واللام صلته تضمين معنى الإقرار والاستحابة، وعلى الثاني بمعناه الشرعي، واللام للتنزيل.

بِعَنِ الْيَهُودِ: [أي الذين كانوا موحدين في ربه ﷻ لا السابقين؛ إذ لم يتصور منه الطمع. (شبروان)] يعنى الموحدون في زمن النبي ﷺ، والاستفهام للإنكار، والمراد: الإنكار الاستيعادي، يعنى أن طمعكم في إيمانهم بعيد؛ لأنهم أربع فرق في كل منهم وصف يحسم مادة الطمع، فأشار إلى الأول بقوله: "وقد كان فريق إِيَّاهُ" ولا يقدح في كون المراد للموحدون في زمن النبي ﷺ التعبر بـ"كان"؛ لأن المصطفى بالنسبة لزمان نزول الآية، وأشار إلى الثاني بقوله: "وإذا لقوا الذين إِيَّاهُ" وإلى الثالث بقوله: "وإذا خلا إِيَّاهُ" وإلى الرابع بقوله: "ومهم أُمِّون إِيَّاهُ". (أبو السعود)

طَائِفَةً إِيَّاهُ: قال العلامة: إن المراد بقوله تعالى: "أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ" اليهود الذين كانوا في زمانه ﷺ؛ لأنهم الذين فيهم الطمع، وأما فريق منهم، فقيل: المراد: من كان في عهد موسى ﷺ؛ لأنه تعالى وصفهم بأنهم يسمعون كلام الله، وهم أهل الميقات، فكلام الله حينئذ كلامه في الظور، وقد حرقوا فيه ما يتعلق بأمر محمد ﷺ، وقيل: الفريق من كان في زمن النبي ﷺ، وكلام الله هو التوراة، وسماعه كما يقال لأحدنا: إنه يسمع كلام الله إذا قرئ عليه القرآن، وتحريفها تحريف صفة النبي ﷺ وآية الرحمة، فليت شعري لما فسر المصنف ﷻ كلاما بالتوراة لم ذهب إلى أن الفريق من أسلافهم، والظاهر أن ضمير "مهم" يرجع إلى ما يرجع إليه ضمير "يؤمنوا"، فأمثل. (خفاجي بتعريب)

ثُمَّ يُخَرِّفُونَهُ إِيَّاهُ: وأصل التحريف من الانحراف والميل، ومنه: فلم منحرف؛ لميل أحد شقيه أي ميلونه من حال إلى حال أخرى بتبديله أو تأويله، كأنه قال: يعبرون كلامه أو تأويله، ووجه تحريف المصنف ﷻ بقوله: وقيل هؤلاء إِيَّاهُ؛ لأن الصحيح أنهم لم يسمعوا كلام الله بغير واسطة وأنه مخصوص بموسى ﷺ، وعلى هذا التفسير فالتحريف زهادة ما ليس فيه، وإنما قال: من السبعين؛ لأن كلهم لم يفعلوا ذلك. (خفاجي بتعريب)

كُنَعَتْ مُحَمَّد إِيَّاهُ: [فيكتبون بدل أكحل العين ربعة جحد الشعر حسن الوجه طويلا أزرق العين سبط الشعر. (جل)] فالمراد بالأسلاف: مقدموهم في الدين وأحارهم الذين كانوا في زمن محمد ﷺ، وبالتحريف: تغيير نفس الكلام، وتقدير الأسلاف حينئذ؛ لبيان الواقع، لا التصحيح بقوله: "فريق مهم". (ع)

يُؤْوِلُونَهُ: وفي بعض: أو تأويله عطفا على الضمير المنصوب في يحرفونه. **فيفسرونه:** فالمراد بالتحريف: تغيير المعنى، والأسلاف: مقدموهم مطلقا. (ع)

وقيل: هؤلاء من السبعين المختارين سمعوا كلام الله حين كلم موسى عليه السلام بالطور، ثم قالوا: سمعنا الله يقول في آخره: إن استطعتم أن تفعلوا هذه الأشياء فافعلوا، وإن شئتم فلا تفعلوا **مِنْ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ** أي فهموه بعقولهم، ولم يبق لهم فيه ريبة **وَهُمْ يَعْلَمُونَ** ﴿١٠﴾ أنهم مفترون مبطلون، ومعنى الآية: أن أجاز هؤلاء ومقدمهم كانوا على هذه الحالة، فما طمعكم بسفلتهم وجهالهم، وأنهم إن كفروا وحرفوا فلهم سابقة في ذلك. **وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ ءَامَنُوا** يعني منافقيهم. **قَالُوا ءَأَمَّا بَأْنَكُمْ عَلَى الْحَقِّ** ورسولكم هو المبشر به في التوراة. **وَإِذَا خَلَا بِعُضْهُم إِلَى بَعْضٍ قَالُوا** أي الذين لم ينافقوا منهم عاتين على من نافق **أَتُحَدِّثُونَهُمْ بِمَا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ** بما بين لكم في التوراة من نعت محمد عليه السلام، أو الذين نافقوا لأعقابهم؛ إظهاراً للتصلب في اليهودية، ومنعاً لهم عن إبداء ما وجدوا في كتابهم، فينافقون الفريقين،

وقيل هؤلاء إخ: فالمراد بسماع كلام الله: سماعه من الله تعالى بلا واسطة كما سمعه موسى عليه السلام، وبالترهيف: الزيادة فيه افتراء، وبالأسلاف: الذين كانوا في زمن موسى عليه السلام، بخلاف ما سبق؛ فإن السماع فيه ممن يتلوه، والترهيف التعبير. (ع) **أهم مفترئون:** دفع بتقدير المفعول توهم تكرار و"هم يعلمون" بـ"بعد ما عقلوه". ومعنى الآية إخ: دفع لما ينتج من أنه كيف يلزم من إقدام بعضهم على التحريف حصول البأس من إيمان باقيهم؟ (ح) **بسفلتهم:** فإنهم أسوء خلقاً وأقل تميزاً.

أو الذين نافقوا إخ: يعني أن ضمير "قالوا" للبعض الذين نافقوا، وهم رؤساء اليهود يقولون ذلك لأنساعهم وبقيائهم الذين لم ينافقوا؛ قصداً لإظهار التصلب في اليهودية اتفاقاً مع اليهود، والاستفهام في "أَتُحَدِّثُونَهُمْ" على الأول للعتاب والإنكار على ما كان يصدر عن المنافقين من التحدث، يعني ما كان يسعى أن يقولوا ذلك، وعلى الثاني للإنكار أن يصدر عن الأتباع لتحديث فيما يستقبل من الزمان بمعنى: لا ينبغي أن يقع، وضمير "أَتُحَدِّثُونَهُمْ" الأول للأعقاب، والثاني للمؤمنين، فالنفاق مع المؤمنين بقولهم: "أما" وما هم بمؤمنين، ومع اليهود بإظهارهم التصلب، وعدم تصلبهم، [إذ لو كان لهم تصلباً لكانوا كأطهاريين. (عصام)] ومعنى الفتح: بين، وهو منقول عن ابن عباس رضي الله عنه. (ملخص)

فالاستفهام على الأول تقرير، وعلى الثاني إنكار ونفي، **لِيُحَاجُّوكُمْ بِهِ عِنْدَ رَبِّكُمْ** ليحتجوا عليكم بما أنزل ربكم في كتابه، جعلوا محتاجتهم بكتاب الله وحكمه محاجة عنده كما يقال: عند الله كذا، ويراد به أنه جاء في كتابه وحكمه، وقيل: عند ذكر ربكم، أو بما عند ربكم، أو بين يدي رسول ربكم، وقيل: عند ربكم في القيامة، ^{على حذف المضاف} وفيه نظر؛ إذ الإخفاء لا يدفعه **أَفَلَا تَعْقِلُونَ** ^{الاحتاجة} إما من تمام كلام اللاتمين، وتقديره: أفلا تعقلون أنهم يحاجونكم به فيحجونكم؟ أو خطاب من الله تعالى للمؤمنين متصل بقوله: "أفتقطعون"، والمعنى: أفلا تعقلون حالهم وأن لا مطمع لكم في إيمانهم؟

تقرير: معنى: ما كان ينبغي أن يقع ذلك منكم. **إنكار إلخ:** لا يكون منكم تحديث في الزمان المستقبل. **ليحتجوا إلخ:** إشارة إلى أن الحاجة معنى الاحتجاج، لا بمعنى المفاعلة، وما ذكره المصنف رحمه الله في تفسير الآية مبني على جعل "عند ربكم" بدلا من "به" كما هو مصرح في مبهيات المصنف رحمه الله، وكون "عند الله" معنى "في" كما يقال: عند أبي حبيبة رضي الله عنه أي في حكمه ومعنى كونه بدلا: أن عامله بدل منه، وفائدته: بيان جهة الاحتجاج بما فتح الله تعالى؛ فإن الاحتجاج به يتصور على وجه شيء، كأنه قيل: ليحاجوكم به بكونه في كتابه أي يقولوا: إنه مذكور في كتابه الذي أتممت به، وإليه الإشارة بقوله: بما أنزل ربكم في كتابه؛ فإن التعليق بالوصف يشعر بالحجية. (حاشية بتغيير)

محاجة: على هذا يكون "عند ربكم" بدلا من "به". (منه رحمه الله) **عند ذكر إلخ:** والمراد بالذكر: الكتاب. قوله: أو بما عند ربكم فيكون "عند ربكم" حالا من ضمير "به" كذا في مبهيات المصنف رحمه الله، وفائدة الحال: التصريح بكون الاحتجاج بأمر ثابت عنده تعالى وإن كان مستفادا من كونه بما فتح الله عليكم، ومبني الوجه غير الأخيرة على أنه في الدنيا؛ لأنها دار المحاجة والتأويل، وفي الأخير إبقاء "عند ربكم" على ظاهره، وجعل الحاجة في الآخرة. (حاشية)

أو بما عند ربكم: فيكون "عند ربكم" حالا من ضمير "به". **إذ الإخفاء إلخ:** [إحفاء ما فتح الله] قيل: إنه غير مستبعد من المباهقين أن يعتقدوا أن الإخفاء يدفع محاحته يوم القيامة، فعبه: إهم كانوا أهل كتاب فكيف يعتقدون أن إحفاء ما في الكتاب في الدنيا يدفع المحاجة بكونه في الكتاب يوم القيامة عند الله، وهل هذا إلا اعتقاد منهم بأن الله لا يعلم ما أنزل في كتابه؟ قيل في جوابه: إن العالم بذلك علماؤهم لا جميعهم؛ ولأن محجوحيتهم يوم القيامة من الله لا تنافي احترازهم عن كونهم محجوجين من الخصم. (ملخص)

أُولَٰا يَعْلَمُونَ يعني هؤلاء المنافقين، أو اللاتمين، أو كليهما، أو إياهم والخرفين **أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا يُبْشِرُونَ وَمَا يُعْلِنُونَ** ^{١٢٢} ومن جعلتهما إسرارهم الكفر وإعلانهم الإيمان، وإخفاء ما فتح الله عليهم، وإظهار غيره، وتخريف الكلم عن مواضعه ومعانيه.

وَمِنْهُمْ أُمِّيُونَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ جهلة لا يعرفون الكتابة فيطالعوا التوراة، ويتحققوا ما فيها أو التوراة، **إِلَّا أَمَانِيَّ** استثناء منقطع، والأمانى: جمع أمنية وهي في الأصل ما يقدره الإنسان في نفسه من مئى إذا قدر؛ ولذلك يطلق على الكذب، وعلى ما يتمنى وما يقرأ، والمعنى: ولكن يعتقدون أكاذيب أخذوها تقليداً من الخرفين، أو مواعيد فارغة سمعوها منهم من أن الجنة لا يدخلها إلا من كان هوداً، ^{على الإطلاق الثاني} ^{حالية عن مطابقة الواقع} وأن النار لن تمسهم إلا أياما معدودة. وقيل: إلا ما يقرؤون قراءة عارية عن معرفة المعنى وتدبره من قوله:

أُولَٰا يَعْلَمُونَ إخ: [الواو للعطف على محذوف تقديره: أيلوموهم على التحديث عما ذكر ولا يعلمون. (جمل)] يزعمون أنهم لو كتبوا لم يكن لكم حجة عليهم ولا لله ولا يعلمون أن الله يعلم ما يسرون الآية. **وَمِنْهُمْ أُمِّيُونَ** إخ: اعلم أن المراد بقوله: "وَمِنْهُمْ أُمِّيُونَ": اليهود؛ لأنه تعالى لما وصفهم بالعناد، وأزال الطمع عن إيمانهم، بين فرقتهم، فالفرقة الأولى: وهي الضالة المضلة، وهم الذين يعرفون الكلم عن مواضعه. والفرقة الثانية: المنافقون. والثالثة: الذين يجادلون المنافقين. والرابعة: هم المذكورون في هذه الآية، وهم العامة الأميون، وطريقهم التقليد وقبول ما يقال لهم، فيبين تعالى: أن الذين يعتقدون عن قبول الإيمان ليس امتناعهم بسبب واحد، بل لكل قسم منهم سبب آخر. (التفسير الكبير)

استثناء منقطع: لأن ما هم عليه من الأباطيل وسمعوها من الأكاذيب ليس من الكتاب، وأما على تقدير كون معاه: ما يقرؤون، فالظاهر أنه متصل، ولذلك قال: وقيل: إلا ما يقرؤون. (ح) **ولذلك** إخ: أشار إلى أن إطلاقه عليها إطلاق لفظه العام على الخاص لا بخصوصه، لا أنه موضوع لكل منها أو لواحد منها دفعا للاشتراك والتجاوز. (ح) **ما يقرؤون** إخ: والتمنى على هذا معني القراءة المطلقة، وهو المراد في البيت، وأما إعادة كونها عارية عن المعنى، فعن مجموع الكلام؛ لأنك إذا قلت: فلان لا يعلم من الكتاب إلا قراءته دل على أنه لا يفهم معاه. (حفاجي)

تَمَنَّى كِتَابَ اللَّهِ أَوَّلَ لَيْلِهِ تمنى قراءه داود **تَمَنَّى دَاوُدَ الزُّبُورَ عَلَى رِسْلٍ** تمنى قراءه داود
وَهُوَ لَا يَنَاسِبُ وَصْفَهُمْ بِأَنَّهُمْ أَمِيُونَ، وَإِنَّ هُمْ إِلَّا يَنْظُنُونَ **مَا هُمْ إِلَّا قَوْمٌ يَظُنُونَ**
 لَا عِلْمَ لَهُمْ، وَقَدْ يَطْلُقُ الظَّنُّ بِإِزَاءِ الْعِلْمِ عَلَى كُلِّ رَأْيٍ وَاعْتِقَادٍ مِنْ غَيْرِ قَاطِعٍ وَإِنْ
 جُزِمَ بِهِ صَاحِبُهُ، كَاعْتِقَادِ الْمُقَلِّدِ وَالزَّائِعِ عَنِ الْحَقِّ لَشَبْهَةِ. **فَوَيْلٌ** أَي تَحْسَرُ وَهَلَكُ.
وَمَنْ قَالَ: إِنَّهُ وَادٍ أَوْ جَبَلٌ فِي جَهَنَّمَ فَمَعْنَاهُ: أَنْ فِيهَا مَوْضِعًا يَتَبَوَّأُ فِيهَا مَنْ جَعَلَ لَهُ
 الْوَيْلَ، وَلَعَلَّهُ سَمَاهُ بِذَلِكَ مَجَازًا. وَهُوَ فِي الْأَصْلِ مُصَدَّرٌ لَا فِعْلَ لَهُ.....

تَمَنَّى كِتَابَ اللَّهِ **إِخ:** الشَّعْرُ لِحْسَانِ امْرِئٍ ثَابِتِ الْأَنْصَارِيِّ **عَلَيْهِ**، يَرْتَحِي هُمَا عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانٍ **عَلَيْهِ**، تَمَنَّى الْكِتَابَ: قَرَأَهُ
 وَهُوَ الشَّاهِدُ، وَاللَّيْلُ مُضَافٌ إِلَى ضَمِيرِ الْعَالِمِ الْعَائِدِ إِلَيْهِ **عَلَيْهِ**، أَيِ أَوَّلِ لَيْلٍ اسْتَشْهَدَ وَقَتْلَ فِيهِ، وَيُؤَيِّدُهُ [يُؤَيِّدُهُ أَنْ
 الْمَاءَ ضَمِيرُ الْعَالِمِ لَا هَاءُ التَّالِيَةِ، أَيِ تَاءِ التَّالِيَةِ عَلَى مَا وَهَمَ مَا رَوَى. وَتَوْضِيحُهُ مَا ذَكَرَهُ الْفَاضِلُ عَصَامُ
 حَيْثُ قَالَ: لَيْلُهُ بِالْإِضَافَةِ إِلَى الضَّمِيرِ أَيِ أَوَّلِ لَيْلَةٍ اسْتَشْهَدَ فِيهِ، وَرَوَايَةُ لَيْلَةٍ غَيْرِ مُعْتَمَدَةٍ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى وَاللَّفْظُ؛
 فَإِنَّ مِنْ حَمَلَتِهِ: "وَأَخْرَجَهُ لَأَقَى حِمَامَ الْمَقَادِرِ" بِذِكْرِ ضَمِيرِ "أَخْرَجَهُ" رَاجِعًا إِلَى لَيْلِهِ. (ع) مَا رَوَى عَلَيْهِ عَمْرُو:
 وَأَخْرَجَهُ لَأَقَى حِمَامَ الْمَقَادِرِ

وَالْتَمَنَّى مُنْصَوَّبٌ عَلَى الْمَصْدَرِيَّةِ، وَالزُّبُورُ عَلَى الْمُفْعُولِيَّةِ، وَاللَّامُ فِيهِ رَالِدَةٌ، وَالرَّسْلُ بِالْكَسْرِ: الرِّفْقُ وَالتَّوَدُّعُ،
 وَالْحِمَامُ: قَضَاءُ الْمَوْتِ، وَأُرِيدَ بِهِ الْقَضَاءُ، وَالْمَقَادِرُ: مَخَافَةُ الْمَقَادِيرِ جَمْعٌ مَقْدُورٌ، يَقُولُ: قَرَأَ كِتَابَ اللَّهِ أَوَّلَ لَيْلٍ قَتَلَهُ
 قِرَاءَةً يَشْبَهُ قِرَاءَةَ دَاوُدَ **عَلَيْهِ** رُبُورًا عَلَى رَفَقٍ وَتَوَدُّعٍ، وَلَأَقَى آخِرَ لَيْلٍ قَضَاءَ مَا كَانَ مَقْدُورًا لَهُ. (فِيضٍ)
وَهُوَ **إِخ:** أَحَبُّ بَأْنِ الْقِرَاءَةِ لَا يَتَّبَعِي كَوْنُ الْقَارِئِ أَمِيًّا؛ إِذْ كَثُرَ مَا يُوْجِدُ الْقِرَاءَةَ مِنْ غَيْرِ مَعْرِفَةِ صُورَةِ الْكِتَابَةِ.
أَمِيُونَ: فَإِنَّ الْأَمِيَّ مُسَوَّبٌ إِلَى أَمَةِ الْعَرَبِ الَّذِينَ لَا يَكْتُبُونَ وَلَا يَقْرَءُونَ أَوْ إِلَى الْأُمِّ عَمِّي كَمَا وَلَدَتْهُ أُمُّهُ.
 (الْفَتْحَانِ) **مَا هُمْ إِلَّا قَوْمٌ:** أَيِ أَنَّهُ اسْتِثْنَاءٌ مَفْرُغٌ، وَالْمُسْتَثْنَى مَحْذُوفٌ أَقْبَمْتُ صِفَتَهُ مَقَامَهُ، وَقَوْلُهُ: "قَدْ يَطْلُقُ
 الظَّنُّ إِخ" حَوَابٍ سَوَالٍ كَأَنَّهُ قِيلَ: الْقَوْمُ مُقَلِّدُونَ، أَوْ جَاهِلُونَ بِالْجَهْلِ الْمُركَّبِ، وَكُلُّ مَسْأَلَةٍ جَازِمٌ لَا ظَانَ.
 (مُلْحَصٌ) **وَمَنْ قَالَ** **إِخ:** أَمَّا كَوْنُ الْوَيْلِ وَادِيًا فِي جَهَنَّمَ أَوْ جَبَلًا فِيهَا، فَمَرْوِيٌّ عَنِ النَّبِيِّ **صَلَّى** مِنْ طَرَفٍ صَحِيحٍ
 السِّيَاطِي، فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَقَالَ: وَمَنْ قَالَ إِخ وَالْمُصَنَّفُ أَوَّلُهُ عَلَى تَقْدِيرِ وَرُودِهِ عِنْدَهُ بِأَنَّ مَعْنَى الْوَيْلِ وَادٍ فِي جَهَنَّمَ:
 أَنَّهُ وَادٍ يَسْتَحِقُّ أَنْ يَقَالَ لَمْ يَكُنْ فِيهِ: وَيَلِ لَهُ. (حَفَاجِي) **فِيهَا:** رَاحِعٌ عَلَى الْمَوْضِعِ بِتَأْوِيلِ الْبَيْعَةِ. **مَجَازًا:** مِنْ قِبَلِ
 إِطْلَاقِ الْحَالِ وَإِرَادَةِ الْفِعْلِ.

وإنما ساء الابتداء به نكرة؛ لأنه دعاء. **لِّلَّذِينَ يَكْتُمُونَ الْكِتَابَ** يعني المخرفين، ولعله أراد به ما كتبوه من التأويلات الزائفة **بِأَيْدِيهِمْ** تأكيد، كقولهم: كتبته يميني، **ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ لَيْسَ شَيْءٌ بِهِ نَمَمًا قَلِيلًا** كي يحصلوا به عرضاً من أعراض الدنيا؛ فإنه وإن جل قليل بالنسبة إلى ما استوجبوه من العقاب الدائم، **فَوَيْلٌ لَهُمْ مِّمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ** يعني المخرف، **وَوَيْلٌ لَهُمْ مِّمَّا يَكْتُمُونَ** ^{موصوفة} يريد الرشى. **وَقَالُوا لَنْ نَمْسَسَا النَّارَ الْمَسْ**: اتصال الشيء بالبشرة بحيث تتأثر الحاسة به،

لأنه دعاء: لما كان الويل مبتدأ مع أنه نكرة غير موصوفة، بين المسوغ له، وهو أن المقصود: الدعاء، وقد حول عن المصدر المنسوب، ومثله يجوز فيه ذلك؛ لأنه معني غير المحرر عنه، وإنما عدله ليدل على الثبات والدوام، وأما إذا كان علم واد ولو مجازاً فلا حاجة إلى التأويل. (حقاجي) **لعله أراد**: إنما حمله عليه؛ لأنه لو كان التوراة ولو محرفة لم يحتاجوا إلى قولهم: "هذا من عند الله"؛ إذ التحريف بعد وقوعه غير معين، فهم لا يحتاجون إلى أن يقال لهم ذلك. (حقاجي)

يمينى: لنفي الغماز كما يقال: قاله نفمة ونظر بعينه. **عرضاً إلخ**: العرض بالعين المهملة: ما لا ثبات له، قال تعالى: **«تَتَقَوَّى غَرْصُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا»** (النساء: ٩٤)، ومنه استعار المتكلمون العرض ما يقال للجواهر. (حقاجي) **ما استرجوه**: كان الظاهر اعتبار قلته بالنسبة إلى ما فات عنهم من حظوظ الآخرة، والغائبة في تكرار الويل ثلاث مرات في آية واحدة: أن اليهود جنوا ثلاث خبايات: تغيير صفة النبي ﷺ، والاتراء على الله تعالى، وأحد الرشوة، فهدد لكل جنائة بالويل، فتأمل. (ملخص) **وقالوا**: قيل: إنه جملة حالية معطوفة على "قد كان فريق".

بحيث تتأثر: المراد بتأثر الحاسة: بلوغ أثره إلى القوة الحاسة بسماع صوت، أو إدراك ملامسة، أو حشونة، ولذلك يطلق على الأدنى: تأثيره فيمن يصيبه، قيل: إنه يلزم من كلام المصنف ﷺ أن يكون المس أبغى من الإصابة، وقد صرحوا بأنه أدنى درجات الإصابة، حتى قالوا في قوله: **«إِنْ تُمْسِكُمْ حَسَنَةً تَسْؤُهُمْ وَإِنْ تُصِيبْكُمْ سَيِّئَةٌ يَفْرَحُوا بِهَا»** (آل عمران: ١٢٠) أن المس يدل على أن أدنى إصابة خير تسؤهم، وأما الشر والسينة فإما تسهرم الإصابة منه والوصول التام. وأوجب بأن أصاب جاء في الخير والشر، كقوله تعالى: **«إِنْ تُصِيبْكَ حَسَنَةٌ تَسْؤُهُمْ وَإِنْ تُصِيبْكَ مُصِيبَةٌ»** (التوبة: ٥٠) فالإصابة في الخير ماحوة من الصوب أي المطر، وفي الشر ماحود بإصابة السهم، ومنه يعلم أن الإصابة أبغى من المس؛ لأنه وإن اعتبر فيه التأثير، لكن تأثير هذا لما كان كالملط أو السهم، كان أقوى وأشد، فتأمل. قال الراغب: لمس كاللمس، لكن اللمس قد يقال لطلب الشيء وإن لم يوجد، قال الشاعر: وألمسه فلا أحده. (حقاجي بتعوير)

واللمس كالطلب له؛ ولذلك يقال: ألمسه فلا أجده. ^{الطلب} **إِلَّا أَيَّامًا مَّعْدُودَةً** محصورة قليلة، روي أن بعضهم قالوا: نعذب بعدد أيام عبادة العجل أربعين يوماً، وبعضهم قالوا: مدة الدنيا سبعة آلاف سنة وإنما نعذب مكان كل ألف سنة يوماً، **فَلْ اتَّخَذْتُمْ** عند الله عهداً خيراً ووعداً بما تزعمون. وقرأ ابن كثير وحفص بإظهار الذال، والباقون بإدغامه، **فَلَنْ يَخْلَفَ اللَّهُ عَهْدَهُ** جواب شرط مقدر أي إن اتخذتم عند الله عهداً قلن يخلف الله عهده،

واللمس: أي ينشئ عن اعتبار الطلب له سواء كان داخلًا في مفهومه أو لازماً له. (ع) **محصورة**. يعني أن التوصيف به مؤول بالقلة، وإنما قال: "معدودة" لأنها تقيض قولك: لا تحصى كثرة، ومنه: **«وَشَرُّهُ شَمْسِي بِخَشِي دِرَاهِمِهِ مَعْدُودَةٌ»** (يوسف: ٢٠) وبقيء للتكثير، كالكثير تريد تأكيد كثرة الشيء؛ لأنه إذا قل فهم مقداره مقدار عدده، فلم يتجسّد إلى أن يعد وإذا كثر احتاج إلى العد ومنه: **«فَقَضَرْنَا عَلَى آدَامَهِ فِي الْكُهْفِ سِنِينَ عَدَدًا»** (الكهف: ١٦)، فالعد قد يكنى عن القلة كما هيها، وعن الكثرة، وقد احتملها. (حفاجي شعير)

قليلة. إشارة إلى ما ذكره الرابع من أن المعدودة كناية عن قلتها؛ بناء على أن الأعراب لعدده علمهم بالخساب وقوانينه تصوروا القليل متيسر العدد، والكثير متعسر، فقالوا: شيء معدود أي قليل، وغير معدود أي كثير. (عب) **خيرًا إلخ**: [يعني أن العهد حماز عن حره ووعد. (ع)] هل عدكم حذر عن الله أنكم لا تعدون أبداً لكن أياماً معدودة، وفسر قتادة **«الله العهد بالوعد مستشهداً بقوله تعالى: «وَمِنْهُمْ مَنْ عَاهَدَ اللَّهَ»** إلى قوله: **«إِنَّمَا أَحْلَمُوا اللَّهَ مَا وَعَدُوهُ»** والمصنف **«الله»** جمع بينهما؛ تبييناً على أن من فسره بالخير أراد الخير الموعود. (حفاجي)

جواب شرط: والخملة شرطية معترضة بين المعطوف والمعطوف عليه.

اتَّخَذْتُمْ إلخ: [إن كنتم اتخذتم؛ إذ ليس دليل معنى على الاستقبال. (ع)] وقدّر بعضهم إن كنتم اتخذتم؛ بناء على أنه للماضي، وحرف الشرط لا يعبر معنى "كان"؛ لأنه ليس المراد اتخاذ العهد في الاستقبال، وإن قيل: كيف يصح أن يجعل "لن يخلف الله إلخ" حزاء لامتناع الترتيب والسببية؛ فإن الشرط للماضي والخزاء لفض الاستقبال؟ قلت: إن الفاء فصحية تنيد بكون مدحوظها مسبباً عن المخدوف سواء ترتب عليه أو تأخر، ولو سلم والتقدير: إن كنتم اتخذتم عهداً فقد حكمتكم بأنه لن يخلف الله [كما في قوله تعالى: **«وَمَا كُنْزُكُمْ عِنْدَ اللَّهِ»** (النحل: ٥٣)]. (عب) قيل: الأظهر أنه دليل الحزاء، وضع موضع الخزاء؛ إن كنتم اتخذتم عهداً فقد عوّدتم؛ لأنه لن يخلف الآية. (ملخص)

وفيه دليل على أن الخلف في خبره محال. **أَمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ** ^{وعدا كان لو وعيدا} **أم** معادلة لهزمة الاستفهام، بمعنى أي الأمرين كائن، على سبيل التقرير؛ للعلم بوقوع أحدهما، أو منقطعة، بمعنى: بل أتقولون، على التقرير والتفريع. ^{على التعيين وهو الأخير} بلى إثبات لما نفوه من مساس النار لهم زماناً مديداً ودهراً طويلاً ^{التيوع} على وجه أعم؛ ليكون كالإرهان على بطلان قولهم، ويختص بجواب النفي **من كَسَبَ سَيِّئَةً قَبِيحَةً**، والفرق بينها وبين الخطيئة: أنها قد تقال فيما يقصد بالذات، ^{عطف على إثبات} والخطيئة تغلب فيما يقصد بالعرض؛ لأنه من الخطأ، والكسب: استجلاب النفع،

وقبه دليل إلخ: قيل عليه: العهد ظاهر في الوعد بل حقيقة عربة فيه، وهو المراد هنا فلا دليل على نفي الخلف في الوعد وهو مذهب أكثر الأشاعرة، وأجيب بأن المراد بـ"الحال": أنه غير واقع، فلا يرد ما ذكره. (حفاجي) **أم تقولون إلخ:** ويعلم من هذا أن الواقع بعد "أم" المتصلة قد يكون جملة؛ لأن التسوية قد يكون بين الحكيمين؛ وهذا صرح ابن الحاجب في "الإيضاح" وقال صاحب المفاتيح: علامة "أم" المنقطعة كون ما بعدها جملة. **أم معادلة إلخ:** "أم" هنا تقتضي أن تكون متصلة، وهي التي يطلب بها وبالهزمة التعيين، فلاستفهام للتقرير المؤدي إلى التبييت؛ لتحقيق العلم بالشق الآخر، ويقتضي أن تكون منقطعة، وهي التي معنى بل الهزمة، والاستفهام؛ للإلتزام بوقوعه منهم، وقيل: إنما تقدر بـ"بل" وحدها، فتعطف ما بعدها على ما قبلها. (حفاجي) **التقرير:** حمل المعاطب على الإقرار. **للعلم:** لعلم المستمع، وهو النبي ﷺ. **على التقرير:** التحقيق والتثبت أو الحمل على الإقرار. **من مساس إلخ:** بيان لما نفوه فإن معنى "لن نمس النار إلا أياماً معدودة": لن نمس النار زماناً طويلاً. (ع)

على وجه أعم إلخ: متابلاً للأيام المعدودة وغيرها؛ فإن المس فيها متفق عليه بين الجانبين، وإنما الكلام في أن المس لا يكون مقتضراً عليه بل يكون مديداً، والمقصود رفع توهم أن يكون المعنى: بل تمسك إلا أياماً معدودة. وقيل: على وجه أعم أي في حق كل من كسب سيئة إلخ ومن جعلتهم هؤلاء؛ ليكون ثبوت الكلية كالإرهان على بطلان قولهم، يجعله كبرى لصعري سهلة الحصول. (ملخص) **تغلب فيما إلخ:** لا يكون مقصوداً في نفسه، بل يكون المقصد إلى شيء لكن حصل منه ذلك الفعل، مثاله كمن رمى صيدا فأصاب إنساناً، أو شرب مسكراً فبحن حياصة. (ح)

وتعليقه بالسيفة على طريقة قوله: ﴿فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ ^(٢١) وَأَحْطَطَ بِهِ، ^(الْعُرْفَان: ٢١) حَطِيطُهُ، أي استولت عليه، وشملت جملة أحواله حتى صار كالحايط بها لا يخلو عنها شيء من جوانبه، وهذا إنما يصح في شأن الكافر؛ لأن غيره وإن لم يكن له سوى تصديق قلبه وأقرار لسانه فلم تحط الخطيئة به؛ ولذلك فسرهما السلف بالكفر. وتحقيق ذلك: أن من أذنب ذنباً ولم يقلع عنه، استجره إلى معاودة مثله والالتصامك فيه وارتكاب ما هو أكبر منه، حتى تستولي عليه الذنوب وتأخذ بمجامع قلبه فيصير بطبعه مائلاً إلى المعاصي، مستحسناً إياها، معتقداً أن لا لذة سواها، مبعضاً لمن يمنعه عنها، مكذباً لمن ينصحه فيها، كما قال الله تعالى: ﴿ثُمَّ كَانَ عَاقِبَةَ الَّذِينَ أَسَاءُوا السُّوْأَىٰ أَن كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ﴾ ^(الرُّوم: ١٠) وقرأ نافع: "خطيئاته"، وقرئ: "خطيته" و"خطيئاته" على القلب والإدغام فيهما **فَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ** ملازموها في الآخرة كما أنهم ملازمون أسبابها في الدنيا **هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ** ^(٢٢) **دائمون** أو لا يثون لثماً طويلاً، والآية كما ترى لا حجة فيها على خلود صاحب الكبيرة وكذا التي قبلها. **وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ** **أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ** ^(٢٣)

على طريقة إ: على سبيل التهكم والاستهزاء. فلم تحط الخطيئة إ: لأن قلبه ولسانه قد تنزها من إحاطة الخطيئة بما حيث تمكنها الإيمان والإقرار. (ح) ولم يقلع الإقلاع: بذر دشتين الزمان وبذر استادن، متد ولام. (م) بمجامع قلبه: أي بأطراف قلبه، كان كل طرف جمع لما حصل في القلب من الأوصاف. (ح) **دائمون** إ: الأول بالنظر إلى القرينة وهو كونه في شأن الكفار، والثاني بالنظر إلى أصل وضع الخلود. (ح) **وكذا التي إ:** ﴿فَقِيلَ لِلَّذِينَ يَكُونُونَ﴾ الآية. أما أنه لا حجة فيها فلا تحريف كلام الله وأحد الرشا في مقابلته كفر لا كبيرة. (حقاضي تسمير) **أولئك إ:** قيل: ذكر الغاء فيما سبق وتركها هنا للإشارة إلى سبق الرحمة؛ فإن النجاة قالوا: من دخل داري فأكرمه يقتضي إكرام كل داخل، لكن على محط أن لا يكرم، وبدونها يقتضي إكرامه أثبتة وقيل: إنه إشارة إلى ما تسبب [أي الخلود في النار بسبب أفعالهم السيئة وعصيانهم. (عصام)] العذاب عنه بخلاف دعول البهية فإن الأعمال لا تفي بسببه.

جرت عادته سبحانه وتعالى على أن يُشْفَعَ وعده بوعيده؛ لترجي رحمة ويخشى عذابه، وعطف العمل على إيمان يدل على خروجه عن مسماه. **وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ** إخبار في معنى النهي كقوله: تعالى: ﴿وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ﴾ وهو أبلغ من صريح النهي؛ لما فيه من إبهام أن المنهي سارع إلى الانتهاء (الكر: ٢٨٢) فهو يخبر عنه، ويعضده قراءة: "لا تعبدوا"، وعطف "قولوا" عليه فيكون على إرادة القول. وقيل: تقديره: أن لا تعبدوا فلما حذف "أن" رفع كقوله: **أَلَا أَيُّهَا الزَّاجِرِيُّ أَحْضَرُ الْوَعْصَى**

= [توصيحه ما قال الفاضل عصام عليه السلام من أن في ترك الفاء إشارة إلى أن لا قصد إلى السبية؛ إذ لا سبية، بل خلود العباد في الجنة بمحض كرمه ولطفه، وإلا فالإيمان والعمل الصالح لا يمي بشكر ما حصل من النعم العاجلة.] (حفاجي)

وَإِذْ أَخَذْنَا إِيحَ: فيه إشارة إلى أن في كتابكم ما يكاد يفي كون العذاب أبداً معنودة؛ فإنه أخذ فيه مواثيق كثيرة بعد أن يكون العذاب على نقض جميعها مدة يسيرة سيما إذا بولع في توثيقها وصار النقض عادة. (تفسير رحمان)

وَلَا يُضَارُّ: بالرفع قرأ ابن كثير وأبو عمرو، وقرأ الباقر بالنصب على أنه نهي. (ح)

لَمَا فِيهِ إِيحَ: بين وجه الألفية بأن المهني كأنه سارع إلى ذلك موقع منه حتى أضر عنه بالخال أو الماضي، والمراد ينبغي أن يكون كذلك فلا يرد عليه أنه لا يناسب المقام؛ لأن حال المخبر عنه على خلاف ذلك، وإنما أول بالهني؛ لأنه لو كان عمرا لزم تخلف إخباره تعالى؛ لأنه وقع منهم عبادة غير الله. (حفاجي)

وعطف إِيحَ: لأن الظلية لا تعطف على الخبرية بلا تأويل.

أَلَا أَيُّهَا إِيحَ: وعجابه:

وإن أشهد اللذات هل أنت مخلدي

والشعر لعمر بن عبد البكري الملقب بطرفة، والشاهد في "أحضر" حيث رفع بعد نصبه بـ"أن" بدليل عطف "وإن أشهد عليه"، و"الوعى" في الأصل: الصوت، سمي به الحرب مجازاً، وأراد بـ"اللذات" آلائها وأسبابها على طريق إغثار المرسل، و"الإحلال": إبقاء الشيء مدة طويلة، يقول: ألا يا من زحزني عن شهودي الحرب، وحضوري آلات اللذات! هل نقيت مدة طويلة إن أتركهما رأساً. (فيض)

ويبدل عليه قراءة: "ألا تعبدوا"، فيكون بدلاً عن الميثاق، أو معمولاً له بحذف الجار.
وقيل: إنه جواب قسم دل عليه المعنى كأنه قال: وحلفناهم لا تعبدون، وقرأ نافع وابن عامر وأبو عمرو وعاصم ويعقوب بالثاء حكاية لما حوطبوا به، والباقون بالياء؛ لأنهم غيب **وَيَا تَوَلَّيْدَيْنِ إِحْسَانًا** تعلق بضمير تقديره: وتحسنون، أو أحسنوا **وَذِي** **الْقَرَىٰ وَالْيَعْنَىٰ وَالْمَسْكِينِ** عطف على الوالدين. "واليثامي" جمع يثيم كنسبهم وندامى، وهو قليل. ومسكين مفعيل من السكون، كأن الفقر أسكنه **وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا** أي قولاً حسناً، وسماء "حُسْنًا" للمبالغة، وقرأ حمزة والكسائي ويعقوب: حسناً بفتحيتين. وقرئ: "حُسْنًا" بضميتين وهو لغة أهل الحجاز، وحسنى على المصدر كبشرى، والمراد به: ما فيه تخلق وإرشاد، **وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ** يريد بهما: ما فرض عليهم في ملتهم **ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ عَلَىٰ**

فيكون بدلاً إلخ: [كانه قيل: أهدنا توحيدهم، ويجوز أن يكون أن مفسرة على ما في "الكشاف"]. فلا بد من حذف مصاف أي أهدنا ميثاق التوحيد؛ إذ لا يحصل لأحد التوحيد فالأحسن إنداله من "بني إسرائيل". (عصام) **دل عليه إلخ:** فإن أحد الميثاق في قوة القسم، "ولا تعبدون" جواب له، كأنه قيل: إذا قسمنا عليهم لا تعبدون. (عصام) **غيب:** بفتحيتين وتخفيف الياء جمع عائش. **قولا حسنا:** يريد أن "حسنا" مصدر وصف به للمبالغة. **سماء حسنا إلخ:** وقال الحسن: هو لغة في الحسن كاللجل واليخل، والرشد والرشد [رشد بفتحيتين لغة فيه] والغرب والغرب [بالضم والسكون وفتحيتين معنى]. (منه ٥٥)

وحسنى: قال الفاضل عصام نقلاً عن التفاتاني ٥٥: فيه رد على الزجاج حيث منع هذه القراءة وهما منه أن "حسنى" تأنيث "الأحسن" فلا يستعمل بدون اللام. (عيب) **على المصدر إلخ:** لا على الوصف وإلا وجب استعماله باللام، قال الله تعالى: **﴿إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مَتَّ الْحُسْنَىٰ﴾** (الأنبياء: ١٠١). (منه ٥٥) **ما فيه تخلق إلخ:** [التخلق: التكلف في الخلق، والمراد: المبالغة]. ما فيه دلالة على حسن الخلق ولعاملة، أو الإرشاد إلى السداد. (حرف) **في ملتهم:** لأنه حكاية لما وقع في زمان موسى ٥٥.

طريقة الالتفات: لأن ذكر بني إسرائيل إنما وقع بطريق العيبة، والخطابات إنما وقعت في القول، وفائدة الالتفات: التعييف والتوبيخ كأنه استحضرمهم ووبخهم، و"ثم" للاستعداد، ويجوز أن يكون أراد بالالتفات =

طريقة الالتفات، ولعل الخطاب مع الموحدين منهم في عهد رسول الله ﷺ ومن قبلهم على التغليب، أي أعرضتم عن الميثاق ورفضتموه **إِلَّا قَلِيلًا مِّنْكُمْ** يريد به من أقام اليهودية على وجهها قبل النسخ، ومن أسلم منهم **وَأَنْتُمْ مُّعْرِضُونَ** ^{كما أن الله من سلام وعمرته} قوم عادنكم الإعراض عن الوفاء والطاعة، وأصل الإعراض: الذهاب عن المواجهة إلى جهة العرض. ^{يكون الحيلة معرفة} **وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَاءَكُمْ وَلَا تَخْرُجُونَ أَنْفُسَكُمْ مِنْ دِينِكُمْ** على نحو ما سبق، والمراد به: أن لا يتعرض بعضهم بعضاً بالقتل والإحلاء عن الوطن، وإنما جعل قتل الرجل غيره قتل نفسه؛ لاتصاله به نسباً أو ديناً، أو لأنه يوجهه قصاصاً، وقيل: معناه: لا ترتكبوا ما يبيح سفك دماءكم وإخراجكم من دياركم، من ذكر محمد ﷺ

= الخروج من خطاب بني إسرائيل القدماء إلى خطاب بني إسرائيل الحاضرين في زمرة، وهذا غير الالتفات المصطلح عليه، لكنه وقع في كلام الأدباء. (حفاحي بتعير)

قوم عادتكم إلخ: يؤخذ كونه عادتهم من الاسم الدالة على الثبوت، قيل: لا يجوز أن تكون الواو للحال؛ لأن التولي والإعراض واحد، والحال المؤكدة لا تفصل الواو، والراعي حوز أن تكون حالاً مؤكدة، ويقال: إن التولي قد يكون لحاجة تدعو إلى الانصراف مع ثبوت العقد، والإعراض هو الانصراف عن الشيء بالقلب، وهو تحقيق بدعي. (حفاحي بتعير) **العرض:** بالنصم كزاد المرسى، يقال: نظر إليه عرض وجهه أي بصمحه وجهه.

وإذ أخذنا إلخ: هذا شروع في بيان ما فعلوا بالعهود المتعلقة بحقوق العباد بعد بيان ما فعلوا بالعهود المتعلقة بحقوق الله وما يجري مجراها. (حمل) **ما سبق:** يعنى "لا تسفكون" و"لا تخرجون" إخبار في معنى الشهي. (ع)

وإنما جعل إلخ: وكذا الإخراج؛ لأن الإحلاء لا يتصور بين الإنسان ونفسه، ولم يتعرض المصنف إليه؛ لظهوره وإفهام وجهه؛ فإن إخراج الرجل من دياره يعنى إلى أن يفعل بك مثله، ووجه التصريح في الثاني بالنفس دون الأول؛ لأن "لا تخرجونكم" ممنوع في العربية. [لأن التعبير عن الشيء الواحد بالضمير المرفوع المتصل والمنصوب المتصل لا يجوز إلا بإيراد الفصل بالنفس إلا في أفعال القلوب كما هو مقرر في مقرر. (عب)] (ملخص)

لأنه إلخ: فالنحور على هذا في "تسفكون" حيث أريد به ما هو سبب السفك، وعلى الأول في ضمير "كم" حيث عبر به عن متصل به دياراً ونسباً. (حاشية بتعير)

أو لا تفعلوا ما يردبكم ويصرفكم عن الحياة الأبدية؛ فإنه القتل في الحقيقة ولا تقتربوا ^{لا تكسبوا} ما تمنعون به عن الجنة التي هي داركم؛ فإنه الجلاء الحقيقي، ثُمَّ أَقْرَضُكُمْ ^{عن ادائكم} بالميثاق واعترفتم بلزومه وَأَنْتُمْ تَشْهَدُونَ: توكيد كقولك: أقر فلان شاهداً على نفسه، وقيل: وأنتم أيها الموجودون! تشهدون على إقرار أسلافكم، فيكون إسناد الإقرار إليهم مجازاً. ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ استبعاد لما ارتكبه بعد الميثاق والإقرار به والشهادة عليه. و"أنتم" مبتدأ و"هؤلاء" خبره على معنى: أنتم بعد ذلك هؤلاء الناقصون، ^{التوكيد في الميثاق} كقولك: أنت ذلك الرجل الذي فعل كذا، نزل تغير الصفة منزلة تغير الذات، وعدهم باعتبار ما أسند إليهم.....

توكيد: تحقيق وتثبيت لفظة: "ثم أقرضكم" بأن يكون حالاً مؤكدة كما في قوله تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ طَائِفُونَ﴾ (البقرة: ٥١) أو حالاً على سبيل التميم؛ لأنه قد يقال: لا يلزم الإقرار بإقرار، فأزيل ذلك الاحتمال بقوله: "وأنتم تشهدون" أي أقرضم إقراراً يشبه الشهادة على غيره. (ج) **وقيل:** إخ: وعلى هذا الوجه فهو من عطف جملة على جملة. **مجازاً:** على سنن الفعلين السابقين، بخلاف الوجه المحتمل؛ فإن إسناد الإقرار إليهم على الحقيقة كما أشار إليه بقوله: "واعترفتم بلزومه". (عصام)

استبعاد إخ: [يعني كلمة "ثم" للاستبعاد في الوقوع. (ج)] من وجهين، أحدهما: لاشتماله على كلمة "ثم"، وثانيهما: جعلهم غير المقرين الشاهدين على أخذ الميثاق عنهم، يعني أنكم قوم آخرون غير أولئك المقرين، وذلك لاستبعاد أن يكون الفاعل من أقر واعترف بلزوم الميثاق، وتغير الذات إنما يفهم من التعبير عنهم بـ"هؤلاء" بعد التعبير بـ"أنتم"؛ لأن ذاتاً واحدة لا يكون في حطاب واحد غالباً وحاضراً.

وأراد بقوله: "باعتبار ما أسند إليهم" إسناد "أقرضكم" و"تشهدون"؛ لأنها توجب القرب، و"باعتبار ما سيحكي" قوله تعالى: "تفتلون أنفسكم إخ"؛ لأن المعاصي توجب البعد هذا؛ واعترض عليه بأن المشار إليه بقوله: "ثم أنتم هؤلاء" هم المحاطون أولاً فليسوا قوماً آخرين؛ وذلك لأن الإخبار باسم الإشارة لا يقتضي المعايير، وكذلك حمل الظاهر على الصمائر كما إذا قلت: ها أنا ذا وأنا زيد، فلا عدول فيه عن مقتضى الظاهر، قائل. (ملخص) **منزلة تغير الذات:** [ولا يتأني الحمل على "أنتم"؛ لأن الادعاء لا يماي الحمل. (عص)] وتغير الذات فهم من وضع اسم الإشارة الموضوع للذات موضع الصفة. (ع)

حضوراً وباعتبار ما سيحكي عنهم غيباً. وقوله تعالى: **تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ وَتَخْرَجُونَ** معنى قوله: أنتم **فَرِيقًا مِّنْ دِينِهِمْ** إما حال والفاعل فيها معنى الإشارة، أو بيان لهذه الجملة، وفيل: "هؤلاء" تأكيد، والخبر هو الجملة، وقيل: بمعنى "الذين"، والجملة صلته، والمجموع هو الخير. وقرئ: "تَقْتُلُونَ" على التثنية. **تَظْهَرُونَ عَلَيْهِم بِالْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ** حال من فاعل "تخرجون" أو من مفعوله أو كليهما، والتظاهر: التعاون من الظهر، وقرأ عاصم وحزمة والكسائي بحذف إحدى التاءين، وقرئ بإظهارهما، وتَظْهَرُونَ بمعنى تتظهرون، **وَإِنْ يَأْتُوكُمْ أُسْرَىٰ تَفْذَرُوهُمْ** من اليهود **رَوَى** أن قريظة كانوا حلفاء الأوس، والنضير حلفاء الخزرج، فإذا اقتتلا عاون كل فريق حلفاءه في القتل وتخريب الديار من المشركين

حضوراً: في "الصراح": قوم حضور بالضم أي حاضرون، وهو مصدر في الأصل. (عب)
والعامل فيها إخ: ويسمى عاملاً معنوياً لكونه في معنى الفعل، وأما البيان فكأنه لما قيل: "ها أنتم هؤلاء"، قيل: ما شأننا؟ قيل: "تقتلون" إخ والجملة لا محل لها من الإعراب، وأما أنه تأكيد فهو على أن يجعل بدلاً مما قبله، أو عطف بيان، والمراد بالتأكيد معناه اللغوي وهو مطلق التقوية بالتكرير، وأما جعله موصولاً بمعنى الدين فعلى مذهب الكوفيين حيث حوزوا جميع أسماء الإشارة موصولة، سواء كانت بعد "ما"، أو لا، والبصريون يخصصونه إذا وقع بعد "ما" الاستفهامية. (حفاجي بتغيير)

تظاهرون إخ: فيه بيان نقصهم ميثاقهم، وهو أن يقولوا للناس حسناً حيث تركوا الإرشاد للظلمة، بل أعانواهم على ظلمهم، وفي قوله: **﴿وَإِنْ يَأْتُوكُمْ أُسْرَىٰ تَفْذَرُوهُمْ﴾** بيان عدم نقصهم رعاية الإحسان بهذا القربى والمساكين، والآية تدل على أن الظلم كما هو محرم فكذا إعانة الظالم على ظلمه محرمة، قال السدي: أخذ الله عليهم أربعة عهود: ترك القتل، وترك الإخراج، وترك المظاهرة، وقداء الأسير فأعرضوا عن كل ما أمروا إلا القداء. (ملخص)

بالإثم والعدوان إخ: الباء للملابسة، وصلة الفعل محذوفة، والمعنى: تظاهرون عليهم بحلفائكم من العرب حال كونكم متلبسين بالإثم والعدوان. (حمل، عب) **إحدى التاءين:** والباقيون بإدغام التاء في الظاء وهو المذكور في متن التفسير. (ع) **روي أن قريظة إخ:** قيل: لم يكن بين فرقي اليهود محالفة ولا قتال، وإنما كانوا يقاتلون مع حلفائهم، فكانوا إذا أسر من اليهود أحد جمع كل من الفريقين ما يقديه به من المشركين، فإذا كانوا مع الحلفاء تعقل اليهود بعضهم بعضاً، وأخرجوهم من ديارهم، فأحلوا بعضاً وحرّموا بعضاً. (حفاجي بتغيير)

وإجلاء أهلها، وإذا أسر أحد من الفريقين جمعوا له حتى يقدوه، وقيل: معناه إن يأتوكم أسارى في أيدي الشياطين، تتصدون لإنقاذهم بالإرشاد والوعظ مع تضييعكم أنفسكم، كقوله: ﴿أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ﴾. وقرأ حمزة: "أسرى" وهو جمع أسير كجريح وجرحى، وأسارى جمعه كسكرى وسكارى، وقيل: هو أيضاً جمع أسير، وكأنه شبه بالكسلان وجمع جمعه، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وحمزة وابن عامر: "نفلوهم"، وهو محرمٌ عليكم إخراجهم متعلق بقوله: وتخرجون فريقاً منكم من ديارهم وما بينهما اعتراض، والضمير للشان،
تعلق الخال بعاشها

حتى يقدوه إ: فعوقم العرب وقالت: كيف نقاتلوهم ثم نفلوهم؟ فيقولون: أمروا أن نذهبهم وحرّم علينا قتالهم، لكنا نستحي أن ندل حلفائنا، والمعادة والبقاء: كسي را اذ يندخريان. (ح) وهو جمع إ: أسرى جمع أسير على الفهاش؛ لأن هذا الجمع يختص بغيره، والأسير بمعنى المأسور، ومن قال: أسارى شبهه بكسالى؛ وذلك أن الأسير محبوب من كثير من تصرفه للأسير، كما أن الكسلان يختص عن ذلك بعادته، قال مسويه. قالوا: كسلى شبهوه بأسرى كما قالوا: أسارى شبهوه بكسالى. (مه جـ)

جمعه: [فيكون جمع الجمع على القياس]. فجمع أسرى هذا الجمع؛ حملاً على مواربه من السكرى. (عب) متعلق بقوله: لا بد من بيان نكتة لإعادة تحريم الإخراج وقد أفاده ولا يخرجون أنفسكم بأبلغ وجه، ومن بيان نكتة لتخصيص الإخراج بالإعادة دون القتل، وكان النكتة: أنهم انقادوا حكماً في باب الإخراج وهو البقاء، وحالفوا حكماً وهو نفس الإخراج، فجمع مع البقاء حرمة الإخراج؛ لينصل به قوله: "أَتَأْمُرُونَ بَعْضَ الْكُتُبِ أَشَدَّ اتِّصَالاً، أو ينصح كفرهم بالعص وإتمامهم بالعص كمال انضاح، حيث يقع في حق شخص واحد. (عص) وما بينهما إ: قبل عليه: الحملة بالمعترضة لا محل لها من الإعراب، وقد جعل "نظاهرون عليهم" حالاً، وبهـ ما شاء، ولا وجه له؛ لأن المراد بالمعترضة: حملة "وإن يأتوكم أسارى"، وأما حملة "نظاهرون" على الحالية، فهي قيد للخروج المذكور بذكره. (خفاحي)

والضمير إ: [و"محرم" حو مقدم، والحملة خبر "هو". (ع)] فيه وجوه من الإعراب: أحدها: بأنه ضمير شان، والحملة بعده خبره ولا يحتاج إلى رابط، والثاني: أنه ضمير منهم يفسره بذله وهو إخراجهم، وهذا ساء على جواز إبدال الظاهر من الضمير، والثالث: أنه راجع إلى الإخراج و"إخراجهم" بدل منه أو عطف بيان له، وضعب بأنه بعد عوده إلى الإخراج لا وجه لإبداله منه. (خفاحي شعير)

أو مبهم وتفسيره إخراجهم، أو راجع إلى ما دل عليه "تخرجون" من المصدر، وإخراجهم بدل أو بيان **أَفْتَوِمُنْونَ يَبْعَضِ الْكِتَابِ** يعني الفداء **وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضِ** ^{الاستعصام للتعهد} يعني حرمة المقاتلة والإجلاء، **فَمَا جَزَاء مَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ مِنْكُمْ إِلَّا جِزَىٰ فِي الْحَيَاةِ** **الدُّنْيَا** ^{كقتل قريظة وسبيهم، وإجلاء النضير، وضرب الجزية على غيرهم. وأصل الجزية: ذل يستحي منه؛ ولذلك يستعمل في كل منهما، أي الذل والاستحياء} **وَيَوْمَ الْقِيَمَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰ أَشَدِّ الْعَذَابِ** لأن عصيائهم أشد، **وَمَا اللَّهُ بِغَفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ** ^{تأكيد للوعيد} أي الله سبحانه وتعالى بالمرصاد لا يغفل عن أفعالهم. وقرأ عاصم في رواية المفضل: "تردون" على الخطاب؛ لقوله: "منكم". وابن كثير ونافع وعاصم في رواية أبي بكر، ويعقوب: "يعملون" على أن الضمير لـ "من". **أُولَٰئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُوا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالْآخِرَةِ** ^{اشترأوا} **آثَرُوا** الحياة الدنيا على الآخرة،

بدل: من الضمير في "محرم" أو من "هو". (ح) **أَفْتَوِمُنْونَ**: عطف على "تقتلون" أو على محذوف، أي تعملون ما ذكر فتؤمّنون. (ع) **فَمَا جَزَاء**: اعتراض بالفاء للوعيد على ذلك. **وَلِذَلِكَ يَسْتَعْمَلُ** ^{إخ}: قيل عليه: إن الجزية لا يستعمل في الاستحياء وإنما للمستعمل فيه الجزية، قال الرابع: جزية الرجل: لحقه انتكاس من نفسه أو غيره، فالذي يلحقه من نفسه: الحياء المفروط، ومصدره الجزية، والذي يلحقه من غيره كالذل والموان ومصدره الجزية هذا. وحاصل الآية: أن ليس حراء قاعله منكم في الدنيا إلا الفضيحة، وفي الآخرة إلا أشد العذاب، لا إلى عذاب بين مدة معلومة؛ لكثرة ما نقضوا من موثيق الله المؤكدة. (عقاجي بخير)

أشد العذاب: قيل: كيف يكون عذاب اليهود أشد من الدهرية للتكرين للصانع؟ وأجيب بأن المراد منه أنه أشد من الجزية الحاصل في الدنيا، فليقل الأشد وإن كان مطلقاً إلا أن المراد: الأشد من هذه الخبة أو أشد عمن لم يفعل ذلك منهم كما يدل عليه قوله: "من يفعل ذلك منكم"، وقيل: أشد عذاب الآخرة؛ لأن عصيائهم أشد من عصيان المشركين؛ لأنهم كرموا يكتب الله بعد معرفتهم أنه كتاب الله وإقرارهم وشهادتهم على أنفسهم. (ملخص) **بالمرصاد**: [مكان ارساد العصاة بالعقاب. (ع)] وهو المكان ليرقب فيه، المرصاد: معال من أرسده انتظروه. **على الخطاب** ^{إخ}: يعني ضمير "تردون" راجع إلى "من يفعل" فمن قرأ بصيغة الغيبة نظر إلى صيغة "من"، ومن قرأ بصيغة الخطاب نظر إلى دعوته في "منكم"، لا أن الضمير راجع إلى "كم" على ما وهم.

فَلَا تُخَفِّفْ عَنْهُمْ أَلْعَذَابُ بِنَقْصِ الْجَزَاءِ فِي الدُّنْيَا، وَالتَّعْذِيبِ فِي الْآخِرَةِ، وَلَا هُمْ يُنْصَرُونَ ﴿١٢٤﴾ بِدَفْعِهِمَا عَنْهُمْ. وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ أَيَّ التَّوْرَةِ وَقَفَّيْنَا مِنْ بَعْدِهِ بِالْإِسْلَامِ أَيَّ أَرْسَلْنَا عَلَى إِثْرِهِ الرُّسُلَ، كَقَوْلِهِ: ﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَى﴾ يُقَالُ: قَفَّاهُ إِذَا اتَّبَعَهُ، وَقَفَّاهُ بِهِ: أَتْبَعَهُ إِيَّاهُ مِنَ الْقَفَا، نَحْوُ ذَنْبِهِ مِنَ الذَّنْبِ، وَآتَيْنَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ الْيَهُودَ الْمَعْجِزَاتِ الْوَاضِحَاتِ كَأَحْيَاءِ الْمَوْتَى، وَإِبْرَاءَ الْأَكْمَةِ وَالْأَبْرَصِ، وَالْإِحْبَارِ بِالْمَغِيَّاتِ، أَوْ الْإِنْجِيلِ. وَعِيسَى بِالْعِبْرِيَةِ إِيشُوْع، وَمَرْيَمُ بِمَعْنَى الْخَادِمِ، وَهُوَ بِالْعَرَبِيَّةِ مِنَ النِّسَاءِ كَالزَّيْرِ مِنَ الرِّجَالِ، قَالَ رُوَيْدٌ:

قُلْتُ لَزَيْرٍ لَمْ تَصْلُهُ مَرْيَمَ

على إثره إلخ: [الإثر بكسر المعجمة وسكون الهمزة وفتحها ما بقي من رسم الشيء. (ح)] يعني أن أصل الكلام وقفينا موسى بالرسول، فترك المفعول وأقيم من بعده مقامه فيفيد أنهم جاؤوا بعد ذهاب موسى عليه السلام، قيل: كانوا أربعة آلاف، وقيل: سبعين ألفا كلهم كانوا على دين موسى عليه السلام، فجاء عيسى ناسحا لشريعته؛ فلذا حصص بالذكر. (ح) ثم أرسلنا إلخ: أشار بذلك إلى أن التقية كانت على التعاقب واحدا بعد واحد كما يدل عليه الآية، "وتتري" أصلها وتري من الوتر وهو الفرد، قال الله تعالى: "ثم أرسلنا رسلنا تترى" أي واحدا بعد واحد، فمن ترك صرفها في المعرفة جعل ألفها للتأنيث وهو أحود، ومن نوها جعل ألفها ملحقه كذا في "الصحاح". (حاشية)

الخادم إلخ: لأن أمها نذرهما الخدمة بيت المقدس، والزير بالكسر من الرجال من يكثر محادثة النساء وبجاستهن فمن يكثر من النساء من مخالطة الرجال كذلك فسمي به من يخدم من النساء؛ لأنه شأنه ذلك، وفي "القاموس": هي التي تحب محادثة الرجال ولا تفخر. (خفاجي بتعريف)

قلت لزير إلخ: محامه:

صليل أهواء الصبي مندمه

وبعده:

هل تعرف الزير الخيل أرحمه عفت عوافيه وطال قدمه
 "صليل" مشدد اللام الأولى مبالغة الضال بمرور على أنه صفة لـ "زير"، والأهواء: جمع هوى، والصبي: حباله الفتوة، والمراد به: نفسه أو أهواءه، ولتندم: من الندم، وأراد به نفسه إضافة إلى ضميره على التحديد، =

ووزنه مفعول؛ إذ لم يثبت فاعل **وَأَيَّدَتْهُ قُوْنَاهُ**، وقرئ: "أيدناه" **بِرُوحِ الْقُدُسِ** ^{وربه أمنا} بالروح المقدسة، كقولك: حاتم الجود، ورجل صدق، أراد به جبريل، وقيل: روح عيسى **عَلَيْهِ**، ووصفها به لطهارته عن مس الشيطان، أو لكرامته على الله؛ ولذلك أضافها إلى نفسه، أو لأنه لم يضمه الأصلاب والأرحام الطوامث، أو الإنجيل، أو اسم الله ^{كما قال تعالى وروحنا} الأعظم الذي كان يحيي به الموتى، وقرأ ابن كثير: "القدس" بالإسكان في جميع القرآن. **أَنكَلَمَّا جَاءَكُمْ رَسُولٌ بِمَا لَا تَهْوَى أَنْفُسُكُمْ** بما لا تحبه. يقال: هَوِيَ بالكسر هَوًى إذا أحب وهَوَى بالفتح هَوًى بالضم إذا سقط. **ووسطت الهمة بين الفاء....**

ذكر استطرادا

– والبيت الثاني مقولة القول، والربع: الدار، والمخيل: ما أتى عليه الحول، والعواي: أعلامه المندرسة، يقول: فاقلت لرجل تحب بمجالسة النساء لم تصله من تحب بمجالسة الرجال كثر الصلال في أهواء الصبي مندم نفسه: هل أنت تعرف دارا محيلا ومحمها وقد غمت إعلامها وطال قدمها؟ (فيض) **مرمجه**: من أرام يرم إذا فارق ويرح كأفغا سميت بذلك تلعبها كما يقال: كافورا للأسود.

لم يثبت: لا صيغة ولا مادة أعني م ر م. **بالروح المقدسة**: يعني أن الأصل: الروح للمقدسة، لكن أضيف الروح إلى القدس تشبيها على زيادة الاختصاص به؛ لأن من شأن الصفة النسبة إلى الموصوف، فإذا أضيف إليها يكون الموصوف منسوباً إلى الصفة فيزيد معنى الاختصاص. (خفاجي) **لم يضمه**: لأنه حصل من نفع جبريل **عَلَيْهِ** في درع مريم فدخل النسخة في جوفها. (ع) **الطوامث**: الخائضات؛ فإن مريم لم تحض قط.

أفكلما: الفاء عاطفة على محذوف كأنه قيل: فلم تستقيموا فاستكبرتم كما جاءكم رسول إلخ، وتوسط الهمة بين المعطوف والمعطوف عليه؛ لأجل توبيخهم على تعقيبهم النعم التي عدت عليهم باستكبارهم المذكور. (جلالين، جمل، عب) **ووسطت الهمة إلخ**: اختلف الكلام في الواو والفاء ونم الواقعة بعد حمزة الاستفهام فقيل: عطف على مذكور قبلها لا مقدر بعدها بلليل أنه لا يقع في أول الكلام، وقيل: بالعكس؛ لأن للاستفهام صدر الكلام، والنصف **ﷺ** حملها في بعض المواضع على هذا وفي البعض على ذاك، ولا يلزم بطلان صدارة الهمة؛ إذ لم يتقدمه شيء من الكلام الذي دخلت هي عليه، والتقدير: نحن أنعمنا عليكم بسعة الأنبياء **ﷺ** ولا وإنزال الكتب لشكروا تلك النعم بالقول فحكستم بأن كذبتم فريقا إلخ، كقوله تعالى: **﴿وَتَحْفَلُونَ بِرُفُقِكُمْ أَنْكُمْ تَكْذِبُونَ﴾** (الواقعة: ٨٢) ثم أدخل بين السبب والمسبب حمزة التوبيخ والتعقيب لتعكيههم، وإن لم تعطف على ما قبلها بل على مقدر فهي مستأنفة، والتقدير: أنعمتم ما فعلتم فكلما جاءكم. (خفاجي بتعوير)

وما تعلقت به؛ توبيخاً لهم على تعقيبهم ذلك بهذا، أو تعجباً من شأهم، ويحتمل أن يكون استثناءً، والفاء للعطف على مقدر، **أَسْتَكْبَرْتُمْ** عن الإيمان واتباع الرسل، ^{استاء الكلام} ففريقاً كذبتكم موسى وعيسى عليهما السلام، والفاء للسببية أو للتفصيل **وَفَرِيقاً تَقْتُلُونَ** كتركباً ويحیی عليهما السلام، وإنما ذكر بلفظ المضارع على حكاية الحال الماضية؛ استحضاراً لها في النفوس؛ فإن الأمر فظيع، أو مراعاة للفواصل، أو للدلالة على أنكم بعد فيه؛ فإنكم حول قتل محمد ﷺ ^{في القتل} لولا أني أعصمه منكم؛ ^{فالمضارع للحال} ولذلك سحرقوه ومحمتم له الشاة. **وَقَالُوا قُلُوبُنَا غُلْفٌ** مغتصاة بأغطية خلقية لا يصل

ما تعلقت إلخ. [وهو "أثينا"؛ لأنه عطف عليه، فاضمة وقعت بين المعطوف والمعطوف عليه. (منه)] أي عطف عليه بالفاء السببية؛ ولهذا احتير التعلق على العطف. (منه) **استكبرتم**: حواب "كلما"، وهو محل الاستهزام الإنكاري مقروبا مع التوبيخ، والتقدير: "استكبرتم كلما جاءكم رسول"، ومعنى كونه محل الاستهزام: أنه هو المستهزم عنه والموضح عليه والمعبر به. (حلالين وحمل، عبد العصور) **الفاء للسببية** إلخ: إن كان التكذيب والقتل مترتبين على الاستكبار فالفاء للسببية، وإن كانا نوعين منه فالتفصيل. (ح)

وإنما ذكر: في "الكشاف": فإن قلت: فلا قيل: وفريقاً فتلقت، قلت: هو على وجهين: أن تراء الحال الماضية؛ لأن الأمر فظيع فأريد استحضاره في النفوس وتصويره في القلوب، أو أن يراد فريقاً تقتلوه بعد؛ لأنكم تحومون حول قتل محمد ﷺ لولا أني أعصمه منكم؛ ولذلك سحرقوه ومحمتم له الشاة، وقال ﷺ عند موته: ما رأيت أكلة حير نعاذي. فهذا أوان قطعت أمري. **حول**: هذا يدل على أنه أراد بالقتل أعم من القتل والعزم عليه. (عص) **سحرقوه**: على ما سيحيي في تفسير العوذتين.

ومحمتم إلخ: على ما روي أن امرأة أسماها زينب أهدت إلى النبي ﷺ شاة مشوية وجعلت فيها السم وكانت من يهود حير. (ح) **قَالُوا قُلُوبُنَا غُلْفٌ** [صدر هذا القول من المعاصرين للنبي ﷺ] عطف على قوله: "استكبرتم"، و"كلما" ظرف له، أو على "كذبتكم"، فيكون تفسيراً للاستكبار، وعلى التفسيرين فقيه التفات من الخطاب إلى الغيبة؛ إعرافاً عن مخاطبتهم واستعداداً لهم عن الحضور. (عص) **غُلْفٌ** إلخ: فهو جمع أغلف، وسكونه على الأصل كآجر وجر، والمعنى: أن قلوبنا لا يصل إليها ما نقول ففهمه؛ لأنها منعت منه لما خلقت عليه، وهذا كقوله: ﴿وَقَالُوا قُلُوبُنَا فِي أَكْثَبٍ﴾ (مفصلت: ٥)، أو أصله: غلف بضم اللام جمع غلاف فسكن للضعف، والمراد: أنها نوعية العلم المملوئة به وحينئذ فلا تعي ما نقول؛ لأنه ليس من المعلوم، أو أنه منها، ولكنها لا حاجة لها فيه؛ إذ عندها ما يكفيها، فالتفسير ثلاثة. (حقاقي)

إليها ما جئت به ولا تفقهه، مستعار من الأغلف الذي لم يختن، وقيل: أصله غلف جمع غلاف فحفف والمعنى: أنها أوعية للعلم لا تسمع علما إلا وعته، ولا تعي ما تقول، أو نحن مستغنون بما فيها من غيره. **بَلْ لَعَنَهُمُ اللَّهُ بِكُفْرِهِمْ** رد لما قالوه، ^{مهر ليس يعلم ولا وحى} والمعنى: أنها خلقت على الفطرة والتمكن من قبول الحق، ولكن الله خذهم بكفرهم فأبطل استعدادهم، أو أنها لم تأب قبول ما تقوله؛ لخلل فيه، بل لأن الله تعالى خذهم بكفرهم كما قال الله تعالى: ﴿فَأَصَمَّهُمْ وَأَعَمَّى أَبْصَارَهُمْ﴾، أو هم كفرة ملعونون، فمن أين هم دعوى العلم والاستغناء عنك؟ **فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ** ^(محمّد: ٢٣) فيأمناء قليلاً يؤمنون، ^{إنه صفة مصادر محذوف} و"ما" مزيدة للمبالغة في التقليل، وهو إيمانهم ببعض الكتاب. وقيل: أراد بالقلة العدم.

أصله غلف **إخ:** ويؤيد هذا الوجه قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا قُلُوبُنَا فِي أَكْثِهِ مِمَّا نَدْعُونَا إِلَيْهِ﴾ (فصلت: ٥). (مه **هـ**) **أوعية العلم:** على تقدير كونه جمع غلاف. (ع) **رد لما قالوه** **إخ:** لما كان لكلامهم عامل ثلاثة: الأول: أن يكون المعنى: قلوبنا محبوبة بحجب حلقية، والثاني: أنها أوعية العلم، والثالث: أنهم مستغنون، ذكر للحجاب أيضا ثلاثة معان على طريق اللف والنشر المرتب. (ملخص)

فقليلًا ما **إخ:** في نصب "قليلًا" وحده: أحدها: إيمانًا قليلًا، وثانيها: انتصب بنزع الخافض أي بقليل يؤمنون، وثالثها: فصاروا قليلًا يؤمنون، و"ما" مزيدة؛ لتأكيد معنى القلة لا نافية؛ لأن ما في حيزها لا يتقدمها مع أنه يوهم أن يكون المعنى: إنهم لا يؤمنون قليلًا بل كثيرًا ويؤيد هذا الوهم تقدم "قليلًا"، وما ذكره المصنف **هـ** يناسب الوجه الثاني المذكور في معنى "قلوبنا غلف"، لأنهم لما ادعوا من أن قلوبهم أوعية العلم رد بأنهم ما وعوا من التوراة إلا قليلًا وهو الإيمان ببعض الكتاب، وأما على الوجه الأول فالأنسب أن يكون "قليلًا" حال قدم على عامله. (ملخص)

وهو إيمانهم: فيكون المراد بالإيمان: المعنى اللغوي، وعلى الوجه الثاني: المعنى الشرعي؛ إذ لا يتصور القلة والكثرة فيه. (ع) **وقيل أراد** **إخ:** ضاعفه؛ لأنه خلاف الطاهر، قال أبو حيان: إن القلة بمعنى النفي وإن صححت، لكن في غير هذا التركيب؛ لأن "قليلًا" انتصب بالفعل المثلث فصار نظير "قمت قليلًا" أي قيامًا قليلًا هذا، والعرب تقول: مررت بأرض قليلًا ما تنبت، أي لا تنبت شيئًا، فتأمل. (ملخص) **بالقلة العدم:** كما يقال: قليلًا ما يفعل معني لا يفعل ولعل هذا على طريق الكناية، فإن قلة الشيء يستتبع عدمه غالبًا لا على أن لفظ "قلة" يستعمل بمعنى العدم؛ إذ لا معنى لقولنا: يؤمنون إيمانًا معدومًا ويفعل فعلًا معدومًا. (ع)

وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِّنْ عِندِ اللَّهِ يُصَدِّقُ لِمَا مَعَهُمْ من كتابهم، وقرئ بالنصب على الحال من كتاب؛ لتخصيصه بالوصف، وجواب "لما" محذوف دل عليه جواب "لما" الثانية. **وَكَانُوا مِنْ قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا** أي يستنصرون ^{يطلبون النصرة والفتح} على المشركين، ويقولون: اللهم انصرنا ^{عليهم} بني آخر الزمان المنعوت في التوراة، أو يفتحون عليهم ويعرفونهم أن نبياً يبعث منهم، وقد قرب زمانه، والسين للمبالغة ^{يبيّن} والإشعار بأن الفاعل يسأل ذلك عن نفسه، فلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا من الحق **كَفَرُوا بِهِ** حسداً وخوفاً على الرياسة، **فَلَعَنَ اللَّهُ عَلَى الْكَافِرِينَ** أي عليهم، وأتى بالمظهر؛ للدلالة على أنهم لعنوا لكفرهم، فتكون اللام للعهد، ويجوز أن يكون للحنس، ويدخلون فيه دخولاً أولياً؛ لأن الكلام فيهم. **وَيَسْمَأُ آسْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ** "ما" نكرة بمعنى شيء مميزة لفاعل "بس" المستكن، و"استروا" صفة ومعناه: باعوه،

وَمَا يُخِ: عطف على "قالوا قلوبنا" أي وكذبوا لما جاءهم كتاب. (ع) **مصدق** **يُخ:** جعل القرآن مصدقاً لما معهم، ولم يجعل ما معهم مصدقاً للقرآن؛ لأن القرآن معجز دال بإعجازه على أنه من عند الله، فإذا طابق ما قبله دل على أنه صدق، وقرئ: "مصدقاً" بالنصب على الحال من كتاب، فهو الحال نكرة، لكنها تخصصت بقوله تعالى: ﴿مِّنْ عِندِ اللَّهِ﴾ (البقرة: ٧٩)؛ ولذلك لم تقدم الحال على صاحبها، وجواب "لما" محذوف تقديره: كذبوا به، أو استهانوا بحجته، وما أشبه ذلك. (ملخص)

أَيِ يَسْتَنْصِرُونَ يُخ: يطلبون من الله أن ينصرهم به، قال الله تعالى: ﴿إِنْ تَسْتَعِثُوا فَقَدْ جَاءَكُمْ الْفَتْحُ﴾ (الأنفال: ١٩) ويقولون لأعدائهم من المشركين: قد أخل رمان لي يخرج بتصديق ما قلنا فقتلكم قتل عاد وإرم، فالسين للطلب. (ملخص)

يسأل ذلك يُخ: هو من باب التحريد كأنهم جردوا عن أنفسهم أشخاصاً، وسألوهم الفتح كفوتهم: استعمل أي طلب من نفسه العجلة وكلّفها إياه. (محسرو) **لفاعل بس يُخ:** فالمعنى: بس الشيء شيئاً اشتروا به أنفسهم أن يكفروا، والمخصوص بالذم "أن يكفروا". (التفسير الكبير) **معناه باعوه** فالأنفس بمنزلة المنس والکفر بمنزلة الثمن. (ح)

أو اشتروا بحسب ظنهم؛ فإنهم ظنوا أنهم خلصوا أنفسهم من العقاب بما فعلوا أن يَكْفُرُوا بِمَا أُنْزِلَ اللَّهُ هو المخصوص بالذم بَعْدَ طَلَبٍ لما ليس لهم وحسداً، وهو علة "أَنْ يَكْفُرُوا" دون "اشتروا"؛ للفصل أَنْ يُنْزَلَ اللَّهُ أي لأن ينزل، أي حسدوه على أن ينزل الله. وقرأ ابن كثير وأبو عمرو بالتخفيف. مِنْ فَضْلِهِ يعني الوحي. عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ على من اختاره للرسله فَبَاءُ وَيَغْضَبُ عَلَى غَضَبٍ للكفر والحسد على من هو أفضل الخلق، وقيل: لكفرهم بمحمد ﷺ بعد عيسى عليه السلام،.....
 بعد الكفر بعيسى عليه السلام

فإنهم ظنوا إِنْ: على ما هو ظاهر حالهم من إظهار التصلب في اليهودية، والخوف فيما يأتون ويدرون وادعاء الحقيقة به، فلا يرد أنهم لم يظنوا ذلك بدلالة قوله تعالى: "نبياً"، وقوله تعالى: "ما عرفوا"، فإن عدم ظنهم في الواقع لا ينافي كون ظاهر حالهم كذلك. (ح) **طلب لما إِنْ:** يعني أن البيه في اللغة مطلق الطلب على ما في "الكواشي" استعمل بها في الطلب الخاص وهو طلب ما ليس لهم بقرينة المفعول له أُنْزِلَ: أن ينزل الله الآية فإن طلبهم تنزيل الوحي الذي اختاره محمد ﷺ طلب لما ليس حقاً لهم فيؤول إلى معنى الحسد؛ ولأجل هذا الاستلزام فسر البيه هنا بالحسد، وجعل التنزيل محسوداً عليه وكون البيه علة لكفرهم يفيد أن كفرهم كان بخرد العباد الذي هو نتيجة الحسد لا لأجل الجهل، وهو أبغ في الدم؛ فإن الجاهل قد يعتز. (حاشية بتعير)

للفصل إِنْ: يعني أن البيه ليس علة لـ "اشتروا"؛ لأنه يلزم عليه الفصل بينه وبين المعلن بأحيي وهو المخصوص بالذم؛ لأنه متبداً وهو أجنبي من متعلقات الخبر كما صرح به الحاق، فتأمل. (خفاجي بتعير)
لأن ينزل إِنْ: قدر اللام لتقوية عمل المصدر إشارة إلى أنه مفعول له لـ "نبياً"، فيكون محسوداً عليه؛ فلذا قال: أي حسدوه على أن ينزل الله تعالى. (ح) **من فضله إِنْ:** "من" للاستثناء صفة لموصوف محذوف أي شيئاً كانت من فضله وهو الوحي، وفي "الكشاف": من فضله الذي هو الوحي. (خفاجي بتعير)

للكفر والحسد إِنْ: وفي "الكشاف": فصاروا أحقاء بغضب مترادف؛ لأهم كفروا بنبي الحق ﷺ وبغوا عليه، فقيه دلالة على تضاعف الجريمة فصح استحقاق ترادف الغضب، وهذا هو مراد المصنف رحمه الله وفي "الرحماني" فباءوا بغضب عظيم من الله على عنادهم معه، وتحكمهم عليه على غضب على كفرهم بآياته ورسله وتقصهم موافقه فكيف يكون عذابهم هنا أياما معلودة هلا، والعجب من الزمخشري: أنه بعد جعله البيه علة "اشتروا" قال هنا: لأهم كفروا بنبي الحق ﷺ وبغوا عليه، وهو برهان قاطع على قوة ما اختاره المصنف رحمه الله وضعف ما وجه به. (ملخص) **قيل لكفرهم إِنْ:** مرطبه؛ لأن فاء العطف تقتضي صيرورهم أحقاء بترادف الغضب لأجل ما تقدم، والكفر بعيسى عليه السلام وقولهم: عزير ابن الله غير مذكور فيما سبق. (ح)

أو بعد قولهم عزير ابنُ الله **وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ مُهِينٌ** **إِخ** يراد به إذلالهم، بخلاف عذاب العاصي، فإنه طهرة لذنوبه. **وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمِنُوا بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ يَعْصِ الكُتُبِ المنزلة بأسرها، قَالُوا نُؤْمِنُ بِمَا أَنزَلَ عَلَيْنَا** أي بالتوراة، **وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَزَّاءُهُ** حال عن الضمير في "قالوا"، "ووراء" في الأصل مصدر جعل ظرفاً، **ويضاف إلى الفاعل** **فيراد به ما يتواري به وهو خلفه، وإلى المفعول فيراد به ما يواريه وهو قدامه؛** **ولذلك عد من الأضداد،**

إذلالهم يريد أن إسناد المهين إلى العذاب مجاز، وهو حقيقة صفة فاعله. **بخلاف عذاب إخ**: لأن "اللام" للكافرين، وتقدم الخير على النكرة الموصوفة المقتضي للاختصاص يقتضي أن إهانة العذاب للكفار، لا للعصاة؛ لأنه لتطهيرهم، ولعل هذا هو المراد بقوله تعالى: ﴿وَهَلْ نُجَارِي إِلَّا الْكُفُورَ﴾ (سأ: ١٧) ولذا لم يوصف بالإهانة عذاب العصاة في القرآن. (حفاحي بتعريب)

وإذا قيل: طرف لـ "قالوا" والجملة عطف على "قالوا فلو لماعلم". (عبد الحكيم) **يعم إخ**: فيه دلالة على أن "ما" بمعنى "الذي" تفيد العموم؛ لأنه تعالى أمرهم أن يؤمنوا بما أنزل الله، فلما آمنوا ببعض دون البعض ذمهم على ذلك، فلو لا العموم لما حسن الدم، فتأمل. (حفاحي) **حال عن إخ**: لتحجيز الواو الحالية في المضارع المثبت أو بتقدير المبتدأ، وقد مر مثله غير مرة، ومعناه: قالوا ذلك مقارناً بشاهد على بطلانه. (عص) **ويضاف إلى إخ**: يعني قد يقال: وراء زيد ويراد به خلفه، وقد يقال ويراد به قدامه؛ لأنه يوارى زيدا، والأظهر: أن الإضافة إلى الفاعل مطلقاً؛ لأن زيدا يوارى خلفه على ما هو قدامه، ويوارى قدامه على ما هو خلفه. (عص) **فيراد به**: يراد بالوراء المكان الذي يستتر بالفاعل وهو خلف ذلك الفاعل. (عص)

ولذلك عد إخ: [لصدقة على الضد؛ لأنه موضوع لهما. (ح)] معناه: أنه لما أطلق على "خلف" و"قدام"، وهما ضدان عد من الأضداد تسميها وإن كان موضوعاً لمعني شامل لهما؛ لأنه مصدر بمعنى الستر فبهما، لكنه قد يستعمل بمعنى الساتر، وقد يستعمل بمعنى المستور، وقيل: إنه مضاف إلى الفاعل مطلقاً؛ لأن الرجل يوارى ما خلفه على من هو قدامه، وما قدامه على من هو خلفه، فتأمل، وفي "الجميل" بعد هذا التحقيق: وفسره الفراء ههنا بمعنى "سوى" التي بمعنى "غير"، وفسره أبو عبيدة وقتادة بمعنى "بعد"، ولعله أشار بالتأمل إلى أن المكان غير مراد ههنا فعليه بيان ما يراد ههنا وهو ما علمت أنفاً، فافهم. (عص) "يكفرون" الآية حال؛ لأنه داخل في رد مقاتلهم أي قالوا ذلك مع مقارنة لما يشهد بهطلانه. (حفاحي بتعريب)

وَهُوَ الْحَقُّ الضمير لـ"ما وراء"، والمراد به: القرآن مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ^١ حال مؤكدة
 تتضمن رد مقابهم؛ لأنهم لما كفروا بما يوافق التوراة فقد كفروا بها، قُلْ فَلِمَ تَقْتُلُونَ
 أَنْبِيَاءَ اللَّهِ مِنْ قَبْلُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ٢٠ اعتراض عليهم بقتلهم الأنبياء مع إدعاء الإيمان
 بالتوراة، والتوراة لا تسوغه، وإنما أسنده إليهم؛ لأنه فعل آبائهم، وأهم راضون به
 عازمون عليه. وقرأ نافع وحده "أنبياء الله" مهموزاً في كل القرآن. وَلَقَدْ جَاءَكُمْ
 مُوسَى بِالْبَيِّنَاتِ يعني الآيات التسع المذكورة في قوله: تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى نِسْعَ
 آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ﴾ ثُمَّ اتَّخَذْتُمْ الْعَجَلِ أَيِ إِلَٰهًا مِنْ بَعْدِهِ من بعد مجيء موسى بالبينات،
 (الاسراء: ١٠١) أو ذهابه إلى الطور وَأَنْتُمْ ظَلِمْتُمْ ٢١ حال بمعنى اتخذتم العجل ظالمين بعبادته، أو
 بالإحلال بآيات الله تعالى، أو اعتراض بمعنى أنتم قوم عادتكم الظلم،
 فالظلم معنى الإحلال بالصلحة

حال مؤكدة إِنْ: لأن كتب الله سبحانه وتعالى بصدق بعضها بعضاً، فالتصديق لازم لا ينتقل. (خفاحي)
فلم تقتلون إِنْ: "الغاء" جواب شرط مقدر تقديره: إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بما أُنْزِلَ عليكم فلم معكم ذلك، وفي هذا
 القول تكذيب لهم كما لا يخفى. (عب) وإِنَّمَا أُسْنَدُهُ إِنْ: يعني أن القتل على معناه الحقيقي، والهاجز في الإسناد؛
 للملابسة بين الفاعل الحقيقي وما أُسْنَدَ إليه، لا أن القتل بهاجز عن الرضا والعزم عليه. (ح) ففي الكلام
 تغليبان: تغليب للمعاصر على آبائهم في الخطاب، وتغليب آبائهم عليهم في إسناد القتل، فتأمله. (خفاحي)
وأهم راضون: وفي الآية دليل على أن من رضي بالمعصية فكأنه فاعل لها. (جمل، عب)
ولقد جاءكم إِنْ: إشارة إلى أن كفرهم لم يتأخر إلى عصر الأنبياء الذين قتلوهم، بل كفروا في عصر موسى عليه
 السلام، وذلك أنه "لقد جاءكم" الآية. (رحمان) **الآيات التسع إِنْ:** هي الطوفان والجراد والقمل
 والضفادع والدم والعصا واليد البيضاء وقلق البحر وقلق الطور على بني إسرائيل، وقيل: الأظهر أن يراد بالآيات
 الدلائل الدالة على تخصيص الله بالإلهية والعبادة له. (خفاحي تعبير) **ثم اتخذتم إِنْ:** لفظ "ثم" أبلغ من الواو في
 التفريع؛ لأنها تدل على أنهم فعلوا ذلك بعد مهلة من النظر في الآيات وذلك أعظم ذنباً. (خفاحي)
بعد مجيء إِنْ: فكلمة "ثم" للاستيعادة؛ لئلا يُلغى ذكر "من بعده". **حال إِنْ:** والحال مؤكدة للتوبيخ والتهديد.
أو اعتراض إِنْ: والفرق بين أن يكون حالاً وبين أن يكون اعتراضاً: أن الحال ليبيان هيئة المعمول والاعتراض
 لتأكيد الحملة بتمامها، ومن جهة: قال في الحال: بعبادته أو بالإحلال، وفي الاعتراض: وأنتم قوم عادتكم الظلم =

ومساق الآية أيضاً لإبطال قَوْلهم: "تُؤْمِنُ بِمَا أُنزِلَ عَلَيْنَا" والتنبيه على أن طريقتهم مع الرسول ﷺ طريقة أسلافهم مع موسى عليه السلام، لا لتكرير القصة وكذا ما بعدها. وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ وَزَعَفْنَا فَوْقَكُمْ الطُّورَ خُذُوا مَا آتَيْنَاكُمْ بِقُوَّةٍ وَاسْمَعُوا أَي على العمل بما في التوراة حال تصدير قد قلنا لهم: خذوا ما أمرتم به في التوراة بمجد واسمعوا سماع طاعة، قَالُوا سَمِعْنَا قَوْلَكَ وَعَصَيْنَا أَمْرَكَ، وَأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعَجَلَ تداخلهم حبه
أشار إلى أن الصاف محدوف

= أي استمرهم عليه، وعادة العجل نوع منه، وأيضا الجملة الحالية مقيدة للمطلق فتكون لتخصيص العام، والمعتزلة اعترضت فيه إليه الإشارة بقوله: "وَأَنْتُمْ عَادْتُمْ الظُّلْمَ". (حفاجي بتعريب)

ومساق الآية إ: لما توهم التكرار في اعتاد العجل وأخذ الميثاق حيث ذكر قبل، دفع الأول بقوله: "ومساق الآية لإبطال قَوْلهم: يؤمن" إ، ودفع الثاني بقوله: "وكذا الآية التي بعدها". (ح) أيضا: كما كان قوله: "علم تقتلون" للإبطال. **لإبطال قَوْلهم إ:** اعترض عليه سليمان الحمل نقلا عن شيخه وأبي السعود حيث قال بعد هذا التقرير: هكذا أفاده البيضاوي وكثير من المفسرين، وفيه: أنه لا يظهر إلا لو كانت عادة اليهود العجل بعد نزول التوراة حتى يلزم مخالفتهم لما فيها، والواقع ليس كذلك؛ لأن عبادة العجل كانت حين غيبة موسى عليه السلام للإتيان بالتوراة فهي وقت عبادتهم لم تحصل مخالفتهم للتوراة، فليأتمل. (عب)

وكذا إ: يعني أنه أيضا مذكور ههنا لإبطال قَوْلهم: بخلاف ما تقدم؛ فإنه مذكور على سبيل تعداد النعم، ألا ترى أنه ذكر لله بعد قوله: ﴿ثُمَّ بَوَّأْنَاهُ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ﴾ (البقرة: ٦٤) قوله: ﴿فَبَوَّأْنَا لَهُ فِيهَا مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ﴾ (البقرة: ٦٤) وذكر بعد قوله: ﴿ثُمَّ اتَّخَذْنَا الْعِلْمَ مِنَ عِدَّةٍ﴾ (البقرة: ٥١) قوله: ﴿ثُمَّ عَمَّيْنَا عَنْكُمُ﴾ (البقرة: ٥٢). (ح)

بجد: القوة كتابة عن الحد، والسماع عن القول والطاعة. (مه)

واسمعوا إ: يعي أنهم أمروا بسماع مقيد بالطاعة والانقياد لا تعطلق السماع؛ إذ لا فائدة في الأمر به بعد الأمر بالأخذ بقوة، وفي التقيد إشارة إلى مطابقة الحواب؛ فإن الظاهر فيه سمعنا فقط أولا نسمع، ووجه المطابقة: أن الأمور به ليس مطلق السماع، بل سماع مراد به القول، فأجابوا سعي ذلك القيد، وهذا بناء على أنهم أجابوا بهذا اللفظ كما يتبادر من الظن، وقال أبو مصبور: إن قَوْلهم: "عصينا" ليس على أثر قَوْلهم: "سمعنا" بل بعد زمان كما في قوله: "ثم توليتهم"، فلا حاجة إلى دفعه بما ذكر. (حفاجي بتعريب)

وأشربوا إ: فيه مبالغات: أحدها: إسناد الإشراب إليهم فكان حب العجل صار في جميع أعضائهم، الثانية: حذف المضاف؛ لأن التقدير: حب العجل أو عبادته فكان العجل نفسه أشرب في قلوبهم، الثالثة: أنه أسند الإشراب إليهم فهو يتضمن إسناد الإشراب إلى قلوبهم ثم أكد ذلك بقوله: "في قلوبهم". (حطيط)

ورسح في قلوبهم صورته؛ لفرط شغفهم به، كما يتداخل الصبغ الثوب، والشراب
 أعماق البدن. و"في قلوبهم" بيان لمكان الإشراب، كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي

^{أي أحرأوه الشاة} بُطُونِهِمْ نَارًا ۖ ^(الشاة: ١٠) يَكْفُرِهِمْ^١ بسبب كفرهم، وذلك؛ لأنهم كانوا مجسمة، أو حلولية،
 ولم يروا جسماً أعجب منه، فتمكن في قلوبهم ما سؤل لهم السامري، قُلْ بِسْمَا
 يَأْمُرُكُمْ بِهِ: إِيْمَانُكُمْ أي بالتوراة، والمخصوص بالذم محذوف نحو: هذا الأمر، أو
 ما يعمه وغيره من قبائحهم المعدودة في الآيات الثلاث إلزاماً عليهم إن كُنْتُمْ
^{أي عصياً} مُؤْمِنِينَ ۖ ^{معلق من قول} تقرير للقدح في دعواهم الإيمان بالتوراة، وتقديره: إن كنتم مؤمنين
 بها ما أمركم بهذه القبائح ولا رخص لكم فيها إيمانكم بها، أو إن كنتم مؤمنين بها
 فبئسما يأمركم به إيمانكم بها؛ لأن المؤمن ينبغي أن لا يتعاطى إلا ما يقتضيه إيمانه،
 لكن الإيمان بها لا يأمر به، فإذا لستم بمؤمنين.

صورته إلخ. هذا إشارة إلى أنه يجوز أن يكون العجل محازاً عن صورته، فلا يحتاج إلى حذف المضاف. (ح)
كما يتداخل: يعني "أشربوا" استعارة تبعية من إشراب الصبغ أو من إشراب الماء، والجامع السراية في كل جزء.
عصام) تقرير للقدح إلخ: يعني "إن" ليس للشك من المنكلم لاستحالة منه تعالى، بل هي إما للفرض
 والتقدير، و"تقديره" أي تقدير الكلام حينئذ: إن كنتم مؤمنين لم يأمركم إلخ فلما فعلتم هذه القبائح كالأمر
 بالمأمور بها علم أنكم لستم بمؤمنين بالتوراة.

أو لسان قياس شرطي يستدل به بطلان اللازم على بطلان الملزوم تقديره: إن كنتم مؤمنين بها فبئس ما أمركم
 إلخ أي فقد أمركم بإيمانكم بها بالباطل، لكن الإيمان لا يأمر بالباطل فإذا لستم بمؤمنين أي لكن اللازم باطل
 فالملزوم مثله. (عسرو)

أو إن كنتم إلخ: ولما كان الملازمة نظرية؛ لأن الإيمان لا يأمر بالقبائح أثبت بقوله: "لأن المؤمن" إلخ، يعني أنكم
 تتعاطون هذه القبائح مع إدعاء الإيمان، والمؤمن من شأنه أن لا يتعاطى إلا ما يرحصه إيمانه فيكون هذه القبائح
 بما أمركم به لإيمانكم، فالملازمة بالنظر إلى حالهم من تعاطي القبائح مع ادعاء الإيمان، وبطلان التالي بالنظر إلى
 نفس الأمر. (ح)

قُلْ إِنْ كُنْتُمْ لَكُمْ الدَّارُ الْآخِرَةُ عِنْدَ اللَّهِ خَالِصَةً بِكُمْ كَمَا قُلْتُمْ: ﴿لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا﴾ ^{أي الجنة} ونصيبها على الحال من الدار من دُونِ النَّاسِ سائرهم، أو ^(القرة: ١١١) المسلمين واللام للعهد، فَتَمْنُوا أَلَمَوْتُ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴿١٢﴾ ^(آيات للعامة) لأن من أيقن أنه من أهل الجنة اشتاقها، وأحب التخلص إليها من الدار ذات الشوائب، كما قال: أمير المؤمنين علي كرم الله وجهه: "لا أبالي سقطت على الموت أو سقط الموت علي". وقال عمار رضي الله عنه بصفين:

الآن أنا في الأحـ بة محمداً ﷺ وحزبه

وقال حذيفة رضي الله عنه حين احتضر:

جاء حبيب علي فاقـ سة لا أفلح من ندم

حاجة وشوق إليه

الدار الآخرة: الجنة، بقرينة اللام؛ فإنها للبعث، فلا يرد "أن الدار الآخرة" يشمل الجنة والنار. (عب) **خالصة إ:** الخلوص والام الاحتصاص يقتضي الفراقهم بها، و"دون" تستعمل للاحتصاص وقطع الشركة، يقال: هذا لي دون غيره، والمعنى إن كان كفركم بما وراء التوراة لرغمكم أنه لم يزل بعدها كتاب، لكانت لكم الدار الآخرة عند الله خالصة، على ما في بعض التفسير. (ملخص) **كما قلتم إ:** إشارة إلى أنه رد لدعوى أخرى لهم.

لأن من أيقن إ: قيل عليه: إن كل واحد منهم غير موفق بدخول الجنة، فإن المتيقن هم أنه لا يدخلها غير اليهود، ولا يلزم منه ذلك، كما أنا نتيق أن المسلمين دون الكفار يدخلون الجنة ولا يتيقن كل مسلم أنه يدخلها قبل العذاب، فيسعي أن تمس "خالصة" بأنها خالصة من الكدر والعقاب، هذا وفيه إشارة إلى أن غنى الموت لأجل الاشتياق إلى دار النعيم ولقاء الكريم غير منهي، وإنما المنهي عنه تمنيه لأجل حُرِّ أصابه؛ ولذا استشهد عليه بما جاء في الآثار.

روي أن علياً رضي الله عنه كان يطوف بين الصعيرين في غلالة (العلالة بالكسر: سماكة كدورز بهاموز وروشد. (ص)) فقال له الحسن رضي الله عنه: ما هذا يزي المخاريب؟ فقال: يا بني! لا يبالي أبوك على الموت سقط أم عليه سقط الموت، وسقوطه على الموت مباشرته لأسبابه المفضية إليه، وسقوط الموت عليه أن يفحاه الموت. (ملخص)

بصفين: موضع كان فيه حرب علي رضي الله عنه مع معاوية رضي الله عنه. (ع) **حين احتضر:** أراد به الموت؛ لأنه كان يتنمنا. (ع)

أي على التمني، سيما إذا علم أنها سائلة له لا يشاركه فيها غيره. **وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ** من موجبات النار كالكفر بحمد **ﷺ** والقرآن وتحريف التوراة. الظاهر أنه معصية ما عاشوا

ولما كانت اليد العاملة مختصة بالإنسان، آلة لقدرته، بها عامة صنائعه، ومنها أكثر منافعه، أمر مقدم مستأ مؤخر

غير بها عن النفس تارة والقدرة أخرى، وهذه الجملة إخبار بالغيب وكان كما أحرر؛ أي واحد ووقع

لأنهم لو تمنوا لنقل واشتهر؛ فإن التمني ليس من عمل القلب ليخفى، بل هو أن يقول:

ليت كذا، وإن كان بالقلب لقالوا: تمنينا. وعن النبي **ﷺ** "لو تمنوا الموت لعص كل

إنسان بريقه فمات مكانه، وما بقي يهودي على وجه الأرض" **وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ** :

تهديد لهم وتنبية على أنهم ظالمون في دعوى ما ليس لهم، ونفيه عنهم هو لهم.

وهو دخول الجنة

لإقامة الظالمين مقام الصم

أي على التمني : **إخ** : بيان لمتعلق "بدم" أراد به أنه كان تمنى الموت، وما لدم على التمني حين حاء الموت. **غيره** : من المسلمين؛ لأن اليهود لا يدعون أن غيرهم لا يدخل الجنة، كيف وهم معروفون بأن آدم وسواه وغيرهما ممن لم تنسخ شريعتهم يدخلون الجنة. (حفاجي) **لما كانت** : **إخ** : إشارة إلى أن اليد معاز عن نفس الشخص، ولم يعمل الخمار في الإسناد فيكون المعنى: بما قدموا بأيديهم؛ ليشمل ما قدموا بسائر الأعضاء. (حاشية)

إخبار بالغيب : **إخ** : وفيها أيضا دليل على اعترافهم بسوته **ﷺ**؛ لأنهم لم يتقنوا ذلك ما اعتصوا من التمني. (حفاجي) **لنقل** : **إخ** : لتوفر الدواعي إلى نقله؛ لأنه أمر عظيم يدور عليه أمر السوء، فإنه تقدير عدمه يظهر صدقه وتقدير حصول التمني يبطل القول بسوته. (ح) **هو أن يقول** : لأنه لا يقع التحدي بما في الضمائر والقلوب. (ع) **وإن كان** : **إخ** : هذا على سبيل التسليم والتزليل في الجواب، يعني لو سلم أنه أمر قلبي، لكنه مذكور على طريق الحاشية وإظهار المعجزة فلا يدفع إلا بالإظهار والتلفظ، كما إذا قال رجل لأمراته: أنت طالق إن شئت، أو أحبت؛ فإنه يعلق بالإخبار لا بالإضمار. (حفاجي) **عن النبي** : استنهاد بالنقل على عدم وجود التمني. (ح)

لو تمنوا : **إخ** : أخرجه البيهقي **رحم** عن ابن عباس **رحم** مرفوعا بلفظ: لا يقولوا رجل منهم إلا عص بريقه، وأخرجه الترمذي والحاوي عنه **رحم** مرفوعا، ولفظه: لو أن اليهود تمنوا الموت لماتوا، وهذا يدل على عمومته لجميع اليهود في جميع الأعصار، وهو المشهور الموافق لظاهر النظم، وأخرج ابن جرير عنه **رحم** موقوفا: لو تمنوه يوم قال لهم ذلك، ما بقي على وجه الأرض يهودي إلا مات، وهذا يدل على تخصيصه لعصره **رحم**؛ ولذلك اختلف فيه المفسرون. (حفاجي) **لنقص** : يقال: غص الطعام إذا لم يجر في حلقه. **ليس لهم** : وهو قولهم: **لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا**

مَنْ كَانَ هُودًا (البقرة: ١١١)

وَلْتَجِدْنَهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَؤُوقٍ مِنْ وَجَدَ بِعَقْلِهِ الْجَارِي مَجْرَى عِلْمِهِ، ومفعولاه "هم" و"أحرص الناس"، وتنكير حياة؛ لأنه أريد بها فرد من أفرادها وهي الحياة المتطاولة، وقرئ باللام ^{لها} وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا ^{معطوف لجملة على المعنى} فكأنه قال: أحرص من الناس ومن الذين أشركوا. وإفرادهم بالذكر للمبالغة؛ فإن حرصهم شديد؛ إذ لم يعرفوا إلا الحياة العاجلة، والزيادة في التوبيخ والتقريع؛ ^{أصل الكتاب} فإنهم لما زاد حرصهم وهم مقرون بالجزاء على حرص المنكرين، دل ذلك على علمهم بأنهم صائرون إلى النار، ويجوز أن يراد: وأحرص من الذين أشركوا، فحذف؛ لدلالة الأول عليه، وأن يكون خبر مبتدأ محذوف صفته **يَوَدُّ أَحَدُهُمْ** ^{قوله من الذين أشركوا} على أنه أريد به "الذين أشركوا" اليهود؛

ولتجدنهم. يجوز أن يكون معترضة، أو معطوفة على جملة "لن يمتنوه"؛ لتأكيد عدم هي الموت. (ع)
من وجد إلخ: [لا من "وحد" بمعنى أصاب، المتعدي إلى مفعول واحد. (ح)] لأن الوجدان يكون بالإحساس ويتعدى لواحد فقط، وبالعقل فيتعدى لواحد، كعرف والاثين كعلم، فقوله: "الجارى" صفة مقيدة، وتنكير الحياة؛ لأنه أريد بها فرد وهو الحياة الدنيا، وقيل: التنكير للتحقير وهو الحياة الدنيا وهو المطابق لقراءة أبي ^{عليه السلام} بالتعريف، قال أبو حيان: المعنى بأن يكونوا أحرص على أي مقدار منها ولو قليلا فكيف يعبره (حفاجي بتعير) **الحياة المتطاولة**: فالتثنية للتعظيم، ويجوز أن يكون للتحقير، فإن الحياة الحقيقية هي الآخرة، قال تعالى: ﴿وَإِنَّ الدَّارَ الْآخِرَةَ لَهِيَ الْحَيَوَانُ﴾ (العنكبوت: ٦٤). (ع)
من الناس إلخ: المراد بالناس ماعدا اليهود؛ لما تقرر أن الخروج بـ"من" مفضول لجميع أجزائه أو الأعم، ولا يلزم تفصيل الشيء على نفسه؛ لأن أفعال ذو جهتين: ثروت أصل المعنى والزيادة، فكونه من جهتهم باعتبار الجهة الأولى دون الجهة الثانية. (ح) **للمبالغة**: يعنى أنهم داخلون في الناس، فتحصيهم بالذكر إما لشدة حرصهم، أو لتوبيخ اليهود، بأن حرصهم هذا يدل على خلاف مدعاهم. (حفاجي)
أن يراد: يكون بتقدير "أحرص" معطوفا على ثاني مفعولي "لتجدنهم". (ع) **وأن يكون**: ومن الذين أشركوا ناس يود إلخ على حذف الموصوف؛ فإنه يجوز حذف موصوف الجملة فيما إذا كان بعض الاسم الخروج بـ"من" نحو: ما ظنن، وما أقام، و"الذين أشركوا" على هذا يشير إلى اليهود؛ لأنهم قالوا: عزيز ابن الله، وإنما أريد ههنا ليرتبط الكلام ببعضه بعض، فجملة "يود" على هذا في محل رفع صفة المبتدأ، =

لأنهم قالوا: ﴿عَزَّيْرًا إِنَّ اللَّهَ﴾ أي ومنهم ناس يود أحدهم، وهو على الأولين بيان لزيادة حرصهم على طريق الاستئناف، ^(التوبة: ٢٠) لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ ^(المراد به الكثرة) حكاية لودادتهم، و"لو" بمعنى "ليت"، وكان أصله: لو أعمر، فأجري على الغيبة؛ لقوله: يود، كقولك: حلف بالله ليفعلن، وَمَا هُوَ بِمُزَحَّزَّجِهِ مِنْ الْعَذَابِ أَنْ يُعَمَّرَ الضمير لأحدهم، و"أن يعمر" فاعل "مزحزحه"، أي وما أحدهم بمن يزحزحه من العذاب تعميره، أو لما دل عليه يعمر. و"أن يعمر" بدل منه. أو مبهم، وأن يعمر موضحة. وأصل سنة سنة؛ لقولهم: سنوات. وقيل: سنة كجبهة؛ لقولهم: ساهته وتسنته النخلة إذا أتت عليها السنون، والزحزحة التباعد،.....

= وعلى ما قبله مستأنفة لا محل لها من الإعراب، وقيل: "من الذين" مبتدأ تتأويله ببعض الذين، فتأمل. (ملخص)

يود أحدهم: [ولا يخفى أن المراد بـ"أحدهم": كل واحد منهم.] على الوجهين الأولين أعني العطف على "الناس"، أو على "أحرص" حيلة مستأنفة كأنه قيل: ما شدة حرصهم. (ع) **حكاية إخ:** يعني أن مقتضى القياس بحسب المعنى "أن يعمر"؛ ليكون مفعول "يود"؛ ولذا ذهب بعض النحاة إلى أن "لو" هذه مصدرية إلا أنها لا تنصب، لكن جرى بـ"لو" حكاية لودادتهم، ومفعول "يود" محذوف، كأنه قيل: يود أحدهم طول حياته قالوا: لو أعمر ألف سنة، إلا أنه أورد بلفظ الغيبة لأجل مناسبة "يود"؛ فإنه غائب كما يقال: حلف ليفعلن مقام لأفعلن، بخلاف ما إذا أتى بصريح القول، فلا يجوز قال: ليفعلن. (ح)

مزحزحه إخ: خبر في محل نصب إن كانت "ما" حجازية، وفي محل رفع إن كانت تميمية، والباء زائدة (ملخص)
أو مبهم إخ: [الضمير مبهم والتفسير بعد الإمام يكون أوقع في النفس، والفصل بالظرف بينه وبين مفسره حائز. (ع)] والفرق بين هذا الوجه والذي قبله: أن ذاك مفسره شيء متقدم مفهوم من الفعل، وهذا مفسر بالبدل، وفي مثله يعود الضمير على المتأخر لفظاً ورتبة، هذا وقيل: كيف لا يبعدهم من العذاب التعمير وما عمروا لم يعبدوا؛ لأن العذاب في الدار الآخرة؛ وأجيب بأن المراد بنفي تبعيده عن العذاب تبعيده بالعمل الصالح، وفيه مزيد توبيخ هم في لمحي عمر لا يعملون فيه صالحاً، وتنبية على أن لمحي العمر الطويل للعمل الصالح محمود. (ملخص) **وأصل سنة إخ:** لام سنة محذوفة، فقيل: أصلها هاء، وقيل: واو؛ لأنه سمع في جمعه سنهات وسنوات. (خفاحي)

وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِمَا يَعْمَلُونَ ﴿٢٥﴾ فيحازيهم. قُلْ مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِجِبْرِيلَ نَزَلَ فِي
عبد الله بن صوريا، سأل رسول الله ﷺ عن ينزل عليه؟ فقال: جبريل، فقال:
ذاك عدونا عادانا ^{من أسرار يهود ذلك} مراراً، وأشدّها أنه أنزل على نبينا أن بيت المقدس سيخرجه
بخت نصر، فبعثنا من يقتله، فرآه يبايل غلاماً مسكيناً وأخذته ليقتل، فدفع عنه
جبريل. وقال: إن كان ربكم أمره بملاككم فلا يسلطكم عليه وإلا فيم تقتلونهم؟
وقيل: دخل عمر رضي الله عنه مدراس اليهود يوماً، فسألهم عن جبريل فقالوا: ذاك
عدونا يطلع محمداً على أسرارنا، وإنه صاحب كل خسف وعذاب، وميكائيل
صاحب الخصب والسلام، فقال: وما منزلتهما من الله؟ قالوا: جبريل عن يمينه
وميكائيل عن يساره وبينهما عداوة، فقال: لئن كانا كما تقولون فليسا
بعدوين، ولأنتم أكفر من الحمير، ^{جمع حمير}
^{أجمل}

نزل إلخ: قال العراقي: لم أقف على سنده، وأورده الثعلبي والواحدي والعيوي في أسباب الترويل بلا سند،
ونعت نصر بضم الباء وتسكين الخاء والمثناة القوقية المفتوحة للتركيب المرجي، وأصله يوحت بمعنى الابن
ونصر تشديد الصاد اسم صم وحد عنده ونسب إليه؛ لأنه لم يعرف له أب. (ملخص)

فيهم تقتلونهم إلخ: فصدقه الرجل المبعوث، ورجع إلينا، وكبر تحت نصر وقوي، وخرب بيت المقدس. (ح)
وقيل دخل إلخ: أخرجه ابن أبي شيبة في "مسنده" وابن جرير وابن أبي حاتم من طرق عن الشعبي، وله
طرق أخرى وهو أقوى من الأول، والمدارس: بيت اليهود الذي يدرسون فيه كتبهم جمع مدراس، وفي
"النهاية" المدارس: صاحب كتب اليهود، معمل ومفعال من أبنية المبالغة، والمدارس أيضاً البيت الذي
يدرسون فيه، ومفعال غريب في المكان. (حفاصي تغيير)

ولأنتم أكفر إلخ: والحمير جمع حمار وهو في غاية البلادة وتعرف النعم يحتاج إلى فطنة، وقيل: المراد كل
حامل، لأن الكفر من الجهل والبلادة، ولا شيء أحمل وأبلد من الحمير، وقيل: علم رجل من "عاد" كان
مسليماً، وكان له واد طوله مسيرة يوم في عرض أربعة فراسخ، ولم يكن ببلاد العرب أحصص منه، فحرج
بنوه بتصيدون فيه فأصابتهم الصاعقة فهلكوا فكفر وقال: لا أعبد من فعل هذا شي دعا قومه إلى الكفر
فمن عصاه قتله، فأهلكه الله وأحرب واديه، مضرب به المثل في الكفر، وقوله: "سبقه بالوحي" =

ومن كان عدواً لأحدهما فهو عدو الله. ثم رجع عمر فوجد جبريل قد سبقه بالوحي فقال **الْحَمْدُ لِلَّهِ**: "لقد وافقت ربك يا عمرا". وفي "جبريل" ثمان لغات قريء من، أربع في المشهور: "جبرئيل" كسلسبيل قراءة حمزة والكسائي، و "جَبْرِيل" بكسر الراء وحذف الهمزة قراءة ابن كثير، و "جبرئيل" كجحمرش قراءة عاصم برواية أبي بكر، و "جبريل" كقنديل قراءة الباقون. وأربع في الشواذ: جبرائيل "جبرائيل" و "جبرئيل" و "جبرئن"، ومنع صرفه للعجمة والتعريف، ومعناه عبد الله، **فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ الْبَارِزُ الْأَوَّلُ** لجبريل، والثاني للقرآن، ^{بالغمرة وتشديد الون} وإضماره غير مذكور يدل على فخامة شأنه، كأنه لتعيينه وفرط شهرته لم يحتاج إلى سبق ذكره. **عَلَى قَلْبِكَ فَإِنَّهُ الْقَابِلُ الْأَوَّلُ** للوحي، ومحل الفهم والحفظ، وكان حقه "على قلبي"، لكنه جاء على حكاية كلام الله تعالى، كأنه قال: قل ما تكلمت به **بِإِذْنِ اللَّهِ** بأمره، أو تيسيره حال من فاعله نزل **مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَهُدًى وَنُورًا لِلْمُؤْمِنِينَ** ^{إن كان الإذن بالفعل} أحوال من مفعوله، **وَالظَّاهِرُ** أن جواب الشرط "فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ"، والمعنى: من عادى منهم جبريل فقد خلع ربة الإنصاف، أو كفر بما معه من الكتاب **بِمَعَادَاتِهِ** إياه؛ لنزوله عليك بالوحي؛

— "أل" فيه للعهد، أي بوحي مطابق لما قاله، ولعمر **عَلَيْهِ السَّلَامُ** آراء نزل الوحي موافقا لها. (خفاحي بتغيير)
فَإِنَّ الْقَابِلَ إِخ: يعني كان الظاهر أن يقول: عليك، كما في قوله تعالى: **﴿وَمَا أَرْكُنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لِنَتَّقِيَ﴾** (طه: ٢)، وإنما قال: "على قلبك"؛ لأنه القابل الأول للوحي إن أريد به الروح، ومحل الفهم والحفظ إن أريد به العضو، بناء على نفى الخواص الباطنة. (ح) **وَالظَّاهِرُ إِخ:** يعني أن من حق الشرط أن يكون سببا للجزاء، وههنا عدواة جبرئيل **لِلظَّاهِرِ** لا ليست سببا لتزليل القرآن، فوجهه بوجهه ثلاثة. (خفاحي)
وَالْمَعْنَى إِخ: فالمراد من جواب الشرط: أعم منه وبما يتوهم، وحاصل الجواب: أنه ليس بجواب في الحقيقة، بل هو سبب لجواب أقيم مقامه. (ملخص) **بِمَعَادَاتِهِ:** متعلق وكفر على سبيل التنازع.

لأنه نزل كتاباً مصدقاً للكتب المتقدمة، فحذف الجواب وأقيم علته مقامه، أو من عاداه فالسبب في عداوته أنه نزل عليه. وقيل: محذوف، مثل: فليمت غيظاً، أو فهو عدو لي وأنا عدو له، كما قال: **مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ فَإِنَّ اللَّهَ عَدُوٌّ لِلْكَافِرِينَ** **﴿٢٦﴾** أراد بعداوة الله مخالفته عناداً، أو معاداة المقربين من عباده، وصدر الكلام بذكره تفخيماً لشأنهم، كقوله تعالى: **﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ﴾** **﴿التوبة: ٦٢﴾**

أو من عاداه **﴿٢٦﴾** معناه: من كان عدواً لجبريل **﴿٢٦﴾** فلعداوته وجه؛ لأنه نزل عليك القرآن وهم كارهون له، فزوله سبب لتوجه عداوتهم، والفاء داخلة على السبب وأنه وقع جزاء باعتبار الإعلام والإخبار بسببه لما قبله أي من عاداه فأعلمكم أن سبب عداوته أنه نزل عليك، كقولك: إن عاداك فلان فقد أدبته يعني أحرك بأن سبب عداوته لك أذنته، وفي الاكتفاء ههنا على "نزل عليك" وفيما سبق على "نزل كتاباً مصدقاً للكتب المتقدمة" إشارة إلى أن قوله تعالى: "فإنه نزل على قلبك" باعتبار اشتماله على قلبك سبب للعداوة، ومن حيث اشتماله على قوله: "مصدق لما بين يديه" سبب لخلع ربة الإصاف والكفر بما معه، فتأمل. (ملخص)

وقيل محذوف: [عطف على قوله: "والظاهر أن جواب الشرط"، فمقتضى المقابلة أنه حيث يكون الجواب محذوفاً بحيث لا يكون "فإنه نزل" إلخ نائباً عنه. (عب)] فيه أن التعاوت بين هذا الوجه والوجهين السابقين، فكيف قال في الأولين: إن الجواب "فإنه نزل"، وقال في هذا: الجواب محذوف؟ وأجيب بأن قوله: "فإنه نزل" نائب الجواب في التوجيهين الأولين فهو بمنزلة الجواب، وههنا غير نائب عنه، بل بقدر الجواب مؤخرًا عن قوله: "فإنه نزل"، ويكون هو تعليلًا لسبب العداوة كأنه قيل: من عاداه؛ لأنه نزل على قلبك فليمت غيظاً، فالفاء بمعنى اللام كما في قوله تعالى: **﴿فَأَخْرَجْنَا مِنْهَا بَنَاتِكُمْ رَجِيَةً﴾** (الحجر: ٣٤). (ملخص)

كما قال **﴿٢٦﴾** وجه ربطه بأن يقال: نزوله على قلبه ينادي به فمن استكره نزوله كان عدواً لله ومن كان عدواً لله كان الله عدوه. أراد **بعداوة الله** **﴿٢٦﴾** لما كان معنى العداوة المعروف الذي يقصد به الإضرار، لا يتصور ههنا جعله مجازاً عن المخالعة عناداً، أو المراد معناه الحقيقي بالنسبة للرسول والملائكة، وذكر الله للتعظيم والتهويل لعداوتهم؛ لأن من عاداهم فقد عادى الله وعداوة الله عقابه أشد العقاب. (مخفاجي) **وصدر الكلام** **﴿٢٦﴾** متعلق بقوله: ومعاداة المقربين كأنه قيل: فما فائدة في ذكر لفظ الله فإن المقربين مذكورون بعده؟ فأجاب بأنه لتفخيم شأنهم حيث جعل عداوتهم عداوته. (ع)

وأفسرد الملكان بالذكر؛ لفضلهما كأخما من جنس آخر، والتنبيه على أن معاداة الواحد والكل سواء في الكفر واستجلاب العداوة من الله تعالى، وأن من عادى أحدهم فكأنه عادى الجميع؛ إذ الموجب لعداوتهم ومحتبهم على الحقيقة واحد، ولأن الحاجة كانت فيهما. ووضع الظاهر موضع المضمرة؛ للدلالة على ^{وهو القرب من الله تعالى} أنه تعالى عاداهم لكفرهم، وأن عداوة الملائكة والرسل كفر. وقرأ نافع: "ميكائل" كميكاعل، وأبو عمرو ويعقوب وعاصم برواية حفص: "ميكال" كميعاد، وقرأ: "ميكل"، و"ميكليل"، وميكل. **وَلَقَدْ أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ وَمَا يَكْفُرُ بِهَا إِلَّا الْفَاسِقُونَ ﴿٢٥﴾** أي المتمردون من الكفرة، والفسق إذا استعمل في نوع من المعاصي دل على أعظمه كأنه متجاوز عن حده. نزل في ابن سوريا حين قال لرسول الله ﷺ ما جئتنا بشيء نعرفه، وما أنزل عليك من آية فنتبعك.

لفضلهما: ليدل على فضلهما حين كأخما ليسا من جنس الملائكة؛ لاختصاصهما عزايا وفصائل، ولأن التعابير في الوصف بمنزلة التعابير في الدات. (خفاجي) **والنبيه:** لأن الأفراد بالذكر يقتضي ذلك كما إذا قلت: من أهان القوم وزيدا وعمروا أهته، اقتضى ترتب الجزاء على إهانة أفرادهم لا على المجموع، وهذه وجوه وتكت مستقلة؛ ولذلك قال: ولأن الحاجة إلخ بالواو، فلا يقال: الظاهر أن يقال: أو النبيه. (خفاجي) **على الحقيقة:** إما بحسب الترهيم قد يختلف كما أحب اليهود ميكائيل؛ لأنه صاحب الخصب، وأبعضوا جبريل؛ لأنه صاحب حسف وشدة. (ع) **للدلالة إلخ:** هذا الكلام مبني على التعليق بالمشق، وأن الجزاء مرتبط بمعاداة كل واحد مما ذكر في الشرط لا بالمجموع، فإن قيل: إن القصة المذكورة تشعر باختصاص عداوتهم بجبريل دون ميكائيل، قلنا: إن دعوى محتمهم مع عداوة جبريل باطلة؛ لاستلزام إحدى العداوتين للآخر. (ملخص)

والفسق إلخ: لما كان المتبادر من ظاهر لفظ الفسق معنى أعم من الكفر، ولم يناسب المقام، فسر الفاسقين بالمتبردين من الكفرة، ولما ورد أنه لا دلالة للمطلق على المقيد، دفعه بأن الفسق إذا استعمل في نوع من المعاصي كفرا أو غيره وقع على العظيمة؛ لأنه في الأصل الخروج عن المعتاد فيه، وقد استعمل هنا في الكفر فيفيد ما ذكر. (ملخص) **أعظمه:** أعظم ذلك النوع كالكفر بها. (ح)

أَوْكَلَمَّا عَاهَدُوا عَهْدًا **الهمزة للإنكار، والواو للعطف على محذوف، تقديره:**
كفروا بالآيات كلما عاهدوا، وقرئ بسكون الواو على أن التقدير: إلا الذين
فسقوا، أو كَلَمَّا عاهدوا، وقرئ: "عاهدوا" و "عاهدوا" **نَبَذَهُ قَرِيبٌ مِّنْهُمْ** نقضه،
وأصل النبد: الطرح، لكنه يغلب فيما ينسى، وإنما قال: "قريب"؛ لأن بعضهم
لم ينقض بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ **رد لما يتوهم من أن الفريق النابذ هم**
الأقلون، أو أن من لم ينبذ جهاراً فهم مؤمنون به خفاء. وَلَمَّا جَاءَهُمْ رَسُولٌ مِّنْ
عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ كعيسى ومحمد عليهما الصلاة والسلام، **نَبَذَ قَرِيبٌ مِّنْ**
الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ كِتَابَ اللَّهِ يعني التوراة؛ لأن كفرهم بالرسول المصدق لها
كفر بها فيما يصدقه، ونبد لما فيها من وجوب الإيمان بالرسول المؤيدين بالآيات.
وقيل: ما مع الرسول ﷺ كالتقرآن **وَرَأَى ظُهُورَهُمْ** مثل لإعراضهم عنه رأساً.....

تقديره اكفروا إلخ بقريظة ﴿وَمَا يَكْفُرُ بِهَا إِلَّا الْعَاقِبُونَ﴾ (البقرة: ٩٩)، فيكون من عطف الحملة الضعيلة
على الضعيفة لأن "كلما" ظرف "نبد" ولم يحمل قراءة إسكان الواو على أنها أسكت إسكان الهاء في
"وهو"؛ لأنه لم يثبت مثل ذلك في الواو العاطفة، بل حملت على أنها الواو العاطفة للفعل بعدها أعني "نبد"
المفيد بالظرف، وهو "كلما" على صلة [إنما قال: "على صلة الموصول" ولم يقل "على الموصول"؛ لثلا يرد
دخول "إلا" الاستثنائية على الفعل، وهو غير حائز. (عج)] للموصول الذي هو اللام في "الفاصول" ميلا
إلى جانب المعنى، و"أو" بمعنى "بل"، دل عليه قوله: "بل أكثرهم لا يؤمنون"؛ ترقيا إلى الأغلظ فالأغلظ كما
قيل: في قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَا إِلَى مِائَةِ آلَافٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ (الصافات: ١٤٧). (ملخص)

رد لما يتوهم: إن كان الأكثر عبارة عن التابدين. **لم ينبذ جهاراً:** إن كان الأكثر عبارة عما عدا البابدين.
وقيل إلخ: مرضه؛ لأن البند يقتضي سابقة الأخذ وهو متحقق بالنسبة إلى التوراة دون القرآن؛ ولأن المعرفة
إذا أعيدت معرفة كان الثاني عين الأول؛ ولأن مدعتهم في أنهم بلبوا الكتاب الذي أوتوه واعتروها بتحقيقته
أشده؛ فإنه بعيد أنه كان مجرد مكابرة. (ح)

مثل لإعراضهم إلخ. شبه تركهم كتاب الله وإعراضهم عنه بحالة الشيء يرمى به وراء الظهر، والجامع: قلة
المبالاة وعدم الالتفات، ثم إن النبد وراء الظهر يقتضي سابقة الأخذ في الجملة،

بالإعراض عما يرمى به وراء الظهر لعدم الالتفات إليه. **كَانْتَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ** ^ش أنه كتاب الله، يعني أن علمهم به ^{مستحکم} رصين ولكن يتجاهلون عناداً. واعلم أنه تعالى دل بالآيتين على أن جل اليهود أربع فرق: فرقة آمنوا بالتوراة وقاموا بحقوقها كمؤمني أهل الكتاب، وهم الأقلون المدلول عليهم بقوله: **"بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ"**. وفرقة جاهرُوا بنبذ عهودها وتخطي حدودها تمرداً وفسوقاً، وهم المعنيون بقوله: **"تَبَذَهُ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ"** وفرقة لم يجاهرُوا بنبذها ولكن نبذوا لجهلهم بها وهم الأكثرون. وفرقة تمسكوا بما ظاهراً ونبذوها حقيقة عالين بالحال، بغياً وعناداً وهم المتجاهلون. **وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَطْفَ عَلَى نَبْذِ،** أي نبذوا كتاب الله واتبعوا كتب السحر التي تقرأها، أو تتبعها الشياطين من الجن أو الإنس أو منهما،
وهو قول الأكثرين

= وهذا في حق التوراة ظاهر، وإنما الخفاء في الترك فتركه هو الكفر بالرسول مثلاً، وفي حق القرآن بالعكس أي تركه ظاهر، وإنما الخفاء في الأخذ فأخذه هو لزوم التلفي بالقبول، هذا إذا حمل كتاب الله على القرآن. (خفاجي بتقرير)

رَصِين إلخ: إذا أريد بكتاب الله التوراة فوجه الرصانة ظاهر، وأما إذا أريد به القرآن فوجهها الذين أوتوا الكتاب حيث وضع موضع الضمير، فأفاد أنهم عرفوا حق معرفة لما فروؤوا في كتابهم حتى استحکم بذلك علمهم. (ملخص)

عَطْفَ عَلَى نَبْذِ إلخ: فيه: أنه يقتضي كونها جواب "لما" واتباعهم هذا ليس مترتباً على مجيء الرسول ﷺ، بل كان قبله فالأولى: أن تكون معطوفة على جملة "لما" ولعل هذا هو المراد من كلام المصنف، وإنما لم يقل: على الشرطية؛ تنبيهاً على أن مناط الفائدة هو الجراء، والمعطوف على الشرط معطوف على الجراء المقيد بالشرط. (ملخص)

تَقْرَؤُهَا: تتلو من التلاوة أو من التلو. (ع) **أو الإنس:** وهو للمتكلمين من المعتزلة؛ بناء على عدم تجويزهم النقول والافتراء على الأنبياء من الجن؛ لاحتفائه وإيجاب اللبس، بخلاف شياطين الإنس. (ح)

عَلَىٰ مُلْكٍ سَلِيمٍ أي عهده، و"تتلوا" حكاية حال ماضية، قيل: كانوا يسترقون السمع ويضمون إلى ما سمعوا أكاذيب، ويلقونها إلى الكهنة، وهم يدونونها ^{بمرو السمع اسم مفعول} ويعلمون الناس، وفشا ذلك في عهد سليمان **عليه السلام** حتى قيل: إن الجن يعلمون الغيب، وأن ملك سليمان ثم بهذا العلم، وأنه تسخر به الجن والإنس والريح له **وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ** تكذيب لمن زعم ذلك، وعبر عن السحر بالكفر ليدل على أنه كفر، وأن من كان نبياً كان معصوماً عنه، **وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا** باستعماله، وقرأ ابن عامر وحمة والكسائي: "ولكن" بالتحفيف، ورفع "الشياطين". **يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ** إغواء وإضلالاً، والجملة حال عن الضمير، والمراد بالسحر ما يستعان في تحصيله.....

عهده إلخ: زمان ملكه، فالضاف محذوف، أو زمان سليمان، فالملك مجاز عن العهد، وعلى التقديرين "على" بمعنى "في" ليستقيم المعنى؛ فإن العهد لا يصلح أن يكون مقروا عليه هذا، والأحسن أن يجعل "على ملك" متعلقاً بـ"تتلوا" على تصميم معنى الافتراء أي تتلوه الشياطين مقترين على ملك سليمان بقولهم: إن ملك سليمان قام به، وحينئذ يرتبط به "وما كفر سليمان" ارتباطاً تاماً. (ملخص)

تسخر: أي اتخذ سحرة لنفسه، قال الجوهري **تسخره** سحره تسحيراً أي كلفه عملاً بلا أجرة، وكذلك تسخره. (ج) **وعبر عن السحر** إلخ: يعني أن "كفر" بمعنى سحر مجازاً للزومه له. قوله: ليدل على أنه أي العمل بالسحر كفر كما يدل عليه قوله: باستعماله في قوله تعالى: "ولكن الشياطين كفروا".

قال الشيخ أبو منصور: القول بأن السحر كفر على الإطلاق خطأ، بل يجب البحث عن حقيقته، فإن كان في ذلك رد لما لزم من شرط الإيمان فهو كفر وإلا فلا ثم السحر الذي هو كفر تقتل عليه الذكور لا الإناث، وأما الإناث فتجس حتى تتركه، وما ليس بكفر وفيه إهلاك النفس ففيه حكم قطع الطريق، ويستوي فيه الذكور والإناث، ويقبل توحيته إذا تاب، ومن قال: لا تقبل فقد غلط، فإن سحرة قرعون قبلت توحيته، ولعل الخلاف مبني على اختلاف التفسير. (ملخص)

إغواء: وإلا فمجرد تعليم السحر لا يوجب التكفير. **حال عن الضمير**: ضمير "كفروا"، قال الواحدي: يجوز أن يكون "يعلمون" من فعل اليهود الذين يبتوا بقوله: "واتبعوا"، فعلى هذا يكون حالاً من ضمير "اتبعوا". (منه)

بالتقرب إلى الشيطان مما لا يستقل به الإنسان، وذلك لا يستتب إلا لمن يناسبه في الشرارة وعبث النفس؛ فإن التناسب شرط في التضام والتعاون، وبهذا تميز الساحر عن النبي والولي، وأما ما يتعجب منه كما يفعله أصحاب الحيل بمعونة الآلات والأدوية أو يريه صاحب خفة اليد **فغير مذموم**، وتسميته سحراً على التجوز، أو لما فيه من الدقة؛ لأنه في الأصل لما خفي سببه. **وَمَا أُنْزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ** عطف على "السحر"، والمراد بهما واحد، **والعطف** لتغاير الاعتبار، أو به نوع آخر أقوى منه، أو على "ما تتلوا". وهما ملكان أنزلا لتعليم السحر؛ ابتلاء من الله للناس، وتمييزاً بينه وبين المعجزة. **وما روي أنهما مثلاً بشرين،.....**

بالتقرب إل: بارتكاب القبائح قولاً كالرقى التي فيها ألعاف الشرك ومدح الشياطين، وعملاً كعبادة الكواكب والتزام الخناية وسائر الفسوق، واعتقاد كاستحسان ما يوجب التقرب إليه لا شك في كون السحر بهذا المعنى كفراً. (حاشية) **مما لا يستقل:** لا يقدر الإنسان إلا باستعانتهم.

وبهذا تميز إل: إشارة إلى جواب ما قال المعتزلة: من أنه لو أمكن للإنسان من جهة الشيطان ظهور الخوارق والإحبار عن المعينات لاشتبه طريق النبوة بطريق السحرا ولذا قالوا: إنه تخيل محض لا حقيقة له. (ع) **فغير مذموم:** صرح النووي في "الروضة" بأنه حرام. (ح) **والعطف:** تدليلاً لتغاير المفهوم مؤلة لتغاير الذات. **أقوى منه:** نوع من السحر أقوى من سائر أنواع السحر، **فدنه** متعلق بقوله: "نوع" لا بقوله: "أقوى"؛ لفساد المعنى. (ع) **لتعليم السحر:** ولم يصدر عنهما كفر ولا كبيرة، وتعديهما إن ثبت إنما هو على وجه العناية كعبادة الأنبياء على الزلة والسهو. (ع)

وما روي إل: قال المحدثون: وجميع رجاله غير موثوق بهم، لكن قال الحافظ ابن حجر: أخرجه أحد في "مسنده" وابن حبان في "صحيحه" وإن له طرقاً كثيرة يكاد الواقف عليها يقطع لصحتها؛ لكثرة قوة عتاجها، لكن أهل الكلام اتفقوا على عصمة الملائكة عليهم الصلاة والسلام، وعدلوا من المبالاة أن يمسح الإنسان كوكباً أكثر من الأرض بكثير، والمصنف **عليه** حاول التوفيق بينهما من باب التمثيل [يعني لو صبح ذلك طيس من باب الحقيقة؛ لما ثبت من عصمة الملائكة، بل من باب التمثيل. (ع)] إيقاظاً عن شبهة الاغترار بالطاعة للعلاء، وتصويراً لعظمة المعاصي في أعين البصراء، وتوكيداً للوصية في التحفظ عن الطغيان، وتحذيراً لهم من مكر الله في كل حين وآن، وقيل: أراد بهما النفس والبدن تعرضاً لأمراً وهي الروح فحملهما على المعاصي ثم تنبّهت بمصاحبتها لما هو خير فصعدت السماء. (ملخص)

وركب فيهما الشهوة فتعرضا لامرأة يقال لها: زهرة، فحملتهما على المعاصي والشرك، ثم صعدت إلى السماء بما تعلمت منهما، فمحكى عن اليهود، ولعله من رموز الأوائل، وحله لا يخفى على ذوي البصائر. وقيل: رجلا ن سمي ملكين باعتبار صلاحتهما، ويؤيده قراءة الملكين بالكسر. وقيل: "ما أنزل" نفي معطوف على "ما كفر سليمان" تكذيب لليهود في هذه القصة، ^{وإن كانت شاذة} **بَابِلَ** ظرف، أو حال من الملكين، أو الضمير في "أنزل"، والمشهور أنه بلد من سواد الكوفة. **هَارُوتَ وَمَرْوُتَ** عطف بيان لـ"الملكين"، ومنع صرفهما؛ للعلمية والعجمة، ولو كانا من الهرت والمرت بمعنى الكسر؛ لانصرفا. ومن جعل "ما" نافية أبدلها من "الشياطين" بدل البعض، وما بينهما اعتراض. وقرئ بالرفع على هما هاروت وماروت. **وَمَا يَعْلَمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ** فمعناه على الأول ما يعلمان أحداً حتى ينصحاه ويقولوا له: إنما نحن ابتلاء من الله، فمن تعلم منا وعمل به كفر،.....

بما تعلمت: وهو اسم الله الأعظم الذي يصعدان به إلى السماء كل ليلة ثم ينزلان اليوم للفصل بين الناس. **فمحكى:** مروي حكاية لما قاله اليهود، بطلانه في نفسه لا ينافي صحة الرواية. (ع) **وحله:** بفتح الحاء وضمة اللام أي حل الرمز، أو ما روي. (ج) **وقيل رجلا ن:** وهو قول الصحاح: إنما علجان من أهل بابل. **ولو كانا إخن:** رد لما في بعض التفسير أنه كان اسمهما عرا وعرايا، فكلمتا قارفا الدن بسميا هاروت وماروت من الهرت والمرت بمعنى الكسر. **ومن جعل إخن:** يعنى قال: إنما ليسا بملكين، إنما شيطانان من الخس أو الإنس، وحملهما نصا في اللفظ بدل من "الشياطين" في قوله: "ولكن الشياطين" على قراءة تشديد "لكن"، وما أنزل على الملكين" نفي اعتراضا بين البذل والمبدل منه. وفيه: أنه يخالف ما صرح سابقا من أنه حيثذ معطوف على "ما كفر سليمان". (ح)

فمعناه على الأول إخن: على تقدير أن يكون "هاروت وماروت" عطف بيان لـ"الملكين" في الآية. (ح) **ابتلاء:** [للتأنيب] غمز به بين المطيع والمعاصي. [إفراد القصة مع تعددها؛ لكونها مصدرا، وحملها عليهما مواظاة؛ للمبالغة كأنهما نفس الفتنة. (جمل)

ومن تعلم وتوقى عمله ثبت على الإيمان، فلا تكفر باعتقاد جوازه والعمل به. وفيه دليل على أن تعلم السحر وما لا يجوز اتباعه غير محظور، وإنما المنع من اتباعه والعمل به. وعلى الثاني ما يعلمانه حتى يقولوا: إنما نحن مفتونان فلا تكن مثلنا. **فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا** الضمير لما دل عليه "من أحد". **مَا يُفَرِّقُونَ بَيْنَ الَّذِينَ أَلْمَزُوا** أي الناس **وَزَوْجِهِمْ** أي من السحر ما يكون سبب تفريقهما، **وَمَا هُمْ بِضَارِينَ بِهِ** من أحد إلا **بِإِذْنِ اللَّهِ**؛ لأنه وغيره من الأسباب غير مؤثرة بالذات، بل بأمره تعالى وجعله. وقرئ **"بضاري"** على الإضافة إلى أحد، وجعل الجار جزءاً منه، والفصل بالظرف. أي هو من واحد أي من

وفيه دليل إخ: لدلالته على وقوع التعليم من الملائكة مع عصمتهم فيكون غير محظور، والتعلم مطاوع له، بل هما متحدثان بالذات مختلفان بالاعتبار كالإيجاب والوجوب. (ح) **وإنما المنع:** يدل عليه قوله: "فلا تكفر"، وفيه إشارة إلى أن الاحتساب أصلح كتعلم الفلسفة التي لا يؤمن أن تجر إلى الغواية. (ملخص) **وعلى الثاني:** على تقدير أن يكون "هاروت وماروت" بدلا من الشياطين. **حتى يقولوا:** ما يعلمان السحر أحدا حتى يقولوا: إنا مفتونان باعتقاد جوازه والعمل به، فلا تكن مثلنا في ذلك فذكرك. (ع)

فلا تكن: وهذا القول منهما مثل ما حكاه الله تعالى في قوله: ﴿كَمَثَلِ الشَّيْطَانِ إِذْ قَالَ لِلْإِنْسَانِ اكْفُرْ فَلَمَّا كَفَرَ قَالَ إِنِّي بَرِيءٌ﴾ (الحشر: ١٦) في أن كلا منهما لأجل فحامة الشرك في العذاب، وفي تمويل شأن السحر ما لا يحصى، فليس على وجه النصيحة، فلا يرد أن الشياطين داعون إلى الكفر لا مانعون منه. **لما دل عليه إخ:** فيتعلم الناس من المالكين جعل أحد بمعنى الناس؛ لوقوعه في سياق النفي، فأمل. (ملخص)

ما يكون سبب إخ: بأن يعتقد أن ذلك السحر مؤثر بدون إذن الله مثلا فيكون كافرا، وإذا كان كافرا بانت امرأته عنه فيحصل التفرق بينهما، وإما أن يفرق بينهما بالتصويه والتحصيل ومائر الوحوش. (شيرازي) **وقرئ بضاري إخ:** قال ابن جني: هو من أهد الشواذ؛ وذلك أنه فصل بين المصاف والمضاف إليه بالظرف الذي هو "به"، ثم جعل المضاف إليه هو الجار والجرور جميعا، ولا يصح أن تكون "من" زائدة لتأكيد معنى الإضافة كـ "اللام" في "لا أبا له"؛ لأن هذه إضافة لفظية ليست بمعنى "من"، وأيضا "من" هذه لاستغراق النفي، وليست هي المقدرة في الإضافة، فالأول: تحريكها على أن نون الجمع تسقط في غير الإضافة كما ذكره ابن مالك. (حقاجي بتعير)

**وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ لَا فِتْنَةَ لَهُمْ يَقْصِدُونَ بِهِ الْعَمَلَ، أَوْ لِأَنَّ الْعِلْمَ يَجْرُ إِلَى الْعَمَلِ غَالِباً
وَلَا يَنْفَعُهُمْ** إذ مجرد العلم به غير مقصود ولا نافع في الدارين. وفيه أن التحرز عنه
أولى، **وَلَقَدْ عَلِمُوا** أي اليهود **لَمَنِ اشْتَرَاهُ** أي استبدل ما تتلوا الشياطين بكتب الله
تعالى، **وَالْأَطْهَرُ** أن اللام لام الابتداء علقـت "علموا" من العمل **مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ**
مِنْ خَلْقٍ نَصِيبٍ وَلَيْسَ مَا شَرَوْا يَوْمَ أَنْفُسَهُمْ يحتمل المعنيين على ما مر **لَوْ كَانُوا**
يَعْلَمُونَ يتفكرون فيه، البيع والشراء

ويعلمون إلخ: في "التفسير الرحامي" لو لم يكن فيه أن في السحر كفر، ولا في العمل به، ولا في اعتقاد تأثر
الكواكب أو الشياطين لكان حق العاقل أن يعود منها، ويتعلمون ما يضرهم ولا ينفعهم، لا كالفلسفة التي تضر
تارة وتنفع أخرى، وليس اختيارهم إياه؛ لجهلهم بضره فو الله لقد علموا الآية. **والأظهر:** قال الزجاج زعم بعض
التحويين أنها لام جواب القسم؛ لأن "اللام" لما حدثت في أول الكلام أشبهت "لام" القسم أي للموتفة، فأجيب
عوايه ثم قال: هذا خطأ؛ لأن جواب القسم ليس لشبه القسم. (منه)

لام الابتداء: في "لَمَنِ اشترأه" لام للابتداء لا للقسم، وأما الأول فللقسم. **ما مر:** في تفسير قوله تعالى: **وَيُشْرَا**
اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ (البقرة: ٩٠). (ع) **يتفكرون فيه إلخ:** [جواب "لو" محذوف أي ارتدعوا، أو كان حيرا
ضم. (ح) جواب عن إثبات العلم في قوله: "ولقد علموا"، وتليـه بقوله: "لو كانوا يعلمون"؛ لما بينهما من
التنافي. وفصل الجواب بأوجه: منها: أن المثبت لهم هو العقل العريـزي وما حصل لهم بصعته تعالى، والمنفي عنهم
هو المشكسب، ومنها: أن المثبت لهم هو العلم الإجمالي، والمنفي عنهم هو العلم بالتفصيل، فقد يعلم الإنسان مثلاً
قبح الشيء ثم لا يعلم أن فعله قبيح، فكأنهم علموا أن شرى النفس السحر مذموم، لكن لم يتفكروا في أن ما
يفعلونه هو من ذلك القبيح.

ومنها: أنهم علموا عقاب الله لكن لم يعلموا حقيقة عذابه ومقذاره، بل ظنوا أنه لم يفسهم النار إلا أياماً معدودة،
ومنها: أن معنى قوله: "لو كانوا يعلمون" يعلمون؛ يعلمهم؛ لأن من لا يعمل في حكم من لا يعلم، والكلام على
الوجه الثلاثة على مقتضى الظاهر، وعلى الرابع على خلافه؛ لكونه من باب تنزيل الشيء منزلة عدمه؛ ولذا
آخره عنها ومرضه، أو لأن حاصلها: منع الاشتاد في الموضوعين، وحاصل الرابع: تسليم الاتحاد وجعله مجازاً عن
العمل، والتسليم بعد البيع، وقول: الذين يعلمون غير الذين لم يعلموا، فالعالمين الذين علموا السحر ودعوا الناس
إلى تعلمه، وبدعوا كتاب الله وراء ظهورهم كأنهم لا يعلمون، والذين لا يعلمون هم الخهال الذي يبرعون في
تعلم السحر. (ملخص) يتفكرون فيه: أحاب عن التنافي بين إثبات العلم لليهود بعدم نصيب هم في الآخرة =

أو يعلمون قبحه على التعيين، أو حقيقة ما يتبعه من العذاب، والمثبت لهم أولاً على ^{ولي نسخة: على اليقين} التأكيد القسمي العقل الغريزي، أو العلم الإجمالي بقبح الفعل، أو ترتب العقاب من غير تحقيق، وقيل: معناه: لو كانوا يعملون بعلمهم، فإن من لم يعمل بما علم فهو كمن لم يعلم، وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا بِالرَّسُولِ وَالْكِتَابِ، وَأَتَقَوْا بِتَرْكِ المعاصي كنبذ كتاب الله وإتباع السحر لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ جواب "لو"، وأصله: لأثبوا مثوبة من عند الله خيراً مما شروا به أنفسهم، فحذف الفعل وركب الباقي جملة اسمية؛ لتدل على ثبات المثوبة والجزم بخيريتها،

= بعد استبدالهم كتاب الله بالسحر، وبقي العلم عنهم به بقوله: "لو كانوا يعلمون" بأن المراد بالعلم المثبت استعداد العلم وقوة التفكير، وهو الذي عبر عنه بالعلم الغريزي أي الثابت في القطرة، والمراد من العلم المثبت: إعمال الفكر، وأن المراد بالعلم الأول: العلم الإجمالي المتدرج تحت العلم بالقواعد الدينية، وبالعلم الثاني: العلم التفصيلي المستخرج من القاعدة، وبأن المراد بالعلم الأول: العلم الإجمالي بثبوت عذاب من غير تعيين، والمثني العلم بخصوص العذاب. (ع)

والكتاب: حصص الكتاب بالذكر؛ إشارة إلى ارتباطه بقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ حَقَّاقَةٌ كَانُوا مِن عِندِ اللَّهِ﴾ (البقرة: ٨٩).
وأصله لأثبوا إلخ: جواب إشكالين: لفظي: وهو أن جواب "لو" إنما يكون فعلية ماضوية، ومعنوي، وهو أن حرية المثوبة ثابتة لا تعلق لها بزمانهم وعدمه؛ ولأجل هذين الإشكالين قال بعض النحاة: إن "اللام" جواب للقسم المضمون، والتقدير: ولو أنهم آمنوا واتقوا لكان خيراً لهم، والله مثوبة من عند الله خير، والمصنف وصاحب "الكشاف" احتارا أنه الجزاء لتضمنه البلاغة مع قلة الحذف، والماضوية في جواب "لو" أعم من أن يكون حقيقة أو تأويلاً. (عصام)

لتدل إلخ: وذلك لأن الفعل دلالة على الزمان يفيد حدوث مدلوله وهو الحدث، وحدث النسبة أيضاً؛ لتلازمها، فإذا عدل عنه إلى الاسم كان مدلول الجملة الاسمية ثبات المثوبة وثبات نسبة الجزية إليها أيضاً، فلا يرد ما أورد أن الاسمية إنما تدل على ثبوت مدلولها وهو كون المثوبة خيراً، لا على ثبات المثوبة، وما ذكر إنما يتم لو قيل: لمثوبة لهم. (ملخص) **والجزم إلخ:** فيه نكت؛ لأنه كيف يجزم به وقد جعل جواباً للشرط الامتناعي الدال على عدمه؛ لأن "لو" لامتناع الثاني لامتناع الأول فكيف الجزم، فتأمل. (حفاجي)

وحذف المفضل عليه؛ إجلالاً للمفضل من أن ينسب إليه، وتنكير المثوبة؛ لأن المعنى: شيء من الثواب خير، وقيل: "لو" للتمني، و"لَمْ تُؤْتِ" كلام مبتدأ. وقرئ: "لَمْ تُؤْتِ" كمشورة، وإنما سمي الجزء ثواباً ومثوبة؛ لأن المحسن يثوب إليه ^{لشيء قليل} لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ ﴿١٢٨﴾ أن ثواب الله خير، جَهَلَهُمْ لترك التدبر أو العمل بالعلم. يَنَاقِهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقُولُوا رَاعِنَا وَقُولُوا آنظُرْنَا الرعي حفظ الغير لمصلحته، وكان المسلمون يقولون للرسول ﷺ: راعنا أي راقبنا وتأن بنا فيما تلقنا حتى نفهمه، وسمع اليهود فافترضوه وخاطبوه به ^{أنظروا} رَاعِنَا أَي رَاقِبْنَا وَمَا يَفْقِدُ تِلْكَ الْفَائِدَةَ وَلَا يَقْبَلُ التَّلْبِيسَ، وهو انظرنا بمعنى مريدين نسبته إلى الرعن، أو سبه بالكلمة العبرانية التي كانوا يتسابون بها وهي راعينا، فنهى المؤمنين عنها وأمروا بما يفيد تلك الفائدة ولا يقبل التلبيس، وهو انظرنا بمعنى ^{من العريضة} "انظر إلينا"، أو انتظرنا من نظره إذا انتظره.

وحذف المفضل عليه: يعني أن "عرا" أفعل التعضيل، والمفضل عليه "عما اشتروا به"، والمفضل "المثوبة". قيل لو للتمني **إخ:** صعبه؛ لأن أصل "لو" أن يكون للشرط؛ ولأن النعي من الله محال مبذول يأتي محمول على التمني من جهة العباد، يعني أن من عرف طبعناهم وتمادى بهم في الكفر بتحقى إيمانهم كما يتمنى الشباب بعد الشباب، أو يحاز عن طلب المستعد الحال. (حاشية) **جهلهم إخ:** لأن كلمة "لو" تدل على انتفاء كونهما عالمين، سواء كان للشرط، أو للتمني. (حاشية)

راقبنا إخ: يعني أن مرادهم من رعاية النبي ﷺ إيمانهم وحفظ مصلحتهم: أن يرافهم ويتأني هم في إلقاء ما بلغتهم، لا أن معنى "راعنا" راقبنا، ولعل ذلك السؤال منهم إما لقصور فهمهم، لعموض ما ألقى إليهم أو لتعجيل شيء ﷺ بواسطة حرصه على تعجيل إيمانهم (ملخص) **فافترضوه:** حين قالوا فيما بينهم: كنا نسب محمداً سرا فاعلنوا به الآن. ومعناه: الحق الناشئ عنه أقوال وأفعال تدل على السقه، والصيغة للنسبة أي ذا رعونة كـ"لابس وتأمر". (حقاقي)

مريدين إخ: فجعلوه مشتقاً من الرعونة، وكانوا إذا أرادوا به أن يحفوا إنساناً قالوا: راعنا بمعنى يا أحمق! فالألف حفظ لد الصوت، وحرف البدء محذوف. (ع) **فنهى المؤمنون إخ:** ويعلم منه أنه لا يجوز أن يطلق عليه ﷺ ما يوهم نقصاً ولو على وجه بعيد، ويستعاد منه أن ما يوهم شركاً فاستعماله مجموع بالأولى كعبد النبي وعبد الحسين. (ملخص)

وقرئ: "انظرنّا" من الإنظار أي أمهلنا لنحفظ. وقرئ: "راعونا" على لفظ الجمع للتوقير، و"راعنا" بالتثنية أي قولاً ذا رعن، نسبة إلى الرعن وهو الهوج، لما شابه قوهم راعينا وتسبب للسب، **وَأَسْمَعُوا** وأحسنوا الاستماع حتى لا تفتتروا إلى طلب المراعاة، أو واسمعوا سماع قبول لا كسماع اليهود، أو واسمعوا ما أمرتم به بجد حتى لا تعودوا إلى ما نهيتم عنه، **وَاللَّكَفِيرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ** يعني الذين هاونوا بالرسول ﷺ وسبوه. **مَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا الْمُشْرِكِينَ** نزلت تكديماً لجمع من اليهود يظهرون مودة المؤمنين، ويزعمون أنهم يودون لهم الخير. والود: محبة الشيء مع غميه، ولذلك يستعمل في كل منهما، و"من" للتبيين كما في قوله: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ﴾ أن يُنَزَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ **مِنْ رَبِّكُمْ** مفعول "يود"، و"من" الأولى مزيدة للاستغراق،

في قوله: من حر

وأحسنوا الاستماع إلخ: يعني يجب أن يحمل "اسمعوا" على المقيد؛ إذ لا فائدة في طلب السماع من سمع لا احتلال في سماعه، وذكر في توجيهه ثلاثة أوجه إلى هنا ذكره عصام الدين، وأورد بعده هذه العبارة أعني قوله في الوجه الثالث: واسمعوا ما أمركم به محمد ﷺ حتى لا تعودوا إلى ما نهيتم عنه، فيه إيجاز أي اسمعوا ما أمركم به محمد ﷺ حتى لا يقونكم المأمور، واسمعوا ما نهاكم عنه حتى لا تعودوا إلى ما نهيتم عنه. وذكر بعده: ويحتمل أن يراد: واسمعوا "انظرنّا" يعني لا ندعوا اليهود أن تقولوا: راعنا ولا تسمعوا عنهم هذه الكلمة، ويؤيده ما روي أن سعد بن معاذ سمعها من اليهود فقال: يا أعداء الله عليكم لعنة الله، والذي نفسي بيده لئن سمعتها من رجل منكم يقولها لرسول الله ﷺ لأضربن عنقه" فقالوا: أو لستم تقولونها، فنزلت. (عب)

الذين هاونوا: يعني اللام للعهدة، والمراد به اليهود القائلون: "راعنا". **ما يود الذين إلخ:** في "التفسير الرحمان": ثم أشار إلى أن أهل الكتاب إنما يخاطبونكم بذلك ليوهوا الناس حباقتكم المسافة للإيزال عليكم؛ لأنه ما يود الدين الآفة، وقيل: الأول مسوق لتأديب المؤمنين وهذا تكذيب اليهود؛ ولأجل هذا فصل. (ملخص)

مزيدة إلخ: وإن لم يلها نفي؛ فإن النفي الأول منسحب عليها فيكفي مسوغاً، ولا حاجة إلى ما قبل: إن التقدير: يود أن لا ييزل خير. (حفاحي) **للاستغراق:** لتأكيد الاستغراق؛ فإن التكرار في سياق النفي عامة.

والثانية للابتداء، وفسر الخير بالوحي والمعنى: أنهم يحسدونكم به وما يحبون أن ينزل في غلة من ربكم بيان الواقع لا تفسير للنظم عليكم شيء منه، وبالعلم، وبالتصرة، ولعل المراد به ما يعم ذلك، **وَاللَّهُ يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَن يَشَاءُ** يستبته ^{يختله بها} ويعلمه الحكمة وينصره لا يجب عليه شيء، وليس لأحد عليه حق، **وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ** إشعار بأن النبوة من الفضل، وأن حرمان بعض عباده ليس لضيق فضله، بل لمشيئته وما عرف فيه من حكمته. **مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا** نزلت لما قال المشركون أو اليهود: ألا ترون إلى محمد يأمر أصحابه بأمر ثم ينهاهم عنه ويأمر بخلافه. والنسخ في اللغة: إزالة الصورة عن الشيء وإثباتها في غيره، كسسخ الظل للشمس والنقل، ومنه التناسخ،

يَسْتَبْته إ: الأول ناظر إلى تفسير الخير بالوحي، والثاني إلى تفسيره بالعلم، والثالث إلى تفسيره بالتصرة، وفيه إشارة إلى أن المراد بالخير والرحمة واحد، فهو من وضع الظاهر موضع المظهر، وكذا أقيم لفظ الجلالة مقام "ربكم"، لأن تخصيص من يشاء بالرحمة يناسب الألوهية كما أن إزال الخير يناسب الربوبية، وعدم الوجوب مستفاد من قوله: "من يشاء". (حفاجي بتعير)

ما نَنْسَخْ إ: كأنه دفع لما يختلج من أن السزل لو كان غيراً ومن فضل الله لما نسخ؛ لما في النسخ من الإشعار بأن أحدهما شر، أحجب بأن كلاهما خير، وإنما النسخ بيان انتهاء التعدد بالقراءة أو الحكم أو كليهما، فيكون النسخ من الفصل خبريته وليس من الشر في شيء، بل لو لم ينسخ لكان فيه إيهام الشر لرفع خبريته بانتفاء وقته. (عبد القفور) **كَنْسَخِ الظِّلَ** إ: من صورة الضوء زالت عنه إلى غيره، والراغب جعله مثالا للإزالة ففقط، وهو أظهر حيث قال: النسخ: إزالة شيء بشيء يعقبه كسسخ الظل الشمس والشمس الظل والشيب الشباب، فإزالة عنهم منه الإزالة وتارة يفهم منه الإلتهات وتارة يفهم منه الأمران، قال العصام: إن نسخ ظل للشمس عبارة عن غلبة الظل على الشعاع فقد أزال الظل الطول والعرض الذي كان في الشعاع وأبته لنفسه. (ملخص)

كَنْسَخِ الظِّلَ إ: [نسخ الشمس الظل] فإن الشمس يزول الظل من جانب ويثبت بدله في جانب آخر. (علوي) وفي بعض النسخ: آخر للظل، والأول على تقدير إزدياد الظل، والثاني على تقدير انتقاصه، والمراد بالشمس الشعاع. (ع) ومنه التناسخ إ: والتناسخ من النقل؛ لأنه ليس فيه إزالة الصورة وإثباتها في غيره بل انتقال الروح من بدن إلى آخر، وليس المراد به مناسحة الموارث كما قيل. (خفاجي بتعير)

ثم استعمل لكل واحد منهما كقولك: **نسخت الريح الأثر**، ونسخت الكتاب. ونسخ الآية: بيان انتهاء التعبد بقراءتها، أو الحكم المستفاد منها، أو هما جميعاً. وإنساؤها: إذهابها عن القلوب. و"ما" شرطية جازمة لـ "نسخ" منتزعة به على المفعولية. وقرأ ابن عامر: "نُسِخَ" من أنسخ أي نأمرك أو جبريل بنسخها، أو نجدها منسوخة، وابن كثير وأبو عمرو: "نَسَّأها" أي نؤخرها من النَسَا. وقرئ: "نُسَّها" أي نسس أحداً إياها، و"نُسَّها" أي أنت، و"نُسَّها" على البناء للمفعول،
فتح الهاء من النسيان
فتح الهاء من النسيان
نسخة الخطاب من الإنشاء

نسخت الريح إلخ: فقوله: "نسخت الريح الأثر" استعمل فيه النسخ للإزالة فقط، وقوله: "نسخت الكتاب" استعمل النسخ فيه للإثبات في العبر فقط من غير الإزالة عن الخلل الأول. (عب) **انتهاء التعبد:** إشارة إلى بيان أقسام النسخ. **إذهابها إلخ:** بأن لا تبقى في حفظهم، وقد وقع هذا، فإن بعض الصحابة أراد قراءة بعض ما حفظه فلم يجده في صدره، فسأل النبي ﷺ فقال: نسخ البارحة من الصدور. ولم يعتبر في مفهومه الإزالة وإن استلزمها، وبعم الأحبار. قيل: النسخ: الإذهاب إلى بدل للحكم السابق، والإنسَاء: الإذهاب لا إلى بدل. (ملخص)

جازمة إلخ: لا لـ "نُسَّها"، بل جازمة مقدرة، وإلا لزم توارد العاملين على معمول واحد لكونه مفعولاً لهما. قوله: "على المفعولية" ولا تنافي بين كونه عاملاً ومعمولاً لاختلاف الجهة، فيتضمن الشرط عامل، وبكونه اسماً مفعول. (ع، عف) **من أنسخ إلخ:** من باب الإفعال، فعلى المعنى الأول الحمزة للتعدي فيصير ذا مفعولين الأول محذوف، وعلى الثاني للوجدان على صفة نحو: أحمده أي وجدته محموداً، فالعنى على الأول تأمر بالإعلام بنسخها؛ لأنه لا يقدر أحد أن ينسخ شيئاً من أحكام الله، ومعنى "نجدها منسوخة" أنا بنسخها على ما سبق به علمنا بذلك، فهي في المثال موافقة للقراءة الأخرى.

نؤخرها إلخ: يؤخر إزالتها. قال: وهذا في شأن النسخة حيث أمر بإزالتها مدة بقاء المنسوخة، فمفاد الآية حيث أن رفع المنسوخة بإزالة النسخة وتأخير النسخة بإزالة كل منهما يتضمن المصلحة في وقته، وهذا معنى لطيف لهذه القراءة لا تكلف فيه. والناسخ في اصطلاح العلماء: عبارة عن طريق شرعي يدل على أن الحكم الذي كان ثابتاً بطريق شرعي لا يوجد عند ذلك مع تراخيه عنه على وجه ثلواه لكان ثابتاً، فلا يلزم أن يكون ناسخاً لحكم الشرع؛ لأن المعجز ليس طريقاً شرعياً، ولا يكون تقييد الحكم بقاية أو شرط أو استثناء ناسخاً؛ لأن ذلك غير مترافق، والتفصيل يطلب من الأصول. (ملخص) **نس أحداً إياها إلخ:** بانفصال الضمير للتشبيه على أن المفعول الأول محذوف، وإلا فالظاهر "نُسَّها أحداً". (حاشية تنوير)

و"نسكها" بإظهار المفعولين. **ثَابِتٌ خَيْرٌ مِّنْهَا أَوْ مِثْلُهَا** أي بما هو خير للعباد في النفع والثواب، أو مثلها في الثواب. وقرأ أبو عمرو بقلب الهمزة ألفاً. **أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ** فيقدر على النسخ والإتيان بمثل المنسوخ، وبما هو خير منه. والآية دلت على جواز النسخ وتأخير الإنزال؛ **إِذْ الْأَصْلُ** اختصاص "إن" وما يتضمنها بالأمور المحتملة، وذلك؛ لأن الأحكام شرعت، والآيات نزلت لمصالح العباد وتكميل فيكون وقوع النسخ محتملاً حوار السبع نفوسهم **فَضْلاً** من الله ورحمة، وذلك يختلف باختلاف الأعصار والأشخاص، كأسباب المعاش فإن النافع في عصر قد يضر في غيره.

أي بما هو خير إلخ: [من الكتاب والسنة وعدم الحكم]. عجم موصوف الخير والمثل حكما كان أو عدمه، وحيا متلوا كان أو غيره؛ لما سيجيء من حواز النسخ بلا بدل وحواز نسخ الكتاب بالسنة، والمراد بالتمع: المصالح التي بها ينتظم معاشهم ويكمل نفوسهم، ولم يرد بقوله: "في النفع والثواب" أن يكون خيراً فيهما، بل مجرد بيان حجة الخيرية سواء كان خيراً في النفع فقط أو في الثواب فقط أو في كليهما، فإن الناسخ يكون خيراً منه في النفع سواء كان خيراً منه في الثواب أو مثلاً له أو لا ثواب فيه أصلاً، كما إذا كان الناسخ مشتملاً على الإباحة أو عدم الحكم، والمماثلة في النفع لا يتصور؛ لأنه لو لم يترجح الناسخ في زمان النسخ في النفع والمصلحة لم يكن للنسخ حجة، فحينئذ ظهر لك فائدة زيادة قيد "في النفع" في جانب الخير وتركه في جانب المثل. (حاشية بتعير)

في النفع: أي السهولة كسسخ وجوب مصابرة الواحد لعشرة بوجوب مصابرة الواحد لاثني. وقوله: "خير في الثواب" أي الأحر، كسسخ التحجير بين الصوم والفدية بتعير الصوم، فالأول في النسخ بالبدل الأحق، والثاني في النسخ بالبدل الأنفل. وقوله: "أو مثلها في الثواب" كسسخ وجوب استقبال بيت المقدس بوجوب استقبال الكعبة، فهما متساويان في الثواب والأحر، هكذا فهم من "الحمل". (عب)

تأخير الإنزال: على ما دلت عليه فراءة نسأها. **إِذْ الْأَصْلُ** إلخ: جواب سؤال هو أن لقاتل أن يقول: لا يلزم من الآية جواز النسخ؛ إذ كلمات الشرط قد تدخل على المستحيل، كما في قوله تعالى: **﴿قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ﴾** (الزحرف: ٨١)، فأجاب بأن دحوها على المستحيل قليل، والأصل دحوها على الأمور الممكنة. هذا ولا بد أن يخصص لغير "إذا"؛ لأنه يستعمل في الأمور القطعية الوجود في الاستقبال، أو يراد بالأمور المحتملة الغير المتتعة الوجود. (ملخص) **فضلاً من الله:** لا كما زعمت المعتزلة من وجوب ذلك على الله تعالى. (ع)

واحتج بها من منع النسخ بلا بدل، أو ببدل أنقل، ونسخ الكتاب بالسنة؛ فإن الناسخ هو المأني به بدلاً والسنة ليست كذلك، والكل ضعيف؛ إذ قد يكون عدم الحكم، أو الأنقل أصح، والنسخ قد يعرف **بغيره**، والسنة مما أتى به الله، وليس المراد بالخير والمثل ما يكون كذلك في اللفظ، والمعتزلة على حدوث القرآن فإن التغير والتفاوت من لوازمه، وأجيب بأنهما من عوارض الأمور المتعلقة بالمعنى القائم بالذات القديم. **أَلَمْ تَعْلَمْ** الخطاب للنبي ﷺ والمراد هو وأمه؛ لقوله: "وَمَا لَكُمْ"، وإنما أفرده؛ لأنه أعلمهم.....

واحتج بها إخ: بالآية؛ لأنه نص على أن لها مثلاً أو حيراً، فلا تكون أنقل، ولا من غير الكتاب؛ لأنه لا يمثله شيء. ولا دليل فيه؛ لأن المراد بالخيرية والمثلية في الثواب أو النفع لا في الأخية ولا في التنظيم. (خفاحي) **ليست كذلك:** لأن البديل يكون حيراً أو مثلاً، والسنة ليست مثل الكتاب فضلاً عن كونها حيراً منه (عصام) **والكل:** كل وجوه الاحتجاج هذه الآية. **والنسخ إخ:** جواب عن سؤال مقدر تقريره؛ إذا كان النسخ بلا بدل حيث يكون عدم الحكم أصح فكيف يعرف كون الآية منسوخة؟ فأجيب بأن النسخ قد يعرف بعبر الناسخ. (منه ﷺ)

بغيره: النسخ قد يعرف بعبر الكتاب فيكون غير الكتاب ناسخاً. وقوله: "والسنة مما أتى" إخ، و"ليس المراد إخ" رد لوجهي إبطال نسخ الكتاب بالسنة، وهي أن السنة ليس بما أتى به الله وليس بدلاً من الكتاب؛ لأن بدله يكون حيراً ومثلاً، والسنة ليست مثل الكتاب فضلاً عن كونها حيراً منه. (عص، عب) **مما أتى به:** لقوله تعالى: ﴿وَمَا يَنْبَغُ عَنِ الْهَوَىٰ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ (النجم: ٤، ٣). **كذلك في اللفظ:** حتى لا يكون السنة كذلك بل في النفع والثواب، فيحوز أن يكون ما اشتمل عليه السنة حيراً في ذلك. (ع) **والتفاوت:** المراد: التفاوت بحسب الأوقات المستفاد من الخيرية في وقت دون آخر. (ع)

من لوازمه إخ: [من رواه وتوابعه ولا يتحقق بثبوته.] كان الظاهر من ملرومات الحدوث؛ لأنه استدلال بالتغير على الحدوث، والاستدلال يكون من الملزوم على اللازم لا العكس، فقبل: المراد من اللازم ما لا يتحقق بثبوت ذلك كما يقال: فلان أرم يته أي لم يخرج منه. (عف) **وأجيب بأنهما إخ:** التغير والتفاوت من عوارض ما يتعلق به الكلام النفسي القديم، وهي الأفعال في الأمر والنهي، والنسب الخيرية في الخير، وذلك يستدعي التغير والتفاوت في تعلقاته دون ذاته. (حاشية) **بالذات القديم:** إذ القديم يجوز أن يكون تعلقه حادثاً. (منه ﷺ) **لأنه أعلمهم إخ:** فيكون نفي علمه مستلزماً لنفي علمهم بالطريق الأول فيصح الانتقال منه إليه، وقيل: الأول أن يحتمل على الإنكار التويحيي أي ألم تعلم أيها المذكر للنسخ فهذا مبني على أن الخطاب للمكرري النسخ لا للنبي ﷺ. (ملخص)

ومبدأ علمهم. **أَنَّ اللَّهَ لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ** يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد، وهو كالدليل على قوله: **"إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ"** وعلى جواز النسخ، ولذلك ترك العاطف. **وَمَا لَكُمْ مِّنْ دُونِ اللَّهِ مِن وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ** وإنما هو الذي يملك أموركم ويجريها على ما يصلحكم. والفرق بين الولي والنصير أن الولي قد يضعف عن النصرة، والنصير قد يكون أجنبيًّا عن المنصور. **أَمْ تَرِيدُونَ أَن تَسْأَلُوا رَسُولَكُمْ** فكأنهم يهملونهم من وجه **كَمَا سَأَلَ مُوسَىٰ مِنْ قَبْلُ** أم معادلة للهمزة في **"أَلَمْ تَعْلَمْ"** أي ألم تعلموا أنه مالك الأمور قادر على الأشياء كلها يأمر وينهى كما أراد، أم تعلمون وتفترحون بالسؤال كما اقترحت اليهود على موسى **عليه السلام**.

وهو كالدليل إلخ: في إفادة الجان، فيكون منزلاً منزلة عطف البيان من متشوعه في إفادة الإيضاح، وكون هذا إنشاءً و"ما ننسخ" حراً مانع آخر لعدم العطف. (ملخص) **وإنما هو الذي إلخ:** الحصر يستفاد من قوله: **"دُونِ اللَّهِ"** لأنه بمعنى سوى الله. وقوله: **"يملك"** إشارة إلى أن الولي ههنا بمعنى المالك والحاكم، وما بعده تفسير لـ **"النصير"**. (حذف)

يملك أموركم إلخ: ناظر إلى قوله: **"لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ"**. (ح) **يجريها إلخ:** ناظر إلى قوله: **"مَنْ وَلِيَ وَلَا يَصِرْ"** **بين الولي والنصير إلخ:** يعني "الولي" بمعنى المالك والولي والنصير المعين، والمالك قد لا يقدر على النصرة أو قد يقدر ولا يفعل، والمعين قد يكون مالكا وقد لا يكون، بل أحتيا عنهم فالعموم والخصوص ظاهر. وبعض الناس توهم من قوله: **"أجيباً"** أنه فسر الولي بالتقريب، فاعترض عليه بأنه لا يليق ههنا إذ لا يقال: ليس فيهم قريب غير الله. (حذف)

أم معادلة إلخ: اعلم أن الفعلين إذا اشتركا في الفاعل نحو: أقمت أم قعدت، فهـ "أم" متصلة، وتجر كونها منقطعة إذا لم يكن بينهما تناسب نحو: أقام زيد أم تكلم، فعلى هذا إن قدر "تعلمون" قبل قوله: **"تريدون أن تسألوا"** ساء على دلالة السياق فهـ "أم" متصلة؛ لأنه قد علم فيما سبق أن الخطأ في قوله: **"ألم تعلم"** للنبي **ﷺ** والمراد هو وأمتة، فكانه قيل: ألم تعلموا أنه قادر على الأشياء إلخ، أو تعلمون وتريدون أن تسألوا تعنا، فالاستفهام للإنكار، وإن لم يقدر كان منقطعة للإضراب عن عدم علمهم بكونه قادراً إنكاراً عليهم بأنه لا يسعى أن يقع بمآل الوجهين واحد، ولذا سوى بينهما، وقدم المتصلة؛ لرحبائها حين الاشتراك في الفاعل، فتأمل. (حاشية تعبير) **وتفترحون:** الاقتراح: السؤال من غير رؤية لربهم. (ج) **اقترحت:** حيث قالوا: **"هَآؤُنَا إِلَهُكَ جَهْرَةً"** (النساء: ١٥٣).

أو منقطعة والمراد أن يوصيهم بالثقة به وترك الاقتراح عليه. قيل: نزلت في أهل الكتاب حين سألوا أن ينزل الله عليهم كتاباً من السماء، وقيل: في المشركين لما قالوا: ﴿وَلَنْ نُؤْمِنَ لِرُقَيْبِكَ حَتَّى تُنْزَلَ عَلَيْنَا كِتَابًا نَقْرَأَهُ﴾ ^(الاسراء: ٩٣) وَمَنْ يَتَّبِدْ لِّلْكَفْرِ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ. ومن ترك الثقة بالآيات البينات وشك فيها واقترح غيرها، فقد ضل الطريق المستقيم حتى وقع في الكفر بعد الإيمان. ومعنى الآية لا تقترحوا ففضلوا وسط السبيل، ويؤدي بكم الضلال إلى البعد من المقصد وتبديل الكفر بالإيمان. وقرئ: "يبدل" من أبدل. وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ يَعْنِي أَحْبَابَهُمْ مِنَ الْيَهُودِ لَوْ يَرُدُّونَكُمْ أَنْ يَرُدُّوكُمْ؛ فإن "لو" تنوب عن "أن" في المعنى دون اللفظ مِمَّنْ بَعْدَ إِيْمَانِكُمْ كُفَّارًا مرتدين، وهو حال من ضمير المخاطبين حَسَدًا علة ود مِمَّنْ عِنْدَ أَنْفُسِهِمْ يجوز أن يتعلق بـ"ود"، أي ثمنوا ذلك من عند أنفسهم وتشبههم، لا من قبل التدين والميل مع الحق، أو بـ"حسدًا" أي حسدًا بالغا منبعا من أصل نفوسهم،

ومن يتبدل إخ: جملة معترضة جيء لتأكيد النهي عن السؤال المفهوم من قوله: "أم تريدون" إخ لما كان في إعادته التأكيد خفاء أزاله بقوله: "ومن ترك الثقة" إلى آخره، [يعني فسر التبديل بترك الثقة والاقتراح. (عب)] مرتبط بما قبله حق الارتباط. (ملخص) حتى وقع إخ: صريح في ترتب التبديل على الضلال، والآية تفيد العكس، فلعله إشارة إلى أن الجزء عذوف، والتقدير: ومن يتبدل الكفر قالسب فيه أنه ضل؛ فإنه لا يصح أن يكون "قد ضل" جزء الشرط؛ لأن ضلال الطريق متقدم على الاستبدال لا مترتب عليه. (ملخص)

ومعنى إخ: إشارة إلى أنه غير والمقصود به النهي [أي لمي للمسلمين عن الاقتراح وترك الثقة بعد رد طعن اليهود بالنسخ كما مر. (ع)] والعدو عن المقصد مأخوذ من ضلال الطريق. (عب) يعنى أحبابهم إخ: إنما حصه بالأحبار لقوله: "من بعد ما تبين"؛ لأن العارفين لذلك هم الأحبار. قوله: "فإن لو" إخ يعني أن "لو" مصدرية بقرينة وقوعها بعد فعل يفهم منه معنى التحني أعني "ود" وتعمل ما بعدها في تأويل المصدر لكنها لا تنصب؛ ولذا لم تسقط النون في "يردوكم". (ملخص) بالغا إخ: الظرف على التقديرين لغو وإن كان قوله: "منبعا من أصل نفوسهم" أوهم خلافاً ذلك. وقوله: "بالغا" مستفاد من كونه من عند أنفسهم؛ إذ هو ذاتي لهم راسخ كالطبعي. (ملخص)

مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الْحَقُّ بِالْمُعْجَزَاتِ وَالنُّعُوتِ الْمَذْكُورَةِ فِي التَّوْرَةِ. فَأَعْفَوْا
وَأَصْفَحُوا الْعَفْوُ: تَرَكَ عَقُوبَةَ الْمَذْنِبِ، وَالصَّفْحُ: تَرَكَ تَثْرِيهَهُ. حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهَ بِأَمْرِهِ^١
الَّذِي هُوَ الْإِذْنُ فِي قِتَالِهِمْ وَضَرْبِ الْجَزْيَةِ عَلَيْهِمْ، أَوْ قَتْلُ بَنِي قَرْيَظَةَ وَإِحْلَاءُ بَنِي
النَّضِيرِ. وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ^٢ أَنَّهُ مَنْسُوخٌ بِآيَةِ السَّيْفِ، وَفِيهِ نَظَرٌ؛ إِذَا الْأَمْرُ غَيْرُ
مُطْلَقٍ، إِنَّ اللَّهَ عَلَيَّ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ^٣، فَيَقْدِرُ عَلَى الْإِنْتِقَامِ مِنْهُمْ. وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ
وَأَتُوا الزَّكَاةَ عَطْفٌ عَلَى فَاعِفُوا كَأَنَّهُ أَمْرُهُمْ بِالصَّبْرِ وَالْمُخَالَفَةِ، وَاللَّحَاءُ إِلَى اللَّهِ
بِالْعِبَادَةِ وَالْبِرِّ. وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ كَصَلَاةٍ أَوْ صَدَقَةٍ. وَقُرِئَ: "تُقَدِّمُوا"
مَنْ أَقْدَمَ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ^٤ أَيُّ ثَوَابِهِ. إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ^٥ لَا يَضِيعُ عِنْدَهُ
عَمَلٌ. وَقُرِئَ بِأَلْيَاءٍ فَيَكُونُ وَعِيدًا. وَقَالُوا عَطْفٌ عَلَى "وَدَّ"، وَالضَّمِيرُ لِأَهْلِ
الْكِتَابِ مِنَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى. لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصْرَى^٦ لَفَ
بَيْنَ قَوْلِي الْفَرِيقَيْنِ كَمَا فِي قَوْلِهِ:

إِذَا الْأَمْرُ إِنْج: يَعْنِي أَنَّ النِّسْحَ لِكُونِهِ بَيَانًا لِمُدَّةِ الْإِنْتِهَاءِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الشَّارِعِ وَرَفْعًا لِلتَّأْيِيدِ الظَّاهِرِ وَالْإِطْلَاقِ بِالنِّسْبَةِ
إِلَيْنَا يَفْتَضِي أَنْ يَكُونَ الْحُكْمُ الْمَنْسُوخَ حَالِيًا عَنِ التَّوْقِيتِ، وَالْأَمْرُ مُؤَقَّتٌ هَهُنَا إِذَا "فَاعِفُوا وَأَصْفَحُوا" مُقِيدَانِ
يَقُولُهُ: "حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهَ بِأَمْرِهِ"، وَكَوْنُ الْغَايَةِ الَّتِي تَعْلُقُ بِهَا الْأَمْرُ غَيْرَ مَعْلُومٍ يَفْتَضِي أَنْ يَكُونَ آيَةُ الْفِتَالِ بَيَانًا لِإِحْمَالِهِ
لَا لِنَسْخِهِ. (حَاشِيَةٌ: عُب)

وَالْمُخَالَفَةُ: بِأَنَّهُ مَلَقَ تَكْرِيرًا وَتَرْجُومَةً (ج) لَا يَضِيعُ إِنْج: إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ عَلَى تَقْدِيرِ الْخُطَابِ وَعَدَ لِلْمُؤْمِنِينَ؛ لِأَنَّهُ
حَيْثُ ذَهَبَ بِقَوْلِهِ: ﴿وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ﴾ (البقرة: ١١٠) فَلِلْمُنَاسِبِ حَمْلَهُ عَلَى الْوَعْدِ لِيَكُونَ مَرْعَبًا
أَلَى مَا ذَكَرَهُ. (حَاشِيَةٌ) وَقُرِئَ بِأَلْيَاءٍ: فَالضَّمِيرُ رَاجِعٌ إِلَى "كَثِيرٍ" أَوْ إِلَى "أَهْلِ الْكِتَابِ"، وَحَيْثُ يَكُونُ تَذْهِيلًا
لِقَوْلِهِ: ﴿فَاعِفُوا وَأَصْفَحُوا﴾ مُؤَكِّدًا لِمَصْمُومِ الْغَايَةِ، فَلِلْمُنَاسِبِ أَنْ يَكُونَ وَعِيدًا فَيَكُونُ نَسْلِيَةً وَتَوْطِينًا لِلْمُؤْمِنِينَ
بِالْعَفْوِ وَالصَّفْحِ. (حَاشِيَةٌ)

لَفَ بَيْنَ قَوْلِي إِنْج: وَالْمَعْنَى: وَقَالَتِ الْيَهُودُ: لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا، وَقَالَتِ النَّصَارَى: لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ
إِلَّا مَنْ كَانَ نَصْرَى، فَلَفَّ بَيْنَ قَوْلَيْنِ ثَقَّةً بِأَنَّ السَّامِعَ يَعْلَمُ أَنَّ الْيَهُودَ لَا تَقُولُ: لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ
نَصْرَى، وَلَا تَقُولُ النَّصَارَى: عَكْسَهُ. (مُلْحَصٌ)

﴿وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى﴾؛ ثقة بفهم السامع، و"هود" جمع هائد كعائد وعود، ونوحيد الاسم المضمر وجمع الخير؛ لاعتبار اللفظ والمعنى. ^(البقرة: ١٣٥) **تِلْكَ آيَاتُهُمْ** إشارة إلى الأمانى المذكورة، وهي: أن لا ينزل على المؤمنين خير من رهم، وأن يردوهم كفاراً، وأن لا يدخل الجنة غيرهم، أو إلى ما في الآية على حذف المضاف أي أمثال تلك الأمانة أمانيتهم، والجسلة اعتراض، والأمنية أفعولة من التمني كالأضحوكة والأعجوبة. **قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ** على اختصاصكم بدخول الجنة **إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ** في دعواكم، فإن كل قول لا دليل عليه غير ثابت. **بلى** إثبات لما نفوه من دخول غيرهم الجنة، **مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ أَخْلَصَ** له نفسه، أو قصده، وأصله: العضو، وهو **تَحْسِينٌ** في عمله **قَلَمَ أَجْرُهُ** الذي وعد له على عمله **عِنْدَ رَبِّهِ**.....
 بيان لمعنى الإضافة

نكتة: مصححة وأما المرححة فالاختصار. **كعائد وعود**: أورد النظم؛ لأن جمع فاعل على فعل قليل. والعود: حديثات التناج من الظباء والإبل والحيل، كذا في "الصحاح". إشارة: لما كان المبتدأ مفردا والخبر جمعا وحه بأنه إشارة إلخ. (ع) **أن لا ينزل إلخ**: جعل عدم مودتهم لأن ينزل على المؤمنين حيرا دالا على مودتهم لعدم نزوله عليهم بالكتابة. (منه)

اعتراض: بين كلامين متصلين معنى؛ فإن قوله: "هاتوا برهانكم" جواب "وقالوا لئن نزل الخلة إلّا من كان هودا أو نصارى". (ع) **على اختصاصكم إلخ**: كل واحد من حكمي النفي والإثبات المشتمل عليهما الاختصاص وهذا تصريح بما علم التزاما منه، وفي "الكشاف": "هات" صوت بمنزلة "ها" بمعنى احضر. وفي "العلم": أصل هاتوا أتوا. (ح) **فإن كل إلخ**: تحليل لما يستفاد من التعليق أي لا بد من البرهان الصادق ليثبت دعواه. (ع)

إثبات لما نفوه إلخ: لما كانت "بلى" إيجابا لما نفي، والاستثناء من النفي إيجاب، أشار إلى أنه يشتمل على إيجاب وهو دخولهم الجنة، ونفي وهو أن لا يدخل الجنة غيرهم فـ"بلى" إثبات لما نفوه، ثم إن "بلى" لما كانت ردا للنفي أتى بقوله: "من أسلم إلخ" ردا للإثبات، وقد نفي الحزن والخوف في الآخرة؛ لأن المؤمن في الدنيا بين الرجاء والخوف حتى يكشف له الغطاء فتأمل. (ملخص) **أخلص**: لا يشرك به غيره فـ"أسلم" من سلم الشيء لفلان: خلص، ومنه: رحل سلم لرحل، والوجه مستعار للذات. (ح) **أو قصده**: فالوجه مجاز عن القصد؛ لأن القاصد للشيء مواجه له. (ع)

ثابتاً عنده لا يضيع ولا ينقص، والجملة جواب "من" إن كانت شرطية، وخبرها إن كانت موصولة. والفاء فيها؛ لتضمنها معنى الشرط، فيكون الرد بقوله: "بلى" وحده، ويحسن الوقف عليه. ويجوز أن يكون "من أسلم" فاعل فعل مقدر مثل بلى يدخلها من أسلم **وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ** (ج) في الآخرة. **وَقَالَتِ الْيَهُودُ لَيْسَتِ النَّصْرَى عَلَى شَيْءٍ وَقَالَتِ النَّصْرَى لَيْسَتِ الْيَهُودُ عَلَى شَيْءٍ** أي على أمر يصح ويعتد به. نزلت لما قدم وفد نجران على رسول الله ﷺ، وأناهم أحبار اليهود فتناظروا وتناولوا بذلك. **وَهُمْ يَتْلُونَ الْكِتَابَ** والواو للحال، و"الكتاب" للجنس أي قالوا ذلك وهم من أهل العلم والكتاب. **كَذَلِكَ مَثَلُ ذَلِكَ قَالِ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ مَثَلِ قَوْلِهِمْ** كعبدة الأصنام والمعتلة،

ثابتاً عنده: إشارة إلى أن الظرف مستقر وقع حالا من فاعل "فله"، والمراد من الثبوت عنده لازمه يعني علم الصباح والنقصان. (ح) **وَيَجُوزُ إِخْ:** فـ"من" موصولة محضة، و"بلى" مع ما بعدها جواب ورَدَ لقوْهم، وقوله: "فله أجرة" معطوف على "يدخلها من أسلم" عطف الاسمية على الفعلية. (ح) **وَقَالَتِ الْيَهُودُ إِخْ:** في "التفسير الرحمانى": وكيف لا يطلب الرهان منهم وقد ضل كل فرقة صاحبها؛ إذ قالت اليهود: ليست النصارى على شيء من الدين والمداية، بل على محض الضلال في الاعتقاد والعمل، وقالت النصارى: ليست اليهود على شيء، ولا ترجيح لفرقة باختصاصها بالعلم؛ إذ هم بأجمعهم يتلون الكتاب، وترجح عالم على آخر إما يكون بالدليل ولا دليل لهم، بل كذلك قال الذين لا يعلمون.

وفد: وفد فلان على الأمير ورد رسولا، فهو واحد والجمع وفود. (ع) **نجران**: بفتح النون وسكون الجيم بلد من اليمن، وكان الوفد نصارى. (ح) **للجنس**: ليتناول التوراة والإنجيل. وقيل: للعهد، والمعهود التوراة؛ لأن كلا من الفريقين يقرؤوها. (م) **أي قالوا إِخْ:** لما كان الحال عسيري، وكل فريق فاعل لفعل آخر، ولا يعمل فعالان في حال واحد جعل الفعل المسند إلى الفريقين واحدا ليصح عمله في الحال والمقصود من الحال توبيخهم. (حفاحي)

مثل ذلك إِخْ: يعني أن "كذلك" مفعول، و"مثل قوْهم" مفعول مطلق، والمقصود تشبيه المفعول بالمفعول في المؤدى والمحصل، وتشبيه القول بالقول في الصدور عن مجرد التشبهى والهو، فظهر الفرق بين التشبيهين ودفع نوبهم اللغوية في أحدهما. (حفاحي)

وبخهم على المكابرة والتشبه بالجهال. فإن قيل: لم وبخهم وقد صدقوا فإن كلا الدينين بعد النسخ ليس بشيء؟ قلت: لم يقصدوا ذلك، وإنما قصد به كل فريق إبطال دين الآخر من أصله، والكفر بنبيه وكتابه مع أن ما لم ينسخ منهما حق واجب القبول والعمل به، **فَاللَّهُ يَحْكُمُ** يفصل بينهم بين الفريقين **يَوْمَ الْقِيَمَةِ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ** بما يقسم لكل فريق ما يليق به من العقاب. وقيل: حكمه بينهم أن يكذبهم ويدخلهم النار. **وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسْجِدَ اللَّهِ** عام لكل من حرب مسجداً، أو سعى في تعطيل مكان مرشح للصلاة، وإن نزل في الروم لما غزوا بيت المقدس وخرّبوه وقتلوا أهله، أو المشركين لما منعوا رسول الله ﷺ أن يدخل المسجد الحرام عام الحديبية **أَنْ يَذْكُرَ فِيهَا اسْمُهُ** ثاني مفعولي "منع"، **وَسَعَى فِي خَرَابِهَا** بالهدم أو التعطيل،

والتشبيه: إشارة إلى أن التشبيه في الآية مقلوب. (ع) **بما يقسم إلخ:** فيه إشارة إلى أن "حكم" يستدعي التعدي بـ"في" و"إليه" كما يقال: حكم الحاكم في هذه الدعوى يكذا، فالأول محكوم فيه والثاني محكوم به وهو محذوف تقديره: ما ذكر، وفيه أيضاً إشارة إلى أن الحكم بين الفريقين يقتضي أن يحكم لأحدهما بحق ولا حق لأحدهما فجعل يحكم بمعنى أنه يعين لكل عقاباً، أو يكذب كلا منهما، فهو مجاز عما ذكر. (حماحي)

عام لكل إلخ: أجمع المفسرون على أنه ليس المراد من هذه الآية: مجرد بيان أن من فعل كذا فإن الله يفعل به كذا، بل المراد منه أن فهم من منع من عمارة المسجد وسعى في خرابها، لكن منهم ذكروا فيه وجوهاً، الأول: أن ملك التصاري غزا بيت المقدس وخرّبه وأحرق التوراة فلم يزل خراباً حتى بناه أهل الإسلام في زمان عمر رضي الله عنه. والثاني: نزلت في نحت نصر حيث حرب بيت المقدس وبعض التصاري أعانته. والثالث: نزلت في مشركي العرب الذين منعوا الرسول ﷺ عن الدعاء إلى الله بحكمة، وأجأه إلى الفجرة، فصاروا مانعين له ولأصحابه عن ذكر الله في المسجد الحرام. والرابع: نزلت في الذين صدوه عن المسجد الحرام عام الحديبية، لكن الحكم عام، إذ خصوص السبب لا يجمع عموم اللفظ والحكم؛ ولذا جمع "المساجد" مع أن نزول الآية في مسجد خاص. (ملخص)

ثاني إلخ: "منع" يتعدى لمفعولين بنفسه، تقول: منعت كذا، وقد يتعدى بـ"من"، فلذا قيل: مفعوله الثاني، واختاره المصنف رحمته الله، أو أنه بدل الاشتغال من "مساجد"، والثالث: أنه على إسقاط الجار وهو "من"، والرابع: أنه مفعول لأجله بمعنى منعها كراهية أن يذكر. والسعي في الخراب يشمل الهدم والتعطيل. (ملخص)

أُولَئِكَ أي المانعون ما كان لهم أن يدخلوها إلا خائفين ما كان ينبغي لهم أن يدخلوها إلا بخشية وخشوع فضلاً عن أن يجترؤوا على تخريبها، أو ما كان الحق أن يدخلوها إلا خائفين من المؤمنين أن يبطشوا بهم فضلاً عن أن يمنعوهم منها، أو ما كان لهم في علم الله وقضائه، فيكون وعداً للمؤمنين بالنصرة واستخلاص المساجد منهم، وقد أنجز وعده. وقيل: معناه النهي عن تمكيتهم من الدخول في المسجد، واختلف الأئمة فيه فجوز أبو حنيفة ومنع مالك، وفرق الشافعي بين المسجد الحرام وغيره. **لَهُمْ فِي الدُّنْيَا جَزَاءٌ** قتل أو سبي أو ذلة بضرب الجزية **وَلَهُمْ فِي الآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ** = بكفرهم وظلمهم.

ما كان ينبغي إلخ: دفع لما يترهم من أن الله أحقر بهم لا يدخلوها إلا خائفين، وقد دخلوها آمنين، وبقي في أديمهم سنين حتى أحلصه السلطان صلاح الدين بوجوه، مبيى الأول: أن اللام في "لهم" للاختصاص على وجه الباقية، كما في قولنا: الحل للفرس، والمراد من "خائفين" خائفين من الله، ومبني الثاني: أن "اللام" للاستحقاق، كما في قولنا: الجبة للمؤمن، والمراد بالخوف: الخوف من المؤمنين، ومبني الثالث: أن اللام لخرق الارتباط بالحصول أي ما كان لهم في علم الله أن يدخلوها إلا خائفين، والرابع: أنه خير أريد به السبي عن تمكيتهم من الدخول فيها. (ملخص)

وقد أنجز وعده: وروي أنه لا يدخل البيت أحد من البصاري إلا مسكراً مسارقة لو عرف قتل أو أخرج. (ح) **وقيل إلخ:** قيل: مرضه؛ لأن النهي عن التحلية والتمكين في وقت قوة الكفار ومنعهم المساجد عن الذكر لا فائدة فيه سوى الإشعار بوعد المؤمنين بالنصرة والاستخلاص، فأدخل على ذلك أولى. (حاشية) **فجوز أبو حنيفة إلخ:** مطلقاً بدليل هذه الآية؛ فإنه يفيد حواز دعوتهم بخشية وخشوع؛ ولأن وقد تقيف قدموا على الرسول ﷺ فأنزغهم المسجد، ولقوله ﷺ من دخل دار أبي سفيان فهو آمن، ومن دخل الكعبة فهو آمن. ولدعوتهم على النبي ﷺ في مسجده.

ومنعه مالك في مطلقاً؛ لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الْمُسْلِمُونَ﴾ (التوبة: ٢٨) والمساجد يجب نظهرها عن الحاسات؛ ولذا جمع الجب عن الدعول، وفرق الشافعي بين المسجد الحرام وغيره؛ للتعظيم ولقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ (التوبة: ٢٨). (ملخص) **المسجد الحرام:** فسمعه فيه مطلقاً، وحوزه في غيره بشرط إذاً المسلم. (ف)

وَبَلِّغِ أَتَشْرِقُ وَالتَّغْرِبُ يريد هما ناحيتي الأرض، أي له الأرض كلها لا يختص به مكان دون مكان، فإن منعتم أن تصلوا في المسجد الحرام، أو الأقصى فقد جعلت لكم الأرض مسجداً، **فَأَيْنَمَا تَوَلَّوْا** ففي أي مكان فعلتم التولية شطر القبلة **فَشِمَّ وَجْهُ اللَّهِ** أي جهته التي أمر بها؛ فإن إمكان التولية لا يختص بمسجد أو مكان، أو **فَشِمَّ ذَاتَهُ** أي هو عالم مطلع بما يفعل فيه **إِنَّ اللَّهَ وَبِشَعِّ** بإحاطته بالأشياء، أو برحمته يريد التوسعة على عباده **عَلِيمٌ** بمصالحهم وأعمالهم في الأماكن كلها، وعن ابن عمر **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا** نزلت في صلاة المسافر على الراحلة. وقيل: في قوم غمَّت عليهم القبلة فصلوا إلى أنحاء مختلفة، فلما أصبحوا تبينوا خطأهم، وعلى هذا لو أخطأ المجتهد ثم تبين له الخطأ لم يلزمه التدارك. وقيل: هي توطئة لنسخ القبلة،

فإن منعتم بيان لانتظام الآية بما قبله. (ح) أو **الأقصى**. على تقدير أن يكون الآية السابقة في شأن من حرب بيت المقدس. **ففي أي مكان إلخ** يعني أن "أينما" ظرف لازم الظرفية وليس مفعول "تولوا" فيكون بمعنى أي جهة تولوا حتى يكون منافيا لو حوب التوجه للقبلة، فيحمل على صلاة المسافر على الراحلة أو على من اشتبهت عليه القبلة، وأن التولية بمعنى الصرف منزل منزلة اللازم؛ لأن مفعوله أعني "وجوهكم" غير موصوف، وشطر القبلة مقدر بدليل قوله تعالى: **«قُولُوا وَحَيْثُ تَقَرَّوْا فَسُجِدُوا لِلَّهِ»** (البقرة: ١٤٩) أي اجعل تولية الوجه تلقاء للمسجد أي في جهته وسمنه. (ملخص) **ذاته**: فالوجه عبارة عن الذات، وكونه فيها كناية عن علمه وإطلاعه فيه. (ح)

في صلاة المسافر: يصلي التطوع حيث ما توجهت راحلته، والمراد بالمسافر المعنى اللغوي أي الخارج عن العمرات لا المعنى الشرعي، فعلى هذا يكون "أينما" مفعول "تولوا" بمعنى الجهة. (ح) **اجتهد**. في جهة القبلة، أو غيره بعد بذل الوسع. (ح) **لم يلزمه إلخ**. والمسألة مفصلة في الفروع، والمراد بالتدارك الإعادة، وكونها توطئة لنسخ القبلة ظاهراً؛ لأنه إذا كان محيطاً بكل جهة فله أن يرتضى ما شاء منها، فالآية على عمومها غير مختص بحال السفر أو حال التحري، فالمراد: "أينما تولوا" أي جهة تولوا، ويقولون: "وجه الله" ذاته، والجملته معترضة. (ملخص)

هي توطئة إلخ: فالآية حينئذ على عمومها غير مختص بحال السفر أو حال التحري، والمراد بـ "أينما تولوا" أي جهة تولوا، ويقولون: "وجه الله" أي ذاته، ووجه ارتباط قوله: "وجه المشرق والمغرب إلخ" بما تقدم أنه لما جرى ذكر المساجد سابقاً أورد بعده تقريرا حكم القبلة على سبيل الاعتراض. (ع)

وتزيه للمعبود أن يكون في حيز وجهه. وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا نزلت لما قالت اليهود: عَزَّيْرُ ابْنِ اللَّهِ والنصارى: الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ ومشركوا العرب: الملائكة بنات الله، وعطفه على "قالت اليهود"، أو "منع"، أو مفهوم قوله تعالى: "ومن أظلم"، وقرأ ابن عامر بغير واو. سُبْحَنَهُ تنزيه له عن ذلك؛ فإنه يقتضي التشبيه والحاجة وسرعة الفناء، ألا ترى أن الأجرام الفلكية مع إمكانها وفنائها لما كانت باقية ما دام العالم، لم يتخذ ما يكون لها كالولد اتخاذا الحيوان والنبات اختياراً أو طبعاً. بل لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ رد لما قالوه واستدلال على فساده، والمعنى أنه تعالى خالق ما في السموات والأرض، الذي من جملة الملائكة وعزير والمسيح كُلُّ لَهُ قَبْتُونَ منقادون لا يمتنعون عن مشيئته وتكوينه، وكل ما كان بهذه الصفة لم يجانس مكونه الواجب لذاته فلا يكون له ولد؛

وعطفه: هذا على تقدير أن يكون "من أظلم" اعتراض لبيان حال المشركين. (ح) أو مفهوم إلخ: [هذا على تقدير أن يكون "من أظلم" في حق النصارى]. لا على لفظه؛ لمخالفة المعطوف والمعطوف عليه في الخبر والإنشائية فلا بد في العطف من اعتبار خبر مفهوم؛ إذ الاستفهام للتقرير فيكون القصد إلى الإخبار بأن من مع مساحد الله أظلم على أكد وجه. (عصام الدين مع احتصار وأدق نعيير، (عب) يقتضي التشبيه إلخ: [بالمعادنات في التوالد والتناسل].] إذ الولد حيوان يتولد من نطفة حيوان آخر، والنطفة جسم يتولد من جسم فيلم تشبيهه بالأجسام، أو لأن الولد يشارك الأب في الناهية ويشاهده. وأما الحاجة فلا أنه يقتضي التحسيم والتركيب احتياج إلى المادة، وقيل: لأن الولد إما يطلب للحاجة إليه في أن يعاونه، وسرعة الفناء؛ لأنه لازم للتركيب، أو إن الحكمة في التوالد هو أن يبقى النوع محفوظاً بتوارد الأمثال فيما لا سبيل إلى بقاء الشخص بعينه.

وقوله: "ألا ترى إلخ" هذا يشعر بأن لها إدراكاً ونفوساً فلكية كما هو مذهب الحكماء، والأولى ترك هذا كله وتزيه التنزيل عن أمثاله والنصف يرتكب مثله أحياناً وهو من إصابة الكمال. (عفاحي بصير) والحاجة، إلى الولد في القيام بما يحتاج الولد إليه. (ح) لم يجانس إلخ: يشاركه في حسبه؛ لكونه بعضاً منه وإن لم يكن مماثلاً له كقل. (ح)

لأن من حق الولد أن يجانس والده، وإنما جاء بـ"ما" الذي لغير أولي العلم، وقال: "قانتون" على تغليب أولي العلم تحقيراً لشأنهم، وتوئين "كل" عوض عن المضاف إليه أي كل ما فيها، ويجوز أن يراد كل من جعلوه ولداً له مطيعون مقرون بالعبودية، فيكون إلزاماً بعد إقامة الحجة، والآية مشعرة على فساد ما قالوه من ثلاثة أوجه، واحتج بها الفقهاء على أن من ملك ولده عتق عليه؛ لأنه تعالى نفى الولد بإثبات الملك، وذلك يقتضي تنافيهما. **بَدِيعُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ** مبدعهما، ونظيره "السميع" في قوله:

أَمِنْ رِيحَانَةِ الدَّاعِي السَّمِيعِ

وإنما جاء إلخ: يعني كيف غلب عمر العقلاء فأبى لفظ "ما" مع تغليب العقلاء فيه حيث جمع بالواو والنون؟ فأجاب بأنه وقع في الخبر تغليب العقلاء على الأصل، وفي المتدأ عكسه؛ لشككة التحقير، وهذا كما يقال: إن له ما في السماوات إشارة إلى مقام الألوهية، والعقلاء فيه بمنزلة الجمادات، و"كل له قانتون" إلى مقام العودية والجمادات فيه بمنزلة العقلاء. (خفاجي)

وقال قانتون: عطف على "جاء" يعني كان الظاهر كلمة "من" مع "قانتون"؛ كيلا يلزم اعتبار التغليب فيه ويكون موافقاً لسوق الكلام فإن الكلام في المسيح وعزير والملائكة وهم عقلاء، وإنما جاء بكلمة "ما" المحتصة لغير أولي العلم للعقلاء وغيرهم مع التغليب في "قانتون" تحقيراً لشأن هؤلاء الذين جعلوهم ولد الله، وإهم في جنب عظمتهم جهادات مستوية الأقدام معها في عدم الصلاحية لانحياز الولد. (ع) **أن يراد:** فحيث لا تغليب في "قانتون" ويكون حاصل القنوت الانقياد لأمر التكليف كما أنه على الأول الانقياد لأمر التكوين. (ح) **والآية:** برفع الأول ونصب الثاني معطوفان على اسم "يكون" وحيره. (ع)

ثلاثة أوجه- الأول: قوله: سبحانه يستفاد منه أنه منزه عما يشابهه، فيقتضي أن لا يكون له ولد، والثاني: كون ما في الوجود ملكاً له لا ولداً. والثالث: كونهم كلهم أو من اتخذ ولداً خاضعاً مقراً بعبوديته هذا وجه إلزامي. (خفاجي) [والأولان تحقيقتان، وحيث ترك العطف في قوله: "كل له قانتون"؛ للتنبيه على استقلال كل في الدلالة على الفساد واختلافهما في كون أحدهما تحقيقاً والآخر إلزاماً. (ع)] **أَمِنْ رِيحَانَةِ:** ثمامة: يورقي وأصحابي هجوع. البيت لعمر بن معد بكرب، و"ريحانة" أخته، وكان قد سبها بنو زيد بن صمة الجمحي، و"الداعي" الشوق =

أو بديع سمواته وأرضه، من بدع فهو بديع، وهو حجة رابعة، وتقريرها: أن الوالد عنصر الولد المنفعل بانفصال مادته عنه، والله - سبحانه وتعالى - مبدع الأشياء كلها، فاعل على الإطلاق، منزّه عن الانفعال، فلا يكون والدًا.

والإبداع: اختراع الشيء لا عن شيء دفعة، وهو أليق بهذا الموضع من "الصنع" الذي هو تركيب الصورة بالعنصر، و"التكوين" الذي يكون بتغيير وفي زمان غالباً. وقرئ: "بديع" مجروراً على البدل من الضمير في "له"، ومنصوباً على المدح.

= و"السميع" بمعنى المسمع وهو الشاهد و"الداعي" يوصف بالإسماع تليذاً؛ لأنه يسمع تليته وإحاطه. (عص) والأرق حركة: السهر، والتأريق: الإسهار، والمهوج جمع هاجع وهو النائم، ومعنى البيت على ما يستفاد منه أن أيت الليل ساهراً ولكن لا أدري ما يسهري؟ أسهري شوق داع مسمع من ربحانة حيثما يكون أصحابي نوماً رقوداً. (مبعض)

بديع سمواته إلخ: [صفة مضافة إلى فاعلها. (ح)] يعني السموات في الأصل فاعل البديع وإن صار بعد الإضافة شيئاً بالمفعول منصوب المثل به؛ لما قاله المحويون أنه يعتبر في الصفة ضمير بعد الإضافة؛ لئلا يتخلو عن الفاعل لفظاً، لكن ذلك إنما يحسن فيما يصح أن يوصف الموصوف به، نحو: حسن الوجه؛ فإنه يصح أن يوصف ذو الوجه بالحسن لحسن وجهه فيقال: هو حسن، بخلاف زيد أسود البقر فإنه يفتح فيه الإضافة واعتبار الضمير، فعلى هذا لا يصح بديع السموات؛ لامتناع اتصافه تعالى بذلك إلا إذا أريد أنه مبدع لها، فتأمل. (عص بتعريب)

والإبداع: قال الزجاج. معنى الإبداع الإنشاء على غير مثال، يقال لمن أنشأ ما لم يسبق إليه: أبدع؛ ولذا قيل: للمخالف مبتدع؛ لأنه أتى في دين الإسلام بما لم يسبق إليه. (مه)

من الصنع إلخ: فرق المصنف بين الإبداع والصنع والتكوين بأن الإبداع الإيجاد الدعوى من غير مادة، والصنع: الإيجاد عن مادة، وهي العنصر الذي فيه صورته كالسير والخشب، والتكوين: إيجاد من مادة خلعت عنها صورتها الأولى فتجعل لها صورة أخرى في زمان كالأحداث، لكن أورد عليه أنه كيف يكون إيجاد السموات لا عن مادة وقد كانت دعاء؟ وكيف يكون دعواً وقد خلقت في ستة أيام؟ وأجيب بأن السموات والأرض كتابة عن جميع ما سوى الله من المبدعات والمصوغات، والمكونات بعد اعتبار التعليب بصح إطلاق كل منها [أي ألفاظ الثلاثة] إلا أن لفظ الإبداع أليق؛ لأنه أدل على كمال قدرته وأنسب لما بعده. (ملخص)

وَإِذَا قَضَىٰ أَمْرًا أي أراد شيئاً، وأصل القضاء إتمام الشيء قولاً، كقوله: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ﴾ أو فعلاً كقوله: ﴿فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَواتٍ﴾ وأطلق على تعلق الإرادة الإلهية بوجود الشيء من حيث إنه يوجبه، **فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ** ^(ص: ١٢) من "كان" التامة أحدث فيحدث، وليس المراد به: حقيقة أمر وامتنال، بل تمثيل حصول ما تعلقت به إرادته بلا مهلة بطاعة المأمور المطيع بلا توقف. وفيه تقرير لمعنى الإبداع، وإيماء إلى حجة خامسة وهو: أن اتخاذ الولد يكون بأطوار ومهلة،.....

بعد قصده

وأصل القضاء إلخ: القضاء ورد في القرآن على معان: الأمر والإخبار والفراغ والإمضاء والإماتة والإتمام والتخليق، ولما كان الاشتراك والحاز خلاف الأصل ولا يرتكب إلا لضرورة جعل المصنف **الله** كلها سوى الإرادة راجعا إلى معنى واحد، وهو إتمام الشيء قولاً أو فعلاً، والإرادة معنى مجازياً باستعمال لفظ المسبب في السبب؛ فإن الإيجاد الذي هو إتمام الشيء مسبب عن تعلق الإرادة؛ فإن الإرادة توجب القضاء. (حاشية تغيير) **يوجبه:** يوجب القضاء، وليس ضمير المفعول راجعاً إلى وجود الشيء كما يترأى ظاهراً. (ح)

من كان التامة إلخ: [كما هو الظاهر لعدم ذكر الخبر]. فيه بحث؛ لأن الله تعالى كما يفيض الوجود في نفسه للأشياء يفيض الوجود لغيره وهو إما يكون بأن يقول للشيء: كن كذا فيكون من "كان" الناقصة، إلا أن يقال: إن الوجود المطلق أهم من وجوده في نفسه أو في غيره، على أن هذا إما يحتاج إليه إذا أريد حقيقة القول، أما إذا كان المقصود مجرد التمثيل والتصوير فلا. (ملخص)

وليس المراد إلخ: لأن الذي قال له: "كن" إن كان موحوداً فبه تحصيل الحاصل، وإن كان معدوماً فكيف يخاطب المعدوم؟ وذهب قوم إلى أنه حقيقة وأن السنة الإلهية حرت بأنه تعالى يكون الأشياء بكلمة "كن"، ويكون المأمور هو الحاضر في العلم والمأمور به الدخول في الوجود، ووجه التمثيل فيه أنه شبهت الحالة التي تنصور من تعلق إرادته تعالى بشيء من المكونات وسرعة إيجاده إياه من غير امتناع ولا توقف بحالة أمر الأمر النافذ تصرفه في المأمور المطيع الذي لا يتوقف في الامتنال، فأطلق على هذه الحالة ما كان يستعمل في ذلك من غير أن يكون هناك قول وأمر، فهو استعارة تمثيلية.

وفيه تقرير إلخ: [يعني أن قوله تعالى: "إذا قضى أمراً" مسوق لبيان كيفية الإبداع، معطوف على قوله تعالى: "بديع السموات والأرض" مشتمل على التقرير والإيماء، فلا يرد أنه حينئذ كان الواجب ترك العطف. (ع)] لأن هذه السرعة تقتضي عدم التوقف على المادة، وكون الولد يقتضي ما ذكر مما حرت به العادة. (ملخص) **مهلة:** لما أن ذلك لا يمكن إلا بعد انفصال مادته عنه وصيرورته حيواناً. (ح)

وفعله تعالى يستغني عن ذلك. وقرأ ابن عامر: "فَيَكُونُ" بالنصب. واعلم أن السبب في هذه الضلالة، أن أرباب الشرائع المتقدمة كانوا يطلقون الأب على الله تعالى باعتبار أنه السبب الأول، حتى قالوا: إن الأب هو الرب الأصغر، والله - سبحانه وتعالى - هو الرب الأكبر، ثم ظنت الجهلة منهم أن المراد به معنى الولادة، فاعتقدوا ذلك تقليداً، ولذلك كُفِّرَ قائله ومنع منه مطلقاً حسماً مادة الفساد.

وَقَالَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ أَيَّ جَهْلَةٍ الْمُشْرِكِينَ أَوْ الْمُتَجَاهِلُونَ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ: لَوْلَا يُكَلِّمُنَا اللَّهُ هَلَّا يَكَلِّمُنَا اللَّهُ كَمَا يَكَلِّمُ الْمَلَائِكَةَ، أَوْ يُوحِي إِلَيْنَا بِأَنْتَ رَسُولُهُ، أَوْ تَأْتِينَا آيَةً.....
حجة على صدقك،

فَيَكُونُ بالنصب إ: قد أشكلت قراءة النصب على النحاة، فقيل: إنه روعي فيه ظاهر اللفظ بصورة الأمر فنصب في جوابه، ولو نظر إلى المعنى لم يصح؛ لأن الأمر ليس حقيقة فلا ينصب جوابه، ولأن من شرطه أن يتعقد منهما شرط وجراء، نحو: اتين فأكرمك؛ إذ تقديره: إن تأتني أكرمك، وهذا لا يصح هذا؛ إذ يصح التقدير: إن يكن يكن فيتحد الشرط والخاء معنى وفاعلاً، ولا بد من تغايرهما، لكن المعاملة اللفظية على التوهم واقعة في كلامهم، ولك أن تقول: إنها منصوبة في جواب الأمر، والاتحاد المذكور مجموع؛ لأن المراد: إن يكن في علم الله وإرادته يكن في الخارج، كقوله **هَلَّا**، فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله، أي من كانت هجرته عملاً ونية فهجرته ثواباً وقبولاً، وكون الأمر غير الحقيقي لا ينصب في جوابه مجموع. (حفاحي شعير)

ومنعه منه: سواء قصد أنه معنى مجازي أو حقيقي. (ج) **وقال الذين**: عطف على قوله: "قالوا اتخذ الله" ووجه الارتباط أن الأول كان قدحاً في التوحيد والثاني قدحاً في النبوة. (ج) **جهلة المشركين** إ: فتعي العلم عنهم على حقيقة، وعلى الثاني لتجاهلهم أو بعدم علمهم بمقتضاء، والتفسير الأول منقول عن قتادة والسدي والثاني عن ابن عباس **هـ**. (حفاحي)

هَلَّا إ: فيه إشارة إلى أن "لولا" للتحضيض وقد تكون حرف استفتاح نحو: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ﴾ (النساء: ٨٣) والكلام معهم بالذات أو بإزالة الوحي عليهم وهو استكثار منهم بعثهم أنفسهم كالملائكة والأنبياء عليهم السلام، وتقرير الجحود ظاهر. (حفاحي) **حجة على صدقك** إ: يعني ليس المراد من الآية بعض القرآن؛ إذ لا جحود منهم في إتيانه ثم إنما هو في كونه حجة دالة على صدقه. (ج)

والأول استكبار والثاني جحود أن ما أتاهم آيات الله استهانة به وعناداً، **كَذَلِكَ** ^{مفعول به لم يقل}

قَالَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ من الأمم الماضية **مِثْلَ قَوْلِهِمْ** فقالوا: **﴿أَرَأَيْتَ إِنْ جَاءَ جَهَنَّةَ﴾** ^{مفعول مطلق} **﴿هَلْ**

يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَنْ يُنْزِلَ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ﴾ ^(المائدة: ١١٢) **تَشَبَّهَتْ قُلُوبُهُمْ** وقلوب هؤلاء ومن

قبلهم في العمى والعناد، وقرئ بتشديد الشين. **قَدْ بَيَّنَّا الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ** ^(الأنعام: ١١٢)

أي يطلبون اليقين أو يوقنون الحقائق لا يعترهم شبهة ولا عناد، وفيه إشارة إلى أنهم

ما قالوا ذلك لحفاء في الآيات أو لطلب مزيد اليقين، وإنما قالوه عتواً وعناداً.

إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ مَتْلَباً مُبِيناً به. **بَشِيراً وَنَذِيراً** فلا عليك إن أصروا وكابروا.

وَلَا تُسْأَلُ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ ^{بيان للسؤال} ما لهم لم يؤمنوا بعد أن بلغت؟ وقرأ نافع

ويعقوب: "لا تُسأل" على أنه هي للرسول ﷺ عن السؤال عن حال أبويه،

استكبار **إلخ:** يعني نحن عظماء كالملائكة والنبين فلم اختصوا به دوننا. **كذلك** **إلخ:** جواب لشبهتهم يعني أنهم

يسألون عن نعمت وإنكار مثل الأمم السابقة، والسائل للتعنت لا يستحق إجابة مسأله، هذا، وتقديم الكلام

في توحيه الجمع بين كلمتي التشبيه وهو "كذلك" و"مثل"، فإن الأول لتشبيه المقول بالمقول والثاني لتشبيه

القول بالمقول في الصدور عن مجرد التشبه، و"أرنا" نظير "لولا يكلمنا الله"، و"هل يستطيع" نظير لطلب الآية

والحجة. (ملخص)

وقرئ **إلخ:** هذه القراءة مشككة؛ لأنه إن كان ماضياً لم يجتمع في أوله تاءان فلا إدغام، وإن كان مضارعاً لم يلحق

آخره تاء التانيث الساكنة، وتوجيهها مع الشلوك أنه فعل مضارع ولما أدمع تاءه الثانية في الشين لم يبق في أوله

إلا تاء واحدة فأشبه الماضي فألحق تاء التانيث الساكنة. (منه **بش**) **قد بينا** **إلخ:** معلل لقوله "كذلك" قال الذين

من قبلهم. (ح) **أي يطلبون** **إلخ:** في "الكشف": تقوم بصفون فيوقنون أيها آيات يجب الاعتراف بها. وقيل:

لقوم يوقنون إيقاناً صادراً عن الإنصاف؛ ليكون إذعاناً وقبولاً فيكون إيماناً، والظاهر أنه ليس مرادهم من هذا

تأويل الآية بل إن الموقن لا يحتاج إلى التبيين، ولذا أوله المصنف **بش** بأن المراد الطالبون لليقين أو الواقفون على

الحقائق، فتأمل. (إعجاجي بتغيير) **متلبساً** إشارة إلى أن الباء للملابسة وإن وجه الملابس التأييد. (ح)

على أنه **إلخ:** فيها عطف الإشاء على الخبر، وإنما لأنه خبر معنى إذا المراد لست مكلفاً بمجرهه، أو عطف على

مقدر أي فيشر وأنذر. أما قوله عن السؤال عن حال أبويه، فتبع فيه قول الكشف روي أن النبي قال: **ليست شرعي**

ما فعل أبوي فنهى عن السؤال، قال الطبري: أي ما فعل هما، قال العراقي: لم أقف عليه في حديث، =

أو تعظيم لعقوبة الكفار كأنها لفظاعتها لا يُقدَّر أن يخبر عنها، أو السامع لا يصير
 على استماع خبرها فينبأه عن السؤال. والجحيم: المتأجج من النار.
 وَلَنْ تَرْضَى عَنْكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَى حَتَّى تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ مبالغة في إقنات الرسول ﷺ عن
 إسلامهم؛ فإنهم إذا لم يرضوا منه حتى يتبع ملتهم، فكيف يتبعون ملته؟ ولعلهم قالوا
 مثل ذلك فحكى الله عنهم ولذلك قال: قُلْ تَعْلِمُوا لِلْجَوَابِ: إِنَّ هَٰذَا اللَّهُ هُوَ
 الْهُدَى أي هدى الله الذي هو الإسلام هو الهدى إلى الحق، لا ما تدعون إليه. وَلَيَنْ
 أَتَّبَعْتُمْ أَهْوَاءَهُمْ أَرَأَيْتُمْ الزَّائِغَةَ، والملة: ما شرعه الله تعالى لعباده على لسان أنبيائه،
 من أملت الكتاب إذا أمليته، والهووى: رأي يتبع الشهوة بعد الذى جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ
 أي من الوحي، أو الدين المعلوم صحته. مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا تَصْمِرْ بدفع عنك
 عقابه، وهو جواب "لئن". الَّذِينَ آمَنُوا بِهِمْ أَلَيْسَ لَهُمْ مِنَ اللَّهِ الْكِتَابُ يُرِيدُ بِهِ مُؤْمِنِي أَهْلِ الْكِتَابِ،

= والذي قطع به: أن الآية في كفار أهل الكتاب، كآليات السابقة عليها والثالية لها. (حفاجي بتعير)
 لا يقدر: كلاما بصيغة المجهول أي ليس تلك العقوبة مقدور الإحبار عنها. ولعلهم: يعنى أن قوله: "لن ترضى"
 حكاية لمعنى كلامهم ليطابق قوله: "قُلْ إِنَّ هَٰذَا اللَّهُ هُوَ الْهُدَى" (البقرة: ١٢٠) فإنه جواب لهم؛ لأنهم ما قالوا
 ذلك إلا لرغمهم أن دينهم حق وغيره باطل، فأحبوا بالقصر القلي أي ما بين الله هو الحق وديكم هو الباطل.
 (حفاجي) أي هدى: يعنى أن الإضافة للعهد والقصر قصر قلب. الملة: تأخير تفسير الملة ههنا، وجمعه مع تفسير
 الهوى للدلالة على أن ما يدعون إليه هو لا ملة. (ح)

من الوحي: فسر العلم بالمعلوم وأراد به الوحي والدين، رعاية لقوله: "جاءك". (ح) ما لك من الله إلخ: جواب القسم
 وحواش الشرط محذوف، دل عليه هذا المذكور، تقديره فمآلك من الله إلخ، وذلك؛ لأنه إذا اتجمع شرط وقسم يحذف
 حواش التأخر منهما، على أنه لو كان هنا جواب الشرط لوجب إبقاء قوله: وهو جواب "لئن" بخلافه، إلا أن يقال:
 إنه جواب بحسب المعنى؛ لأن الشرطية واللام في "لئن" توطئة للقسم. (ملخص)

يريد به إلخ: خصه هم؛ لأنهم الذين أتوا الكتاب ويتلون ويؤمنون به، وفسر حق التلاوة وهو منصوب على
 المصدرية لإضافته للتلاوة بصون لفظه عن التحريف، وتذير معانيه والعمل به، وجعل الجملة حالا مقدرة؛ لأنهم
 لم يكونوا وقت الإتياء كذلك، بل بعده وهذه الحال تخصيص؛ لأنه ليس كل من أتى الكتاب يتلوه، فالمراد
 بـ"الذين" المقيدين بالحال مؤمنوا أهل الكتاب بحسب المنطوق و"لو أنكم يؤمنون به" غير بلا تكلف، وأما إذا جعل -

يَقُولُونَ حَقٌّ بَلَاوَتُهُ. بمراعاة اللفظ من التحريف، والتدبر في معناه والعمل بمقتضاه، وهو حال مقدرة والخبر ما بعده، أو خبر على أن المراد بالموصول مؤمنو أهل الكتاب مقدرا ثلاثتهم وأوشك حم بعد حم يعني أن الموصول للعهد أَوْلَئِكَ يُؤْمِنُونَ بِهٖ. بكتابهم دون المحرفين. وَمَنْ يَكْفُرْ بِهٖ. بالتحريف والكفر، بما يصدقه الباء للسببية

فَأُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ. حيث اشتروا الكفر بالإيمان.

يَبْنِي إِسْرَءِيلَ أَذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ ﴿٢٢﴾ وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا تَنفَعُهَا شَفْعَةٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ ﴿٢٣﴾

لما صدر قصتهم بالأمر بذكر النعم، والقيام بحقوقها، والحذر عن إضاعتها، والخوف من الساعة وأهوالها، كرر ذلك وختم بها الكلام معهم؛ مبالغة في النصيحة، وإيداناً بأنه فذلكة القضية والمقصود من القصة.

وَإِذْ آتَيْنَا إِبْرَاهِيمَ رِزْقَهُ بِكَلِمَاتٍ كَلْفَهُ بِأَوَامِرٍ وَنَوَاهٍ، وَالْإِبْتِلَاءُ فِي الْأَصْلِ.....

١٠ - "يتلوه" عمرا و"لذلك يؤمنون به" جملة مستأنفة فلا بد من تخصيص الموصول بالمؤمنين استعمالا للعام في الخاص، وهذا معنى قوله: على أن المراد بقرينة عقلية. (عفاحي)

لما صدر **إِخْ**، يعني إن من فائدة هذه الآية أن يجعل الخاتمة مناسبة للفتحة. (عصام الدين) و**الخِزْر** : بقوله: ﴿وَيُؤَيِّي هَازِغُونَ﴾. ﴿وَيُؤَيِّي مَائِقُونَ﴾ (البقرة: ٤٠-٤١). (ح) و**اذ ابتلى إِيْخْ** : لما استقصى في شرح وجوه نعمة على بني إسرائيل، ثم في قبائحهم في أديانهم وأعمالهم شرع في سوع آخر من البيان، وهو أن ذكر قصة إبراهيم عليه السلام، والحكمة في ذلك أن إبراهيم عليه السلام يعترف بفصله جميع الطوائف من المشركين وأهل الكتاب، فيبين تعالى أنه لما أمره ببعض التكليف وفيها لا حرم نال النبوة والإمامة، وفي هذا تنبيه على أن الخير لا يحصل في الدنيا والآخرة إلا بترك التمرد والعناد والانقياد لحكم الله عز وجل. (ملخص)

بأنواعه ونواحي: خصهما بالذكر؛ لأن التكليف لا يكون إلا بأحدهما والتكليف مأخوذ من معنى الابتلاء. (ح)
والابتلاء في الأصل إخ هذا مخالف لما مر في تفسير قوله تعالى: ﴿وَيُؤَيِّدُ بَكُم مِّن رَّبِّكُمْ غَنِيَّةً﴾ (البقرة: ٤٩)
من أن أصله الاختبار ووجه التطبيق أن المراد فيما سبق أن أصل البلاء بالمعنى المراد في ذلك المقام الاختبار، وذلك
لا ينافي بكونه في الأصل بمعنى التكليف بالأمر الشاق، والاختبار لازم له متفرع عليه هذا، وأهل اللغة قاطبة
سرحوا بأن معناه الاختبار والمصنف رحمه الله مخالفهم، وذهب إلى أن حقيقته التكليف. (حاشية تنعيم)

التكليف بالأمر الشاق من البلاء، لكنه لما استلزم الاختبار بالنسبة إلى من يجهل العواقب ظن ترادفهما، والضمير لإبراهيم، وحسن؛ لتقدمه لفظاً وإن تأخر رتبة؛ لأن ^{رد على الكتاب} الشرط أحد التقديمين، والكلمات قد يطلق على المعاني ولذلك فسرت بالخصال

الثلاثين المحمودة المذكورة في قوله: ﴿التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ﴾ وقوله: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ﴾ إلى آخر الآيتين، وقوله: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾ إلى قوله: ﴿أُولَئِكَ هُمُ الْوَارِثُونَ﴾ كما فسرت بها في قوله: ﴿فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ﴾ وبالعشر التي هي من سننه، ^(البقرة: ٣٧)

وتماسك الحج، وبالكواكب، والقمرين،.....
 روي ذلك عن أبي عباس

على المعاني: لشدة اتصال بين اللفظ والمعنى. (عص) **بالخصال الثلاثين** [أحرقه الحاكم في مستدركه عن ابن عباس رضي الله عنه. (ح) [فالعشرة المذكورة في سورة براءة: التوبة والعبادة والخمد والسباحة والركوع والسجود، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والحفظ لحدود الله والإيمان المستفاد من قوله تعالى: ﴿يُؤَيِّدُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (البقرة: ٢٢٣) أو من قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (التوبة: ١١١).

والعشرة المذكورة في سورة الأحزاب: الإسلام والإيمان والفنوت والصدق والصبر والخشوع، والتصديق والصيام والحفظ للفرح والذكر. والعشرة المذكورة في المؤمنين: الإيمان والخشوع في الصلاة والإعراض عن اللغو، والركاة والحفظ للغروج إلا على الأرواج أو الإماء ثلاثة والرعاية للعهد والأمانة اثنين والحفاظ على الصلاة، ولزوم التكرار في بعض الخصال بعد جمع العشرات المذكورة كالإيمان والحفظ للغروج لا ينافي كونها ثلاثين تعداداً إنما ينافي تعابرها ذاتاً. (ع)

من سننه: السن خمس في الرأس: هي الفرق والضمضة والاستنشاق وقص الشارب والسواك وخمس في الجسد: هي قلم الأطفال ونفث الإبط والاحتقان وحلق العانة والاستحاء. (مه هـ) **وبالكواكب:** [المنازل عليه بقوله: ﴿فَلَمَّا حَزَّ عَلَيْهِ النَّبِيُّ رَأَى كَوْكَبًا﴾ (الأنعام: ٧٦). (ح) [وحه لإبراهيم بصيغة الجمع غير ظاهر؛ فإن ما أنشئ به كان كوكباً لقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا حَزَّ عَلَيْهِ النَّبِيُّ رَأَى كَوْكَبًا﴾ (الأنعام: ٧٦).

ثم على هذا الوجه يكون الابتلاء قبل النبوة، وهو الموافق لظاهر الآية؛ لأنه تعالى جعل القيام بتلك الكلمات سبباً لجعله إماماً، وأما ذبح الولد وأهجرة النار فكل ذلك كان بعد النبوة، وكذا الختان، فعلى هذين الوجهين يكون إتمام الكلمات سبباً للإمامة باعتبار عمومها للباس استحابة دعاء في حق بعض ذريته، وما قيل: إن المراد في قوله: "فأتممهم" أنه تعالى علم من حاله أنه يتمهم ويقوم من بعد النبوة فلا حرم أعطاه حلة الإمامة النبوة، فلا يخفى أن الغاء يأتي عن الحمل على هذا المعنى. (حاشية بتغيير)

وذبح الولد والنار والهجرة على أنه تعالى عامله بما معاملة المختبر من وبما تضمنته الآيات التي بعدها. وقرئ إبراهيم ربه على أنه دعا ربه بكلمات مثل ﴿أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى﴾ ^(سورة البقرة: ٢٦٠) ﴿اجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ آمِنًا﴾ ^(إبراهيم: ٣٥) ليرى هل يجيبه؟ وقرأ ابن عامر: إبراهيم. **فَأَتَمَّهُنَّ** فأداهن كمالاً، وقام من حق القيام؛ كقوله: ﴿وَإِبْرَاهِيمَ الَّذِي وَفَّى﴾ ^(نجم: ٢٧) والآخرة الضمير لربه، أي أعطاه جميع ما ادعاه.

قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا ^{المسكن في المنبر لربه} استئناف إن ضمرت ناصب "إذ" كأنه قيل: فماذا قال له ربه حين أتمهن؟ فأجيب بذلك، أو بيان لقوله: ابتلى، فيكون الكلمات ما ذكره من الإمامة وتطهير البيت ورفع قواعده والإسلام. وإن نصبته يقال: فالجموع جملة معطوفة على ما قبلها، وجاعل من جعل الذي له مفعولان، والإمام: اسم لمن يؤتم به، وإمامته عامة مؤبدة؛ إذ لم يبعث بعده نبي إلا كان من ذريته مأموراً باتباعه.

والهجرة: هاجر من كوسي قرية من قرى كوفة إلى الشام. (ح) **على أنه تعالى إخ:** متعلق بقوله: بالكواكب، وإشارة إلى أن الابتلاء حينئذ ليس بمعنى التكليف، بل معنى الاعتبار على سبيل المجاز؛ لأن اختبار الله عبده لا يكون بطريق الحقيقة، فإن الحقيقة إنما يصح لغيره على العواقب، ولا يخفى على الله حافضة. (ملخص) **بما تضمنته:** من الإمامة، وتطهير البيت، ورفع قواعده، والإسلام، والابتلاء حينئذ، بمعنى التكليف. (ح) **ليرى هل إخ:** متعلق بدعاء وإشارة إلى أن الابتلاء حينئذ، بمعنى الاعتبار على الحقيقة؛ لصحته من العبد. (ح) **جملة معطوفة إخ:** [عطف القصة على القصة المشار إليهما بقوله: "يا بني إسرائيل".] أي على قوله: "يا بني إسرائيل" عطف القصة على القصة والجامع الاتحاد في الغرض؛ لأن المقصود من تذكيرهم النعم وتخويفهم عن الساعة تحريضهم على قول دين محمد ﷺ، وإتباع الحق وترك التعصب وحب الرئاسة، كذلك المقصود من قصة إبراهيم وشرح أحواله الدعوة إلى ملة الإسلام وترك التعصب في الدين، وبما ذكرنا لك من أن الجامع ههنا هو الاتحاد في الغرض من الحمل ظهر أن عطف قوله: "إذ ابتلى" على بعني خروج عن طريق البلاغة مع لزوم التخصيص لأهل الكتاب. (حاشية بتغير)

والإمام اسم إخ: قال اشقق الثننازي: "فعال" من صيغ الآلة كالإزار والرداء وغير ذلك. (عص) **وإمامته عامة:** كما هو مقتضى تعريف الناس، وصيغة اسم الفاعل الدال على الاستمرار.

قال ومن ذُرِّيَّتِي عطف على الكاف أي وبعض ذريتي، كما تقول: وزيداً، في

جواب: سأكرمك. والذرية: نسل الرجل، فعلية أو فعولة قلبت راءها الثالثة ياء كما

على تقدير كونها فعولة

في تقضيت، من الذر بمعنى التفريق، أو فعولة أو فعيلة قلبت همزها ياء من الذر بمعنى

أصله تقضيت

الخلق. وقرئ ذريتي بالكسر وهي لغة. **قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ** : إجابة إلى

ملتسمه، وتنبيه على أنه قد يكون من ذريته ظلمة، وأهم لا ينالون الإمامة؛ لأنها

أمانة من الله وعهد، والظالم لا يصلح لها، وإنما ينالها البررة الأتقياء منهم. وفيه دليل

على عصمة الأنبياء من الكبائر قبل البعثة وأن الفاسق لا يصلح للإمامة،

عطف على الكاف إلخ: [كأنه يجعل الإضافة لكونها لفظية في تقدير الانفصال؛ لئلا يلزم العطف على الصمير

الغرور من غير إعادة الجار. (عص)] جعل المعطوف مجموع الجار والغرور إشارة إلى أن المعطوف عليه الكاف

باعتبار عمله لا لفظه؛ لعدم صلاحية الجار لكونه مضافاً إليه؛ فيكون في تقدير الانفصال على أنه مفعول فاندفع ما

قبل: إن العطف على الغرور بدون إعادة الجار لا يصح. (حاشية بتغيير) **وبعض ذريتي:** أشار بذلك إلى أن

من "للتبعيض، وأنه في حيز المفعول بتأويل البعض. (ح)

كما تقول إلخ: استشهد بذلك لدفع استبعاد صحة عطف مفعول قاتل على مفعول قاتل آخر، فالمراد أنه من عطف

التلقين كما يقال: سأكرمك، فتقول: وربذا أي أنكرم زيداً تريد تلقينه بذلك، ثم إهم ذكروا أن التلقين ورد

بالواو وغيرها، كما في الحديث: إن الله حرم شجر الحرام، قالوا: الإذخر يا رسول الله! قال الكرمان: إنه استثناء

تلقيني. فإن قلت: تقدم أنه كونه إماماً عام لجميع الناس، فيقتضي أن جمع ذريته كذلك إذا عطف عليه، وليس

كذلك، قلت: يكفي في العطف الاشتراك في أصل المعنى، وقيل: يكفي حصوله في حق نينا **ﷺ**، فتأمل. (ملخص)

[فيه دفع لما يقال كما سمعت في الملخص ووجه الدفع أنه وقع في كلام العرب ويسمى عطف تلقين ويحيى به من

يريد تلقين التكلم بذلك، ولكن التلقين يقتضي أن يقال وذريتك؛ إذ لو ضم القاتل مع ما قال لا يقول: إني حائلتك

لناس إماماً ومن ذريتي بل ومن ذريتك، والأظهر أن يجعل التقدير الجملي واحمل من ذريتي إلخ. (عص)]

لأنها أمانة إلخ: إشارة إلى نكتة التعبير عن الإمامة بالعهد. (ح) **وفيه دليل إلخ:** وجه الاستدلال عليها أن الآية

دلت على أن بيل الإمامة لا يباحظ الظلم السابق، وإذا تحقق النيل كما في الأنبياء علم عدم اتصافهم حال النيل

بالظلم السابق. (ح) **لا يصلح للإمامة:** ابتداء، وأما أن الفسق الطاري يعطلها، فلا يدل الآية عليها، فإنه

يتحمل في حالة البقاء ما لا يتحمل في حال الابتداء. (ح)

وقرئ "الظالمون" والمعنى واحد؛ إذ كل ما نالك فقد نلته. **وَإِذْ جَعَلْنَا آيَاتِنَا** الكعبة، غلب عليها كالتجم على الثريا **مَثَابَةً لِّلنَّاسِ** مرجعاً يثوب إليه أعيان الزوار وأمثالها، أو موضع ثواب يثابون بحجه واعتماره. وقرئ: مثابات؛ لأنه مثابة كل أحد. **وَأَمَّا وَمَوْضِعُ أَمْنٍ** لا يتعرض لأهله كقوله: ﴿حَرَمًا آمِنًا﴾ (التقصي: ٥٧) **وَيَتَخَفَتُ النَّاسُ مِنْ حَوْلِهِمْ** أو يأمن حاجته من عذاب الآخرة من حيث إن الحج يحبب ما قبله، أو لا يؤاخذ الجاني الملتجئ إليه حتى يخرج، وهو مذهب أبي حنيفة **رَهْمَةً**.

وَاتَّخَذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى على إرادة القول، أو عطف على مقدر عاملاً لـ "إذ" أو اعتراض معطوف على مضمرة تقديره: "لو بوا إليه واتخذوا" على أن الخطاب لأمة محمد ﷺ، وهو أمر استحباب، و"مقام إبراهيم" الحجر الذي فيه أثر قدميه أو الموضع الذي كان فيه

والمعنى إ: :: يعني معنى "الظالمون" بالرفع على الفاعلية و"الظالمين" بالنصب على المفعولية واحد. (غف) **مرجعاً يثوب إ: ::** يعني أن الثوابين يثوبون إليه بأعيانهم وبأفعالهم وأشأهم، ومن يقوم مقام أنفسهم؛ لظهور أن الثواب ربما لا يثوب لكن صبح إسناده إلى الكل لاتحادهم في القصد (أي في قصد الحج والعمرة والإسلام. ع) والناس للحسن ولا دلالة له على أن كل فرد يزور فضلاً عن الثواب، ولك أن تقول: إنه مثل قولهم: فلان مرجع الناس يعني أنه يثق أن يرجع ويلجئ إليه، ولا تكلف فيه وإن كان بمعنى الثواب فلا إشكال. (خفاجي) **كل أحد: من الناس** لا يختص أحد منهم، فهو وإن كان واحداً بالذات متعدداً باعتبار الإضافات.

وموضع أمن إ: :: يعني أن آمنا وصف بالمبالغة والمراد موضع أمن وهو إما لسكانته من الخطف أو لحاجته من المذاب أو ملجأ في الملتجئ إليه من إقامة الحد. (خفاجي، ع) **وهو مذهب إ: ::** وهو قول أهل التفسير، وعند الشافعي **أن من دخل البيت ممن وجب عليه الحد يؤمر بالتضييق حتى يخرج، وإن لم يخرج حتى قتل فيه جاز، كذا في "التفسير الكبير". (ج) على إرادة القول: وقلنا اتخذوا إ: ::** ويكون عطف على جعلنا. (ح)

أو عطف: عطف على إرادة القول باعتبار نهاية عن متعلقه. **لو بوا إ: ::** مأخوذ من قوله: مثابة، ثم إنه إذا جعل اعتراضاً لا يحتاج إلى تقدير معطوف عليه؛ لأن الواو تكون اعتراضية، فكانه قدره ليتناسب ما قبله ويلتئم معه؛ لأن الجملة للمعرضة تقوي ما اعترضت فيه وتؤكد، وكون الأمر استحيائياً مجعماً عليه. (خفاجي بتعريب)

حين قام عليه ودعا الناس إلى الحج أو رفع بناء البيت وهو موضعه اليوم. روي أنه ﷺ أخذ بيد عمر رضي الله عنه فقال: "هذا مقام إبراهيم" فقال عمر: أفلا نتخذُه مصلى؟ فقال: "لم أومر بذلك" فلم تغب الشمس حتى نزلت، وقيل: المراد به الأمر بركعتي الطواف؛ أمرجه أبو يعين لما روي جابر أنه رضي الله عنه لما فرغ من طوافه عمد إلى مقام إبراهيم، فصلى خلفه أمرجه السليم ركعتين، وقرأ: واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى. وللشافعي رضي الله عنه في وجوبهما قولان: وقيل: مقام إبراهيم الحرم كله. وقيل: مواقف الحج واتخاذها مصلى أن يدعى فيها، ويتقرب إلى الله تعالى. وقرأ نافع وابن عامر "واتخذوا" بلفظ الماضي عطفاً على "جعلنا"، أي واتخذ الناس مقامه الموسوم به، يعني الكعبة قبله يصلون إليها.

وَعَهَدْنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ أَمْرًا هَٰذَا أَن طَهِّرَا بَيْتِيَ بَأَن طَهْرًا ويجوز "أن تكون مفسرة؛ لتضمن العهد معنى القول، يريد طهراهما من الأوثان والأنجاس..... المنظور على حقيقته

وهو موضعه: لا يستقيم هذا على الوجه الثاني، وهو قوله: أو رفع إلح. (منه رضي الله عنه) روي: بيان لشأن التزول. (ح) **وقيل المراد إلح:** عطف على قوله: وهو أمر استحباب، مرضه؛ لأنه تقييد المصلى بصلاة مخصوصة من غير دليل، وقرأه رضي الله عنه هذه الآية حين أداء ركعتي الطواف لا يقتضي تخصيصه هما. (ح) **وجوبهما:** أصحهما أنه ليس بواجب بل مندوب. (ح)

مقام إلح: لأنه أسكن فيه دينه قاله النحوي، ومعنى الأمر: استحباب أداء العبادات فيه لمن تيسر، أو وجوب التوجه إليه للأفاقي، كما في قراءة اتخذوا على صيغة الماضي، مرضه؛ لكونه محلاً للمقام على غير المتعارف. (ح) **مواقف إلح:** عرفة ومزدلفة والجمعة؛ لأنه رضي الله عنه دعا فيها مرضه؛ لكونه صرفاً للمقام والمصلى عن التناذر. (حاشية) **واتخاذها:** سمي على جعل الصلاة بمعنى الدعاء. (عص) **الموسوم به:** المعروف به، فاللقام مجاز عن المثل المنسوب إليه، وكذا المصلى بمعنى القبلة مجاز عن المثل الذي ينوجه إليه في الصلاة بعلاقة القرب والمجاورة. (بعضاخي) **أمرنا هما:** العهد الموثق، وإذا عدي به "إل" كان معناه التوصية كذا في "التاح"، ولما كان هذه التوصية بطريق الأمر فسره بالأمر. (ح) **بأن طهرا إلح:** إشارة بأن الحجار مخنوف على القبل المرفوف، وجعل "أن" المصدرية متصلة بالأمر والنهي قول الزمخشري، والمجهور على اختصاصها بالخبرة مستدلين بأنه إذا انسلك منه مصدر فات معنى الأمر لكن فيه: أن كونه مع الفعل بتأويل المصدر لا يستدعي أن يتحد معهما بضرورة عدم دلالة المصدر على الزمان مع دلالة الفعل عليه، فتأمل.

وما لا يليق به، أو أخلصاه. لِلطَّافِينَ حَوْلَهُ وَالْعَكِيفِينَ المقيمين عنده، أو المعتكفين فيه وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ ^{الناظرين عبارة عن لائته} أي المصلين، جمع راكم وساجد.

وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا آمِنًا ذَا أَمْنٍ كقوله: ﴿فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ﴾ أو آمناً أهله كقولك: ليل نائم وَأَرْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ مَنْ آمَنَ مِنْهُمْ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ^(الحاقة ٢١) أبدل "مَنْ آمَنَ" "من أهله" بدل البعض للتخصيص. قَالَ وَمَنْ كَفَرَ عطف على من "آمن" والمعنى وارزق من كفر، قاس إبراهيم عليه السلام الرزق على الإمامة، فنبه سبحانه على أن الرزق رحمة دينوية تعم المؤمن والكافر، بخلاف الإمامة والتقدم في الدين، أو مبتدأ تضمن معنى الشرط، فَأَمَتَّعَهُ قَلِيلًا خبره، ولما حصصه بالمال

= وأما تقدير: قلنا وجعله مدحول "أن" المصدرية يقتضي إلى أن يكون للمأمور به القول، وليس كذلك، وأما كون "أن" مفسرة فمشروطة بأن يكون مدحولاً تفسيراً للمفعول للفظ يدل على معنى القول، فيحتاج إلى تقدير المفعول، واعتبار معنى القول في العهد أي قلنا: لما شيئاً هو أن طهراً بيني وإخ، ولذا أشار بقوله: "يجوز إلى ضعه"، فتأمل. (ملخص)

يريد به إخ: يعني أن الإشارة إن كانت إلى ما هو بلد حال الإشارة، فالمسؤول هو الأمن، وذكر البلد توطئة له، وإن كانت إلى المكان فيكون المسؤول ببلديه وأمنه. (خفاجي) ذَا أَمْنٍ إخ: لما كان الأمن صفة الأهل لا البلد أول "أما" بوجهين: أن يكون معنى النسبة كـ"لابن" و"تامر" أي صاحب أمن لمن فيه، أو أنه إسناد بمجازي، والأصل آمناً أهله فاستدما للحال للمحل؛ لأن الأمن والخوف من صفات العقلاء. (خفاجي بتعمير)

عطف على من إخ: عطف تلقين كآته قال: قل وارزق من كفر أيضاً؛ فإنه مجاب. وما ذكر من أن المعنى وأرزق بلفظ المتكلم تقرير للمعنى لا تقدير للفظ، والذي يقتضيه النظر الصائب أن يكون هذا عطفاً على محذوف أي "ارزق من آمن ومن كفر" بلفظ الخبر، فيحصل التناسب فيكون المعطوف والمعطوف عليه مقول واحد. (سم) قاس إبراهيم عليه السلام إخ: تبع فيه صاحب "الكشاف"، والأحسن أن يقال: إنه تعالى لما قال: "لا ينال عهدي الظالمين" احتز إبراهيم عليه السلام من الدعاء لمن ليس مرضياً عنده، فأرشده الله تعالى إلى كرمه الشامل. (خفاجي) فَأَمَتَّعَهُ قَلِيلًا: وعلى التقدير الأول عطف على محذوف وهو الرزق.

والكفر وإن لم يكن سبب التمتع لكنه سبب تقييده بأن يجعله مقصوراً بحفظ الدنيا غير متوسل به إلى نيل الثواب، ولذلك عطف عليه **ثُمَّ أَصْطَرُّهُ إِلَى عَذَابِ النَّارِ** أي ألزه إليه لئلا المضطر؛ لكفره وتضييعه ما تمتعه به من النعم، و"قليلاً" نصب على المصدر، أو الظرف، وقرئ بلفظ الأمر فيهما على أنه من دعاء إبراهيم، وفي "قال" ضميره.

وقرأ ابن عامر فأمته من أمتع. وقرئ فتمتعه ثم نضطره، و اضطره: بكسر الهمزة على لغة من يكسر حروف المضارعة، و أطره بإدغام الضاد وهو ضعيف؛ لأن حروف ضم شفر يدغم فيها ما يجاورها دون العكس. **وَيَنْسُ الْآمِصُ** هذه الحروف الخمسة لا تدعم فيما يجاورها المحصوص بالذم محذوف، وهو العذاب.

والكفر وإن الخ: لما كانت الفاء تقيد السببية والكفر لا يصلح السببية التمتع أشار إلى توجيهه بأنه هنا ليس سببا للتمتع، بل لقلته أو التمتع الذي ينتج للعذاب. (خفاجي) **أي ألزه إليه الخ:** لأن الكافر ليس مضطراً إلى العذاب؛ إذ يمكنه الإسلام، فهو محاز عن كون العذاب واقعاً به وقوعاً محققاً، حتى كأنه مربوط به، قال الطيبي: إنه استعارة شبه حال الكافر الذي أدر الله عليه النعمة التي استدانها بها قليلاً قليلاً إلى ما يهلكه محال من لا يملك الامتناع مما اضطر إليه فاستعمل في المشبه ما استعمل في المشبه به. (خفاجي بتعير)

أو الظرف: صفة لأحدهما أي تمتعاً قليلاً، أو زماناً قليلاً. (ح) **وفي قال ضميره:** قال ابن جني: وحسن إعادة قال؛ لطول الكلام وللتأني إلى دعاء قوم من دعاء آخرين، ويحتمل أن يكون ضمير "قال" لله أي فأمته يا قادر يا رزاق خطايا لنفسه على طريق التحريد، ولم يلتفت إليه المصنف رحمه الله لبعده. (سعد رحمه الله)

هو صعيص الخ: أي لغة مردولة كذا قال الزمخشري. **ضم شفر الخ:** هذا مما تبع فيه الزمخشري، وليس بصواب؛ فإن هذه الحروف أدمغت في غيرها فأدغم الراء في اللام في "تغفر لكم"، والضاد في الشين في "بعض شأهم"، والشين في السين في "العرش سبيلاً"، والفاء في الباء في "اغسب بهم"، وضم: مبني للمجهول وشفر: بضم الأول وسكون الثاني، بمعنى ميت الأهداب، و"نس المصير" للتذكير معترضة في الآخر لئلا يلزم عطف الإنشاء على الخبر. (خفاجي بتعير)

وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ حَاكِيَةً حال ماضية، و القواعد: جمع قاعدة وهي الأساس، صفة غالبية من القعود بمعنى الثبات، ولعله مجاز من المقابل للقيام، ومنه: قعدك الله، ورفعها البناء عليها؛ فإنه ينقلها عن هيئة الانخفاض إلى هيئة الارتفاع، يلتح القواف وحكي كسرهما ويحتمل أن يراد بها سافات البناء؛ فإن كل ساف قاعدة ما يوضع فوقه ويرفعها بناؤها. وقيل: المراد رفع مكانته وإظهار شرفه بتعظيمه ودعاء الناس إلى حجه،.....

حكاية حال إلخ: لأن الرفع مضى وانقضى؛ ولأن "إذ" للماضي والتكئة للاستحضار حالة البناء مع تفرعها في الدعاء؛ ليقندي الناس به لأن في إتيان الطاعات الشاقة مع الاتساع إلى الله في قبولها. (ملخص) **وهي الأساس:** جمع الأس هو أصل البناء، والجمعية باعتبار الأجزاء؛ فإن كل جزء من الأساس أساس. (ح) **صفة غالبية:** صارت بالغلبة من قبيل الأسماء بحيث لا يذكر له موصوف ولا يقدر. (جمع) **منه قعدك الله إلخ:** [التقدير بحذف الزوائد: والله قعدك الله تعقيدا، أي سألته أن يثبتك من القعود المجاز في الثبوت، والحقيقة في "قعدتك الله": جعلتك قاعدة ثابتا، فلما ضمن معنى السؤال عدي إلى اسم الله فصار المعنى: سألت الله أن يقعدك أي يجعلك قاعدة ثابتا، ثم أقيم المصدر مقام الفعل مضافا إلى المفعول. (عصام)] في الدعاء لأنه بمعنى أدامك الله وثبتك، وهو منصوب على المصدرية، وقيل: الأصل قعدتك الله تعقيدا، فحذف الزوائد من المصدر، وأقيم مقام الفعل، فمعنى قعدتك الله: جعلتك قاعدة متمكنا بالسؤال من الله، ويجوز أن يكون التقدير: أسألك الله قعدك، فيكون مفعولا به. (ملخص)

ورفعها البناء إلخ: [تحقيق لرفع القواعد؛ إذ الظاهر من رفع الشيء: جعله عاليا ومرتفعا، والقاعدة لا ترتفع بل هو بماها، حاصله: أن القاعدة ما لم يبن عليها كان لها هيئة الانخفاض، فإذا بني عليها انتقلت إلى هيئة الارتفاع، بمعنى أنه حصلت هيئة الارتفاع لضموع القاعدة وما بني عليها، لا لأنها صارت مرتفعة، فلما كانت البناء عليها سببا لحصول هيئة الارتفاع كالرفع، استعمل صيغة الرفع في البناء عليها، واشتق منها "يرفع" بمعنى يبنى عليها، فهي استعارة تبعية. (ع)] دفع لما يتوهم من أن الأساس لا يمكن رفعه؟ فأول بأن رفعه مجاز عن رفع ما عليه من البناء، فجعل رفع ما عليها رفعاً لها؛ لأنها به تعلم وتذكر، وأنت ضمير الأساس باعتبار القاعدة، لكن في عبارته تسامح؛ فلما لا تنقل إلى الارتفاع وإنما المرتفع ما عليها، فالأولى تركه. (خفاجي)

ويحتمل أن أخ: ذكر بلفظ الاحتمال؛ إشارة إلى ضعفه؛ لكونه صرفا للفظ القواعد عن معناه المتبادر. (ح) **سافات البناء إلخ:** الساف - بالسين المهملة والفاء - كل عرق من الخائط، أي صف من اللبن والطين. (ع) **قيل:** مرصه؛ إذ لا يظهر حينئذ قاعدة ذكر القواعد. (ح)

وفي إيهام القواعد وتبيينها تفخيم شأنها **وَإِسْمَاعِيلُ** كان يناوله الحجارة، ولكنه لما كان له مدخل في البناء عطف عليه، وقيل: كانا يبينان في طرفين، أو على التناوب. ^{لولا} ^{ثابا بقوله: من البيت} **رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا** أي يقولان: ربنا، وقد قرئ به، والجملة حال منهما **إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ** لدعائنا **الْعَلِيمُ** ^{مرصه رواية لا ذرية} ^{قرأ ابن مسعود: يقولان} بنياتنا.

رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ مخلصين لك من أسلم وجهه، أو مستسلمين من أسلم إذا استسلم وانقاد، والمراد: طلب الزيادة في الإخلاص والإذعان، أو الثبات عليه، وقرئ "مُسْلِمَيْنِ" على أن المراد أنفسهما وهاجر، أو أن الثانية من مراتب الجمع، ^{إد أصل الإخلاص ثابت} ^{فيه لب ومشر} **وَمِنْ ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةٌ مُسْلِمَةٌ لَكَ** أي واجعل بعض ذريتنا، وإنما خصا الذرية بالدعاء؛ لأنهم أحق بالشفقة؛ ولأنهم إذا صلحوا صلح بهم الأتباع، وخصا بعضهم لما أعلمنا أن في ذريتهما ظلمة، وعلمنا أن الحكمة الإلهية لا تقتضي الاتفاق على الإخلاص والإقبال الكلي على الله تعالى؛ فإنه مما يشوش المعاش؛ ولذلك قيل: **لولا الحمقى لخربت الدنيا،** ^{كـسكرى}

وفي إيهام إلخ: يعني كان الظاهر قواعد البيت، لكن التبيين بعد الإيهام أبلغ، فلذا عدل عن الأعصر وقال: "القواعد من البيت". و"من" ههنا ابتدائية متعلقة بـ"يرفع"، أو حال من القواعد، أو تعيضية. (خفاجي) واجعل إلخ: إشارة إلى أن "من" للتخصيص، وأما في موضع المفعول الأول، "وأمة" مع صفته في موضع المفعول الثاني. (ملخص) الأتباع: أتباعهم وهم الناس؛ لأنهم أولاد الأنبياء.

لما أعلمنا إلخ: لقوله تعالى: ﴿وَمِنْ ذُرِّيَّتِنَا نَحْنُ وَالْإِنْسَانُ وَالْأَنْعَامُ وَمَا كُنَّا بِمُعْظِمْهُمْ فَصَّاحِينَ﴾ (الصافات: ١١٣) وقوله: ﴿لَا يَأْتِيهِمْ فِيهِ الْهَمُ﴾ (البقرة: ١٢٤)؛ فإن فيه إيهام إلى أن من أولاده من يكون ظلما كما لا يخفى. (ملخص) وعلمنا إلخ: فالدعاء بالإسلام بمعنى الإخلاص والالتحاق لجميع الذرية طلب بخلاف المقتضى، وقد معوا أن يستغفروا للمشركين ولو كانوا أولي قربى، وعوتب على توح ^{لما دعا لاجه}. (ملخص)

لولا الحمقى إلخ: [كسكرى بالكسر، كذا في القاموس]. المتعلقون بأمر المعاش المعروض عن خدمة الرب تعالى، وفي "الصباح": الحمق قلة العقل من حق بالضم والكسر حماقة وحمقا فهو أحق وامرأة حمقاء وقوم ونسوة حق وحقى وحقا. (ج)

وقيل: أراد بالأمة أمة محمد ﷺ، ويجوز أن يكون "من" للتبيين كقوله: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ﴾ قدم على المبين، وفصل به بين العاطف والمعطوف كما في قوله: ﴿خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ﴾ ^(البور: ٥٥) ^(الطلاق: ١٢) وَأَرَتَا من رأى بمعنى أبصر أو عرف؛ ولذلك لم يتجاوز مفعولين **مَنَاسِكَنَا** متعبداتنا في الحج، أو مذابحنا. والنسك في الأصل غاية العبادة، وشاع في الحج؛ لما فيه من الكلفة والبعد عن العادة. وقرأ ابن كثير والسوسي عن أبي عمرو ويعقوب "أَرَتَا" قياساً على فَخَذَ في فِخَذٍ، وفيه إجحاف؛ لأن الكسرة منقولة من الهمزة الساقطة دليل عليها. وقرأ الثوري عن أبي عمرو بالاختلاس **وَتَبَّ عَلَيْنَا** استتابه

وقيل **إِخْ**: يحمل التكثير على التنوع، مرضه؛ لكونه صرفاً عن الظاهر. (ملخص) **وَجُوزَ إِخْ**: يعني يجوز أن يكون "أمة مسلمة" مفعولي جعل، أو يكون "جعل" متعدياً إلى مفعول واحد، والمعنى: أمة مسلمة هي ذريتنا، ولا يجوز أن يكون "من ذريتنا" مفعولاً ثانياً؛ لأن "من" اليبانية مع المحرور تكون أبداً من نعمة المبتين بمنزلة صفة أو حال، ولم يعهد كونهما خبراً عنه، فالجواز والمحذور كان صفة للنكرة فلما قدم انتصب على الحال. (ملخص)

ولذلك إِخْ: لكونه من "رأى" المتعدي إلى مفعول واحد لم يتجاوز بعد زيادة همزة الإعمال عن مفعولين، ولو كان من "رأى" بمعنى علم لتعدي إلى ثلاثة مفاعيل، لكن أنكر ابن الخاحب **هـ**، وقال: إنه لم يثبت رأيت الشيء بمعنى عرفته، وإنما هي بمعنى علم أو أبصر، واتبه أبو حيان **هـ**، والزمخشري والراغب ألبتاه وهما من الثقات، فلا عبرة باتكازهما. (ملخص) **والنسك**: وفي القاموس: النسك مثله وبضمتين: العبادة. (عصام)

إجحاف: بتقديم الجنب أي زيادة تغير، وتبع فيه الزمخشري وليس كما ينبغي؛ لأنها من القراءات المتواترة، وقد شبه فيه اللغوي بالتصل مفعول معاملة "محد" في جواز إسكانه للتحفيف، وقد استعملته العرب كذلك. (حقاقي)

بالاختلاس إِخْ: وهو أن يقرأ بحيث يذهب ثلث الحركة وينتهي ثلثها، فيتلطف بالكسر ناقصة لطلب الخفة وبقاء الدلالة على حذف الهمزة. (ملخص) **استتابه إِخْ**: [جواب عن أن طلب التوبة يقتضي سبق الذنب عنهما، وهو يناهز العصمة يعني أنه سؤال لقبول توبة الذرية ولتوفيقهم إذ معنى "تب علينا" قبل التوبة أو وفق للتوبة، وهذا التجوز في النسبة إجراء للولد بحرى نفسه، وقيل: على حذف المضاف. (ع)] لما كانت التوبة تقتضي الذنب، وهم معصومون على الأصح قبلها وبعدها، أوله بما ذكر، فهو بتقدير مضاف أو من إطلاق اسم الأب على الذرية كما في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ﴾ (الأعراف: ١٦)، قال الإمام: إنه تعالى لما أعلم إبراهيم **هـ** أن في ذريته من يكون طالماً عاصياً لا حرم سأل

لذريتهما، أو عما فرط منهما سهواً، أو لعلهما قالَا: هضمًا لأنفسهما وإرشادًا
 لذريتهما إِنَّكَ أَنْتَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ ﴿٢٢٦﴾ لمن تاب. رَبَّنَا وَابْعَثْ فِيهِمْ
 المسلمة رَسُولًا مِّنْهُمْ ولم يبعث من ذريتهما غير محمد ﷺ، فهو المحاب به دعوتهما
 كما قال ﷺ: "أنا دعوة أبي إبراهيم، وبشرى عيسى، ورؤيا أمي" يَتْلُوا عَلَيْهِمْ
 ءَايَاتِكَ يقرأ عليهم ويبلغهم ما يوحى إليه من دلائل التوحيد والنبوة وَيُعَلِّمُهُمُ
 الْكِتَابَ الْقُرْآنَ وَالْحِكْمَةَ ما يكمل به نفوسهم من المعارف والأحكام وَيُزَكِّيهِمْ
 عن الشرك والمعاصي إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الَّذِي لَا يُقْهَرُ وَلَا يُغْلَبُ عَلَى مَا يَرِيدُ
 الْحَكِيمُ ﴿٢٢٧﴾ اشحكم له. وَمَنْ يَزَعْبُ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ استبعاد وإنكار لأن يكون.....

ههنا أن يجعل بعض ذريته أمة مسلمة، ثم طلب منه تعالى أن يوفق أولئك العصاة للذنين للثوبة، فقال: وتب علينا أي
 على المذنبين من ذريتنا، فيكون كقوله: ﴿فَمَنْ تَعْبَى فَإِنَّهُ مِنِّي وَمَنْ عَصَانِي فَإِنَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ (إبراهيم: ٣٦). (ملخص)
 سهواً إلخ: فعلى هذا لا يجوز فيه، وقد بالسهو بناء على أن الأنبياء معصومون بعد البعثة من الكبائر
 مطلقاً ومن الصغائر عمداً. (حاشية متغير) أو لعلهما إلخ: يعني أن طلب الثوبة لا يقتضي سبق الذنب؛ لجواز
 أن يكون القصد منه هضم النفس وإرشاداً لذرية. (ح)

كما قال إلخ: قال الطيبي: روي عن العرباض بن سارية عن رسول الله ﷺ أنه قال: سأحرمكم بأول أمري، أنا
 دعوة إبراهيم، وبشارة عيسى، ورؤيا النبي رأيت حين وضعتني، أخرجني الإمام أحمد بن حنبل وشارح السنة،
 فدعوة إبراهيم ﷺ في هذه الآية، وبشارة عيسى ﷺ في قوله: ﴿وَمَشَرْتُ بِرُسُولِي بِأَيِّ مِّنْ بَعْدِي اسْمُهُ أَحْمَدُ﴾
 (الصف: ٦)، ورؤيا أمه كما رواه الدارمي: هي التي رأيت حين وضعتني، وقد خرج لها نور أضاعت له قصور
 الشام. (ملخص) دلائل التوحيد إلخ: إشارة إلى أن الآيات جمع آية بمعنى العلامة، لا آيات القرآن كيلا يلزم
 التكرار في قوله: ﴿وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ﴾ (البقرة: ١٢٩). (ح) القرآن: المحاب به هذه الدعوة القرآن؛ لأن المراد
 بالكتاب ذلك؛ لأن الظاهر أن مقصودهما من هذه الدعوة أن يكون ذلك الرسول صاحب الكتاب. (ح)
 ويذكرهم: عن الشرك، فالتعليم إشارة إلى التحلية، والتزكية إلى التخلية، وقدم الأول على الثاني لشرافته. (ح)
 استبعاد: الاستبعاد معنى مجازي كالإنكار، ولا يصح الاستعمال في معنيين مجازيين إلا أن يقال: إن الاستبعاد
 عند الشيء بعداً وهو عين الإنكار هنا. (ملخص)

أحد يرغب عن ملته الواضحة الغراء، أي لا يرغب أحد عن ملته **إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ**، **إِلَّا** من استمهنها وأذلها واستخفَّ بها. قال الميرد وثلعب: سفه بالكسر متعد وبالضم لازم، ويشهد له ما جاء في الحديث: "الكبر أن تسفه الحق، وتغصص الناس^{جمل}"، وقيل: أصله: سفه نفسه على الرفع، فنصب على التمييز نحو: غبن رأيه وألم رأسه، وقول جرير: **وَنَأْخُذْ بَعْدَهُ بِذَنَابٍ عَيْشٍ ... أَجَبَ الظَّهْرَ لَيْسَ لَهُ سَنَامٌ** ^{صفة عيش} أو سفه في نفسه، فنصب بنزع الخافض. والمستثنى في محل الرفع على المختار بدلاً من الضمير في "يرغب"؛ **لأنه في معنى النفي**.

إِلَّا مَنْ اسْتَمَهَنَهَا **إِخ**: جعلها مهانا وذليلاً، والاستحقاق: غرركران، ويعدى بالياء، وعطف "أذلها" للإشارة إلى البالغة المأخوذة في السفاهة، واستخف بها؛ لبيان معناه بالنظر إلى أصل اللغة؛ فإن السفه في الأصل الحقبة، ومنه زمام سفيه أي خفيف، وللإشارة إلى المناسبة بين الأصلية واللغة الطارئة فعلى هذا نفسه مفعول به. (ح)
تغصص: يحجم مكسورة ومفتوحة وصاد أي تستصغره لا تراه شيئاً، وفي نسخة: تعبط بئاه مهمله أي تحقره. (ح)
غبن: فغن محمول من الغبن، ورأيه منصوب على التمييز المحول عن نائب القاعل. (حفاجي)
قول جرير إخ: وهو سهو والشعر للتابعة الذبياني بمدح به التعان بن المنذر وقد مرض، وأبو قابوس لقبه، وأوله:

فإن يهلك أبو قابوس يهلك ربيع الناس والبلد الحرام
ونأخذ بعده بذناب عيش أجب الظهر ليس له سنّام

وأراد بالربيع طيب العيش وبالبلد الحرام الأمن، والأجب الجمل المقطوع السنّام، وهو لا يستقر [أي لا يتمسك برأيه]. عليه، فالمراد: إما ذهاب عزمه؛ لأن السنّام يكنى به عنه، أو كثرة اضطرابهم بعده، وذناب الشيء بالكسر عقه أي يبقى بعده آيسين من الأمن والخير. وموضع الاستشهاد نصب الظهر على التمييز، وجعله بعضهم من المشبه بالمفعول به؛ لأن أجب صفة مشبهة فلا ينهض شاهداً عليه. (حفاجي بتغيير)

لأنه في معنى النفي: [علل صحة كونه بدلاً بكون الاستفهام في معنى النفي؛ لأنه الواقع، لا لأن البديل توقف على النفي؛ لأن البديل يحيى من الاستفهام أيضاً نحو: هل جاءك أحد إلا زيد. (عصام)] قال أبو حيان: "من" استفهام فيه معنى الإنكار؛ ولذلك دخلت "إلا" بعده، ويعلم منه أن كون المستثنى في محل الرفع على البدلية في الاستفهام يحتاج إلى اعتبار معنى النفي. (ح)

وَلَقَدْ أَصْطَفَيْنَاهُ فِي الدُّنْيَا ۖ وَإِنَّهُ فِي الْآخِرَةِ لَمِنَ الصَّالِحِينَ ﴿١٢٧﴾ حجة وبيان لذلك؛ فإن من كان صفوة العباد في الدنيا مشهوداً له بالاستقامة والصلاح يوم القيامة، كان حقيقاً بالاتباع له، لا يرغب عنه إلا سفيه، أو متسفه أذل نفسه بالجهل والإعراض عن النظر، إِذْ قَالَ لَهُ رَبُّهُ أَسْلِمَ قَالَ أَسْلَمْتُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١٢٨﴾ ظرف لـ "اصطفيناه" وتعليل له، أو منصوب بإضمار اذكر، كأنه قيل: اذكر ذلك الوقت لتعلم أنه المصطفى الصالح المستحق للإمامة والتقدم، وأنه نال ما نال بالمبادرة إلى الإذعان وإخلاص السرِّ ^{القلب} حين دعاه ربه، وأخطر بياله دلائله المؤدية إلى المعرفة الداعية إلى الإسلام. روي أنها نزلت لما دعا عبد الله بن سلام ابني أخيه: سلمة ومهاجراً إلى الإسلام، فأسلم سلمة وأبي مهاجر ^{ومن يرغب، الآية} وَوَصَّى بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ التوصية، هو التقدم إلى الغير بفعل فيه صلاح وقربة، وأصلها الوصل، يقال: وصاه إذا وصله، وفصاه: إذا فصله، كأن الموصي يصل فعله ^{بيان لشأنه بين المعين}

حجة وبيان إلخ: لكون الرغب عن ملة سفيهاً، هذا من حيث المعنى، أما من حيث اللفظ فيحتمل أن يكون الجملة حالية مقررة لجهة الإنكار، واللام لام الابتداء أي أيرغب عن ملته ومعه ما يوجب الترغيب فيه. (ح) ظرف إلخ: احترازه في ذلك الوقت. إلى الإذعان إلخ: مفر الإسلام بالإذعان؛ لأن الأنبياء معصومون عن الكفر مطلقاً فمعناه الحقيقي لا يصح هنا، وأما قوله: روي أنها نزلت، فقال السيوطي رحمه الله: إنه لم يحد هذا في شيء من كتب الحديث. (ملخص)

وأخطر بياله إلخ: غطب تفسيري لقوله: دعاه ربه، إشارة إلى أنه عزم عن إخطار الدلائل المؤدية إلى المعرفة وإذعانه لدلولائها بالقولين تصويراً لسرعة الانتقال بسرعة الإجابة، فهو إشارة إلى استدلاله عليه السلام بالكواكب والقمر والشمس، وإطلاع عليه السلام على أمارات الخلوث على ما عليه أكثر المفسرين من أنه قبل البلوغ. وأما من قال: إنه بعد النبوة فقال: المراد منه: الأمر بالطاعة والإذعان بجزئيات الأحكام، وإنما لم يحمل على الحقيقة أعني إحداث الإسلام والإيمان؛ لأن الأنبياء معصومون عن الكفر قبل النبوة وبعدها؛ ولأنه لا يتصور الوحي والاستبصار قبل الإسلام. (ع)

هو التقدم إلخ: [يقال: تقدم إليه الأمر بكذا في كذا إذا أمره به. (معرب)] سواء كان حالة الاحتضار أو لا، وسواء كان ذلك التقدم بالقول أو الدلالة وإن كان الشائع في العرف استعمالها في القول المحصور حال الاحتضار. (حاشية) وصاه: بالتحقيق من حد ضرب، وكذا فصاه.

بفعل الوصي، والضمير في "ها" للملة، أو لقوله: أسلمت، على تأويل الكلمة، أو الجملة، وقرأ نافع وابن عامر: أوصى، والأول أبلغ. **وَيَعْقُوبُ** عطف على إبراهيم، أي وصى هو أيضاً بما بينه، وقرأ بالنصب على أنه ممن وصاه إبراهيم **يَنْبَى** على إضمار القول عند البصريين، ومتعلق بـ "وصى" عند الكوفيين؛ لأنه نوع منه، ونظيره:

رَجُلَانِ مِنْ ضَبَّةٍ أَخْبَرَانَا
روي: سكنون الميم للتحسين

بالكسر، وبنو إبراهيم كانوا أربعة: إسماعيل وإسحاق ومدين ومذائن، وقيل: ثمانية، بكسر إن لأنه رواية أنه هاجر القطية أمه سارة وقيل: أربعة عشر، وبنو يعقوب اثنا عشر: روبيل وشمعون ولاوي ويهوذا ويشسوخور وزبولون ودوني ونفثولي ولودا وأوشير وبنيامين ويوسف..... وفي نسخة: إيمان

أبلغ: قال الزجاج: لأن "الوصى" يجوز أن يكون مرة واحدة و"وصى" لا يكون إلا لمرة. (مه)
على إضمار إلخ: [أي وصى بهما وقالوا: يا بني على تقدير رفع يعقوب، أو قال: على تقدير نصب يعقوب.] في "المعنى": أن الأفعال التي تضمنت معنى القول كالنوصية والوعد والرسالة والإذن وغيرها يجوز بعدها إثبات "أن"، نحو: ﴿فَأَذَّنُ مُؤَذِّنٌ بِهِمْ أُنْقَضَ إِلَهُكُمْ﴾ (الأعراف: ٤٤)، و﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ أَنْ أَنْذِرْهُمْ﴾ (نوح: ١)، و﴿وَأَعِزُّ دُعَاؤَهُمْ إِلَىٰ الْحَمْدِ يَوْمَ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (يونس: ١٠)، ويجوز حذفها بتقدير القول، نحو: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ﴾ (المائدة: ٩)، وما ليس فيه معنى القول لا يجوز حذفها، وفي صريح القول وإضماره لا يجوز إيرادها انتهى إلى ههنا عبارة المغني. (عب)

ففي ما نحن فيه إن لم يقدر القول بقدر "أن" كما في قراءة ابن مسعود **هـ**: أن يا بني، وإن قدر فلا حاجة إليه، هذا ما ذهب إليه البصريون. وأما على مذهب الكوفيين؛ فلا اشتماله على معنى القول يجوز وقوع الجملة في حيز مفعولها بلا تقدير "أن"، فسلم أن هذا الخلاف غير الخلاف في كسر "إن" الواقعة بعدها وفتحها، بل الخلافان متفرعان على أن ما بعد القول يجب أن يكون جملة، وما عداها يكون في حكم المفرد، فتأمل. (حاشية بتغيير)

ونظيره: أشار بلفظ النظر إلى أن الخلاف ههنا وإن كان في وقوع "إن" المكسورة بعد الإخبار بتقدير القول أو بدونه يشارك ما نحن فيه في وقوع الجملة بعد الفعل المتضمن لمعنى القول بتقدير القول أو بدونه تقديره. (ح)
ضبة: بالضاد المعجمة وتشديد الباء الموحدة أبو قبيلة سميت باسمه. (ح)

إِنَّ اللَّهَ أَصْطَفَىٰ لَكُمْ **الَّذِينَ** دين الإسلام الذي هو صفوة الأديان؛ لقوله: **فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ** (٣) **ظاهره النهي** عن الموت على خلاف حال الإسلام، والمقصود هو النهي عن أن يكونوا على غير تلك الحال إذا ماتوا، والأمر بالثبات على الإسلام ^{حال الإسلام} كقولك: لا تصل إلا وأنت خاشع، وتغيير العبارة للدلالة على أن موثم لا على الإسلام موت لا خير فيه، وأن من حقه أن لا يحل بهم، ونظيره في

دين الإسلام **إِخ:** يعني أن اللام للعهد، وفي توصيفه بالموصول إشارة إلى أن المعنى: جعل لكم الدين الذي هو صفوة الأديان، يقال: اصطفت هذا الشيء من المال لنفسي إذا جعل الشيء الذي هو صفوة المال لنفسه، وصفوة الشيء: حاله مثله الصاد، فإذا نزع الهاء قيل: بالفتح لا غير. (ملخص) **ظاهره النهي** **إِخ:** لأن صيغة النهي موضوعة لطلب الكف عما هو مدلولها، فيكون المفهوم منه النهي عن الموت على خلاف حال الإسلام، وإذا ليس بمقصود؛ لأن الموت غير مقدور، وإنما المقذور فيه هو الكون على خلاف حال الإسلام، فيعود النهي إليه، ويكون المقصود النهي عن الاتصاف بخلاف حال الإسلام؛ لما أن الامتناع عن الاتصاف بتلك الحال يتبع الامتناع عن الموت في تلك الحال.

فالخاصل: أن النهي في الحقيقة إنما هو عن عدم إسلامهم حال موثم كقولك: لا تصل إلا وأنت خاشع؛ إذ النهي فيه إنما هو عن تركه الخشوع حال صلاته لا عن الصلاة، والنكتة في إدخال حرف النهي على الصلاة، وهي غير منهي عنها هي إظهار أن الصلاة التي لا خشوع فيها كـ"لا صلاة"، كأنه قال: أهاك عنها إذا لم تصلها على هذه الحالة، وكذلك المعنى في الآية. (ملخص) **غير:** وفي نسخة: على تلك الحال بدون لفظ غير، ويمكن بأن يكون توجيهه: تلك إشارة إلى حالة مغايرة للإسلام. (ح) **والأمر بالثبات** **إِخ** هذا باعتبار أن النهي عن الشيء يستلزم الأمر بصدقه، وإنما زادوا الثبات؛ لأنه المقصود من التوصية، فإن أصل الإسلام كان حاصلهم، أو لأنه هو اللازم للنهي عن الاتصاف بترك الإسلام. (حاشية بتغيير)

وأنت خاشع: فإن المقصود منه النهي عن أن يكون صلاته على خلاف حال الخشوع. (سطر)
وتغيير العبارة: [بإدخال حرف النهي على الفعل مع أنه ليس منها عنه. (ح)] لأنه كناية، وهي أبلغ من التصريح كما في قولهم: لا أريدك ههنا، **ظاهره** هي المتكلم عن الرؤية، والمراد هي المحاطب عن كونه ههنا، فإن كان ههنا رأيته. (مه) **للدلالة** **إِخ:** بتنزيله منزلة الملهي الذي لا خير فيه، وحقه أن لا يقع. (عص) يعني أن من حق الرجل أن يكون متفرداً عنه بحيث يسعى في دفعه كنفع الأمور الاختيارية. (ح) **ونظيره** **إِخ:** فإن الأمر بالموت للدلالة على أن الموت في حال الشهادة بمنزلة المأمور به في أنه حسن حقه أن يقع.

الأمر: مُتْ وَأَنْتَ شَهِيدٌ. وروى أن اليهود قالوا لرسول الله ﷺ: أَلَسْتَ نَعْلَمُ أَنَّ يَعْقُوبَ أَوْصَى بِنِيهِ بِالْيَهُودِيَّةِ يَوْمَ مَاتَ؟ فنزلت: أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ ^{أَسْبَاهُ وَمَقْدَنَاهُ} أَمَّ مَنطُوعَةً، ومعنى الهمزة فيها: الإنكار، أي ما كنتم حاضرين إذ حضر يعقوب الموت، وقال لبنيه ما قال، فلم تدعوا اليهودية عليه، أو متصلة بحذوف تقديره: أَكُنْتُمْ غَائِبِينَ أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ، وقيل: الخطاب للمؤمنين والمعنى: ما شاهدتم

روى: قال السيوطي: لم ألق عليه، وفاعل نزلت "أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ" إلخ. (خفاجي) **أَمْ مَنطُوعَةً** إلخ: معنى بل والهمزة، وهذا أحد الوجوه الثلاثة؛ فإنه يجوز في "أَمْ" أن تقتل بالهمزة وحدها، أو بـ"بَلْ" وحدها، أو بهما معا، و"بَلْ" الإضرابية هنا للانتقال لا للإبطال، فمعناه: الإضراب عن توصية إبراهيم إلى توبيخ اليهود في ادعائهم اليهودية على يعقوب وأبائهم. وقوله: قالوا نعبد بيان للفساد دعواهم، وليس داخلا في حيز الإنكار، فالمعنى: ما كنتم حاضرين حين موته، ولا تعرفون ما وصى به، فلم تدعوا من غير علم ما يخالف ما ظهر منه. (ملخص)

فَلَمْ تَدْعُوا إلخ: فيه نظرا؛ لأن عدم حضورهم عند يعقوب حين قال لبنيه ما قال وأجابوا بما أجابوه لا ينافي ادعائهم اليهودية عليه، بل إما ينافيه عدم علمهم بذلك، وهو غير لازم لعدم حضورهم، ولا ملزوم له، وأيضا مفهومه أن شهودهم لا ينافي ادعائهم اليهودية عليه وليس كذلك؛ لأنهم لو شهدوه وسمعوا ما قاله وبشوه من قولهم: **«نَعْبُدُ إِلَهَكَ»** (البقرة: ١٣٣) لكان ذلك منافيا لادعائهم اليهودية عليه، والوجه فيه أن الخطاب حينئذ يكون للمؤمنين كما ذكره، أو يكون لليهود ويكون الاستفهام للتقرير؛ لأن شهود آبائهم ونقلهم ما قال يعقوب وبشوه إليهم عين شهودهم، وهو مناف لادعائهم اليهودية عليه. (منه ٥٤)

أَوْ مُتَّصِلَةٌ: والخطاب لليهود أيضا، والاستفهام للإلزام والتبكيت. (ح)

أَكُنْتُمْ غَائِبِينَ إلخ: هذا على كون الخطاب لليهود، والمقصود الرد عليهم فيما ادعوه من قعود الأنبياء عليهم السلام، والمراد: أن حالكم لا يخلو من الغيبة أو الحضور، فعلى الأول كيف تحزمون بما لم تروه وتذكره، وعلى الثاني فليس الأمر كما قلتم، بل الثابت خلافه، فالاستفهام للإلزام والتبكيت؛ للعلم بتحقيق الأول وانتفاء الثاني. (ملخص)

وقيل الخطاب إلخ: هذا على الانقطاع، ووجه التحريض أن الخطاب هنا مع اليهود بقرينة سبب النزول فلا يستقيم أن يخاطب به المؤمنون، وقد علمت ما في سبب النزول من الضعف، هذا ومعنى بل للإضراب عن تسفيه من رغب عن ملة إبراهيم إلى ما هو أهم، وهو التحريض على اتباعه بإثبات بعض معجزاته، وهو الإخبار عن أحوال الأنبياء عليهم، فكانه بعد ذكر توصية إبراهيم ﷺ ويعقوب ﷺ بالإسلام التفت إلى مؤمني هذه الأمة بأن ما شاهدتم ما جرى بين إبراهيم وبنيه، وإما علمتم بالوحي وإخبار الرسول =

ذلك وإنما علمتموه من الوحي، وقرئ "حَضَرَ" بالكسر. **إِذْ قَالَ لِبَنِيهِ** بدل من "إِذْ حَضَرَ" ما تَعْبُدُونَ مِنْ بَعْدِي أي شيء تعبدونه؟ أراد به تقريرهم على التوحيد والإسلام، وأخذ ميثاقهم على الثبات عليهما، و"ما" يسأل به عن كل شيء ما لم يعرف، فإذا عرف خص العقلاء بـ"من" إذا سئل عن تعيينه، وإن سئل عن وصفه حقيقته وماهية. فقيل: ما زيد أفضيه أم طيب؟ **قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ** المتفق على وجوده وألوهيته ووجوب عبادته، وعُدَّ إسماعيل من آبائه تغليباً للأب والجد، مع أنه عمه. **أَوْ لَأَنَّهُ كَالْأَبِ** لقوله: **عَلَيْكَ** "عمُّ الرجل" أخرجه الشيخان.....

— إغفر جماع من أحد ولا قراءة من كتاب. وفيه أن السابق أيضاً كان مشتملاً على الإخبار عن حال إبراهيم ووصية بنيه، فكيف يتحقق الإضراب إلى ما هو أهم؟ إلا أن يقال: إن ذكر حال إبراهيم كان متطفلاً للتسفيه، وهما على سبيل القصد. (عص)، فعليكم بإتيانه. فإن قيل: لا معنى للإسلام الذي عليه يعقوب وبوه سوى الإذعان والقبول للأحكام، والإسلام هذا المعنى لا ينافي اليهودية، قلنا: ما جرى بين يعقوب وبنيه أن لا تعبدوا إلا الله، والوصية باليهودية تنافي عبادة الله؛ لأنه إذا أرسل نبياً ذا معصرة على خلاف اليهودية كان عبادة الله أن يتركوا اليهودية ويتبعوه. (ملخص)

أَرَادَ بِهِ تَقْرِيرَهُمْ إِيَّاهُ: إذ السؤال عن حالهم بعد موته **عَلَيْكَ** دليل على أن الغرض تثبيتهم على ما كانوا عليه حال حياته من التوحيد والإسلام، وأخذ الميثاق منهم عليه. (ح) **وَمَا يَسْأَلُ إِيَّاهُ:** واستدل على إطلاق "ما" على ذوي العقول بإطباق أهل العربية على قولهم: "من" لما يعقل، من غير تجوز في ذلك، حتى لو قيل: "من" لمن يعقل كان لغواً. (حفاصي) **عَنْ وَصْفِهِ:** وفي الآية يجوز أن يكون عن صفة المعبود، وبؤيده بزيادة لها واحداً في الجواب. (كذا في سح)

المتفق إِيَّاهُ: [يعني إضافة الإله إلى المتعدد للإشارة إلى الاتفاق. (ح)] أخذ الاتفاق من جعله إلهاً لهم ولآبائهم، وعد إسماعيل أباً ليعقوب مع أنه من نسل أخيه إسحاق بطريق التغليب، فالأول بعلاقة المصاحبة، والثاني بعلاقة التشبيه. فقله: أو كالأب أي أو على سبيل الاستعارة بأن شبه العم بالأب؛ لانغراضهما في سلك الأخوة فأطلق عليه لفظه، وحيث يكون المراد بأبائك ما يطلق عليه هذا اللفظ؛ كيلا يلزم الجمع بين الحقيقة والهاز. (ع) وقوله **عَلَيْكَ** هذا بقية آتائي، أخرجه من أبي شبة في مصنفه بلفظ: **احفظوني في العاس** فإنه بقية آتائي، أي الذي بقي من حملة آتائي، وبقية الشيء من جسده. (حفاصي شعير)

صِنُوْهُ أَيْه" كما قال **عَلَيْهِ** في العباس **ﷺ**: "هذا بقية آبائي"، وقرئ: "إله أبيك" على أنه جمع بالواو والنون كما قال:

وَلَمَّا تَبَيَّنَ أَصَوَاتُنَا ^{علمن} يَكَيِّنَ وَقَدِّدُنَا ^{الألف للإشباع} بِالْأَيْبِنَا

أو مفرد، وإبراهيم وحده عطف بيان. **إِنَّهَا وَجَدًا** بدل من **إِلَهَ آبَائِكَ** كقوله تعالى: ﴿بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ﴾ وفائدته التصريح بالتوحيد، ونفي التوهم الناشئ من تكرير المضاف لتعذر العطف على المجرور والتأكيد، أو نصب على الاختصاص، ^{توهم التعدد} وَخَنُّ لَهُ **مُسْلِمُونَ** ^{علة التكرير} حال من فاعل "نعبد"، أو مفعوله، أو منهما، ويحتمل أن يكون اعتراضاً. **بَلَّكَ أُمَّةً قَدْ خَلَتْ** ^{معت} يعني إبراهيم ويعقوب وبنيهما، والأمة في الأصل: المقصود، وسمي بها الجماعة؛ لأن الفرق تؤمها. **لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُمْ مَا كَسَبْتُمْ** لكل أجر عمله، والمعنى: ^{أي المصنف تصديها}

صنو أَيْه: مثله، والصنوان: غفلتان من عرق واحد. (سج) **كما قال:** الشاعر، وهو زياد بن واصل السلمي، قاله في نسوة أسرن وسعى في خلاصهن. (ع) **وقدئنا:** قلن: جعل الله آباءنا فداءكم. (ع) **وإبراهيم:** وإسماعيل وإسحاق معطوفان على أبيك. (ع) **بدل من إله آبائك إلخ:** لوجود الشرط، فإن النكرة تبدل من المعرفة بشرط أن توصف، والبصريون لا بشرطون، وفائدة البدل: دفع توهم التعدد الناشئ من ذكر "الإله" مرتين. (عفاجي) **لتعذر:** فإنه لا يعطف على الضمير المجرور بدون إعادة الجار.

أو نصب: قال أبو حيان: التحوين تصوا على أن المنصوب على الاختصاص لا يكون نكرة ولا مبهما، وجعله منصوباً على الخال. (عفاجي) **الاختصاص:** يزيد بـ"إله آبائك" إلفاً واحداً. (ف) **مسلمون:** متفادون أو مخلصون له بالتوحيد والطاعة. **ويحتمل:** هذا على طريق البيانيين حيث جوزوا في آخر الكلام الاعتراض في الكلام. (ع) **اعتراضاً:** لا يكون له محل من الإعراب. **والأمة إلخ:** بالفتح من الأم، أمه وأئمه وتأممه إذا قصده.

لأن الفرق إلخ: بكسر الفاء وسكون الراء: لقلق من الشيء إذا انقلب، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا تَقْلِقُ فَنَكَانَ كُلُّ فِرْقٍ كَالطَّوْدِ الْعَظِيمِ﴾ (الشعراء: ٦٣). (ع) وفي "القاموس": القضيبي يشق باثنين فكل شق قلق. وفي "الصراح": فرق بالكسر دمر أو كويته وداؤه لجزء، ومنه قوله تعالى: ﴿فَنَكَانَ كُلُّ فِرْقٍ كَالطَّوْدِ الْعَظِيمِ﴾ (الشعراء: ٦٣). (عب) **والمعنى إلخ:** بيان لانتظام الكلام مع ما قبله؛ فإن اليهود لما ردت دعواهم بالوصية كانوا على غير هدى ولكن كان لهم أن يزعموا أن أعمال آباهم سوف ينفعهم وإن انتفت أعمالهم، فرد زعمهم بقوله: **بَلَّكَ أُمَّةً.** (ملخص)

أن انتسابكم إليهم لا يوجب انتفاعكم بأعمالهم، وإنما تنتفعون بموافقتهم واتباعهم، كما قال **عَلَيْكُمْ**: يا بني هاشم! "لا يأتيني الناس بأعمالهم وتأتوني بأنسابكم" **وَلَا تُسْتَلُونَ** عَمَّا كَانُوا يَعْبَلُونَ **وَلَا تَأْخُذُونَ** بَشَيْئِهِمْ كما لا تثابون بحسناتهم.

وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى الضمير الغائب لأهل الكتاب و"أو" للتنويع، والمعنى: مقالهم أحد هذين القولين، قالت اليهود: "كونوا هوداً"، وقالت النصارى: "كونوا نصارى" **يَهْتَدُوا** جواب الأمر. **قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ** بل نكون ملة إبراهيم، أي أهل ملته، أو بل تتبع ملة إبراهيم. وقرئت بالرفع أي ملته ملتناً، أو عكسه، أو ^{ملا إلى جانب المعنى} نحن ملته بمعنى نحن أهل ملته.

كما قال عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قال العراقي **رحمه الله**: لم أقف عليه، وقال السيوطي: أخرج ابن أبي حاتم من مرسل الحكم بن ميسرة معنى هذا الحديث. ويأتي بالتحفيف عند الجمهور فهو حم في معنى النهي، وكذا تأتي على أن "الواو" للصراف، أي لا يكن من الناس الإتيان بالأعمال، ومنكم بالأنساب، وأما على رواية التشديد فهو صريح النهي. (خفاجي بتغيير) **لا يأتيني** **رحمه الله**: رواية الجمهور يأتي بالتحفيف فهو حم بمعنى النهي مثل: تذهب إلى فلان تقول له كذا، و"تأتوني" منصوب على أن الواو للصراف والتون للوقاية، وقد حذفت نون الإعراب أي لا يكن من الناس الإتيان بالأعمال ومنكم بالأنساب، وأما على رواية التشديد فهو صريح النهي.

بأنسابكم. والتركيب من قيل لا تأكل السمك وتشرب اللبن. (عص) **ولا تسألون**: كما لا يسألون عن أعمالكم والجملة تأكيد لما قبله. (عص) **لا تأخذون** **رحمه الله**: فإن قلت: قد وقع في الآيات والأحداث الانتفاع والتضرر بفعل العبر. قلت: إنه منسوخ بقوله تعالى: **﴿وَأَنْ تَلِسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾** (النجم: ٣٩)، وقيل: إنه من طريق العدل، وأما من طريق الفضل فقد يثاب كما يواحد بالسبب، وقال المصنف **رحمه الله**: وما في الأحبار أن الصدقة والحج تمنعان ألبت فلنكون النಾಯ كالثاب عنه، وقيل: إن هذا مخصوص بالكافرين، وقيل: غير ذلك، فنأمل. (ملخص)

الضمير **رحمه الله**: فهو من عطف القصة على القصة، كان السابق رداً لأدعائهم اليهودية على يعقوب **عليه السلام**، وهذا رد لدعوتهم إلى دينهم المنسوخ، أو الباطل، أو إشارة إلى أنهم لا يعترفون بكمال ملة إبراهيم بل يكادون يجعلونها ضللاً؛ لأدعائهم انحصار الهداية في دينهم. (ملخص) **بل نكون**: رعاية لجانب لفظ ما تقدم وإن احتاج إلى حذف المضاف. (ع)

حَتِّيفًا مَّائِلًا عَنِ الْبَاطِلِ إِلَى الْحَقِّ. حال من المضاف، أو المضاف إليه كقوله تعالى: ﴿وَتَزَعَّنَا^{١٦} مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ إِخْوَانًا﴾ ^{يرصف به المتدين والذي} وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴿١٧﴾ ^(الحجر: ١٧) تعريض بأهل الكتاب وغيرهم، فَإِذَا هُمْ يَدْعُونَ اتِّبَاعَهُ وَهُمْ مُشْرِكُونَ. قُولُوا ءَامَنَّا بِإِلَهِهِ الْخَطَابِ لِلْمُؤْمِنِينَ؛ لقوله: ﴿فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ﴾ ^(البقرة: ١٣٧) وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا يَعْنِي الْقُرْآنَ، قدم ذكره؛ لأنه أول بالإضافة إلينا؛ لأنه سبب للإيمان بغيره، وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا إِنْزِيلُهُمْ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطَ الصَّحَفَ، وهي وإن نزلت إلى إبراهيم لكنهم لما كانوا متعددين بتفصيلها داخلين تحت أحكامها، فهي أيضاً منزلة إليهم، كما أن ^{مأمورين بالعادة} القرآن منزل إلينا. والأسباط جمع سبط وهو الحافد، يريد به ^{حواشي} حفدة يعقوب أو أبنائه وذرائعهم؛ فإنهم حفدة إبراهيم وإسحاق،.....

حال من المضاف إلخ: وهو الملة، وتذكره لتأويلها بالدين أو لكون فعل يستوي فيه المذكر والمؤنث، هذا إذا كان المقدّر "لا تتبع"، وأما إذا كان المقدّر "تكون" ففي معنى الحال من غيرها وخير المبتدأ تردد؛ لأنه لم يثبت، ومع ذلك لا يصح وضع المضاف إليه موضع المضاف كما في قولك: "بلى تتبع ملة إبراهيم"، فإنه يصح "تتبع إبراهيم"، فأمل. (ملخص) **قوله تعالى:** استشهاد على وقوع الحال من المضاف إليه.

تعريض: حيث قال اليهود: عزيز ابن الله، والنصارى: مسيح ابن الله. (ع) **فإنهم يدعون إلخ:** كانت العرب يدعون اتِّبَاعَهُ وَيَدْعُونَ بِشَرَائِعِ مَحْصُوصَةٍ مِنْ حِجِّ الْبَيْتِ وَالْحَتَانِ وَغَيْرِهِمَا، ثم كانت تشرك قمن أهل هذا قبل: حَتِّيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ. (ع) **الخطاب للمؤمنين إلخ:** بيان الاتِّبَاعِ لِلْمُؤْمِنِينَ في قوله: ﴿تَبْلُ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ﴾ (البقرة: ١٣٥)، فهو بمنزلة بدل النص، لأن الاتِّبَاعَ يشمل الاعتقاد والعمل، وهذا بيان للاعتقاد ولذا ترك العاطف. (حاشية بتغير)

لأنه أول إلخ: [يعني أنه وإن كان في الترتيب النزول مؤخرًا عن غيره لكنه في الترتيب الإيمان مقدم عليه؛ لأنه سبب للإيمان بغيره، لكونه مصدقًا ومشتملًا على الإيمان به. (عص)] لم يصل إلى المؤمنين علمه وحرره إلا بعد وصول القرآن، أو لأن الإيمان بالقرآن سبب للإيمان به، والسبب مقدم. (حفاحي) **بتفصيلها:** قيد بذلك؛ لأن التعدد بالإحاطة كحالنا بالنسبة إلى جميع الكتب، لا يصحح نسبة النزول إليهم. (ح) **حفدة يعقوب إلخ:** أولاد أبنائه وهم اثنا عشر، وقيل: الأسباط في بني إسرائيل كالتبائل في العرب، مأخوذ من السبط، وهو شجرة كثيرة الأغصان، قسموا بالأسباط لكثرة ذريتهم. (حاشية بتغير)

وَمَا أَوْفَىٰ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ التوراة والإنجيل، وأفردهما بالذكر بحكم أبلغ؛ لأن أمرهما بالإضافة إلى موسى وعيسى مغاير لما سبق، والنزاع وقع فيهما، **وَمَا أَوْفَىٰ النَّبِيُّونَ** جملة، المذكورين منهم وغير المذكورين. **مِنْ رَبِّهِمْ** ^{حال} منزلاً عليهم من ربهم. **لَا نَفَرَقُ** ^{أعني} **بَيْنَ أَحَدِهِمْ مِّنْهُمْ** كاليهود، فنؤمن ببعض ونكفر ببعض، و"أحد" ^{لفظ أحد} لوقوعه في سياق النفي عام فساغ أن يضاف إليه "بين". **وَنَحْنُ لَهُ أِي اللَّهِ، مُسْتَلِيمُونَ** ^(ع) مدعون مخلصون. **فَإِنْ ءَامَنُوا بِمِثْلِ مَا ءَامَنَ بِهِ، فَقَدْ ءَاهَدُوا**

بالذكر: لم يدر وحها في التوصل السابق بأن يقول: وموسى وعيسى. (ح) **بحكم أبلغ** ^(ع) المراد أنه أفرد موسى وعيسى عليهما السلام مع دخولهما في الأسباط بالحكم الأبلغ وهو الإتيان فإنه أبلغ من الإنزال، تقول: أنزلت الدلو في البئر، ولا تقول: أثبتها إياه؛ لدلالة الإتيان على الإعطاء الذي فيه شبه التملك والتفويض، ووجه للغاية كونهما كتابين عظيمين لم يزل مثلهما قلبيهما وكثرة ما اشتغلا عليه من الأحكام وغير ذلك، فإن قلت: كيف يكونان منفردين بالإتيان، وقد قيل بعده: **"وَمَا أَوْفَىٰ النَّبِيُّونَ"**، قلت: المنفردان به هو الاستناد إليهم على التعيين. (حفاحي بتغيير)

مغاير: إذ يحتمل أن يكون أحد مؤمنين بما أنزل إلى الأسباط وإذا أضيف إلى موسى وعيسى ينكر. (ع)

والنزاع ^(ع) في التوراة والإنجيل، فإن أهل الكتاب زادوا فيهما بعض الآيات ونقصوا عنهما بعض الآيات، وحرفوا بعضها وادعوا أنها أنزل كذلك، والمؤمنون يكررون ذلك، ففلاهتمام بشأهما أفردهما بالذكر وبين طريق الإيمان هما. (ع)

لوقوعه ^(ع) يعني أن أحداً في الأصل للواحد، وإذا وضع في النفي يصلح أن يراد به الواحد ليعيد استغراق نفي الأحاد، ويصلح أن يراد به الكثير فيعيد استغراق الجماعات كما أشار إليه في تفسير قوله: **﴿بِإِنْسَاءِ النَّبِيِّ لَمْ يَلَفْظْ كَأَحَدٍ مِنَ النِّسَاءِ﴾** (الأحزاب: ٣٢)، والتعيين مفوض إلى القرآن كإضافة "الذين" في هذه الآية، ففي الآية "أحد" معنى الجماعة فساغ أن يضاف إليه "بين"، فلا يراد أن عموم التكرار للتسمية بمعنى كل واحد واحد لا يستقيم إضافة "الذين" إليه، فلا يقال: لا نفرق بين رسول من الرسل إلا بتقدير عطف أي لا نفرق بين رسول ورسول هذا، وللنصف مخالف لما قاله النحاة: من أن أحداً أحداً في معنى الجماعة بحسب الوضع؛ لأنه اسم لمن يصلح أن يخاطب، يستوي فيه المفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث، ولا يستعمل إلا في كلام غير موجب أو مع كلمة "كل"، وهرمزه أصلية، وهو غير الأحد الذي معنى الأول؛ فإن هرمزه من ولو وهو مشتق من الوحدة فلا يمكن أن يشمل الكثير لمخالفاته. (ملخص)

من باب التعجيز والتبكيث، كقوله: ﴿فَأَتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ﴾ ^(البقرة: ٢٣) إذ لا مثل لما آمن به المسلمون، ولا دين كدين الإسلام. وقيل: "الباء" للآلة دون التعدية، والمعنى إن تحروا الإيمان بطريق يهدي إلى الحق مثل طريقكم، فإن وحدة المقصد لا تأتي تعدد ^{قصدوا وحصلوا} الطرق، أو مزيدة للتأكيد كقوله: ﴿جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِّمِثْلِهَا﴾ ^(يونس: ٦٧) والمعنى فإن آمنوا بالله إيماناً مثل إيمانكم به، أو المثل مقحم كما في قوله: ﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّن بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى مِثْلِهِ﴾ أي عليه، ويشهد له قراءة من قرأ: بما آمنتم به، أو: بالذي آمنتم به، ^(الأنعام: ١٠) ^{مد} ^{هي قراءة ابن عباس} ^{قراءة آل} **تَوَلَّوْا فِرَاقًا هُمْ فِي شِقَاقٍ** أي إن أعرضوا عن الإيمان، أو عما تقولون لهم فما هم إلا في شقاق الحق، وهو المناوأة والمخالفة، فإن كل واحد من المتخالفين في شق غير شق ^{المعاداة} ^{حاسب}

من باب التعجيز إخ: [والتبكيث من بكته بالحجة: غلبه، وهو الاستدراج وإرعاء العنان معه؛ ليعثر حيث يراد تبكيته، وهو من مخادعات الأقوال حيث تسمع الحق على وجه لا تريد غضب المخاطب يعني لا تقول: إننا على الحق وأنتم على الباطل، ولكن إن حصلتم ديناً آخر مساوياً لهذا الدين في الصحة والسادد فقد اهتديتم، ومقصودنا هدايتكم كيف ما كانت، والخصم إذا نظر بعين الإنصاف في هذا الكلام وتفكر فيه علم أن دين الحق هو عين الإسلام لا غير، كما في الطيبي، فكلمة "إن" تحدد الفرض كما يفرض المخالات. (عصام)]

إلزام الخصم بحيث لا يدري أنه أريد تبكيته، وهو من مخادعات الأقوال يعني نحن لا نقول: إننا على الحق وأنتم على الباطل ولكن إن حصلتم ديناً مثل دين الإسلام في الصحة والسادد فقد اهتديتم ومقصودنا هدايتكم، والخصم إذا نظر بعين الإنصاف وحجم به الفكر على أن الحق منحصر فيما آمنوا به لم يكن لهم محيص عن الإيمان، فعلى هذا يكون "آمنوا" متعدياً بالباء أو بحري مجرى اللارم، "وبالهاء" للاستعانة، "قاموا" بمعنى وجدوا الإيمان الشرعي. (ملخص) **لما آمن:** هذا على تقدير أن يكون "فإن آمنوا" متعلقاً بقوله: قولوا آمنا بالله. (ح)

ولا دين: هذا على تقدير أن يكون متعلقاً بقوله: "قل بل ملة إبراهيم". (ح) **مثل إيمانكم:** قد "ما" في "ما آمنتم" مصدرية وضمير به لله تعالى. **عن الإيمان إخ:** يريد أن متعلق "التولي" ليس ما هو متعلق الإيمان، وهو مثل "ما آمنتم به" إذ التولي عن المثل ليس من الشقاق بل متعلقه الإيمان المأمور به الذي استفيد مما تقدم، أو ما يقوله للمسلمون في جواب اليهود وهو قوله: ﴿هَٰؤُلَاءِ مِلَّةُ إِبْرَاهِيمَ﴾ (البقرة: ١٣٥) إخ، وأما الإعراض والتولي فقد مر الفرق في قوله تعالى: ﴿كَلِمَ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْكُمْ وَأَنتُمْ مُّعْرِضُونَ﴾ (البقرة: ٨٣) لكن الفرق لا يحتاج إليه، وكان بعض المشايخ يقول: الألفاظ المتقاربة المعاني إذا اجتمعت افرقت، وإذا افرقت اجتمعت وهو مترع لطيف. (ملخص)

الآخر، **فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ** تسليية وتسكين للمؤمنين، ووعد لهم بالحفظ والنصرة على من ناوهم، **وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ** (ع) إما من تمام الوعد بمعنى أنه يسمع أقوالكم ويعلم إخلاصكم وهو مجازيكم لا محالة، أو وعيد للمعرضين بمعنى أنه يسمع ما يبدون ويعلم ما يخفون وهو معافيههم عليه. **صِبْغَةَ اللَّهِ** أي صبغنا الله صبغة، وهي فطرة الله التي فطر الناس عليها، فإنها حلية الإنسان كما أن الصبغة حلية المصبوغ، أو هدايا الله هدايته وأرشدنا ححته، أو طهر قلوبنا بالإيمان تطهيره، **وسماه** "صبغة"؛ لأنه ظهر أثره عليهم ظهور الصبغ على المصبوغ، وتداخل في قلوبهم تداخل الصبغ الثوب، أو للمشاكلة،

وهو مجازيكم (ع) لأن علمه بما هو عليه وسماحه لما يقولون يقتضي أن ذلك كائن لا محالة، أو لأن السنين لتأكيد الإثبات كما أن "لن" لتأكيد النفي، قال سيبويه: لن أفعل شيء سألني سائل فتأمل. (حاجي بنعيم) **صبغنا الله** أشار بترك العاطف إلى أنه مذكول قوله: آمنا... على ما هو شأن المصدر المؤكد لنفسه، فإنه يؤكد جملة تدل على ذلك المصدر بصا، فلا يخالف ما سيحى من أنه مؤكد لقوله: آمنا. (ع) **فطرة الله**: فمعنى صبغنا الله صبغته فطرنا الله فطرته، بمعنى، أو أما على فطرته وأثبتنا عليها. (ع)

فإنها حلية (ع) يعلم مما ذكر أن للتجوز صبغة الله عن الفطرة علاقة كونهما حلية، وعن الهداية والإرشاد ظهور الأثر عليهم، وعن تطهير القلوب تداخل الصبغ المصبوغ والإيمان القلب، فالجامع: التأثير والظهور والتركيب، والقرينة الإضافة إلى الله. (ملخص) أو **هدانا** (ع) عطف على قوله: "وهي فطرة الله" (ع) بحسب المعنى كأنه قيل: فطرنا الله فطرة أو هدايا هدايته، وليس عطفا على صبغنا الله صبغة؛ لأن ذلك التقدير لارم على جميع الوجوه. (ع) **وأرشدنا**: عطف "أرشدنا" على "هدانا" بيان هدايته بطريق العلة أي هدايا هداية بإرشاد ححته.

وسماه: أي التطهير، ولا يصح أن يرجع الضمير إلى كل واحد من التطهير والهداية؛ لأن المشاكلة لا يجري فيها إلا بتكلف، فوجه إطلاق الصبغة على الهداية يستفاد من هذا الوجه. (ملخص) أو **للمشاكلة** (ع) [وهي التعبير عن الشيء بلفظ غيره؛ لوقوعه في صحبته بطريق المثال، مثل: ﴿تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ﴾ أو الحال كما في هذا المقام، وآخر المشاكلة مع ألفاظ المشهور؛ لأن الكلام عام لليهود غير مختص بالنصارى فيحتاج إلى اعتبار أن ذلك الفعل كائن فيما بينهم. (ع)] وهو ذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته كقوله تعالى: ﴿يُحَادِثُونَ -

فإن النصارى كانوا يغمسون أولادهم في ماء أصفر يسمونه المعمودية، ويقولون: هو تطهير لهم، وبه تحقق نصرانيتهم، ونصبها على أنه مصدر مؤكد لقوله: "آمنا"، وقيل: على الإغراء، وقيل: على البذل من ملة إبراهيم عليه السلام ^{قاله الأخفش} ^{قاله الرباعي} **صِبْغَةً** لا صبغة أحسن من صبغته، **وَعَنُّ لَهُ عِبَادُونَ** ^{٤٠} تعريض بهم، أي لا نشرك به كشركم. وهو عطف على "آمنا"، وذلك يقتضي دخول قوله: "صِبْغَةً الله" في مفعول "قولوا"، ولمن نصبها على الإغراء، أو البذل أن يضمّر "قولوا" معطوفاً على ^{على تدنير الإغراء}

«الله وَهُوَ خَادِعُهُمْ» (النساء: ١٤٢)، «وَحَرَاءَ مَكَّةَ مَبْنًىً مِثْلَهَا» (الشورى: ٤٠)، والمعنى: صبغنا الله صبغة، ولم يصبغ صبغتهم؛ فإن تطهيرنا بالإيمان، وتطهيركم بالقسم في ماء أصفر. (ملخص)

المعمودية: بميمين وهو الماء الذي ولد فيه عيسى عليه السلام ونصبها **إخ:** وقع تأكيداً لمضمون جملة لا يحتمل لها غيره، فقوله: "آمنا بالله" تدل على أن الله طهرهم بالإيمان وهو المراد من قوله: "صبغة الله" فلذا حذف عامله وجوبا. (ملخص) **على الإغراء إخ:** وهو إلزام المخاطب العكوف على ما يحمله عليه، ووجوب إضمار العامل مختص بصورتى التكرار أو العطف نحو: العهد العهد، ونحو: الأهل والولد، والمضمر: الزم، وعليكم ونحوهما، ويجوز الإظهار فيما عدا صورتين نحو: العهد، فيجوز أن يقول: الزم العهد. (حاشية بتغير)

تعريض بهم إخ: لأن تقدم "له" ليفيد اختصاص العبادة بالله تعالى وهو الإيمان، وتقدم "نحن" بفيد حصر الإيمان عليهم لا يجاوز إلى أهل الكتاب فيكون تعريضا لهم لشركتهم. (ملخص) **وذلك يقتضي إخ:** ثلثا يلزم الفصل بالأجنبي بين المعطوف والمعطوف عليه، وقد مر أن صبغة الله مؤكد لمضمون جملة "آمنا" الآية، ومن نصبها على الإغراء، فله أن يضمّر "قولوا" أي وقولوا نحن له عابدون، قيل: والحق أن قوله: نحن له مسلمون، ونحن له عابدون، ونحن له مخلصون اعتراض وتيسيل للكلام الذي عقب به، مقول على السنة العباد بتعليم الله تعالى، لا عطف. (ملخص)

ولمن نصبها إخ: جواب عما في الكشف من أن هذا العطف أي عطف "نحن له عابدون" على "آمنا" يرد قول من زعم أن "صبغة الله" تدل عن "ملة إبراهيم"، أو نصب على الإغراء أي عليكم صبغة الله؛ لما فيه من فك النظام، وحاصل الجواب: أن هذا الرد إما يتم لو كان ذلك العطف متعينا، وليس كذلك، فله أن يضمّر "قولوا" قبل "نحن له عابدون" معطوفاً على "آمنا" ^{٤١} "الزموا" على تقدير الإغراء، وأن يضمّر "اتبعوا" في قوله تعالى: "بل ملة إبراهيم"، لا "تبع"، ويكون "قولوا آمنا" بدلا من "اتبعوا" بدل البعض؛ لأن الإيمان داخل في إتيان الملة فلا يلزم الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه، ولا بين البذل والمبدل منه بالأجنبي. (س، غف)

"الزموا"، أو "اتبعوا ملة إبراهيم" و "قُولُوا آمَنَّا" بدل "اتبعوا"، حتى لا يلزم فك النظام وسوء التركيب. ^{على تقدير البدل} قُلْ أَتَحَاجُّونَنَا أَتَحَادِلُونَنَا فِي اللَّهِ فِي شَأْنِهِ واصطفائه نبياً من العرب دونكم، روي أن أهل الكتاب قالوا: الأنبياء كلهم منا، فلو كنت نبياً لكنت منا، فترلت، وَهُوَ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ لا اختصاص له بقوم دون قوم، يصيب برحمته من يشاء من عباده. وَلَنَّا أَعْمَلْنَا وَلَكُمْ أَعْمَلُكُمْ فلا يبعد أن يكرمنا بأعمالنا، كأنه ألزمهم على كل مذهب ينتحلونه إجحاماً وتكبّيراً؛ فإن كرامة النبوة إما تفضل من الله على من يشاء، ^{بمصلوته إسكاناً وإعجازاً} والكل فيه سواء، وإما إفاضة حق على المستعدين لها بالمواظبة على الطاعة، والتحلي ^{بأه تعالى وما وركم} بالإخلاص، فكما أن لكم أعمالاً ربما يعتريها الله في إعطائها، فلنا أيضاً أعمال. وَنَحْنُ لَهُمُ خَلِصُونَ ﴿١٤٠﴾ موحدون، نخلصه بالإيمان والطاعة دونكم. أَمَرْتَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطَ كَانُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى "أم" منقطعة.....

وقولوا آمنا بدل إبح: يكون "قولوا آمنا" بدلا من "اتبعوا"، فلا يلزم الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه، ولا بين البدل والمبدل منه. في شأنه إبح: فیده دلالة قوله: "ما أنزل إلينا سابقا"، وقوله: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَتَمَ﴾ (البقرة: ١٤٠)، لاحقا، ولا حفاء في حفاء القرينة، وأما الرواية فإنها لم تثبت، ولو ثبت لكان قرينة ثالثة للتقيد. (ملخص) روي: قال السيوطي: لم أره في شيء من كتب الحديث ولا التفسير المعتمدة. (ح) على كل مذهب إبح: يعني أن في أمر النبوة مذهبين: مذهب أهل الحق وهو: أن النبوة بفضل الله يؤتاه من يشاء، ومذهب الحكماء وهو: أنها تترك بالمجاهدة وتصفية الباطن والظاهر، ففي هذه الآية إرام على أي مذهب احتاروا، والذي يشير بالأول قوله: "وَهُوَ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ"، والذي يشير إلى الثاني الأعمال. (ملخص) تفضل: على ما ذهب إليه أهل السنة وهو الحق. إفاضة: على ما ذهب إليه الفلاسفة وأشباعهم. (ع)

لها: متعلق بالإضافة لا بالمستعدين؛ فإن الاستعداد ذاتي والإفاضة مشروط بالرياضات. (ع) أم منقطعة إبح: [يعني بل والهمزة أي بل يقولون.] يعني إن قرئ: "ثم يقولون" بياء العمية لا تكون إلا منقطعة للإضراب عن الخطاب إلى الغيبة؛ فإن المتصلة لا يختلف فيها الخطاب (المخاطب إلى غيره كما يحسن في المقطعة؛ فإنه حينئذ يكون استئناف الكلام. (ع)) والمعنى: ما كان ينبغي أن يقع ذلك فتأمل. (ملخص)

والهمزة للإنكار، وعلى قراءة ابن عامر وحزمة والكسائي وحفص بالناء يحتمل أن يكون معادلة للهمزة في "أَتَحَاجُّوُنَا". بمعنى أي الأمرين تأتون الحاجة، أو ادعاء اليهودية، أو النصرانية على الأنبياء. **قُلْ ءَأَنْتُمْ أَعْلَمُ أَمِ اللَّهُ**. وقد نفى الأمرين عن إبراهيم بقوله: ﴿مَا كَانَ إِبْرَاهِيمَ يَهُودِيًّا وَلَا نَصْرَانِيًّا﴾ واحتج عليه بقوله: ﴿وَمَا أُنزِلَتِ التَّوْرَةُ وَالْإِنْجِيلُ إِلَّا مِنْ بَعْدِهِ﴾ وهؤلاء المعطوفون عليه أتباعه في الدين وفاقاً. **وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَتَمَ شَهِيدَهُ عِنْدَهُ** ^{يعني إبراهيم} ^(آل عمران: ٦٧) ^{من الله} **مِنْ اللَّهِ** يعني شهادة الله لإبراهيم بالخنيقية والبراءة عن اليهودية والنصرانية، والمعنى لا أحد أظلم من أهل الكتاب؛ لأنهم كتموا هذه الشهادة، أو منا لو كتمنا هذه الشهادة، وفيه تعريض بكتمانهم شهادة الله محمد ﷺ بالنبوة في كتبهم وغيرها، و"من" للابتداء كما في قوله:

من سائر الشهادات

والهمزة للإنكار: بمعنى يعني أن لا يقع ذلك القول منهم. (ع) **يحتمل أن يكون إِيح**: إذا كان "أم" متصلة فالمراد بالاستفهام إنكارهما معا بمعنى: كل من الأمرين منكر بل يعني أن يكون وإلا فالعلم حاصل بثبوت الأمرين. (ع)، وقائدة هذا الأسلوب: الإشارة إلى أن أحد الأمرين كاف في الذم فكيف إذا اجتماعا، وبهذا اندفع ما قيل: من أن تجويز الاتصال يقتضي وقوع إحدى الجملتين، والسؤال عن تعيين أحدهما، والأمر ليس كذلك؛ لأنهما وقعتا معا، ودفعه ظاهر. (حاشية بتغيير)

وهؤلاء: إسماعيل وإسحاق ويعقوب والأسباط. (ف) **يعني شهادة الله إِيح**: يريد أن الظرفين كلاما صفة شهادة أي كائنة من الله كائنة عند من كتم، بمعنى متحققة له، معلومة أنها شهادة الله، والمعنى: لا أظلم من أهل الكتاب؛ لأنهم كتموا الشهادة على التحقيق أو لا أظلم من المسلمين لو كتموها على سبيل الفرض، فالفعل الماضي في الأول على أصله، وفي الثاني للتعريض بمن تحقق منه الكتمان كما في قوله: ﴿لَنْ أَشْرَحَنَّ﴾ (الزمر: ٦٥). (خفاجي)

لأنهم كتموا إِيح: فإن قيل: كتمان الشهادة يقتضي علمهم بالبراءة، وقوله: "أنتم أعلم أم الله" يقال لمن لا يعلم فكيف يصح الكلام؟ قلت: الهمزة لتقرير المحاطب، والمعنى: إنكم قد أقررتم واعترفتم بأنه تعالى أعلم وهو قد أخبر بنفي الأمرين عنهم، فقولكم باطل سواء صدر عن الجهل أو عن العناد والمكابرة، وقيل: لما كتموا ذلك التحقوا بالجهل لقوات ثمرة العلم. (حاشية بتغيير)

﴿بَرَاءَةٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ وَمَا اللَّهُ بِغَفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴿١٠﴾ وعيد لهم، وقرئ بالياء.
 بَلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ هَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُمْ مَا كَسَبْتُمْ وَلَا تُسْأَلُونَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿١١﴾
 تكرر للمبالغة في التحذير والزجر عما استحکم في الطباع من الافتخار بالآباء
 والاتكال عليهم. وقيل: الخطاب فيما سبق لهم، وفي هذه الآية لنا؛ تحذيراً عن
 الاقتداء بهم. وقيل: المراد بالأمة في الأول الأنبياء، وفي الثاني أسلاف اليهود
 والنصارى.

الخطاب: عرض الوحيين لكونها بخلاف الظاهر.

• • • • •

مطبوعات مکتبۃ البشري

طبع شدہ

ترتیب مجلد

تاریخ اسلام	مفتاح لسان القرآن (۳۴)	تفسیر عثمانی (۲ جلد)
بہشتی گوہر	عربی زبان کا آسان قاعدہ	خطبات الاحکام لمجمعات العام
فوائد یکہ	فارسی زبان کا آسان قاعدہ	حصن حصین
علم انھو	علم الصرف (۱۰۱۱)	الحزب الاعظم (مینیکی ترتیب پر مکتب)
جمال القرآن	علم الصرف (۲۰۱۱)	الحزب الاعظم (مینیکی ترتیب پر مکتب)
تسہیل المبتدی	عربی صنفۃ المصادر	لسان القرآن (۱۰۱)
تعلیم العقائد	جوامع الکلم مع چہل اویسہ مسنونہ	لسان القرآن (۲۰۱)
سیر الصحابیات	عربی کا معلم (۱۰۱)	لسان القرآن (۳۰۱)
کرمیا	عربی کا معلم (۲۰۱)	خصائل نبوی شرح شمائل ترمذی
پند نامہ	عربی کا معلم (۳۰۱)	تعلیم الاسلام (مکتب)
آسان اصول فقہ	نام حق	بہشتی زیور (حسن حسنہ)

کارڈ کور / مجلد

فخائل اعمال	اکرام مسلم
منتخب احادیث	مفتاح لسان القرآن (۱۰۱)
	مفتاح لسان القرآن (۲۰۱)
	مفتاح لسان القرآن (۳۰۱)

زیر طبع

معلم الحاج	عربی کا معلم (۱۰۱)
تھومیر	صرف میر
	تیسیر الابواب

ترتیب کارڈ کور

آداب المعاشرت	حیات المسلمین
زاد السعید	تعلیم الدین
جزاء الاعمال	خیر الاصول فی حدیث الرسول
روضة الادب	الحیامہ (پچھنا لگانا) (جدید ایڈیشن)
افضائل حج	الحزب الاعظم (مینیکی ترتیب پر) (۱۰۱)
معین الفلاسفہ	الحزب الاعظم (مینیکی ترتیب پر) (۲۰۱)
معین الاصول	مفتاح لسان القرآن (۱۰۱)
تیسیر المنطق	مفتاح لسان القرآن (۲۰۱)

من منشورات مكتبة البشري

المطبوعة

نور الإيضاح البلاغة الواضحة		ملونة مجلدة	
ملونة كرتون مقوي			
السراجي	شرح عقود رسم المفتي	(٧ مجلدات)	الصحيح لمسلم
الفوز الكبير	متن العقيدة الطحاوية	(مجلدين)	الموطأ للإمام محمد
تلخيص المفتاح	المراقبة	(٨ مجلدات)	الهداية
دروس البلاغة	زاد الطالبين	(٤ مجلدات)	مشكاة المصابيح
الكافية	عوامل النحو		البيان في علوم القرآن
تعليم المتعلم	هداية النحو	(٣ مجلدات)	تفسير البضاوي
مبادئ الأصول	إيساغوجي		شرح العقائد
مبادئ الفلسفة	شرح مائة عامل	(مجلدين)	تيسير مصطلح الحديث
	هداية النحو (مع العلامة والتماري)		تفسير الحلالين
	متن الكافي مع مختصر الشافعي		المسند للإمام الأعظم
			مختصر المعاني
			الحسامي
			الهدية السعيدية
		(مجلدين)	نور الأنوار
			القطبي
		(٣ مجلدات)	كنز الدقائق
			أصول الشافعي
			نظحة العرب
			شرح التهذيب
			مختصر القدوري
			تعريب علم الصيغ
Books in English		Other Languages	
Tafsir-e-Uthmani (Vol. 1, 2, 3)		Riyad Us Saliheen (Spanish) (H. Binding)	
Lisan-ul-Quran (Vol. 1, 2, 3)		Fazail-e-Aamal (German)	
Key Lisan-ul-Quran (Vol. 1, 2, 3)			
Al-Hizb-ul-Azam (Large) (Hl. Binding)		To be published Shortly Insha Allah	
Al-Hizb-ul-Azam (Small) (Card Cover)		Al-Hizb-ul-Azam (French) (Coloured)	
Secret of Salah			